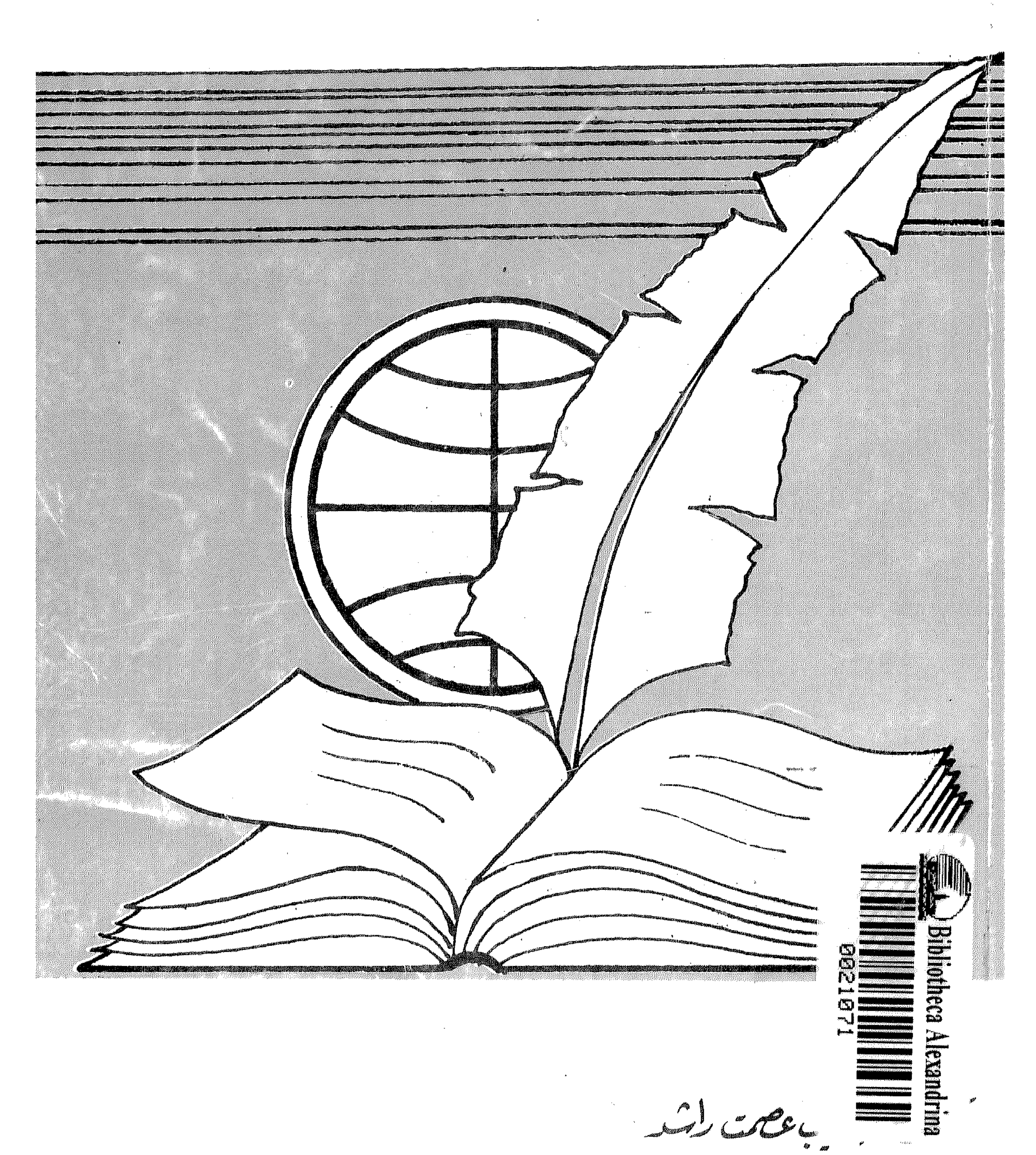
تاريخ أوروبا الحديث



ب عصمت راشد

دار الفكر العربي



تاريخ أوروبا الحديث

في القرن التاسع عشر

تأليف

دكتورة / زينب عصمت راشد

أستاذ التاريخ بكلية الآداب جامعة عين شمس

و

عميدة كلية البنات الإسلامية سابقا بجامعة الأزهر

ملتزم الطبع والنشر

دار الفكر العربي

١١ شارع جواد حسني - القاهرة

ص ب ١٣٠ ت ٧٦٠٥٢٣ - ٧٥٠٦٧



بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة

يهمنى وأنا أتقدم إلى القارىء بهذا الوجيز المتواضع فى تاريخ القرن التاسع عشر أن أبين فى اختصار ما له من آثار خاصة ربما تفرد بها عن سائر ما سبقه أو لحقه من حقب تاريخ أوروبا الحديث . ولعل ذلك قد دفعنى إلى أن أفرد له سفراً خاصاً .

بحسب هذا القرن من تاريخ أوروبا الحديث أن تندلع فيه نار « الثورة الفرنسية » تلك التى أيقظت العقول والقلوب ؛ وهزت الأفئدة والمشاعر ، وأطلقت النفوس والألسنة تهتف بأغلى وأعز ما فى الوجود الإنسانى من شىء ؛ تهتف « بالحرية والإخاء والمساواة » وتتزلزل فى سبيل ذلك العروش ، وتراق الدماء ، وتضرب الأعناق ؛ وتتساقط الرءوس من أعلى المقاصل .

ولم تلبث نيران هذه الثورة حتى امتدت ألسنتها إلى كثير من بقاع أوروبا ؛ فاستيقظت القلوب تنثر ما علاها من أثقال الظلم ، وتمزق ما طواها من غلف الخوف والرهبة ، وأخذ الناس يطلبون الحرية ، ويرفعون أعلامها فوق كل ما يبنون من قواعد حياتهم .

على أن طبيعة الحياة الإنسانية تقتضى أبناءها دائما أن يكون لكل خير ينالونه منها ثمن ؛ فالثورة التى تمخضت عن الحرية فى فرنسا قد تمخضت بعد ذلك عن بطل ما زالت دنيا المجد والبطولة والحرب والسياسة تراه إمام العباقرة فى تلك الميادين ، وما أظن أن الدنيا سوف تنسى له ذلك فى وقت قصير ؛ ذلك هو نابليون الذى مهر بحياته تاريخ القرن التاسع عشر فأصبح علمه وطابعه .

امتلأت أيام بونابرت بالحروب ، وغشيتها كثير من النظم الجديدة التى هتفت بها الثورة ، واستجاب لها البطل ، فاقرها وتبها . فأما الحروب التى ابتغى من ورائها إشباع أطماعه ، وإرضـاء سلطانه ، فقد أجهدت رجاله ، وهدمت آماله ، فرمت به يد القدر أسيراً حتى طواه الموت . وضاعت جهوده ومكاسبه الحربية ، فلم يبق لها من أثر سـوى شماتة العدو ، وأنات الصديق . فأما نظم الحياة الفرنسية التى بناها وثبتت قواعدها فقد بقيت خالدة حتى اليوم . وبذلك يشهد المؤرخ البريطانى « هربرت فيشر » حين يقول « **إذا كانت جهود نابليون الحربيـة قد ضاعت آثارها بعد قليل فإن أعماله المدنية فى فرنسا قد ثبتت على أسس من الصخر** » . **والواقع أن القوانين المدنيـة التى شرع لها نابليون قد انتشرت فى أنحاء العالم جميعا .**

وما ندرى أكان حسداً أم خوفاً ، أم كان كلاهما معا ما جعل دول أوروبا العظمى تتكتل لتهدم كل ما يصـدر عن فرنسا ، وإن كانت لم تستطع أن تمحو آثار ثورتها العظيمة من نفوس الشعوب .

وقد ظلت فرنسا ــ برغم ما نالها ونال بطلها من ضربات القدر ــ موطنا للثورة تمتد ألسنة اللهب من نارها الخالدة إلى الشعوب المتعطشة إلى الحرية فتثيرها متتالية ، وحسبنا منها تلك الثورات التى قامت فى عامى ١٨٣٠ ، ١٨٤٨ فى كل من بولندا وإيطاليا وبعض أنحاء ألمانيـا . ولاشك مطلقا فى أن فرنسا كانت لها قيادة تلك الثورات ؛ ففى عام ١٨٣٠ ، ثار أهلها على نتائج الرجعية ، ومنها ذلك الاستبداد الذى غشى حـكم شارل العاشر ، وإنتهى أمرها باستئناف الحكم الملكى تحت سلطان أسرة الأورليان مع الاحتياط بضمانات لسيادة الديمقراطيـة . ومنها انطلقت الثورة فى أغسطس من نفس العـام إلى الأراضى المنخفضة الجنوبيـة (بلچيكا) ، وانتهى أمرها باستقلالها عام ١٨٣٩ .

ولما كان عام ١٨٤٨ انطلقت الثورات نتيجة لثورة فبراير من العام المذكور . فتصدت لها سائر الدول الرجعية فأخمدت نارها ، ولكن آثارها فى الحياة الاجتماعية قد بقيت .

ولم يقف أثر الثورة فى فرنسا عند حد ما ذكرنا ؛ فمن آثارها قيام عهد جمهورى تحت سلطان أحد أفراد أسرة بونابرت ، ولكنه لم يلبث

أن تحول إلى سلطان إمبراطورى استقر زمامه فى يد الإمبراطور نابليون الثالث .

وقد تميز القرن التاسع عشر كذلك فى مجرى التاريخ الأوروبى بأن استكملت فيه بعض البقاع الأوروبية مقومات وحدتها القومية كما وقع فى إيطاليا وفى آلمانيا . ولم يكن أمر ذلك يسيرا . ويكفى أن نذكر ما أقامت حكومة النمسا فى سبيل أبطال الوحدة القومية فى كل من إيطاليا وألمانيا من عقبات . كان على أبطال السياسة فى إيطاليا من أمثال ماتزينى، وكاڤور ، وغاريبالدى أن يبذلوا غاية الجهد فى تخطيها . آما فى ألمانيا فقد انفرد عملاق زمانه « أوتوفون بسمارك » بحمل العب وحده ؛ فحقق إتحاد بلاده على أكمل وجه ، وعلى من يريد معرفة جهوده أن ينظر فى مذكراته ليشهد لهذا العملاق بعبقريته الفذة فى مجال السياسة ، والدبلوماسية ، والصبر على المكاره ، والإيمان بالنصر .

وليس يفوتنى فى ختام هذا التقديم لتاريخ أوروبا فى القرن التاسع عشر أن أذكر ثراءه العقلى على أيدى طائفة من المفكرين الذين شغلوا أنفسهم ودنياهم بما ينبغى أن يكون للعمال من حقوق . وكان ذلك من نتائج الثورة الصناعية التى قامت فى انجلترا أواخر أيام القرن الثامن عشر ، ثم انتشرت آثارها إلى سائر أنحاء أوروبا . وقد يرى بعض المؤرخين فى ذلك مطالع المبادىء الاشتراكية .

(المؤلفة)



Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

فهرس

التمهيد

أهمية القرن التاسع عشر فى تاريخ أوروبا

نخصص دائما دراسة مفروضة من أحداث القرن التاسع عشر نظرا لأهميتها وآثارها العميقة فى تاريخ العالم عامة وأوروبا خاصة . وكان الحدث الرئيسى الذى أثر فى وقائع ذلك القرن هو قيام الثورة الفرنسية وما ترتب عليها من آثار غير مسبوقة فى تاريخ أوروبا السياسى والاجتماعى والاقتصادى .

واذا كانت اقتصاديات القرن التاسع عشر قد تأثرت بصفة خاصة بالثورة الصناعية فى انجلترا التى انتشرت فى سائر أنحاء أوروبا بل والعالم الجديد فكانت دعامة هامة من الدعامات التى بنى عليها اقتصاد أوروبا فإن سياسة أوروبا فى القرن التاسع عشر قد تأثرت كذلك بالثورة الفرنسية، فبينما قدم الإنجليز للأوروبيين نماذج للسكك الحديدية والمصانع ، ساهمت فرنسا فى أحداث الثورات كما قدمت لدولها أفكارها لدرجة أن الألوان الثلاثة التى اتخذها الثوار شعارا لهم قد أصبحت رمزا للشعوب التى استطاعت أن تثبت كيانها الثورى . وتأثرت أحداث أوروبا السياسية بين عامى ١٧٨٩ (عام الثورة الفرنسية) ، ١٩١٧ (عام الثورة البلشفية) بالصراع بين مؤيدى مبادىء عام ١٧٨٩ ومعارضيها ، ونجحت فرنسا فى أن تقدم حلولا مختلفة لأمثلة النظم الحرة الديمقراطية ، وأن تثبت فى كثير من الأحيان إدراكها السليم لاحتياجات الأمة والعمل على توفيرها ؛ فقدمت القوانين والأنظمة العلمية والفنية ، ومنها النظام المئوى للقياس والوزن المبنى على الوحدة المئوية (المتر والكيلو) ، تلك الأنظمة والقوانين التى أخذتها عنها سائر دول أوروبا بل والعالم أجمع .

كان العهد المتأخر من القرن الثامن عشر عصرا مليئا بأزمات تتعلق بأنظمة أوروبا السياسية القديمة ، ووسائلها الاقتصادية ، ولذلك كانت السنوات الأخيرة منه مليئة بالاضطرابات السياسية التى وصلت فى

بعض الأحيان إلى الثورة ، كما كانت حافلة بالحركات التحررية للتخلص من أغلال الاستعمار ، وقد كللت فى بعض الأحيان بالنجاح . ومن هذه الأمثلة : ثورة المستعمرات الانجليزية فى أمريكا الشمالية (بين عامى ١٧٧٦ ، ١٧٨٣) ، والثورة فى إيرلندا (بين عامى ١٧٨٢ ، ١٧٨٤) ، فى بلجيكا ولييج (بين عامى ١٧٨٧ ، ١٧٩٠) ، والثورة فى هولندا (١٧٨٣ — ١٧٨٧) ، وفى جنيف ، بل فى انجلترا كذلك عام ١٧٧٩ هذه الحركات الثورية المختلفة جعلت المؤرخين يطلقون على هذا العهد « عهد الثورات الديمقراطية . Age of Democratic Revolutions »

ولكن ثورة فرنسا — التى بدأت فى عام ١٧٨٩ واعتبرت ضمن هذه الثورات — كانت أثقلها وزنا وأقواها عملا وأبعدها أثرا . وهكذا فالثورة الفرنسية لم تكن حدثا معزولا أو وحيدا ، وإنما كانت عندمقارنتها بالثورات الأخرى ثورة أساسية تفوق ما عداها من الثورات المعاصرة لها فى نتائجها .

ومن أهم مميزاتها :

١ — أنها وقعت فى أقوى دول أوروبا وأكثرها سكانا إذا استبعدنا روسيا .

٢ — كانت هذه الثورة على خلاف الثورات الأخرى التى سبقتها وتلتها ثورة اجتماعية قبل كل شىء .

٣ — تميزت هذه الثورة بأنها كانت مشحونة بالأفكار والآراء والأعمال المتطرفة لدرجة أن ثوار أمريكا ويعاقبة انجلترا الذين هاجروا إلى فرنسا بسبب ميولهم السياسية المتطرفة ، قد عدوا فى فرنسا من المعتدلين ثم أن توماس بين Tom Paine وكان معروفا بآرائه المتطرفة فى بريطانيا وأمريكا ، أصبح فى باريس من أشد أعضاء حزب الجيروند اعتدالا .

---

(١) توماس بين Tom Paine : (١٧٣٧ — ١٨٠٩) ، فيلسوف سياسى وكاتب امريكى ، ولد ونشأ فى انجلترا ، وشغل عدة وظائف بها ثم هاجر الى امريكا عام ١٧٧٤ ، حيث اشتغل بالصحافة ، اهتم بالصراع بين المستعمرات الأمريكية وانجلترا . ثم عاد الى انجلترا بعد عام ١٧٨٧ . ودافع عن الثورة الفرنسية فى كتابه حقوق الانسان (فى جزءين ١٧٩١ ، ١٧٩٢) .

٤ ــ ثم لا ينبغى إغفال أهم مميزات الثورة الفرنسية ؛ وهى أنها قد بدلت أحوال فرنسا السياسية ونظمها الاجتماعية والاقتصادية ، على حين نجد أن ثورة غيرها مثل ثورة المستعمرات فى العالم الجديد لم يترتب عليها إلا التحرر من السيطرة السياسية لكل من بريطانيا وأسبانيا والبرتغال .

٥ ــ كانت الثورة الفرنسية وحدها بين الثورات المعاصرة ثورة عامة ، بمعنى أن جيوشها قد اجتاحت أوروبا لتنشر آراءها ومبادءها ؛ مما كان له أوقع الأثر فى سائر الدول . فكان لصداها وليس لصدى الثورة الأمريكية الأثر العظيم فى أحداث الثورات التى أدت فى النهاية إلى تحرير أمريكا اللاتينية بعد عام ١٨٠٨ لقد امتد أمرها ومفعولها بعيدا إلى أن وصل إلى بلاد البنغال فى الهند ، فألهمت « رام موهان روى » Ram Mohan Roy فكرة تأسيس أول حركة اصلاحية هندوكية . وقد أصر عند زيارته لانجلترا عام ١٨٣٠ أن يبحر على سفينة فرنسية معبرا بذلك عن تحمسه لمبادىء الثورة الفرنسية ، فقد كانت فى نظره ــ كما صرح بذلك ــ « أول حركة عظمى للأفكار فى العالم المسيحى الغربى كان لها أعظم تأثير على العالم الاسلامى » (١) .

وفى القرن التاسع عشر بدأ لفظ حرية Liberty المعروف يومئذ يتسع فينطلق من معناه الضيق المعروف قبل عام ١٨٠٠ ؛ معنى الانفلات من قيود الرق إلى معنى أوسع وأعم وأشمل وأوقع ، وهو المعنى السياسى الذى كان له أثره فى تغيير حياة الشعوب . ومن ثم أصبح للثورة آثارها العميقة غير المباشرة فى العالم ، فقد وضعت الخطط والمناهج لكل الحركات الثورية التالية ، كما كان لتعاليم الثورة أثرها بعد ذلك فى ظهور الحركات الاشتراكية والشيوعية الحديثة .

وهكذا تظل الثورة الفرنسية ثورة العهد ، وإن لم تكن الثورة الوحيدة ، إلا أنها كانت مطلع الثورات وأشهرها وأعمقها أثرا . إذا بحثنا عن أهم أسبابها فلن نجدها أمس بأحوال أوروبا العامة بقدر

---

(١) «The first great movement of ideas in Western Christendom that had any real effect on the world of Islam».

ما كانت تمس أحوال فرنسا الخاصة ، فهى قد كانت فى فرنسا أساسا وأصلا .

وفى خلال القرن الثامن عشر كانت فرنسا أكبر منافس لانجلترا فى الناحية الاقتصادية ،فقد نمت تجارتها الخارجية بحيث أصبحت أربعة أمثال ما كانت عليه فى العهد بين عامى ١٧٢٠ ، ١٧٨٠ ، فغدت بذلك مصدر جزع وقلق لانجلترا ، كما تميز نظامها الاستعمارى فى بعض المناطق المتنازع عليها فى منطقة جزر الهند الغربية حيث كان أكثر حيوية . على أن فرنسا لم تكن يومئذ تشبه بريطانيا من حيث أن الأخيرة قد أصبحت سياستها الخارجية مقيدة ومرتبطة تماما بالمكاسب الرأسمالية ولكنها كانت أعظم الدول الأوروبية وأقوى مثل للملكية الأرستقراطية المستبدة القديمة .

الباب الأول

الثورة الفرنسية (١٧٨٩-١٧٩٩)



الفصل الأول
أسباب الثورة

من الطبيعى ألا تقوم ثورة بغير أسباب . فقد كان لقيام الثورة الفرنسية أسباب أججت نارها . وليس من شك مطلقا فى أنها لم تقم ليشارك فيها الشعب بأسره وليقتل فيها الملوك والحاكمون وغيرهم من الفرنسيين إلا بعد أن أصبح أمر قيامها حتما لا مفر منه .

وأسباب الثورات الكبرى عادة لا تنفرد بلون واحد ، وانما تتعدد ألوانها وتختلف ، فمنها ما يتصل بالجوع ومنها ما يتصل بالظلم والتفرقة الاجتماعية ، وسوء أحوال الادارة ، وكبت الحرية المادية والفكرية . وقد لا نبالغ حين نقول أن الثورة الفرنسية قد انفردت بقيامها على كل هذه الأسباب من فكرية وسياسية واجتماعية واقتصادية .

أولا : الأسباب الفكرية :

وقد يكون من المصادفات الغريبة أن القرن الثامن عشر فى أوروبا قد تميز بتيار جارف من الأفكار والمعتقدات التى لم تسبق فى أوروبا . وليس غريبا بعد ذلك أن يجرى وصفه على ألسنة المؤرخين والمفكرين وفيما خلفوا من تراث أن يوصف بعهد الاستنارة Age of Enlightment ففيه انقشع الظلام ، وبدأ الفكر الحر يفيق من ثباته لينطلق فى سائر أنحاء الحياة . لم يكن هذا اللون من ألوان الاستنارة قاصرا على فرنسا وحدها بل هو قد عم كثيرا من بلاد أوروبا . نذكر منها على سبيل المثال ألمانيا ، وفيها ظهر فريق من أئمة الأدب والفلسفة وبحسبنا أن يكون بينهم « جوته » Goethe « وشيلر » Schiller « وهردر » Herder « وڤيلاند » Wieland .

وظهر أمثال هؤلاء فى انجلترا نذكر منهم الفيلسوف « ديفيد هيوم » David Hume (١٧١١ — ١٧٧٦) « وجون لوك »

John Locke (١٦٣٢ — ١٧٠٤) وهو صاحب رسالة فى طبيعة التفاهم البشرى وهو أول من نادى بالفكرة المنطقية فى طبيعة الحكم ونظامه ، وآيتها ألا تقوم حكومة مدنية إلا اذا رضيها المحكومون ، كما كان مؤمنا بالتسامح الدينى . وعن مذهبه الفكرى ومذهب معاصره (اسحق نيوتن) بوجه خاص تسربت إلى فرنسا طائفة من التيارات الفكرية .

ومع ذلك كله فلا ينبغى أن يفوتنا أن المفكرين فى فرنسا فى هـذا العهد كانوا أئمة وقوادا لهذه التيارات الفكرية التى تهتف بالدفاع عن حقوق الأفراد وحرياتهم المدنيـة والدينيـة . فكان فولتير إمام الدعاة وقائد المبشرين بالمذاهب الانجليزية الجديدة فى فرنسا . وكان من أنشط كتاب زمانه ، وأخلدهم ذكرا ، وأطولهم عمرا ، وألمعهم شخصية ، وأعمقهم أثرا ، كما كان روسو ومنتسكيو من أشهر كتاب فرنسا يومئذ .

من الواضح أن أبرز ما امتازت به الحركة الفكرية فى فرنسا هو الاهتمام الشديد بتغيير حال المجتمع ، فكان لفلسفة « لوك » أثرها فى الاتجاه نحو تطبيق الفكر الانسانى مع التحرر من القيود الدينية للتخلص من أضغاث العصـور الوسطى وإصـلاح حالة الفرد . ومن ثم شغلت الأذهان فى فرنسا بالمشاكل المختلفة من اجتماعية وسياسية ودينية . ولم تعد قاصرة على رجال الأدب والطبقة الارستقراطية بل تعدتها إلى أفراد الطبقة الوسطى والمتعلمين من شباب الجيل ، وذلك أمر ميزها عن حركة النهضة . وازدهرت فى فرنسا تبعا لذلك طائفة من ألوان الأدب الفلسفى والانسانى من الرسـائل والبحوث التاريخيـة والفلسفية والتربويـة والتمثيليات بأنواعها . ونشـأت بعض الكليـات فى الأقاليم ، وأنشئت الجمعيات الأدبية والمكتبات وقاعات المطالعة ، كما ظهرت الصحف المحلية .

والواقع أن هذه الحركة قد انفردت بين سائر الحركات التقدمية بأنها كانت إنسانية كاملة ، فهى قد نادت بإيقاف التعصب الدينى ومنح الفرد حرية العبادة بالمعنى الصحيح . وأرادت للنـاس بحق أن يكونوا كما ولدتهم أمهاتهم أحرارا . كما كان أثرها فعالا فى النفوس عامة ، فلم يقتصر على فرنسا وحدها بل تعداها إلى سائر الأقطار الأوروبية ؛ فأدت بذلك ما ينبغى للثورة الحقة من خدمات للحياة البشرية ، فهى قد صفتها من شوائب العنف والاعتقاد فى الخرافة ، وحرصت فى دعوتها أشـد

الحرص على اقتلاع جذور الحسد والخلافات بين الطبقات ؛ فلا فضل لأحد على أحد إلا باستقامة الضمير وسلوك الصراط السوى . ولم تكن السبيل سهلة ميسرة أمام أولئك الفلاسفة والمفكرين ، فهم قد نعتوا بالكفر والإلحاد وفى مقدمتهم ڤولتير وروسو .

على أن القدر التاريخى فى حياة البشر قد مهد لانتشار مذهب تلك الطائفة من الفلاسفة والمفكرين ؛ فهى قد كتبت باللغة الفرنسية التى أصبحت لغة الثقافة فى أوروبا ، فاستقبلها الناس وأحلوها محل اللغة اللاتينية فى سهولة ويسر . فما أسرع ما وصلت تلك الأفكار الجديدة إلى بلاط الملوك والأمراء فى برلين وڤيينا وسان بطرسبرج ومدريد . وكانوا يومئذ أصحاب القوة والبأس الشديد إلا أن ذلك لم يخل نفوسهم من نزعة الأبوة والرغبة الشديدة فى إصلاح المجتمعات الانسانية ودفعها إلى التقدم عن طريق الثقافة الرشيدة .

وينبغى أن نقرر هنا إلى جانب كل ما ذكرنا أن الفضل فى انتشار تلك الحركات الإصلاحية لم يكن مبعثه رغبة المفكرين فى إقرارمايسمونه الحكم الديمقراطى وإنما كانت الرغبة الحقة هى إبراز الحرية وتحصينها من كل عدوان ، وآية ذلك أن انتشار آراء المفكرين من فلاسفة فرنسا وإعطاءها لواء الزعامة يومئذ لم يكن مبعثه مظاهرة الحكم الديمقراطى، فڤولتير مثلا وهو إمام الثائرين لم يكن ديمقراطى النزعة ،ولم يكن يهمه أو يهم المفكرين من أمثاله تقرير أداة الحكم وضبطها، وإنما كانوا يرمون إلى تحقيق الحرية فى أوسع معانيها : حرية الفكر ، وحرية القول ، وحرية النشر ، وحرية الفعل . فالحرية فى رأيهم كانت هى الدواء من سائر أدواء الفساد فى سائر طبقات المجتمع الأوروبى .

ونستطيع أن نضيف إلى اتجاهات القدر فى تاريخ البشر يومئذ أن موجة عاتية من الكره قد طغت على الكنيسة وأتباعها ، فكانت سلاحا من أسلحة الإصلاح التى أعانت الفلاسفة الفرنسيين فى نشر مذاهبهم وهدم آثار الماضى بكنيسته التى كانت تقف حائلا دون كل اصلاح وتقدم . ومن حق التاريخ أن يقرر فى صدق وإخلاص أن حملات ڤولتير وغيره من المفكرين فى فرنسا على الفساد المتأصل فى حياة الكنيسة قد أفادت المسيحية فى فرنسا وليس من شك فى أن فلاسفة العصر كانوا على حق عندما هاجموا الكنيسة .

ليس من شك فى أن الدور الذى قام به رجـال الفكر ممن ذكرنا قد كانوا بمثابة نفخة الصـور فى قيام الثورة ولكن البواعث المادية كانت أصيلة كذلك ، فالجوع والظلم الاجتماعى وسوء نظـام الحكم وفساد الكنيسة وتدهور أحوال البلاد الاقتصادية ، كل أولئك قد فتحت العقول والقلوب والأسماع والأبصـار لاستقبال نداءات الثورة كما أججت وقود نارها حتى بلغت منتهاها .

كان ڤولتير (١٦٩٤ ــ ١٧٧٨) كما ذكرنا أشهر كتـاب القرن الثامن عشر وأقواهم أثرا . وقد كان لكتبه رواج عظيم . كان جريئـا بحيث استطاع أن يعبر عما كان يجول بأذهان معاصريه مما روج لكتاباته ؛ ذلك لأنه ذاق مرارة الظلم الذى ساد زمانه فى فرنسا واكتوى بناره ، فزج به فى سجن « البستيل » دون محاكمة لأنه تحدى أحد النبلاء . كما زار انجلترا عـام ١٧٢٦ وبقى بها حتى عـام ١٧٢٩ . وأعجب فيها بما لمسه من حرية الشعب وما يتمتع به من حيوية وثقافة . وزار البابا ، وقرأ لبيكون ولوك ونيوتن وشكسبير . فأوضـح لمواطنيـه فى مؤلفه « رسائل عن انجلترا » Lettres sur les Anglais الذى نشر عام ١٧٣٣ معالم ذلك المجتمع السعيد الباهر ، حيث يستطيع الفرد أن يقول وينشر ما يريد ، وحيث لا عقاب ولا تعذيب ولا سجن دون محاكمة ، وحيث يتاح لمختلف المذاهب الدينية أن تزدهر ، وحيث لا يعفى نبيل ولا كاهن من دفع ضرائب معلومة ، وحيث يستمتع الفلاح بالخبز الأبيض .

كان فى هجومه على الكنيسـة لاذعا مرا ، أنكر فيه تدخلها فى السياسة ، وانصرافها عن المسائل الروحية ، وتعسفها فى مطالبة رعاياها بالطاعة العمياء ، كما هاجم فى عنف سياسة التعصب وعدم احترام مبدأ التسامح الدينى ، وأشار إلى تلك الاضطهادات التى تنزل بالبروتستنت فى فرنسا . وهو فى هذا إنما يدافع عن الإنسانية ، وهى صفة اتصفت بها الحركة الفكرية فى القرن الثامن عشر .

لم يكن لڤولتير اهتمام واضح بالسياسة . فى الحق أنه كان يكره التعسف والظلم فى حكم الشعوب لأنه كان إنسانا لا يهتم بالمبـادىء والشعارات ، وانما كان يوجعه ظلم الانسان لأخيه الانسان . ولا أدل على ما قدمنا من رأى فى اهتمامه بالحياة السياسية من أنه كان يؤيد الحكم الملكى . فكان صـديقا حميما لفردريك الثانى ويعتبر استبداده الخير أحسن مثل يمكن أن يحتذى فى سائر أنحاء أوروبا .

نادى ڤولتير بإصلاح القضاء عن طريق توحيــد القانون فى سائر أنحاء فرنسا وتطبيقه بطريقة عادلة وجعله واضحا للجميع ، وتعديل قوانين العقوبة ولاسيما الخاصة منها بالتعذيب .

طالب كذلك بإصلاح نظام الضرائب وإلغاء المحلية منها لأنهاتتسبب فى تعويق توفير الضرورات الحيوية . والعــالم كله لا يجهــل فضــل « ڤولتير » الذى سجلته له كتبه العظيمة بأسلوبه الساخر اللاذع الرائع فى آن واحد .

ويجيء دور « منتسكيو » Montesquieu (١٦٨٩ — ١٧٥٥) فنراه يقسو فى انتقاد الكنيســة والسخرية من سلطة البابا ، وما يدعى لنفسه من المعجزات . وكان فى سخريته لاذعا ، كما أظهر عداءه فى جلاء واضح لرجال الكنيسة الذين أحاطوا الدين والفلسفة والأخلاق بالغموض ، فطعن فى سياسة التعصب الدينى ونادى بسياسة التسامح . ولم يــكن هذا المؤلف فى نقده لأمور السياسة والطعن عليها أقل جرأة من موقفه إزاء الكنيسة ، فهو قد انتقد حياة التآمر والخديعة ، وسخر من أولئك الأتباع الذين توصلوا بدهائهم إلى مرتبة السادة . وفى كلامه عن الفضيلة والرذيلة ذكر أن الفضيلة كل الفضــيلة هى كل ما يؤدى إلى ســعادة المجتمع ورفاهيته وأن الرذيلة لايمكن أن تؤدى إلا إلى تعاسة البشر .

زار انجلترا بعد أن زارها ڤولتير أى بين عامى ١٧٢٩ ، ١٧٣١ بقصد الإفادة من الاطلاع على أحوال شعبها . ولم يكن فيما سجل من حيــاة هذا الشعب أقل حمــاسة من سلفه . جاء فى مذكرات كتبها عن رحلاته Travel Notes أن انجلترا أكثر دول أوروبا حرية ، لا تكاد تنازعها فى ذلك جمهورية واحدة ، وحرية هذا الشعب عنده تتمثل فى أن ملكه ذو سلطان مقيد ، يمنعه من الاضرار بالناس .

وقد امتاز «منتسكيو» على وجه الخصوص باهتمامه ببحث المشاكل الدستورية ، وكان لكتابه « روح القوانين» Esprit des Lois الذي نشر عام ١٧٤٨ رواج عظيم . والكتاب يتضمن عرض نظريات سياسية ومناقشة عامة لأنواع الحكم المختلفة ، أودعه مختلف نظم الحكم ، فكان كتابه موردا خصبا للسياسيين الذين يقع على عاتقهم أمر اعادة تنظيم طرق

الحكم فى بلادهم ، واستقوا منه ما راق لهم من أنظمة . فتأثر دستور الولايات المتحدة تأثيرا بالغا بهذا الكتاب . وكان «منتسكيو» فى كتابه هذا متأثرا إلى حد بعيد بنظام انجلترا الدستورى ، فقد كان كغيره من فرنسيى ذلك العهد من المعجبين بنظام الحكم فى انجلترا . امتدح فيه الحكومة المقيدة ، التى توازنها القوى المختلفة . وكان على وجه الخصوص يعجب بمبدأ فصل السلطات أى استقلال السلطات التشريعية والقضائية والتنفيذية بعضها عن البعض الآخر . ولو أنه أخطأ آنذاك عندما اعتقد أن السر الحقيقى فى حرية الانجليز كان فى الفصل التام بين سلطات الحكم الثلاث التشريعية والتنفيذية والقضائية . أظهر منتسكيو كذلك مساوىء الحكم المطلق ، وطعن فى الحكم الاستبدادى ، على حين كان نصيرا للنظام الملكى الدستورى على الطريقة الانجليزية .

ثم علا فى النهاية نداء يبدو أنه فاق غيره من أصوات ذلك العهد فى قوة تأثيره ، أعنى بذلك النداء الذى أصدره « چان چاك روسو » Jean Jack Rousseau (١٧١٢ — ١٧٧٨) ، لم يكن فرنسى الأصل وانما يرجع أصله الى چنيف . ولم يكن صاحب فلسفة معينة وانما اتصف بخياله المرهف ، وذهنه الصافى وعاطفته الفياضة . كان يرى العالم يغشاه القسوة ،ويعمه الفقر والدمار ، ويرى الحضارة الأوروبية البراقة أضغاثا من ألوان الفساد والظلم ، لذلك كرس حياته لرسم معالم المجتمع الذى ينبغى أن يعيش فيه الانسان الصالح . ولهذا الغرض كتب كتابه « العقد الاجتماعى » Contrat Social الذى أخرجه عام ١٧٦٢ ؛ فكان للفرنسيين بمثابة انجيل جديد . لقد كان روسو فى كتابه على إيجازة فصيحا مبينا،وكان لتعاليمه فى الناس فعل السحر . وإن فى فاتحته وحدها وصفا للحضارة لم ير أصح ولا أصدق منه ، فهو يرى أن الانسان ولد حرا ثم صفدته تلك الحضارة بالأغلال فى كل مكان . وقد رأى روسو أن العلاج الناجع لأدواء المجتمع الانسانى بسيط للغاية ، رآه فى التماس الفضائل ؛ فالدولة الصالحة فى رأيه هى ما تعهد فيها الفرد على أن يجعل ارادته مطابقة للصالح العام، والمجتمع لا يكون صالحا عنده الا حيث يرعى الأفراد الفضائل ؛ كل امرىء

يعامل الآخر بما يجب أن يعاملوه به ؛ ويرضى مختارا بكل ما يسن من القوانين والشرائع العامة التى يؤمن بأنها وضعت لخدمة الصالح العام دون الخاص ؛ ذلك هو أساس العقيــــدة السياسية عنـــد روسو ؛ فالدولة الصالحة فى رأيه لا تقوم على أســـاس من القوة أو الطمع ، وإنما تقوم على الإرادة الخيرة عند جميع أفرادها .

ويرى روسو أن التراضى بين الناس هو أساس جميـــع السلطات الشرعية . وينشأ المجتمع السياسى فى رأيه عندما يدرك الناس أن حياتهم فى المجتمع الطبيعى قد أصبحت لا تسمح لهم بالمحافظة على أنفسهم؛ بمعنى أن كل فرد لا يستطيع منفردا أن يدرأ عن نفسه الأخطار التى تحيط به . وهنا يتعاون الأفراد تحت ارادة واحدة لحماية أنفسهم ومصالهم غير أن إتحاد كل عضو فى هذا المجتمع وقبوله بأن تصبح حريته وإرادته جزءا مكملا لحريـــة المجتمع وإرادته العامة لا يسلبه حقه فى أن يستخدم حريته وإرادته منفردا .

هذه هى النقطة الأساسية التى يقوم عليها « العقد الاجتماعى » وهى أن كل عضو ينزل عن حريته بمقدار ما ينزل عنها زملاؤه الآخرون،فيتساوون فى قيم التضحية كما يتساوون فى مقـــدار النفع الذى يحصلون عليـــه مجتمعين .

دائرة المعارف الكبرى :

وقد توجت حركة ازدهار الآداب والفلسفة والبحوث التـــاريخية وغيرها فى فرنسا يومئذ بظهور دائرة المعارف الكبرى فى أربعـــة وثلاثين مجلدا بين عامى ١٧٥١ ، ١٧٧٢ . وقد أثرت هذه الدائرة تأثيرا عميقا فى فرنسا ، بل وتعدتها إلى سائر الأقطار الأوروبية . ويساهم فى تأليفها كل من « ديدرو » Diderot (١٧١٣ — ١٧٨٤) و « ألمبير » Alembert (١٧١٧ — ١٧٨٣) . وكانت تتضمن ملخصا للمعرفة الانسانية ، ولذلك لم يقابلها رجال الدين بالرضى بل تقدموا بشكوى إلى البرلمان ضد هذه الدائرة إدعاء بأنها تهدد الدين. وقد ذهبت سائر المجهودات التى بذلت لإبادة دائرة المعارف هباء . ولا عجب أن تكون موضع مقاومة الفئات

الرجعية فقد أشارت إلى الظلم السياسى والاجتماعى السائدين فى ذلك العهد وإلى عدم التساوى فى تأدية الضرائب ، وإلى فساد نظام القضاء وتفاهة الحروب وما إلى ذلك من العيوب .

أثر المفكرين الاقتصاديين :

ظهرت طائفة من المؤلفات الحماسية الفياضة ، صدرت عن بعض فلاسفة القرن الثامن عشر ، يصبون فيها أشد النقد وأعنفه على المبادىء الاقتصادية المتبعة يومئذ نظرا لأن مصدرها كان من جانب الحكومة وحدها ، وهى مبادىء عنيفة ورثتها فرنسا عن سياسة «كولبير» Colbert قبل قرن أو يزيد .

عرف المفكرون الذين ثاروا ضد هذه النظم بالاقتصاديين Economists أو الطبعيين Physiocrats وكانوا يؤمنون بأن استغلال الأرض ونتاجها من ثروة زراعية هو مصدر الخير الوفير للحياة الإنسانية . وأقاموا مبادئهم تلك على أساس طبيعى صحيح ؛ وهو أن العمال هم الطبقة المنتجة فى الدولة ، كما نادوا صادقين بحرية التجارة فى الداخل والخارج ، ثم طالبوا فى إصرار بتخفيض الضرائب ، وحصرها فى نوع واحد وهو الضريبة الزراعية . على أن الباحث فى وعى دقيق وبعد نظر يستطيع أن يتبين أن مبادىء أولئك الاقتصاديين — برغم صدقهم وكمال عطفهم على الشعب — لاتخل من عيوب فهم لم يوفقوا إلى إدراك ما لها من عواقب ضارة ؛ فضريبة الزراعة لا يمكن أن تفى وحدها بحاجات الشعب فى حياته الاقتصادية العامة ؛ فالزراعة لاتعدو أن تكون مصدرا من مصادر الثروة ومن الإنصاف أن تقرر صحة تفكيرهم فيما يختص بحرية التجارة . فالتجارة قائمة على العرض والطلب ، وهى لن تخرج فى عمومها عن تبادل المنافع بين الناس ؛ ففرض الضرائب على تبادل المنافع من إقليم لآخر داخل فرنسا معوق وضار ما فى ذلك من شك ، وفرض الضرائب وتضييق القيود على التجارة الخارجية من شأنه أن يعمل فى إضعاف ثروة البلاد . وظهرت آثار جهود تلك الطائفة النافعة من رجال الاقتصاد عند قيام الثورة الفرنسية ، واتضحت حين بادر ساسة الثورة بإلغاء الضرائب المحلية التى كان لها فى الماضى أسوأ النتائج على اقتصاد فرنسا .

وامتدت آثار تلك المبادىء فى سرعة غريبة إلى خارج فرنسا ،فبلغت انجلترا ، فلم يلبث أن احتضنها أستاذ شهير من أساتذة جلاسجو وهو «آدم سمث» Adam Smith (١٧٢٣ – ١٧٩٠) ،أخذها عن « كسنى » Quesnay (١٦٩٤ – ١٧٧٤) طبيب لويس الخامس‌عشر الخاص .وكان ذلك الطبيب من أشد أهل زمانه إيمانا بحرية التجارة والتعامل فهو صاحب القول المشهور Laissez Faire ، Laissez Passer بمعنى « دع الأمور تجرى»و«اترك الأعمال‌تتم»،كما اشتهر «كسنى» «بالجدول الاقتصادى» الدقيق‌المنسوب إليه ، وكان يؤمن بأنه خير علاج‌لأحوال فرنسا الاقتصادية المضطربة يومئذ ، وهو علاج‌ركبه من العناصر الآتية : عدم شرعية الضرائب الجمركية ، إلغاء القوانين التعاونيـة لأنها فى رأيه تعوق سير الصناعة والزراعة وتنفى الغرض النافع منها وهو حمايتها من المنافسة الخارجية . ولكن « كسنى » حورب من كثيرين من ذوى النفوذ ، إذ وقف النبلاء فى طريقه عندما أراد أن يرفع القيود عن التجار والنقابات فى سبيل تحرير التجارة والصناعة . فكان من نتائج ذلك أن وقفت حركات الإصلاح‌التى وضع مبادئها « كسنى » وجاهد فى سبيل تنفيذها .

وكان من تلاميذه « فيكتور ركيتى ميرابو » Victor Riqueti Mirabeau (١٧١٥ – ١٧٨٩) ، وهو أب خطيب الثورة المشهور « جبريل ميرابو » Gabriel Mirabeau (١٧٤٩ – ١٧٩١) كما اعتنق مبادئه وزير المالية المشهور « تورجو » Turgot [١] فحاول تطبيقها ، ولكنه فشل لتدخل أعضاء برلمان باريس والنبلاء فى شئونه .

وكان لهذه الطائفة من المفكرين أبعد الأثر فى مجرى حوادث الثورة، كما كانت هذه الحركة هى التى أدت بانجلترا إلى اتباع مبدأ حرية التجارة، ذلك المبدأ الذى أثبت نفعه الكبير للانجليز أيام الرخاء والشدة على السواء.

---

(١) انظر « ترجو » ص ٣٧ .

أثر نجاح ثورة الاستقلال الأمريكية .

لم يكن آثار ما ذكرنا من مجهود المفكرين من رجال الاصلاح وحده سببا فى إشعال نار الثورة ، بل أضافت الأقدار إلى ذلك نجاح ثورة الاستقلال الأمريكية فى عام ١٧٨٢ . كان لهذه الثورة أثرها العميق فى فرنسا ؛ فهى قد أثرت فى سياسة فرنسا الخارجية عندما وافقت فرنسا على دخول الحرب جانب الثوار ضد انجلترا . على أن آثارها الأدبية كانت أكثر وقعا وأبلغ أثرا ؛ إذ أخذ الرأى العام الفرنسى يتابع باهتمام بالغ أحداثها ، وقد ازداد تحمسه لفكرة تقديم المساعدة للثوار بينما كان لويس السادس عشر غير متحمس للفكرة ، ويرى الاكتفاء بالمؤازرة الأدبية للثوار. ولكن لم يلبث أن انتصر الرأى العام الفرنسى ، وتغلب على الحكومة، فسافر « لافييت » بصفة غير رسمية إلى أمريكا لمعاونة الثوار ، وكان يرافقه عدد من الضباط الفرنسيين . « ولافييت » من أعرق الأسر الفرنسية وأقدمها محتدا . ولم تلبث حكومة فرنسا أن تعاهدت مع الثوار ، ودخلت الحرب فعلا ضد انجلترا . أثرت تلك الحركة تأثيرا بالغا فى نفوس الفرنسيين بفضل ما قام به رجال الأدب والمفكرون من تصوير لمجهودات الثوار وحماستهم وجرأتهم وخاصة الدور الذى أداه « بنيامين فرانكلين » Benjamin Franklin فى هذا المضمار ؛ وهو من أبناء «بوستن» ، اشتغل بالطباعة واهتم بعلم الأخلاق ، وكان عالما ومخترعا وسياسيا بارعا . نجح فى الظهور بمظهر البطل أمام الرأى العام الفرنسى بل العالمى لما اتصف به من خلق رفيع ، وذكاء نادر ، وسياسة حكيمة ، فهو لم يكن يشبه «ڤولتير» ولا «روسو» من حيث المناداة ببعض المبادىء التى لم يكونا يتبعان الكثير منها . « فڤولتير » رغم ما اتصف به من الحكمة والنزاهة لم يكن مستقيما، وكثيرا ما أثار الرأى العام بحوادث منازعاته وبؤسه ومصائبه. كما أن روسو الذى أحبه الناس لاهتمامه بالفرد لم يكن مصيبا فى كل آرائه، كما كان يعيش عيشة غريبة غير مستقرة ، بينما كان «فرانكلين» فيلسوفا حقا ،فهو قد اتصف بالاستقامة والحكمة فى بساطة وصدق مما حببه إلى النفوس . كان

يتعلق بالمثل العليا . مؤمنا ولكن فى غير ما تعصب . وكانت تسلط عليه فكرة واحدة وهى الدفاع عن قضية ذلك الشعب الذى كان ينتمى إليه . والذى كان يعمل على الحصول على حريته .

عند زيارة «فرانكلين» لباريس للمرة الأولى عام ١٧٦٧ ترك ذكراه ماثلة للأذهان ، لذلك استقبلته الصحف الفرنسية بكل حماس فى زيارته التالية لباريس عام ١٧٧٦ . رحبت به الطوائف المختلفة من شعراء وكتاب وسياسيين . وقد أصبح الشخصية البارزة والمثل الذى يحتذى به فى باريس بين عامى ١٧٧٦ ، ١٧٨٤ .

وقد كللت جهود « فرانكلين » بالنجاح عندما أعلن استقلال المستعمرات الأمريكية إذ كان فى هذا الاعلان اعتراف صريح بالثورة . وبإنشاء مجتمع جديد على أسس وقواعد سليمة لا تقوم على الامتيازات والتقاليد بل تقوم على احترام حرية الفرد والاهتمام به . وقد شعرت الحكومة الفرنسية بما فى هذا الإعلان من تحد غير مقصود لها وانتقاد لنظمها العتيقة ، لذلك وقفت فى سبيل إعلانه ؛ ولكنه مع ذلك أخذ فى الانتشار سرا . فنشر منه بالفرنسية ثلاث طبعات بين عامى ١٧٧٨ ، ١٧٨٣ .

ثانيا : الاسباب السياسية :

وتتلخص فى انهيار النظام الحكومى .

كانت الحكومة فى فرنسا ملكية مطلقة بمعنى أن السلطة كلها كانت مركزة فى يد الملك ، وليست قسمة بينه وبين البرلمان كما كانت الحال فى انجلترا حيث السلطان الفعلى فى يد البرلمان ، وقد أدى ذلك إلى قوة مركز الملكية فى انجلترا وضعف مركزها فى فرنسا حيث اختل توازن القوى . وكان لهذا الأمر خطورته المتوقعة إذ لا تكاد بوادر الضعف تظهر فى حياة الحاكم حتى تأخذ الملكية طريقها إلى الانهيار . وهى قد بلغت ذلك أو كادت قبيل انطلاق أحداث الثورة لأن الملكية المطلقة التى استمرت عهدا طويلا فى تاريخ فرنسا تتمتع بسلطان واسع ونفوذ قوى كانت تعتمد على عوامل عديدة ؛ من أهمها أنها منحت الشعب الفرنسى وحدة داخلية عندما

نجحت فى القضاء على نفوذ الأشراف وسلطانهم فضمت اقطاعياتهم إلى بعضها ؛ فأصبحت فرنسا بالتالى وحدة وطيدة الأركان .وقد عوض ملوك فرنسا النبلاء عما فقدوه من سلطان بأن تركوا لهم امتيازاتهم القديمة ، واختاروا منهم رجال بلاطهم ، ومنحوهم بذلك مناصب لها بريقها ، ولكنها تخلو من كل سلطان حقيقى مؤثر فى إدارة شئون البلاد (١) . على أن هذه الامتيازات أصبحت عبئا يثاقل على كواهل الشعب بعد أن كانوا يلقون مقابلها كثيرا من العون والحماية فى ظل النبلاء .

كما منحت الملكية الشعب الفرنسى العظمة والمكانة المرموقة بين الدول ؛ تحقق ذلك أثناء القرن السابع عشر . ولكن لم تلبث فرنسا أن فقدت هذه المكانة فى منتصف القرن الثامن عشر بسبب الهزائم التى نزلت بها على يد بروسيا ، ونذكر منها على وجه الخصوص واقعة « روسباخ » Rossbach (٢) فى عام ١٧٥٧ التى هزم فيها فردريك العظيم الفرنسيين هزيمة فادحة . وهذا يفسر ما ذكره نابليون عندما قال ان الهزيمة كانت العامل الأساسى فى اندلاع حوادث الثورة ؛ كان يتحملها دون غيره من الطبقات المميزة عندما كانت تبهره الأمجاد الحربية ، وأيام كان لفرنسا تلك المكانة الدولية العظيمة . ولكن بمجرد هزيمة فرنسا وفقدانها لهذه المكانة تنبه الشعب لحالة البؤس الذى كان يعانيه ، والظلم الذى كان يغمر حياته فثار وهب مطالبا بما آمن به من حقوق حياته وفى مقدمتها مقوماتها الضرورية .

كان من سوء حظ لويس السادس عشر أنه ولى عرش فرنسا إثر عهدين لم يكن الشعب الفرنسى راضيا عنهما ، فإن حروب لويس الرابع عشر قد أرهقت فرنسا وكلفتها أموالا طائلة ، وقد أصيبت فرنسا فى نهايتها بالهزائم العديدة ، ثم كان عهد لويس الخامس عشر ، فأهملت فيه شئون

---

(١) انظر فى تاريخ أوروبا الحديث ج ١ ، دور ريشيليو فى العمل على الحد من نفوذ الأشراف ص ١٧٥ .

(٢) انظر فى تاريخ أوروبا الحديث ج ١ نتائج الموقعة ، ص ٢٨٧ .

فرنســا الداخليــة والخارجية ، وأصبحت البلاد تحكم عن طريق طائفة من محظيات الملك . وقد نزلت بفرنسا فى الخــارج الهزائم الواحدة تلو الأخرى ومنها «روسباخ» ؛ فلما آل العرش إلى لويس السادس عشر فى عام ١٧٧٤ كانت فرنسا دولة مضعضعة ، ينهار بناؤها وتقف على هاوية الإفلاس وقد كانت الآمال معقودة حول شخصه لتحسين شئون فرنســا . ولكن لويس السادس عشر لم يكن رجل الســاعة . فمع أنه كان حسن النية والمقصد ، يرغب فى إسعاد شعبه إلا أنه يفتقر إلى الذكاء وحسن التصرف وقوة الإرادة مما جعله طوع أهواء زوجه . كان الموقف فى فرنسا والحالة هذه يقتضى أن يكون على عرشها ملك قوى الشخصية ، ذو ارادة حديدية، حكيم فى تصرفاته ، بعيد النظر . وتلك مزايا لم تتوافر فى شخصية لويس السادس عشر ، فهو قد عاند وقسا وتشبث بعناده وقسوته حين كان الموقف يتطلب غير ذلك ، وهو قد تساهل وتراخى حين كان الموقف يقتضى الحزم والشدة . والعجيب أن أبرز صفاته الطبيعية كانت التقوى والورع والحرص على إسعاد شعبه . وفى ذلك ما يدل فى وضوح وصراحة على أنه لم يكن يملك من الأمر سوى ما تريد زوجه وتهوى .

وقد كانت الملكة مارى انطوانيت : كما أثبتت الحوادث دات طباع تناقض طباعه كل المناقضة ، كانت شديدة الذكاء فى الوصول إلى ما يرضى طباعها . وكان لها من الحيوية والنشاط ما يعينها على إغراء من حولها من رجال البلاط متوسلة بذلك إلى التأثير على الملك الذى ظهر من تاريخه أنه لم يخالف لها أمرا . على الرغم من كل تلك الصفات لم تنجح مطلقا فى اكتساب حب الشعب الفرنسى . ولم تستطع «ارضاءه» بل على العكس كانت تصرفاتها مشعل نار الثورة التى أحرقت الملكية وبناءها فى فرنسا. وهكذا كان سلوكها فى أيامها الأخيرة ؛ فانقلب عليها الشعب الذى استقبلها أول الأمر فى حفاوة وترحيب ، وكان يومئذ معجبا بجمالها فخورا بنسبها ؛ ولو أنها أطاعت أمها الامبراطورة « ماريا تريزا » Maria Theresa ، وأخذت بنصائحها الرشيدة لتقربت إلى الشعب بما يرضى عواطفه ولا بتعدت عن السير فى طريق البذخ والإسراف فى المظاهر الخلابة التى أخذت بها وأوغرت عليها صدور الشعب.

ولم تجد عليها ولا على الشعب خيرا وقد بلغ كره الشعب لها ولعهدها أن أخذ يقرن اسمها وعهدها بتلك المعاهدة البغيضة لدى الفرنسيين والتى عقدت بينهم وبين النمسا عام ١٧٥٦[1] والتى أدت الى أن تفقد فرنسا جوهرة أملاكها فى أمريكا الشمالية وهى كندا[2] . والملكة لم تترك للشعب منفذا يطلق إليها منه شيئا من حبه وتسامحه ، وذلك لأنها لم تكتف بما ذكرنا فى حياتها من بذخ واسراف وتبذير فى مال الشعب الجائع الفقير. بل أن شهوتها الجامحة إلى السلطان قد جعلتها تتدخل فى أمور فرنسا السياسية ، فتعطل ما كانت حال البلاد تقتضيها من إصلاح ضرورى .

ولم تكن مارى انطوانيت « مكروهة » من الشعب فحسب ، بل كرهها بعض أفراد البيت المالك وعلى رأسهم « فليب دوق أورليان » Philip Duke of Orleans أبن عم الملك ، ولعله سمى خلال أحداث الثورة باسم « فيليب المساواة » من أجل ذلك ، فهو قد كان يتطلع الى العرش وهى قد كانت تخشاه وتؤلب عليه حتى أوقعت بينه وبين الملك ، فطرده من القصر عام ١٧٨٧ . وعلى أثر ذلك أخذ الشعب الساخط على الحكم يلتف حوله ، وأخذ فيليب يغدق عليه بقدر ما يستطيع دافعا إياه إلى إشعال نار الثورة والقضاء على الملك وزوجه .

والواقع أن سوء الحال فى فرنسا كلما تمثلت لنا أحداثه يذكرنا بقول الشاعر العربى .

اذا كان رب البيت بالدف لاعبا ـــ فشيمة أهل البيت كلهم الرقص.

فداء الفساد كان موضعه ومستقره فى رأس الحكم ونعنى به (مارى انطوانيت) وزوجها لويس السادس عشر ولم يكن من حولهم من بطانتهم يملكون غير تنفيذ ما تريد الملكة وزوجها . ويرون أن السير فى هذه السبيل يبلغ بهم كل ما يريدون ، ولكن على حساب الشعب الجائع المحروم .

---

(١) انظر فى الجزء الأول ، الانقلاب السياسى ومعاهدة فرساى الأولى فى مايو ١٧٥٦ ، ص

(٢) انظر فى الجزء الأول ، صلح باريس فى عام ١٧٦٣ ص ص ٢٩٠ – ٢٩١ .

والسلطة المركزية لم يعد لها سلطان على مندوبى الملك فى الأقاليم. وكان « ريشيليو » عندما استحدث هـذا النظام يهدف من ورائه إلى إضعاف نفوذ النبلاء وتقوية السلطة الملكية . أما الآن فقد انقلب الأمر رأسا على عقب ؛ فأصبح حكام الأقاليم من الخارجين على القصر . وغدا كل سلطان منهم فى إقليمه لا يقل عن سلطان الملك فى قصره . وانصرف همهم إلى الإثراء على حساب الرعايا التعسة التى يحكمونها ؛ ولم يكونوا سواء فى سلوكهم هذا ، بل انفرد كل منهم بسلوك السبيل التى تروقه . ومن هنا أصبح للأقاليم نظام لا نظير له فى أقاليم الدول الأوروبية .

ولن يكون غريبا بعد ذلك ألا تستقيم أمور القضاء مع وجود هذا النظام الفاسد . وكانت فرنسا قد فطنت إلى عدم استقامة القضـاء قبل ذلك بوقت طويل ؛ فبذلت محاولات لتوحيد بعض القوانين فى أنحـاء الدولة المختلفة خلال القرنين السابع عشر والثامن عشر ، وكانت تلقى مع ذلك مقاومة من جانب ذوى النفوذ والأغراض . ولم تنجح بسبب ما اتصفت به حـكومتا لويس الخـامس عشر والسادس عشر من ضعف وتردد واستكانـة .

ثالثا : الأحوال الاجتماعية وأثرها فى اثارة الشعب الفرنسي :

ليس من شك فى أن لأحوال الشعب الاجتماعية أثرا لا يقـل عن آثار الأحوال الأخرى ان لم يكن يفوقها جميعا . وأكثر المؤرخين يجمعون على أن أقوى العوامل فى إذكاء نار الثورة الفرنسية قد كان يتمثل فى الفوارق الواضحة بين طبقات المجتمع . فعلى حين كانت الأقلية من طبقات هذا الشعب تتقلب على فراش الحياة الناعمة كانت الأكثرية ترزح تحت الأعباء الخشنة الثقيلة التى تقتضيها حياة الكادحين الذين ينبتون أقواتهم على إرواء الأرض من مسيل الدمع والعرق ، ولا يجدون فى نظام الحكم السائد يومئذ ما يعزيهم عما يتذوقون من مرارة الحياة ، فهم قد كانوا مضطرين إلى تأدية ما يطلب اليهم من التزامات الاقطاع ، وتأدية ما يفرض عليهم من ضرائب كانوا ينفردون دون غيرهم بدفع أثقلها . تلك لمحـة قصيرة فى حال الطبقات الدنيا التى تمثل أغلبية الشعب الفرنسى .

١ ـ وكانت طبقة النبلاء تشارك القصر فى امتصاص دمائهم . والتمتع بما يجنون من ثمرات كدهم ؛ إلا أن طبقة النبلاء التى غرقت فى النعمة لم يكن لها سلطان سياسى ، لأن ذلك السلطان كان قد انتزع منها منذ أيام القرن السابع عشر لينفرد الملوك بسلطان الحكم المطلق ، وكان لذلك مقدمات منها ما قام به ريشيليو [1] وتعطيل سلطة مجلس طبقات الأمة بين عامى ١٦١٤ ، ١٧٨٩ ؛ على أنهم عوضوا مما فقدوا من سلطانهم السياسى بكثير من الامتيازات ، وفى مقدمتها الإعفاء من كثير من الضرائب .

ولم يقف حظ النبلاء من نعيم الحياة عند حد ما ذكرنا ، فان فريقا منهم رأى أن يستمرىء حياة اللذة كاملة دون بذل شىء من الجهد ؛ فتركوا ضياعهم تحت إدارة قساة مأجورين وجشعين من أتباعهم ، يرهقون الفلاحين بالعمل فيها ، ويبتزون ما تنتج الأرض من غلات وثمار ، يبعثون بأثمانها إلى الغارقين فى النعمة من أصحابها منتفعين بنصيب وافر منها . واتجه النبلاء إلى فرساى لينعموا بحياة القصور وما فيها من لذات مترفة كالليالى الحمراء ورحلات الصيد. وقد لا نكون منصفين ـ رغم ما ذكرنا من حياة النبلاء ـ أن ننسى جهد فريق منهم أفاد من الحياة الفكرية التى انتشرت فى ذلك الوقت ، فقاموا بدور هام فى الجمعية الوطنية هادفين إلى الإصلاح ورفع الظلم والقضاء على استبداد الملوك وتعصب رجال الدين ؛ ومع ذلك فقد كان جزاؤهم على تلك الجهود جزاء المسيئين لا جزاء المحسنين . ومن هذه الطائفة « ليانكور » Liancourt و « لاروشفوكلد » Larochefoucauld « وڤيريو » Virieu ومعه « لالى تولنـدال » Lally-Tollendal و « كلير مونت تونير » Clermont-Tonnerre . وإذا كانوا قد اتفقوا جميعا على مبادىء الإصلاح وإنصاف الضعفاء ورفع الظلم عن الغارقين فيه فإنهم قد اختلفوا فى مبدأ ما ينبغى التنازل عنه مما كان لهم من امتيازات .

(١) انظر فى تاريخ أوروبا الحديث جـ ١ : سياسة ريشيليو الداخلية ، لمية ، ص ص ١٧٢ — ١٧٧ .

(٢) طبقة رجال الدين :

كان عدد رجال الدين فى فرنسا يتراوح بين ١٣٠٠٠٠ و ١٤٠٠٠٠ ؛ وكانت فرنسا مقسمة الى ١٣٠ أسقفية ، تختلف فى مساحتها وتعداد رجال الدين فيها بصورة لا تبدو طبيعية . وطبيعى أن يختلف دخل كل منها اختلافا بينا عن الأخرى ، ومهما يكن من شىء فإن الكنيسة فى فرنسا كانت تضع يدها على نسبة عظيمة من دخل البلاد مما أثار الحقد على رجال الدين ، الذين انصرف أكثرهم عن أمور الدين يومئذ . واتجهوا إلى حياة دنياوية واضحة . ولعل أظهر ألوان الفساد فى الكنيسة قد كان يتمثل فى انعدام العدل ؛ فالفرق بين كبار رجال الدين وصغارهم كانا صارخا ، فكبارهم يتمتعون بامتيازات دنيوية تجل عن الحصر . نذكر منها على سبيل المثال لا على سبيل الحصر الاعفاء من ضريبة العقار Taille ، وتخفيض ضريبتى الدخل Vingtième والرأس Capitation ؛ على حين كان صغارهم يعيشون فى ضنك شديد ؛ يقع عليهم تبعات عديدة وضرائب جسيمة . مرتباتهم ضئيلة جدا إذا قورنت بمرتبات كبار رجال الدين مما جعلها لا تفى بحاجاتهم ؛ كذلك لاقت الحركة الفكرية لديهم قبولا وترحيبا عظمين ، فوضحت رغبتهم الصادقة فى التجديد وتغيير الأوضاع القائمة فى فرنسا . ولهذه الحقيقة أهميتها العظمى اذ أن انضمامهم لطبقة العامة قد رجح أصوات هذه الطبقة مما مكنها من الثبات لهجوم ومعارضة الطبقتين الأخريين من أصحاب السلطان والنفوذ من النبلاء وكبار رجال الدين مما أدى فى النهاية إلى تغلب هذه الطبقة .

(٣) الطبقة الوسطى :

وكانت تختلف فى تكوينها فى فرنسا عن انجلترا ؛ فهى فى انجلترا طبقة زراعية ، بينما المزارعون من ملاك الأرض فى فرنسا ممن يمكن وضعهم فى هذه الطبقة كانوا قليلين ، وليس معنى ذلك أنه لم يكن هناك ملاك للأراضى فى فرنسا ، وإنما كانوا فى الغب ممن لا يملكون من الأرض ما يرفعهم عن طبقة الفلاحين أو يبلغ بهم مستوى الطبقة الوسطى . كانت الطبقة الوسطى اذن تتكون فى غالبيتها من سكان المدن من رجال القانون والمشتغلين بالصناعة والتجارة وغيرهم ، فهى بذلك

طبقة مدنية وليست ريفية ؛ ولذلك ينطبق عليهـا فى التسـمية لفظ « بورچوازية » (١)[1] Bourgeoisie تمام الانطباق .

وكان لنمو الصناعة وازدهار التجارة فى فرنسا الأثر العظيم فى ازدياد عدد أفراد الطبقة الوسطى وفى ازدياد ثرواتهم ، إذ نمت بعض الصناعات ، وراجت تجارة جزر الهند الغربية . فأصبح غالبية أفراد هذه الطبقة ينعمون بمعيشة طيبة ؛ ويتمتع أبناؤهم بمزايا عديدة ، منها التعليم فى مراحله المختلفة فى كثير من الأحيان بالمجان . كما كان بعض أفرادها يتولون مناصب مريحة فى الدولة فمنهم غالبية رجال القانون والقضاة والموظفون . وهكذا كانت الطبقة الوسطى ـ التى لا تتصف بامتلاكها للأراضى الزراعية فى الأقاليم ـ صاحبة النفوذ فى العاصمة الفرنسية وفى مجموعة مصالحها العامة .

على الرغم من هذه المزايا التى كانت تتمتع بها هـذه الطبقة فان أفرادها كانوا غير راضين عن حالتهم . وقد كان غالبية زعماء الثورة ينتمون إلى هـذه الطبقة إذا استثنينا « لافييت » Lafayette و « ميرابو » Mirabeau . كان أفراد هـذه الطبقة المثقفون على صلة وثيقة بالفلاسفة والكتاب الاقتصاديين ، وقد فقدوا كل ما كانوا يكنونه من تقدير أو احترام لرجال الدين والنبلاء . حقدوا عليهم بسبب تلك الامتيازات التى كانوا يتمتعون بها . رأى أفراد هذه الطبقة أن ثقافتهم واستعدادهم الطبيعى كفيلان بفتح الميدان أمامهم للاشتراك فى الإدارة والسلطة وكانوا مبعدين عنها . حقد أفراد هذه الطائفة على السلطات القائمة تدخلها فى شئونهم الصناعية والتجارية ، كما نقموا على المسئولين لإقصائهم من وظائف الجيش والبحرية والشئون الدبلوماسية .

٤ ـ طبقة الفلاحين : ويتكون منها غالبية السكان ، فلا يجب أن يغيب عن أذهاننا حقيقة هامة وهى أن فرنسا ظلت دولة زراعية ، وأننا إذا

---

(١)[1] بورچوازية : كلمة اطلقت أصلا على سكان المدن الفرنسية Bourg وعممت فيما بعد بحيث أصبحت تطلق على الطبقة الوسطى فى جميع البلاد. وقد قامت تلك الطبقة بدور خطير فى القضاء على النظام الاقطاعى ، وارساء قواعد الحكم الديمقراطى .

استبعدنا سكان المدن ورجال الدين والنبلاء يبقى أربعة أخماس السكان من الفلاحين . ولم يكن بين هذه الطبقة من يرقى إلى الطبقة الوسطى غير قلة ضئيلة فى أقاليم « نورمانديا » Normandy و « بيكارديا » Picardy و « أرتوا » Artois . أما فى سائر أنحاء فرنسا فكان أغلب المزارعين ينتمون إلى طبقة الفلاحين . وهكذا كانت طبقة الفلاحين تفوق ما عداها من الطبقات فى العدد .

وكانت حال الفلاحين التعسة من الأسباب الجوهرية فى وقوع الثورة . وعلى الرغم من أن لويس السادس عشر قد حرر ما كان باقيا من عبيد الأرض ، إلا أن ذلك لم يغير من شعورهم لأن تلك الفئة كانت أقلية . كان الفلاح لا يزال يرزح تحت أعباء السخرة ، فكان ملزما بالعمل فى جزء من أرض سيده دون أجر ، وكذلك كان ملزما بطحن غلاله فى طاحون السيد ، وعصر عنبه فى معصرة السيد ، وخبز دقيقه فى فرن السيد . كان مضطرا إلى دفع بعض الضرائب غير العادلة ، كما كان لايملك حق عرض محصوله فى السوق ، كان ملزما أن يدفع ضريبة إذا مر بطريق أو استخدم نهرا ، يؤديها للسيد تارة أو للمدينة أو للملك نفسه تارة أخرى .

ولم تكن الطبقة الوسطى تثق فى هذه الطبقة الدنيا ، كما كانت تكره طبقة النبلاء . ولكنها رأت فى شتاء عام ١٧٨٩ ضرورة التقرب من طبقة الفلاحين حتى تحقق ما أرادت من سياسة ، فأخذت تحرض هذه الطبقة مثيرة فى نفوسها كل ما يدفعها إلى الثورة والتعبير عن ضرورتها . كان استياء هذه الطبقة واضحا ، فأرادت أن تتخلص من الالتزامات الاقطاعية ومن الضرائب الثقيلة . وهكذا كانت هذه الطبقة هى السلاح الذى استخدمته الطبقة الوسطى لتحقيق أغراضها . فكان لها ما أرادت عندما تمت الانتخابات لمجلس طبقات الأمة . وعندما استخدمت هذه الطبقة لتقضى على معالم الظلم والاستبداد فكانت الوسيلة فى إسقاط حصن الباستيل .

رابعا : الأحوال الاقتصادية :

وصلت الحالة الاقتصادية إلى درجة كبيرة من الفوضى والاضطراب بسبب تنوع الضرائب وتعددها ووقوع العبء الأكبر منهـا على كاهل الطبقة الفقيرة ، ثم طريقة تحصيلها العقيمة ، واستخدام العنف والقسوة فى ذلك . وقد كانت الفوضى الاقتصادية من العوامل الأساسية فى وقوع حوادث الثورة الفرنسية . ومن هذه الضرائب المختلفة ضريبة العقـار أو « التاى » Taille وقد أخذت الحكومة تجمـع منهـا مبـالغ عظيمة ، كانت فى ازدياد مستمر ، وأعفى منها النبـلاء ورجال البلاط والقضاة وكبار رجال الدين . كانت هذه الضريبة فى بعض الأقاليم تقوم على أساس مساحة الأرض مما جعلها ضريبة أرض عادلة ، على حين كانت فى جهات أخرى تعسفية لا تقوم على أى أساس . وكان مجموع ما يراد تحصيله من هذا النوع من الضريبة يقرره المجلس الملكى عفوا مرة كل عام .

أما ضريبة الرأس Capitation فنشأت فى نهاية القرن السابع عشر أثناء حروب لويس الرابع عشر ، وفرضت كضريبة مؤقتة ، ولكنها بقيت حتى عام ١٧٩١ عندما ألغتها الثورة . وكان يؤديها سائر أفـراد الشعب . ولكن فى تقديرها كان الغرم يقع على عاتق عامة الشعب أيضا ؛ اذ كانت تقدر وفقا لقيمة ضريبة العقار بالنسبة لهم ، ولكنها كانت تقدر للنبلاء وفق تصريحاتهم الخاصة ، وليس من المعقول أن يكون النبـلاء جميعا نبلاء فى سلوكهم بحق وصدق . وقد ازدادت الأموال التى كانت تجبى من هذه الضريبة ، فبلغت ثلاثة أمثال ما كانت عليه فى مدة قـرن تقريبا (١٦٩٥ — ١٧٨٩) .

ضريـبة الدخـل Vingtième : هى نوع من الضرائب التى كانت تفرض على الجميع حسب دخل الفرد .

ضريبة الملح La Gabelle (١)

كان الملح احتكارا للدولة التى كانت تقدر مقدار ما يفرض منه على كل شخص سنويا ، وما يحصل مقابل ذلك المقدار . وكان ثمن الملح يختلف من اقليم لآخر ، وكانت تفرض على كل من يجاوز الثـامنة من عمره . على أن الدولة لم تبلغ كل ما كانت تطمع فيه من تلك الضريبة ، لأن أكثرها كان يضيع بسبب سوء النظام وطرق التحصيل وسـلوك المحصلين . فعلى الرغم من أنها كانت تحصـل منها مبالغ عظيمـة إلا أن تكاليف جبايتها كانت تصل الى ١/٦ ما يحصـل منها ؛ إذ كان هؤلاء المحصلون يحتجزون لأنفسهم جزءا كبيرا مما يجمعون ، فكان ما يدفع لخزينة الدولة قدرا ضئيلا .

ولو سلكت الحكومة مسلكا عادلا فى فرض الضرائب وتوزيعهـا لأفادت من ذلك ولتجنبت سـخط الغالبية العظمى من الشـعب . وقد كتب « فوربونيه » Forbonnais ، وكان ملما بحـالة فرنسـا المالية ، مقررا فى عام ١٧٥٨ « اذا وزعت الضرائب توزيعا عادلا لأصبحت فرنسا غنية جدا » ، ولكن الطبقـات المميزة كانت معفـاة من معظم الضرائب كما كانت تدفع ما تدفعه منها محففا (٢) .

---

(١) ضريبـة الملح لاجابيل من Gabe اى منحة . استخدم اللفظ للتعبير عن ضرائب متنوعة ، ولكن اقتصر بعد ذلك على التعبير عن ضريبة الملح . فرضت هـذه الضريبة لأول مرة على الفرنسيين فى عام ١٢٨٦ . كانت عبئا ثقيلا على الشعب الفرنسى ، عجلت بوقوع الثورة ، والغيت اثناء احداثها فى عام ١٧٩٠ .

(٢) ويعود « فوربونيه » فيفصل ذلك فى قوله : « ان ضرائب العقار والراس والايراد كانت توزع بين الاقاليم والأبرشيات والافراد وفقا لاهواء عمال الملك فى الأقاليم . وكان من حق هؤلاء أن يعفوا ويغيروا بالزيـادة والنقصان ، ولا ميزان عندهم لذلك غير الهوى ، وان استمرار مثل هـذا السلطان الطاغى الذى لم يكن فى مقدور فرد أن يتحرر منه كان من الممكن ان يتحول الى استبداد مطلق ».

«The rolls of the taille, capitation and vingtièmes were distributed among districts, parishes, and individuals at the pleasure of the Intendant, who could exempt, change, add or diminish at pleasure. Such an enormous power constantly acting and from which no man was free might degenerate into absolute Tyranny»

وقد بلغ جباة الضرائب فى فرنسا مبلغا عظيما من القوة والنفوذ فى عهد لويس الخامس عشر لدرجة أنهم كونوا شركة منهم Fermiers-Général والتزموا أمام الحكومة بتحديد مقادير المال وفق ما يتولون تحصيله من ضرائب . وقد استمر هذا النظام متبعا حتى ألغته الثورة .

وقد كان من أحسن وأفضل آثار نابليون على فرنسا ما أوجده من نظام دقيق فى جمع الضرائب ، تجعل القائمين على تحصيلها من رجال الحكومة المسئولين أمامهم مسئولية تامة ومباشرة .

هكذا كانت فرنسا ترزح تحت أعباء حكم فاسد مضطرب لا نظام فيه ولا رحمة ولا هوادة ، بينما كان غالبية السكان فى حالة تهدمة للغاية. ومع ذلك فقد كان لفرنسا مكانتها المرموقة بين دول أوروبا . إذا كانت الطبقات الدنيا فى انجلترا وفى الأراضى المنخفضة وفى بعض جهات ألمانيا وفى شمال إيطاليا أحسن حالا منها فى فرنسا فإن بعضها فى جهات أخرى من ألمانيا ونابولى وأسپانيا وايرلندا كانت أسوأ حالا منها فى فرنسا .

كانت فرنسا فى المدة بين نهاية حرب سبع السنوات واندلاع الثورة فيها فى نمو مضطرد فى عدد سكانها وفى ثروتها وفى حركتها الفكرية . وإذا كان مجتمعها قد استنار بتأثير ما صدر عن رجال الفكر وعشاق الحرية فإن حياتها لم تصف من الشوائب ، فظهرت آثار ذلك بين الطبقات وفى عدم المساواة بينهما . وتضيق النفوس بكل ذلك ويزيد استياؤها منه ومما لمسوا فى سلطان الملك من ضعف .

مما تقدم يتبين أن الملكية فى فرنسا فى عهد لويس السادس عشر قد عجزت عن تصريف شئونها وعن حل مشكلة الامتيازات ، كما عجزت عن حل مشكلة أخطر كان لها أهميتها فى اندلاع نيران الثورة ؛ وهى أن موارد قوت الشعب لم تكن ميسورة ومضمونة ، ذلك بسبب سوء النظم الزراعية وتقادم العهد عليها من ناحية ، وفرض المكوس الجمركية الداخلية على القمح من ناحية أخرى . فكانت العواقب سيئة وخيمة آيتها الشعب بسبب ندرة الخبز وانتشار الفقر والجوع فى المدن الكبيرة وفى كثير من المناطق الريفية .

أما السبب المباشر الذى أدى إلى وقوع حوادث الثورة ، فهو فشل الاصلاحات المختلفة التى أشار بها بعض الوزراء مما أدى فى النهاية إلى استدعاء مجلس طبقات الأمة للتفكير فى حل لهذه الحالة ؛ ومن ثم بدأت أحداث الثورة . عمل غالبية هؤلاء الوزراء على تحسين هذه الحالة وإنقاذ البلاد من الأزمة الاقتصادية . فاتبعوا المبادىء التى نادى بها جماعة الاقتصاديين لضمان حرية التجارة داخل فرنسا وخارجها ، وتنظيم الضرائب تنظيما عادلا . وكان ذلك يقضى بالمساواة فى تأدية الضرائب بين طبقات الأمة من النبلاء ورجال الدين والعامة ، وفرض ضريبة عامة على الأرض. وفى سبيل ذلك لاقى المصلحون من الوزراء أمثال « تورجو » Turgot و « نيكر » Necker و « كالون » Calonne و « ديبرين » de Brienne مقاومة من أصحاب الامتيازات الذين تآمروا على استبعاد كل من الثلاثة على التوالى . فسقط « تورجو » فى عام ١٧٧٦ بعد عشرين شهرا فى الحكم ، وكان من المصلحين القلائل الذين كان فى استطاعتهم إصلاح الحال وبالتالى تفادى وقوع الثورة .

كان إلى جانب الاجراءات الاصلاحية المذكورة ، راغبا فى ادخال الأمانة والكفاية إلى دوائر الخدمة العامة ، وعازما على الحد من سلطات الكنيسة . ولكن مقترحاته أثارت انزعاج الطبقات التى اشتمت فيها تهديدا لمصالحها ، فتآمرت عليه عصبة من البلاط ساهمت فيها مارى أنطوانيت بدور ؛ ولم يكن لويس من قوة الشخصية ما يسمح له بمساندة وزيره ، فأعفاه من منصبه .

وقد خلفه « نيكر » ١٧٧٦ — ١٧٨١ ، وكان يرى أن الدولة تستطيع — عن طريق الاقتصاد فى نفقاتها وعقد القروض — أن تنهض بأعبائها . وفعلا استخدم نيكر القروض فى دفع نفقات الحرب عندما اشتركت فرنسا فى حرب الاستقلال الأمريكية . وعجزت تدابير « نيكر » الاقتصادية الحريصة عن مواجهة نفقات الحرب ، كما أثار عمال الملك فى الأقاليم لأنه كان يرى انشاء مجالس محلية للقيام بعملهم . فأدى ذلك كله إلى

عزله ليعود مرة أخرى قبيل اندلاع الثورة وليعد العدة لاجتماع مجلس طبقات الأمة .

تولى « كالون » وزارة المالية بين عامى ١٧٨١ ، ١٧٨٧ ؛ فكانت له طريقته العجيبة فى الاصلاح الاقتصادى عندما نادى بمبدأ استخدام القروض لإظهار الدولة بمظاهر البذخ ، فكانت النتيجة وبالا على الدولة إذ اضطرت إلى الاستدانة بمبالغ طائلة لتحقيق هذه السياسة عندما اشترت الملكة مارى انطوانيت قصر « سان كلو » St. Cloud ، واشترى الملك قصر « رامبوييه » Rambouillet . وعندما تفاقمت الأزمة رأى استدعاء مجلس الأعيان Conseil des Notables ؛ وكان يتكون من رجال الدين والأعيان . وكان الملك يستنير برأى هذا المجلس عندما كان يدعوه للاجتماع خلال القرنين السادس عشر والسابع عشر . وكان « كالون » يؤمل أن يقترح أعضاؤه ــ وهم من الطبقات المميزة ــ فرض الضرائب على طبقتهم ؛ ولكنهم لم يفعلوا ذلك ، ورفضوا رأى « كالون » الذى كان يقضى بتعميم الضريبة على النبلاء ورجال الدين كما نادى « ترجو » و « نيكر » من قبل . وقد أوقع النبلاء « بكالون » عندما طالبوه بتقديم تقرير عما قام به من اجراءات لمعالجة اقتصاد فرنسا . مما أدى إلى استبعاده . وأثناء انعقاد مجلس الأعيان نادى « لافييت » بدعوة مجلس طبقات الأمة للاجتماع . ولكن لم يلتفت إليه أحد عندئذ .

وخلف كالون « دى بريين » de Brienne (١٧٨٧ ــ ١٧٨٨) ، وهو رئيس أساقفة « تولوز » . وكان آخر من تمتعوا بنفوذ سياسى من رجال الدين . وفى عهده وافق « مجلس الأعيان » على غالبية مقترحات « كالون » ولكنه رفض فرض ضريبة عامة على الأرض . فاستخدم الملك حقه المشروع فى فرض الضرائب . وهنا رفض البرلمان فرض الضريبة العامة على الأرض ، وقد أدى ذلك إلى اعتزال « دى بريين » الحكم فى ١٧٨٨ .

على أن البرلمان كان قد وافق قبل اعتزاله منصبه أى فى عام ١٧٨٧ على مرسوم حرية التجارة الداخلية ، وانشاء المجالس الاقليمية ، وإلغاء السخرة .

وفى عام ١٧٨٨ تولى « نيكر » الوزارة ليعد العدة لدعوة مجلس طبقات الأمة إلى الانعقاد فى فرساى فى ٥ مايو من العام التالى ١٧٨٩ . فأخذت الأنظار تتجه نحو نيكر . وتعلقت الآمال بشخصه لحل الموقف .

وهنا يجدر بنا أن نلقى نظرة على كل من برلمان باريس الذى أصر على رفض تسجيل مشروع القانون الذى اقترحه الملك لفرض ضريبة عامة على الأرض ، وعلى مجلس طبقات الأمة الذى اتجهت نحوه الأنظار كوسيلة أخيرة لمعالجة الأزمة المالية .

برلمان باريس : أنشىء فى القرن الرابع عشر ، وأخذ أعضاؤه يزدادون بالتدريج . وأدخل لويس الحادى عشر بعض الاصلاحات . فتقرر فى عام ١٤٦٧ ألا يعزل عضو من أعضائه إلا إذا صحت تهمته بالخيانة العظمى . وكان الغرض من ذلك التغيير مجرد المنفعة الشخصية وهى الحصول على مبلغ أكبر من المال عن طريق بيع مقاعد ذلك البرلمان . كانت تلك الخطوة مهمة فى تكوين برلمان باريس الذى أصبح مجلساً دائماً يتكون من المستشارين الباريسيين للحرص على العدالة وضبط موازينها وتسجيل القوانين الجديدة . فاختلف بذلك عن مجلس طبقات الأمة الذى كان لا يجتمع إلا إذا دعاه الملك للاجتماع . ولما كان فرانسوا الأول لا يميل إلى مجلس طبقات الأمة فقد عمل على تنمية قوة البرلمان عندما عرض عليه أمر الغاء معاهدة مدريد عام ١٥٢٧ (١) بدلا من عرضها على مجلس طبقات الأمة . وبدأت أهمية برلمان باريس يزداد أثرها أثناء القرن السادس عشر ؛ ومع أنه كان يتحتم على أعضاء برلمان باريس فى ذلك الوقت تسجيل تلك القوانين لتصبح نافذة ، خاصة عندما يشهد الملك بنفسه انعقاد الجلسات، على أن الأعضاء كانوا يشعرون أن الملك كان فى العادة يتحاشى أن يؤذى شعورهم بفرض ما لايرضيهم من مراسيم ولكن ريشيليو (٢) سلك معهم سلوكا آخر ، فحتم عليهم تسجيل ما يريده من مراسيم ، وجاء لويس الرابع عشر ، ففاق ريشيليو فى العنف ، اذ لم يكن يسمح لأعضاء البرلمان

---

(١) انظر الحروب الايطالية فى تاريخ الحديث أوروبا جـ ١ ص ص٩٩ — ١٠٦ .

(٢) انظر ريشيليو فى تاريخ أوروبا الحديث جـ ١ ص ص١٧١ — ١٨٠ .

أن يناقشوا مرسوما من مراسيمه . وفى عهد لويس الخامس عشر عندما تدخل أعضاء البرلمان فى موضوع النزاع بين الجانسنست[1] والجزويت[2] نفاهم الملك من باريس عام ١٧٥٣ . على أنه اضطر فيما بعد إلى الموافقة على ما طلبوه وهو الغاء نظام الجزويت فى عام ١٧٦٢ . وفى عام ١٧٧٠ ألغى البرلمان القديم وكون برلمانا جديدا . ولكن عندما ولى لويس السادس عشر شئون فرنسا استدعى أعضاء البرلمان القدامى ، فوجد « دى بريين » de Brienne منهم عندا وصلابة،وتشبثا برغبتهم فى مناقشة القوانين وعدم الموافقةعلى تسجيلها مباشرة.فرفض البرلمان — كما قدمنا — تسجيل المراسيم الخاصة بالضرائب مطمئنا إلى قوة التأييد العام له فى موقفه ، ولجأ الملك إلى كل الوسائل التى كانت لها قوتها فى الماضى ولكن دون طائل ، إذ أن الرأى العام قد أصبح قوة سياسية حقيقية على نحو لم تشهده فرنسا من قبل ، فقد أثارت الحركة الفكرية فى الشعب الفرنسى الشعور بقوته . ولو أن الجالس على العرش كان ملكا قويا مثل هنرى نافار أو لويس الرابع عشر لأمكن للملكية أن تخرج من الأزمة ، وأن تنال موافقة البرلمان على المراسيم الخاصة بالضرائب .

اما مجلس طبقات الأمة Assemblée des Etats Généraux

فكان يمثل طبقات الأمة الثلاث من رجال الدين ، والنبلاء ، والعامة من سائر أنحاء فرنسا . ويرجع فى تاريخ نشأته إلى القرن الرابع عشر . ولكنه لم يدع منذ عام ١٦١٤ . وكان يقاوم سلطة الملك إذا كان ضعيفا ولكن كان نفوذه ضئيلا عندما تقوى السلطة المركزية . وقد اختفى هذا المجلس عندما دعم « ريشيليو » سلطة الملك فى فرنسا . ولم يكن هذا المجلس فى صورته القديمة بقادر على حل مشاكل العصر ؛ إذ كان كل من النبلاء ورجال الدين يجتمعون فى مجلس منفصل عن الآخرين . وهكذا كان للطبقتين المتميزتين النبلاء ورجال الدين مجلسان بينما كان للعامة مجلس واحد ، لذلك لم يكن صوت العامة مسموعا . وكان دورهم فى

---

(١) انظر فى تاريخ أوروبا الحديث جـ ١ ص ص ٣١٠ — ٣١١ .

هذا المجلس يقتصر على عرض الاقتراحات ، بينما لم يكن لهم أى نصيب فى فرض الضرائب أو التشريع للبلاد .

كانت هناك مسائل هامة تشغل الأذهان عند الإعداد لانعقاده ، تتعلق بتكوينه وبطريقة تصرفه فى الأمور التى تعرض عليه . ومع أن العامة قد استطاعوا بمعونة «نيكر» أن يحصلوا على ستمائة ممثل إلى جانب ثلثمائة لكل من رجال الدين والنبلاء، فقد بقيت مسألة هامة من مسائل الاجراءات هى كيف يجلس الأعضاء الـ ١٢٠٠ ويتناقشون ويصوتون ؟ أيجلسون فى قاعات ثلاث فيكون البت فى المسائل بأغلبية القاعات أم يجلسون معا ويكون البت بأغلبية أصوات الأعضاء. لو اتبعت الطريقة الأولى لأصبحت الغلبة فى جانب الاحتفاظ بالامتيازات ، بينما لو اتبعت الطريقة الثانية لكانت غالبية الأصوات فى جانب الاصلاح لأن بعض النبلاء وغالبية رجال الدين كانوا يعطفون على العامة ويؤمنون بحركة الاصلاح . هناك مسألة أخرى كانت تشغل الأذهان أيضا وهى السلطة التى ستخول للطبقة العامة هل ستقتصر سلطتها ــ كما كان الأمر قديما ــ على تقديم النصح والمشورة للمجلس أم ستغدو عاملا له أهميته فى تسيير دفة الأمور وفى وضع السياسة العامة للحكومة ؟ ثم اذا تحققت أمنية العامة وأصبح لهم صوت يسمع وسلطان فى إدارة شئون الدولة ، فهل يصبحون أداة فى يد النبلاء أم يعبرون عن الأمة وينتصرون لآرائهم دون غيرها ؟



الفصل الثانى

الثورة الفرنسية فى مراحلها المختلفة من ١٧٨٩ الى ١٧٩٩

الجمعية الوطنية من ١٧٨٩ - ١٧٩١

ليس من شك مطلقا فى أن أهم أحداث الثورة الفرنسية ومبادئها الحقة كان « اعلان حقوق الانسان » [1] وذلك مبدأ خطير فى حياة الانسانية لم يلبث حتى دوى صوته بين أقطار الأرض كمفخرة من مفاخر فرنسا ، حيث أخذت الصحافة فى ترديده كما بات ساستها وخطباؤهم يكثرون من الحديث عنه والتبشير به . ولم تكد فكرة هذا المبدأ الخطير تتبلور فى نفوس الناس حتى طلعت تفاصيلها على الدنيا فى مبدئين : أولهما المساواة فى الحقوق وثانيهما سيادة الشعب .

ولم يكد الناس يفكرون فى مبدأ المساواة حتى أخذوا بنظام الديمقراطية ، ولما آمنوا بسيادة الشعب أتيح لهم أن يأخذوا بنظام الجمهورية . فكان ذلك كله من النتائج الحتمية لإعلان حقوق الإنسان . على أن تلك النتائج لم تتحقق إثر إعلانها . فالساسة الفرنسيون فى عام ١٧٨٩ أقاموا حكومتهم من عناصر الطبقة الوسطى ولم يحققوا مبدأ الانتخاب العام لأنهم جعلوا الملكية شرط الانتخاب . ومن ذلك نستطيع أن ندرك أن مبدأ المساواة لم يتحقق بعد . وهو عيب واضح من عيوب دستور عام ١٧٩١ أو الدستور الأول للثورة .

كذلك لم يحقق ساسة فرنسا فكرة الجمهورية بل أقاموا حكومة ملكية مقيدة بالدستور ، على أنه لم تكد فرنسا تستقبل أغسطس عام ١٧٩٢ حتى استطاع ساستها أن يحققوا مبدأ الديمقراطية بتشريع حق

(١) انظر أهم مبادىء هذا الاعلان ص ص ٦٧ - ٦٧

الانتخاب العام . ولكن عمر ذلك التشريع كان قصيرا ؛ اذ أنه ضعف بعد ذلك أو كاد أن يتلاشى عند اعلان دستور عام ١٧٩٥ (دستور حكومة الإدارة ، الدستور الثانى للثورة) . أما الملكية فلم تلغ إلا فى ٢٢ سبتمبر ١٧٩٢ وبالغائها قامت الجمهورية الأولى فى تاريخ فرنسا وظلت قائمة فى أشكالها المختلفة حتى عام ١٧٩٩ (٢) عند نشأة عهد القنصلية .

ويمكننا أن نقسم مراحل الثورة المختلفة من ١٧٨٩ إلى ١٧٩٩ على النحو التالى :

أولا : عهد الجمعية الوطنية ١٧٨٩ — ١٧٩١ :

ثانيا : عهد الملكية المقيدة أو عهد الجمعية التشريعية من ١٧٩١ — ١٧٩٢ نتيجة للدستور الأول للثورة الذى يعتبر من أهم منجزات الجمعية الوطنية التى سادت شئون فرنسا فى الفترة السابقة أى بين عامى ١٧٨٩ ، ١٧٩١ . وقد عرفت بالجمعية التأسيسية عندما أخذت على عاتقها وضع دستور لفرنسا .

وتميز هذا العهد من تاريخ الثورة بنشأة الأحزاب الديمقراطية والجمهورية إلى جانب الحزب الملكى .

ثالثا : عهد الجمهورية الأولى فى تاريخ فرنسا من ١٧٩٢ الى ١٧٩٥ تميز هذا العهد بنشأة النظام الجمهورى وساد فيه حكم المؤتمر الوطنى ولجنة الأمن العام . واقترن تاريخ هذا العهد بالارهاب وسفك الدماء لعوامل كثيرة ستدرس فى حينها ؛ كما اقترن بالانتصارات الحديثة داخل فرنسا وخارجها .

رابعا : عهد الجمهورية الناقصة (الشكلية) ويعرف بحكومة الإدارة (الديركتوار) Directoire من ١٧٩٥ إلى ١٧٩٩ . تميز هذا العهد بقيام جمهورية ناقصة إذ أن كيانها قام على أكتاف الطبقة الوسطى وحدها.

ومع كل ذلك نستطيع أن نتبين أن تاريخ فرنسا أثناء السنوات العشرة الأولى من الثورة قد تميز بطابع الانتقال السريع والتغيير المضطرد

الذى دعت إليه الأحداث الداخلية والخارجية ؛ إذ أن فرنسا لم تكد تأخذ طريقها فى تحقيق مبادىء الثورة فى الداخل حتى وجدت نفسها مضطرة إلى مواجهة خطر العدوان من معظم الدول الأوروبية إلى جانب خطر آخر كان يطالعها بين الحين والحين وهو خطر الحروب الأهلية . وقد أثرت تلك الأخطار التى واجهتها فرنسا فى الداخل والخارج فى تطبيق مبادىء ثورة عام ١٧٨٩ وتطورها ؛ ذلك لأن الحوادث قد أعجلت سيرها فنتج عن ذلك كثير من التناقض والضعف والقوة وخاصة منذ عام ١٧٩٢ ؛ فتأثر قيام نظام الحكم الجمهورى الديمقراطى بنتـائج الصراع الخارجى . فكان المشرعون فى تفكيرهم قسمة بين التشريع للحاضر والمسـتقبل ، بين يدى الحرب والسلم مما أذاع الاضطراب فى سير الأمور يومئذ . ومن هنـا يتضح أن فهم الثورة الفرنسية يصبح مستحيلا إذا نحن عزلنا تطوراتها الداخلية عن ظروفها الخارجية . فكلما أمعنا النظر فى سيرها وضح لنا أن مرحلتها المتأخرة قد توقفت كلها على الحرب الكبرى التى نشبت واستمرت دون أن تترك أى فسحة من السلام الحقيقى طوال ثلاثة وعشرين عاما .

اهم احداث العهد الأول من الثورة ١٧٨٩ – ١٧٩١ :

اذا أردنا أن نتابع باختصـار حوادث العهد الأول من الثورة من ١٧٨٩ – ١٧٩٢ فقد يكون من المستحسن سرد تفاصيل تلك الحوادث التى ملأت الأسابيع الأولى من هذا العهد ، وانتهت بنصر عظيم لطبقة العامة . عندما حان ميعاد اجتماع مجلس طبقات الأمة ؛ كان هنـاك شعور عام بخطورة الموقف ، فأخذت الطبقات ذات الامتيـازات تتقرب من البلاط وتلتف حول أفراد الأسرة المالكة ، بينما أخذ كبار رجال الدين يتوددون إلى صغارهم . أما أعضاء الطبقة الثالثة فى المجلس أى العامة فكانوا على ثقة من مواهبهم ، وقد أخذ التقارب يظهر بين صفوفهم ؛ بين رجال الأدب منهم والقانون والتجار وغيرهم . وتبين أنهم قد أصروا على تحقيق أهدافهم الطبيعية والبرهنة على أنهم كفء للقيام بهذا الدور .

وفى يوم ٤ مايو توجه أعضاء مجلس طبقـات الأمة يتقدمهم أفراد الأسرة المالكة نحو كنيسة نوتردام لتأدية الصـلاة ؛ وقد ظهرت الأسرة

الملكة وممثلو الأشراف ورجال الدين فى لباسهم الفاخر على حين ظهر ممثلو العامة فى معاطفهم السوداء القاتمة . وفى اليوم التالى اجتمع ممثلو الطبقات الثلاث فى القاعة العامة المخصصة لذلك ، وهى نفس القاعة التى خصصت لطبقة العامة وحدهم . بينما كانت هناك قاعتان أخريان لطبقتى النبلاء ورجال الدين . كان كل من الخطابين اللذين ألقاهما الملك ووزيره «نيكر» خاليين من مسائل كثيرة تهم طبقة العامة وممثليهم فى المجلس . ولم يتعرض الملك فى خطابه لأى اصلاحات دستورية ينوى القيام بها كما لم يتعرض لمسألة الاستعانة بالطبقات الثلاث فى حكم البلاد ، كما لم يظهر اهتماما بما كانت تعانيه الطبقات الدنيا من فقر وبؤس ، فيقترح علاجا لأحوالهم. لم يشر الخطابان اللذان ألقيا فى هذه المناسبة : خطاب الملك ، وخطاب «نيكر» إلى مسألة هامة كان يتطلع إليها العامة ، وهى مسألة كيفية معالجة أمور الدولة وكيفية اجراء عملية التصويت ؛ إنما كان أهم ما جاء فى الخطابين منصبا حول الحالة المالية للدولة ووسائل ملء الخزينة بالأموال؛ منها فرض ضرائب جديدة لتغطية النفقات الباهظة التى كان ينفقها رجال البلاط ولم يكن ممثلو العامة يتوقعون من ملكهم الطيب ولا وزيرهم المصلح إغفال تلك المسائل الحيوية بالنسبة لهم .

ظهر الخلاف واضحا بين ممثلى الطبقات الثلاث فى مجلس طبقات الأمة منذ الوهلة الأولى . فبدأ ممثلو العامة محاولة تحقيق أهدافهم فى هدوء عندما اجتمعوا فى ٧ مايو ، ولكنهم آثروا ألا يبدأوا فى معالجة أى مشكلة من مشاكل الدولة إلى أن يجتمع ممثلو الطبقات فى قاعة واحدة . وقد كان ممثلو النبلاء أو غالبيتهم على الأقل يرفضون رفضا باتا ذلك الانضمام بينما أظهر كثيرون من ممثلى طبقة رجال الدين ــ تلك الطائفة التى لاقت هجوما ونقدا عظيمين من كتاب العصر ــ رغبة فى تلبية نداء العامة . وأخذ النبلاء ورجال الدين يتشاورون كل فى قاعته فى هذه المسألة دون أن يصلوا إلى قرار ما . وظل العامة متشبثين بموقفهم ؛ وقد رفضوا أن يقوموا بأى عمل أو يعاونوا الحكومة وإنما أصروا على أنه يجب أن يسبق ذلك اجتماع سائر ممثلى الطبقات فى قاعة واحدة ، وأن يصوتوا

مجتمعين فى آن واحد . استمر ممثلو العامه متشبثين بموقفهم المعارض مما أقلق الملك ومستشاروه ، إذ تسبب عن ذلك اختلال فى شئون الدولة ، فلم تدفع الضرائب . واضطربت الشئون المالية عما كانت عليه مما جعل الحكومه ترضى بالنصحه والنزول عن موقفها بعض الشيء فى سبيل الحصول على الأموال اللازمه لتسيير شئونها . أرادت أن تستغل الموقف . فتنتزع بعض الامتيازات المالية لطبقة النبلاء مستعينة فى ذلك بممثلى طبقة العامه . أما طبقه النبلاء وقد خشيت الانتقاص من مركزها وما سـ مقده من امتيازات إذا نجح العامة فى مطالبهم . فقد رأت أن خير علاج لذلك هو حل مجلس طبقات الأمة بينما تبين لممثلى العامة مركز الحكومة الحرج واتجاهات النبلاء مما جعلهم يتمادون فى مطالبهم ، ويشعرون بقوة مركزهم . وقد ثبتت عزيمتهم على السير فى سبيل التغلب على جميع الصعاب وانتهاز هذه الفرصة التى قد لا تواتيهم مرة أخرى .

الجمعية الوطنية ١٧٨٩ – ١٧٩١

نشأة الجمعية الوطنية :

اقترح «سييس» Siéyés – وهو أحد ممثلى الطبقة الثالثة ، واشتهر بدراساته فى الأشكال الدستورية – أن يستدعى للمرة الأخيرة ممثلى النبلاء ورجال الدين للاجتماع معهم أى مع ممثلى العامة فى قاعة واحدة للمبادرة بوضع دستور جديد لفرنسا . على أن يعلن العامة تشكيل المجلس منهم وحدهم إذا ما رفض رجال الدين والنبلاء الاستجابة لدعوتهم . وأن يتصرفوا دون حساب لهم . كان العامة قد عقدوا العزم على ألا يرضخوا للطبقتين الأخريين فقد شعروا بأنهم من القوة بحيث يستطيعون السيطرة عليهما ، وقد صمموا على الحصول لأنفسهم أيا كان قرار رجال الدين والنبلاء على نصيب ضخم من حكم فرنسا . وعندما تبين لممثلى العامه امتناع هؤلاء عن الانضمام إليهم بادروا بالبحث عن تسميه لهم ، فاقترح ميرابو Mirabeau [1] أن يسمى ممثلو العامة

بممثلى الشعب الفرنسى ، بيما اقترح « لوجران »أن يطلق عليهم الجمعيه الوطنيــة ، وكان سييس من المؤيدين لهــده التســميه . وقــد وافق الجميــع عــلى التســمية الأخيرة فى ١٧ يونيو ١٧٨٩ . وأخــذت الجمعيه الوطنيــة بالفعل تشرع للدولة وأعلنت أنهــا ســتوجه عنايتها بصفة مستمرة نحو البحث من اسباب المجاعه وانبؤس العام . وقد أثبتت الحوادث قيمة هده الجهود التى بدلها ممثلو العامه وصواب الاجراءات التى بذلت فى سبيل الوصول إلى ما أرادوا . واختير « بيللى » Bailly رئيســا للجمعية الوطنية . وكان عالما فاضــلا مرموفا يتصف بالبساطة والتواضع . فلما انتقل من حياته العلمية الهادئة إلى ميدان السياسة ، وقع عليه الاختيار ليكون رئيسا لتلك الجمعية اخد يتهيب ذلك الموقف خشية ألا يوفق فى تصريف الأمور . والواقع أنه قبل المنصب استجابة لنــداء الواجب . وقد أثبتت الحوادث أنه رجل حازم سريع البديهة ؛ فاستطاع بصدقه وأمانته وبسرعة ادراكه أن يحافظ على قيمة الجمعية ، ويصونها من الانهيار وسط الخضم الزاخر من الأحداث فى ذلك الوقت .

لم يلبث هذا النجاح الذى حققه ممثلو العامة أن أثار الذعر بين رجال البلاط والنبلاء وكبار رجال الدين وهؤلاء أتباع الكونت «دارتوا» D'Artois (١) أصغر أخوة الملك يطلبون إليه فى الحــاح أن يقنع أخاه الملك بمعاقبة ممثلى العامة ، وأولئك ممثلو رجال الدين يعاودون مناقشة أمر انضمامهم إلى ممثلى العامة ؛ فرجح رأى الانضمام إذ بلغ عدد الموافقين عليه ١٤٩ بينما بلغ عدد الرافضين ١١٥ .

وأدي ضغط الطبقات المميزة وإلحاحهم بمطالبة الملك بإيقاف نشاط ممثلى طبقة العامة إلى تفكير الملك فى دعوة مجلس طبقات الأمة إلى الاجتماع فى ٢٢ يونيو استجابة لهذا الغرض . وأخذ هو وأتباعه يدبرون لإنجاح ما يريدون ، ومن ذلك عملهم على الحيلولة بين ممثلى العامة والوصول إلى قاعات الاجتماع ، فادعوا أن قاعات المجلس مغلقة بغرض إعــدادها لاستقبال الملك يوم انعقاد المجلس ، وواضح أن الغرض من دلك كان

(١) انظر الكونت « دارتوا » ص ٢٦٦ . هامش (١)

خوف النبلاء ورجال البلاط من إعطاء الفرصة لرجال الدين للإنضمام إلى العامة كما قرروا فى ١٩ يونيو .

وفطن العامــة إلى الغرض من تلك الحيلة التى دبروها الملك ومن يلتفون حوله : فاجتمعوا فى أحد ملاعب الرياضة : معلب التنس ؛ يوم ٢٠ يونيو وقرروا ألا يتوقف لقاؤهم حتى يتم الاتفــاق على اســتصدار دستور جديد لفرنسا ؛ وأيدوا قرارهم هذا بقسم تلاه عليهم «بيللى» رئيس الجمعية والى القارىء صيغة القسم « هذا قسم مقدس عليكم أن تتمســكوا به : فلا تفرقوا أبدا ؛ وأن تجتمعوا فى أى مكان يتاح لكم فيه الاجتماع حتى تضعوا للمملكة دستور يقوم على دعائم ثابتة » (١) . ويبلغ ذلك علم النبلاء : فيهرعون ثائرين إلى الملك يلتمسون إليه أن يستخدم القوة والسلطان فى إيقاف العامة عند حــدهم . ولكن فريقا من النبلاء غير المتغطرسين يبلغ عددهم ٤٧ ، كانوا يكرهون العنف ؛ ويميلون إلى الهدوء والحرية ؛ ويرون أن وقت الظلم والقسوة قد فات . وكان من الذين يتزعمون هذا الفريق « ليانكور » Liancourt صديق الملك ومؤيد الحرية : « ولالى تولندال » وكان معروفا باعتنــاقه لمبادىء الحرية ؛ والمركيز « لافييت » La Fayette الذى عرف بتأييده لثورة المستعمرات الأمريكية ومســاهمته فى المطالبة بحرياتها وفى الحرب الى جانب الثوار المطالبين بالاستقلال من انجلترا . وكانت «لافييت» إلى جانب ما يملك من ثورة الفرنسيين للحرية يتصف ببساطة تشبه بساطة وشنطن .

ولما حان اليوم الثــانى والعشرون من يونيو الذى كان محــددا لاجتماع الجلســة الملكية لمجلس طبقات الأمة . وعلمت طبقة العامة بتأجيل انعقادها إلى اليوم التالى ؛ وأن ملعب التنس الذى كانوا قد اجتمعوا فيه من قبل قد شغل عمدا بفريق من النبلاء ؛ بادروا بالاجتماع فى كنيسة

---

(١) «Vous prêtez le serment solennel de ne jamais vous séparer, de vous rassembler partout où les circonstances l'exigeront, jusqu'à ce que la constitution du royaume soit établie, et affermie sur des fondements solides.»

« سانت لويس » وانضم إليهم ١٤٩ عضـوا من ممثلى رجال الدين ، وقرروا جميعا الاعتراف بالجمعية الوطنية .

فلما كان اليوم الثالث والعشرون ، وهو موعد الجلسة الملكية ، تقدم الملك إلى قاعة الاجتماع ، وتكلم بصوت يملؤه الخوف معبرا عن رغبات الطبقات ذات الامتيازات ، فمثل بذلك انحيازه إلى هذه الطبقات وعداءه لممثلى العـامة . وكان لموقف الملك هذا خطره الذى يدل على غفلته وضعفه . ولو فطن إلى ذلك لذكر ما كان من موقف الملكية فى عهد « الفالوا » Valois « والبوربون » Bourbon من عداء لأصحاب الامتيازات من طبقات الأمة ، ولتنبه إلى استعداد طبقات الشعب من غير هؤلاء للثورة على أوضاع الحـكم القائمة . فأساء المسكين بذلك إلى نفسه وإلى بيته بل وإلى فرنسا ، ولم يدرك يومئذ أن موقفه هذا سيؤدى إلى النهاية المحتومة . وأخطأ مرة أخرى عندما أيد رغبة النبلاء فأعلن أن يكون التصويت للقاعات لا للأفراد وعندما أعلن بأنه اذا كان للعامة أن يناقشوا مسألة فرض الضرائب وأن يدلوا بآرائهم فى ذلك ، فليس لهم أن يتعرضوا للأوضاع القائمة فى مجلس طبقات الأمة من حيث طريقة قيامه بمهمته ، ولا مناقشة موضوع امتيازات الطبقتين الأخريين .

وغادر الملك القاعة ، تتبعه الطبقات ذات الامتيازات ، وقد ظهر على الجميع علامات الانتصار ، ولكنه كان انتصارا قصير الأمد . بقى ممثلو العامة فى مقاعدهم ، وأبوا أن يطيعوا الأوامر الملكية بمبارحة قاعة الجلسة وقد أصبح مركزهم عندئذ يختلف تماما عنه فى ٥ مايو أى منذ ما يزيد على الشهر والنصف ، فهم فى ٢٣ يونية قد أصـبحوا يكونون ما يعرف « بالجمعية الوطنية » ، وقد بدأوا يشعرون بكيانهم . ولكنهم مع ذلك خشوا أن يستخدم الملك القوة لإخراجهم من القاعة . وسرعان ما تناسوا ذلك الخوف عنـدما ألهبت حماستهم خطب كل من « سييس » Siéyés « وميرابو » Mirabeau ، وقد ذكر ميرابو فى هـذه المناسبة قولته الشهيرة « أن العامة لن يبرحوا أماكنهم إلا على أسـنة الرماح » فلم يستخدم الملك القوة لإخراجهم ؛ وفى ذلك انتصار للعامة إذ أنهم نفذوا

ما أرادوا من بقاء فى القاعة . ورأى « سييس » أن يؤخذ قرار بحصانة أعضاء الجمعية وأن تستمر فى تأدية عملها .

وفى يوم ٢٤ يونية اجتمعت الجمعية وقد انضم إليها غالبية رجال الدين ؛ وفى اليوم التالى (٢٥ يونيو) انضم ٤٧ ممثل عن طبقة النبلاء ؛ وقد قوبلوا بعاصفة من الحماسة والتصفيق ؛ وكان بينهم دوق «أورليان». وفى يوم ٢٧ يونيو بعد ما رأى الملك أن اعتماده على حاشيته لا يجدى حين أعلن رجالها أنهم مع ممثلى طبقة العامة ، لم يجد بدا من أن يوافق على اجتماع ممثلى الطبقات الثلاث فى قاعة واحدة .

وامتثل النبلاء لهـذا الأمر على مضض ، فاجتمعت الطبقات الثلاث فى قاعة واحدة يوم ٢ يولية ١٧٨٩ ، ولكن تغيب الكثيرون من النبلاء فكانت أقلية منهم موجودة إلى جانب أغلبيـة من رجال الدين وممثلى العامة ، اجتمعوا ليضعوا دستورا لفرنسا ، ومن ثم بدأ التعارف يتزايد بينهم ؛ فنشأت النوادى المختلفة التى كونت أحزابا أصبح لها خطرها فيما بعد .

وظاهر أن الهدف الأساسى لاجتماع هذه الطبقات معا كان إصلاح أحوال الدولة بإنشاء دستور جديد لها ، إذ كانت الحاجة ماسة إليه . على أن هذه المسألة لم تكن وحدها مسألة الساعة ؛ فقد كان هناك شعب جائع بائس ملهوف يحتاج إلى إغاثة عاجلة . وقامت العقبات فى سـبيل الجمعية منذ البداية ؛ فالطبقات العليا من الملتفين حول الملك والملكة لم ييأسوا بعد من استرداد سلطانهم ، واشتد الاختلاف فى الرأى بين أعضاء الجمعية من ممثلى الطبقات المميزة وغيرهم . وارتفع صوت الشعب حين أصبح شغبا مزعجا . وكانت كل هذه الأمور تبلغ فرساى فى سرعة فائقة لقرب المسافة بينها وبين باريس . ولم يغادر الناخبون باريس بعد انتهاء عملية الانتخابات لمجلس طبقات الأمة ؛ بل ظلوا متشبثين بالبقاء فى باريس للقاء ممثليهم ، وبثهم ما يلقون فى حياتهم من عنت وأذى ؛ وما تطمح إليه نفوسهم من تعويض وعزاء . وكانت حدائق الحى المعروف فى باريس باسم «الباليه رويال» Palais Royal ملتقى الناخبين بممثليهم . كما كانت

هذه الحدائق المحفوفة بأغنى بيوت التجارة ــ وكانت من ملحقات قصر دوق أورليان ــ مقرا لاجتماع الأغراب ، والعاطلين والمشاغبين على وجه الخصوص . وفى مشاربها وأماكن اللهو فيها وفى الحدائق نفسها ألقيت الخطب والأحاديث الملتهبة بالحماسة ، طعنا على سوء الإدارة وإسراف البلاط ؛ وهتافا بالحرية والعدل والمساواة والاخاء . وكان دوق أورليان يعين تلك الطوائف الثائرة بأمواله .

وليس من شك فى أن ما أصابت الجمعية الوطنية من نجاح قد كان انتصارا أساسه الجهود الصادقة التى بذلها ممثلو طبقة العامة ؛ فهم الذين وضعوا أساس هذه الجمعية وحدهم أول الأمر على الرغم من العقبات الصعبة والمقاومة الشديدة التى وضعها أصحاب النفوذ من النبلاء وغيرهم ، يساندهم الملك . وكان لممثلى العامة قادة لا تنقصهم الشجاعة ؛ بل كانوا يؤمنون بالتضحية فى سبيل الوصـــول إلى ما يبتغون من حرية الحياة والقضاء على الفساد الذى كان يغشى الحياة الفرنسية . وشاءت الظروف أن تعينهم على المضى فى سبيلهم . فسلطان الملك قد ضعف وآراء حاشيته قد اختلفت وتضاربت ؛ كما اشتدت حاجة الملك إلى المال ، ونضب المعين الذى كان يمنح منه فى سهولة أو كاد .

لو نستعرض حال فرنسا يومئذ وما ملأها من نشاط سياسى لوجدنا أن الملك قد أصبح يكاد يكون عاريا من لباس القوة والسلطان ؛ ولوجدنا أن القوانين القديمة لم يبق لها غير اسمها وذكرها ؛ والسلطة الحقة قد تركزت كلها فى يد الجمعية الوطنية . فهى قد أصبحت كذلك بفضل ممثلى العامة؛ وهم قد غدوا وحدهم أصحاب القوة الفعالة برغم ما انضم إليهم من رجال الدين والنبلاء . وكانوا فى غالبيتهم ينتسبون إلى الطبقة الوسطى ويكثر بينهم رجال القانون . أما الطبقات العاملة فلم تكن ممثلة فى الجمعية ؛ وقد اضطر أكثرها إلى الهرب من الجوع والتماسا للوقوع على ما يسد رمقهم فى العاصمة حيث ملأوا حدائقها وبعض مرافقها العامة كما قدمنا . وكانوا دائما أداة طيعة لإثارة الشغب والمظاهرات ؛ إذا ما أرادهم أعضاء الجمعية أن يفعلوا ذلك . ويقتضينا الإنصاف أن نقرر أن الملك ووزيره «نيكر» كانا

يرغبان فى تحسين حال الشعب ، ولا يعارضان مطلقا فى إنشاء دستور جديد لفرنسا ينص فيه القانون على الاعتراف بحق طبقة العامة فى المشاركة فى تصريف شئون الدولة . ولو مهدت لهما السبيل إلى ما أرادا إذن لتبدل الحال غير الحال وحسن المآل . ولكن مشيئة القدر قد حتمت أن يقف فى سبيلهما حزبان ، كان لنشاطهما أسوأ الأثر فى إحراج مركز الملك وتشويه سمعته ومقاصده .

اولهما : حزب دوق اورليان :

وكان يناصب الملك العداء ويخشى أن يصل إلى حل أو اتفاق سلمى مع العامة . فعمل جاهدا على توسيع هوة الشقاق بين الملك والعامة هادفا إلى خلع لويس السادس عشر ، واعتلاء العرش بعده . لم يكن دوق أورليان ذا مواهب سياسية لها أثرها ، وإنما كان سلاحه الوحيد المال الذى استعان به على الإساءة إلى الملك والملكة . فإلى ثروته يرجع الفضل فى ترويج كثير من المؤلفات التى كشفت عن عيوب الملكية وما اتصفت به من بذخ وإسراف على حساب أقوات الشعب وكان لدوق أورليان أعوان فى الجمعية الوطنية يستعين بهم عند الحاجة .

وثانيهما : حزب الملكة مارى انطوانيت وينضم اليها اخو الملك الكونت دارتوا:

لم يكن خطر هذا الحزب يقل عن خطر سابقه . فهو يضم حزب المتطرفين من رجال البلاط والنبلاء ممن لا يبغون إحداث أى تعديل أو إصلاح فى الحالة وإنما يصرون على بقائها على ما هى عليه . وقد وفق «دوق دارتوا» فى سبيل الوصول إلى قلب الملكة واستمالتها إلى جانبه عن طريق إقناعها بأنه حريص على الاحتفاظ بالعرش لابنها بعد أبيه . ولما اطمأنت إليه ، بات يحضها على تنفيذ خطوات ثلاث : الأولى إقناع الملك باستبعاد نيكر من الوزارة ؛ وثانيهما : ضرورة القبض على زعماء الجمعية الوطنية من ممثلى العامة ؛ وثالثها : استعمال القوة الغاشمة فى قمع ثورة الشعب الباريسى .

وفى سبيل تنفيذ هذه الخطوة الأخيرة نجحت مارى انطوانيت فى استصدار الأوامر إلى المارشال بروجلى « Broglie » بتجميع قواته

فى باريس لمقاومة الشعب الثـائر . وقد رأى « بروجلى » آلا يستخدم الجند الفرنسيين فى هذه المهمة ؛ فاستعان بالفرق السويسرية والألمانية، وكانوا يرابطون عادة عند الحدود وأمرهم بالفعل بالقدوم إلى باريس ، فاتخذوا من ساحة مارس Champs de Mars مأوى لهم هنالك تطورت أحداث الثورة فى باريس وبدأت تظهر أعمال العنف .

فازداد الموقف حرجا ؛ فالجمعية الوطنية لا تملك حرسا يحميها ، وهى تعلم تماما أن هناك فئة رجعية تعمل على حلها وإرجاع الأوضـاع إلى ما كانت عليه من قبل ؛ وشعب باريس الثائر ــ الذى كانت الجمعية تأمل فى الاستعـانة بشغبه ــ أعزل من السـلاح . وفى ساحة مارس Champs de Mars يرابط مارد الرعب متمثلا فى القوات السويسرية والألمانية بقيادة «بروجلى» ؛ تأتمر بأمر أصحاب الأفكار الرجعية المناوئة للجمعية.

يدرك ميرابو خطر كل ذلك ؛ فينبه أعضاء الجمعية إليه وينصح لهم بمطالبة الملك بإخلاء باريس من تلك القوات المعادية . هنالك تقدم مائة منهم بالتماس للملك استجابة لنصيحة ميرابو ، ولم يكد الالتماس يبلغ الملك حتى خافت مارى أنطوانيت عواقبه ؛ فثارت وطلبت إلى زوجهـا فى الحاح وعنف رفض الالتماس وعزل «نيكر» وإحداث تغيير فى الوزارة ومن ذلك تعيين « بروجلى » وزيرا للحربية وفق رغبة « كونت دارتوا » .

ويشتد هياج الرأى العام فى باريس لهذه التغييرات وخاصة عزل « نيكر » (الذى وقع فى ١١ يوليو) . وازدادت حشود العامة فى اليوم التـالى (١٢ يوليو) ، التى اجتمعت فى ميـدان « البـاليه رويال » Palais Royal وكان خطيب هذه الجموع صحفى شاب يدعى «كاميل ديمولاز » Camille Demoulins (١) ؛ فألهب حماسة العامة ، وأشعل نار

(١) Camille Desmoulins ولد كاميل ديمولان فى بيكارديا عام ١٧٦٠ وبدأ ينشر اراءه فى مقالات فى عام ١٧٨٨ ، وفى عام ١٧٨٩ شهد سقوط الباستيل . وقد ظهر مع الثوار فى اليومين السابقين لهذا الحادث . كان كاتبا لايضارع فى أسلوبه الملىء بالسخرية والتهكم مع قوة المنطق وطلاوة فى العبارة ، كان عضوا فى المؤتمر الوطنى وكان ممن نادوا وصوتوا باعدام الملك . هاجم بالاشتراك مع دانتون حزب الجيروند ، واشـترك معه بعد ذلك فى مهاجمة حزب الجبل الذى اشتهر بقسوته وسيرته الارهابية كتب فى صحيفة الكوردوليه العجوز Vieux Cordelier يطعن على سياسة العنف التى تؤدى الى اراقة الدماء . قبض عليه مع دانتون وأعدما فى وقت واحد.

الثورة فى نفوسهم ، وقد تبين للجميع نتيجة للأحداث الأخيرة أن الحزب الرجعى المحيط بالملك قد تغلب على الملك وأملى إرادته عليه ، ولذلك لم يعد الملك — فى نظرهم كما كان من قبل — قادرا على حماية الجمعية الوطنية وتأييدها لكى تقوم بالتغيير المطلوب •

خطب « كاميل ديمولان » فى الجموع المحتشدة فى ذلك الميدان، وقادها فى مظاهرة سلمية فى شوارع باريس ، وكانت جموع المتظاهرين تحمل تمثالا نصفيا لنيكر وآخر لدوق أورليان ، واشتبكت هذه الجموع فى النهاية مع فرقة ألمانية من الفرسان مما جعل جموع العامة تتفرق وتفر عن طريق حدائق «التويلرى» Tuileries • وكان نشاط هذه الجموع فى المساء من نوع آخر ، فانقسموا إلى فئات مختلفة اختصت إحداها بمهاجمة دور الذخيرة ، فحصلت منها ما تريد من سلاح ، بينما هاجمت فئات أخرى منتهزة الفرصــــة بعض المخابز ومحال الجزارة وبيع الخمور .

رأت الطبقة الوسطى فى هذا الظرف العصيب الأضرار التى ستنزل بها وبمصالحها نتيجة لهذا النهب والسلب إذا لم يتوقف ؛ ولذلك استقر الرأى فى اليوم التالى وهو ١٣ يوليو على أن تحافظ تلك الطبقة على مصالحها بنفسها . فبـــادر الناخبون إلى الاجتمـــاع فى المجلس البلدى Hôtel de Ville حيث أمضوا ذلك اليوم فى تكوين الحرس الوطنى الباريسى وقد كان الذعر سائدا فى ذلك اليوم ، لم يكن سببه ما كان يخبئه البلاط من خطط بقدر ما كان بسبب انتشار المتشردين من الفرنسيين مما جعل أفراد الطبقة الوسطى ممثلين فى ناخبيهم (حوالى خمسة مليون ناخب) ، يقومون بهذا الاجراء الهام ، كما ذكر شاهد عيان لهذه الحوادث •

وقد كان يوم ١٣ يوليو فى باريس على هـــدوئه مملوءاً بالحركة ؛ فقــد كانت جموع عامــة الشعب من الغوغاء مجتمعــة حـــول مبنى المجلس البلدى ، بينما كانت ساحة باريس تعج عن فيها من جنود ألمانية وسويسرية . وكان أعوان دوق أورليان مستعدين للعمل فى أى لحظة ، وكان الناخبون كذلك قد أعدوا حرسا وطنيا من أفراد الطبقة الوسطى كان على أهبة العمل إذا اقتضى الأمر ذلك . أما بوليس باريس القديم

فكان يتكون من حوالى ثلاثة آلاف ، ولكنه كان قد تشبع بالأفكار الحرة ، واعتنق مبادىء الثورة مما جعل الحكومة تفقد كل ثقة فيه ولا سيما وقد انضم من بين صفوفه عدد كبير إلى الثوار .

وبينما كانت الحال كذلك فى باريس كان الجو مكفهرا فى جلسة الجمعية الوطنية فى ١٣ يوليو ، فقد كان أعضاء الجمعية الوطنية يخشون ما سيقع من أحداث خطيرة ، ولم يكن قد وصل إلى مسامعهم بعد ما كان من أمر باريس وأحداثها . وقد أخذ بعض الاعضاء ومنهم « مونييه Mounier » ولالى تولندال Lally Tolendal يعبرون عن سخطهم لطرد الوزراء ومنهم « نيكر » ، وأخذ الأخير يمتدح « نيكر » ثم اتفقوا جميعا على أن يطلبوا من الملك إعادة الوزراء المطرودين إلى الوزارة . وطال مدى انعقاد الجلسة . ولم تلبث أخبار باريس وحالتها المهددة بالأخطار أن وصلت مسامعهم . فقررت الجمعية عندئذ أن ترسل وفدا منها إلى الملك لكى يصف له حالة العاصمة السيئة ، وليرجوه أن يطرد الجنود الأجنبية منها ، وأن يؤيد تكوين الحرس الوطنى ، فأجاب الملك على ذلك ببرود مظهرا أن باريس قد أصبحت عاجزة عن المحافظة على حياة أهليها . عندئذ أصدرت الجمعية قرارا تاريخيا ، أصرت فيه على طرد القوات المرابطة فى ساحة مارس ، وإقامة الحرس الوطنى وأعلنت وقوع مسئولية ما يحدث من بلاء ومصائب على الوزراء ومؤيديهم ، وعلى مستشارى الملك ومجالسه ، وعبرت عن أسفها الشديد لاستبعاد « نيكر » وزملائه . وبعد أن أصدرت الجمعية قراراتها فى حكمة وحذر أعلنت استمرار الجلسة حتى تمنع أعضاءها من الاشتراك فى أعمال العنف التى قد تحدث فى باريس ، واختارت « لافييت » نائبا لرئيس الجمعية .

وهكذا مرت ليلة ١٣ — ١٤ يوليو وهى مليئة بالانذارات والأخطار . ولم تكن خطة البلاط معروفة ولكن كانت هنالك شائعات قوية عن وسائل العنف التى ستتبع فى باريس ، وأن بعض أعضاء الجمعية المبرزين سيؤخذون بالعنف الشديد . ثم أوقفت الجلسة قليلا ولكنها استؤنفت فى الخامسة من صباح اليوم التالى (يوم ١٤ يوليو) .

سقوط حصن الباستيل :

فى صباح ذلك اليوم هاجم الثوار فى باريس دار الأسلحة المعروفة حاليا بدار الأنڤليد Hôtel des Invalides (١)واستولوا على٢٧ مدفعا وعلى ٣٢٠٠٠ بندقية . وكاد الصدام يقع بين حراس الدار والثوار لأن الحراس رفضوا إعطاء الثوار السلاح الذى طلبوه . ولكن لم يحدث ذلك لأن الثوار استطاعوا أن ينفذوا إلى داخل المبنى من الأبواب والمنافذ الخلفية، فأخذوا منه الأسلحة التى يريدون . ثم انسحبوا مسرعين للانضمام إلى طائفة أخرى منهم ، كانت قد توجهت لمهاجمة حصن الباستيل ؛ وكان من الحصون القليلة الباقية من العصور الوسطى ، والتى يرجع الفضل فى إبادة معظمها إلى الوزير « مزران » (٢) ، عندما كان يحارب نفوذ النبلاء فى فرنسا . ثم تحول الباستيل إلى سجن من سجون فرنسا . ومنذ حربى الفروند (٣) فى القرن السابع عشر لم تطلق من هذا الحصن أى قذائف . وعندما أقبلت الجموع الصاخبة الثائرة لمهاجمته كانت حاميته تتكون من ٨٢ حارسا من قعيدى الحرب ، و ٣٢ رجلا من السويسريين تحت أمرة حاكم السجن «دى لونيه» de Launay كانت النفوس ثائرة فى ذلك اليوم ؛ فخيل لسكان المنطقة المحيطة بالسجن أن المدافع التى كانت تطل عليهم طوال العهود السابقة إنما تنطوى على أخطار جسيمة تهددهم فى أى لحظة ؛ لذلك بادروا بإرسال أحد ناخبيهم « ثوريوديلا روزيير » Thuriot de la Rosière ، وهو محام شاب امتاز بفصاحته ، ليطمئنهم . وقد أحسن وفادته حاكم السجن. وعندما أنزلت القنطرة المتحركة وأثناء عودته إلى تلك الجموع الزاخرة ليهدئها هجم عدد كبير من العامة المتحمسين على القنطرة للوصول إلى الحصن ، فسارع الحاكم برفع القنطرة وأمر

---

(١) أصبحت دار الأسلحة حاليا دارا للنقاهة واستجمام مشوهى الحرب ولذلك أطلق عليها « دار الناقهين » Hôtel des Invalides .

(٢) انظر الوزير مزران (١٦٤٣ — ١٦٦٠) ص ص ١٨٠ — ١٨٨ فى فى تاريخ أوروبا الحديث جـ ١

(٣) انظر ثورتى الفروند الأولى والثانية (١٦٤٩ — ١٦٥١) فى عهد مزران فى تاريخ أوروبا الحديث جـ ١ ، ص ص ١٨٢ — ١٨٤ .

بإطلاق النار . فأصيبت الجماهير المجمعة إصابات عديدة مما زاد من ثائرة العامة التى كان قد انضم إليها بعض أفراد الحرس الفرنسى . وقد قام هؤلاء بدور هام فى إسقاط الحصن . هجم الجميع يتسلقون الأسوار تارة ، ويقتحمون الأبراج تارة أخرى ، ويستولون على القناطر المتحركة الداخلية ، ويهدمون ما يستطيعون هدمه من الباستيل تحت وابل من نيران المدافع ، إلى أن لوح أحد الجند السويسريين بمكتوب إلى العامة يعلن فيه تسليم حامية الحصن للعامة على شرط أن يؤمن أفرادها على حياتهم. ووافق العامة على ذلك ولكنهم عندما هجموا على الحصن لم يراعوا فى هياجهم وثورتهم ما أخذوه على أنفسهم من وعد . فقتلوا عدداً كبيراً من الحامية ومنهم الحاكم نفسه «دى لونيه» . ولم يجد الثوار فى السجن إلا سبعة مسجونين فقط ، فأطلقوا سراحهم واحتفلوا بتخليصهم فى موكب رسمى، بعد أن ملأوا بطونهم بما لذ وطاب من طعام وشراب ، ثم حملوهم على الأكتاف كما حملوا رؤس ضحاياهم عند إسقاط الباستيل .

وتوجهوا نحو ساحة «الباليه رويال» حيث أخذت النسوة والأطفال والرجال يرقصون حول هذه الرءوس وحول هذه الدماء فى سرور وبهجة. ولا زال هذا اليوم يوم ١٤ يوليو يعتبر عيدا قوميا عظيما يؤرخ به الفرنسيون عيد حريتهم وقضائهم على الاستبداد . فقد رأوا فى هذا السجن رمزا للاستبداد والظلم وبإسقاطه اعتبروا أنهم أسقطوا الطغيان .

أما أهم النتائج التى ترتبت على سقوط الباستيل فهى :

اولا : ثبوت عجز القوات المعارضة لحركة الاصلاح :

عندما نجحت الغوغاء فى الاستيلاء على الأسلحة من الأنقليد وفى اسقاط حصن الباستيل ، تقدم « بروجلى » إلى الملكة بتقرير يبين لها فيه عدم استطاعته الاعتماد على الجش ، كما قدم استقالته . كان فى هذا نصر للعامة ، وإن كانوا قد استنكروا عمل الغوغاء فى البداية ، فإنهم ما لبثوا أن أظهروا تأييدهم لهم .

ثانيا : تدعيم مركز الجمعية الوطنية :

خشى أعضاء الجمعية أن يحملوا تبعة هذه الحوادث التى وقعت في باريس فى ١٤ يوليو ، وكان يدعمْ تلك المخاوف ما راج من شائعات يومئذ أن أحد زعمائهـا ويدعى « أدريان دوبان » Adrian Dupont قد اشترك مع الثوار مع أن الجمعية كانت أوفدت فيه رسولاً لتهدئة الموقف. فاستقر رأى الأعضاء على إيفاد بعثة منهم إلى الملك لطلب إعادة « نيكر » إلى الوزارة ووعده بالتالى بإعادة الحال إلى ما كانت عليه من استتباب الامن فى باريس • وقد كان انتصار الجمعيه عظيما عندما جاء الملك بنفسه اليها ، وأعلن فيها إعادة نيكر إلى الوزارة نزولاً على رغبتهم، ووعدهم بتنفيذ كل ما يرضيهم من الأمور الأخرى • هنالك وقد ضمنت الجمعية رضى الملك عنها ، وجهت جهودها نحو إقرار الأمن فى باريس نفسها ، فأرسلت وفدا منها لدراسة الحالة ، فوجدوا باريس فى حالة يرثى لها فى يوم ١٥ يوليو ، وأظهر لهم الناخبون فيها أهمية قدوم الملك إليها وإعلانه العفو عن مرتكبى الحوادث الأخيرة يوم ١٤ يوليو .

وافق الملك على القدوم إلى باريس فى ١٧ يوليو فقدم إليها يرافقه عدد كبير من أعضاء الجمعية . وعند وصوله إلى أبواب باريس سـلمه بيللى أول عمدة لباريس مفاتيحها ، ذلك مع العلم بأن بيللى لم يكن بعد قد ووفق رسميا على توليه هذا المنصب الجديد . ولكن لم يلبث الملك أن قدم بنفسه إلى المجلس البلدى فاعترف « بيبللى » رئيسا له ، كما اعترف بتكوين الحرس الوطنى وتعيين « لافييت » قائدا له .

ثالثا : انشاء هيئتين تنظيميتين لباريس :

وهكذا كانت تنائج سقوط هذا الحصن عظيمة من الناحية السياسية؛ فقد هزم الملك وهزم الحزب المعارض المقاوم للإصـلاح الذى كان قد حرضه على سلوكه المعادى للعامة فى جلسـة ٢٣ يونيو ١٧٨٩ . وكان انتصار الجمعية الوطنية عظيما ؛ فقد استطاعت هكذا أن توطد مركزها وأن تستمر فى عملها الهام وهو وضع الدستور • ولا ننسى حقيقة هامة وهى أن باريس لأول مرة أثبتت وجودها وكيانها ، فظفرت بحكومة قوية

يدعمها المجلس البلدى والحرس الوطنى • وكانت هذه الخطوة حجر الأساس فى بناء ملكية مقيدة • وحذت أقاليم فرنسا الأخرى حذو باريس فى تكوين المجلس البلدى والحرس الوطنى •

وكان فى تصريحات ١ ، ٤ ، ١٠ أغسطس عام ١٧٨٩ تدعيم لمركز كل من الجمعية الوطنية ، والمجلس البلدى ، والحرس الوطنى ، عندما أعلنت هذه التصريحات حقوق الانسان ، وألغت امتيازات الأشراف ورجال الدين •

وزاد سلطان المجالس البلدية تأييدا ونفوذها تدعيما عندما قررت الجمعية أن يقسم جميع الجند يمين الولاء للأمة والملك والقانون ، وأن يقسم الضباط أمام السلطات البلدية وفى حضرة فرقهم يمين الولاء للأمة والملك والقانون ، وأن يتعهدوا بألا يوجهوا من هم دونهم رتبة لمقاومة المواطنين إلا بعد الحصول على إذن من السلطات البلدية والمدنية .

وهكذا أدى رفض الطبقات صاحبة الامتيازات المساواة مع الطبقات الأخرى فى دفع الضرائب إلى ضرورة استدعاء مجلس طبقات الأمة ، كما أن رفضهم الاشتراك على قدم المساواة مع طبقة العامة فى السلطة وتصريف الأمور قد أدى إلى فقدانهم كل نفوذ ، وأخيرا كانت محاولتهم استعادة ذلك السلطان والنفوذ عن طريق الاستعانة بفرق الجيش سببا فى إثارة شعب باريس والأمة الفرنسية بأجمعها واستحواذها فى النهاية على السلطات العامة كافة .

رابعا : الهجرة : هجرة عدد كبير من النبلاء والميسرين من فرنسا :

كما نتج عن سقوط الباستيل أمر كانت له خطورته وأهميته العظمى وأثره الفعال فى تطور حوادث الثورة ؛ إذ نتج عن سقوط حصن الباستيل هجرة عدد كبير من النبلاء وأصحاب الامتيازات ومنهم أفراد أسرة « بولينياك » Polignac [1] وكانت من أشد الأسر الارستقراطية

---

(١) اسرة بولينياك Polignac عرفت برجعيتها الشديدة ؛ ويظهر هذا واضحا عندما تولى أحد افراد هذه الاسرة رئاسة الوزارة ،فى عهد شارل العاشر وما ترتب على سياسته الرجعية من الاساءة الى مركز الملك والمساهمة فى وقوع ثورة يوليو عام ١٨٣٠ •

رجعية . كما هاجر من فرنسا بعض أفراد الأسرة المالكة : ومنهم أصغر أخوة الملك الكونت « دارتوا » Comte d'Artois والأمير « كونديه » Condé . رفض أولئك جميعا ــ وقد أخافتهم أحداث الثورة ــ البقاء فى فرنسا ، والخضوع لسيطرة تلك العناصر التى كانوا يكرهونها ولا يقدرون كفاءتها . وقصد عدد كبير منهم يومئذ إلى « تورين » Turin فى سهل لمبارديا .

كما تتجعن حوادث ٥ ، ٦ أكتوبر ١٧٨٩[1] هجرة فوج آخر توجه بعض أفراده إلى تورين ، والبعض الآخر إلى بروكسل .ولندن ، ولكن الأغلبية العظمى من المهاجرين من النبلاء لجأوا إلى الولايات الألمانية الواقعة على نهر الراين على حدود فرنسا الشرقية ؛ ولاسيما فى كل من « مينز » Mainz و « كوبلنز » Koblenz .

وقد ظن أولئك المهاجرين فى بادىء الأمر أن تلك الهجرة مجرد رحلة لن تدوم طويلا ، ولكن عندما طال بهم العهد خارج فرنسا أعلنوا أن تنازلات الملك للثورة ليست ملزمة فى شيء لأنها تمت تحت الضغط والإكراه ، وأخذوا فى الوقت نفسه يتوعدون القائمين بالثورة باستخدام الأجانب للتدخل مما جعل المواطنين الفرنسيين يزدادون سخطا عليهم .

وقد تباحث المهاجرون فى مقرهم الجديد فى أمر القضاء على الثورة؛ فجمعوا الجيوش مترقبين الفرصة لتحقق ذلك ؛ وكان لتصرفاتهم الخرقاء أسوأ الأثر فى افساد علاقة الملك بالثوار . ولم يكن هناك من أمل فى إصلاح الحال وتهدئة الشعب سوى حسن هذه العلاقة والثقة بين كل من أعضاء الثورة والملك ، وقد عمل ميرابو جاهدا على تحقيق هذا الأمر . جعلت الهجرة هذا الأمر صعب التحقيق ، بل جعلته مستعصيا . وقد أشار بعض المؤرخين ممن كتبوا فى تاريخ الثورة إلى أهمية حادث الهجرة بقوله : « لم يكن هناك من الحوادث ما كان أشد بلاء على الملكية. ولا أبلغ تأثيرا على تطور حوادث الثورة من الهجرة ؛ أو إننا لا نغلو إذا

(١) انظر فيما يلى احداث ٥ ، ٦ اكتوبر صص ٦٢ ــ ٦٤ .

ذكرنا أن جميع الكوارث الكبرى التى انتابت فرنسا فى عهد الثورة من إعدام للملك والملكة ، وازدياد الشك والارهاب وارتكاب الفظائع، واخماد الآراء المعتدلة الانسانية، لتتصل من قريب أو بعيد بالمخاوف التى أثارها حقد المهاجرين الدفين وتآمرهم على بلادهم بالتحالف مع أعدائها فان أكثر ما أقلق الثوار وأزعج خواطرهم هو ارتيابهم فى وجود أنصار مستترين للملكية فى جميع أنحاء فرنسا وخارجها » .

استئناف أحداث العنف فى ٥ ، ٦ اكتوبر ١٧٨٩ :

كان لقدوم الملك الى باريس أثره الطيب فى البداية ، الا أن العامة كانوا لا يزالون يخشون ما ينطوى عليه قلب أنطوانيت من كره للشعب ، وقدرتها فى التأثير على الملك . وقل اطمئنان جمهور باريس إلى الجمعية التى لم تتخذ بعد شيئا من اجراءات للتخفيف عنهم على الرغم من اقتراب فصل الشتاء . يضاف إلى ذلك انعدام ثقتهم من سلوك الملك وتصرفاته . وقد زادهم شكا فى نوايا الملك العدوانية ما كانت تردده الصحف إذ ذاك من ضرورة انتقال الملك إلى باريس حتى يؤمن جانبه وجانب من يحيطون به من الرجعيين ، وعلى رأسهم الملكة مارى أنطوانيت ، كما نصحت الصحف بضرورة استدعاء أعضاء الجمعية الوطنية للإقامة فى باريس ليضمن الشعب سرعتهم فى اتخاذ القرارات الخاصة بتوفير الخبز وتخفيض نفقاته . ولم تكف الصحف عن المناداة باحتجاز الملك فى باريس تجنبا لأى عدوان قد يدبر ضد باريس مادام الملك وحاشيته يقيمون فيها . وكان كتاب الصحف على حق فى عدم ثقتهم من تصرفات الملك إزاء العامة وزعمائهم ؛ فهو واقع فى نظرهم تحت سلطان زوجه مارى أنطوانيت التى لم يؤثر على خططها الرجعية فشل بروجلى فى تدابيره ضد العامة ، بل استدعت فرقة من الفلندرز ، تتكون فى غالبيتها من غير الفرنسين إلى فرساى ؛ حيث أقيم لاستقبالهم حفل فاخر حضره الملك والملكة وأعضاء الأسرة المالكة فى أول أكتوبر ١٧٨٩ ، وتشدق فيها الجميع بولائهم للملكية ؛ وجهروا بآرائهم المتطرفة فى هذا الصدد ؛ فخشى الرأى العام فى باريس هجوما يدبره البلاط عليهم من فرساى ؛ وقد ألهبت الصحافة

النفوس ، وبينت الخطر الذى يتهـدد الجميع فصمم الجميع عنـدئذ فى ڤرساى من أفراد الطبقة الوسطى الغنية إلى أفقر طبقات الأمة على ضرورة إقامة الملك فى باريس ، وكان « لافييت » من مؤيدى هذا الرأى . ولكن لم يكن أحد يدرى بعد كيفية تدبير أمر انتقاله من ڤرساى إلى باريس . ولكن لم تلبث حالة البؤس والجوع التى أخذت فى التفاقم فى باريس أن أوجدت الحل المناسب لهذه المشكلة .

مظاهرة النساء فى ٥ أكتوبر ١٧٨٩ :

ففى ٥ أكتوبر تظاهرت النساء فى بادىء الأمر أمام مجلس بلدى باريس مطالبة بالخبز ، ثم لم يلبث أن انضم اليهن كثير من المتظاهرين ، وتقدم الجميع نحو ڤرسـاى ، وكانت المظاهرة تتكون من أفقر طبقات باريس وأشدها بؤسا يتبعهم فاتحو الباستيل لا كمشتركين فى المظاهرة وإنما لمجرد الدفاع عنها إذا تعرضت للخطر ، كما أصدرت بلدية باريس أوامرها إلى « لافييت » قائد الحرس الوطنى أن يتبع هذه المظاهرة ليمنع سفك أى دماء ولكنه تلكأ فى تنفيذ الأوامر ، وتعمد فى التـأخير ، فلم يتقدم حتى الساعة الرابعة بعد الظهر ليظهر بمظهر المنقذ للملك من خطر الغوغاء ووصلت مظاهرة النساء بعد ظهر ذلك اليوم ساحة قصر ڤرساى ، وطالبت بالخبز كما توجه فريق آخر من المتظاهرين إلى الجمعية الوطنية مطالبين عن النساء تخفيض ثمن الخبز وتوفيره لسائر الطبقات فأرسلت الجمعية وفدا منها ليصحب النساء فى تقدمهن بعرض الأمر على الملك . وقد أحسن لويس السادس عشر استقبالهم بما عرف عنه من طيبة القلب . ومر يوم ٥ أكتوبر بسلام .

ولكن فى فجر اليوم التالى (٦ أكتوبر) استطاعت جماهير الغوغاء أن تدخل القصر ، فتعرض الملك والملكة لخطر هجوم العامة لولا حضور « لافييت » . هنالك أظهر الأخير للملك ضرورة انتقاله إلى باريس للإقامة بها ، وقد رأى لويس السادس عشر ألا مفر من الخضوع للأمر ، فغادر مع أسرته ڤرساى بعد ظهر ٦ أكتوبر إلى قصر « التويلرى » Tuileries

ولم يكن صالحا يومئذ للسكنى بل إنه لم يكن يحوى من الأسرة ما يكفى أفراد الأسرة المالكة . كما أذعنت الجمعيـــة لتلك الرغبة ، فغادرت هى الأخرى ڤرساى إلى باريس ، ومن ثم ارتبط مصير باريس بمصير الثورة أشد الارتباط .

ووقد أنهت أحداث ٥ ، ٦ أكتوبر ١٧٨٩ العهد الثانى من وقائع الثورة المبكرة،ولو اتعظ الملك من حوادث سقوط الباستيل فى ١٤يوليو، فعل شيئا لإصلاح الحال أو.أصدرت الجمعية قوانين تحمى الفقراء من الجوع لما وقعت أحداث أكتوبر .

الفصل الثالث

الدستور الأول للثورة (دستور عام ١٧٩١)

ليس من شك فى أن الجمعية « التأسيسية » كانت عندما وضعت هذا الدستور تهدف فى صدق وإخلاص وحماسة إلى صالح الشعب وتثبيت حقوقه ، وإطلاق كل ما تبغى له من حرية مشروعة ؛ على أن الظروف التى قامت فيها الجمعية بوضع هذا الدستور وإصداره لم تعطها الفرصة للتريث فى التفكير وتعمق الأمور وإطلاق النظر إلى المدى الذى يمكن أن تستيقظ عنده الأخطار التى لم يكن من السهل أن تتبينها أول الأمر .

ولم تكن فى الواقع مهمة واضعى الدستور مهمة يسيرة معبدة الطريق ، بل كانت هناك صعوبات جمة تعترض طريقهم ، لم يكن منشؤها قوة الأنظمة القديمة القائمة فى فرنسا يومئذ ، فإنها لم تلبث أن تحطمت جميعا . وقضى عليها فى بحر السنتين الأوليين من انعقاد الجمعية الوطنية ، فقد تم لها ذلك تارة بسبب التشريعات المختلفة التى أصدرتها الجمعية وتارة أخرى عن طريق أعمال العنف التى قامت بها طبقة الغوغاء أو جمهور باريس الثائر .

كانت الصعوبات تتلخص فى عدة أمور ؛ منها ذلك الشغب المتزايد من جانب شعب باريس الغاضب وحدة اتجاهاته الثورية ؛ وقد أغضبه من الجمعية أنها لم تهتم باصدار قرارات عملية سريعة لعلاج حالة البؤس التى كان يعانى منها . وفى الواقع لم يكن فى استطاعة أكثر ساسة أوروبا حكمة وبعد نظر أن يعيدوا إلى النظام ذلك الشعب الذى فقد كل احترام للقوانين .

ومنها كذلك أن الكثيرين من أعضاء الجمعية عندما بدأوا عملهم بها كانوا يفتقرون إلى الخبرة فى العمل السياسى ، إذ لم تكن لهم تجارب سابقة ولذلك كانت فلسفتهم السياسية تنحصر فى أمر واحد وهو القيام بأعمال مضادة لما كان قائما قبل الثورة . فإذا كانت السلطة التنفيذية قد تمتعت قديما بكل السلطات فعليهم أن يحرموها كل سلطة فى الدستور الجديد ، مع أن الحالة كانت تقتضى غير ذلك ؛ ففرنسا يومئذ كانت فى شدة الحاجة إلى الاحتفاظ بسلطة تنفيذية قوية لصيانة مصالح الشعب وحمايتها وتطبيق القوانين ولما كان الشعب الفرنسى — قبل هذه الأحداث — قد حرم عليه التعبير فى حرية عن مشاعره ورغباته ، أى أنه لم يكن يشارك فى الحكم فإن مشرعى الثورة قد بالغوا فى تقوية الهيئة التشريعية مما صعب تصريف الأمور .

وكان لعدم درايتهم بالشئون العامة أنهم لم يتوخوا الحذر والحرص عند وضع بعض مواد الدستور ؛ إذ بهرتهم المبادىء التى نادى بها مفكرو العصر ، فأخذوا فى تطبيق بعضها دون تغيير أى أنهم لم يراعوا ما يمكن أن يكون لذلك من أثر ؛ ومن ذلك المبدأ الذى نادى به « منتسكيو » وهو الفصل التام بين السلطات .

وكان للشرط الذى وضعته الجمعية التأسيسية الخاص بتحريم انتخاب أعضائها فى الجمعية التشريعية خطرة الجسيم فهو قد حرم هذه الجمعية من الكفايات الممتازة والخبرة الواسعة التى اكتسبوها خلال المدة (من ١٧٨٩ — ١٧٩١) التى وضعوا فيها الدستور وهى مدة عضويتهم فى الجمعية الوطنية . وكان لذلك كله نتيجته المحتومة وهى حرمان الجمعية التشريعية من ذوى الخبرة وترك الأمور فيها إلى المحدثين والمتحمسين من شباب الصحافة والقانون .

ومن الأخطاء التى وقعت فيها الجمعية التأسيسية كذلك أن أعضاءها قد اعتقدوا أن فرنسا فى حاجة إلى دستور رشيد فحسب ، وأن هذا الدستور قادر على تخليصها من كل ما حل بها من مساوىء ، واختلال فى شئون إدارتها المختلفة ، وكفيل بالقضاء على الاضطرابات المحلية .

وقد غاب عن أذهانهم أن الدستور الذى كانوا يعملون على إصداره والعمل بمقتضاه فى يونيو ١٧٨٩ ؛ لم يكن يصلح لإرضاء الشعب بعد ذلك بعامين وربع عام أى فى سبتمبر ١٧٩١ عندما تم وضع الدستور ؛ وعلى ذلك كان التأخير فى إعداده وإصداره فى دفع متوالية عاملا أساسيا من عوامل فشله . على أنه من الانصاف أن نذكر أن كثرة عدد أعضاء الجمعية التأسيسية (حوالى ١١٠٠) ؛ وتضارب الآراء بالتالى فيما يتعلق بالمسائل المختلفة قد عوق التوصل السريع إلى اتفاق فيما يتعلق بمواد الدستور المختلفة .

أهم موارد الدستور :

أ ـ وثيقة إعلان الحقوق : كان الدستور يتضمن وثيقة هامة تم اتفاق أعضاء الجمعية التأسيسية عليها أول أغسطس ١٧٩٨ . وهى وثيقة « إعلان حقوق الإنسان » ؛ فقد آمنوا بأن تجاهل حقوق الإنسان وازدراءها إنما هى الأسباب الوحيدة للنكبات العامة وفساد الحكومات ؛ وأنهم قد عزموا على أن يسجلوا فى إعلان صادق حقوق الإنسان الطبيعية المقدسة التى لا يمكن التنازل عنها . ولخصوا هذه الحقوق فى الحرية ومقاومة الاستبداد والمساواة ، واحترام الملكية ، وسيادة الأمن . وكلها مبادىء مستقاة من تعاليم «جان جاك روسو» ؛ فأعلنوا أن الناس يولدون أحرارا ومتساوين فى الحقوق ، فيجب أن يحتفظوا بالحرية والمساواة وحرية تبادل الأفكار والآراء فى نظرهم هى أغلى حقوق الإنسان .

ولاشك مطلقا فى أن إعلان هذه الحقوق هو أعظم وأجل ما جاء فى مواد هذا الدستور ، بل هو أكرم ما جاءت به الثورة التى هبت لتحرير الحياة الإنسانية ، وطبعها بطابع إنسانى صادق ؛ وبذلك غدت الثورة الفرنسية بمثابة التاج لجميع الثورات التى قامت قبلئذ لتحرير حياة الشعوب والمطالبة بحقوق الأفراد ؛ فهى فى هذه الصورة أجل وأكرم من ثورة الانجليز البيضاء فى عام ١٦٨٨ لأن هذه الأخيرة عندما أصدرت قانون الحقوق Bill of Rights لم تنظر فيه إلا إلى حياة الانجليز ومصالحهم وحسب .

لذلك لا نعجب اذا كان ساسة فرنسا قد اعتبروا هـــذه الوثيقـة وما احتوت عليه من مبادى سامية من أهم منجزات الثورة.وكانت فىالواقع الأساس الذى بنى عليه الحكم الديمقـــراطى ثم الجمهورى ، وان كان لم يؤخذ بهما عندئذ ؛ فلم يطبق النظام الديمقراطى الحقيقى إلا عنـدما اعترف بحق الانتخاب العام فى أغسطس ١٧٩٢ ؛ كما لم يؤخذ بالنظام الجمهورى إلا فى سبتمبر ١٧٩٢ .

ومع ذلك فقد انتشرت نتيجة لاعلان حقوق الانســـان عدة مبادىء هامة ، وهى أن الشعب هو صاحب السيادة ؛ وأن الفرنسيين قد أمســوا جميعا اخوة مواطنين وأحرارا متعاونين ؛ يملــكون حق اعلان الحرب والسلم والصلح وابرام المعاهدات ؛ وتنظيم الكنائس ، والاشراف على الجيش ؛ والأسطول وفرض الضرائب وسن القوانين .

كل ذلك شيء جميل جدا فى هــذا الدستور ؛ وإن كان يؤخذ على واضعيه أنهم اهتموا فى بنائه بالنظريات والمبادىء الفلسفية ، وفاتهم كثير من الحقائق التى ينهار بناء الدستور إذا خلا من دعائمها ولعل الحماسة التى ملأت نفوسهم أثناء العمل قد فوتت عليهم كثيرا من الحقائق التى لا يجدى الدستور إذا خلا منها . كان عليهم أن يبادروا باستصدار قرارات من شأنها تخفيف وطأة الحياة وقسوتها على الكثيرين من أفـــراد الشعب الفرنسى الذى كان يتطلع إلى حلول عملية تظاهرها الحقيقة فى وضوح وإلحاح . فقد كانوا فى حاجة إلى أقوات الحياة ومقوماتها الأساسية .

كما يؤخذ على واضعى الدستور كذلك أنهم لم يحترموا لساعتهم تلك المبادىء التى نادوا بها عند التطبيق . فهم قد جعلوا الملكية شرطا من شروط حق الانتخاب ، وكان ينبغى أن يكون الانتخاب من حقوق الشعب دون التقيد بهذا الشرط ؛ وانفتح من أجل ذلك الاهمـــال بابا ؛ أسرع الثوار الذين جاءوا بعد ذلك الى الدخول منه لمهاجمة هذا الدستور .

الغاء امتيازات الطبقـــات : وفى ٤ أغسطس ١٧٨٩ وسط مظـاهر الانفعال والحماسة البالغة أعلن إلغاء الاقطاع وساهم أبناء الطبقات المميزة أنفسهم فى تحطيم الأسس القانونية لمركزهم والقضاء على الامتيازات .

دستورية الحكم الملكى :

تأثر المشرعون الفرنسيون بالدستور الانجليزى وإن كانوا لم يعلنوا ذلك ؛ واعتبروه مثلا يحتذى فى وضع مواد الدستور ؛ فاتجهوا نحو الملكية الدستورية والعمل على توطيدها فى فرنسا . ولم تظهر عندئذ أى اتجاهات نحو النظام الجمهورى ؛ كما أن ما أسود نظام الملكية المستبدة المستنيرة لم يعد المثل الذى تصبو إليه النفوس .

سلطة الملك : أما بالنسبة لسلطة الملك فقد دارت مناقشات عديدة فى الجمعية لتحديد سلطته . وقد تأثر المشرعون فى هذا الصدد بالمبادىء التى نادى بها منتسكيو فى كتابه « روح القوانين » فتقرر أن تكون السلطة التنفيذية من حق الملك الذى يعين كبار رجال الجيش ووزراء الدولة . وإن كانت الجمعية قد رفضت ما يأخذ به الدستور الانجليزى من حيث بقاء الوزراء فى مقاعدهم نوابا فى الهيئة التشريعية ومن حيث توقف استمرارهم فى مناصبهم على تأييدها . وكانوا يأخذون فى ذلك برأى منتسكيو المنادى بضرورة الفصل التام بين السلطات الثلاث التشريعية أو التنفيذية والقضائية كما كانوا مدفوعين بخوفهم من إساءة استغلال الملك لسلطته وهكذا انفتحت هوة واسعة بين ممثلى الشعب ووزراء الملك. فاذا اختلفت وجهات النظر بين أعضاء الهيئتين وأصر كل منهما على موقفه تأزم الموقف بعد تعذر إيجاد التوفيق بينهما ما يدعو إلى إحداث التغيير الجذرى فى الأنظمة ؛ أى الثورة على الأوضاع القائمة أو الصاق تهمة الخيانة العظمى ببعض الشخصيات .

وقد ناقش « ميرابو » طويلا هذه النقطة وكان من أكثر قواد العامة محافظة على التقاليد . وعبثا حاول المطالبة بتطبيق النظام الانجليزى . كما فشل ميرابو فى إقناع سائر أعضاء الجمعية ؛ بمنح الملك حق الفيتو المطلق Absolute VETO أى الحق المطلق فى رفض القوانين . ولكن الملك لم يحصل إلا على حق الرفض الموقوت أى حق تأخير أى إجراء لمدة دورة واحدة . وهكذا لم يكن ملك فرنسا — بمقتضى هذا الدستور — يتمتع بقدر من السلطان يوازى ما كان ملك انجلترا يتمتع به .

الهيئة التشريعيه : تقرر أن يعهد بالهيئه التشريعيه إلى مجلس واحد يتكون من ٧٤٥ عضوا ؛ وقد أثيرت فكرة تأليف مجلس ثان . ولكنها هزمت عند التصوت بأغلبية ساحقه . واعتمد الفريق الغالب فى فكرته على خطورة إنشاء مجلس ثان قد يصبح فى المستقبل نواة لأرستقراطيه جديدة تعتمد عليها الملكية فى تأييد سلطانها وتنفيذ أحكامها . وأصبحت ممارسة الحقوق السياسية ــ على النقيض تماما مما جاء فى إعلان حقوق الإنسان ــ وقفا على الذين يستوفون شرط الملكية ، الأمر الذى يعنى استبعاد أغلبية العمال وأصحاب الحرف فى المدن من دائرة الناخبين .

مما تقدم يتبين كيف عمل المشرعون على إضعاف السلطة التنفيذية : فحرموا الملك من حق الفيتو المطلق ، كما رفضوا مبدأ شغل الوزراء مقاعد فى الهيئة التنفيذية فى فرنسا ، ورفضوا إقامة مجلس ثان فى الهيئة التشريعية. كل أولئك أمور أضعفت السلطة التنفيذية ؛ وأدت إلى تركيز السلطة فى يد الهيئة التشريعية مما أخل بطريقة تصريف الأمور.ومما لا شك فيه أن عامل الرعب والخوف الذى تسلط على واضعى الدستور من ازدياد نفوذ الحكومة وسلطانها ،جعلهم يقعون فى ذلك الخطأ الكبير عندما أخلوا الملكية والسلطة التنفيذية من كل سلطان .

كان فى تلك التشريعات كذلك تشتيت للسلطات ؛ فالفصل التام بين الهيئتين التشريعية والتنفيذية جعل استقرار الأنظمة والحكم من الأمور المستحيلة .

التنظيم القضائى والادارى :

أعيد تشكيل النظام القضائى الفرنسى . فتقرر تعيين القضاه بالانتخاب ؛ وإلغاء عقوبة التعذيب واتباع نظام المحلفين .

كما أعيد تنظيم فرنسا إداريا ، فقضى على نظام الحكم المحلى القديم قضاء مبرما ، فتقرر إلغاء مقاطعات فرنسا التاريخية القديمة مثل بريتانيا ونورماندىا وشامبانيا وبورجنديا وبروفانس.وقسمت فرنسا الى ثلاثة وثمانين قسما أطلق عليها أسماء جديدة تتفق مع أسماء المعالم الجغرافية القريبة

منها كالأنهار وغيرها ؛ وأريد بذلك إبادة التقاليد المحليه البالية والقضاء على كل ما من شأنه أن يستثير فى نفوس الأهالى أيه عاطفه اقليمية . ذلك لأن التقاليد المحلية كانت جزءا من الماضى الذى صممت الثورة على هدمه .

السياسة الدينية (اعادة تنظيم الكنيسة وادارتها) :

اتجهت الحركة الفكرية فى القرن الثامن عشر كما مر بنا نحو مهاجمة الكنيسة واعتبارها من أهم عوامل الركود والجمود وفساد المجتمع . كما ارتبطت الكنيسة ارتباطا وثيقا بالتاج منذ بداية القرن السادس عشر . فاستخدم لويس الرابع عشر الكنيسة كوسيلة من وسائل النفوذ . وحذا حذوه فى ذلك لويس السادس عشر وأصبح هذا الارتباط مصدر خطر جسيم على الكنيسة . اذ أنه بعد القضاء على الملكية المطلقة لم يصبح لارتباط الكنيسة بالملكية أى قيمة وكان لابد للكنيسه من تنظيم جديد خاصة وأن الكنيسة فى فرنسا كانت فى حاجة ماسة إلى الإصلاح . ومع كل فيجب أن نذكر أن الجمعية الوطنية عندما بدأت اعادة تنظيم شئون الكنيسة لم تكن مدفوعة بعامل الإصلاح بقدر ما كانت مدفوعة بدافع استغلال أموال الكنيسة لتحسين الحالة الاقتصادية للدولة .

ويتحمس أعضاؤها لهذا الأمر فى ٤ أغسطس ١٧٧٩ فاعتبروا الذكاة أو ضريبة العشور التى كانت تجبيها الكنيسة من الامتيازت وأصدروا قرار بألا تدفع للكنيسة بل للدولة . ولم تعوض عنها الكنيسة بشيء .

وانجهت الأنظار الى أن امتيازات الكنيسة لم تكن قاصرة على ما ذكرنا بل كانت لها موارد أخرى ، رؤى أن تضم إلى موارد الدولة . وتزعم هذا الرأى أحد رجال الدين وهو «تاليران» Talleyrand أسقف «أوتن» Autun ، وأصبحت الدولة بذلك صاحبه حق الاتفاق على إقامة الشعائر الدينية للكنيسة ودفع رواتب رجال الدين .

وفى ديسمبر من نفس العام خطر للجمعية أمر هام لم تتوان فى تنفيذه وهو استصدار أوراق مالية أو سندات تعرف (بالأسينيا) Assignats[1] قيمتها أربعة ملايين فرنك ، وجعلت ضمانها قائما على عناصر مالية ثلاثة ؛ أملاك الكنيسة ثم أملاك العرش والمهاجرين.واعتبرت الجمعية هذا المبلغ قرضا يسدد بما يحصل من بيع أملاك الكنيسة . وتبين للجمعية أن المبلغ المشار إليه لم يكف لسد حاجات الدولة ، فبادرت باستصدار أوراق جديدة، فتسبب ذلك فى ظهور تضخم مالى ؛ تبعه انخفاض واضح فى قيمة تلك الأوراق .

واستجابت الجمعية إلى الاتجاه الفكرى وإلى رغبة الكثيرين من أعضائها ؛ فأظهرت ميلا إلى التسامح الدينى وأصدرت فى ١٧٨٩/١٢/٢٤ قرارا يقضى بإلغاء جميع تلك القوانين التى كانت تحد من حقوق اليهود والبروتستانت على اختلافهم ؛ فكفلت الجمعية لهم حقوقهم فى تولى المناصب المدنية والحربية على اختلافها .

وألغيت الأديرة ونظمها ؛ وكان القصد من ذلك الاستيلاء على أوقافها ؛ فآلت فعلا إلى الدولة فيما عدا ما كان مخصصا للإتفاق على المستشفيات والمعاهد العلمية والتربوية . وأعيد توزيع إدارة الأسقفيات؛ فوزعت على الأقاليم وفق التقسيم الإدارى الجديد فأصبح لكل قسم إدارى أسقفية واحدة . وبذلك قل عدد الأسقفيات عما كان عليه من قبل واختصر عدد صغار رجال الدين . وخفضت مرتبات الأساقفة ؛ بينما زيدت مرتبات صغار رجال الدين ، وبذلك محا القانون الجديد الفروق المادية الواسعة بين كبار رجال الدين وصغارهم .

ولو وقف ما نص عليه القانون المدنى للكنيسة عند حد ما ذكرنا لكان من الممكن أن يهون الأمر ؛ ولما وقعت تلك الأحداث الخطيرة من انقسام بين رجال الدين الكاثوليك وبين أفراد الشعب الفرنسى فى الموافقة على ما ذاد القانون فى النص عليه . بمطالبتهم بتأدية اليمين فى شأن الولاء

---

[1] الأوراق المالية او السندات المعروفة بالاسينيا Assignats

للقانون المدنى للكنيسة ؛ ولما وقعت بعض الثورات فى أقاليم فرنسا ؛ ولما تعجل الملك فى محاولته الفرار من فرنسا .

ترى هل وقفت نصوص القانون عند حد ما ذكرنا ؟ كلا إنما أجج الثورة ما نص عليه من جعل وظيفتى الأسقف والقسيس بالانتخاب لا بالتعيين، وأن يكون من حق جميع المواطنين الفرنسيين من مسيحيين وغيرهم ممن تنطبق عليهم شروط الانتخاب للجمعية التشريعية . وذلك أمر أغضب البابا؛ فأصدر احتجاجه وهدد بحرمان من يعتنق هذه المبادىء من رحمة الكنيسة. ولم تتأثر الجمعية بتهديد البابا بل أكدت هذه التغييرات التى نادت بها بما تطلبته من رجال الدين من أداء يمين الطاعة للملك والقانون والأمة؛ وكلمة القانون كانت تشمل بالطبع التنظيمات الجديدة التى عرفت باسم الدستور المدنى للكنيسة .

وقد انقسم رجال الكنيسة إلى طائفتين :

١ ـ طائفة أطاعت فحلفت اليمين وهى الطائفة التى عرف أفرادها بالدستوريين Constitutionalists .

٢ ـ وطائفة أخرى رفضت تأدية اليمين فعرف أفرادها بالمخالفين Unconstitutionalists.

وعندما تبين للجمعية خطورة هذا الانقسام . قرروا فى ٢٧ نوفمبر ١٧٩٠ أن من لا يحلف اليمين من الأساقفة والقسس فى بحر أسبوع يعتبر مفصولا من وظيفته ؛ وإذا استمر مع ذلك فى وظيفته فإنه يحاكم بتهمة الخروج على نظام الكنيسة الفرنسية .

ومن الأمور التى ساءت عواقبها فيما يختص بنصوص التشريعات الكنسية الدستورية ١٧٩١ أنه قسم شعب فرنسا إلى فريقين تجاه الثورة فبذر بذلك بذور الشقاق بين المواطنين مما أدى إلى وقوع حرب أهلية قبل مضى فترة طويلة من الزمن ؛ كما أن أولئك النبلاء الذين هاجروا من فرنسا قد شنوا حربا شعواء على نصوص القانون ولكن موقف النبلاء العدائى قد شجع عامة الشعب فى فرنسا فى كثير من الأحيان على الخضوع له .

محاولة الملك الفرار :

كما كان هذا القانون سببا غير مباشر من الأسباب التى قررت مصير الملك المحزن . ذلك لأنه مع قبوله كل تطورات الثورة على مضض فإنه قاوم هذا القانون مقاومة شديدة ؛ وذلك لما اتصف به من شعور دينى قوى • على أنه وقع على القوانين الخاصة بتنظيم الكنيسة مكرها خشية أن يحدث رفضه لها احتجاجا عاليا • وقد ظل فى حالة قلق واضطراب عظيمين خلال المدة من ١٢ يولية ١٧٩٠ وهو تاريخ تصديق الجمعية الوطنية النهائى على القانون المدنى للكنيسة . و ٢٤ أغسطس ١٧٩٠ . وهو تاريخ موافقة الملك عليه واستيقظ ضمير الملك . وظل يؤنبه فى قسوة لموافقته على ذلك القانون . فدفعه ذلك إلى أن يفقد كل ما كان ينطوى عليه ضميره من عطف على الثورة • فأصبح يرى أن الرد على أعمال الثوريين وما يتخذون من قرارات من الأمور المشروعة التى لا يؤاخذه عليها عدل أو صفاء ضمير • ولكنه كتم كل ما نوى وجعله من الأمور السرية ؛ فهو يعتقد أن ما يحارب من أمور الثوريين قد مست أقدس ما فى الوجود الإنسانى ، وهو العقيدة الدينية . فلم يكد يحل شهر أكتوبر حتى كان قد صمم على تدبير ما يحبط أعمال الثورة ، فقرر الفرار إلى الحدود الشرقية لينضم إلى القوات المرابطة هناك تحت قيادة «بوييه» Bouillé مؤملا أن يعود إلى باريس ، تظاهره تلك القوات العسكرية ؛ فيفرض ما أراد من تعديلات على هذا الدستور •

ومن الأمور التى عجلت بتصميم الملك على تدبير خطة الفرار موت ميرابو فى ابريل ١٧٩١ . وكان هذا يعمل على التوفيق بين الملك والثوار على أن البلاط لم يثق فى صدق نواياه . كما أن المتطرفين من الثوار كانوا يتهمونه بالتحيز للملك . وكان موته خسارة كبيرة لحركة الثورة كما كان خسارة فادحة بالنسبة للملكية فقد قضى موته على آخر فرصة للتوفيق بين الملك والثوار . وقد شعر بذلك ميرابو ، فتحدث إلى «تاليران» Talleyrand فى هذا الشأن قبل أن يقضى بليلة واحدة فصرح إليه بقوله « إن موته يعد المعول الأخير فى هدم ما بنت الجهود الملكية من هيبة ووقار » •

ومما دعا الملك إلى التصميم على المبادرة بالهرب ما تبين له من ازدياد السخط عليه من جانب الرأى العام . تنشره الصحافة تباعا . فتذيع أن الملك يدبر الأمر لهربه . ولا أدل على ذلك من كشف سر سرى بين قصر التويلرى وبين أحد أبواب باريس فى «فانسين» Vincennes ، وتضاعف سخط الشعب على الملك عندما كانوا يستمعون إلى الشائعات التى يذيعها المهاجرون حول استعدادهم للعودة إلى باريس للرجوع بالأوضاع إلى ما كانت عليه قبل هجرتهم ، وفى ذلك ما يدل على أنهم كانوا يتمسكون بالملك ويؤيدون سلطانه .

واستقر رأى الملك على أن يكون هربه فى شهر يونية ١٧٩١ قاصدا إلى « متز » Metz حيث ترابط قوات عسكرية تحت إمرة القائد «بوييه» لحماية حدود فرنسا الشمالية الشرقية وقدر الملك أن يستعين بتلك القوات ليملى شروطه على الجمعية فيما يتعلق بسياستها الدينية وموقفها العدائى إزاء الكنيسة الكاثوليكية ورجالها فإذا وافقت أبقى عليها وإذا رفضت قضى عليها وقد ترك على مكتبه نداء إلى الفرنسيين ، عثر عليه بعد فراره . أظهر فيه أنه تحمل كثيرا من الشدائد المضنية وبذل كثيرا من التضحيات المادية والأدبية فى سبيل اسعاد شعبه بتوفير العيش الميسر وتحصين الحياة بالأمان والسلام . وحسبه من تلك التضحيات أن يجازى على بذلها بالعمل على هدم الملكية والعجز عن حماية حقوق الأفراد من الملاك ، وإيقاف تيار الجرائم المتتابعة وعدم محاكمة مرتكبيها ، ولم يفته فى تلك الوثيقة التى تركها أن يبدى رأيه فى الدستور ، فنقد بعض مواده التى رآها ضارة لا تنتج غير الشر والفساد وختم هذا النداء بالقول الآتى :

« أيها الفرنسيون عودوا إلى مليككم الذى سيظل ما عاش لكم أبر أب . وخير صديق . ولسوف يريحه ويسعده أن ينسى ما لحق بحياته الماضية من إهانات وأضرار ، إذا ما قدر له أن يوافق مخلصا وبمطلق حريته الصادقة على الدستور الذى يكفل المحافظة على حرية الدين وقداسته ، ويوفق إلى تأليف حكومة تقوم على أسس ثابتة ، وتضمن للأفراد حقوقهم

الحيوية . وهنالك ترفرف راية الحرية يستظل بها الشعب : فيستمتع بحياة آمنة مطمئنة[1] » .

اكتشاف أمر الهرب :

كاد الملك ينجح فى خطة الهرب التى دبرها مع أسرته . فبارح القصر فى ٢٠ يونيه ١٧٩١ ووصل الجميع إلى « ڤارن » Varennes وهى مدينة صغيرة على نهر «الموز» Meuse : واطمأنت النفوس إلى نجاح عملية الفرار التى كادت بالفعل أن تتم لو قدر للهاربين النجاح فى عبور النهر إلى الضفة الأخرى . ولكن شاء القدر أن يكتشف أمر الهاربين فى تلك اللحظة الأخيرة .

ترى كيف كان موقف الهيئات المختلفة من أمر اكتشاف محاولة الملك الفرار ؟

طبيعى أن طبقة النبلاء كانوا يرون الهرب هو الوسيلة الوحيدة إلى الوصول إلى الخلاص من شرور الثورة ؛ ويأملون من وراء ذلك النجاح قيام حرب أهلية . ترد عليهم ما سلبتهم الثورة من أسلاك وامتيازات وانقسم أعضاء الجمعية الوطنية إلى فريقين . يرى فريق الأقلية منهم أن الشعب قد سئم من سلوك الملك وعدم وفائه بالوعود . ما يجعل الخلاص منه ولو بالفرار خيرا للبلاد قد يهيء لها السبيل إلى إنشاء حكم جمهورى . ويرى الفريق الآخر وهو الأكثرية ــ وكانوا من أصحاب الآراء المعتدلة ــ أن الخير كل الخير فى إرجاع الملك إلى باريس وإيقاف سلطانه إلى أن يتم وضع الدستور ؛ فإن وافق عليه بقى ملكا وأعيد له سلطانه : وإن خالف تستطيع الجمعية أن تنظر فى أمر من يخلفه على العرش ؛ وكان

(١) Revenz à votre roi, il sera toujours votre père, votre meilleur ami. Quel plaisir n'aura-t-il pas à oublier ses injures personnelles quand une constitution qu'il aura acceptée librement fera que notre sainte religion sera toujours respectée, que le gouvernement sera sur un pied stable, et que par son action, les biens, l'état de chacun ne seront plus troublé et qu'enfin la liberté reposera sur des bases inébranlables».

بعضهم يرى فى هذه الحال أن تنقل الملكية من بيت البوربون إلى فرع منها وهو فرع أورليان Orléans . ووفق على رأى الأغلبية فى الجمعية الوطنية . فأوقف الملك عن ممارسة السلطان ، وشددت الحراسة على قصر التويلرى .

مذبحة ساحة مارس Massacre de Champ de Mars فى ١٧ يوليو ١٧٩١ :

وبدت فكرة الأخذ بالحكم الجمهورى لأول مرة فى الجلسة التى عقدتها الجمعية الوطنية لتقرر مصير الملك عندما اكتشف محاولته الهرب . ولكن المنادين بها كانوا قلة كما قدمنا . ثم أخذ عددهم يتزايد عقب إيقاف الملك عن مباشرة سلطانه ، إذ تبين لهم أن أمور الحكم يمكن أن تسير بغير ملك ، وبالتالى ظهر الاتجاه نحو الحكم الجمهورى واضحا فى أحد النوادى السياسية وهو نادى الكوردلييه Cordelier [1] وكان يرأسه دانتون Danton [2] . وقام النادى بكتابة نداء وضع فى مكان بارز

---

(١) نادى « الكوردلييه » أنظر ص ٩٠ .

(٢) كلمة حق فى وصف دانتون وسلوكه :

على الرغم مما لصق باسم دانتون من عنف ووحشية تبدو فيما نسب اليه من تدبير الهجوم على التويلرى فى ١٠ أغسطس ١٧٢٩ وما ترتب عليه من اراقة دماء كثير من رجال الحرس السويسرى ومصرع رئيسهم بطريقة وحشية ، وتسليم الملك والملكة الى هيئة الكومون ودعوة المؤتمر الوطنى لاعلان الجمهورية وتعامه بالأعضاء عما وقع أثناء مذابح ٢ سبتمبر ١٧٩٢ . على الرغم من هذا كله كان دانتون سياسيا فحلا ، ووطنيا كبيرا ، نافذ البصيرة ، قادرا على العمل الحاسم ، كما اتصف بثقافته والافادة مما اطلع عليه من مؤلفات لمشاهير الكتاب أمثال دانتى ، وشكسبير Shakspeare وكورنيى Corneille ورابليه Rabelais:

مارس المحاماة ، وأظهر فيها براعة عظيمة، ومما لايختلف فيه المؤرخون أن الرجل قد كان ذا قلب كبير ، قريحة نيرة ، واخلاص صادق الشعور بالوطن؛ ولا ادل على ذلك من ذعره وحزنه عندما تعرضت فرنسا للخطر ، فاندفع متطوعا ليشارك فى رد الخطر عنها ، ومن آرائه الممتازة انه كان يرى ان وحدة فرنسا لايمكن أن تتحقق الا فى ظل حكم جمهورى . فبذل كل ما كان يملك من جهد ونفوذ وحيلة فى سبيل تحقيقه

ومن المزايا التى اتصف بها فى مثل هذه الظروف السيئة أنه كان يؤمن بالتسامح الدينى ، كما كان صدره مفعما ونفسه هادئة ، لايتحمل الحقد على أساء اليه ، ولا أدل على ذلك من انه لم يستطع تصديق ما قيل عما كان يكن له الجيروند من حقد فى عام ١٧٩٣ عندما هاجموه فى المؤتمر الوطنى. كما كانت

من ساحة مارس يلتمس فيه إلى الشعب خلع الملك والإصرار على محاكمته، ومعنى ذلك واضح وإن لم يذكر وهو المناداة بالحكم الجمهورى .

علمت الجمعية الوطنية بهذا الأمر فخشيت ما يترتب على احتشاد الجموع فى الساحة المذكورة لمناقشة النداء والتوقيع عليه ، إذ لم يكن بعيدا بل كان محتملا أن يؤدى ذلك إلى إثارة الشغب والصدام وإراقة الدماء فأصدرت الجمعية أمرها إلى « بيللى » عمدة باريس أن يعد العدة لضمان سلامة باريس فبادر المجلس البلدى باعلان الأحكام العرفية . ثم توجه «بيللى» و «لافييت» إلى ساحة مارس حيث تحتشد الجموع ، فقرأ «بيللى» على الملأ نداء يطالبهم فيه بالتفرق ومبارحة الساحة . فكان رد الجموع على ذلك القيام بإطلاق الرصاص وقذف الحجارة . فاضطر الحرس الوطنى أن يجيب على ذلك بإطلاق النار لفض الجموع . وطاشت بعض الطلقات فصرعت بعضهم وأصابت البعض الآخر بجروح . فساد الاضطراب والهرج ، واندفع الناس فى غير وعى ، وقضى بعضهم نحبه تحت الأقدام . وبالغ اليعاقبه فى تهويل الأمر ، فأسموا هذا الحادث بمذبحة « شان دى مارس » فصوروا الغرض منه عدوانا على الشعب وإراقة لدمائه ، واتهموا «بيللى» فيما بعد بسبب ذلك بالخيانة العظمى ، فلقى يومئذ مصيره على المقصلة . وشاء القدر أن يجعل من هذا الحادث فاتحة لتغيير نظام الحكم ، فلم يمض على وقوعه عام وبعض عام حتى أعلنت الجمهورية فى فرنسا .

وقد مر بنا أن الملك كان موقوفا عن الحكم بموافقة الجمعية منذ ٢١ يونيو ١٧٩١ إلى أن تم وضع الدستور وموافقته عليه فى ١٤ سبتمبر من نفس العام . واعتقد الناس يومئذ أن أمور الحكم فى فرنسا قد استقرت فى سلام تحت ظل ملكية دستورية .

صدمة له عندما علم ان روبسبير كان يحمل له من الحقد ما دفعه الى المقصلة فى ابريل ١٧٩٤ .

وفى أغسطس ١٧٩٢ بدأ سعيه فى تحقيق بعض ماكان يريد لوطنه من خير وما أخذ يعد لذلك باثارة الشعب الفرنسى ضد العدو . وشغل مدة أسابيع طويلة بعمل ضخم ملح وهو اعادة تنظيم بلده التى وقعت فى فوضى لانظير لها.

الفصل الرابع

الجمعية التشريعية (أكتوبر ١٧٩١ سبتمبر ١٧٩٢)

رحب الفرنسيون بموافقة الملك على الدستور الذى أصدرته الجمعية الوطنية (التأسيسية) وخيل لهم أن فى ذلك ما يبشر بانتهاء الثورة ، ذلك لأن أكثرية الفرنسيين إن لم يكن كلهم كانوا يودون الخلاص من شر الثورة ، ويؤمنون بأن تطبيق هذا الدستور من شأنه أن يضع حدا لها . فها هو قد حقق لهم أكثر ما كانوا يبتغون ، اذ هو قد محا مساوىء العهد البائد التى غمض عنها واحتضنها النظام القديم ، كما رسم الدستور لفرنسا صورة معدلة حبيبة إلى الشعب لسلطان الملك الذى لم يكن برغم أخطائه كريها لدى الأكثرية من الذين كانوا يعرفونه معرفة صادقة فقد مل الشعب الأحداث السياسية المثيرة ، وأعمال العنف ، وتطلع إلى عهد جديد يحبب إليهم الحياة .

ويكاد الذين يعرفون هذا العهد من رجال التاريخ يجزمون أن الأكثرية من شعب فرنسا لم يجل بخواطرهم خلع الملك وقيام حرب تأتى على الأخضر واليابس ، وتقضى على منجزات الثورة . ترى ما هى العوامل إذن التى أدت إلى وقوع هذين الحدثين الخطيرين ؟

ظاهر أن فى مقدمة الأسباب التى أدت إلى ذلك قيام الجمعية التشريعية والظروف التى قامت فيها واضطرار أكثرية أعضائها إلى الخضوع لآراء المتطرفين منهم . وكان فى مقدمة أولئك المتطرفين ممثلو نادى اليعاقبة بباريس ؛ وهو ناد كان يملك من القوة وأحكام السعى والتدبير مالا تملكه هيئة أخرى . كما كانت له فروع فى كل أقاليم فرنسا . وليس من شك فى أن رجال هذه الطائفة بمساعيهم الهادفة وإحكام تصويبهم قد كان لهم الرأى الأول فى تكوين الجمعية التشريعية وتوجيه ما يصدر عنها من

قرارات تتفق وأهواءهم . وليس يفوتنا ما كان لهذه الطائفة من تأثير على مجريات الأمور السياسية قبل إنشاء تلك الجمعية . فبقوة مساعيهم وإحكام تدابيرهم استغلوا نفوذهم فى الجمعية التأسيسية فجعلوا حق الانتخاب مشروطا بتأدية اليمين على الولاء للقانون المدنى للكنيسة . وقد ترتب على ذلك ابتعاد الكثيرين من ذوى الآراء المعتدلة من الدخول فى عملية الانتخاب . ولم يكتف اليعاقبة بما ذكرنا بل خلقوا كثيرا من العقبات عوقوا بها السبيل أمام كثيرين ممن كانوا يريدون المشاركة فى أعمال الانتخابات . وخلاصة الحديث عن أثر اليعاقبة أنهم لم يستخدموا الوسائل المشروعة فى التدخل فى أعمال الانتخابات وحسب ، بل استغلوا كل ما كانوا يعرفون من وسائل العنف والارهاب ، فأرهبوا بها كثيرين من ذوى الآراء المعتدلة .

كما أخافت ظروف العهد كثيرين من أفراد الطبقات الميسرة الذين كانوا من الممكن أن يتقدموا لترشيح أنفسهم لعضوية الجمعية فأجبرتهم على الهجرة ، يبقى بعد هؤلاء أفراد الطبقة الوسطى ؛ ولم تكن ظروف معظمهم تسمح لهم بالتفكير فى أمور الجمعية وعضويتها ، أعاقتهم عن ذلك أعمالهم التى كانوا يعيشون من نتائجها .

ومن الأسباب التى تؤخذ فى الاعتبار ، ويجوز للتاريخ أن يجعلها فى مقدمة ما أفسد على الجمعية من أمورها وسيرتها أن الدستور الذى صدر بقيامها كان من عمل أعضاء الجمعية التأسيسية حيث رأى هؤلاء فيه ترشيح غيرهم لعضوية هذه الجمعية . وظنهم فى ذلك أن عملهم السياسى قد انتهى بوضع الدستور ، وأنهم بذلك قد مهدوا المجال السياسى لمن يريد العمل فيه بعدهم .

وكان من نتائج ذلك أن الكثرة المطلقة من أعضاء الجمعية التشريعية لم تكن لهم خبرة بالأعمال السياسية إذ كانوا من الناشئين فى الاشتغال بالصحافة والمبتدئين فى الاشتغال بالقانون . نتج عن ذلك أن الجمعية الجديدة لم تعمر طويلا ، كما أنها لم تترك أثرا يذكر فى حياة فرنسا

لسياسية وكان الذين ظهروا بين صفوفها من قادة لهم نشاطهم الملحوظ في نواديهم وجمعياتهم السياسية أكثر منه بين جدران الجمعية.

وبدأت الجمعية التشريعية أولى جلساتها في أول أكتوبر ١٧٩١ بعد أن انتهت الجمعية الوطنية (التأسيسية) من عملها ووضع الدستور واعتماده في سبتمبر . وكانت الجمعيتان تختلفان عن بعضهما تمام الاختلاف ؛ فالجمعية الوطنية كانت تمثل مجلس طبقات الأمة أي أنها كانت تمثل النظام القديم بطبقاته الثلاث ، وبسبب تعنت أعضاء الطبقتين من ذوي الامتيازات بادىء الأمر جاهد في الاستئثار بالنفوذ ممثلو العامة ، فصمدوا في جهادهم ونجحوا في إصدار الدستور . ومع أنهم لم يدركوا كيفية تحقيق الديمقراطية تحقيقا تاما فإن عليهم له أهميته . أما الجمعية التشريعية فقد كانت تمثل الطبقة الجديدة المميزة ؛ ألا وهي الطبقة البورجوازية ، التي أصبحت تتحكم في مصائر الدولة . لقد انتخبت هذه الفئة لتحافظ على الدستور الجديد ولتعمل على تطبيقه . فهل ساعدتها الظروف المحيطة بها على تحقيق ذلك ؟

وقع الناخبون — كما تبين لنا — تحت ضغط ظروف غير عادية ؛ منها محاولة الملك الفرار ، وظهور نشاط الجمهوريين واستمراره بعض الوقت ، وحركة الرعب التي بثتها ونشرتها الطبقة الوسطى خلال شهري أغسطس وسبتمبر عقب مذبحة « شان دي مارس » في ١٧ يوليو ١٧٩١ . كان الكثيرون من الأعضاء المنتخبين في الجمعية الجديدة من ذوي الآراء المعتدلة ممن يناصرون المنادين بدستور الجمعية الوطنية ويؤيدونهم ولكن لما كان انتخابهم لاحقا لمسألة فرار الملك فقد تسرب بينهم عدد من الأعضاء ممن كانوا لا يطمئنون إلى سيرة الملك في سياسته ولم تلبث هذه الفئة أن اعتنقت المبادىء الجمهورية . فكان من بين أعضائها من المنتخبين لحزب الكوردلييه Cordelier ، ومنهم مرلان Merlin ؛ وبازير Basire . وشابو Chabot . كما كان بينهم بعض أعضاء الحزب الذي سيعرف بحزب الجيروند ؛ ومنهم « جادية » Guadet ؛ و « ڤيرنيو » Vergniaud ، و « بريسو » Brissot .

ومع ذلك فإنه عند افتتاح جلسات الجمعية التشريعية ، لم تجبر الأقلية الجمهورية من ذوى الآراء الديمقراطية المتطرفة فيها أو خارجها بآرائها وإنما انضوت تحت لواء الأغلبية ، ونزع الجميع أو كأنهم نزعوا إلى قبول حياة يحكمها سلطان الملك المقيد بالدستور مؤيدا بالطبقة الوسطى .

تكوين الجمعية التشريعية :

تشكلت الجمعية من ٧٤٥ عضوا من بينهم أقلية من مشاهير العلماء والأدباء مما طبعها بطابع علمى واضح ؛ وكان من بينهم « كوند ورسيه » Condorcet ؛ وكانت له فى الجمعية مكانة « سييس » Sieyés فى الجمعية الوطنية ، وإلى جانبهم أقلية من رجال الدين ، بينما كانت هذه الجمعية كسابقتها تضم عددا كبيرا من رجال القانون ومحترفى السياسة .

ولا أدل على الاتجاه الحقيقى للدولة وللشعب الفرنسى ، من أن اليعاقبة على الرغم من نشاطهم ومجادلاتهم للتأثير على عملية الانتخاب لم يكن منهم فى الجمعية التشريعية غير قلة لم يجاوز عددهم ١٣٦ عضوا بينما بلغ عدد أعضاء الجمعية ٧٤٥ عضوا . وبلغ عدد أعضاء الجمعية من « الفويان » Feuillants ٢٦٤ عضوا . وكانوا حزب اليمين . ولا ينبغى لنا أن نتخذ من العدد مقياسا لقوتهم ومدى تأثيرهم على الجمعية فكثيرا ما انضم إلى حزب اليسار أعضاء لم يكونوا من اليعاقبة ، فساعدوهم على تحقيق سياستهم ؛ وضمت الجمعية نحو أربعمائة عضو ، كانوا يعرفون بحزب الوسط لأنهم لم يتميزوا بالسياسة الحزبية الخاصة .

أما حزب اليمين أو جماعة الفويان Feuillants فكان أعضاؤه يتميزون باعتناقهم لآراء حزب اليسار فى الجمعية الوطنية ، كما عرفوا بتمسكهم بالدستور ، وبذل غاية الجهد فى المحافظة عليه مهما كانت الظروف . ومن أجل ذلك باتوا لشدة إيمانهم به يحاولون تنقيته من الأخطاء وإكمال ما فيه من نقص ؛ واختلفوا فيما بينهم على طريقة التعديل ومداه ؛ وانتهى ذلك بتفكيك الوحدة بين صفوفهم ؛ فأضعف ذلك من شأنهم . ولم تكن لهذا الحزب سياسة واضحة مميزة ؛ وانتهى الأمر باختفاء أثره فى الجمعية

وانضمام كثير من أعضائه إلى حزب اليسار . ولا أدل على ضعف الأساس فى بناء هذا الحزب من أن الفئة البارزة من أعضائه ، وبينهم الجنرال و « ماثيودوما » Mathieu Dumas ، و « ڤوبلان » Vaublanc ، و « بوستوريت » Postoret وغيرهم لم يستطيع واحدمنهم أن يبلغ مكان الرياسة منه ، فيقوم بتوجيه دفة الأمور فيه ، وإنما بلغ رئاسة الحزب ناس لم يتمتعوا بعضويةالجمعية التشريعية ، وإن كانهو أهم معجماعة الفويان، كما كانوا من أعضاء ناديهم .

موقف الملك من الفويان : الواقع أن الصلة بينهم وبين الملك لم تنقطع ؛ فهم قد كانوا يميلون معه إلى إدخال بعض التعديلات على الدستور ، وكان مظهرهم السياسى ملكيا ، يؤيد بقاء الملك . على أن الملك لسوء الحظ لم يخط أى خطوة نحو تأييدهم ، فكنت عقيدته منهم أنهم من أصدقائه الخونة إن صح هذا التعبير ، يراهم مسئولين عما انحدر إليه مركز الملكية فى فرنسا . وكان موقفه منهم لا يقل عن نقمته على لافييت فعداء الملك لليعاقبة مثلا قد كان عداء سافرا ، وكن أمره طبيعيا فبقدر ما كان الملك يكره اليعاقبة ويحقد عليهم كان ينفر من الفويان ويحتقرهم أشد الاحتقار . وهكذا بات الملك مقطوع الأمل فى الحزب الوحيد الذى كان يمكن أن يقف إلى جانبه لو صلحت قيادته .

اما حزب اليسار :

وكان عدد أعضائه ١٣٦ عضوا وعرف بحزب اليعاقبة ، وكانوا فريقين نطويان تحت هذا الاسم أحدهما عرف باليعاقبة وحسب ، وثانيهما باليعاقبة البريسوتبين (أى الچيروند [١]) وكان انقسام اليعاقبة إلى فريقين قد بدأ يظهر فى الشهور المبكرة من عام ١٧٩٢ ، عندما ووجهت فرنسا بخطر

---

(١) حزب الچيروند Gironde : وهم جماعة من الجمهوريينالمعتدلين وترجع تسميتهم بالچيرونديين الى ان معظم اعضائها الأولين كانوا نوابا عناقليم الچيروند (١٧٩١) . وفىيونيو منعام١٧٩٣ طرد اليعاقبةوالكوردلييه المتطرفون الچيرونديين من المؤتمر الوطنى واعدموا زعماءهم . وادى اغتيال « شارلوت كوردى » لمارا الى استمرار العنف فانضم الملكيون الى الچيرونديين وثاروا فى الأقاليم ، ولكن قضى على جهودهم باراقة الدماء .

الحرب . وتميز أعضاء هذا الحزب بأن أكثرهم كانوا من المحدثين من رجال القانون : وكانوا يتحمسون لآراء روسو ، والحماسة صفة غير معيبة إذا ما صدقت النفوس ، وأدركت عقول أصحابها فى عمق مدى ما يمكن أن تنتهى إليه الأمور على أن الحماسة قد تكون المعول الأول فى هدم المبادىء ، والسبب الرئيسى فى الانحراف عن الأهداف ؛ ولا أدل على ذلك من أن تصفيق العامة وهتافاتهم وشعاراتهم قد كانت هى التى تثير حماستهم ، وتخرجهم عن وعيهم حين يتحدثون عن مبادئهم ، فيعرضونها عرضا تغشاه المبالغة .

ولم يبرز من بين أعضاء هذه الفئة غير اثنين أحدهما من رجال الأدب والصحافة ويدعى «بريسو» Brissot [1] ؛ والثانى من رجال القانون والدفاع ويدعى « ڤيرنيو » Vergniaud [2] . وليس لمثل هاتين الفئتين

(١) بريسو Brissot : كان « بريسو » أديبا اشتغل بالصحافة ، خانه الحظ فى الانضمام الى صفوف أعضاء مجلس طبقات الأمة ، فبذل جهدا كبيرا حتى لا تفوته عضوية الجمعية التشريعية . وقد أفاد من نفيه فى انجلترا وعمله ناشرا بصحيفة « كوريية دى أوروبا » Courrier d'Europe فقد كان خبيرا بالشئون الخارجية ، وملما بأحوالها ، وكان من الذين يهدفون الى خلع الملك ، لا لمصلحة عامة ولكنه كان يهدف الى بناء سلطانه الشخصى وكان يرى من الوسائل التى تبلغه أهدافه دخول فرنسا الحرب .

(٢) ڤيرنيو Vergniaud : كان محاميا ناجحا مارس المحاماة منذ عام ١٧٨٢ ، وقد ازدادت شعبيته حتى انتخبوه قائدا لاحدى فرق الحرس الوطنى فى يوليو عام ١٧٨٩ ـ اشترك فى تكوين « جمعية اصدقاء الثورة» فى عام ١٧٩٠ التى سميت فيما بعد « جمعية اصدقاء الدستور » عرفت هذه الجمعية بنشاطها الجم ، فكانت تجتمع كل يومين فى دير قديم لليعاقبة، فقام بأعمال امانة الجمعية وسكرتيريتها خلال المدة من ١٩ مايو الى ٢٠ يوليو ١٧٩٠ ، كما قام برئاستها مرتين ؛ اولها فى المدة بين ٢٥ سبتمبر ، و ٢٢ أكتوبر ١٧٩٠ ، والثانية من ١٩ مارس الى ١٧ ابريل ١٧٩١ . وهناك ما يثبت أن « ڤيرنيو » كان « ملكيا دستوريا » فى ١٧٩٠ ؛ كما كان معظم اعضاء الجمعية التأسيسية ومنهم روبسبير .

ومن اهم الخطب التى القاها فى الجمعية التشريعية خطابه عن الدفعة الثانية من المهاجرين وكان أول خطاب هام القى فى الجمعية . كان « ڤيرنيو » أحد ثلاثة تكلموا فى هذا الموضوع ؛ اما الآخران فهما « بريسو » و « كوندورسيه » .

وفى ٣٠ أكتوبر ١٧٩١ اصبح « ڤيرنيو » رئيسا للجمعية التشريعية حتى ١٥ نوفمبر ؛ وخلفه « ڤوبلان » Vaublanc . وعندما تعرضت

ما يظهرون على مسرح الأحداث غير الخطابة والكتابة . نجح هذا الحزب في اجتذاب عدد كبير من أعضـاء حزب الوسط البالغ عددهم أربعمائة . وقد سيطرت صفوف حزب اليسار على الموقف في الجمعية بفضـل قدرة رجالها على الخطابة وإذا كان حزب اليسار كثيرا ما فرض رأيه على الجمعية برغم قلة عدد أعضائه ، فقد كان يرجع ذلك إلى قوة الأقلية المسيطرة عليه بتوجيه من نادي اليعاقبة .

وكان أتباع « بريسو » أو « البريستيون » كما كانوا يسمونهم أحيانا يفوقون في العدد غيرهم من أعضاء حزب اليسار ، بينما كانت هناك أقلية من المتطرفين البارزين تحضر جلسات الجمعية إلى جانبهم ، وكان أظهر أعضائها «كوثون» Couthon ، وهو أحد المحامين البارزين الفصحاء غدا فيما بعد من أخلص أصدقاء «روبسبيير» Robespierre ، ثم آخر من المحامين وكان يدعى « ثوريو » Thuriot ، وكان يقوم بالتعبير عن آراء دانتون Danton في الجمعية ، وشاركهما محام ثالث اسمه «بازير» Basire

---

فرنسا لخوض حرب أوروبية عامة رأى الچيروند تحبيذ دخول فرنسا الحرب . وكان « ڤيرنيو » من المؤيدين لهذا الرأى ، تدفعه عوامل وطنية وسياسية في الوقت نفسه ، اذ تبين له ان الحرب لا مفر منها ، وان دخولها بسرعة خير من ترك فرصة الاستعداد للعدو ، ثم ان اعلانها والدخول فيها يضع حدا للمؤامرات الحزب الذى كان يمالىء النمسا في القصر ، وفى كوبلنز Coblenz وفى « لاڤنديه » La Vendée حيث كانت الانباء تنذر بوقوع فتن واضطرابات . كما أن دخول فرنسا الحرب من شأنه أن يضيق الخناق على الملك ويعرضه لتهمة الخيانة العظمى . وكـان ذلك رأى « بريسو » كذلك .

وفى يناير عام ١٧٩٢ توالت الخطب في الجمعية التشريعية لتوضيح الاحوال وبيان أن الحاجة ماسة الى محاربـة الأعداء اذ اصبحت الحرب لا مفر منها . والقى «ڤيرنيو» خطابه فى هذا الصدد فى ١٨ يناير ١٧٩٢ . وكان ذلك نتيجة لخطة دبرها بالاشتراك مع « بريسو » ، فبدأ هذا باثارة الأذهان وتوجيهها نحو ما يريدان ؛ ثم تلاه «ڤيرنيو» فأثار العواطف والهبها ، ثم عرض لمعاهـدات التحالف بين فرنسا والدول الأخرى واشار الى أن « كوندورسيه » سيلقى كلمته فى هذا الموضوع ؛ ومع ذلك فانه لم يستطع تجنب الاشارة الى معاهدة ١٧٥٦ بين فرنسا والنمسا وما سببت لبلاده من خسائر فادحة . فقوبل خطابه بتصفيق حاد .

(في مصيره على الجيوتين فى ٣١ اكتوبر عام ١٧٩٣)

ومعهم رابع هو «مرلان أوف ثيونفيل» Merlin of Thionville الذى لن يلبث أن يظهر شخصيته القوية فى عهد المؤتمر . على أن الذين قاموا بتوجيه تلك الفئة من المتطرفين فى الجمعية التشريعية وعلى رأسهم «روبسپيير» ، ودانتون ، « ومارا » لم يكونوا بحكم الدستور من أعضائها . وكان حزب بريسو فى الجمعية يرأس حزب اليسار .

ولما كان بريسو (١) باستعداده الشخصى منصرفا بكليته نحو الاهتمام بالسياسية الخارجية فقد تركت أمور البلاد الداخلية بين أيدى كل من سييس ومدام رولان Roland (٢) . وكان الأب سييس مصمما على إسقاط الملكية ، اعتقادا منه أن ذلك من شأنه أن يمنحه الفرصة ليملى وحده بنود دستور جديد لفرنسا . ولكن ظهر من بين صفوف البريسوتيين بعض الشخصيات القيادية الممتازة منهم « ڤيرنيو » خطيب الثورة المفوه ، « وجاديه » Guadet و « وچنسونيه » Gensonné ، واذا كان الأخيران أقل من الأول شهرة . ولا أدل على تفوق حزب الچيروند من أن اسمهم أصبح يطلق على البريسوتين كذلك ، وكان من بينهم « ايسنار » Isnard « وكندورسيه » و « فوشيه » Fouché « وڤلازيه » Valazé

حزب الوسط :

وكان مكان حزب الوسط فى الجمعية بين حزبى اليسار واليمين ، وعدد أعضائه أربعمائة . وإلى جانب ما اتصف به أعضاء الوسط من

---

(١) بريسو : أنظر هامش ١ ، ص ١٠٤ .

(٢) مدام رولان زوج وزير الداخلية ، سيدة مغرورة ، محبة للسلطة، بدأت تتصل بالمتطرفين من اليعاقبة أمثال دانتون وروبسبيير وتعمل معهم ، كما كانت على اتصال وثيق بكل من « بريسو » و « سييس » لاشباع غرورها وحبها للسلطان . اقامت هذه السيدة امانيها واطماعها على سقوط الملكية ولم تكن مدفوعة فى ذلك بمبادىء معينة ، وانما كانت تعمل ذلك ارضاء لغرورها وكراهيتها الشخصية لمارى انطوانيت . كان لها تأثير عميق فى توجيه جهود حزب بريسو نحو محاربة الملكية بدلا من تركيز جهودهم نحو الاصلاحات والتشريعات الداخلية .

حداثة السن . واقتقار إلى التجربة ، لم تكن لهم سياسة محددة مما جعلهم معرضين لضغوط مختلفة من جانب المتطرفين من حزب اليسار من اليعاقبة .

أما الوسائل التى اتخذتها أقلية اليعاقبة فى الجمعية لتجعل لآرائها واتجاهاتها الثوريه العنيفة الغلبة فيها فكانت .

أولا : اقناع أعضاء الجمعية التصريعية بفتح ممرات قاعتها ودهاليزها للمستمعين من الشعب ، ولما استجابت الجمعية لذلك ظهر أن أكثر هؤلاء المستمعين كانوا من أتباع اليعاقبة وكانوا من الرعاع المنتشرين فى رحاب قصر التويلرى . وبالغ أعضاء اليعاقبة فيجعلوا من وسائلهم لارهاب بقية أعضاء حزبى اليمين والوسط استخدام الوعيد والتهديد ، كما أنهم لم يتورعوا عن اهانتهم خارج قاعة الجمعية مما أفقد أعضاء هذين الحزبين شجاعتهم . ولما كان التصويت يجرى علنا فقد امتنعوا عن إعلان آرائهم المعتدلة ، وعن التصويت فى بعض الأحيان جبنا وخوفا من اليعاقبة .

مدى اثر الجمعية التشريعية فى حل المشاكل الخارجية والداخلية :

كرست الجمعية جلساتها الأولى لبحث طريقة العمل بها ومسائل البروتوكول . ولكن لم تلبث أن شغلت بمسألتين إداريتين على جانب عظيم من الأهمية :

أولاهما : أزمة جزيرة سان دومنجو San Domingo التى أثارت انتباه الجمعية فى بادىء الأمر ذلك لأن قرار تحرير الجزيرة فى مايو ١٧٩١ قد لحقه قرار آخر فى سبتمبر ، كان مضمونه يهدد بسحب القرار الأول ، وفى ذلك تهديد بوقوع الثورة فى الجزيرة ، وفعلا تعرض البعض من سكانها للهجمات الوحشية . وكان على الدولة أن تمدهم بالقوات اللازمة لحمايتهم . وقد كانت مزارع السكر والبن والقطن فى الجزيرة من أهم السلع بالنسبة لفرنسا . وكانت حكومة فرنسا على استعداد لتحمى مصالحها فى الجزيرة فترسل قوة لهذا الغرض ، ولكنها لم تكن لتستطيع اتخاذ مثل هذه الخطوة الجريئة بسبب معارضة البريسوتيين

الشديدة ، وكانوا من مشجعي الثورة فيها ، يهدفون من وراء ذلك إلى إظهار عجز السلطة التنفيذية . وترتب على ارتباك أمور الجزيرة وثورتها ندرة المحاصيل الثلاثة كما ذكرنا ، وكانت فرنسا في حاجة إليها . فظلت الجمعية في مناقشات غير مجدية بشأن هذه المشكلة ، بينما ساد الجزيرة عهد من الإرهاب والفوضى دون أن تحرك ساكنا .

أما المشكلة الثانية التي شغلت الجمعية فكانت مشكلة «أڤينيون» Avignon التي أثيرت منذ عهد الجمعية التأسيسية . ظلت أڤينيون منذ القرن الرابع عشر تابعة للبابا . وكان لأحداث الثورة في فرنسا أثرها عليها ، ولا سيما ما وقع منها في ٤ أغسطس ١٧٨٩ ، مما ترتب عليه إقامة حكومة قومية فيها على الرغم من معارضة البابا في أبريل ١٧٩٠ . وفي ١٢ يونية من نفس العام طالب أهلها الانضمام إلى فرنسا ، وحاول ميرابو بكل ما كان يملك من جهود وإدراك لعواقب الحوادث أن يقنع الجمعية برفض هذا الطلب . وظلت المسألة على الرغم من ذلك معلقة . وقد ازدادت أحوال أڤينيون سوءا مما دعا الجمعية التأسيسية إلى إرسال لجنة إليها لدراسة الموقف ، فكان تقريرها يؤيد ضم المكان لفرنسا . وفي ١٣ سبتمبر من عام ١٧٩١ تحت إلحاح أهل أڤينيون أصدرت فرنسا قرارا بضمها إليها . ولكن دون أن تبادر بإرسال قوة إليها ، مما جعل جمهرة من الرعاع يسيطرون على المدينة ، ويعتدون على مصالح أهلها وأملاكهم وأموالهم . وظلت الجمعية التشريعية تناقش أمر إرسال القوة إليها خلال شهر أكتوبر واستقر الرأي في ٩ نوفمبر على إرسال بعض القوات إليها . وبذلك تخلصت «أڤينيون» من شغب حوالي ألفين من الرعاع وعادت إليها الطمأنينة .

وكان في التلكؤ في إرسال هذه القوة وصرف وقت طويل في مناقشتها أكبر دليل على عجز الجمعية عندئذ عن تصريف شئونها . ومثل ذلك يقال في مشكلة جزيرة « سان دومنجو » وموقف الجمعية منها .

أما فيما يتعلق بأمور البلاد الداخلية :

فقد كان على الجمعية التشريعية أن تكرس جهودها لإتمام بعض التشريعات الداخلية ، ولكنها انصرفت إلى استصدار طائفة من القوانين لفرض العقوبات الرادعة على المهاجرين ورجال الدين الذين لم يؤدوا اليمين للدستور المدنى للكنيسة . وكان المتطرفون من أعضاء الجمعية يهدفون من وراء بعض هذه القوانين إلى قطع الصلة بين المهاجرين والعودة إلى فرنسا حتى يكون ذلك سلاحا ماضيا فى أيديهم ضد الملكية والإستقراطية المهاجرة التى تريد خدمة مصالح الملكية وعودتها إلى ما كانت عليه ، وحتى يسهل عليهم ذلك اتهام الملكية بالتآمر على الدستور وعلى فرنسا ، سيما وأن إمبراطور النمسا كان عندئذ يعمل على إنقاذ مركز الملكية فى فرنسا .

ومن كل ذلك نستطيع أن نقول فى غير تردد أن الملك قد فقد كل ما كان له من عواطف الشعب ومن يشايعونه فى الجمعية التشريعية منذ اكتشاف محاولة الهرب ، وبات الكثيرون منهم يسيئون تأويل تصرفاته عندما رفض الموافقة على قانون يقضى بعقوبة الموت على النبلاء المهاجرين الذين لا يعودون إلى البلاد قبل يناير ١٧٩٢ ، واعتبروا ذلك مظهرا من مظاهر عطفه على أعداء الثورة . وأيد ذلك فى نظرهم حين رفض التصديق على قانون بالغ الصرامة فى معاملة القساوسة الممتنعين عن أداء اليمين الدستورية للقانون المدنى للكنيسة .

ومما قوى عزيمة أعداء الملك فى الجمعية ما كانوا ينالون من تأييد الشخصيات البارزة فى النوادى . وكان لتلك النوادى فى عهد الجمعية التشريعية أهمية عظمى لم تكن لها أيام الجمعية الوطنية ؛ لأن تلك الأخيرة لم تكن بحاجة إلى تأييد خارجى لأن أكثر أعضائها إن لم يكن كلهم كانوا من خلاصة من عرفت فرنسا من رجالها فى ذلك الوقت ، وعلى العكس من ذلك كانت الجمعية التشريعية تفتقر أشد الافتقار إلى مثل تلك الشخصيات التى ضمتها سابقتها .

أما النوادى التى أشرنا إلى جهود أعضائها فقد نشأت فى عهد الجمعية الوطنية ، ووجد أعضاؤها على اختلاف مذاهبهم السياسيه ما كانوا يحتاجون إليه من حماية وحرية تكفل لهم التعبير عن آرائهم السياسية ونشرها بين طوائف الشعب التى كانت تتسابق فى حضور اجتماعات تلك النوادى والاستماع إلى آراء أعضائها فى ظروف المشكلات المختلفة .

نادى اليعاقبة :

وكان نادى اليعاقبة أقدم تلك النوادى نشأة وأبعدها أثرا فى توجيه سياسة الجمعية التشريعية . وحسبنا دليلا على قوته ما كان لرئيسه « روبسپير » من قوة وشهرة وشعبية كان خليقا بها جميعا . فهو قد كان خطيبا مبينا نزيها فى رأيه ، صاحب رأى سديد فى حكمه على ما يعرض عليه من أمور .

وثانى نوادى باريس كان نادى الكوردلييه Cordelier

وكان يرأسه «دانتون» ، ويذيع أراءه الكاتب المشهور والمحامى الشاب كاميل ديمولان (١) . وكان هذا النادى يؤمن بما له من قوة وتأثير، فاستطاع على الأقل أن يقف بهما موقف المنافس لنادى اليعاقبة ، والواقع أنه لم يكن يقل عنه فى عنف اتجاهاته الثورية وتطرف أرائه ، ولكنه لم يبلغ فى قوة تأثيره على الشعب ما بلغ نادى اليعاقبة . وعلى الرعم من منافسة هذا النادى لنادى اليعاقبة ، فإنه لم يكن من أعدائه بل كانت الصلة بين الناديين قائمة ، يقودها «دانتون» ، فيتردد كثيرا على اليعاقبة ويرافقه عدد كبير من أعضاء ناديه كلما جد جديد .

ويأتى فى المرتبة الثالثة للنوادى نادى « الفويان » :

وإذا لم توفر له ظروفه ما كان لسابقيه من إمكانات ، فهو قد تميز

(١) انظر ما تقدم فى وصف المحامى الشاب كاميل ديمولان هامش (١) ، ص ٥٤

عنهما بالرأى المعتدل الذى كان له أكبر الأثر فى تأييد الدستور الأول للثورة •

كانت هـذه حالة فرنسا عندما ووجهت بخطر الحرب • فأنصار الدستور يحتلون مقاعد حزب اليمين فى الجمعية التشريعية ، كما كان لهم مكانتهم فى الوزارة والحرس الوطنى ونادى الفويان . ولم يكن للجيروند وهم الأكثرية بين أعضاء الجمعية اتصال بالنوادى ، يؤيدهم فى مواقفهم كما كان للآخرين من ذوى الآراء المتطرفة الذين كانوا يسيطرون على هذه النوادى •

واعتزل «لافييت» فى عهد الجمعية التشريعية رئاسة الحرس الوطنى، كما اعتزل «بيللى» صديقه منصب العمودية ، ورشح كل من «لافييت» و «بيتيون» Pition ليكون رئيسا للمجلس البلدى وقد نجح «بيتيون» صاحب الآراء الجمهورية فى الوصول إلى هذا المنصب . وكان فى ذلك إرهاص بقرب تكوين الحكم الجمهورى .

وعلى الباحث أن يستعرض فى إيجاز مسرح الحياة الأوروبية يومئذ إلتماسا لما كان يحتمل من حرب أو سلام .

الجمعية التشريعية تواجه خطر الحرب

الموقف الدولى عند وقوع الحرب بين فرنسا الثائرة ودول أوروبا :

فى أيام العهد الأخير من حياة الجمعية الوطنية بدأ مظهر الموقف الخارجى يتجهم ، فيثير القلق فى النفوس ، وكان على الجمعية التشريعية أن تواجه الموقف وتتصرف فى حدود ما ترى إتقاء لما يمكن أن تتمخض عنه الظروف من عواقب •

وقبل أن نشير إلى كيفية معالجتها للموقف نستعرض أحوال أوروبا. كان واضحا أنه لم تكن هناك دولة واحدة فى أوروبا ترغب فى إثارة الحرب على فرنسا • وجاهدت فرنسا أول الأمر فى العمل على تجنب الحرب ، واكتفت بالاستعداد للدفاع عن نفسها •

وكذلك كانت انجلترا تكره بادىء الأمر أن يكون بينها حرب وبين فرنسا على الرغم من ذلك الصراع القديم الذى كان بينهما ، بل استقبلت ثورتها بكثير من العطف والرضا إذ كانت ترى فيها ميلا من الفرنسيين للأخذ بنظم انجلترا ، وكان فى مقدمة المتحمسين لهذه الثورة من الانجليز شاعرهم المعروف « ووردزورث » Wordsworth وكان « پت » Pitt رئيس الوزارة فيها يظهر استعداده الكافى لمؤازرة فرنسا فى حركتها الثورية ، إلا أن انجلترا كانت تنشغل يومئذ بمشاكل هولندا إذ كان حاكمها يهدد بانتشار الحركات الثورية التى يحاولها رجال الأحزاب فيها . وليس معنى ما أشرنا إليه من موقف انجلترا تجاه فرنسا أنها كانت فى مجموعها راضية عن ذلك ، ويكفى أن نشير إلى موقف فريق من رجالها يتردد صداه فيما كتب أحد رجال الفكر فيها ، وهو « بيرك » Burke. ، إذ كان من رأيه أن الثورة الفرنسية تختلف كل الاختلاف عن الثورة الانجليزية عام ١٦٨٨ بل يرى فيها ما يهدد السلام فى سائر بلاد أوروبا وبخاصة محاربة المبادىء والمثل .

إن الأحداث التى كانت جارية فى دول وسط أوروبا هى التى كان يحتمل أن تثير الحرب ، ولكن تلك الدول لم تكن راغبة فيها . كان الحكم الإمبراطورى حكما ضعيفا غير صالح ، ولا أدل على عدم صلاحيته من أنه خلا من ذوى القدرة على جمع الجيوش وفرض الضرائب . وكان السلطان فى ألمانيا موضع نزاع بين بروسيا والنمسا . وكان العداء بينهما مستحكما وقديما ، ترجع أصوله إلى مطلع القرن السابع عشر ، وزاد وضوحا خلال حرب الثلاثين عاما ، كما أصبح هذا العداء حقيقة واضحة فى منتصف القرن الثامن عشر أى عام ١٧٥٦ عند وقوع الانقلاب السياسى[١] وانضمام فرنسا الى هبسبرج Habsburg النمسا لمواجهة أسرة الهوهنزلرن Hohenzollern فى بروسيا . كانت النمسا لا تزال تذكر يومئذ تلك الهزائم العديدة التى حاقت بجيوشها على يد البروسيين، فلم يكن من اليسير أن يكون بينهما تعاون وسلام .

---

(١) الانقلاب السياسى أنظر **جزء اول تاريخ أوروبا الحديث** للمؤلفة ، ص ٢٧٩ — ٢٨٢ .

وكانت للنمسا كثير من المشاكل الداخلية والخارجية ؛ ففى الداخل قام الإمبراطور « جوزيف » الثانى بإحداث تغيرات سياسية واقتصادية عديدة فى أنحاء إمبراطوريته ؛ كان لها أثر فى إثارة السخط ، وقابلتها شعوب الإمبراطورية بكل ما تملك من مقاومة مما اضطر الإمبراطور إلى التدخل لتهدئة الأحوال . فكانت الأراضى المنخفضة الجنوبية (بلجيكا) ثائرة على تلك النظم . كما كانت المجر على وشك الانفجار . والواقع أنه لم يكن هناك ولاية من الأملاك النمساوية لم تكن مضطربة الأحوال .

وأما مشاكلها الخارجية فكان مثارها بولندا . فهى كانت مطمح أنظار دول ثلاث هى النمسا وبروسيا والروسيا وقد قسمت بينها غير مرة. كانت أولاها فى عام ١٧٧٢[1] . ولم تلبث الأحوال فى بولندا أن استقرت وهدأت عندما أخذ مليكها «ستانيسلاس» Stanislas (١٧٦٤ — ١٧٩٤) فى إصلاح شئونها الداخلية حين تبين له أن الاضطراب الداخلى هو السبب الأساسى فى تفككها وضعفها . ففرض عليها نظاما داخليا جديدا صالحا ؛ واستخدم القوة فى تنفيذ ما أراد عام ١٧٩١ . وكان الدستور الجديد يلغى حق «الفيتو» الذى كان من حق أعضاء البرلمان البولندى وجعل الملكية وراثية . فكان هذا التاريخ بداية عهد جديد لبولندا وقد أثار ذلك الدول الطامعة فيها لأن هذا الإصلاح من شأنه أن يعوق مطامعهم فيها . ومن ثم بدأت كل من بروسيا والنمسا والروسيا تفكر فى التدخل لتقسيم بولندا من جديد ؛ وذلك برغم موافقة بروسيا والنمسا على الدستور البولندى الجديد .

وكانت روسيا أكثر تلك الدول اهتماما ورغبة فى تحقيق هذا التقسيم ؛ كما كانت القيصرة كاترين العظمى (الثانية) تؤمل أن تنصرف الدولتان الأخريان إلى المسألة الفرنسية فيخلو الجو لتحقيق مأربها وكانت بروسيا والنمسا على بينة من نواياها .

---

(١) انظر **المرجع السابق** : ص ص ٣٨٧ — ٣٨٨ .

وهكذا لم تكن المسألة الفرنسية هى المسألة الوحيدة التى تشغل الأذهان بل كانت هذه المسألة أقل خطرا فى الرأى العام الأوروبى فى هذا العهد من المسألة البولندية التى كانت تهدد أوروبا ، اذ كان يخشى أن تقسم تقسيما غير متساو مما ينتج عنه إخلال فى التوازن الدولى ، ولذلك لم تشترك كل من الدول الثلاث التى كانت تهمها المسألة البولندية ضد فرنسا . وانما فضلت أن تراقب كل منها أعمال الأخرى عن كثب خشية أن تنفرد إحداهم بالغنيمة دون الأخرى ، وكان هذا سببا من الأسباب الهامة التى أدت إلى انتصار الثورة الفرنسية فى حربها ضد التحالف الأوروبى . على أن الروسيا لم تلبث أن أغارت على بولندا فى عام ١٧٩٢، وهزمتها بعد دفاع البولنديين المستميت . وألغت دستورها ثم دعت الدولتين الأخريين لمشاركها فى التقسيم الثانى لبولندا .

على أنه كان هناك ما يبرر تدخل الإمبراطورية فى الحرب ضد فرنسا ؛ فبعض التغييرات التى أحدثتها الثورة الفرنسية سوأت العلاقات بين فرنسا والإمبراطورية . ومع أن هذه التغييرات كانت فى ظاهرها داخلية بحتة إلا أنها أثرت فى مجرى العلاقات الخارجية لفرنسا ، فقد حرم نظام الإقطاع وامتيازاته بعض الرعايا الألمان ممن كانوا يسكنون داخل الحدود الفرنسية من الامتيازات التى كانوا يتمتعون بها من قبل . ثم إن القانون المدنى للكنيسة قد حرم أيضا أساقفة «كولونيا» Cologne و «مينز» Mainz من ضريبة العشور (الزكاة) التى كانوا يجبونها من الرعايا الفرنسيين، كما أن إعادة تقسيم فرنسا من ناحية الإدارة الدينية قد أخرج من مناطق نفوذ هؤلاء الأساقفة كثيرا من الأراضى والمقاطعات التى كانت تابعة لهم. وتلك أمور كان من الطبيعى أن تحدث شيئا من سوء العلاقات بين فرنسا والرعايا الألمان الذين كانوا تحت حماية الامبراطورية . أغضب الفرنسيين كذلك من الامبراطورية موقفها من المهاجرين من الأشراف والنبلاء الذين هاجروا من فرنسا عقب حوادث الباستيل وحوادث ٥ و ٦ أكتوبر ؛ إذ استقر كثير من هؤلاء على الحدود الشرقية لفرنسا على الوجه الخصوص ، وأقاموا فى «تريف» Trèves ، وفى « منز » Mainz ، يحيون فيهما حياة

الترف والأبهة التى كانوا يعيشونها فى البلاط الفرنسى ؛ كما جمعوا الجنود ودربوهم ، وظلوا ينتظرون الفرصة التى تتيح لهم العودة إلى فرنسا ليشاركوا فى إرجاعها إلى النظام القديم . وقد طلبت فرنسا من الإمبراطور ليوبولد فى عام ١٧٩٢ أن يفرق شمل أولئك المهاجرين ؛ وأن يأمرهم بمغادرة الأراضى الألمانية . ومع أنه أظهر استعدادا لتنفيذ ذلك ؛ إلا أن المهاجرين ظلوا فى الأراضى الألمانية مما أثار نفوس الثوار الفرنسيين وأثار النمسا كذلك انتزاع فرنسا لاقليم « أفينيون » (١) من البابا وضمه إليها .

تصريح بلينتز Pillnitz فى ٢٧ أغسطس :

وكان من الأمور التى لابست هذه الظروف أن الامبراطور «ليوبولد» كان قلقا على ما آلت إليه الحال فى فرنسا عقب اكتشاف محاولة الملك الهرب والقبض عليه فى «ڤارن» Varennes . وتحديد إقامته فى التويلرى؛ وزاد من خوفه ما يمكن أن يقع لأخته الملكة مارى أنطوانيت . ولكنه كان يكره أن يتدخل برغم كل ذلك تدخلا حربيا . وإنما كان يريد أن يخيف الثوار بطريقة دبلوماسية . تجنبا لخطرهم الذى يمكن أن يزداد فتخشى عواقبه على الملك والملكة . وفاوض الامبراطور ليوبولد « وليم الثالث » ملك بروسيا فى الأمر . وتقابلا فعلا فى قلعة « بلنتز » Pillnitz بالقرب من «درسدن» Dresden على نهر الالب فى ٢٧ أغسطس ١٧٩١ وبدأ هذه المقابلة بتسوية بعض أوجه الخلاف بينهما . ثم ناقشا المسألة الفرنسية : وأصدرا فى شأنها ما يعرف «بتصريح بلنتز» Declaration of Pillnitz ؛ فاتفقا فيه على أن إعادة النظام واستتباب الأمن فى فرنسا من المسائل التى تهم سائر دول أوروبا . وأنهما مستعدان ــ اذا اشتركت معهما دول أوروبا الأخرى ــ أن يتدخلا لإعادة لويس السادس عشر ومارى أنطوانيت إلى مركز أفضل . وفى ذلك ما يؤيد أن ليوبولد لم يكن فى نيته أن يتدخل فى الأمر وأن يشارك فيه حربيا . فهو كان على يقين أن انجلترا لن تشترك فى تلك الخطورة بسبب مشاغلها المختلفة. ولم يستطع الفرنسيون إدراك

---

(١) انظر مشكلة أفنيون ص ٨٨ .

ذلك ، وإنما ظنوا أن دول أوروبا تهدد فرنسا بالتدخل فى شئونها الداخلية. ولم يكن فى ذلك ما يخفف من قسوتهم على الملك وما يعيد إطمئنانهم ، بل زاد فى نقمتهم عليه ، اعتقادا منهم بأنه تسبب فى الخطر الذى أصبح يتهدد فرنسا .

وصدر التصريح المشار اليه (تصريح بلنتز) فى الأيام الأخيرة من عهد الجمعية الوطنية التى انحلت فى ٣٠ سبتمبر ١٧٩١ : فأصبح على الجمعية التشريعية التى عقدت أولى جلساتها فى أول أكتوبر ١٧٩١ أن تحدد موقف فرنسا من ذلك الخطر الذى تمثله رجال ثورتها فى هذا التصريح •

موقف الأحزاب الممثلة فى الجمعية التشريعية من دخول فرنسا الحرب ضد الامبراطورية :

موقف حزب الچيروند :

كان حزب الچيروند يطمع فى الوصول إلى السلطة ؛ وقد نبه فيهم هذه الرغبة ــ كما ذكر روبسپيير ــ ذكرى فوز «پيتيون» Petion على « لافييت » فى الانتخابات التى أجريت لرئاسة المجلس البلدى ؛ وكان «پيتيون» معروفا بميوله الجمهورية • وكان أعضاء حزب الچيروند يتطلعون إلى شغل مناصب الدولة المختلفة والسيطرة على سياستها ؛ حالين محل أعضاء حزب «الفويان» ؛ ولذلك وجدوا فى الموقف الدولى الذى يهدد فرنسا ويدعوها للدخول فى حرب أوروبية خير وسيلة لتحقيق أطماعهم ؛ إذ تبين لهم أن فى دخول فرنسا الحرب فرصة لتقوية موقفهم وازدياد شعبيتهم ؛ واشعال حماسة الفرنسيين للترغيب فى الجمهورية بعد القضاء على الملكية . وقد نسوا أو تناسوا غير ما سيطرت عليهم أطماعهم ما تقتضيه نفقات الحروب من أموال وأرواح . وكان أعضاء هذا الحزب بآرائهم المناصرة لدخول فرنسا الحرب انما يمثلون الاتجاه العام فى فرنسا. فقد كان الرأى العام فيها يؤيد الحرب •

موقف حزب الفويان :

كان أعضاء حزب « الفويان ». والملكيون من أنصار الحرب أيضا ؛ ولكن أهدافهم من ذلك كانت على العكس من أهداف حزب الچيروند . كان الأعضاء من أنصار الملكية يرون فى اثارة الحرب فرصة لتقوية السلطة التنفيذية والتمهيد بذلك لإعادة نفوذه الملكية . وقد كان « ناربون » Narbonne وزير الحربية ملكى النزعة ومن أنصار الحرب كذلك ؛ ولذلك ضم صوته إلى صوت « بريسو » وأتباعه المطالبين بدخول فرنسا الحرب . وكان يرى أن لويس السادس عشر إذا نجح فى مواجهة الحرب فإنه يستطيع أن يستعيد مركزه القوى فى فرنسا .

وأخذ اسم « ناربون » يلمع فى باريس بسبب إتجاهاته المناصرة للحرب مما جعل حزب الچيروند يخشى إزدياد نفوذه . وكان الملك والملكة راضين عن نشاط « ناربون » . وكانت مارى أنطوانيت — كما صرحت للسفير البروسى — على تمام الاستعداد لمواجهة أشد الأخطار هولا ؛ فذلك لديها خير من البقاء فى فرنسا فى حالتها المهينة الذليلة . ومن هنا أخذت تحث كلا من النمسا وبروسيا على التدخل فى شئون فرنسا . وتحت إلحاحها اتخذ الإمبراطور «ليوبولد» خطوة نحو الحرب، فعقد فى ٧ فبراير عام ١٧٩٢ معاهدة مع ملك بروسيا . وعلى ذلك أعلن «جلوتز» Glotz الممثل البروسى فى باريس على السلطات الفرنسية أن أى هجوم أو اعتداء على ألمانيا إنما يعتبر فى برلين بمثابة إعلان الحرب بينهما . ومات ليوبولد فى أول مارس قبل أن يصل إعلانه إلى السلطات الفرنسية .

موقف حزب اليعاقبة :

كان المتطرفون من اليعاقبة وحدهم يقدرون عاقبة الزج بفرنسا فى حرب خارجية فى ذلك الظرف العصيب ، من بينهم «روبسبيير» و «مارا» من أعضاء نادى اليعاقبة ، ودانتون من نادى «الكوردلييه» وقد وقع على عاتقهم الثلاثة فيما بعد توجيه هذه الحرب ، التى تسبب أعضاء حزب الچيروند فى وقوعها ؛ وأثبت ثلاثتهم قدرة فائقة على توجيه هذه الحرب ؛ وإن كان كل من «دانتون» و «روبسبيير» يكره الحرب لذاتها ؛ كما أوضح ثالثهم «مارا»

Marat فى كتاباته ماتتعرض له البلاد من فقر ومجاعات تصيب الطبقة الدنيا بسبب الحروب . وكان إلى جانب ذلك لليعاقبة أسباب أخرى شخصية تدفعهم نحو إبعاد شبح الحرب عن فرنسا . فقد كانوا يرون فيها ازدياد نفوذ حزب الچيروند أو الحزب الملكى • فنجاح هذه الحرب فى نظرهم يتيح لمن أثاروها وتحملوا أعباءها السيطرة على شئون فرنسا •

وتحدث فريق من اليعاقبة فى ناديهم عن آرائهم فى تلك الظروف أحاديث مثيرة ، ومنهم «روبسپيير» الذى كان خطابه خير ما ألقى خلال سنوات الثورة . أظهر فيه الخطر الذى تتعرض له الثورة إذا ما وقعت الحرب . ومبينا أن فرنسا قد تهزم ، وأنها إذا نجحت فسيكون فى نجاحها قضاء على ما قامت به الثورة من جهود ؛ كما أنه سيمهد السبيل لإعادة الحكم الملكى بسلطانه القديم أو لإقامة دكتاتورية عسكرية . وتلاه فى بيان ذلك «دانتون» ، وغيره من اليعاقبة ؛ ولكن لم تلق تلك النداءات آذانا صاغية •

الاستعداد للحرب :

شعر الملك عندئذ بالأزمة التى تعانيها فرنسا وبالخطر الذى أصبح يتهددها ، كما لمس أن اتجاه الأغلبية كان نحو الحرب . فرأى أن يوافق عليها ، كما أمر بتكوين وزارة جديدة ، يميل أغلب أعضائها إلى الحرب ، وكانوا من الچيروند • ومن أعضائها «رولان» Roland للداخلية ، «وديموريه» Dumouriez للخارجية • وتبين للجميع عندئذ أن مصير الملكية قد قارب من نهايته ، إذ كان حزب الچيروند حزبا جمهورى النزعة ، وعجل بالاساءة إلى موقف الملك ، وتعكير العلاقات بين فرنسا والإمبراطورية موت «ليوبولد الثانى» فى أول مارس عام ١٧٩٢ . فكان فى موته خسارة كبيرة للملكية ؛ فهو قد كان معروفا بحكمته ؛ وحزمه فى تصريف الأمور فى أنحاء إمبراطوريته . وعلى العكس من طبيعة الإمبراطور الراحل كان فرانسيس الذى بادر بالمطالبة بتعويض الأمراء الألمان عن الأملاك التى انتزعت منهم فى الألزاس • هنالك تأزمت الأمور بين فرنسا والنمسا • وفى ٢٠ أبريل عام ١٧٩٢ اضطر لويس السادس عشر محزونا إلى إعلان

الحرب على « فرنسيس » بصفته ملكا على بوهيميا والمجر لأنه لم يكن قد توج إمبراطورا بعد .

كان «ديموريه» وزير الخارجية يأمل فى عزل بروسيا عن النمسا ، وفى الحصول على حياد انجلترا ، كما كان يرى أن الروسيا لن تتدخل فى الحرب ضد فرنسا نظرا لبعدها عن مسرح الحوادث . وكانت انجلترا لا ترغب بالفعل فى الدخول فى الحرب حتى لا تحمل ميزانيتها أعباء قد تضر بمصالح البلاد . أما الروسيا فلم تتدخل كما ظلت بروسيا بعيدة عن مسرح الحرب بعض الوقت .

بداية الحرب :

اتجه جيش فرنسا عند مطلع الحرب مباشرة نحو الأراضى المنخفضة النمساوية على حدودها الشرقية . وكانت أول أهداف الحرب من ناحية فرنسا ، بل الهدف الطبيعى لها . ومما شجع الفرنسيين على بدء الحرب بهذا الغزو أن وزير خارجيتهم « ديمورييه » كان على علم بمجريات الأمور فى ذلك الجزء من أملاك الامبراطورية النمساوية ، وما تضطرب به من أمور الثورة على أن فرنسا صدمت بنكسة الهزيمة لأسباب آيتها عدم كفاءة جنودها ، وقلة خبرتهم بأمور الحرب ، وعدم الإذعان لأوامر قادتهم .

نتائج الهزيمة :

كان لهذه النكسة نتائجها الحتمية بطبيعة الحال ، ومنها :

أولا : الضربة التى أصيبت بها وزارة الچيروند . وكانوا من أشد أنصار الحرب ، فهم قد فقدوا ثقة الشعب فى قدرتهم حتى بات أعضاؤها معرضين للخطر . ولم ير وزير الحربية بدا من الاستقالة ، فخلفه الكولونيل « سرڤان » Servan ، وكان من أقدر العسكريين المعروفين فى ذلك الوقت . فأسرع فى اتخاذ إجراءات جادة استعدادا لاستئناف الحرب ، أعاد تنظيم الجيش ، وأكمل تسليح فرق الحرس الوطنى المرابطة على الحدود استعدادا للاستعانة بها فى القتال . وبذلك استطاع أن

يضاعف من أعداد الجيوش المقاتلة فى وقت قصير • واستعان فى كل ذلك ببعض الشخصيات المعروفة من أصحاب الرأى فى الأزمات السياسية والحربية . والتى برهنت الأحداث بعد ذلك بكفايتها التى تحققت فيما أحرزوا من انتصارات لها شهرتها فى تاريخ فرنسا • ومن أشهر أولئك الرجال « يواقيم مورا » Joachim Murat [1] . الذى اعتلى عرش نابولى بعد مضى سبعة عشر عاما . ولم يقف الأمر فى التعديل الوزارى عند حد ما ذكرنا . فهذا ديسورييه وزير الخارجية يغدو وزير الحربية فى ١٢ يونيو ١٧٩٢ •

ثانيا : كان ذلك أثر الضربة التى أصابت الوزارة من نكسة الحرب• فهل وقف الأمر عند هذا الحد ؟ وهل أصابت الضربة الوزارة وحدها ؟ كلا فإن الضربة قد عدتها إلى الشعب الذى ثار فى باريس وأخذ تشككه يزداد فى نوايا الملك ؛ واعتبر الهزيمة جزءا من خيانته حتى بات يرى الخير كل الخير فى إقصائه عن العرش . وبدأت الخطوات إلى ذلك تتخذ . فهاجمت الغوغاء قصر التويلرى فى ٢٠ يونية عام ١٧٩٢ . ويومئذ وصلوا إلى رحاب الملك ، فعرضوا كرامة العرش للإهانة . وكان من الممكن أن يقضوا عليه بالموت • ولم ينقذه من ذلك سوى تدخل الحرس الوطنى وإذا كان هذا الحادث قد مر على النحو الذى ذكرنا ، فإننا لا ينبغى أ نهمل أمره بل علينا أن نتخذ منه دليلا ومؤشرا على أنه كان خطوة فى سبيل القضاء على الملكية وسلطانها ، وبداية حكم الإرهاب واستقر فى أذهان الشعب حتى غدا من عقائده أن الملك هو الذى دفع بلاده إلى الحرب على غير استعداد . وكانت نتيجتها الهزيمة المنكرة ؛ ولا يمكن تفسير ذلك إلا بسوء قصده بل بخيانته .

---

(١) يواقيم مورا Joachim Murat (١٧٦٧ — ١٨١٥) ملك نابولى (١٨٠٨ — ١٨١٥) رافق نابليون فى الحملة الفرنسية على مصر وعاد معه الى فرنسا عام ١٧٩٩ • وساعده فى انقلاب « برومير » . تزوج عام ١٨٠٠ من كارولين اخت نابليون . خلف جوزيف بونابرت ملكا لنابولى عام ١٨٠٨ . انقذ عرشه ١٨١٣ باتفاقه مع النمسا ؛ ولكنه فقده عام ١٨١٥ عندما إنضم الى نابليون اثناء حكم المائة يوم ؛ فبعد هزيمة نابليون قبض على مورا ؛ واعدم رميا بالرصاص .

موقف الملك من حادث ٢٠ يونيو ١٧٩٢ :

واذا كان شعب فرنسا فى أكثر مراحل تاريخه قد بنى حياته على عواطفه الجياشه غير المستقرة ؛ فإن لنا فيما يأتى دليلا من أقوى الأدلة على ذلك ؛ فالملك بعد وقوع حادث ٢٠ يونيو قد صور نفسه فى إطار من العدوان المبين : وبادر بوصفه للجمعية فى رسالة الاحتجاج التى تقدم بها للجمعية يوم ٢٢ يونية ؛ وفى النداء العاطفى الذى أذاعه على الشعب الفرنسى ؛ فأثاره حتى انهالت عليه رسائل العطف والأسى والتأييد من سائر آقاليم فرنسا وبدأت حماسة عناصر الثورة فى باريس تضعف حتى كادت تنمحى فى بعض انحائها • ومن آثار ذلك السخط الشديد الذى أبداه أعضاء المجلس البلدى من موقف رئيسهم • وفى أول يوليو ١٧٩٢ قدم عشرون ألفا من المواطنين بيانا إلى القصر يعلنون فيه سخطهم من هيئة « الكومون » (مجلس بلدى باريس) وإدانته كما طالبوا بمحاسبة قائد الحرس الوطنى على سلوكه يوم حادث الاعتداء •

ولم يكن الشعب وحده هو الذى طالب بمحاسبة « لافييت » على اهماله . ولكن شاءت الأقدار آن يكون الملك والملكة معا ساخطين من موقف لافييت ، فالواقع أن لافييت كان يكره اليعاقبة وعنف إجراءاتهم ، وقد رغب فى اغلاق ناديهم ولكن رغبته لم تستجب . واعتقد أن فتنة ٢٠ يونيو كانت موجهة ضده فصمم على استخدام كل ما يملك من جهد ونفوذ فى القضاء على اليعاقبة . وكان يرى أن الفرصة مواتية ؛ فهو رئيس الحرس الوطنى ، وهو يتمتع بتقدير الوزراء . وتأييد أكثر أعضاء الجمعية التشريعية•وكان يشعر شعورا قويا بأن اليعاقبة يريدون الخلاص منه متهمين إياه بالفرار من المعركة والعودة إلى باريس والواقع أنه كان بريئا من ذلك ؛ فهو لم يشارك بعد فى الحرب • ولكن هذه التهمة أضرت به وأنزلت من قدره فى رأى الشعب • ومما زاد حظه سوءا أنه لم يحظ بتأييد الملك والملكة بالرغم من أنه كان يعمل على نجدتهما . ولكنهما فيما يظهر لم ينسيا له ما استقر فى عقيدتهما من أنه قد أهمل فى تأدية واجبه نحوهما ، ولو رشدا لتغاضيا عن تهمته بالاهمال إن كان قد أهمل فعلا

ليتيحا له فرصة العمل على إحباط مساعى الثوريين ؛ وخاصة وأنه الوحيد الذى كان يستطيع ذلك . ولا ينبغى أن ننسى أن الملكة مارى أنطوانيت قد تسببت فى إحباط مساعيه فى هذه السبيل من قبل ونعنى حين أصدرت أمرها الى « بيتون » Pieton رئيس المجلس البلدى بعد الموافقة على استعراض الحرس الوطنى — الذى كان لافييت سينظمه ، ويستغله فى القضاء على اليعاقبة — بعدم الموافقة على ذلك • وهكذا ضاعت فرصة القضاء على اليعاقبة التى كان المقصود أن يفيد منها الملك والملكة ومن اليهما • وبرحيل « لافييت » فى ٣٠ يونيو عادت الفوضى والاضطرابات الى ما كانت عليه ؛ ورجحت بالتالى كفة الثوريين •

وثالث نتائج هذه الهزيمة :

أنها قللت من قيمة الجمعيــة التشريعية ، ولم يكن قد مضى على تكوينها وقت طويل ، فعجزت عن ضبط ما بين يديها من أمور • ولم يكن ذلك بالشيء الغريب ، فهى قد كانت خالية من ذوى الخبرة والكفاية . وأخذت المخاوف تسعى إلى قلوب الشعب الفرنسى فى باريس وغيرها حتى باتوا يطالبون باتخاذ ما ينبغى من الاجراءات السريعة للمحافظة على كيان فرنسا ، وإلا قضى عليها وعلى ما بذلت فى تحقيقه من جهود اقتضتهــا كثيرا من التضحية بالأموال والأرواح • وفى هذه الظروف انتهز اليعاقبة الفرصة لتنفيذ أغراضهم — بعد فشل الجوند — بالعمل على إســقاط حــكم الملكية واقامة حــكم جمهورى • واتفق ثلاثة من زعمائهم وهم « روبسبيير » و « مارا » و « دانتون » على تكوين ما أسموه « بالادارة السرية للثورة » Secret Directory of Insurrection ؛ وقد كان الأمر سريا بالفعل ، فلم تظهر فى ادارته أسماء أولئك الزعماء ، كما أحيط اسم من يديرها وهو « دانتون » بالسرية . فقد كان يقوم بعمله بعيــدا عن ميدان الأحداث • وعرف من أعضائها العاملين الظاهرين « كرا » Carra و «سانتير» Santerre و «أنطوان» Antoine و « فورنييه » Fournier وغيرهم . وتقرر أن تقوم تلك الإدارة بعملها ظــاهرا على المسرح عند

قدوم الفرق المرسيلية فى ٣٠ يولية ١٧٩٢[٢]. ولكن ذلك الأمل لم يتحقق ، وكأنما شاءت الأقدار أن تحققه بعد انقضاء أيام معدودات .

حادث ١٠ أغسطس ١٧٩٢ :

هذا موقف فرنسا الملكية يزداد سواءا ؛ فهذه بروسيا تنضم إلى النمسا معلنة مشاركتها فى الحرب تحت قيادة « دوق برونزويك » Duke of Brunswiek ، وهذا برونزويك يظهر خوفا وحمقا حين يبعث بانذاره فى ٣ أغسطس إلى الفرنسيين يهددهم فيه بتحطيم باريس وتثبيت عرش الملك إذا تعرض لخطر الثوار . وقد أثار هذا الانذار نفوس الفرنسيين . وأشعل فيها نار الغضب والثورة . هنالك بدا للإدارة السرية للثورة أن الوقت قد حان وأن الفرصة مواتية حقا لتوجيه ضربتها القاضية . وحددت لذلك يوم ١٠ أغسطس . ولم يخف أمر ذلك على الباريسيين ولا على الملك نفسه ، فأمر بتحصين القصر بقوات الحرس السويسرى تحت قيادة « ماندا » Mandat الذى لقى مصرعه أثناء قيامه بالعمل . هنالك لم ير الملك بدا من أن يلجأ هو وأفراد أسرته إلى الجمعية التشريعية طالبا حمايتها . ولكنه كان سيىء الحظ لأنه حين لجأ اليها لم يكن لها ما قدر من نفوذ يعينها على ما أراد ؛ فقد كانت الأمور كلها قد تركزت فى يد هيئة كومون باريس التى أصبحت صاحبة السلطان على مجلس بلدى باريس ؛ فتتمكن بذلك من حكم فرنسا كلها مدة أربعين يوما من ١٠ أغسطس الى ٢١ سبتمبر ؛ وفى مقدمتها الجمعية التشريعية هنالك هاجم غوغاء باريس قصر التويلرى فاستولوا على مافيه من تحف ونفائس بعد أن طال اشتباكهم العنيف بالفرق السويسرية التى كانت مكلفة بحماية القصر . وهنا رأى الملك من التعقل أن يبعث لرجال الحرس يأمرهم بالكف عن مواصلة المقاومة . هنالك توجه الثائرون بعد نهب ما فى القصر إلى الجمعية التشريعية يطلبون إليها تسليم الملك وأسرته والمناداة

---

(١) كانت القوات التى تجمعت فى اقاليم فرنسا للمشاركة فى صد العدوان على البلاد تمر فى كثير من الأحيان بالعاصمة فكان مرورها يتخذ فرصة للقيام بالمظاهرات الوطنية وحدث ذلك عند وصول القوات المرسيلية فى ٣٠ يوليو وهى تنشد لأول مرة نشيد « المارسيليز » الوطنى .

بإعلان الجمهورية . فاستجابت الجمعية إلى رغبتهم فيما رأت أنها تملك وهو تسليم الملك وأسرته لهيئة كومون باريس ؛ ولم تر من حقهـا أن الدستور يسمح لها بإعلان الجمهورية ، وأشارت على الثوار بأن يلجأوا إلى المطالبة بإعلان الجمهورية . إلى هيئة جديدة يطلق عليها اسم المؤتمر الوطنى. وانتهى الملك وأسرته إلى سجن « المعبـد » Temple ، وشكلت وزارة جديدة نتيجة للأحداث السابقة ، أصبح فيها « دانتون » (1) وزير العدل ؛ وكان اسمه قد بدأ يلمع بعد هذه الأحداث وأخذ نفوذه يزداد حتى وصل الى منصب رئاسة « المجلس التنفيذى » الذى شكلته الجمعية التشريعية، فعظم نفوذه بذلك فى الوزارة .

تأزم الموقف الخارجى يمهد فرصة الاعداد لعهد الارهاب :

أتاحت ظروف فرنسـا وتأزم الموقف الخارجى لدانتون الفرصـة ليطلق يده فى شئونها . وكانت هذه الظروف قد وصلت إلى درجة غاية فى السوء نتيجة لما نزل بفرنسا من هزائم متوالية تتضح فيما يلى :

.. نجحت القوات البروسية فى عبور الحدود الفرنسية،وقد أعلن القائد البروسى ــ الذى كان واثقا من قوة جيوشه ــ أن قواته لن تلبث أن تصل إلى ساحة « البالية رويال » Palais Royal فى نهاية شهر أغسطس مما أثار شعور الفرنسيين . وفعلا سقطت مدينة «لونجوى» Longway فى أيدى البروسيين فى ٢٠ أغسطس ١٧٩٢ . وعلى الرغم من تفوق القوات البروسية وعلى الرغم من انضمام بعض المهاجرين من الأرستقراطية إليها، فإن الجند الفرنسيين أثبتوا شجاعة ووطنية أثارت إعجاب البروسيين ، وترتب على هذه الهزيمة أن مركز الجمعية التشريعية ســاء عن ذى قبل وأصبح غاية فى الحرج والخطورة،وقد أصبحت النوادى وهيئة الكومون تسيطر على الموقف فى باريس . فاضطرت الجمعية التشريعية فى كثير من الأحيان أن تخضع لهذه القوة وتتأثر بها . وتبين ذلك عندما وافقت على اتباع مبدأ الانتخاب العام فى تكوين المؤتمر الوطنى . واضطرت الجمعية أحيانا أخرى أن تتهرب من النظر فى الموضوعات التى تريد النوادى وهيئة

(1) دانتون انظر هامش ٢ . صص ٧٧ ــ ٧٨ ؛ صص ١٢٣ ــ ١٢٤ .

كومون باريس أن تفرضها عليهـا . فكان أكثر أعضـاء حزب الوسط يتغيبون عن كثير من الجلسات كما انقطع أعضاء حزب اليمين عن الحضور ووقع حزب اليسار تحت تأثير ونفوذ الأقلية المتطرفة فيه .

كما وافقت الجمعية التشريعية على تنظيم مقدمات عهد الارهاب فى فرنسا ، وذلك بطريقة غير مباشرة عندما وافقت على تكوين محكمة باريس التى ألفت لتحاكم أعـداء الثورة وخاصـة من شاركوا منهم فى أحداث ١٠ أغسطس ١٧٩٢ . واتخذ هذا الإجراء لمواجهـة تلك التهم التى ألصقت ببعض النبـلاء ورجال الدين من الخونة الذين أصبحوا يتآمرون على البـلاد وسـلامتها . ولم يقتصر الأمر على ذلك بل إن «دانتون» استصدر أوامر فى٢٨ أغسطس عام ١٧٩٢ تخول له حق تفتيش المنازل الخاصة بحثا عن أعداء الثورة . وفى مدى وجيز غصت سجون فرنسا بعدد كبير من المشتبه فى أمرهم أى الذين يناصرون الملكية ويعادون حزب اليعاقبة ويرفضون آراءه طبيعى أن يكون بين أولئك المسجونين عدد كبير من الأبرياء .

وفى تلك الأثناء أصبح كومون باريس يتمتع بسلطة لا حدود لها . وقد أعلن على الملأ أنه وحده يملك حق السيطرة على شئـون باريس وأصبحت اتجاهاته ثورية متطرفة ؛ فغدا بنفوذه وسلطـانه يهدد مركز الجمعية التشريعية بل أصبح دانتون نفسه وبعض زعماء الجيروند يخشون عواقب استمرار تمتع أعضاء كومون باريس بهذا النفوذ والسلطان . هنالك اجتمعت الجمعية التشريعية وقررت حل هيئة الكومون . وحين صدر هذا الأمر إلى أعضاء الكومون أخذوا يناقشونه فى أول سبتمبر وانتهت المناقشة بقرار يرفضون فيه تنفيذ أمر الجمعية . وفى اليوم التالى (٢ سبتمبر) علمت باريس بسقوط « ڤردان » Verdun فشاع على أثر ذلك الجزع الذى ملأ القلوب .

مذابح ٢ سبتمبر :

لم تنج الجمعية التشريعية من نكبة سقوط ڤردان ؛ فبات أمر ضعفها يزداد يوما بعد يوم . شعرت هيئة كومون باريس كذلك بخطورة موقفها

منها الخطر الماثل فى تهديدها من الخارج بين أيدى القوات التى تخطت فأعضاء الچيروند والجمعية التشريعية وداتون نفسه يرغبون فى التخلص منها ؛ لذلك رأت هيئة الكومون أن تستغل الظرف الحرج لتكون محكمة جديدة فى سجون باريس المختلفة لتحاكم أولئك المسجونين ؛ فاذا ثبتت براءاتهم أعيدوا إلى سجونهم ، وإذا ثبتت إداتهم نقلوا إلى سجن آخر تمهيدا لإعدامهم والتخلص منهم . وهنالك أطلقت أيدى جماهير باريس المفزوع فراحوا يقتحمون السجون ويريقون الدماء ؛ وظلوا يقومون بأعمالهم البشعة حوالى أربعة أيام بدأت فى الثانى من سبتمبر ؛ وبلغ عدد القتلى ألوفا من المواطنين كان بينهم كثير من الأبرياء . وتعرف هذه الأحداث فى تاريخ الثورة الفرنسية بمذابح سبتمبر وهى فى الواقع بداية ما عرف فى تاريخ الثورة بعهد الأرهاب .

وإذا دققنا النظر . وحاولنا أن نفسر هذه الأحداث وتلك المذابح ؛ ونبحث عن أسبابها لتبين لنا أنها كانت نتيجة للظروف القائمة عندئذ ؛ فقد كان الخوف يغشى نفوس المواطنين جميعا بسبب ما أحسوا من اقتراب طلائع الخطر تسعى إلى عاصمة بلادهم ؛ ودخول القوات الأجنبية بالفعل الأراضى الفرنسية ولا ينبغى أن ننسى ما أثاره ذلك الإنذار الأخرق الذى أصدره برنزويك فى لهجة كلها وعيد وحماقة فى ٣ أغسطس ؛ وما تبعه من سقوط «لونجوى» فى ٢٠ أغسطس وڤردان فى ٢ سبتمبر مما عرض العاصمة نفسها للخطر .

يضاف إلى كل ما ذكرنا الانتخابات التى كان قد حدد البدء فيها يوم ٢ سبتمبر وعلى نتائجها كان يتحدد نوع الحكم الذى سيسود فرنسا وبلونه وسلوك رجاله يتقرر مصير فرنسا كلها . كل أولئك أمور كما رأينا خطيرة يضاف إليها إحساس الفرنسيين جميعا بأن عليهم أن يستعدوا للحرب ، وينطلقوا إلى الحدود الشرقية لرد الأعداء عن أراضى الوطن وإنقاذ فرنسا من الغزو الأجنبى . وتبلورت أمور ذلك جميعا فى نفوس الرأى العام فباتوا يرون ضرورة التخلص من أعداء الثورة فى الداخل سواء منهم من كان بالسجون أو خارجها حتى يبرئوا ساحتهم من التهم التى

يمكن أن تلاحقهم اذا ما هم خرجوا للمشاركة فى رد العدو عن بلادهم، واقتضاهم ذلك دفاعا عن منجزات الثورة وما حققته من مكاسب أن يرتكبوا من جرائم العقاب اراقة الدماء • وكان فى فعلتهم هذه انذار صريح للفئات الرجعية التى لا تخلص للثورة •

ويرى بعض المؤرخين فيما ذكرنا تبريرا لما قام به المندفعون من الثوار يوم «مذابح سبتمبر» واذا حاولنا أن نبحث عن المسئول عنها وعن استمرارها فلا يمكن أن نهتدى الى تحديد أشخاص بذواتهم أو هيئات محددة • والواقع أن باريس بقضها وقضيضها تعد مسئولة عن هذه المذابح فلا الجمعية التشريعية ، ولا كومون باريس ولا المجلس التنفيذى ولا دانتون نفسه وإخوانه وغيرهم من اليعاقبة قد حاولوا بما يمكن أن يهدىء النفوس وينظم الأحوال وينجى الشعب من الوقوع فى حبائل تلك المجاوز التى قل أن يعرف لها التاريخ نظيرا . وإذا كان اللوم يوجه لدانتون وإخوانه من اليعاقبة أصحاب النفوذ فى باريس يومئذ لعدم تدخلهم فى الأمر وإيقاف هذه المذابح فإن الحق يقتضينا أن نثبت لهم ما قاموا به من خير ، يعد تكفيرا عما نسب إليهم من آثام . وحسبهم من أعمال الخير ما رسموا من خطط موفقة أدت إلى ما حازت فرنسا من نصر. فهم قد دبروا لفرنسا من أمور الحرب والكفاح ما أنالها النصر فى عهد المؤتمر الوطنى • وهم الذين رسموا من الخطط أحكمها وأكملها لانقاذ البلاد من الأخطار التى تعرضت لها بسبب الفتن والثورات التى استمرت نارها فى أقاليم فرنسا المختلفة •



الفصل الخامس

المؤتمر الوطنى ١٧٩٢ ــ ١٧٩٥

أثبتت الجمعية التشريعية فشلها الذريع فى تسيير دفة الأمور ؛ ولا أدل على عجزها من موقفها من مذابح سبتمبر ١٧٩٢ ، وأثبتت بالتالى عدم صلاحية دستور عام ١٧٩١ . وفى اصرارها على إعلان الحرب على النمسا تسببت فى أن تتكبد فرنسا خسائر جمة فى الأموال والأرواح ، وقضت على الملكية ، وأضاعت الفرصة التى سنحت للطبقة الوسطى للإستمرار فى الحكم . لقد كان للجمعية التشريعية أثر فى سلطة الحكم حين بدأت ممارسة سلطانها،فلما سقط الملك عجزت الجمعية عن الاحتفاظ بسطوتها ، واستطاعت هيئة كومون باريس أن تغتصب منها السلطة وقد زادت مذابح سبتمبر فى سطوة هذه الهيئة . شغلت باريس فى بداية سبتمبر بالانتخابات لتأليف المؤتمر الوطنى حتى تم الانعقاد فى ٢١ سبتمبر ١٧٩٢ ، وكان بدء الانتخابات فى الثانى من سبتمبر ، وهو نفس اليوم الذى بدأت فيه المذابح . وكان « روبسبيير » أول المنتخبين عن باريس فى هذا المؤتمر، ثم تلاه «دانتون» «وكاميل ديمولان» .

وكان للمؤتمر الوطنى أهمية عظمى فى تاريخ الثورة فى الداخل والخارج ، ففى عهده تغير نظام الحكم فى فرنسا تغيرا شاملا من الملكية الدستورية التى تقررت بمقتضى الدستور الأول فى عام ١٧٩١ إلى الحكم الجمهورى لأول مرة فى تاريخ فرنسا . وتم ذلك فى بداية عهد المؤتمر الوطنى وكان حق الانتخاب العام قد تقرر لأول مرة فى تاريخ فرنسا فى أغسطس ١٧٩٢ ، وهو أول حجر أساس فى بناء المؤتمر الوطنى ، وأول خطوة فى تحقيق مبدأ المساواة السياسية وهو من أهم مبادىء وثيقة إعلان حقوق الانسان .

تشكيل المؤتمر الوطنى :

تشكل المؤتمر الوطنى ، وبلغ عدد أعضائه حوالى ٧٨٠ عضوا ، منهم ٧٥ من أعضاء الجمعية التأسيسية ، و ١٨٣ من أعضـاء الجمعية التشريعية ، وكان بين أعضائه عدد كبير من رجال القانون ورجال الإدارة المحلية ، وبعض الضباط المتقاعدين ، و ٤٨ من رجال الدين الدستوريين .

اتصف أعضاء هذا المؤتمر فى كل ما صدر عنهم بالواقعية ، وعرف عنهم كذلك عداوتهم لرجال الدين وإيمانهم بالحكم الجمهورى والحرص على مبادئه .

أما سياسة المؤتمر الخارجية فلم يكن لها لون معين ، فلم يرم فى سياسته إلى أهداف الوصول إلى الحدود الطبيعية على نحو ما كان يرى ساسة فرنسا عند مطلع القرن السابع عشر ، وإنما كانت الظروف والأحداث هى التى أملت على المؤتمر مبـادىء سياسته الخارجية . وكان أكثر أعضاء المؤتمر يطوون صدورهم على بغض هيئة كومون باريس لأنها هى التى فرضت الحكم الديكتاتورى على العاصمة الفرنسية .

حزب اليمين :

وكان بين أعضاء المؤتمر فريق من الچيروند[1] يبلغ عددهم ١٦٥ عضوا وكانوا يمثلون فيه حزب اليمين كانوا يشاركون حزب اليسـار المعروف بحزب الجبل فى الإيمان بالحـكم الجمهورى والمحافظـة على مبادئه وفى كراهية رجال الدين . ولكنهم يختلفون فى أمر واحد يتمثل فى الحكم على هيئـة الكومون . فبقدر ما كان الچيروند يبغضونها ويؤيدون مهاجمتها والقضاء عليها ، كان اليعاقبة يرون الإبقاء على هـذه الهيئة ، ففى رأيهم أنها من عمل الباريسيين الذين قاموا بالثورة ، وتحملوا فى سبيلها مالا يحصى ولا يوصف من المتاعب والتضحيات ، فالذين يحاربون هذه الهيئة إنما يحاربون باريس نفسها ، ولن يكونوا بذلك من المؤمنين بالحكم الجمهورى . وفى رأى هذا الحزب أنه إذا كان الجرم الذى ترمى

(١) الچيروند اصبحت هذه هى التسمية جارية على الألسن .

به هيئة الكومون هو أنها خلقت الحكم الديكتاتورى ؛ فمن الإثبات أن يقال أن فى عملها هذا قدرة على ضمان وحدة الشعب ، وبحسبها أنها - وحدها كفيلة بتحقيق الأمن العام ، الذى كانت فرنسا فى أشد الحاجة إليه نظرا للظروف التى كانت تمر بها البلاد يومئذ . ويكفى أن نذكر منها الخطر الماثل فى تهديدها من الخارج بين أيدى القوات التى تخطت الحدود وأخذت تقترب من العاصمة ؛ والحرب الأهلية التى لن تلبث أن تندلع فى جهات شتى من فرنسا. لكن حزب الجيروند كان يغشاه الخوف كلما تشل أعضاؤه ديكتاتورية الأمن العام التى ستؤدى إلى عهد الارهاب .

هذا هو موضوع الخلاف بين الحزبين ، وأخيرا مهدت ظروف البلاد لحزب اليسار أن ينفذ ما رأى من قيام ديكتاتورية الأمن العام على الرغم من معارضة حزب اليمين من الجيروند . وساعدهم على ذلك أن أعضاء حزب الجيروند قد اختلفوا فيما بينهم ؛ ففريق منهم يتزعمه «ڤيرنيو» Vergniaud يرى ضرورة توحيد الصفوف لأنه حجر الأساس فى بناء حكومة جمهورية ، وقد جهر به أثناء محاكمة الملك وفريق آخر — عرف بجماعة « رولان » الصغيرة — يرى ألا سبيل إلى التعاون مع من يرون الإبقاء على الكومون وسلطانه . ويتزعم هذا الفريق كل من « بوزو » Buzot و « بربارو » Barbaroux و « لوڤيت » Louvet . وكانوا جميعا واقعين تحت تأثير مدام «رولان» (١) . وكانت بينها وبين مارى أنطوانيت عداوة شخصية توحى اليها كل ما يصدر عنها من آراء . وظل أعضاء حزب الجيروند طوال ذلك العهد لا يأخذون بالحلول العملية نسبا يعرض لهم من مشاكل ، كما كانوا يفتقرون إلى القيادة الحازمة التى تجمع شمل صفوفهم المتفرقة .

حزب الجبل :

وعلى العكس من هؤلاء كان أعضاء حزب الجبل من أهل اليسار عددهم خمسون ، يثبتون على رأيهم فى تطرف واضح عند مناصرة هيئة كومون باريس والإصرار على وجودها ، ويأخذون بالحلول العملية .

---

(١) انظر هامش ٣ ص ٨٦ .

وكان « دانتون » فى جلسات المؤتمر الأولى أبرز أعضاء حزب اليعاقبة ؛ يجاوره فى المكان ، ويشاركه فى الرأى « كاميل ديمولان » . كما استطاع روبسبيير أن يجمع حوله بعض الأصدقاء ؛ ومنهم « كوثون » وسان جاست St. Just . وأعادت جهوده سيرته الأولى فى تمثيل باريس كما كان فى الجمعية الوطنية خلال السنوات من ١٧٨٩ إلى ١٧٩١ . وكان ثالث الزعماء اليعاقبة Jean-Paul Marat ، وكان يختلف فى صفاته وسلوكه عن الزعيمين السابقين ، اتصف بالقسوة لدرجة الجنون ، كما كان مشاغبا ذا طبع لئيم .

أما حزب الوسط :

ويعرف بحزب السهل فكان عدد أعضائه حوالى أربعمائة ، عرفوا بهدوئهم وترددهم . وكان أعضاء هذا الحزب أكثر عددا من أعضاء كل من الحزبين الآخرين . وحاول أعضاء الحزبين الآخرين جذب هؤلاء الأعضاء كل إلى جانبه لترجيح كفته على الكفة الأخرى . فاعتمد الجيروند وكان «دانتون» فى جلسات المؤتمر الأولى أبرز أعضاء حزب اليعاقبة ؛ على خطبهم وفصاحتهم لإقناعهم بالانضمام إليهم ، بينما اعتمد اليعاقبة على تخويفهم وإثارة الرعب فى نفوسهم . وكان أشهر أعضاء حزب السهل « سييس » Sieyés و « وكمبسيرس » Cambacćres ، كما اشتهر غيرهما من أعضاء الحزب مع الأيام . وطبيعى أن يميل هؤلاء جميعا إلى الانضمام إلى حزب الجيروند لبعدهم عن العنف وسفك الدماء الذى اشتهر به أعضاء حزب الجبل فى مذابح سبتمبر ١٧٩٢ . ولقد نستطيع فهم طبيعة هذا الحزب مما جاء على لسان أحد أعضائه حين بلغ باريس فقال «لقد أصابنى الرعب عندما بلغت باريس» Quand je suis arrivé à Paris y'ai frémi . واعتمد الجيروند على ما اتصف به هذا الحزب فى محاولة جذبهم إلى صفوفهم .

وظهر فى جلسات المؤتمر الأولى أن اتجاه أغلبية الأعضاء يهدفون إلى الجيروند . فكانت رئاسة المؤتمر وسكرتاريته أول عهده من حزب الجيروند . وكذلك كانت الوزارة منذ أن اعتزلها «دانتون» فى ٢٩

سبتمبر ليأخذ مكانه فى المؤتمر فحل محله « جارا » Garat من الچيروند.
كما سيطر على الوزارة «رولان» Roland وكان من الچيروند كذلك.
ومما زاد قوة هذا الحزب كذلك وجود نحو خمسة آلاف من القوات
النظامية رهن اشارة الوزارة فى باريس ، ويضاف إلى ذلك طغيان موجة
العداء تجاه سياسة العنف فى باريس والأقاليم وهى سياسة أثارت احتجاج
الفرنسيين فى كل مكان .

ومن ذلك نرى أن السبيل كانت ممهدة أمام الچيروند للسيادة .
ولكن ترى هل كانوا يملكون من الشجاعة ما يمكنهم من تزعم الموقف ؟

اعلان الجمهورية الأولى فى فرنسا :

كان الغرض من تشكيل المؤتمر وقيامه النظر فى لون الحكم الذى
يرتضيه الشعب . فلما بدأ المؤتمر اجتماعاته أخذ يناقش ذلك الأمر ،
وانتهوا فى ٢١ سبتمبر إلى إلغاء الملكية وإعلان الجمهورية ؛ ومن ذلك
نستطيع أن تتبين أن الچوند قد مالوا مع بقية الأعضاء إلى ما أدى إلى
إتخاذ هـــذا القرار . ولعل الذى دفعهم إلى ذلك أن يكون حرصهم على
المشاركة فى السيادة ، فهم لو خالفوا وثبتوا على مبادئهم الأولى لضاعت
منهم الفرصة .

وقوبل إعلان الحكم الجمهورى فى أقاليم فرنسا بما لم يكن ينتظر
له من ترحيب . وفى ذلك ما يدل على أن الشعب الفرنسى بطبيعته قد
كان يميل إلى الحكم الملكى المقيد ويتعلق به .

وتستأنف جلسات المؤتمر بعد صـــدور القرار بإعلان الجمهورية ،
فيتكشف الغطاء عما أخفته الظروف أيام مناقشة موضوع لون الحـــكم
الذى يريده الشعب ، فيشتد الجدل بين الفريقين (الچيروند واليعاقبة).
ويرمى فريق الچيروند الفريق الآخر بأخطـــر التهم ، ويحملونهم أوزار
ما كان فى مذابح ٢ سبتمبر . ولم يفلح الچيروند فيما أرادوا من وراء
هذه التهم إذ استطاع اليعاقبة ببلاغتهم وشجاعتهم أن يطفوا النار التى
حاول خصـــومهم إشـــعالها فكان من نتائج ذلك أن لاذ الچيرونديون
بالصمت .

بشائر نجاح الحكم الجمهورى :

جاءت البشائر الأولى فى انتصار الفرنسيين على أعدائهم بفضل تصرف الحكومة الجمهورية التى وفقت إلى تشكيل قواتها لمحاربة الأعداء بقيادة ديموريبه[1] .

وبفضل الظروف الخارجية التى سنوردها فيما بعد . وكان هذا النصر قد سبق بنصر تم قبل إعلان الجمهورية بيوم واحد (٢) ؛ ففى ٢٠ سبتمبر وقعت واقعة « ڤالمى » Valmy وفيها كان البروسيون قد سبقوا فاحتلوا بعض المواقع ولكن لم تلبث القوات الفرنسية أن سيطرت على تلال « ڤالمى »Valmy و « ايڤرون » Ivron . وهناك عجز العدو عن مواجهة الفرنسيين ، ورأى القائد برونزويكBrunsuick ألا يخاطر بجيشه ، فأمره بالانسحاب . وهكذا تم النصر لفرنسا وأثبت هذا الانتصار أن فرنسا لازالت أمة حية لها كيانها وقوتها ، وأن لها جيشا قويا يمكن الاعتماد عليه . كانت هذه المعركة الصغيرة التى تمت فى سرعة سريعة شهيرة من حيث نتائجها . فقد كانت فاتحة انتصارات عظيمة حظيت بها فرنسا فى عهد الثورة ، وتعد من المعارك الحاسمة فى التاريخ فهى قد رفعت روح الجيش المعنوية ، وأشعرت عساكره بقيمتهم . وعلى أثرها تم التفاوض بين الطرفين على يدى « برونزويك » و « ديسوريبه » وكان من نتائجه انسحاب القوات البروسية بقيادة برونزويك من « ڤردان » و «ولونجوى» وبالتالى أصبحت خارج حدود فرنسا فى ٢٩ سبتمبر . وكان « ديموريبه » أثناء المفاوضة مع برونزويك يعتقد أن الخلاف القائم يومئذ بين بروسيا

---

(١) كان لديموريبه خبراته العديدة التى اكتسبها من عمله فى مختلف المناصب ، ومنها عمله فى وزارتى الخارجية والحربية (حيث أفاد منهما فى مجال السياسة والحرب) . وكان للرجل طبيعته المفعمة بالنشاط والتفاؤل كان ذكيا نشطا . وكان يرى لانقاذ الملكية القضاء على أعدائها فى الخارج ، ويرى أن خير ما يبدأ به التفرقة بين النمسا وبروسيا ومهاجمة الأراضى المنخفضة الجنوبية ، انظر صص٩٨ — ٩٩ .

(٢) من الجائز أن يكون لانتظار العارفين ببواطن الأمور صدور القرار بإعلان الجمهورية أثر فى تقوية روح المحاربين المعنوية .

والنمسا على بولندا سيجعل بروسيا لا تتعاون من جديد مع النمسا . إلا أن المستقبل قد خيب ظنه .

وهكذا نرى أن موقف فرنسا الحربى قد تحسن ، فحل النصر محل الهزيمة . ولم يقع كل ذلك عفوا ، وإنما تم بناؤه على أسس منها ما ملأ قلوب الجند الفرنسيين من حماسة وعلى ما قام بين النمسا والروسيا من خلاف على تقسيم بولندا تقسيما ثانيا ؛ وتسبب هذا الخلاف فى سرعة تقهقر البروسيين لاستجلاء ما غمض عليهم من أسباب ذلك الخلاف ، وأمر آخر وهو الخلاف الذى قام بين فردريك وليم ملك بروسيا وبين « دوق برونزويك » فيما يتعلق بخطة الهجوم والقتال .

كل ذلك أمور كان من شأنها أن تندفع القوات الفرنسية فى شجاعة وأمل فى النصر على أعدائها . فاستولت بعد عبورها نهر الراين على « مينز » Mainz . كما وضعت يدها على « جنيف » Geneve وسافوى Savoy ومقاطعة « نيس » Nice ، وبذلك باتت دول أوروبا مهددة أمام القوات الفرنسية . ويعود « ديمورييه » إلى باريس متوجا بأكاليل النصر ، وأخذت آماله فى المستقبل تمد أحلامه بما يمكن أن تحقق له الأيام من قوة وسلطان . ولم يلبث حتى عهد إليه المؤتمر بقيادة حملة عسكرية على بلجيكا . فحقق ثقة المؤتمر من كفايته حين انتهى من غزوها فى مدى شهر واحد ، وآية ذلك أنه تقدم لغزوها فى ٢٨ أكتوبر . وفى طريقه إلى عاصمتها انتصرت قواته على القوات النمساوية حيث وقعت معركة « جيماب » Jemmapes فى نوفمبر عام ١٧٩٢ . فكان هذا فاتحة الانتصارات التالية ؛ وفى ١٦ نوفمبر بلغ العاصمة « بروكسل » . وفى ٢٨ نوفمبر استولى على « لييج » Liege وفى الوقت نفسه فتحت « انتورب » أبوابها لإحدى فرق الجيش الفرنسى . وهنالك اجتمع ممثلو الشعب البلجيكى فى بروكسل . فأعلنوا استقلالهم عن النمسا وبعثوا إلى النمسا بوفد يحمل إلى حكومتها هذا القرار .

المؤتمر بعد الانتصارات الجديدة :

كان على المؤتمر أن يقرر عندئذ موقفه من الأقاليم والشعوب التى

تغيرت أحوالها بين يدى الغزو الفرنسى ، فتحررت ، علما بأن بعض هذه الشعوب مثل أهالى نيس وساڤوى ومينز قد كتبوا يطلبون الاتحاد مع فرنسا ، كما آثر أهالى بلچيكا الاحتفاظ باستقلالهم كما تقدم .

ونتبين من مناقشات المؤتمر لهذا الأمر أنه كان متأثرا بانتصارات الفرنسيين فى « چيماب » وغيرها ، فدفعه ذلك فى غير وعى ولا نظر فى العواقب ، فأصدر فى ١٨ نوفمبر ١٧٩٢ قراره بتعهد فرنسا بتقديم المساعدات المختلفة لسائر الشعوب المغلوبة وحماية استقلالها والمحافظة على حرياتها . وهنا ظهر أن الچيروند قد ناقضوا أنفسهم لأنهم سبق أن ضموا إلى فرنسا ساڤوى ونيس فى سبتمبر ١٧٩٢ . ولم يقف قصر نظر الچيروند السياسى عند حد ما ذكرنا بل عدا ذلك إلى إصدار قرارات أخرى أشاعت الخوف فى الدول الأوربية وعلى رأسها انجلترا التى أصبحت تخشى مشروعات فرنسا التوسعية وسياستها غير الحكيمة التى تهدد السلام الأوروبى .

وأولى خطوات هذه السياسة الخرقاء التى خطاها الچيروند ــ وكانت لهم الأغلبية فى المؤتمر ــ هو القرار الذى اتخذه المؤتمر فى ٢٨ نوفمبر ١٧٩٢ ، وكان يقضى باعتبار نهر الشلد Scheldt نهرا مفتوحا للتجارة ، وأصر الچيروند على استصدار هذا القرار برغم التحذيرات والنصائح التى تقدم بها كل من « روبسبيير » و « دانتون » . وهكذا أظهر أعضاء هذا الحزب مرة أخرى تعثرهم فى سيرتهم السياسية . فهم الذين دفعوا فرنسا قبل ذلك إلى الحرب ، وهم الذين دفعوا انجلترا ــ الحريصة على مصالحها الاقتصادية ــ مضطرة إلى الانضمام إلى دول التحالف الدولى الأول منذ الثورة الفرنسية . ولم يكن خافيا على أحد أن انجلترا قد بذلت جهودا كبيرة لإغلاق هذا الطريق المائى إتقاء خطر المنافسة التجارية التى كانت تخشاها[1] .

---

(١) كانت انجلترا تخشى ما يترتب على فتح هذا الممر المائى من ازدهار تجارة انتورب او انفرس الذى يترتب عليه تهديد مركز لندن الاقتصادى المالى .

ومن نتائج الغرور الذى أصاب المؤتمر اصداره الأوامر الى « ديموريه » فى ٣٠ نوفمبر ١٧٩٢ لمهاجمة هولندا فأثارت تلك الأوامر انجلترا التى لم تكن لتسمح لأى دولة أوربية أن تضع يدها على هذا الاقليم لأنه فى الاعتداء عليه ما يعرض سلامتها للخطر . وقد بذل « پت Pitt» كبير الساسة فيها أقصى ما يملك من جهود فى سبيل رد أعضاء مجلس العموم عن رأيهم الذى يقتضى دخول انجلترا الحرب ضد فرنسا إلا أن جهوده ذهبت هباء ، لأن أعضاء المجلس اعتبروا فرنسا مناقضة للمعاهدات السابقة .

نهاية الملك :

رأى اليعاقبة أن السبيل الوحيد لكشف الغطاء عما تخفى النفوس من آراء ونوايا أن يثيروا الحديث حول محاكمة الملك ، لأن ذلك سيبين لهم ميول الچيروند ؛ فإذا جهر هؤلاء بمعارضتهم لمحاكمة الملك وإدانته فضحهم اليعاقبة بإذاعة نبأ ذلك على الشعب ، ليشعل نار ثورته عليهم لأنهم ملكيون يريدون استئناف الحكم الملكى ، الذى أضر بمصالح الشعب وحبس حريته وأكل أرزاقه ؛ وإذا وافقوا أعضاء حزب الجبل فانضموا إليهم فى الموافقة على إدانة الملك فإن ذلك سيعزلهم بصفة نهائية عن تأييد الفرنسيين المعتدلين ؛ وسيشاركون فى إثارة مشكلة أوروبية ؛ آيتها أن دول أوروبا الملكية ستتكاتف فى مواجهة فرنسا ، والعمل على إحباط جهود الفرنسيين التى بذلت فى سبيل الثورة من أجل المبادىء الإنسانية السامية التى نادى بها زعماء الثورة ، وقد يقتضى الموقف المطالبة بحكم قوى سريع الإجراءات يستطيع مواجهة الأحداث . ولم يكن فى فرنسا يومئذ من يستطيع خلق هذا النوع من الحكم وتحمل مسئوليته غير حزب الجبل .

وترك اليعاقبة للچيروند — معتمدين على جبنهم — إعداد مسوغات التحقيق المتعلقة بالتهم الموجهة إلى الملك . وفعلا قبل الچيروند ذلك وشكلوا منهم لجنة للقيام بالنظر فيما عثر عليه من أوراق ووثائق خاصة بالملك يوم ١٠ أغسطس . وقام « ڤالازيه » Valazé عن الچيروند بتقديم

بتقرير اللجنة للمؤتمر فى ٣ نوفمبر عام ١٧٩٢ .وظهر بعد مناقشة التقرير أنه كان يفتقر إلى القواعد الدستورية وروح العدالة . وقد دافع روبسبيير عما رأى فى التقرير من نقص فى خطابين ألقاهما فى ٣٠ نوفمبر ، ٣ ديسمبر ؛ فقال فى دفاعه أن المؤتمر ليس محكمة ، وأن أعضاءه ليسوا قضاة يستطيعون أن يتبينوا حقائق نصوص القانون ، وأن الملك لم يعد متهما بعد أن أدين يوم ١٠ أغسطس ولخص كلامه فيما يلى :

« فالقضية قضية ظالم أدى سلوكه إلى الثورة وأدى الحكم عليه إلى خلعه من سلطانه ، فأما العقوبة فتتمثل فى كفالة حرية الشعب فإذا كانت الحياة من حق الوطن فيجب أن يموت لويس[1] » .

وهكذا بدأ الچيروند فى مطلع عام ١٧٩٣ وكأنهم سادة الموقف ، فبأيديهم الأمر ، يستطيعون اعتمادا عليه أن يتحكموا فى شئون الحرب . وكان حزب اليعاقبة يترقب سنوح فرصة تمكنه من وضع يده على زمام الأمور والانفراد بالسلطان . وقد تم ذلك عند محاكمة الملك إذ تبين خلال ذلك إنقسام أعضاء حزب الچيروند على أنفسهم ، ولا أدل على ذلك من أن أكثرية زعماء الچيروند كانوا يطمعون فى إنقاذ حياة الملك : ولو خلت سياستهم من الخوف والارتجال لاستطاعوا الوصول إلى ما أرادوا .

وعلى العكس من ذلك استطاع حزب الجبل أن يصر على رأيه ، وصمم على تنفيذه بالتخلص من الملك وبنوا رأيهم على دقة فحص الأمور ، وكان روبسبيير واثقا من أن محاكمة الملك ستؤدى حتما إلى وقوع الانقسام بين أعضاء حزب الچيروند . وهنالك مهد السبيل أمام الحزب القوى الصامد للوصول إلى الحكم . فالتهم التى وجهت إلى الملك كانت خطيرة ، لا يمكن أن تفسر إلا بالتآمر على الأمة ؛ فهو يقوم بتحويل

(١) Le procès du tyran c'est l'insurrection, son jugement c'est la chute de sa puissance, sa peine c'est celle qui exige la liberté du peuple. — «Louis doit mourir parcequ'il faut que la patrie vive.»

جيوش المهاجرين فى الخارج ، ويعمل على هدم الدستور وبعد انتهاء المؤتمر من مناقشة التهم رؤى أن تجرى عملية التصويت علنا فرجح المطالبون باعدام الملك بصوت واحد (٣٦١ مقابل ٣٦٠) . ووقف الملك لمواجهة الموت يوم ٢١ يناير ١٧٩٣ وقفة الثابت الشجاع ، وهى وقفة لم يقف مثلها قبل هذا اليوم . ويعزو بعض المؤرخين ذلك إلى قوة إيمانه .

صدى اعدام الملك ونتائجه فى الداخل والخارج :

أدى إعدام الملك إلى انتصار حزب الجبل ومعه بقية اليعاقبة وكان فى ذلك إرهاص باقتراب حكم الإرهاب ؛ فهم قد اتهموا بالخيانة كل من امتنع عن الموافقة على إعدام الملك أو التردد فى ذلك ؛ وأضافوا إلى هؤلاء من كانوا يقترحون إجراء استفتاء عام بين طوائف الشعب بشأن البت فى مصير الملك . ولاحت فى الجو بوادر حرب أهلية قد تدبر أمورها فى جنوب فرنسا .

تلك نتائج تمخض عنها اعدام الملك فى داخل فرنسا . أما فى الخارج ، فقد تسبب إعدام الملك فى إثارة دول أوروبا وملوكها الذين باتوا يتوقعون نفس المصير الذى انتهى إليه لويس السادس عشر ، وهنا أخذت بعض هذه الدول تمهد لتكوين حلف يواجهون به ثورة فرنسا إتقاء لخطرها أو للقضاء عليها . وأسرع ما تكون ذلك الحلف من بروسيا والنمسا وبريطانيا وأسبانيا وهولندا وسردينيا . وأدى كل ذلك إلى التفكير فى إجراء لا مفر منه وهو تشكيل لجنة عرفت باسم لجنة الأمن العام .

فرنسا تواجه التحالف الأوروبى الأول :

كان أول عمل نتج عن إعدام الملك أن بادرت انجلترا بطرد سفير فرنسا لديها ، وفهمت فرنسا من ذلك قيام العداء الصريح الذى قد يعقبه إعلان الحرب عليها ، فبادرت هى إلى إعلان الحرب على انجلترا وهولندا فى أول فبراير ١٧٩٣ ، ولم تلبث أن انضمت أسبانيا إلى صفوف الدول المتحاربة .

أما العوامل التى دعت انجلترا إلى معاداة فرنسا فبالإضافة إلى ما أحدثه إعدام الملك من إثارة للعواطف والمخاوف فى انجلترا فإنها لم تكن لتسمح لفرنسا احتلال انتوارب ، وقد تبين لها أن فرنسا تنوى الاحتفاظ بها سيما وأنها أخذت عندئذ تنادى برغبتها فى بلوغ حدودها الطبيعية . المحيط غربا وشاطىء نهر الراين شرقا والبرانس جنوبا ؛ وكان معنى ذلك ضم « نيس » « وسافوى » و « چنيف » و « الچورا » السويسرية ، ومقاطعات الراين وبلچيكا وجزء من هولندا . وحذت أسپانيا حذو انجلترا . وكان قد أثارها اعدام الملك كما أثار انجلترا وربط هذا الحادث بين الإمارات الألمانية . وفى ٢٣ يناير اتفقت الروسيا وبروسيا على اقتسام جزء من بولندا بينهما على أن تحصل النمسا على تعويض عن ذلك باقليم الفلندرز والألزاس واللورين ، وتحصل انجلترا على انتوارب عند الاستيلاء عليها . وتم الاتفاق بين أعضاء الحلف على أن تقوم انجلترا بتمويل جيوش دول الحلف .

تدهور الموقف الخارجى يمهد السبيل للاعداد لحكم الارهاب :

أطاع « ديمورييه » مكرها أوامر المؤتمر الوطنى للتقدم لغزو هولندا فى ١٧ فبراير ١٧٩٣[١] ، ذلك لأنه كان يرى أن الأحوال فى بلچيكا ليست مطمئنة . كان طبيعيا أن يرحب البلچيكيون أول الأمر بقوات فرنسا التماسا لتخليصهم من سيطرة النمسا ، ولكن سلوك الفرنسيين فى حكم البلاد والإجراءات التى اتخذوها فى سبيل ذلك سرعان ما قضت على آمال الشعب البلچيكى فى الفرنسيين الذين اضطهدوا الكنيسة ، ثم بالغوا فى تهورهم فأعلنوا ضم بلچيكا إلى فرنسا اعتمادا على ما زعموا من رغبات قدمها إليهم فريق من الشعب البلچيكى . وهكذا فقدت فرنسا بسلوكها ذلك صداقة الشعب البلچيكى الذى كان من المنتظر أن يصبح خير حليف لها .

واستغل النمسويون ظروف بلجيكا واستياءها من الفرنسيين فبادروا بمهاجمتها ، واستدعى « ديمورييه » فى ٨ مارس للدفاع عن

(١) انظر ص ١١٥ .

بروكسل وحماية قوات « ميراندا » Miranda • فأثار ذلك سخطه على المؤتمر ، وأيقظ ما كان ينطوى عليه صدره من عزم على الانتقام من زعمائه ، وبادر فبعث إلى المؤتمر برسالة شديدة اللهجة يعلن فيها رأيه الصريح وسخطه من سلوك المؤتمر • فكان فى ذلك ضربة وجهت نحو أصدقائه من الچيروند الذين كان روبسپيير عندئذ يضيق عليهم الخناق ، وقد بدأ يحقق نصرا عظيما عليهم لدرجة أزعجت « دانتون » نفسه ، الذى كان يفضل اتحاد الجميع ويرى ضرورة تكاتفهم على اختلاف أحزابهم فى سبيل مواجهة الخطر الخارجى ، وخاصة أنه كان يشعر بالأخطار التى أصبحت تحدق بالوطن منذ سفره الى بلچيكا ومشاهدته لهجوم النمساويين عليها • بينما كان دانتون يبغى أن تستعد فرنسا لمواجهة الخطر ، وتستعين على ذلك بالإتحاد بين صفوفها كان روبسپيير مهتما فى المقام الأول بالبحث عن أعداء الثورة والخونة ، لذلك ظهرت رغبة اليعاقبة فى إقامة محكمة الثورة ولجنة الأمن العام . ولكن أعضاء الچيروند فى المؤتمر عارضوا الاقتراحين وقاوموهما بكل ما أوتوا من قوة فاستقر رأى أعدائهم اليعاقبة على إجبارهم على قبول ذلك ، وحددوا يوم ١٠ مارس للقيام بمحاولة أخرى فى سبيل ذلك ، ولكنهم فشلوا • وسنرى أن سوء الموقف الخارجى وهزيمة فرنسا فيه لن يلبثا أن يهيئا الفرصة لليعاقبة ليعدوا العدة لإقامة حكم الارهاب ، ويذكرنا ذلك بما كان من أثر سيء لإنذار « برونزويك » Brunswick فى ٣ أغسطس وما ترتب عليه من أحداث ١٠ أغسطس وسقوط الملكية ، وما كان من أثر لسقوط لونجوى وقردان فى أحداث ما يعرف بمذابح ٢ سبتمبر . وهكذا ارتبطت التغييرات الداخلية فى فرنسا أشد الارتباط بالأحداث الخارجية•

وفى خلال هذه الأزمة الخانقة تبلغ أنباء الحرب فرنسا ، معلنة هزيمة جيوشها تحت قيادة « ديموريه » فى بلچيكا فى معركة « نيرڤندن » Neerwinden بعد صراع عنيف تأرجح فيه النصر والهزيمة بين الفريقين المتحاربين •ففقدت أثناءه القوات الفرنسية حوالى أربعة آلاف • وكانت الهزيمة ضربة قاسية لفرنسا التى تعودت النصر حتى ملأها غرورا • ولم

يقف الأمر عند حد الهزيمة بل تعداها بأمر علته لم يكن فى الحسبان ؛ ونعنى بذلك أن تتلو أنباء الهزيمة أنباء أخرى جعلت مصاب فرنسا أشد فداحة وأجل خطرا ، فهى أنباء تفيد بمحاولة « ديموريه » إثارة الجند على الثورة والاستعانة بهم للعمل على تنصيب ابن دوق أورليان ملكا على فرنسا . على أن الحظ قد خان « ديموريه » فى آماله عندما خذاله الجند ، فاضطر إلى الهرب إلى صفوف الأعداء فى أبريل ١٧٩٣ ، وفشلت محاولته فانهارت آماله .

كان الموقف الخارجى خطيرا ، وقد زاد من خطورته نشوب قلاقل كثيرة فى الداخل . فقد ظهرت فى الجنوب من نهر اللوار فى المنطقة المعروفة باسم « لاڤندية » حركة تطورت إلى حرب أهلية ظلت الشغل الشاغل لليعاقبة أثناء مواجهتهم للخطر الخارجى .

بادر المؤتمر باتخاذ تدابير حازمة وسريعة لمواجهة الأخطار المتفاقمة فى الخارج والداخل . فركز السلطة فى يد الحكومة وأتاح لها القدرة على التصرف بسرعة وفى سرية دون التقيد بأى قوانين أو قواعد تحد من نشاطها . وقد أيدت الأحداث التالية المخاوف التى آثارها اليعاقبة عندما هاجموا المؤتمر موضحين الأخطار الجسام التى تتعرض لها البلاد . وقد اضطر الجيروند فى المؤتمر بسبب تلك العوامل إلى الموافقة على إجراءات العنف التى طالب بها أعداؤهم من اليعاقبة وكان اشتراك بعضهم فى ثورة لاڤندية ، وخشيتهم من أن يتهموا بممالأتهم للحركة فيها مما جعلهم يوافقون على سائر القرارات التالية :

١ ــ قرار ١٩ مارس ١٧٩٣ ويقضى بتجنيد النبلاء ورجال الدين .

٢ ــ قرار ٢١ مارس ١٧٩٣ ويقضى باقامة هيئة ثورية فى كل كومون .

٣ ــ قرارات خاصة بمعاقبة المهاجرين صدرت فى ٢٧ مارس و ٥ أبريل ١٧٩٣ .

٤ ـ وفى ٢٩ مارس صدر قرار بتشكيل محكمة الثورة للنظر فى أمر جميع المتهمين بمناهضة الحكومة ولن تلبث هذه المحكمة ـ بعد مضى عام من إنشائها ـ أن تقود دانتون إلى المقصلة .

٥ ـ تكوين جيش الثورة داخل فرنسا فى ٥ أبريل ١٧٩٣ .

٦ ـ وتم تشكيل لجنة الأمن العام Comité de Sault Public فى ٦ أبريل ١٧٩٣ (١) وهى هيئة قدر لها أن تحكم فرنسا أكثر من عامين وأن تقودها إلى النصر والخلاص من الاضطرابات الداخلية . وشكلت اللجنة من تسعة أعضاء وهم « بارير» Barère و « ديلما » Delmas و « بريار » Bréard و « كامبون » Cambon و « دانتون » Danton و « روبير ليندت » Robert Lindet و « جويتون مورڤو » Guyton Morveau و « تريلهارد » Treilhard و « دلاكروا » Delacroix .

دانتون رئيسا للجنة الأمن العام من ٦ أبريل الى ١٠ يوليو ١٩٧٣

سيطر دانتون على لجنة الأمن العام عند تكوينها حتى أسقط اسمه من قائمة أسماء أعضائها عند تجديد انتخابهم فى ١٠ يوليو ١٧٩٣ . وانقسمت اللجنة تحت رئاسته إلى أربع لجان لتوزيع التخصصات المختلفة عليها . فكانت الشئون الخارجية « لدانتون » و « بارير » .

ولم تكن مهمة لجنة الأمن العام مجرد الرقابة ؛ بل كانت تحكم فرنسا وتسيطر على تصريف شئونها المختلفة . وفى ظلها فقد المجلس التنفيذى كل سلطة ؛ وكانت تملك من السلطان ما يمكنها من إلغاء أى قرار يتخذه الوزراء الذين تحولوا إلى مرؤسين لأعضائها . وكان من حقها تعيين القواد وعزلهم وتوجيه حركاتهم ؛ فهى صاحبة الحق فى توجيه السياسة الخارجية دون رقيب . ومن اختصاصاتها رعاية شئون التربية

---

(١) وهكذا تم خلال ثلاثة اسابيع تنظيم حركة الارهاب

العامة وإقامة الحفلات المدنية ورعاية الشئون الدينية والفنية ، فهى تملك حق تعيين سائر موظفى الدولة وعزلهم ، وهى وحدها صاحبة الحق فى تعيين « المبعوثين من ممثلى الشعب » Representatives on Mission (١). وكانت مهمتهم فى ظاهر الأمر تنظيم مسألة التجنيد ومراقبتها فى أقاليم فرنسا ، وإن كانت مهمتهم فى واقع الأمر تثبيت دعائم الحكومة المركزية فى أنحاء فرنسا كافة وبسط سيطرتها عليها .

وكانت مداولات اللجنة سرية ، وليس لأحد حق مساءلتها أو محاسبتها إلا المؤتمر الوطنى عندما يتقدم أعضاؤها إليه بتقاريرهم الدورية . وكان مما تستند إليه لجنة الأمن العام فى سلطانها حقها الكامل فيما كان تحت يدها من أموال طائلة (مصاريف سرية) .

وقامت إلى جانب لجنة الأمن العام لجنة أخرى تعرف بلجنة الضمان العام Comité de Sûreté وكانت بمثابة وزارة الداخلية ، تراقب أمن الدولة وتحافظ على ما يكفل له الضمان . وكان للجنة الأمن العام حق دعوة أعضاء هذه اللجنة للانضمام إليها أثناء مداولة بعض الأمور حتى تتحقق وحدة العمل .

معركة الخلاف تشتد بين حزبى اليعاقبة والچيروند :

كان دانتون يعمل أثناء رئاسته للجنة الأمن العام على التوحيد بين صفوف اليعاقبة والچيروند ، ويرى أن الأجدر باليعاقبة أن يركزوا جهودهم نحو القضاء على حزب الچيروند لمجرد اختلاف وجهات النظر بينهما فيما يتعلق بهيئة الكومون(٢) ولكن روبسبيير وأتباعه كانوا يرون ضرورة القضاء على أعدائهم . وباءت جهود « دانتون » السرية والجهرية للتوفيق بين

---

(١) كان ذلك نظاما جديدا استحدثه المؤتمر لتثبيت دعائم حكم اليعاقبة وسلطانهم . وهكذا نجد أن الثورية التى بدأت بالدعوة الى اقامة بناء لا مركزى للحكومة تعود الآن تحت تأثير الحرب الى تقاليد المركزية القديمة التى تميزت بها الملكية الفرنسية خلال القرنين السابع عشر والثامن عشر .

(٢) انظر ص ١٠٥ .

الحزبين بالفشل ؛ ذلك لأن روبسبيير كان يدبر ليخلف «دانتون» فى رئاسة اللجنة كما أن الچيروند قد انقسموا فيما بينهم كدأبهم ؛ فلم ييسروا لداتون مهمته . وقد كانت الوسيلة الوحيدة للإبقاء عليهم وإنقاذهم .

أخذت المعركة تشتد بين اليعاقبة والچيروند حين أخذ كل منهما يكيل التهم للآخر واشتد « مارا » Marat (١) اليعقوبى المتطرف فى هجومه على الچيروند ؛ فهو قد اتهمهم بالخيانة ومحاولتهم إنقاذ الملك عندما طالبوا باجراء استفتاء عام فى تقرير مصيره واتهمه الچيروند بدورهم — وكانوا أغلبية فى جلسة المؤتمر بسبب تغيب عدد كبير من اليعاقبة أعضاء حزب الجبل فى الأقاليم (٢٢٠ عضو مقابل ٩٢) — بأنه يعمل على إثارة الرأى العام لإراقة المزيد من الدماء . فقدم على أثر الجلسة ليحاكم أمام محكمة الثورة ؛ فبرأته فى ٢٤ أبريل من كل ما أتهم به . فزف إلى المؤتمر «مارا» صديق الشعب وسط مظاهرات الفرح والتأييد. وكان فى عودته بريئا إلى المؤتمر هزيمة للچيروند ونكسة شديدة لآمالهم. وأول آيات ذلك أن يصمم اليعاقبة على التخلص منهم . ولم يكن دانتون نصيرهم فيما صمموا عليه بين ٣١ مايو ، ٢ يونية ١٧٩٣ ؛ عندما حاول أن يثنيهم عن عزمهم ؛ مما جعل اليعاقبة يصفونه « بالمتساهل » ويؤاخذونه على هذا الموقف عندما لقى مصيره بعد أقل من عام .

سقوط الچيروند فى ٢ يونيو ١٧٩٣ :

واضح من كل ما ذكرنا أن المتطرفين من اليعاقبة كان غرضهم قد أصبح القضاء على الچيروند بسبب مخالفتهم فى الرأى واعتراضهم على كل ما يردون ووضع العقبات فى سبيلهم وتم لهم ذلك فى ٢ يونية ١٧٩٣ ، ومهدت لنجاحه عوامل ، منها ما قام به مجلس الكومون القوى مضافا إليه ما دبره روبسبيير الذى انتهز فرصة ضعف الچيروند واستعان الكومون بفرقة من المتطوعين كانت وجهتهم « اقليم لاڤندية » لتطهير المؤتمر من الچيروند . واستطاعت هذه الفرقة بمعاونة غوغاء باريس فى

---

(١) أنظر ص ص ١١٢ : ١٣٧ .

٢ يونية ١٧٩٣ أن تتحكم فى جميع مداخل قاعة المؤتمر ؛ فهاجموا جميعا المؤتمر ، وضيقوا الخناق على الأعضاء حتى تجاب مطالب هيئة الكومون ومناصريه ، ومنها القبض على بعض زعماء الچيروند بتهمة التآمر على الثورة . فأجيبت المطالب وزج بالكثيرين من الچيروند فى السجون إلى أن يتاح وقت محاكمتهم فى محكمة الثورة . ومن ثم يمكننا أن نعتبر أن عهد الارهاب الذى بدأ فى ١٠ أغسطس ١٧٩٣[١] قد بلغ منتهاه بسقوط الچيروند فى ٢ يونية ١٧٩٣ .

كان فى القبض على زعماء الچيروند نصر جديد للكومون ورأى داتون فيه منتهى القسوة وأسوأ ما رآه فى هذا التصرف القبض على « لوبران »Le Brun وزير الخارجية : وكان يعتبره ساعده الأيمن . ولكن روبسپيير استطاع أن يؤثر على « داتون » وأن يسوه عليه مما جعله يعتبر يوم ٢ يونيو يوما جليلا فى حياة الثورة فكان ذلك نصرا آخر للكومون .

أسباب سقوط الچيروند :

إذا حاولنا أن نبحث عن الأسباب التى أدت إلى سقوط الچيروند ـ مع أن الظروف كانت تبدو لأول وهلة مواتية لهم عندما بدأ المؤتمر الوطنى جلساته ـ لوجدنا على رأس هذه الأسباب افتقارهم إلى قوة الروح المعنوية Moral Force ؛ فهم بالرغم مما أعلنوا أنهم أصحاب مبادىء خاصة لا يحيدون عنها ؛ لشدة إيمانهم بها ؛ فالواقع أن الأطماع الشخصية هى التى كانت توجههم فى أكثر الأحيان . مثال ذلك أنهم لم يكونوا مقتنعين بالحكم الجمهورى وإحلاله محل الملكى ، فهم قد عرضوا الملكية للسقوط لا حبا فى الجمهورية وكرها للملكية ؛ ولكن حبا فى استعادة نفوذهم ، ولا أدل على ذلك من أنهم تظاهروا بتأييد اليعاقبة فى سبيل اثارة العناصر الثورية الفوضوية التى كانوا فى واقع الأمر يبغضونها ، ويودون القضاء عليها ولم يكن للچيروند من بعد النظر وعمق التفكير ما ينبههم إلى إمكان تهور العناصر الثورية

(١) انظر أحداث ١٠ اغسطس ص ص ١٠٣ ـ ١٠٤ .

فى سلوكهم إلى الحد الذى يفسد أمور البلاد . فأصبحوا بسلوكهم هذا الأخرق مضطرين إلى أحد أمرين إما السير مع الثوار الفوضويين فى طريق واحد أو ترك الأمور فى أيديهم لتخليص أنفسهم مما تورطوا فيه. وليس يخفى على أحد أن سلوكهم هذا قد أفقدهم تأييد أنصارهم ومن كانوا قبل ذلك يجرون فى ركابهم .

وثانى أسباب سقوط الچيروند كان افتقارهم إلى النظام والحزم . فلم يعرف عنهم التماسك وتنظيم الصفوف فى مسيرتهم السياسية . لم يكن الحزب فقيرا إلى الرجال ولكن واحدا من رجاله لم يستطع أن يتزعمه كما لم يستطع الحزب نفسه أن ينادى بزعامة واحد من رجاله . لم تنفعهم فصاحة « ڤرنيو » Vergniaud [1] ولا سخرية « چنسونيه » Gensonné اللاذعة ؛ ولا ثقة « بريسو » Brissot [2] من مقدرته الشخصية ؛ بل لم تنفعهم كذلك الزعامة السطحية التى كانت تتظاهر بها أسرة «رولان» Roland [3] .

وسبب ثالث وهو أن أقاليم فرنسا لم تكن تؤيدهم التأييد الكافى: كما لم يتمتعوا بمثل هذا التأييد فى باريس نفسها . وقد يكون مرجع ذلك إلى ميل الشعب الفرنسى كله إلى العودة إلى الاعتدال والبعد عن المبالغة والتهور . فلم يكن معقولا والحالة هذه أن يلقى حزب الچيروند ـــ الذى تهور فى سيرته وسلوكه السياسى ـــ شيئا من تأييد الشعب . وكانت النتيجة أن فقد الحزبان الچيروند واليعاقبة تأييد الشعب الذى وقف وكأنه يتسلى بمشاهد الصراع بين الحزبين . ولم يكن عجيبا أن يقف الشعب موقف المتفرج أو الساخر خاصة بعد أن تبين له سلوك حزب الچيروند الذى كان يتعلق به ويهدف معه مخدوعا إلى الصالح العام .

نضيف إلى كل ما قدمنا من أسباب فشل الچيروند وسقوطهم سببا آخر وهو عدم ثباتهم على رأى يرونه فهم لم يكادوا يبلغون بعض ما كانوا يهدفون إليه عن طريق القوة والعنف حتى بدا لهم أن يعودوا إلى السير

---

(١) انظر هامش ٢ ص ٨٤ ـ ٨٥ .
(٢) انظر هامش ١ ص ٨٤ .
(٣) انظر هامش ٣ ص ٨٦ عن مدام رولان ونشاطها .

الهادىء المنتظم ، ومع ذلك لم يتفقوا فيما بينهم على خطة واضحة لتحقيق ما كانوا يريدون ، ولا أدل على ذلك من موقفهم عند مناقشة الاتهامات التى وجهت إلى الملك فى المؤتمر الوطنى .

بعض ما ترتب على اعتقال الجيروند من اخطار :

أثارت حوادث ٢ يونيو ١٧٩٣ العنيفة احتجاج الشعب الفرنسى عامة إيمانا منهم أنها كانت من تدبير الباريسيين بزعامة المتطرفين من اليعاقبة ومن قبل عرف الإعداد لما وقع فى ٢ يونية ؛ فكان أهل ليون أول من عرفوا ذلك قبل وقوعه بأيام ، عرفوه يوم ٢٩ مايو ، فثار أهاليها على مجلسها البلدى ، وكان أعضاؤه من اليعاقبة . وكان ذلك فى صالح الجيروند إذ وقعت خلال مواجهة المجلس البلدى معركة دامية ، وكانت النتيجة أنهم استطاعوا بالاتحـــاد مع الملكيين أن يسيطروا على المجلس وأن يعيدوا تشكيل إدارته . ولما وقعت حوادث ٢ يونيو تسعرت نار الثورة فى ليون ، وأظهر زعماؤها استعدادهم لمعاونة الساخطين أمثالهم فى بقية المقاطعات . وظهرت آثار ذلك وأخذت خطورته تشتد يوما بعد يوم فى كل من «فرانش كوتيه» Franche Comté و «دوفينية» Dauphiné و «بروفانس» Provence و «لانجدوك» Languedoc و « نورماندى » Mormandie . وزادت نيران تلك الثورات اشتعالا بوجود من كان يغذيها من أعضاء المؤتمر الجيرونديين الذين فروا اليهـــا من اضطهاد اليعاقبة وكان بينهم «بوزو» Buzot ، و «بريسو» Brissot و «لوڤيه» Louvet. ونستطيع أن نقول بعد ذلك أن ثلثى مقاطعات فرنسا قد ثارت على المؤتمر ولكن من حسن حظ المؤتمر أن نيران تلك الثورات قد خنت عليه لأنها لم تكن من تدبير المجالس البلدية بل من تدبير الأهالى ؛ فبقيت هيئات الكومون فى الأقاليم موالية للمؤتمر فى عمله على بناء وحدة فرنسا .

دستور عام ١٧٩٣ :

وبالرغم من ذلك بدت الأمور مشوبة بالغموض . فبدأ أعضـــاء المؤتمر من اليعاقبة يسوهون على الشعب بوضع دستور لضبط الأمور

وتهدئة الخواطر.وفعلا شغلوا أنفسهم بذلك أياما (من ١١ الى ٢٤يونيو) انتهوا بعدها من مناقشته والموافقة عليه .

وكان من مبادىء هذا الدستور الاحتفاظ بأسسى ما كان فى الدستور القديم ، ويعنى حق الانتخاب العام الذى تمت الموافقة عليه أول الأمر فى ١٠ أغسطس ١٧٩٢ ، وقام على أساسه المؤتمر الوطنى . وقد يكون من الواجب هنا أن نبين الفرق بين طريقة الانتخابات فى الدستورين ، إذ كانت فى الدستور القديم تجرى على درجتين فأصبحت بمقتضى الدستور الجديد تجرى فى مرحلة واحدة .

أما السلطة التشريعية فبقيت فى يد مجلس واحد كما كانت فى الماضى ، وبلغ عدد أعضائه ستمائة يجددانتخابهم كل عام . واستحدث الدستور الجديد مبدأ جديدا يقضى بأن كل تشريع جديد ينبغى أن يعرض على الشعب ليصبح صالحا للتنفيذ .

ونص الدستور الجديد على أن السلطة التنفيذية يهيمن عليها مجلس عدد أعضائه أربعة وعشرون . وفتح المؤتمر قبيل وضع الدستور أبوابه لتلقى رغبات الشعب حتى يتضمنها مبادىء الدستور . وظاهر أن المؤتمر كان يهدف بكل ذلك إلى تهدئة خواطر الشعب الذى بدأ الخوف يغشى قلوبه من استمرار ديكتاتورية باريس كان هذا الدستور صورة لم تفتح الدنيا عيونها على وقوعه والعمل به ؛ ولن نجاوز الصواب اذا قلنا أنه ولد ميتا . فالمؤتمر قد وضع بناءه فى إطار جميل براق حشاه بأسسى المبادىء دون أن يفكر فى القوة التى تستطيع تنفيذه . على أن التاريخ لا ينكر أن مولد هذا الدستور قد كان له أثره فى تأخير اشتعال نار الحرب التى كان الشعب فى الأقاليم على وشك الهبوب بها على المؤتمر إذ رأى الكثيرون الانسحاب من الميادين ؛ لا يرون ضرورة للحرب ضد المؤتمر ما دام قد استجاب لرغباتهم وحقق لهم ذلك الدستور المثالى .

لجنة الأمن العام فى نهاية عهد دانتـــون :

ظل داتتون يسيطر على لجنة الأمن العام حتى ١٠ يوليو ١٧٩٣ • وقد كرس جهودت لإعداد الجيش لدفع الخطر الخارجى عن فرنسا . وأقر خصومه وغيرهم بأن نشاطه واخلاصه كانا عاملين هامين فى تمكين فرنسا من صد العدوان الخارجى •

وظلت لجنة الأمن العــام فى عهد رئاسته تسير فى سياستها دون استخدام العنف فىردع ثوار أقاليم فرنسا المختلفة • ولم يكن جزاؤه على سياسته تلك سوى اللوم الذى وجه إليه فى ٤ يولية ١٧٩٣ من أجل ذلك • وأحست اللجنة فى عهده أنهـا بدأت تفقد تأييد المؤتمر ونادى اليعاقبة الذى لم ينس لداتتون سلوك سياسة السلم والاعتدال فى معاملة الجيروند . ومحاولاته التى بذلها خلال المدة من ٢٩ مايو إلى ٢ يونية لإقناع اليعاقبة بعد استخدام العنف تجاههم . ولم يقف الأمر عند حد ما ذكرنا من لوم داتتون بل زاد عنفا حين ضج الشعب الباريسى ؛ وبدأ يهزه الخـوف من ثورات الأقاليــم التى أخذ أمرها يستفحل ؛ بجهود روبسبيير التى بذلها فى سبيل إثارة الرأى العام مستهدفا بذلك إســقاط داتتون ليحظى هو بمكانه بعد ذلك • وأخذت الأمور تزداد سوءا عندما هزم القائد «وسترمان» Westermann صديق داتتون أمام ثوار «لاڤندية» Lavendée فى «شاتيون» Châtillon • وهنا أخذ الرأى العـــام يطالب بإتخــاذ إجراءات عنيفة فى توقيع العقوبات على المسجونين والهاربين من رجال الجيروند •

ولمـا كان العاشر من شهر يوليو أعيد تشكيل لجنة الأمن العام وصدر قرار المؤتمر بالموافقة على هذا التشـكيل ظهر أن داتتون ليس من أعضائها . ولن يبدو ذلك الأمر غريبا إذا ما نظرنا فى سيرة داتتون ، إذ أنه عرف بالاهمـــال وقلة الاكتراث وعدم الحزم حتى لقبه أعداؤه بالمتـــاهل ؛ يضـــاف إلى ذلك شـــدة طموح خصـــومه وبذلهم أقصى الجهود فى سبيل الوصـــول إلى الحكم ، ومما أدت إليه جهود الأعـــداء وصول أحد زعمائهم وهو روبسبيير إلى رئاسة لجنة الأمن العام . وظل فى رئاستها حتى مصرعه فى يولية ١٧٩٤ •

روبسبيير رئيسا للجنة الامن العام من يولية ١٧٩٣ إلى يولية ١٧٩٤ :

كان روبسبيير عضوا بارزا فى حزب اليعاقبة بل تزعم ناديهم . وكانت له مواقفه وخطبه الشهيرة فى عهد الجمعية التشريعية برغم انه لم يكن من أعضائها . وكان يستمد معظم قوته من تأييد نادى اليعاقبة إياه . تحمس لإعلان الجمهورية واستراح لإعدام الملك . أصبح اسمه منذ رئاسته للجنة الأمن العام حتى وفاته فى ١٧٩٤ أبرز الأسماء فى تاريخ الثورة . ظل حتى نهاية حياته مثاليا ، يحلم ببناء مجتمع جديد فى فرنسا عند زوال الأخطار الماثلة عندئذ . كان يهدف إلى بنـاء مجتمع يقوم أساسه على الدين وتشيع فى سلوكه الفضيلة . ولم يمنعه ذلك من أن يظل مرتبطا بفريق اليعاقبة الذين كانوا من أنصار استمرار حكم الإرهاب والإعداد للحرب وتعبئة كل القوى ضد أعداء الثورة فى الخارج والداخل محافظة على الثورة .

والواقع أن الرجل كان صادقا فى إخلاصه للثورة مستعدا للتضحية فى سبيلها ، أمينا فى سلوكه الاجتمـاعى لا يعادى من الناس إلا أعداء الثورة . وكان روبسبيير يدين بمبادىء روسو . كما كان محبوبا من الباريسيين يلتفون حوله ويؤيدونه ويحيطونه برعايتهم . ولكن القدر لم يحقق له أحلامه بل شاء أن ينهى حياته على المقصلة . ويرى بعض المؤرخين أن أسباب فشل هذا الرجل فى محاولاته قد كان الجو المشبع بخوف الجماهير من نتائج الحرب ؛ ويضيفون إلى ذلك أنه كان شـديد التحمس ، متسرعا فى أحكـامه لا يتوانى فى اتخاذ وسائل العنف حين يرى أنها قد تعينه على تحقيق ما يريد .

والواقع أن اليعاقبة قد أحرزوا بين يديه كثيرا من الانتصارات فى الداخل والخارج بخاصة خلال العام الذى رأس فيه لجنة الأمن العـام . وأتيح له أن يكون الحاكم الحقيقى لفرنسا وصاحب الرأى المؤثر فى جو السياسة الأوروبية .

أعيد عندئذ تنظيم وسائل الحكم فى فرنسا أملا فى تكوين حكومة قوية مستندة إلى دفاع وطنى قوى ، وكان الدافع إلى ذلك ظروف الحياة السياسية فى فرنسا فى الداخل والخارج .

ومن وسائل ذلك « اللجنة العظمى » Grand Comité وهى لجنة الأمن العام . وكان لديها من وسائل السيطرة مايكفى من الإمكانات المادية، ثم المبعوثون من ممثلى الشعب إلى الأقاليم لحمل أمانة الحكم فيها والمحافظة عليها .

أما اللجنة العظمى فرؤى أن يعاد تنظيمها وانتهى الأمر إلى تقسيمها إلى ثلاث مجموعات :

١ ــ تختص المجموعة الأولى ــ وعدد أعضائها خمسة على رأسها «لازار كارنو» Lazare Carnot منظم انتصارات فرنسا ــ بالنظر فى الحرب فى البر والبحر وليس لها أن تعدو النظر فى غير ذلك إلا إذا اقتضت الأمور .

٢ ــ مجموعة ثانية من ثلاثة أعضاء من « روبسبيير » Robespierre و « كوثون » Couthon و « سان جاست » St. Just ؛ وتختص بالنظر فى الشئون الداخلية .

٣ ــ وثالث هذه المجموعات أشهر أعضائها «شومت» Chaumette و « هيبر » Hébert؛ وتختص مع غير ماذكرنا من أعمال اللجنتين السابقتين ، وتسير فى أعمالها مستندة بهيئة كومون باريس .

الانتصارات فى الداخل :

وجنت اللجنة العظمى بين يدى « روبسبيير » ثمار الجهود التى بذلت قبل أن يرأسها ؛ عندما تم إخماد الثورة فى نورمانديا وقضى عليها فى ١٣ يولية ١٧٩٣ ؛ وبذلك استقرت الأمور فى شمال فرنسا ؛ وساد السلام فى سهولة ويسر ؛ ذلك لأن القدر شاء أن تفيد اللجنة تحت رئاسة روبسبيير من جهود المؤتمر التى بذلت فى عهد دانتون لاستصدار الدستور الذى وصف بأنه ولد ميتا .

ذلك ما كان من أمر شمال فرنسا . أما فى أقاليم الوسط منها فلم تجد وسائل الإقتناع وحدها ؛ فعندما بدأت الثورة فى إقليم الجيروند فى

السابع من يونيو وفقت الحكومة فى الفصل بينها وبين غيرها من الثورات، فجرى إخمادها على يد المبعوثين السياسيين بحيث لم تعد هناك ضرورة للحرب .

أما فى وادى نهر الرون فقد اقتضى الأمر استخدام القوة أملا فى تجنب اتصال حكومة الثورة فى ليون بأختها فى مرسيليا فكانت ثورة ليون قد قامت منذ ٢٩ مايو . وفى ٢ يونية حذت حذوها مرسيليا ، وتقدم جيشها لمساعدة أهالى ليون فى ثورتهم ، واستطاع جيش الحكومة أن يضرب مرسيليا ويحتلها فى ٢٥ أغسطس ١٧٩٣ عندما كان الملكيون على وشك تسليمها للإنجليز . أما ليون فصمدت وقتا أطول وأخذت تقاوم مقاومة شديدة إلى أن سلمت فى أكتوبر ١٧٩٣ .

أما فى طولون فكانت الثورة أخطر وأشد عنفا منها فى ليون ، إذ أن رجالها قد نجحوا فى أوائل يولية فى إقامة حكومة ثورية اعترف فيها بلويس السابع عشر . ووقعت طولون بذلك فى أيدى الأعداء حين سلمها الثوار لهم عندما أرسلت أساطيل أسبانيا وانجلترا على شواطئها فى ٢٨أغسطس١٧٩٣ ، وأعلن القائد الانجليزى «هود» Hood أنه استولى على المدينة ليردها إلى ملك فرنسا بعد عقد الصلح ولكنها سقطت فى النهاية فى يد الجمهورية الفرنسية بفضل القائد الفرنسى « ديجوميه » Dugommier ومساعدة نابليون بونابرت الذىأظهر براعة فىتلك العمليات. وفى ١٩ ديسمبر ١٧٩٣ بارح طولون بعض الملكيين وتم للمؤتمر إخضاعها تماما ، فاستخدمت أبشع وسائل العقاب التى انتهت بقتل حوالى مائتين من أهاليها رميا بالرصاص . ومن ثم أصبح اليعاقبة سادة الموقف فيها من جديد .

ولم يقتصر الأمر يومئذ على تلك الثورات المحلية التى ذكرناها بل كانت هناك ثورة أعظم وأشد خطورة ونعنى ثورة «لاڤندية» La Vendée التى لم تخمد نارها إلا فى عهد حكومة الإدارة .

ثورة اقليم ((لاڤندية)) La Vendée :

وقعت هذه الثورة على شواطىء نهر اللوار فى الشمال والجنوب . وأصبحت « بريتانيا » Bretagne « وأنچو » Anjou « وبواتو » Poitou كذلك مسرحا لحوادث هذه الثورة ـ وكان سكان « لاڤندية » معروفين بتعلقهم الشـديد بطائفة رجال الدين واحترامهم إياهـم . ولعل ذلك مما ساعدهم على الثورة ضد القانون المدنى للكنيسة ، فاضطربت أمور الحياة لديهم لاشتراك الفلاحين والقس القدامى فى إشعال نار الثورة . وكان القساوسة عند تأدية الشعائر الدينية يهجرون الكنائس بالمصـلين إلى المزارع والغابات ليتمكنوا من تأديتها وفق النظام القديم . ولم يكن من المستحيل تجنب وقوع حرب أهلية بهذه الشدة لو لم يصدر قانون ٢٤ فبراير عام ١٧٩٣ الذى نص على تجنيد ثلثمائة ألف محارب . وكانوا يكرهون الحرب وينفرون منها لا لأن الشجاعة كانت تنقصهم ،ولـكن لأنهم كانوا يكرهون هجرة وطنهم . وحين بدىء فى تنفيذ القانون المشار اليه فى ١٠ مارس ، ثار الأهالى وأهانوا الموظفين الذين كلفوا بالقيام على تنفيذه وظلوا يطاردونهم حتى اضطروا إلى الرجوع . وتلت ذلك ثورة عامة قام بها الفلاحون على حين ظلت المدن الصغيرة غير محصنة ، فاستطاع الثوار أن يسيطروا على كثير منهـا فى « بواتو » و « أنچو » كمـا حوصرت « نانت » Nantes . وانتهى الأمر بوقوع معظم « بريتانيـا » فى أيـدى الثوار . وباتت « برست » Brest و « لوريان » Lorient و « رين » Rennes مهددة .

وكان أول ما نفر منه الثوار ونادوا بالغائه هو التجنيد ، ثم شمل النداء بعد ذلك المطالبة بإعادة رجال الدين القدامى إلى مناصبهم . وكان عدد كبير منهم يتزعم هذه الحركة . وسمى جيش الثورة فى « لاڤنـدية » بالجيش المسيحى L'Armée Chrétienne . على أنه لم تبد فى بداية الحركة أى اشارة لرغبة الثائرين فى العمل على إعادة الحكم الملكى مما جعل الناس يعتقدون أن الحركة لم تخرج عن كونها حركة شعبية لا شأن لهـا بتلوين الحكم ، إذ كان زعماؤها فى البداية من أفراد الشعب والفلاحين

فمنهم « ستوفليه » Stofflet من حراس الصيد ، و « جاستون » Gaston صانع الشعر المستعار ، و «كاثلينو» Cathelieneau الحوذى ، فلما ظهرت تباشر نجاح الحركة انضم إليها بعض النبلاء أمثال «بوشان» Bonchamps و « لاروشجا كلان » Larochejaquelin و « شاريت » Charette . ومن ثم تغير لون الثورة واتجاهاتها فأصبحت سياسة بعد أن كانت أهلية وأصبح جيشها كاثوليكيا ملكيا . L'Armée Catholique et Royale يعمل فى خدمة لويس السابع عشر .

وقد قاومت المدن هذه الحركة مقاومة عنيفة ، فأعلن كومون نانت عزمه على المقاومة بالسلاح وسائر طرق الإرهاب . فلم تلبث « بريتانيا » يومئذ حتى امتنعت عن المشاركة فى النزاع . على أن حرب « لاقنــدية » استمرت وقتا طويلا لأن المؤتمر كان يومئذ مشغولا بأحداث الحرب على الحدود ، فلم يستطيع أن يبذل من الجهود لقمع هذه الثورة إلا بإرسال بعض فرق الحرس الوطنى وطوائف ممن جندوا حديثا فلم تكن لهم خبرة كافية بشئون الحرب . وزيد على ذلك أن طبيعة البلاد بما فيها من وفرة المياه والغابات قد ساعدت الثوار على النجاح فى حركتهم التى ارتكبوا فيها كثيرا من وسائل العدوان والقسوة على أسراهم من الجمهوريين . وهنالك اضطر المؤتمر أن يعلن فى أول أغسطس عام ١٧٩٣ نيته نحو الثورة فى ڤاندية ، والعزم على قمعها بقوة النار والحديد ، فكلف كلا من القائدين « روسينيول » Rossignol « وروسان » Roussin بقيادة الحركة التى وافق على تقريرها . ولم يقف الأمر عند هذا الحد بل تعداه إلى إثارة القائد « كاريه » Carrier الذى استطاع أن يصب غضبه على رجال الحركة فى « نانت » ؛ فأغرق الكثيرين من رجال الدين ، وساق إلى المقصلة فريق الملكيين حيث لقوا مصرعهم . وتنفيــذا لأوامر المؤتمر اتجهت حاميــة « مينز » (١) إلى اقليم « لاقندية » ، ولما بلغته بدأت الحرب النظامية .

---

(١) فى يولية ١٧٩٣ تمكنت الجمهورية من ارســـال جيش أقدر على محاربة ثوار « لاقندية » وذلك عندما استسلمت « مينز » فى ذلك الشهر للبروسيين فسمح لحاميتها بالانسحاب فوجهها المؤتمر نحو اقليم لاقندية .

وكانت خطتها تقضى بعزل هذا الاقليم عن البحر حتى لا تصله الإمدادات من انجلترا . وأسيء تنفيذه هذه الخطة بسبب سوء التفاهم بين القداد وممثلى الشعب فى الأقاليم ، فلم ينل أصحابها من النجاح كل ما كانوا يتوقعون . ومع ذلك اشتدت الضربات الموجهة لثوار « لاڤندية » . فاضطر الجيش الكاثوليكى الملكى إلى التقهقر ، وقضى على كل من « كاثلينو » ولا «روشچا كلان» . وهكذا هزم ثوار لاڤندية ولكن الهزيمة لم تخضعهم تماما ، فعزموا على استئناف ثورتهم تحت زعامة « شاريت » و « ستوفليه » . وقد بذل كلاهما كل ما يملك من جهد دفع الشعب إلى الاستمرار فى الحرب . فاستمرت الحرب فى ١٧٩٤ . ولكن انتصارات فرنسا على الحدود قد قضت على فرص الڤانديين فى نجاح حركتهم . وأعلن المؤتمر الهدنة والأمان للفلاحين الذين يسلمون فى بحر شهر أى فى ديسمبر ١٧٩٤ . وفى بداية عام ١٧٩٥ استطاع القائد « هوش » Hoche — وكان يحارب فى « بريتانيا » — أن يعقد معاهدات الصلح مع زعيمى الحركة « شاريت » و « ستوفليه » فى « لاڤندية » . وتسببت تصرفات لويس الثامن عشر فى إفساد تلك المعاهدة ؛ فاستئونف الصراع مرة أخرى عندما أنزل الانجليز فى ٢٦ يونية ١٧٩٥ ثلاث فرق من المهاجرين استجابة لنداء لويس ١٨ فى « كويبرون » Quiberon . ولكن الحركة فشلت لأن الكونت « دارتوا » Comte d'Artois بارح المكان ، فكان مصير بعض المهاجرين الغرق فى البحر والبعض الآخر السجن أو القتل .

وفى عهد حكومة الإدارة استطاع « هوش » Hoche أن يصل إلى تهدئة تلك الأقاليم عندما أرضاهم وقضى على عوامل سخطهم الدينية ، إذ سمح لهم بإقامة شعائرهم الدينية وفق النظام القديم ليس فى الكنائس وحسب ، بل فى سائر حفلاتهم الدينية العلنية عامة . وأخذت أجراس الكنائس تدق فى اقليم « لاڤندية » مع توقفها فى سائر أنحاء فرنسا . وإذا كان « هوش » قد نجح فى فعلته تلك بطريق السلام والتراضى ، فهو قد استخدم الحزم والشدة فى انتزاع الأسلحة من الفلاحين ، فوضع يده على مزارعهم ومواشيهم واتخذها رهينة حتى يسلموا إليه كل ما كانوا

يملكون من أسلحة الحرب فنجح فى ذلك إلى حد بعيد . فلم يبق من آثار تلك الثورات غير حركات من الشعب فى « بريتانيا » لم تلبث حتى امتدت إلى نورمانديا ، ولكن خطورتها لم تتضح إلا فى العام السابع للثورة الفرنسية ، وذلك عندما فشلت حكومة الإدارة فى سياستها ونشاطها الحربى .

ذلك وصف قصير نورده للقارىء لتوضيح ما كان من أمر ثورة « لاڤندية » وما اتخذته لجنة الأمن العام فى ظل رئاسة روبسپيير من إجراءات لقمعها ثم ما كان من إخمادها آخر الأمر فى عهد حكومة الإدارة.

حكم الارهاب فى باريس :

لم يكن غريبا بعد كل ما ذكرنا أن تمهد الأحداث لحكم الإرهاب فى باريس . وكان فاتحة ذلك العهد مصرع « مارا » Marat فى ١٣ يولية ١٧٩٣ على يد فتاة من الچيروند اسمها « شارلوت كوردى » Charlotte Corday ؛ وكان الرجل من أقطاب اليعاقبة ، كما كان فى نظر الشعب رمزا للمواطن المخلص الذى يحرص على مصالح الشعب . ولما كانت القاتلة من الچيروند فقد اعتبروها اليعاقبة دسيسة عليهم ، واعتبروا الچيرونديين جميعا مسئولين عن مصرع رجلهم العظيم . وفى ٢٨ يولية ١٧٩٣ أعلن المؤتمر إتهامه للچيروند بالخيانة الوطنية ، واستباح قتلهم بغير محاكمة .

ومما مهد لحكم الإرهاب فى باريس وقوى من عزائم القائمين على تنفيذه إنزعاج الشعب فى باريس بخاصة وفى نواحى فرنسا الأخرى عامة وصول الأنباء التى أفادت بسقوط « ماينز » Mainz و «ڤالنسيين» Valenciennes فى أول أغسطس عام ١٧٩٣ . وكان من حسن حظ الفرنسيين ، ودفعهم إلى السير فى تنفيذ حكم الإرهاب أن القدر لم يتح لأعدائهم أن ينتهزوا فرصة انتصاراتهم ، فيبادروا بمهاجمة فرنسا ، كما أفاد الفرنسيون من الخلاف الذى كان يومئذ لا يزال قائما على أشده بين بروسيا والنمسا بسبب تقسيم بولندا الثانى الذى لم تنل منه النمسا أى نصيب وقد كانت تطمع فى الاستيلاء على « كراكاو » Cracow ،

وإن كانت قد وعدت بالإستيلاء على « ستراسبورج » Strasburg و « ليل » Lille إذا تمكنت من غزوهما ؛ فأحقدها ذلك على بروسيا ، كما حقدت بروسيا على النمسا فى الوقت ذاته ، ظنا منها أن النمسا هى التى عوقت عليها ضم نصيبها من بولندا . ومن أجل ذلك لم تطمئن إحداهما إلى الأخرى ، وخيم الشك على تعاونهما فى الهجوم على فرنسا .

بدأ المؤتمر بتنفيذ ما قرر من عقوبة الموت . فبعث إلى المقصلة فى نهاية أكتوبر مجموعة من زعماء حزب الچيروند وفى مقدمتهم « ڤيرنيو » Vergniaud [1]، «وبريسو» Brissot [2]، «ومدام رولان» Roland [3]. وفى الشهر نفسه أعدمت « الملكة مارى أنطوانيت » . وفى ٦ نوفمبر أعدم « فيليب المساواة » دوق أورليان ابن عم الملك ، وتبعه بعد قليل إلى نفس المصير « بيللى » Bailly [4] أول عمدة لباريس وغيره .

اما محاربة قوات الدول المعادية لفرنسا فقد تأرجحت أحوالها بين النصر والهزيمة . فمن فشل فى ربيع ١٧٩٣ وصيفه إلى استعادة للقوى ، ثم انتصار فى خريف ١٧٩٣ وخلال عامى ١٧٩٤ ، ١٧٩٥ . وقد كان منتصف صيف ١٧٩٣ كما ذكرنا أحلك عهود هذه الحرب . ففى يولية استولى البروسيون من جديد على ماينز ، وتقدموا لغزو الألزاس ، كما أحرز النمساويون والهولنديون والإنجليز فى الشهر نفسه على انتصارات هامة على قوات فرنسا فى الشمال .

على أن الهزيمة لم تلبث أن تحولت إلى انتصارات فى خريف ذلك العام عندما نجح القائد « چوردان » Jourdan فى إحراز انتصارات عظيمة للجمهورية فى ١٥ و ١٦ سبتمبر ١٧٩٣ فى بلچيكا فى واقعة « واتينيى » Wattignies ، فأعادوا بذلك فتح بلچيكا .

---

(١) انظر هامش ٢ صص ٨٤ — ٨٥ .
(٢) انظر هامش ١ ص ٨٤ .
(٣) انظر هامش ٣ ص ٨٦ .
(٤) انظر ص ٤٨ .

وفى مارس من عام ١٧٩٤ ثارت بولندا التى كانت قد قسمت تقسيما ثانيا فى ١٧٩٣ ، فانتهز « كارنو » الفرصة ، وأمر القوى الشرقية بالهجوم على الأراضى المنخفضة بتقدم « بيشجرو » Pichegru بقوة من ١٦٠٫٠٠٠ جندى ليلتقى بقوات « چوردان » المكونة من ٢٣٠٫٠٠٠ مقاتل ، فانتصرت هذه القوات على قوات النمسا فى بلچيكا فى موقعة « توركيون » Tourcoing فى ١٨ مايو ١٧٩٤ . ولما كان ملك بروسيا قد حول إمداداته — التى كان مزمعا إرسالها إلى بروكسل — نحو وارسو ، خشى الإمبراطور أن تتفق عليه بكل من بروسيا والروسيا من جديد ، فأهمل محاربة الفرنسيين ليتفرغ للمسألة البولندية ، وقد انتهز القائد « چوردان » هذه الفرصة المواتية ، وكانت قواته مدربة على القتال ، منظمة تنظيما دقيقا ، ومشبعة بتعاليم الثورة التى من شأنها أن تزيدها قوة على قوتها ، فانتصرت انتصارا عظيما فى موقعة « فلورى » Fleury فى ٢٦ يونية عام ١٧٩٤ . ويعتبر هذا النصر أعظم نصر حربى نالته الثورة عقب انتصار « واتينيبى » فى ١٥ و ١٦ سبتمبر ١٧٩٣ . وقد كانت نتائج هذا النصر سريعة . ففى ٦ يولية جلت قوات الحلفاء عن بروكسل ، وفى ١١ يولية دخلها چوردان ؛ وفى ٢٣ يولية طرد « بيشجرو » القوات البريطانية واحتل « انتوراب » وهكذا أصبحت بلچيكا تابعة لفرنسا من جديد بينما هددت بعض الفرق الفرنسية « تورين » Turin . ونجحت قوات فرنسا كذلك فى غزو هولندا . وقد كانت المسألة البولندية عاملا رئيسيا فى ضعف موقف الحلفاء .

الانقسام يدب فى حزب اليعاقبة :

قد يكون من الملائم هنا أن ننتقل من انتصارات الثورة الفرنسية العسكرية إلى تاريخها الداخلى ؛ فإن حزب اليعاقبة — الذى حقق نصرا كاملا على خصومه من الچيروند ، وأحرز لفرنسا نصرا مجيدا على أعدائها فى الداخل والخارج ، وقد انقسم على نفسه انقساما شديدا ، وكان فى ساعة الخطر يقف وقفة رجل واحد — أصبح اليوم منقسما يحارب بعضه

بعضا محاربة قد تنتهى إلى أن يفنى هذا الحزب ويضيع أثره من الوجود . وقد انتهى الأمر فعلا بفناء كثير من رجاله علما بأن الخلافات بين أفراد هذا الحزب لم تكن لتؤدى إلى الحرب التى انتهت إلى تلك النهاية المحزنة . وبحسبنا من نتائج ذلك الخلاف الذى أدى إلى هذه الحرب أن يصبح الحزب الواحد ثلاثة أحزاب :

١ ـ حزب برئاسة روبسبيير ، ذلك الزعيم الذى كان يدين بمبادىء ثلاثة :

(أ) تأييد الفضيلة والعمل على نشرها مع اتخاذ وسائل العنف فى سبيل ذلك .

(ب) الاعتقاد الصادق فى وجود الكائن الأعظم .

(جـ) قدسية الملكية .

٢ ـ حزب داتتون : وهو الحزب الثانى ويرأسه داتتون وعرف بحزب المتساهلين . وقد أصبح فى شتاء ١٧٩٣ مصدر قلق وخوف للحزب الذى يتزعمه « روبسبيير » . وكان من أعضاء هذا الحزب « كاميل ديمولان » و « فابر » Fabre . فقد داتتون سلطانه فى لجنة الأمن العام فى ١٠ يولية ١٧٩٣ ، ولكنه ظل رغم ذلك قطبا من أقطاب السياسة ، وإن كان سلوكه السياسى قد تغير فمال إلى الاعتدال والبعد عن العنف بعد أن كان معروفا بالقسوة . كانت علاقته « بكاميل ديمولان » وثيقة ولا سيما فى آخر أيامه . فاشترك معه فى المناداة بسلوك سبيل الاعتدال والرحمة والبعد عن الإرهاب ، كما ظهر ذلك فى المؤتمر الوطنى وفى صحيفتهما الجديدة التى يحررها فى « ديمولان » وعرفت « الكورد ليه العجوز » The Old Cordelier

٣ ـ حزب « شومت » Chaumette و « هيبير » Hébért : وهو ثالث الأحزاب التى نتجت عن انقسام اليعاقبة . وكان على صلة وثيقة بمجلس كومون باريس واشتهر هذا الحزب بما قام به من إصلاحات هامة وافق عليها المؤتمر : تناولت أمور تنظيم المستشفيات : وأمور الموازين والمقاييس عن

طريق وضع النظام العشرى (الكيلو والمتر) الذى لايزال متبعا للآن فى فرنسا وفى كثير من الدول الأوروبية وغيرها . ولم تقف جهود هـذا الحزب عند حد ما ذكرنا بل عدت ذلك إلى إنشاء تقويم جديد لفرنسا ، مطلعه تاريخ إعلان الجمهورية (فى شهر سبتمبر ١٧٩٢) . وقد تغير فى هذا التقويم تنظيم الأشهر وتسميتها وفقا للمظاهر الطبيعية التى تقترن بكل منها . فألغى نظام الأسابيع ، فأصبح الشهر ينقسم إلى عشرات ثلاث، فى كل عشرة منها يوم للعطلة ، وأصبحت عدد أيام الشهر لا تعدو الثلاثين وقد ظل هذا التقويم معمولا به حتى عام ١٨٠٤ عندما أصبح نابليون إمبراطورا . ولعل أهم ما نادى به هذا الحزب فى مجال الدين هو مبدأ الوحدانية (أى عبادة إله واحد) إيمانا منهم بأن هذا هو الحق ، وعرف مذهبهم من أجل ذلك بعبادة الحق . ولما وافق المؤتمر على ذلك احتفل رسميا بهذه العبادة فى ١٠ نوفمبر ١٧٩٣ فى كنيسة نوتردام . وانتشرت هذه الحركة فى الأقاليم ؛ فتحولت الكنائس إلى دور لعبادة الحق ، مما زاد فى سخط الكاثوليك فى فرنسا ومما أثار روبسپيير وأتباعه . فكان فى ذلك توسيع شقة الخلاف بين روبسپيير من ناحية وبين هـذا الحزب وكومون باريس من ناحية أخرى .

كان كل من هذه الأحزاب الثلاثة يتحفز للقضاء على الحزب الآخر، وقد تحول مجرد الانقسام فى الرأى والاختـلاف فيه إلى عداوة كبيرة بينها . كان كل منها يرى أن يفرض رأيه وسلطانه ، ويعتبر ما عدا ذلك من الأمور الباطلة التى يجب أن تمحى ، وذلك أمر لا يتأتى إلا بالقضاء على أصحابها . وكان من نتيجة ذلك أن ساد الرعب حياة البلاد بسبب الخلاف بين هذه الأحزاب الثلاثة . وكانت الأحزاب الثلاثة تتسابق إلى الحصول على تأييد الرأى العام عامة وشعب باريس المسلح بخاصة ، ولم يكن ذلك بالأمر العسير ، وإنما كان الحصول عليه بمثابة حجز الزند الذى تنطلق منه شرارة الحرب بينها . والعجيب أن النصر فى النهاية لم يكن من نصيب «دانتون» رغم نشاطه المتزن واعتداله ولا من نصيب هيبير رغم عنفه الشديد ، وإنما كان لروبسپيير صاحب الآراء المثالية .

الصراع بين هذه الأحزاب :

عندما ازداد نفوذ حزب « هيبير » رأى « روبسپيير » أن يتقرب من «دانتون» ليقضي على سلطة ذلك الحزب ونفوذه . وكان روبسپيير يهدف إلى القضاء على كلا الحزبين . وفطن روبسپيير إلى البدء بالقضاء على الأقوى يمهد له الطريق إلى ما يريد من نصر نهائى . فبدأ بالتقرب من دانتون، وصحت فطنة روبسپيير ؛ فقضى على حزب «هيبير» و «شومت»، ثم أعاد تشكيل الكومون من أتباعه ، واستطاع بذلك أن يهاجم دانتون وحزبه ويقضي عليه فى النهاية .

وقد تم لروبسپيير ما أراد ؛ ففى ١٧ مارس ١٩٧٤ قبض على أتباع «هيبير» ، وبعد أسبوع سيقوا إلى المقصلة ليلقوا مصرعهم ، وبقى الحزبان الآخران وجها لوجه . وكانت كفة روبسپيير الراجحة ولا سيما عقب تلك الخطوة الناجحة التى قام بها زميله وصديقه «سان چاست» St. Just : عندما أعلن أن الأموال المصادرة ستنفق على المحتاجين من أفراد الشعب. كان روبسپيير يخشى نفوذ دانتون فى المؤتمر متوقعا أن ينجح فى فرض سلطانه على المؤتمر ، ويقضى بذلك على حكم الإرهاب ونفوذ روبسپيير فى آن معا . وكانت له فى تلك السياسة سابقة ؛ فهو قد دبر لاسقاط الملكية وكان روبسپيير يخشى وقوع تلك التدابيرات . فرأى تمهيدا لتنفيذ خطته أن يبدأ بالقبض على بعض أعوان دانتون ممن اشتهروا بعدم الأمانة وسوء السمعة . وفى ذلك إساءة إلى مركز دانتون ، وأخيرا قبض على دانتون وزميله «ديمولان» . وكان ذلك فى نهاية مارس ١٧٩٤ ، وقدمهما لمحكمة الثورة ، فحكمت عليهما بالموت وتم ذلك فى أبريل ١٧٩٤ .

روبسبيير يسيطر على الموقف من ابريل الى ٢٧ يوليه ١٧٩٤ :

وبذلك انفرد روبسپيير بالسلطان ، ولكنه لم ينعم بذلك طويلا ، فقد شرب من نفس الكأس الذى سقى منها أعداءه فى ٢٧ يولية ١٧٩٤ (أى ٩ ترميدور Thermidor) . عمل «روبسبير» فى تلك الأثناء على التخلص من أعدائه الواحد تلو الآخر . وقد ساعده على ذلك نفوذه الذى عظم بعد أن تخلص من دانتون وأتباعه فأصبح المؤتمر الوطنى

بسائر سلطاته فى قبضته ، كما أصبح أعضاء اللجنتين (لجنة الأمن العام ؛ ولجنة الضمان العام)[1] يأتمرون بأوامره ، كما ضمن ولاء المبعوثين الممثلين بعد أن جدد تشكيلهم حيث أصبحوا من الموالين له. أما أكثر الذين خالفوه فقد غصت بهم سجون فرنسا . ففى ٧ ترميدور Thermidor من العام الثانى (٢٥ يوليو ١٧٩٤) كان سجن آراس Arras يضم ألفا من المسجونين ، وضمت سجون ستراسبورج Strasburg ثلاثة آلاف منهم ، وسجون تولوز Toulouse ألف وخمسمائة ، كما بلغ عدد المسجونين فى باريس سبعة آلاف . ولقى عدد كبير من أهل تلك السجون مصيرهم تحت المقصلة .

واستطاع « روبسبيير » أن يغير مافرضه حزب «هيبير» ــ «شومت» بمساعدة كومون باريس فى شأن الدين ، فأحل عبادة الكائن الأعظم محل عبادة الحق ، ثم احتفل بذلك رسميا ، وقاد بنفسه هذا الحفل العظيم بصفته كاهنا أعظم . وإذا كان الشعب الفرنسى قد قبل هذا التغيير فقد قبله على مضض مؤملا أن يسود فرنسا بعد ذلك الهدوء والطمأنينة ولا سيما وأن الخطر الخارجى كان قد انقضى ، ولكن الخوف من العدوان الداخلى كان لا يزال قائما . وقد اشتد بناء على ذلك عهد الإرهاب وكان من المنتظر أن ينتهى وتعرض أعضاء المؤتمر أنفسهم للاتهام بالخيانة العظمى مما زاد فى عدد الضحايا . ذلك عندما أصدر روبسبيير فى ١٠ يونيو ١٧٩٤ قانونا عرف باسم «قانون بريريال» Prairial نسبة إلى اسم الشهر الذى صدر فيه فى تقويم الثورة الجديدة . أصبح هذا القانون بمثابة سيف مسلط على رقاب أعضاء المؤتمر ، إذ حرم أولئك المشرعون من حصاناتهم البرلمانية ، فنبذت بذلك آخر الضمانات الواهية لحماية الأشخاص المتهمين بجرائم سياسية . فسقط العدد الكبير منهم ، وبلغ عدد ضحايا باريس فى فترة شهر ونصف شهر (أى من ١٠ يونية الى ٢٧ يولية ١٧٩٤) حوالى ١٣٧٠ .

---

(١) انظر ص ص ١٢٣- ١٢٤ .

Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

نهاية روبسبير :

أخذ نادى اليعاقبة وعلى رأسه رئيسه « فوشية » Fouché يواجه روبسبير بعداء سافر ، كما واجهته بمثل ذلك لجنة الأمن العام . وظهر من رجـال المؤتمر نفر بزعامـة « بارا » Barras و «تاليان» Tallien عزموا عزما صادقا على التخلص من هذا الطاغية ؛ أخذ فوشية يعمل جادا فى التدبير للخلاص منه . وغدا من يعرفون « روبسبير » سواء فى المؤتمر أم فى اللجـان المختلفة يشعرون بالخطر المحدق به .

واشتد الهجوم عليه فى احدى جلسات المؤتمر التى كان انعقادها فى ٨ ترميدور (٢٦ يوليه ١٧٩٤) ولكنه ثبت لذلك الهجوم . ثم انتعشت آماله عقب زيارته لنادى اليعاقبة . وفى اليوم التالى أى فى ٩ ترميدور (٢٧ يولية ١٧٩٤)أتهم مع أربعة من أعوانه بالخيانة العظمى . وقد مثلوا جميعا أمام مجلس الكومون الذى أعلن بدوره اتهام أعدائهم بالخيانة العظمى ، ومن بينهم «فوشية» و «كارنو» . فلما كان مساء ذلك اليوم أقبل بعض الضـباط من المؤتمر فصـوب أحدهم وهو « ميدا » Meda رصاصة تجاه « روبسبير » اخترقت خده ومزقت فكه . ولم يقف أمر الانتقام عند هذا الحد بل هم قادوه مع « كوثون » Couthon ، و «سان جاست» St. Just ، وأخيـه أوجستين Augustin ، ليقضوا عليهم بالإعدام تحت المقصلة . فكان فى ذلك خطوة هامة نحو القضاء على عهد الإرهاب ولجنة الأمن العام .

العوامل التى ادت الى زوال الارهاب :

لم يكن القضاء على روبسبير ــ مع أنه كان انتصارا للمؤتمر ــ وحده سببا فى زوال عهد الإرهاب ؛ ففرنسا كانت قد ملت هـذا العهد بعد أن شبعت أرضها من دماء الضحايا ، كما أن الدواعى التى أدت إلى حكم الإرهاب قد زالت ؛ فالخطر الخارجى الذى تعرضت له فرنسا لم يعد له وجود ، اذ أصبح موقف فرنسا بعد موقعة «فلورى» موقف المهاجم لاموقف المدافع.وختاما نستطيع أن نقول أن فى القضاء على روبسبير انتصارا

للمؤتمر بل لفرنسا كلها التى كان يمثلها ، وهزيمة للكومون الذى لم يكن يمثل غير باريس .

وهنا أصبح المؤتمر فى حالة من الاستقرار مكنته من العمل على تأمين سلطانه واتخاذ الإجراءات الكفيلة بعدم استئثار اللجان بالسلطة وطغيانها على المؤتمر . فألغى الكومون ، وشكل لجانا تشرف على أعمال المجلس البلدى . ثم وفق آخر الأمر فى اغلاق نادى اليعاقبة بصفة نهائية فى ١٢ نوفمبر ١٧٩٤ . وكان هذا النادى مصدرا دائما للثورة . وأعيد تنظيم محكمة الثورة بما يتفق وقوانين فرنسا . وأعيد تنظيم اللجان التنفيذية مع مراعاة الحد من سلطانها ، ووضعها تحت السلطان المباشر للمؤتمر الوطنى.كما أفرج المؤتمر عن خمسة وسبعين عضوا من الجيروند ممن كانوا بالسجون ، وأعيدوا إلى مقاعدهم بالمؤتمر ، واستعان بهم المؤتمر للقضاء على الإرهاب . ومع ذلك فان الأمور لم نهدأ لساعتها . إن حل مجلس الكومون كان معناه اضعاف شأن ثوار باريس . ومع ذلك فقد كانوا لا يزالون خطرين على الأمن العام بسبب روحهم الثورية وإحرازهم للسلاح . ولا أدل على ذلك من أنه على الرغم من الاحتياطات العديدة والإجراءات المختلفة التى اتخذها المؤتمر الوطنى ليمنع عنه خطر العناصر الثورية المتطرفة فإن شعب باريس الذى كان لا يزال يملك السلاح قد اشترك فى عدة هبات (عواصف) كان لها أثرها فى اتاحة الفرصة للقوى العسكرية وللقواد العسكريين للتدخل فى الحكم مما سيكون له أثر عميق فى مجرى السياسة فيما بعد .

احدى هذه الهبات وقعت فى ابريل ١٧٩٥ وهى معروفة « بهبة جرمينال » Germinal وكان مطلب الثوار فيها هو الخبز ودستور عام ١٧٩٣ (١) . وتسكن القائد « پيشجرو » Pichegru قائد قوات باريس المسلحة من القضاء عليها فى سهولة . وكان فى ذلك انتصار للمؤتمر الوطنى ، واتخذت الاجراءات ضد اليعاقبة فنفى عدد كبير منهم وأعيد تشكيل الحرس الوطنى .

---

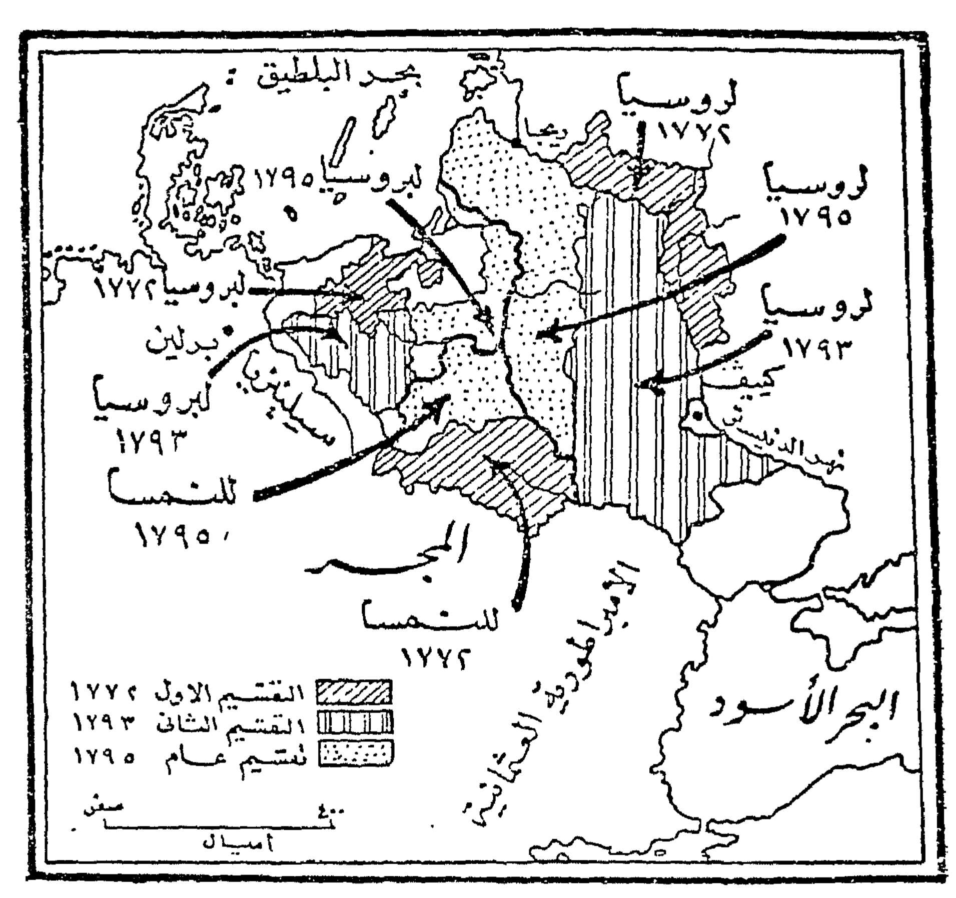
(١) انظر مواد هذا الدستور ص ص ١٢٨ — ١٢٩ .

وفى مايو ١٧٩٥ قامت هيئة أخرى (هبة بربريال) Prairial ، وكانت ذات صبغه سياسية ومن تدبير حزب اليعاقبة القديم • وكانت أكثر خطورة من الأولى ، نجح أثناءها الثوار فى احتلال قاعة المؤتمر محاولين أن يفرضوا عليه إصدار تشريعات تعود بفرنسا إلى مبادىء عامى ١٧٩٣ ، ١٧٩٤ (أى إلى عهد الإرهاب) وهنا تدخلت القوات النظامية تحت قيادة «مينو» و «مورا» فرد الثوار على أعقابهم ؛ ومن ثم اتخذت الإحتياطات لحماية المؤتمر فى المستقبل .

وفى ١٠ يونية كان لموت لويس السابع عشر فى السجن ، وهو الاسم الذى أطلق على ابن لويس السادس عشر أثره العظيم فى مجرى الأحداث التالية ، فقد أصبح « كونت دى بروڤانس » صاحب الحق بعده فى العرش وهو الذى سيقدر له أن يحكم باسم لويس الثامن عشر فى عام ١٨١٤ • ولما كان هذا الكونت فى ذلك الوقت يحارب فرنسا ويقف فى صف أعدائها ولا يرضى عن حكمه المتوقع الكثيرون ، رؤى الإسراع بوضع دستور جديد لفرنسا ليضع حدا للغموض السائد حول نوع الحكم بعد عهد المؤتمر الوطنى •

تقسيم بولندا

فى الاعوام ١٧٧٢، ١٧٩٣، ١٧٩٥



حدود كل من بولندا الروسية شرقا
وبولندا البروسية غربا
وبولندا النمساوية جنوبا
بعد آخر تقسيم لبولندا فى عام ١٧٩٥



الفصل السادس

عهد حكومة الادارة

(١٧٩٥ ـ ١٧٩٩)

دستور العام الثالث (١٧٩٥) أو دستور حكومة الادارة :

أصبح من واجب المؤتمر أن يضع دستورا جديدا لفرنسا من شأنه أن يخلق توازنا بين السلطتين التشريعية والتنفيذية ثم يضمن فى الوقت نفسه المحافظة على سيطرة العنصر الشورى المعتدل الذى انتصر فى ٩ ترميدور Thermidor (٢٧ يولية ١٧٩٤) . وتم للمؤتمر وضع دستور العام الثالث (١٧٩٥) . وقد استمر هذا الدستور قائما مع ادخال بعض التعديلات الطفيفة عليه حتى قضى عليه نابليون فى انقلاب برومير Brumaire عام ١٧٩٩ .

اهم مميزات الدستور :

من أهم ما يميز هذا الدستور أن حق الانتخاب أصبح مشروطا ـ كما كان فى الماضى فى الدستور الأول للثورة ـ بالنصاب الذى يدفعه المنتخب من الضرائب ، ومعنى ذلك أن الملكية كانت شرطا من شروط المساهمة فى الحكم والعمل السياسى . كما كانت الهيئة التشريعية ، تتكون من مجلسين ؛ مجلس الخمسمائة ولا يقل سن العضو فيه على ثلاثين عاما ، ثم مجلس الشيوخ وكان يمثل الوقار والتروى فى إصدار آرائه ، ولا يقل سن العضو من أعضائه عن أربعين عاما . وكان من حق هذا المجلس أن يرفض ما يراه مجلس الخمسمائة فيعطله لمدة عام . وللمجلسين حق عقد جلساتهما فى أى مكان فى فرنسا فيما عدا باريس، وقد اتخذ هذا الاحتياط لمنع وصول تأثير الشعب الباريسى الخطر على قراراتهما . ويعاد انتخاب ثلث أعضاء المجلسين سنويا .

أما السلطة التنفيذية : فوضعت فى يد لجنة عدد أعضائها خمسة مديرين لذلك أطلق على حكومة هذا العهد اسم حكومة الإدارة Directoire. وكانت الهيئة التشريعية هى التى تنتخب أولئك المديرين الخمسة لمدة خمس سنوات ؛ وآية ذلك أن يختار مجلس الخمسمائة خمسين اسما يعرضون على مجلس الشيوخ ، فيختار منهم خمسة ويسقط منهم واحد سنويا بالاقتراع . وأغفل الدستور حق أولئك المديرين الخمس فى تعيين الموظفين فكان ذلك يؤدى إلى شىء من الفوضى يتأرجح الأمر فيها إلى فرض حقهم فى سلطة التعيين أو إغفال هذا الحق . ولم يكن من حق هؤلاء المديرين التدخل فى تنظيم الشئون المالية ، وإنما كان يعهد بذلك إلى طائفة من الموظفين ينتخبهم أعضاء الهيئة التشريعية . وكان ذلك من معوقات السلطة التنفيذية

اهم ما يؤخذ على دستور حكومة الادارة :

ظاهر مما تقدم أن الذى دفع المؤتمر فى وضع الدستور على هذا النحو قد كان احتياطه بل خوفه من طغيان مجالس الحكم ، فجعل السلطة التشريعية فى مجلسين حتى لا يستأثر مجلس واحد بكل السلطة ، كما جعل السلطة التنفيذية فى يد مجلس فقير فى عدد رجاله وفى ماله من حقوق السلطة . وكان من نتائج ذلك أنه لم يهتد إلى وسيلة للتوفيق بين الهيئتين التشريعية والتنفيذية . ولم يوفق المؤتمر كذلك فى ضبط الموازين بين السلطتين المذكورتين . فقد نص الدستور على سقوط ثلث أعضاء الهيئة التشريعية سنويا فى مقابل سقوط خمس الهيئة التنفيذية سنويا . وكان فى ذلك تفاوت واضح بين النسبتين ؛ وهو تفاوت لا شك يؤثر على سير السلطات فى كل من الهيئتين مما يؤدى إلى الصدام بينهما والاستعانة بالتدخل العسكرى للتوفيق بين سياسة كل من الهيئتين وقد وقع ذلك بالفعل ، وأدى إلى وقوع فرنسا تحت سلطان حكم عسكرى .

ومن الضعف الأساسى فى بناء حكومة الإدارة أنها ـ إذا اضطربت الأمور ، وحادت الهيئة التشريعية عما يخوله لها الدستور من حقوق ـ

لا تستطيع أن تلجأ إلى الشعب لتستعين به على حل المجلسين . ولم يكن لها حق تأجيل ما تصدر الهيئة التشريعية من قرارات. لأن تلك الحكومة لم يكن لها حق الفيتو ، وقد أضعف ذلك من شأنها .

كما أن الهيئة التشريعية لم يكن فى استطاعتها أن تشير باسقاط الهيئة التنفيذية إذا وقفت فى طريق الصالح العام كما يحدث فى الدساتير الحديثة . وإنما كان على الهيئة التشريعية أن تنتظر ثلاث سنوات ـــ وهى المدة التى يتم فيها انتخاب مديرين ثلاثة جدد ـــ لتحصل على أغلبية فى حكومة الإدارة تتناسب مع آرائها وتساير سياستها .

اشترط كذلك فى الدستور الجديد أن يكون ثلثا أعضاء الهيئة التشريعية الجديدة من أعضاء المؤتمر الوطنى ؛ فأذاع ذلك السخط فى النفوس ، إذ كانت هناك رغبة قوية فى التخلص من أعضاء المؤتمر ، فقد كان يخشى من تأثير الأعضاء القدامى على الأعضاء الجدد . فثارت باريس وقضت ثورتها على ما كان ينتظر من نتائج تطبيق الدستور الجديد قبل أن يشرع فى تنفيذه . واستخدم المؤتمر الجيش للقضاء على الشغب الذى قامت به جماهير الشعب الساخطة . وبذلك نجح المؤتمر فيما كان يهدف إليه من أن يكون ثلثا الهيئة التشريعية الجديدة من أعضاء المؤتمر.

وفى ٣ أكتوبر من عام ١٧٩٥ فيما يعرف «بحركة فندمير» Vendemiaire التقى اليعاقبة والجيروند والملكيون ليعبروا عن استيائهم من ذلك الإجراء الذى من شأنه أن يمد فى حياة المؤتمر الوطنى . وقد صمم المؤتمر الذى ثارت عليه باريس بأحزابها جميعا على أن يقابل هذه الثورة بالقوة أى أن يستعين بالجيش لقمعها . فعهد المؤتمر إلى « بارا » Barras بالدفاع عن قاعة المؤتمر ، وكان نابليون بونابرت يعمل تحت إمرته ؛ وكان قد زاع أمر شجاعته من قبل فى حصار طولون .

وتكرر مثل هذا الحادث فى ٥ أكتوبر ١٧٩٥ (الموافق ١٣ فندمير من العام الثالث) ولكن «بارا» استطاع من جديد بمعونة نابليون أن يقضى على هــذه الحركة . وأصــبح نابليون نتيجة لذلك النصر قائدا للحرس

الوطنى فارتقى بذلك أولى درجات السلم الذى سيوصله بعد قليل إلى قمة المجد والسؤدد .

يبين لنا من دراستنا لتطورات نظم الحكم فى عهد الثورة ما كان للحروب الخارجية وخطر الموقف بالخارج من تأثير واضح على هذه التطورات . ولا شك أن ذلك أمر كانت له أهميته التى ظهرت واضحة فى أحداث عامى ١٧٩٢ ، ١٧٩٤ . فقد مهدت خطورة الموقف الخارجى والاستفزازات فى العام الأول منهما (١٧٩٢) للقضاء على الحكم الملكى وإقامة الحكم الجمهورى ، ورأينا كيف أدت الأخطار الخارجية إلى إقامة دكتاتورية الأمن العام ؛ فقد استغل الإرهابيون من أعضاء حزب الجبل الحرب الخارجية والأخطار الداخلية فى فرنسا وسيلة لفرض حكومة الأمن العام على الدولة وتبعهم فى ذلك أعضاء المؤتمر متأثرين بالظروف المحيطة بالبلاد عندئذ .

على أن المسائل الداخلية فى فرنسا بعد عام ١٧٩٤ قد أثرت بدورها كذلك على علاقات فرنسا الخارجية ومدى نشاطها الحربى ؛ وآية ذلك أن رجال الثورة قد استعانوا فى حروبهم ضد أعداء الثورة بقادة فرنسيين، زاع صيتهم بما نالوه من انتصارات . وأصبح بقاؤهم فى فرنسا دون عمل أمرا خطيرا للغاية ، لذلك كان الاستمرار فى الحروب من الأمور الحتمية. ويفسر لنا هذا ، أنه عندما تقدمت بروسيا والنمسا تطالبان بالصلح رفضت لجنة الأمن العام قبوله عن طريق اقتراح شروط غير مقبولة . وكانت رغبة الشعب فى فرنسا عندئذ الوصول إلى تحقيق السلام فى الداخل والخارج ، ومع ذلك فإن لجنة الأمن العام قررت غزو هولندا فى ١٠ أكتوبر ١٧٩٤ معتمدة على استعداد فرنسا يومئذ للقيام بالحرب نظرا لظهور طائفة من القواد العسكريين أمثال « هوش » Hoche و « مارسو » Marceau و « كليبر » Klébér و « ومسينا » Masséna و « چوردان» Jourdan و « أنجرو » Angereau و « لان » Lannes؛ وكانوا فى أول عهدهم بالحرب متطوعين ، وقد أحرزوا انتصارات لامعة ؛ وإذا كان هؤلاء القواد قد أبعدوا أنفسهم عن المجال السياسى ، وكرسوا

أنفسهم للحرب ، فإن حكومات فرنسا قد كانت تخشى خطرهم وعواقب بقائهم دون الانشغال بأمور الحرب .

واذا كانت لجنة الأمن العام قد استطاعت أن تخضعهم لسلطانها وأن تفرض عليهم رقابة صارمة فإن هذه الرقابة لم تلبث أن تزعزعت بعد انقلاب ٩ ترميدور Thérmidor من العام الثانى (٢٧ يولية ١٧٩٤) . إلا أنه كان من الواجب أن تبحث الحكومة عن وسيلة أخرى لشغل هؤلاء القواد ؛ فاهتدت إليها عن طريق شغلهم بالحروب فى الخارج . ولكن انشغالهم بتلك الحروب وتعدد انتصاراتهم فيها قد ملأ نفوسهم بالغرور ، وباتوا ينظرون إلى الإستئثار بالحكم والسلطان ، وشجعهم على ذلك إعجاب المواطنين بشجاعتهم وبطولتهم . وقابل المؤتمر كل هذا بضعفه الخفى ؛ بالبحث عن وسيلة لكسب هؤلاء القواد ، فقرر — بمقتضى دستور العام الثالث (١٧٩٥) — اشراكهم فى أمور السياسة . وكان ذلك خطأ كبيرا فى تصرف المؤتمر ، وزاد تعثر المؤتمر فى أخطائه بعد ذلك خاصة حين استنجد بهم لحمايته من أخطار الفتن وأحداث الثورات التى وقعت فى خريف ذلك العام .

ومما زاد فى قوة أولئك القواد العسكريين ومن اليهم أن حكومة الإدارة سلكت سلوك المؤتمر فى الاستنجاد بهم حينما دعتهم إلى مجلس الخمسمائة لترجح بهم كفة أحد الأحزاب على حزب آخر فى١٨ فراكتيدور Fructidor من العام الخامس (١٧٩٧) . وهكذا كانت الهيئة الحاكمة — سواء فى ذلك المؤتمر أم حكومة الإدارة — هى المسئولة عن اجتذاب العسكريين نحو الاهتمام بالشئون السياسية والتدخل فيها بل والاعتداء على حرماتها ، مما مهد السبيل لأحدهم وهو القائد نابليون بونابرت لكى يستأثر بالسلطان ويتحكم فى سياسة فرنسا .

أهم أحداث عهد حكومة الادارة (١٧٩٥ — ١٧٩٩)

انحل المؤتمر الوطنى الذى كان يمثل الفرنسيين تمثيلا تاما بحكم تشكيله على أساس حق الانتخاب العام وذلك فى ٢٦ أكتوبر عام ١٧٩٥ ، بعد أن تم فى عهده التخلص من تلك الأخطار الخارجية والداخلية التى

كانت تحيط بفرنسا وتهددها فى كيانها . ومعنى ذلك أنه قد كان للمؤتمر أهمية عظمى لم تتصف بها أى هيئة أخرى من الهيئات التى أنشئت لتمثيل الشعب الفرنسى فى عهد الثورة .

وظلت حكومة الإدارة تسيطر على شئون فرنسا مدة أربع سنوات (من نوفمبر ١٧٩٥ إلى نوفمبر ١٧٩٩) . وظهر فشلها الذريع فى تشكيل حكومة دستورية محل الحكومة الثورية . وقد ذكرنا ــ عند التعرض لدستور العام الثالث ــ عيوب هذا النظام الجديد وأوجه النقص فيه .

تم لمجلس الشيوخ فى أول نوفمبر من عام ١٧٩٥ انتخاب المديرين الجدد وهم « سييس » Siéyès ، ولكنه تنازل عن منصبه « لكارنو » Carnot ، فأصبحت له إدارة الجيش والحرب و « روبيل » Rewebell اختص بإدارة الشئون الخارجية والمالية والعدالة و « لارفولبير » Larevellière لادارة المعارف والشئون الدينية والصناعة « وبارا » Barras لإدارة الشرطة والمحافظة على الأمن و « ليتورنيه » Letourneur .

واستخدم المديرون فريقا من اليعاقبة المتطرفين فى بعض الوظائف ، وكان ذلك مصدر استياء الشعب . وتبينت مظاهر الخلاف بين أولئك المديرين وبين الهيئة التشريعية منذ البداية ، كما اختلف الخمسة فيما بينهم ، وتمخض ذلك كله عن فساد سلوك هذه الحكومة بجلاء . فانتشرت الرشوة بدرجة كبيرة مما ضيع على الدولة والشعب كثيرا من الأموال فى عهد هذه الحكومة .

كان المديرون الخمسة أعضاء الهيئة التشريعية خليطا من الدستوريين والثوريين ؛ فثلث الهيئة التشريعية ــ وبلغ عددهم ٢٥٠ عضوا ــ كانوا من الحزب الدستورى ، واثنان وهما « كارنو » و « ليتورنيه » من بين المديرين من هذا الحزب . وكان من أشياع الحزب الدستورى كذلك غالبية المواطنين الذين انتخبوا عام ١٧٩٥ وكان أعضاء هذا الحزب يعتمدون على تأييد الناخبين وغالبية الشعب . اتهمهم أعضاء الحزب

الآخر (الثورى) بعدائهم للجمهورية ومناصرتهم للملكية فى الباطن . وقد كان هذا الاتهام سببا فى سقوطهم وسقوط الجمهورية فى النهاية . والواقع أن أعضاء هذا الحزب لم يكونوا من أنصار الملكية وإنما كانوا من أصحاب الرأى المعتدل ، ويرغبون فى تطبيق الدستور تطبيقا حكيما ويعملون على انهاء الحرب .

يبقى بعد ذلك ثلاثة من المديرين ينتمون للحزب الثورى ، وهم «روبيل» الألزاسى اليعقوبى ، وانتهت إليه يومئذ رئاسة حكومة الإدارة، يناصره « بارا » ، « لارڤوليير » . كما كان أعضاء المؤتمر الوطنى المنحل الذين أصبحوا يكونون ثلثى الهيئة التشريعية ينتمون إلى الحزب الثورى. وكانت سياسة هذا الحزب تقضى بالاستمرار فى متابعة الحرب والاحتفاظ بنظام الحكومة الثورى . وباتوا يؤمنون أنفسهم من خطر ذوى الآراء المعتدلة من أعضاء الحزب الدستورى .

فرنسا تعقد الصلح مع بعض دول التحالف الأوروبى الأول ضدها :

من أهم المسائل التى واجهت فرنسا فى بداية عهد حكومة الإدارة هى المسألة الخارجية . وفى عام ١٧٩٥ تم عقد صلح « بازل » بين فرنسا وبروسيا . وقد تحققت لفرنسا مكاسب جمة منها احتلال فرنسا للضفة اليسرى لنهر الراين إلى حين توقيع الصلح العام ، وتعهدت بروسيا بألا تشترك فى أية عمليات حربية فى شمال ألمانيا مقابل أن تعترف فرنسا لبروسيا بحق العمل بدور الوسيط لأية دولة ترغب فى الصلح .

وإلى جانب ما ذكرنا من المكاسب المادية التى حققتها فرنسا مكاسب سياسية تتمثل فى أنها أظهرت ــ بمقتضى الشروط السرية للصلح ــ بروسيا بمظهر المتآمر على المصالح الألمانية . وكان ذلك بمناسبة تعهد فرنسا لبروسيا سرا بتعويضها عما فقدته فى منطقة الراين بأملاك على حساب الولايات الألمانية الصغرى . ولن تلبث فرنسا بعد ذلك الصلح بعامين (فى صالح كمبوفور ميو عام ١٧٩٧) أن توقع بالإمبراطور فى نفس الموقف الذى أوقعت فيه بروسيا من قبل .

وفى مايو ١٧٩٥ عقدت هولندا صلحا مع الجمهورية الفرنسية . وفى يولية من العام نفسه انسحبت أسپانيا من الحرب بعد أن تنازلت لفرنسا عن جزيرة « سان دومنجو » San Domingo . وهكذا يتضح مما ذكرنا أن حكومة الإدارة فى عام ١٧٩٦ كانت تتمتع بمركزها المتفوق فى غربى أوروبا ؛ إذ أصبحت هولندا تابعة للجمهورية ، كما انضمت لها بلجيكا وجميع الأراضى الألمانية على الضفة اليسرى للراين ، وأصبحت ساقوى تابعة لفرنسا مما أتاح للجيش الفرنسى أن يعسكر فى الريڤييرا الإيطالية يضاف إلى ذلك انسحاب بروسيا وأسپانيا وهولندا من الحرب . ولم يبق على مسرح الحرب ضد فرنسا سوى النمسا وبريطانيا ، وكانتا يومئذ ألد أعداء الثورة وأشدها عنادا وتصميما على هزيمة فرنسا .

وأسندت إلى بونابرت فى عام ١٧٩٦ قيادة الحملة الإيطالية الموجهة لمحاربة النمسا فى إيطاليا فبرهن خلال ذلك مهارة فى السياسة إلى جانب براعته الحربية ؛ فى مجال الحرب أحرز لحكومة الإدارة انتصارات عظيمة ، وفى مجال السياسة تمكن من عقد صلح « كمبوفورميو » Campo Formio مع النمسا فى أكتوبر ١٨٩٧ (بعد هدنة ليوبن Leoben) التى استمرت ستة أشهر . فبانت للدنيا قيمة هذا القائد البطل.

صلح كمبوفورميو اكتوبر ١٧٩٧ :

أظهر فيه نابليون الألمان على خيانة إمبراطور النمسا وتخليه عن المصالح الألمانية العظمى لقاء مكاسب شخصية ضئيلة مما صرفهم عنه وأسقطه فى اعتبارهم ؛ إذ نصت شروط المعاهدة السرية أن يبذل الإمبراطور فرانسيس الثانى جهده ليوطد نفوذ الفرنسيين فى الأملاك الواقعة على الضفة اليسرى للراين ، بينما تعهدت فرنسا من جانبها بأن تساعد الإمبراطور فى الحصول على أسقفية « سالزبرج » Salzburg ، وعلى جزء من « باڤاريا » Bavaria ، كما وعدت بألا تمنح بروسيا أى تعويض عما خسرته من أملاك عند النظر فى تسوية أحوال ألمانيا .

أما بقية شروط هذا الصلح فقد جعلت من النمسا سيدة على البندقية وأملاكها فى إيطاليا وبحر الأدرياتيك أى بما فى ذلك الجزء التابع للبندقية

من « استريا » Istria ، بينما وضعت فرنسا يدها على الجزر الأيونية التى كانت تابعة للبندقية ــ كما ترك الإمبراطور لفرنسا الأراضى المنخفضة النمساوية أى بلجيكا ، وتعهد بأن يعقد مؤتمرا فى « رستاد » Rastadt لتسوية أحوال ألمانيا ، كما اعترف الإمبراطور بجمهورية ما وراء الألب Cisalpine Republic وكانت تتكون فى بداية الأمر من ميلان والمنطقة التى حولها . ولكن لم تلبث أن اتسعت حدودها عندما ثارت « بولونيا » Bologna ، و «فراره» Ferrei و «راڤنا» Revenna و « ريچيو » Reggic وكانت اسما تحت سيطرة البابوية ، وطالبت بالانضمام إلى جمهورية الألب الشمالية فأجيبت إلى مطالبها ، كما اعترف الصلح بقيام الجمهورية الليجورية فى جنوة Ligurian Republic .

وقد أتاح هذا الصلح لفرنسا نصرا عظيما إذ جعلها سيدة على إيطاليا . وأفاد الإيطاليون من ناحية أن ذلك النظام الجمهورى الذى أدخله نابليون على بلادهم على غرار النظام الفرنسى قد فتح أذهانهم نحو مزايا الوحدة السياسية والاجتماعية فدفعهم إلى تحقيق هذه الفكرة فيما بعد وإن الإيطاليين أنفسهم ليعترفوا بذلك . ولكن لا يجب أن ننسى ما حاق بجمهورية البندقية العريقة . فقد بذلت هذه الجمهورية جهودا جبارة لتقف موقفا محايدا من الحرب بين نابليون والنمسا ، ومع ذلك فإن نابليون عندما أراد أن يكسب النمسا إلى جانبه ويعوضها عن بعض خسائرها فى إيطاليا ، أختلق المعاذير ليضم هذه الجمهورية العريقة إلى النمسا . وقد تم استيلاء النمسا عليها فى عام ١٧٩٨ .

معاهدة « تولنتينو » Tolentino :

عقد نابليون كذلك صلحا معتدلا مع البابا ، يعرف بمعاهدة « تولنتينو » فى فبراير ١٧٩٧ . ذلك على الرغم من رغبة حكومة الإدارة فى فرض شروط قاسية على البابا . ولكن نابليون لم ير من الحكم إثارة الرأى العام المسيحى عندئذ ، واكتفى بالحصول على تنازل البابا لفرنسا عن « أڤينيون » Avignon ، ولجمهورية الألب الشمالية عن تلك الإمارات

التى كانت تخضع إسميا للبابا ، وأرادت الانضمام إلى الجمهورية الجديدة. وقد منح البابا نابليون كثيرا من المال والمخطوطات والصور القيمة .

هذا ما كان من أمر المكاسب التى حققتها حكومة الإدارة فى معاهدات الصلح مع الدول التى استطاع المؤتمر الوطنى ثم حكومة الإدارة أن يحرروا انتصارات عليها مما ترتب عليه تمزيق شمل التحالف الأوروبى الأول بل وتصفيته فلم يبق منه إلا بريطانيا .

المشاكل الداخلية :

واجهت حكومة الإدارة مشاكل داخلية تتمثل فى المشاكل الدينية ومشاكل من عاد إليها من المهاجرين وتدهور الاقتصاد الفرنسى.

أما المشاكل الدينية التى مر الكلام عنها فكانت قد تطورت تطورا له أهمية . ويكفى أن نذكر من ذلك كيف تأزم الموقف عندما امتنع رجال الكنيسة عن تأدية يمين الولاء للدستور المدنى للكنيسة . وكان جزاؤهم على ذلك استصدار القوانين الخاصة بمعاقبتهم كمصادرة أملاكهم وسجنهم. وكان من نتائج ذلك أن فر أكثرهم بأبدانهم مغادرين فرنسا . وبعد وقوع انقلاب « ترميدور Thermidor » فى العام الثانى للثورة (٢٧ يوليو ١٧٩٤ ، فى سبتمبر من نفس العام وضعت بعض القوانين وأخرى فى مايو من العام التالى خاصة بضمان حرية العبادة مما جعل المهاجرين منهم يعودون إلى فرنسا ، وشجع الإخرين على الظهور على مسرح الحياة ، وكان القانون الذى صدر فى ٢٥ أكتوبر ١٧٩٥ ينص على تنفيذ كل ما صدر من عقوبات ضد أولئك المخالفين من هاجر منهم عن فرنسا ، ومن بقى فيها مختفيا ، ولن يفهم من مثل هذا القانون غير تطبيق عقوبات الموت على من يظهر من هذه الطائفة ؛ على أن تلك العقوبات لم تقع إلا على قلة لا تجاوز العشرين . ولعل مرجع ذلك إلى موقف الدستوريين . وقد كان من رأيهم الغاؤه ، غير أنهم كانوا قلة لم تتمتع بالأغلبية فى الهيئة التشريعية.

أما مشكلة المهاجرين من غير رجال الدين ، وكانوا قد بدأوا يغادرون فرنسا بعد وقوع أحداث العنف فى يولية وأكتوبر ١٧٧٩ ، فقد

صدر فى شأنهم فى المدة بين أكتوبر ١٧٩٢ ، ونهاية عهد المؤتمر الوطنى فى ١٧٩٥ ما يزيد على ثلاثمائة قانون . وعهد إلى كل كومون فى فرنسا أن يعد قوائم بأسماء من هاجروا من الإقليم الذى يقوم عليه لتعرض على لجنة التشريع فى المؤتمر لاستبعاد من ترى استبعاده منهم . وروعيت الدقة فى وضع تلك الأسماء ومراجعة تلك القوائم . ثم تغير ذلك الوضع فى المدة بين ١٧٩٣ حتى نهاية عهد حكومة الإدارة فى عام ١٧٩٩ ، فازداد عدد من أصابهم العقاب . وكان القانون يطالبهم بأداء بعض الغرامات والضرائب الخاصة ، ويفقدهم آخر الأمر حقوقهم المدنية ، ويضعهم تحت الإشراف الدقيق بحكم أنهم كانوا فى نظر الحكومة من الخونة الذين حملوا السلاح ضد وطنهم .

وكان عدم الدقة ومراعاة الأمانة فى إعداد القوائم بأسماء المهاجرين مما أدى إلى الظلم البين الذى أخذ به كثيرون ممن لم يهاجروا قط من فرنسا . ويكفى على سبيل المثال أن العالم الرياضى العظيم « مونج » أثبت عندما أصبح وزيرا للسالية أن اسمه كان بين أسماء المهاجرين فى قائمة إقليم « أردين » مع أنه لم يهجر بلاده قط .

ولم تعف القوانين من سمحت لهم بالعودة إلى بلادهم من قسوة الحياة ؛ فأملاكهم كأملاك الكنيسة كانت قد وضعت ضمانا للأوراق المالية الجديدة التى استصدرت فى بداية عهد الثورة وهى المعروفة «بالأسينتا» ومعنى ذلك أنهم قد فقدوا كل ما كانوا يملكون . وأصبح أمر الظلم واقعا بينا لم يخفف منه موقف الدستوريين حين طالبوا بعدم تطبيق العقوبات فى هذا الشأن على أقرباء من هاجروا وإعادة النظر فى القوائم التى كانت مجالس الكومون قد أعدتها فى غير دقة ، فأدى ذلك إلى إعفاء البعض من هذه العقوبات .

المشكلة الاقتصادية :

كانت أحوال فرنسا المالية غاية فى السوء ؛ إذ انخفضت قيمة العملة الورقيـة التى أصدرتها الثورة الأسينتا Assignats انخفاضا كبيرا .

ولم يكن فى استطاعة الحكومة الجديدة أن تصلح من شأنها فعجزت عن معالجة هذا التدهور . وقد شغلت الهيئة التشريعية بهذه الأزمة فى العهد السابق لانتخاب عام ١٧٩٧ .

انقلاب فراكتيدور ١٨ Fructidor فى العام الخامس للثورة (٤ سبتمبر من عام ١٧٩٧) :

ولعل من أبرز ما تميز به عهد حكومة الإدارة ــ بسبب طبيعة الدستور وما تميز به من نقص[1] ــ ذلك التصادم المستمر بين الهيئة التشريعية وحكومة الإدارة ، والاستعانة بالجيش لترجيح كفة على أخرى، ومن أمثلة ذلك ما يعرف بانقلاب ١٨ **فراكتيدور فى العام الخامس** .

وتفسير هذا الانقلاب أنه عندما أجريت الانتخابات فى مارس ١٧٩٧ لشغل العضويات التى خلت فى الهيئة التشريعية بعد سقوط ثلث المجلسين، أسفرت النتائج عن كسب كبير للحزب الدستورى المعتدل المناوىء للحزب الثورى اليعقوبى . فى حين كان ثلاثة من أعضاء حكومة الإدارة الخمسة من اليعاقبة . أصبح الموقف عندئذ حرجا يؤذن بالصدام لأن الانتخابات قد قررت تكوين المجلسين من عناصر معادية للأغلبية فى حكومة الإدارة . وظن الجميع عندئذ أن موجة من الرجعية توشك أن تجتاح البلاد ، ويفسر لنا ذلك إرجاء حكومة النمسا تحويل هدنة ليوبن Leoben فى أبريل ١٧٩٧ إلى صلح ، وتباطؤها فى ذلك حتى أكتوبر من ذلك العام إلى أن ينجلى الموقف فى باريس .

أراد المديرون اليعاقبة الثلاثة « بارا » Barras ، و « روبيل » Rewbell ، و « لاروفلييه » Larevellière أن يرجحوا كفة الحزب الثورى بالهيئة التشريعية فاستعانوا بالقوة العسكرية بدلا من الاستعانة بشعب باريس كما كان يحدث من قبل حتى وقوع انقلاب « فندمير » Vendémiaire ، فلجأوا الى القائد «هوش» Hoche

---

(١) انظر فيما تقدم ص ١٥٠ ــ ١٥١ .

ولكنه رفض أن يكون وسيلتهم إلى تحقيق ذلك . فكلفوا نابليون بهذه المهمة . وكان قد أقلقهم وأزعج مضاجعهم بما حققه من مكاسب عسكرية وسياسية أثناء حربه مع النمسا (فى الحملة الإيطالية) .

وهنا نصحهم نابليون بعدم استخدام وسائل العنف ، فعمل المديرون اليعاقبة الثلاثة بنصحه ، وتمكنوا من التخلص من العنصرين الآخرين المعتدلين من حكومة الإدارة وهما « كرنو » Carnot ، و « بارثليمى » Barthélémy كما ألقى القبض على عدد من النواب من ذوى الآراء المعتدلة ومن بينهم الجدى الشجاع « پيشجرو » Pichegru ، وألغيت الانتخابات الخاصة ب ١٥٤ عضوا بناء على أوامر الحكومة .

وتذرع اليعاقبة فى عملهم هذا بحجة أنهم انما أرادوا انقاذ فرنسا من مؤامرة خطيرة دبرها الملكيون ، أشاروا إلى ذلك فى خطبة ألقاها أحدهم بالهيئة التشريعية يؤكد فيها أنه لو تأخر الانقلاب — الذى عرف بانقلاب « فراكتيدور » (لوقوعه يوم ١٨ فراكتيدور من العام الخامس وهو يقابل ٤ سبتمبر ١٧٩٧) يوما واحدا — لتمت خيانة عظمى بالجمهورية ، معلنا اتهام الأغلبية فى الهيئة التشريعية بالمشاركة فى تدبير تلك المؤامرة ، ومعهم كل من « كارنو » « وبارثليمى » وفريق من رجال الصحافة والعائدون من المهاجرين ورجال الدين . سر « تاليران » بهذا الانقلاب ظنا منه أنه سيقر به من تحقيق أطماعه فى الوصول إلى مركز أحد المديرين الخمسة ولكنه لم ينجح فى ذلك الأمل . واختير لمكانى المديرين «كارنو» «وبارثلمى» كل من «مارلين دويه» Merlin Douai ، و «فرانسوادى نوفشاتو» Francois de Neufchateau وكان كلاهما يشتغل بالمحاماه . واستطاع المديرون الثلاثة أن يحققوا لأنفسهم بهذا الانقلاب السيطرة على الموقف ، وكانت تفوق سيطرة لويس الرابع عشر ولجنة الأمن العام . وأكدوا هذه السيطرة بما اتخذوه من استبدال الموظفين فى الدوائر التى ألغيت انتخاباتها بآخرين من أعضاء المؤتمر القدامى ، ومن اليعاقبة ومحاسيب المديرين الثلاثة . وتمادى أعضاء حكومة الإدارة فى عنتهم فى العهد المتأخر من إدارتهم عندما أقاموا فى كل اقليم من فرنسا محكمة عسكرية لمحاكمة

المهاجرين وقتلهم رميا بالرصاص • وقد قضت هذه المحاكم على فريق كبير منهم بحكم الإعدام لدرجة أثارت اسمئزاز نابليون ، فهاجم وحشية المديرين واستغلالهم للنصر الذى أحرزه فى حروبه لتحقيق أغراضهم الشخصية . وقد أشار إلى هذه الوقائع فى طولون فى عام ١٧٩٩ عقب عودته من مصر فى العبارات التالية « لقد علمت بمزيد الأسف أن شيوخا فى سن السبعين والثمانين ، ونساء وأطفالا قد ضربوا بالرصاص بتهمة أنهم من المهاجرين . فهل تحول جنود الحرية إلى جلادين ؟ » .

أظهر مستقبل الأيام أن التحالف بين اليعاقبة فى حكومة الإدارة والقادة العسكريين لم يكن تحالفا طبيعيا ولا دائما • وقد ظلت الأحداث الداخلية فى ذلك العهد متصلة كذلك ــ كما كانت من قبل ــ اتصالا مباشرا ووثيقا بالحرب • ولا أدل على ذلك من أن قائد الجيش المنتصر أخذ يتدخل فى الشئون الداخلية ونجح فى النهاية فى القضاء على الجمهورية وعلى اليعاقبة فى آن معا •

الظروف التى دعت حكومة الادارة تكليف نابليون بقيادة الحملة الفرنسية على مصر :

يقتضى شرح هذه الظروف العودة قليلا إلى الوراء ، عندما تخلصت فرنسا من أعدائها أعضاء الحلف الأوروبى الأول الواحد تلو الآخر[1]، وعندما قبلت النمسا الشروط التى أملتها عليها فرنسا بمقتضى معاهدة « كمبوفورميو » فى أكتوبر ١٧٩٧ (٢) . على أن بريطانيا ظلت منتصرة ومتفوقة بحريا . وعندما قام بحارة الأسطول البريطانى بالثورة وتمردوا فى عام ١٧٩٧ فى «سبيتهيد» Spithead ظن الفرنسيون أن الفرصة قد حانت للتغلب على انجلترا ، ولكنها لم تلبث أن قضت على هذا التمرد. وفى عام ١٧٩٨ عندما قامت الثورة فى إيرالندا ، نجح جيش فرنسا فى الوصول إلى إيرالندا لمساعدة الثوار ، ومع ذلك لم تحقق فرنسا ما أرادت،

---

(١) انظر ما تقدم صص ١٥٥ ــ ١٥٨ .

(٢) انظر صص ١٥٦ ــ ١٥٧ .

ذلك لأن الثـورة فى إيرالندا لم تلبث أن فشلت . وقد رأت حـكومة الإدارة ــ عندما ظهر لها أن مهاجمـة انجلترا فى أرضـها من الأمور المستعصية ــ إن خير وسـيلة للإضرار بإنجلترا هى مهاجمتها فى مصر لتقطع الطريق بينها وبين الهند . وكانت حكومة الإدارة كذلك تريد أن تبعد نابليون عن مسرح الأحداث فى فرنسا نظرا لما أصبح يتمتع به من شعبية ومن ثقة الجيش من كفايته ؛ إذ كان الجيش يعيش من الانتصارات التى يحرزها على يد نابليون . وكان نابليون نفسه يحلم بإنشاء إمبراطورية فى الشرق لها عاصمتان إحداهما فى شـاطىء البحر المتوسط الجنوبى والثانية فى شاطئه الأوروبى • وقد أعد العدة لذلك فأخذ معه من غير العسكريين حملة من نحو مائة عالم وقد صادف نابليون نجاحا فى البداية ولكنه أضطر إلى العودة إلى فرنسا عندما تبين له فشل هـذا المشروع عند تحطيم أسطوله فى أبو قير فى عـام ١٧٩٨ وعندما تبين أن الفرصة أصبحت مواتية له للعودة إلى فرنسـا . فبارح الاسكندرية سرا فى ٢٣ أغسطس ووصل فرنسا فى ٩ أكتوبر ١٧٩٩ .

أما ما كان من نتائج الأحداث الخارجية التى جعلت نابليون يعجل بالعودة الى فرنسا فيمكن تلخيصها فيما يلى :

لم يمنح صلح «كمبوفورمبو» فى عام ١٧٩٧ أوروبا السلام أكثر من عام واحد ، ثم قامت الحرب من جديد وكانت أسـبابها واضحة ؛ إذ أصبحت فرنسا قوة لا يستهان بها بسبب تفوق قواها العسكرية وتقدم نظمها الاجتماعية • تمكنت فرنسا نتيجة لذلك أن تحقق مكاسب جمة زمن السلم . دعا ذلك الدول الأوروبية إلى عقد تحالف جديد مع بريطانيا للوقوف فى وجه فرنسا •

وقد كان لخطورة موقف فرنسا الخـارجى أثره فى تعجيل عودة نابليون إلى فرنسا ؛ فهى قد كانت يومئذ تواجه تحالفا دوليا ثانيا ، ولم يكن الإمر إنجلترا وحدها كما كانت الحال عندما بارحها نانليون على رأس حملة على مصر • فالمكاسب التى ربحتها فرنسا قد هزت العـالم الأوروبى إلى حد جعل دوله تبادر بقصد حلف تواجه به فرنسا .

وتتلخص مكاسب فرنسا التى أزعجت دول أوروبا فيما يلى :

١ ــ ضم جمهوريــة الألب الشمالية إلى فرنسا ، عندما أظهرت رغبة فى الاستقلال . انتهز الفرصة القائد «برتييه» Berthier فحولها إلى التبعية المطلقة لفرنسا .

٢ ــ عندما قامت الثورة ضد البابوية فى روما ، انتهزت فرنسا الفرصة لتبسط نفوذها عليها بعد أن أهانت البابا بيوس السادس .

٣ ــ طردت فرنسا دوق تسكانيا .

٤ ــ انتهزت فرنسا أو هى المعاذير لتطرد ملك سردينيا من بيدمنت، وتضمها إليهــا مع العلم بأنهــا قد وافقت من قبل على أثر عقد هدنــة «شيراسكو» Cherasco على بقائها تابعة لمملكة سردينيا .

وهكذا أظهرت فرنسا بمظهر المعتدى على أنحاء إيطاليا المختلفة ، المهدد لاستقلالها .

٥ ــ أطلقت فرنســا يدها فى هولنــدا التى أصبحت تعرف بالجمهورية البتاقيــة Pitavian Republic ، وقد أقيم بها نظام مشابه لنظام فرنسا .

٦ ــ انتهزت فرنسا وقوع خلافات داخلية فى سويسرا ، وطلب بعض أهاليها النجدة من الفرنسيين لتخليصهم من تعسف حكومة الأقلية وضغطها الشديد فى «برن» ، فبادرت فرنسا بإرسال جيش مكون من ١٥٫٠٠٠ مقاتل ، فنجح فى التغلب على الحكم القائم وأنشأ فيها الجمهورية الهلفيتية Helvetic Republic على غرار نظــام فرنسا . وأصبحت تابعة تبعية مطلقة لفرنسا .

٧ ــ حدث كذلك فى العام نفسه أن الأسطول الانجليزى بقيادة أمير البحر نلسن الذى انتصر على أسطول فرنســا فى موقعة أبو قير البحرية فى أغسطس ١٧٩٨ قد بارح الأراضى المصرية ، ورسا على سواحل نابولى ، وكان يحكمها عندئذ الملك فرديناند الرابع عن أسرة البوربون، فرحبت نابولى بالقائد البحرى الانجليزى ، لأن شعبها كان متأخرا فقيرا ، لم يظهر حماسه للثورة الفرنسية ومبادئها ، وانتهز فرديناند الرابع هــذا

الظرف واعتبره ظرفا مواتيا وهاجم روما وكانت تابعة لفرنسا . وفوجىء القائد الفرنسى بهذا الهجوم ، فارتد عنها. ودخلها فرديناند الرابع ؛ فما كان من القوات الفرنسية إلا أن عاقبت الملك فضمت مملكة ناپولى إلى فرنسا بعد أن أقامت بها جمهورية جديدة هى الجمهورية البارثونيبية Parthonepean Republic

كل هذه المكاسب التى تحققت لفرنسا زمن السلم سواء فى إيطاليا أم فى هولندا أو سويسرا قد جعلت انجلترا تتحمس لتعد تحالفا جديدا وتظهر استعدادها القوى لمد الحلفاء بالمساعدات والإمدادات اللازمة أما الروسيا فكانت من أشد الدول تحمسا للانضمام إلى هذا الحلف ؛ وأصبح القيصر بول الأول الذى اعتلى العرش بعد وفاة كاترين الثانية سنة ١٧٩٦ متحمسا لهذا الأمر نظرا لأنه كان يطمع فى إنشاء إمبراطورية روسية عظيمة ، وخشى نفوذ فرنسا المضطرد المتزايد ، وأخافته مشاريعها الخاصة ببولندا، وذلك على الرغم من أن بولندا فى ذلك الوقت لم يكن لها وجود سياسى مستقل ؛ فقد تقاسمت أراضيها الدول الثلاث الروسيا والنمسا وبروسيا على دفع ثلاث فى الأعوام ١٧٧٢ ، ١٧٩٣ ، ١٧٩٥ ؛ وكان القيصر كذلك يعتبر نفسه حاميا لنظام فرسان القديس يوحنا ، وقد أساء إليه كثيرا استيلاء فرنسا على مالطة مقر أولئك الفرسان ، فانضم إلى التحالف لتخليص الجزيرة من النفوذ الأجنبى .

أما النمسا فقد ترددت كثيرا قبل أن تنضم إلى هذا التحالف ولاسيما بعد ما نزل بها من هزيمة قريبة العهد أثناء معارك إيطاليا ، ولكنها لم تلبث أن صممت على الإنضمام إلى الحلف عندما تبين لها ما حل بمملكة ناپولى. وكان هناك تحالف بين النمسا وناپولى ، كما اتضح لها امتداد نفوذ فرنسا داخل إيطاليا . ووقع حادث آخر كان سببا فى التعجيل بوقوع الحرب بين الطرفين ؛ آيته أن المندوبين النمسويين قد التقوا فى اجتماع خاص مع بعض المندوبين الفرنسيين فى مدينة « رستاد » Rastadt . وكان هذا اللقاء بناء على التوصية لتى تخذت فى صلح « كمبوفورميو » فى أكتوبر ١٧٩٧ بقصد تسوية المسائل الألمانية . وفى خلال اجتماعات الفريقين تبينت خطورة الموقف التى تنذر بوقوع الحرب . وهنا طلب

من المفوضين الفرنسيين مغادرة المدينة ، فأطاعوا ، وبدأوا ينفذون أوامر الرحيل . ولكن اعتدى عليهم عند رحيلهم ، فقتل منهم اثنان وجرح ثالث . فأثار ذلك فرنسا وجعلها تستعد لدخول الحرب .

كان طبيعيا أن تنضم تركيا إلى الحلف نظرا لأنها كانت يومئذ صاحبة السيادة على مصر . كما انضمت إليه البرتغال حليفة انجلترا . وكان ملك نابولى البوربونى كذلك يرغب فى استرجاع ملكه فانضم إلى الحلف .

وأخاف تكوين هذا الحلف الفرنسيين ، فباتوا يخشون عواقبه خاصة وأن حكومة الإدارة لم تكن أحوالها مستقرة . فيشعر الجميع بأنهم فى أمس الحاجة إلى قائد شجاع يستطيع أن يتصدى لما يتوقعون من أخطار العدوان ، ويضمن لهم الاستقرار فى الداخل ، واتجهت الأنظار نحو بونابرت ، وأشار بارا على زملائه المديرين باستدعائه من مصر لمواجهة ذلك الموقف الخطير ، فلم يستجيبوا لرأيه خشية أن ينجح فى الوصول إلى مركز الزعامة . ولكن كان بونابرت على علم بهذه الأمور وهو فى مصر بعد أن تبين فشل الحملة عليها فعجل عودته إلى فرنسا . وكان ذلك فى الوقت المناسب ، فبلغها فى أكتوبر ١٧٩٩ .

بدء الحرب :

رأت دول أوروبا المتحالفة أن الفرصة مواتية لمحاربة فرنسا . واقتضى ذلك أن تعد فرنسا نفسها لمواجهة أخطار الحرب . فوجهت من قواتها جيوشا يبلغ عدد رجالها ١٧٠٫٠٠٠ لمواجهة جيوش الأعداء فى الميادين المختلفة ، فقاد قائدهم «شيرر» Schérer الحملة على ايطاليا ، واتجه القائدان «برون» Brune و «برنادوت» Bernadotte برجالهما إلى هولندا ، وانطلق « جوردان » على رأس ٤٠٫٠٠٠ جندى نحو ألمانيا ، و « مسينا » Messina على رأس ٣٠٫٠٠٠ نحو سويسرا ، على حين كان « مكدونالد » Macdonald فى نابولى على رأس ٣٠٫٠٠٠ مقاتل .

استطاع «چوردان» فى ألمانيا فى بداية الأمر أن يعبر نهر الراين ، ولكنه لم يتقدم طويلا بل هزمه الأرشيدوق شارل فى «ستوكاخ» Stokach جنوبى ألمانيـا ، فتقهقر إلى ستراسبورج Strasburg . وفى إيطاليـا هزم «شيرر» فى معركة «مانيانو» Magnano شمال تورين ، بعد أن كان يفقد كل رجاله . فاضطر أن يسلم زمام الحملة « لمورو » Moreau .. ولم يقتصر أمر الخسائر الفرنسية على حد ما ذكرنا بل كان أشد الخسائر فداحة ما فقدته فرنسا خلال قتالها مع الجيش الروسى الذى كان يقوده « سوڤاروف » Suwaruff وكان معروفا بمهارته الحربية وقسوته بل وحشيته ، وكان مخربا هداما سفاكا للدماء ، وهو بذلك يختلف عن قائد الحلف دوق « برنزويك » Raunswick • ولو شاءت النمسا أن تطلق يده فى الحرب ضد فرنسا لاستطاع فى عام واحد قبل وصول بونابرت أن يضاعف خسائرها . وإنه لمن حسن حظها أن القائد المذكور كان يومئذ تحت إمرة النمسا . وكانت صاحبة أكبر جيش من جيوش الحلفاء ، ولم يزد عدد قوات الروس على ٣٠٫٠٠٠ مقاتل •

ومن كل ما مر بنا نستطيع أن نرى خطورة موقف فرنسا خلال تلك الأحداث • ولا غرابة فى ذلك فقد تكاثرت عليها قوات الحلفاء فبلغ عددها ٣٢٠٫٠٠٠ مقاتل ، على حين لم يزد جيش فرنسا على ١٧٠٫٠٠٠ مقاتل •

دارت رحى الحرب فى شتى الميادين وان كانت أبشع معاركها قد وقعت فى ميادين كل من إيطاليـا وسويسرا ، حيث طرد الفرنسيون من ناپولى ثم هزمهم «سوڤاروف» هزيمة حاسمة فى معركة «نوڤى» Novi فى سهل لمبارديا فى أغسطس عام ١٧٩٩ • ونتج عن ذلك القضاء على جمهورية الألب الشمالية وجمهورية روما • وهكذا كانت الحال تنذر بالخطر العظيم بالنسبة للفرنسيين •

على أن موقف فرنسا بخطورته التى بينا لم يقض عليها فهى قد أخذت تستعد لاستئناف الحرب • فأعلنت التعبئة العامة وأفادت من الشقاق الذى نشب بين صفوف الحلفاء مما أضعفهم ومكنها فى النهاية

من قواتهم • ولم تكن المشكلة البولندية يومئذ هي موضوع الخلاف والتفرقة بين الحلفاء ، إذ كان قد انتهى أمرها نهائيا بالتقسيم الثالث الذى تم في عام ١٧٩٥ ـ وإنما نشأ الخلاف بينهم بسبب اختلاف أغراضهم من حربهم ضد فرنسا ، فالنمسا كانت ترغب فى ضم أراضى جديدة إلى أملاكها فى كل من « باڤاريا » Bavaria وشمال إيطاليا ؛ وقيصر الروسيا كان متحمسا لإعادة بيدمنت إلى ملك سردينيا ، والبوربون إلى ناپولى . واتسعت شقة الخلاف واختلاف الرأى بين القائد الروسى ومجلس الحرب النمسوى • وكان ذلك الأمر الأخير هو السبب المباشر فى الهزيمة التى لقيها الحلفاء فى أكتوبر ١٧٩٩ • واتضح ذلك الخلاف عندما صدرت الأوامر إلى « سوڤاروف » بالسير نحو زيورخ لينضم إلى أحد الجيوش الروسية الذى كان يرابط عندها . ولم يكن « سوڤاروف » يرغب فى تنفيذ أمر مجلس الحرب النمسوى ؛ فتلكأ فى مغادرة إيطاليا . فلما بلغ سويسرا بلغها متأخرا ؛ بلغها عندما كان الجيش الفرنسى قد تمكن من هزيمة الجيش الروسى هناك • وقد كان فى تصرفه هذا ما يمكن أن يقضى عليه وعلى جيشه . ولكنه استطاع آخر الأمر أن ينجو فى صعوبة ومشقة .

وقع كل ذلك ونابليون ما يزال فى مصر ، ولم يكن أمر ذلك خافيا عليه كما كان يعلم برفض حكومة الادارة أمر استدعائه لتدارك الخطر، ورغبة الشعب القوية فى أن يكون فى بلاده ليشارك فى حل أزماتها الخانقة . ولا أدل على ذلك من صدى الفرح الذى استقبل به الشعب نبأ وصول سفينته إلى شاطىء فرنسا الجنوبى فى «فريچوس» Fréjus ؛ وآية ذلك أن يتظاهر الشعب كله معلنا فرحة بذلك ، وأمله فى ذلك الجندى العظيم ، كما تستعرض قوات الجيش احتفالا باستقباله . وليس من شك فى أن وصول نابليون ومظاهر احتفاء الشعب والجيش به قد ملأ قلوب رجال الحكومة رعبا ، وهز أصحاب السلطان فيها هزا عنيفا ، فهم قد كانوا يتوقعون أن يأخذ نابليون بزمام الأمور فيغدون ولا عمل لهم ولا رأى .

الباب الثاني

نابليون بونابرت (١٧٩٩-١٨١٤)



الفصل الأول

عهد القنصلية (١٧٩٩ - ١٨٠٤)

انقلاب ١٨ ، ١٩ بروميد (Brumaire) من العام الثامن للثورة (٩ ، ١٠ نوفمبر عام ١٧٩٩)

ولا يكاد يمر على بلوغ القائد أرض الوطن شهر واحد حتى يبدأ التغيير الذى سمى فى ذلك التاريخ بانقلاب « بروير » ؛ وآية ذلك أنه وجد الشعب ساخطا يضيق بحكومته ويخشى ما يتربص به من خطر على حدود البلاد . وتسود الخصومة بين المديرين الخمسة ، ويضيق اثنـان منهم بالبقاء فى الحـكم . وكان على رأس السـاخطين منهم « سييس » Siéyès ؛ وكان معروفا بسخطه هذا منذ البداية وتتضاعف سخطه عندما يصبح أحد المديرين الخمسة فى مايو ١٧٩٨ ؛ فيتاح له كشف عيوب هذا الحكم ، فيظهر رغبة فى الاصلاح ويلح فى ذلك الحاحا شديدا . وتبين له مع الوقت أن تنفيذ ما يريد يكاد يستحيل دون الاستعانة بقوة عسكرية، فلما وصل نابليون إلى فرنسا وجد فيه « سييس » أصلح من يعينه عسكريا على تنفيذ ما يريد من إصلاح . وقام تاليران بدور الرسول بينهما . كما أيده فى اتجاهاته أحد المديرين الأربعـة الباقين وهو « روچيه ديكو » Roger Ducos ، وخالفه كل من « جوييه » Gohier والجنرال « مولان » Moulins « وبارا » Barras وكانوا من اليعاقبة . وكان « بارا » من أنصار نابليون المعروفين ؛ ترجع صلته به إلى ما قبل سفره على رأس الحملة إلى إيطاليا ، فلم يكد نابليون يعود من مصر حتى استؤنف بينهما الصلة . وبالرغم من تلك الصلة ظهر عزوف نابليون عن الاستعانة به بسبب ماعرف عن ذلك اليعقوبى من خلق لا يرضى الكرامة الإنسانية ، واتخاذ أحط الوسائل وأشدها نكرا فى سبيل الوصول إلى تحقيق ما يريد ، فنفر منه ، واتجه إلى « سييس » ليستعين به فى إحداث التغيير الذى يريد . والواقع

أن التوفيق لازمهما ؛ إذ كل منهما متمما لصاحبه . فكان ذلك من الأسس التى بنى عليها هذا الانقلاب قويا متماسكا ، لا تهزه العواصف وساعدهما على السير فى سبيل ما أرادا أمر آخر هو الفساد الذى استشرى فى بناء حكومة الإدارة بحيث أصبحت بغيضة إلى نفوس الشعب جميعا . وقد كانت كلها تتحين الفرصة لقلب تلك الحكومة والاستعاضة عنها بأى لون آخر من ألوان الحكم .

وقد أثبتت الحوادث والانقلابات التى دبرت تارة ضد حزب اليعاقبة وأخرى ضد حزب المعتدلين خلال الأربع سنوات التى عاشتها حكومة الإدارة أن الغرض الأول منها لم يكن المصلحة العامة لفرنسا وإنما كانت المصلحة الشخصية للمديرين . وقد امتاز هذا العهد بالتطاحن والنزاع بين المجلسين من ناحية وبين المديرين من ناحية أخرى مما أدى إلى الاستعانة بالجيش . ويرجع ذلك إلى النقص الذى كان ظاهرا وواضحا بجلاء فى دستور عام ١٧٩٥ ، ودستور عام ١٧٩١ الذى سبقه . فقد كان كل منهما يهدف إلى الفصل التام بين الهيئتين التشريعية والتنفيذية ، كأن الذين وضعوهما لم يفطنوا إلى ما يمكن أن يترتب على ذلك من الفوضى، لعدم وجود التفاهم الضرورى بين الهيئتين . وقد كان من نتائج النقص فى عهد الدستور الأول (عام ١٧٩١) خلع لويس السادس عشر فى ١٠ أغسطس ١٧٩٢ ، ثم انقلاب « برومير » فى عهد العمل ، بالدستور الثانى (عام ١٧٩٥) ؛ فالأداة التى استخدمت فى عهد الدستور الأول قد كانت ثورة الشعب ، أما فى عهد الدستور الثانى ، فقد كان تدخل الجيش .

وهنا نرى أن تمهيد السبيل أمام نابليون للوصول إلى الحكم قد تم . كما أراد نابليون أن يحقق لنفسه مكانة الزعامة والسيادة فى الدولة فيصبح المسيطر على شئونها دون أن يلجأ إلى استخدام العنف ، أى أن يحقق ذلك بموافقة ورضى جميع الطبقات فى فرنسا . وقد تبين أن الفرصة قد أصبحت مواتية ولا سيما وأن فرنسا لم تكن بها حكومة مستقرة ، ترضى عنها ، وأن المديرين فيها منقسمون على أنفسهم إلى فريقين ؛ يقف بينهما « بارا » ، والشقاق يسود العلاقات بين المجلسين . وعاون نابليون

كذلك على تحقيق خطته أخوه « لوسيان » Lucien، وكان يومئذ رئيسا لمجلس الخمسمائة ، ومن حوله حوالى ستين عضوا من مجلس الخمسمائة والشيوخ ، وسنرى أن بونابرت لن يلبث أن يكافئهم على ذلك ، فيجعل منهم مترفين واصحاب وظائف عالية فى الدولة فى عهدى القنصلية والإمبراطورية .

أحداث الانقلاب :

وقعت أحداث الانقلاب خلال يومى ١٨ ، ١٩ برومير Brumaire من العام الثامن للثورة وهما يوما ٩ و ١٠ نوفمبر عام ١٧٩٩ . ففى اليوم الأول كان الشيوخ يجتمعون فى باريس ، وقد بدأوا اجتماعهم فى ساعة مبكرة من النهار بسبب ما انتهى إليهم من أنباء توقعوا من ورائها قيام حركة هياج واضطراب ، فقرروا فى اجتماعهم هذا استعمال حقهم الدستورى فى تعيين مكان اجتماع المجلسين فى اليوم التالى (١٩ برومير) ، واختاروا له ضاحية « سان كلو » St. Cloud ، كما عهدوا إلى بونابرت فى هذه الجلسة قيادة بعض الفرق الباريسية ، ومن بينها حرس المجلسين ، ولم يعهد إليه بقيادة حرس حكومة الإدارة .

وقد تحققت بالتالى خطوة هامة كان يرقبها ويعمل لها بونابرت وهى نقل المجلسين إلى « سان كلو » وأن يعهد إليه بقيادة فرقة حرس المجلسين. وكان بونابرت يدبر فيما دبر غير ما ذكرنا ، العمل على استقالة المديرين من مناصبهم . واستطاع تاليران أن يقنع « بارا » بالاستقالة حين بين له أن نابليون قد أصبح يسيطر على القوات الباريسية . وقد استقر رأيه على إحداث الانقلاب . أما « جوييه » Gohier و « مولان » Moulins فقد رفضا الاستقالة ، فقبض عليهما القائد « مورو » Moreau وحجزهما فى قصر « لكسمبورج » Luxembourg حتى يتم الانقلاب . وفى اليوم التالى استقال كل من « سييس » و « ديكو » ، وكانا على بينة من كل تدابير الانقلاب وتفاصيله .

فأما اليوم التالى وهو ١٩ برومير (٩ نوفمبر ١٧٩٩) ؛ فقد كان اليوم الحاسم فى هذا الانقلاب . لم يبدأ اجتماع المجلسين قبل الساعة

الثالثة بعد الظهر . وقد تقدم نابليون ، فدخل قاعة مجلس الشيوخ ، وخطب فيهم ، مبينا خطورة مركز فرنسا يومئذ ، وعدم صلاحية الدستور القائم ، مشيرا إلى أن مجلس الخمسمائة قد يلجأ إلى إعادة حكومة المؤتمر ، وما اقترن بها من عهد الإرهاب واستخدام المقصلة ، ووضح لهم أنه إنما يرغب فى حمايتهم من هذه الشرور بمعونة جنده البواسل . وقوبل خطابه بمعارضة شديدة تبينت فى هتاف بعض الأعضاء بعدم رغبتهم فى كرمويل فرنسى .

أما ما لقيه بونابرت من أعضاء مجلس الخمسمائة فكان أشد وأعنف إذ لم يسمح له الأعضاء بالكلام ، بل دفعوه خارج المجلس بشىء من العنف . وقد كان فى عملهم هذا ما يدل على سوء التصرف . اذ تبين لبونابرت عقب مبارحته القاعة أن المسألة لم تعد مجرد الدفاع عن أهدافه فى الوصول إلى السلطان والسيادة بل أصبحت موضوع حياة أو موت. وهنا رأى أن يدافع عن حياته وكيانه الشخصى وقد أصبحا فى خطر . وفعلا فكر مجلس الخمسمائة فى استصدار قرار بالقبض على بونابرت . ولما كان القرار لا يتم إلا بموافقة رئيس المجلس وهو « لوسيان » بونابرت تعثر إصداره ، فرأى المجلس انتخاب رئيس جديد إلا أن أمر ذلك لم يكن من السهل تنفيذه بالسرعة المطلوبة . وهنا بين « لوسيان » لأخيه نابليون خطورة الموقف وما كان عليه المجلس من هياج واضطراب ورغبة فى وضع حد لتدخله فى شئونه . وهنا صمم بونابرت على استخدام العنف لينقذ حياته أولا ثم ينقذ خططه ثانيا . فبادر بإصدار أوامر إلى الجند بدخول القاعة وإخراج الأعضاء منها . وكان عندئذ فى موقف لا يحسد عليه ؛ فهو لم يكن واثقا من أن يطيعه الجنود ، فيضربوا سهامهم نحو أصدقاء الثورة . ولكن شاء القدر أن يستجيبوا له فاندفعوا إلى القاعة . فلاذ غالبية الأعضاء بالفرار . أما من بقى منهم أو كانوا على بينة من المؤامرة — فرأوا أن يصدروا القرارات التالية • ايقاف المجلسين حتى منتصف فبراير التالى ؛ ووضع السلطة فى يد القنصلية المكونة من ثلاثة قناصل وهم « بونابرت » و « سييس » و « ديكو » .

وهكذا تم انقلاب « برومير » الشهير . وقد قبلت باريس بل فرنسا كلها هذا الانقلاب بهدوء يدعو إلى الدهشة . ولا يمكن تفسير ذلك إلا فى ضوء تبين الشعب فيه ما وصلت إليه البلاد بين يدى حكومة الإدارة من فساد أمور الحياة فيها . فأصبح على استعداد لقبول أى نظام يخلصهم من مساوىء ذلك العهد .

عندئذ أطلق سراح كل من المديرين السابقين « جوييه » و « مولان » . وظن كل من « سييس » و « تاليران » وغيرهما من المدنيين ممن شاركوا بونابرت فى تدبير الانقلاب أنهم سينفردون بتدبير شئون فرنسا المدنية ، على أنهم لم يكونوا يجهلون طبيعة « بونابرت » وطموحه وبراعته فى خلق السبل التى يسلكها للوصول إلى ما يريد وإن كانوا قد ظنوا أن فى المجال العسكرى ما يمكن أن يشبع طموحه . ولكن أشد ما كانت دهشة « سييس » عندما تبين أن بونابرت قد أثبت دراية ومعرفة وثيقة بكثير من الشئون المدنية ، وقد توصل عن طريق ذلك إلى قرارات معينة كان من الصعب اقناعه بالعدول عنها .

عهد القنصلية (١٧٩٩ — ١٨٠٤)

أصبح بونابرت الحاكم الفعلى لفرنسا عقب نجاح انقلاب برومير ١٨ ، ١٩ من العام الثامن (٩ ، ١٠ نوفمبر ١٧٩٩) ؛ فاهتم فور ذلك بتسوية المسائل المختلفة الخاصة بالإدارة وشئون الحكم وسياسة الدولة الداخلية . وقد نجح فى ذلك إلى حد كبير ، وأسباب ذلك كثيرة تتعلق بشخصيته بحسن اختياره للرجال ، وعدم تعصبه لحزب دون الآخر وعمله على نشر العدالة ، والعفو عن أعداء الثورة ، وإعادة السكينة إلى نفوس الكاثوليك . وظاهر من ذلك أنه وفق فى سياسته الداخلية والخارجية .

وليس من شك فى أن الرجل كان عبقريا والذين كتبوا عن عبقريته لم يبالغوا ، ولم يتجاوزوا الحقيقة . فهذا أحد معاونيه الذى بدأ معه عهد القنصلية يقول « انه كان ذا عقل منظم يحكم ويدبر ويفاوض ويعمل فى اليوم ثمانية عشرة ساعة ، وإن عمله فى ثلاثة أعوام يساوى ما عمله

ملوك فرنسا جميعا فى مائة سنة » . وكان من صفاته البارزة أنه يحسن اختيار معاونيه كما لا يفعل غير النادرين من رجال الحكم . فلا يختار لتنفيذ أوامره وخططه إلا من يثق فى قدرتهم وكفاءتهم دون التقيد بألوانهم الحزبية أو بسنى أعمارهم ، ثم هو قد وضع أمور الدولة فى أيدى رجال لا يعتمد واحد منهم على الآخر ، وإنما هم يلجأون دائما إليه للاسترشاد بتوجيهه والأخذ برأيه . ومن أمثلة سلوكه فى ذلك أنه أسند منصبين من مناصب الوزارة الكبرى (الداخلية والخارجية) إلى رجلين يناقض كل منهما صاحبه ، ويتشابهان فى الانحراف وعدم الاستقامة . وكان يعرف لكل منهما سلوكه الخاص ؛ فجعل « جوزيف فوشيه » Joseph Fouché وزيرا للداخلية ، وكان من اليعاقبة ، اتصف بالكذب والنفاق والتهتك والفجور حتى علت أصوات النقاد مطالبة باستبعاده ، وجعل « تاليران » Talleyrand وزيرا للخارجية ، وكان هوائيا لا يثبت على حال . وقد نصح باستبعاده . لكنه أكد للناقدين أنهما خير من يصلح لشغل هذين المنصبين وظهر أنه كان صادقا فى فراسته . كما حذر نابليون كذلك من ميول « كارنو » Carnot الجمهورية ولكنه لم يأبه لذلك. استخدام بونابرت أعوانه من الجمهوريين واليعاقبة والملكيين على السواء ما دامت كفاية الرجل تؤهله للوظيفة التى اختارها له . ومما اتخذه نابليون أيام قنصليته أنه نقل مقر الحكومة من قصر « لكسمبورج » Luxemburg إلى قصر التويلرى Tuileries .

اصلاح أمور البلاد الاقتصادية :

وبذل جهدا كبيرا فى إصلاح أمور البلاد الاقتصادية ؛ فأوقف سياسة القروض الجبرية التى كانت تتبعها حكومة الإدارة ، والتى أثارت الرأى العام . ونظم الضرائب ، فوحدها وساوى بين الجميع فى تأديتها ، وأنشأ لها نظاما دقيقا يتبعه مباشرة ، فكان أمر التصرف فيه لرأيه المباشر . وأنشأ إدارة جديدة للجمارك وسجلا خاصا للأراضى الزراعية والغابات ، وجعل أملاك الدولة ضمانا للسندات التى أصدرتها ، فرفع بذلك من قيمتها وسهل بذلك السبيل أمام الدولة لتسديد ديونها ، وأعاد نابليون

نظام الغرف التجارية وضبط أمورها ، وأعاد بناء الصناعات ، فأنقذها من الضياع والفساد . واستعان فى كل ما تقدم من النهوض باقتصاديات البلاد بجهود الخبير المالى المعروف « چودان » Gaudin الذى كان له الفضل فى تأسيس بنك فرنسا .

موقف نابليون من المهاجرين وذويهم :

وعطف نابليون على المهاجرين ، فأنصف ذوى قرباهم مما اقترفه المهاجرون من آثام ، واستصدر بذلك قرارا ، قوبل بارتياح عظيم .

وعفا عمن عادوا من المهاجرين ، فوضعوا فى ظلمات السجون ، كما رحب بعودة الكثيرين ممن رغبوا فى العودة الى فرنسا . واستدعى من الفارين بعض الشخصيات البارزة أمثال « لافييت » Lafayette و « كارنو » Carnot ؛ فاستعان بالأخير فى تنظيم وزارة الحربية : وقد كان لكارنو الفضل فى إصلاح حالة الجيش وإعداد فرنسا إعدادا عسكريا بسرعة تدعو إلى الدهشة .

أما الثوار من ذوى النزعة الملكية الذين اشتركوا فى ثورة «لاڤندية»؛ فإنه قد عفا عمن ثابوا إليه وقدموا له فروض الطاعة والولاء ، ثم أنزل العقاب على من تآمروا عليه منهم فأعدم زعيمهم كادودال Cadoudal بعد اكتشاف تآمره على نابليون فى عام ١٨٠٤ .

موقف نابليون من الكنيسة :

وقد أشاع الطمأنينة فى النفوس وأعاد إليها السكينة عندما ألغى جميع العبادات المستحدثة منذ وقوع الثورة ، وأعلن أن الكاثوليكية هى مذهب الدولة الرسمى ؛ إذ كان يدرك أثر العقيدة فى تهدئة الخواطر وبسط السلام والطمأنينة واستقرار النفوس ، وقدم لذلك بموقفه الكريم من البابا . ولم يكن ذلك مستغربا . لقد كان ذلك هو موقفه أيام حملاته الأولى على إيطاليا على الرغم من أوامر حكومة الإدارة . ولم يكن مستغربا موقفه كذلك من الكنيسة الكاثوليكية وإعلان مذهبها الرسمى دينا للدولة بعد عداء دام بينها وبين حكومات الثورة عشرة أعوام .

ولا غرابة فى أن مسلك نابليون مثل هذا السبيل فهو قد كان مؤمنا به وهو القائل : « ومن غير الدين يتخبط الانسان فى الظلام ، والدين الكاثوليكى يهدى المرء إلى أصله ومصيره هداية اليقين » . واستطاع بسلوك هذا السبيل أن يكسب ٢٠٠٠٠٠ر٢٠٠ رجل ، حين أخرجهم من ظلمات السجون .

واستعان فى استصدار ما أصدره من تشريعات وقوانين باثنين من أقدر رجال القانون هما « كامبسيريس » Cambacérés وهو الذى عين قنصلا ثانيا ، « ولوبران » Lebrun الذى عين قنصلا ثالثا .

اعداد دستور القنصلية :

أخذ « سييس » فى تلك الأثناء يعد الدستور الجديد : دستور القنصلية . وكان « سييس » من أشهر المشرعين . ولكنه كان يعلم علم اليقين أن الرأى الأول فى هذا الدستور للقنصل الأول نابليون وأنه لم يكن حرا كما ينبغى لمن يشرع . وقد وضح أمر ذلك فيما قام به نابليون من تبديل وتعديل فى مواد الدستور ، تكشف عن رغبته الصريحة فى تركيز السلطة كلها فى الاهتمام بالسلطة التنفيذية وتركيزها فى قبضته ؛ فأما المجالس التشريعية فى هذا الدستور فكانت صورية لا أثر يذكر لها .

من أهم مميزات دستور القنصلية (دستور العام الثامن) أنه لم يكن من وضع جمعية تأسيسية وإنما وضعته لجنة من خمسين عضوا انتخبتهم الهيئة التشريعية بحكومة الإدارة لتحقيق هذا الغرض بعد وقوع انقلاب بروميير مباشرة ، انتخبهم فى الواقع من بقى من أعضاء مجلس الشيوخ والخمسمائة ، فانتخب كل من المجلسين من بين أعضائه لجنة تشريعية مكونة من ٢٥ عضوا . وقد رأس لجنة الشيوخ « رينييه » Régnier ، وأصله من رجال اللورين المشهورين فى القانون ، وهو الذى سيصبح فيما بعد رئيس لقضاة فى عهد الإمبراطورية وقد اشتهر اسمه من قبل فى مجلس طبقات الأمة فى ١٧٨٩ . وقاد لجنة ٢٥ من مجلس الخمسمائة « جاكمينو » Jacqueminot . وكان كزميله من مشاهير رجال القانون من اللورين أيضا ، ولن يلبث أن يصبح أحد أعضاء مجلس

الشيوخ فى عهد حكومة التنصلية . كما تفرع عن هاتين اللجنتين لجان أخرى أكثر تخصصا لصياغة مواد الدستور ؛ فقاه من كل لجنة من اللجنتين ستة من مهرة المتخصصين فى الصياغة ، وإن كانوا لم يتوا فى شىء قبل الرجوع إلى سييس باعتباره من فلاسفة التشريع فى المسائل الدستورية . فكانت آراؤه الفلسفية فى التشريع تتركز فى الأسس الآتية:

١ ــ التفرقة لتجنب الاستبداد .

٢ ــ تركيز السلطة لتجنب الفوضى .

٣ ــ النظام الدستورى يقتضى تمثيل الشعب .

٤ ــ الطبقات الدنيا مبعث الثقة ، والطبقات العليا مصدر السلطات.

ولم يترك أمر الدستور فى الإطار الذى رسمه « سييس » Siéyès وإنما أجرى نابليون فيه من التعديلات ما آمن بأنه يحقق له السلطان العام . وكان الصدام بين الرجلين فى بادىء الأمر بسيطا لا يكاد يبدو الخلاف بينهما إلا فى أمر التسميات الخاصة بهيئة الحكم ؛ فكان من رأى بونابرت استخدام الأسماء والمصطلحات الرومانية : القنصل ، السناتو والتريبون ، وفى ذلك ما يدل على تعلق نابليون بالتراث الكلاسيكى .

أما الخلافات الجدية بين الرجلين فكانت حول تشكيل الهيئة التنفيذية والسلطات المخولة لها ، وعلى مسألة أخرى كان فيها بونابرت أكثر تحررا من « سييس » وهى المناداة بحق الانتخاب العام .

أما فيما يتعلق بالمجالس التشريعية : فإنها لم تظهر على الصورة التى أرادها لها سييس . لم يكن بونابرت يبغى إجراء تعديلات جوهرية ، فأحيى مجلس السناتو . وخلاصة القول فى الخلاف بين الرجلين حول تشكيل الهيئات التشريعية أنها شكلت حسب ما أراد نابليون .

أصبحت المجالس الخاصة بالهيئة التشريعية بمقتضى هذا الدستور اربعة :

١ ــ **مجلس الدولة** : ويختص بوضع القوانين وصياغتها .

٢ ــ **مجلس التريبيون** : ويختص بدراسة القوانين ومناقشتها .

٣ ــ **المجلس التشريعي** : ويختص بالنظر في القوانين للموافقة عليها أو رفضها .

٤ ــ **مجلس السناتو** : المحافظ ، وهو صاحب الحق في القاء النظرة الأخيرة في القوانين ليوافق عليها أو يرفض منها ما يشاء .

مجلس الدولة : الذي بني تشكيله بمقتضى المادتين ٥٣ ، ٥٤ من الدستور . فقد أخذ صورته الأخيرة بقرار من القناصل الثلاثة في ٢٦ ديسمبر،فأصبح بذلك صاحب الحق في اقتراح القوانين للعرض على مجلس التريبيون ، وكان تعيين أعضائه بما فيهم رئيسه من حق القنصل الأول الذي اتخذ لنفسه منصب الرئاسة .

مجلس التريبيون : وكان عدد أعضائه مائة ، لاتقل سن كل منهم عن ٢٥عاما ، يسقط خمسهم سنويا . وكانمقره الباليه رويال Palais Royal أما اختصاصه فينحصر في مناقشة ما يعرض عليه من مجلس الدولة ، ولم يكن من حقه أن يعدل فيها بل كان له حق رفضها . وقد ضاق به نابليون بعد لأي فألغاه عام ١٨٠٧ .

المجلس التشريعي : وكان عدد أعضائه ثلثمائة لا تقل سن الواحد منهم عن ثلاثين عاما ، وكان له حق التصويت على قبول القوانين أو رفضها دون مناقشتها ، وذلك بعد أن يعرضها على أعضائه ثلاثة من أعضاء مجلس الدولة ، ومجلس التريبيون . ويتجدد خمس أعضاء هذا المجلس سنويا مثله في ذلك مثل مجلس التريبيون وكان يعقد جلساته في « باليه بوربون » Palais Bourbon.

مجلس السناتو : كان عدد أعضائه ثمانين ، لاتقل سن الواحد منهم عن أربعين عاما ، ويعينون لمدى الحياة ، وكان اختصاصه ينصب على تعيين القناصل كل عشر سنوات ، وكذلك أعضاء مجلس التريبيون والتشريعي ، وكان له حق رفض أي قانون يقدمه مجلس التريبيون إذا رأى أنه غير دستوري . وقد كان كل من « سييس » « وديكو »

القنصلان السابقان عضوين فى هذا المجلس بل أصبح « سييس » رئيسا له ، وهو مركز مغمور فى الحكومة الجديدة بالنسبة لكفاءته . فالرجل رأى أن يبتعد عن المناصب السياسية الرئيسية فى الدولة عندما تبين له أن نابليون لا يحترم المبادىء الجمهورية والديمقراطية . ولكنه شارك « ديكو » والقنصلين الآخرين فى تعيين أعضاء هذا المجلس الذى كان يجتمع فى قصر لكسمبورج Palais Luxambourg .

وكان هذا المجلس أهم المجالس جميعا ، كما كان هو ومجلس الدولة وحدهما موضع ثقة القنصلية . وكان أعضاء مجلس التريبون لهم وحدهم حق المناقشة والانتقاد العلنى . وكانوا يضمنون فيه حمايتهم ممن يكرهون المعارضة .

وتبين مما تقدم أن السلطة التشريعيـة كانت مقسمة بين المجالس الأربعة المذكورة قسمة غير عادلة .

السلطة التنفيذية : كانت بين أيدى قناصل ثلاثة يتجدد تعيينهم كل عشر سنوات . أما إصدار القرارات فى هذه الهيئة الثلاثية فكان من حق القنصل الأول وحده . للقنصل الأول وحده حق تعيين الوزراء ، وهو الذى يحاسبهم ، فلا يسألون إلا أمامه ، وهو الذى يعين أعضـاء مجلس الدولة ، والقضاة وكبار الموظفين ويختارهم من إطار القوائم القومية : وليس يفوتنا أن نلاحظ أن نابليون برغم قوة نفوذه وسلطانه التى عددنا لم يكن له حق قيادة القوات العسكرية برية كانت أو بحرية . ولا أدل على ذلك من أن قيـادة الحملة الثانيـة على إيطاليا كانت « لبرتييه » Berthier ولم يكن لنابليون إلا حق مرافقته . وفى ذلك ما يشعرنا بأن مثل هذا التصرف كان من قبيل الاحتياط من طغيان النفوذ العسكرى[1]

---

(١) وكان على رأس المحتاطين لوسيان بونابرت شقيق نابليون . والى القارىء نص ما قاله فى هذه المناسبة

«entre la fonction gubernative et la militaire — formulait-il avec insistance — est le dernier de tous pour le chef d'une république démocratique, toujours ombrageuse et défiante au sujet de ses libertés.»

. ومن كل ما تقدم نستطيع أن نبين فى وضوح أن بونابرت قد وفر للشعب حياة مريحة مطمئنة . ولكن لا ننسى أنه استقل دون غيره من الحاكمين بالسلطة التنفيذية كما كان الموجه للهيئة التشريعية ، وأمر ذلك واضح كل الوضوح فى اختيار أعضاء المجالس وتعيين الوزراء وكبار الموظفين .

وإن كان الحق يقتضينا أن نقول أن نابليون الذى حرم الشعب من سلطانه السياسى قد ضمن له ما عدا ذلك من حرية الحياة . فالشعب بطبقاته كافة يخضعون فى المحاكم لقانون واحد ، ولا ينظر فى معاملة الفرد إلى أصله أو نشأته أو الهيئة السياسية التى ينتمى إليها . فأبواب التقدم إلى أرقى المناصب وأعلاها مفتوحة أمام الجميع ؛ يستطيع أن يبلغها الفرد بكفاءته الخاصة التى تؤهله لشغلها .

نابليون والسياسة الخارجية :

ويتضح سلوك نابليون فى معالجة أمور السياسة الخارجية فى أنه ظهر بمظهر الراغب فى السلام ، عندما لوح لكل من انجلترا والنمسا برغبته فى الصلح . فقد أرسل فى بداية عهده بالقنصلية (فى ٢٥ ديسمبر عام ١٧٩٩) رسالة إلى ملك انجلترا جورج الثالث يبين فيها فظائع الحروب وأهوالها ، ويعرض عليه رغبته فى الصلح . فكان رد انجلترا على هذه الرغبة واضحا فى الرسالة التى بعث بها « جرانفيل Grenville » رئيس وزراء إنجلترا إلى « تاليران » وزير خارجية فرنسا ، فبين له فيها استحالة تحقيق السلام ، فليس هناك ما يضمن السلام ، إذ ليس من المستبعد أن تقف فرنسا مثل موقفها العدائية السابقة كما فعلت فى عهد حكومات الثورة إزاء سويسرا وإيطاليا ، وهولندا ، وألمانيا ، ومصر . ولم ييئس نابليون برد انجلترا ؛ فقد كانت رغبته الأكيدة تتمثل فى ضمان السلام فى فرنسا ليستمر فى ممارسة سلطانه إذ كانت سياسته ترتكز على أن يحصل على الضمانات الكافية لتأمين وتوطيد مركزه على حساب رضى الشعب الفرنسى عن سياسته وانتصاراته الحربية التى كان يطمع فيها لتؤكد سلطانه ، وتؤيد بقاءه فى الحكم . فهو لم يكد يتلقى رد حكومة انجلترا فى بداية عام ١٨٠٠ حتى بدأ يعد عدته لاستئناف الحملات الحربية

المنتظرة ، فأصدر مرسوما بتكوين جيش احتياطى من المحاربين القدماء يتكون من كبار السن ممن اشتركوا فى الحروب السابقة ، كما أمر بتجنيد ثلاثين ألفا من المتطوعين .

وكان لفرنسا عند عودته من مصر أربع جيوش ترابط على حدودها، واحد فى الشمال على رأسه القائد « برون » Brune فى هولندا لمراقبة أتباع بيت أورنج وحراسة الشواطىء من هجوم انجلترا . وكان من حسن حظ فرنسا أن انهزم الجيش الذى يقوده دوق يورك فى انجلترا ؛ وجيش فى الجنوب يقوده ، « چوردان » فى منطقة الدانوب ؛ وثالث فى الجنوب الغربى وهو جيش هلفتيا (سويسرا) وعلى رأسه « مسينا » Messina وكان من قبل قد اضطر إلى الجلاء عن جزء كبير منها إلا أن انتصار هذا الجيش على الروس فى « زيورخ » مكنه من استرجاع ما فقد فى سويسرا ؛ ورابع تلك الجيوش ، وكان يرابط فى إيطاليا ، وكان قد هزم فارتد إلى مرتفعات جنوه ، فانحصر هناك ، ولم يصبح فى مقدوره الاتصال بسهل نهر البو . كما كان الأسطول البريطانى يحاصر سواحل ليجوريا (جنوه) وپروڤانس .

فلما استطاع القنصل بونابرت أن يجمع سلطان فرنسا بين يديه نجح فى تحطيم التحالف الأوروبى الثانى فى عام ١٨٠٠ ، وحالفه الحظ ، وواتاه النصر ، فبدأ بمحاربة النمساويين فى شمال إيطاليا بعد أن مهد لذلك فعهد إلى القائد « مورو » Moreau وجيشه فى منطقة الراين بالحيلولة دون وصول إمدادات نمساوية جديدة إلى إيطاليا . ونجح نابليون نفسه فى الوصول إلى شمال إيطاليا عندما رافق الحملة الثانية عليها ، وكان أساس نجاحه فى هذه الحملة أن نجح فى عبور ممر « سان برنار » Great St. Bernard ،وأتبع ذلك بنصر آخر فى موقعة «مارنجو» Marengo فى عام ١٨٠٠ ، وعاونه فى ذلك جيش كان يقوده «ديزيه» Desaix الذى لقى حتفه فى المعركة . وكانت من المعارك الحاسمة فى تاريخ نابليون ، إذ أعادت لفرنسا سيطرتها على شمال إيطاليا ، كما مكنت القائد « مورو » من التقدم بجيوشه نحو «ميونخ» Munich حيث انتصر فى باڤاريا Bavaria

انتصارا حاسما فى المعركة التى عرفت بمعركة «هوهنلدن» Hohenlinden وكان ذلك فى ديسمبر من نفس العام ؛ وبهذا النصر فى المعركة أصبحت عاصمة النمسا فيينا معرضة للخطر .

هنالك توقفت الحرب بعض الوقت ، عندما قرر نابليون العودة إلى باريس ليبدأ إجراءات الصلح مع النمسا وليحاول أن ينتزع مصر من إنجلترا وتركيا . ولكنه لم ينجح فى ذلك ، فأخذ يفكر فى كسب حلفاء جدد لفرنسا فاستطاع بالفعل أن يستميل «جودوا» Godoy صديق الملكة فى أسپانيا وصاحب النفوذ فيها . كما استمال إلى جانبه پول الأول قيصر الروسيا . الذى بدأ يظهر إعجابه بنابليون ، أما نجاحه فى أسپانيا فانتهى به إلى عقد معاهدة تحالف عرفت بمعاهدة « سان إلدفنسو » San Ildefonso فى عام ١٨٠٠ ، وبمقتضاها حصل على إقليم لويزيانا العظيم ؛ وعن طريق هذه المعاهدة قدر أن يضرب البرتغال حليفة انجلترا التقليدية ؛ وقد زاده وثوقا من أهمية هذه المعاهدة فى صراعه مع انجلترا موقف الروسيا منه فى تلك الآونة . فقد أظهر قيصر الروسيا ميلا للتفاهم مع نابليون . وزاد من أسباب ذلك ما كان ينطوى عليه قيصر روسيا من الغضب على انجلترا بسبب رفضها تسليم مالطة لفرسان القديس يوحنا الذين كانوا تحت حماية القيصر . ونجح نابليون نجاحا جديدا فى توثيق أواصر الود بينه وبين القيصر حينما أعاد إليه عشرة آلاف من الأسرى ، أعادهم فى حالة طيبة ومظهر لا يشير إلى أنهم كانوا فى حالة أسر . وأخيرا قبل بونابرت وساطة الروس فى الإبقاء على مملكة ناپولى .

احياء عصبة الحياد : ومن ثم بادر القيصر پول باعادة تكوين عصبة الحياد المسلح من الدنمارك والسويد وبروسيا والروسيا فى ديسمبر عام ١٨٠٠ . وقد عرضت هذه العصبة سيادة إنجلترا البحرية للخطر وجعلت فرصة نابليون فى هزيمة انجلترا أكثر قربا ؛ فقد رأى بعد النكسة التى حلت بأسطوله فى « أبو قير » على يد بريطانيا أن محاولة الانتقام منها بحرا يكاد يكون أمرا بعيدا لذلك أسرع إلى التحالف مع أسپانيا لغزو البرتغال تمهيدا لإغلاق ثغورهم أمام التجارة الإنجليزية ،

كما أرغم نابولى على اتباع سياسة تلائم أغراض فرنسا فى هــذه الناحية . وكان عليه أن يدبر أمرا آخر ، ينتهى به إلى إغلاق الثغور الشمالية فى وجه التجارة الانجليزية ، فيعوقها عن الوصول إلى أوروبا ، وكان قبل ذلك قد نجح فى إغلاق الثغور الجنوبية أى ثغور البحر المتوســط فى وجهها . كل ذلك وسع من آمال بونابرت فى الإفادة من إحياء عصبة الحياد المسلح . وكان غرض القيصر من إحياء هذه العصبة حماية حقوق الدول المحايدة والسماح لسفنها بارتياد البحار دون التعرض لها بالتفتيش . وكان إنشاء العصبة الأولى أيام حرب الاستقلال الأمريكية . وكان الدافع إلى ذلك عدوان بريطانيا ؛ لتفتيشها لسفن الدول المحايدة أثناء هذه الحرب . وكان فى ذلك العدوان ما يعود على أصحاب تلك السفن من الخسارة . وقد نشأت فكرة هذه العصبة أول الأمر فى رأس قيصرة روسيا كاترين الثانية . فنادت يومئذ فى عام ١٧٨٠ بمبدأ حرية البحار ، وقضى بألا تتعرض أساطيل الدول المحايدة للتفتيش أو التعويق من جانب أساطيل الدول المتحاربة ما دامت لا تتدخل فى الحرب بينها . وقد بارك نابليون إحيــاء هذه العصبة ومبادئها وأعلن أنه لن يعقد الصلح مع انجلترا حتى تعترف بأن البحار ليست حكرا لها وإنما هى للجميع .

وهنا ظهرت فرنسا فى نهاية عام ١٨٠٠ وقد عظم مكانها : وأوشكت معظم دول أوروبا العظمى أن تعترف بفرنسا الجديدة بعد انتصــاراتها ومكاسبها العديدة . فمع أن أسرة البوربون قد خلعت عن عرش فرنسا إلا أن التحالف بين فرنسا وأسبانيا كان لايزال قائما . كما أن الجمهورية الفرنسية قد وصلت إلى حدودها الطبيعية وأحاطت نفسها بجمهوريات تابعة لها ، من مبادئها الأساسية احترام حقوق الانسان على أن أكثر دول أوروبا لم تكن قوية الأمل فى إمكان تحقيق حرية البحار ما دامت انجلترا تسيطر بأساطيلها عليها . ولكن فرنسا ظلت قوية الأمل فى ذلك ؛ فهى تؤمن بأن الأساطيل الأربعة التابعة لدول عصبة الحياد المســلح بروسيا والروسيا والسويد والدنمارك كفيلة بتحقيق ذلك . وزادها أملا فى ذلك اعتمادها على أسبانيا وقوتها البحرية ، كما أضمأنت إلى حياد الولايات

المتحـــدة وكانت فرنســـا قد عقـــدت معها اتفاقا تجاريا فى ٣٠ سبتمبر عام ١٨٠٠ .

كان هم نابليون فى عام ١٨٠١ ينحصر فى أمـــرين : الأمـــر الأول الاستفادة من مركز فرنسا الممتاز فى حروبها ضد النمســـا ، والثـــانى القضاء على انجلترا .

أما فيما يتعلق بالأمر الأول : فقد نجح فى بداية ذلك العام فى عقد صلح « لونيڤيل » Lunéville مع النمسا ؛ وكانت أكثر شروط هذا الصلح إنما تؤكد وتؤيد ما تم قبلها فى صلح « كمبوفورميو » Campoformio ؛ فاعترفت النمسا بأملاك فرنسا على الضفة اليسرى للراين ، وهكذا فقدت الإمبراطورية مدنا هامة مثل « مينز » Mainz و «كولونيا » Cologne ، و « تريف » Trève . كما اعترفت بالجمهوريات التى أقامتها فرنسا وهى جمهورية « بتاڤيا » (هولندا) ، وجمهورية « هلڤتيا » (ســـويسرا) وجمهورية الألب الشمالية ، وجمهورية « ليجوريا » (جنوه) . كمـــا تعهد فرديناند الرابع ملك نابولى البوربونى بإغلاق ثغوره فى وجه الانجليز وفتحها فى وجه الفرنسيين . واضطرت النمسا على مضض إلى التنـــازل عن تسكانيا التى قدمها نابليون لأحد أمراء پارما ترضـــية لإسپانيا على مساعداتها له :

أما فيما يتعلق بالأمر الثانى وهو القضاء على قوة انجلترا البحرية :

فقد كانت الظواهر تنبىء عندئذ بخطورة مركز انجلترا ؛ ففرنسا التى أصبحت القوة الغـــالبة على السياســـة الأوروبية قد ازدادت قوة باستيلاء بروسيا ــ عضو عصبة الحياد المسلح ــ على هانوڤر ، ومهاجمة أسپانيا للبرتغال وما نتج عنه من نجاح أسپانيا فى ارغام البرتغال على إغلاق ثغورها فى وجه أسطول بريطانيا . ومن قبل قدمنا أن عصبة الحياد المسلح كانت كلها لمواجهة انجلترا وقوتها البحرية . ومن هنا بادرت انجلترا بإرسال القائدين «باركر» Parker و «نلسن» Nelson إلى بحر البلطيق. كما أوعزت إلى تركيا بإعلان الحرب على القوات الفرنســـية فى مصر ،

وشاركت هي فى ذلك ، بل هي التى قادت الحملة بالفعل . وقد كللت جهود انجلترا المختلفة بالنجاح ؛ ففى كوبنهاجن حارب الدنماركيون حربا مجيدة ، ولكن أجبرهم نلسن على الانفصال عن عصبة الحياد المسلح فى أبريل عام ١٨٠١ . كما اضطرت القوات الفرنسية إلى الجلاء عن مصر فى نفس العام على سفن بريطانية . ولكن أهم من هذا كله اغتيال القيصر پول الأول وتولية القيصر اسكندر الأول فى ٢٣ مارس عام ١٨٠١ . فعادت بذلك علاقات الود بين انجلترا وروسيا من جديد . وهكذا انهارت عصبة الحياد المسلح .

وقد مهدت كل هذه الأحداث بالإضافة إلى إستقالة « بت » فى عام ١٨٠١ وتولية « ادنجتن » Addington مكانه ــ ولم يكن له من القوة ما كان لسلفه ــ إلى عقد صلح أميان بين انجلترا وفرنسا فى مارس ١٨٠٢.

صلح أميان Amiens فى مارس ١٨٠٢ :

تنازلت انجلترا بمقتضى هذا الصلح عن كل الفتوح التى كسبتها على حساب فرنسا ، فلم يبق لها إلا جزيرة ترنداد Trinidad أمام مصب نهر أورينوكو Orinoco ، وكانت أسپانيا قد تنازلت عنها ، وجزيرة سيلان التى تنازلت لها عنها هولندا . وردت منورقه إلى أسپانيا . كما تعهد چورچ الثالث بألا يلقب نفسه بملك فرنسا كما كان متبعا من قبل . وفى مقابل ذلك تعهدت فرنسا ، بأن تجلو قواتها عن البرتغال ومصر ونابولى والولايات البابوية وأن تصبح الجزر الأيونية جمهورية مستقلة ؛ كما تعهدت الدول بريطانيا والنمسا وأسپانيا وروسيا وبروسيا بالمحافظة على حياد مالطة وعلى بقائها تحت حكم فرسان القديس يوحنا . وقد تعهد ملك الصقليتين بالدفاع عنها بقواته إذا اقتضت الضرورة ذلك . ولكن انجلترا التى كانت تحتل هذه الجزيرة ، وقد تعهدت بالجلاء عنها لم تحافظ على عهدها لأنها رأت فى صلح أميان مجرد هدنة لابد وأن تستأنف بعدها الحرب كما كان الحال عقب صلح « اكس لا شابل » Aix-La-Chapelle فى عام ١٨٤٨ .

نابليون بونابرت يعيد تنظيم شئون فرنسا الداخلية :

انصرف نابليون عقب صلح أميان إلى تثبيت الأنظمة الإدارية فى فرنسا . وكانت بعض نواحيها قد أصيبت بالفوضى نتيجة لانشغاله بالحروب . وقد نشط فى عمله الإصلاحى نشاطا منقطع النظير ، فهو يعمل بلا كلل ولا ينام إلا قليلا . فاستطاع أن يعيد للحكومة فى فرنسا هيبتها واحترامها ، وللأمة وحدتها ، مقتنعا بأن الاتحاد أساس العظمة القومية . واستعان فى ذلك بالدين لأنه سر النظام الاجتماعى ، والتعليم لما له من أثر عميق فى توجيه الشعب . وحاول فى كل ما ذهب إليه من إصلاحات وأنظمة جديدة أن يجمع تحت لوائه سائر الطوائف من مهاجرين وقساوسة وبروتستنت ويهود وغيرهم فى خدمة الدولة .

فكان أول تفكيره يومئذ فى المهاجرين حيث أصدر مجلس الشيوخ بشأنهم قانونا يسمح بعودتهم إلى فرنسا فى أقصر وقت ممكن ، على أن ترد لهم أملاكهم التى استولت عليها الثورة ولم تزل بيد الدولة بشرط أن يثبتوا ولاءهم لحكومة القنصلية . ومن أهم ما قام به يومئذ الاتفاقية البابوية (يولية عام ١٨٠١) وعرفت باسم الكونكوردات Concordat ثبت بها دعائم الكاثوليكية فى فرنسا ، فأعلنها الدين الرسمى لها . وأزال آثار القانون المدنى للكنيسة والعبادات الأخرى التى أدخلها اليعاقبة فى فرنسا ؛ على أن ذلك الاتفاق لم يرض البابا والمحيطين به كل الرضى لأنه كان مقيدا بالقانون المدنى للكنيسة الذى يحد من سلطة البابا فى التعيينات ، وقد قبله البابا على مضض .

كما أنشأ نظاما قوميا للتربية والتعليم . وكانت حاجة الشعب إلى هذا النظام قوية وعاجلة خاصة وأن الثورة كانت قد عطلت الجامعات التى كان يسيطر عليها رجال الدين . ومن الجديد فى إصلاح نظم التعليم التى قام بها نابليون الاهتمام بالتعليم الفنى تحت إشراف العالم « مونج » Monge.

ومن خطواته الهامة الناجحة فى طريق الإصلاح ما تم يومئذ فى مجال المرافق العامة من تطهير مجارى المياه واقامة الجسور .

واستطاع نابليون رغم المعارضة التى لقيها فى سبيل الإصلاح أن يصدر فى ١٥ مايو ١٨٠٢ قانونا خاصا لمجازاة المجدين فى أعمال الإصلاح لمنحهم أوسمة تشير إلى قيمتهم وتعلى من قدرهم . وكان المعارضون يخشون أن يحيى ذلك نظام الطبقات التى محته الثورة . أما تلك الأوسمة فعرفت بالليجيون دونوز Légion d'honneur

القانون المدنى : ويعرف التاريخ لبونابرت مشاركته الفعالة فى مجال التشريع حيث أصدر القانون المدنى المعروف والذى عرف باسم قانون « نابليون » .

ويعد هذا القانون مفخرة من مفاخر نابليون ، ومازالت الدنيا تتحدث بها فى تاريخ الرجل إلى يومنا هذا رغم ما وقع فى العالم من أحداث وتقلبات مذهبية وتشريعية وثورية . صدر القانون المذكور فى عام ١٨٠٤ ، واستقبل الفرنسيون نعمته بالحمد والرضا . فقد كان رغبة تنطوى عليها صدورهم منذ أيام القرن الخامس عشر . وظلت تشغل بالهم طوال أيام الثورة لأنه متعهم بالمساواة التى لا يحكمها الهوى وإنما يقننها دستور تدين له البلاد ويؤمن به الشعب على اختلاف طبقاته .

وليس من شك فى أن أعضاء مجلس الدولة الذين كلفهم بونابرت بإعداد هذا القانون قد وضعوا بين أيديهم كل ما صدر من قوانين أعدتها مجالس التشريع قبل ذلك وكانت خمسة ، لم ينفذ واحد منها ؛ ومن أجل ذلك يعد نابليون صاحب الفضل فى إتمام تنفيذها بوضعها داخل بناء القانون المدنى . ولم تكن عند وضعها منذ عهد الثورة وليدة عقل مشرع واحد ، بل هى وليدة عقول مختلفة عرف أصحابها مبادىء القانون الرومانى معرفة صادقة وأفادوا منها . ولكن مصدر الإعجاز أو ما يشبهه فى العمل الذى تم بين يدى نابليون أن القانون صدر فى سفر واحد بلغ من وضوح أسلوبه وجلاء معانيه ومقاصده أن الأفراد العاديين غير رجال القانون يستطيعون أن يستظهروه فى سهولة ويسر . فهو قد صور فى جلاء حياة مجتمع متدين لا التواء فيه ولا تعقيد ، يقوم بناؤه على أساس من

العدل . والتسامح الديني والحرية . وقد نظر في أصوله إلى احترام الملكية مادامت مصادرها مشروعة وتنظيم عمل الحياة الأسرية .

ومن حسن حظ نابليون وشعب فرنسا أن القانون صدر في أوانه المنتظر . صدر في عهد القنصلية وكان على رأسها بونابرت الذى آمل بأن حياة الشعب الفرنسي يجب أن يسودها العدل الذى لا تزعزع بناءه أعاصير الأهواء والفتن ، وبحسب هذا القانون أنه نظم قواعد الزواج والطلاق على أساس مدني لم يقتصر على فرنسا وحدها بل استقبله العالم الأوروبي بنفوس راضية بعد أن شقيت حياة الناس بمساوىء نظمه القديمة التى كانت تخضع خضوعا كاملا للكنيسة منذ أيام الإمبراطور قسطنطين وليس ينبغي لنا أن نستنتج من هذا أن نابليون قد أهمل قواعد الحياة الدينية . فنحن نعرف رأيه في الدين ونعرف مقدار ما أعطى للكنيسة من حقوق قد هضمتها الثورة وإنما نظر نابليون في قانونه المدني إلى تنظيم الحياة الأسرية وتوثيق العلاقات التى ينبغي أن تكون بين أفرادها : فلم يكن سلطان الآباء على أبنائهم وبناتهم ، ولاحق الزوج على زوجه . كما قيد شروط الطلاق وكانت الثورة قبل أيامه قد أباحته بشكل يزعج .

والناظر في القانون المدني الذى أصدره نابليون نظرة صدق يستطيع أن يتبين ما فيه من النزعة الصادقة إلى حياة حرة ومستقيمة لا عسر فيها ولا التواء ولا مكان فيها للهوى ، وإنما هو قانون وضع الأغراض الكريمة التى ثارت من أجلها نفوس الفرنسيين في اطار تشريعي سليم .

وكان هناك أربعة قوانين أخرى : قانونان منها متعلقان باجراءات محاكمة المجرمين وعقوباتهم ، وبما أنهما وضعا أيام الامبراطورية ، فقد شوههما طابع الإستبداد . فإن ثبتا طويلا من العقوبات القاسية ومن بينها المصادرة تدل على أن واضعي قانون العقوبات كانوا بعيدين عن أن يمثلوا أفكار عصرهم في دائرة التشريع الجنائي ، وكذلك قانون تحقيق الجنايات لا يخلو من هذه الوصمة . وإن كان ذلك بدرجة أقل . فرغم أنه تعطى المتهم فرصة محاكمته في جلسة علنية . وأمام محلفين . فان هذه المزايا

الخالدة ، التى هى تراث الثورة ؛ تقابلها أحكام أخرى أقتبست من شرائع النظام القديم ، أو رغائب نابليون الإمبراطورية . التى كانت أقل عناية بحماية الضعفاء والأبرياء . ومن بين هذه الأحكام يكفى أن نذكر التحقيق الأولى الذى يجرى سرا بواسطة قاضى التحقيق . وترشيح المحلفين الموكول إلى مديرى المقاطعات .

حرص بونابرت على راحة جماهير الشعب الفرنسى :

ومن مظاهر حرص بونابرت على راحة الشعب وعطفه عليه وإظهاره فى ثوب إنسانى يرضى النفس ويخفف عنها هموم الحياة أن يخشى قسوة الشتاء على الشعب ؛ فيأمر بتدفئة الكنائس وقاعات الاجتماع للقراء وغيرها من الأغراض ، وأن يفكر فيما يمكن أن يزيد فى قسوة الشتاء كندرة اللحوم ؛ فيطلب إلى المسئولين أن يدبروا عملا لمن لا عمل له ؛ وأن يجمعوا المتسولين ويأوونهم فى ملاجىء خاصة أو يبحثون للقادرين منهم على عمل .

ومن مظاهر إنسانيته الصادقة أن يسمح للعمال بارتياد حدائق التويلرى للاستمتاع بها كبقية الطبقات . وقد كانوا قبل ذلك محروم عليهم إرتيادها ، كما حرص أشد الحرص على أن تفتح قاعات المطالعة لقراءة الصحف والنشرات وغيرها لأن حرمان الشعب من ذلك — وقد عاناه بنفسه وقاسى منه — يعد عملا غير إنسانى كما أمر نابليون بفتح أبواب المسارح أيام الآحاد وتخفيض أسعار ارتيادها لتستمتع الأغلبية العظمى من الشعب بشاهدة ما يعرض بها . ولعل فى إصدار أوامره بتحريم الميسر ما يدل على حكمته وبعد نظره وحرصه على هناء الأسر والمحافظة على كيانها الحيوى .

اهتمامه بنظام التعليم :

ولن تقف نظرته الإنسانية عند هذا الحد بل تمتد إلى تنوير الحياة بالعلم والثقافة ؛ فأمر بإنشاء مدارس مختلفة . نذكر منها ٥٠٠ من المدارس الشعبية ؛ وأخرى متوسطة ؛ ومدارس فنية عالية . وأخرى صناعية .

ولم ينس المدارس المعروفة بالليسيه : ذات النظام الدينى العسكرى الصارم بلغ عددها ٤٥٠ ولما كانت أموال الدولة قليلة لا تفى بكل احتياجاتها فى ميدان التعليم فقد أباح للجهود الفردية كذلك المساهمة فى هذا الميدان ؛ ومن هنا ظهرت بعض المدارس الخاصة التى يديرها الأفراد ومع ذلك فقد كانت كلها تحت إشراف الحكومة . فالحياة فى نظره أمر جدى خطير ، وعلى الشبان أن يتعلموا واجباتهم إزاء الدولة وفى إمبراطورية حربية كإمبراطوريته يجب أن يتعلموا الخدمة العامة ، وأن ينخرطوا فى سلك الجيش ، وأن يقدموا حياتهم « إذا دعت الحاجة » فداء للوطن .

ولتحقيق هذه الغايات : أنشئت عام ١٨٠٨ جامعة تديرها الدولة . ويتعلم فيها الطلاب سائر ألوان العلوم والمعرفة لتنتفع بهم الإمبراطورية . وتتطور هذه الجامعة مع مرور الأيام فتبلغ مكانتها العالمى المعروف حتى أيامنا هذه .

الفصل الثانى

عهد الامبراطورية الأولى ١٨٠٤ – ١٨١٤

نابليون يصبح امبراطورا :

الواقع أن نابليون طوال عهد القنصلية قد كان إمبراطورا فى سلطانه لا ينقصه إلا احتفال بإعلان اللقب بعد التتويج . وقد ساعدت الظروف فى الخارج والداخل على التعجيل بإعلان اللقب : ففى مايو ١٨٠٣ نقض صلح أميان ، فاندلعت نيران الحرب من جديد بين فرنسا وبريطانيا أولا ثم بين فرنسا وأعضاء الحلف الأوروبى الثالث . فأصبح طبيعيا أن تلجأ فرنسا إلى مثل هـذا القائد العظيم الذى لم تعرف البلاد له نظيرا فى الحرب أو السياسة قبل أيامه .

وقد اشتد اندفـاع الناس إليه واللجوء إلى ساحته عندما كشفت الأيام عن مؤامرة خطيرة يدبرها «چورچ كادودال» Georges Cadoudal من اقليم « لاڤنديه » (١) . وكان ملكى النزعة ومن حوله آخرون كان من أهمهم وأعلاهم شهرة فى عالم الحروب پيشجرو Pichegru ومورو Moreau من كبار القواد . وأخطر ما ظهر فى هذه المؤامرة عزم القائمين بها على الانقلاب الذى لايتم لهم أمره الا باغتيال نابليون . وظهر أن بريطانيا كانت على علم بذلك التدبير . واستطاع بونابرت ببعد نظره وقوة عزيمته وسرعة حسه أن يطفىء نار تلك المؤامرة قبل اشتعالها .

فأعدم « كادودال » ؛ ونفى «مورو » ؛ وألقى « پيشجرو » فى ظلمات السجن حيث لقى موته . وأدى القضاء على هذه المؤامرة إلى قتل دوق « دانچان » Duke d'Enghien . وكان أميرا من أسرة كونديه ..

---

(١) انظر فيما تقدم ثورة لاڤنديه ص ص ١٣٤ – ١٣٧ .

هاجر مع من هاجروا من فرنسا أول عهد الثورة ، وكان مقيما فى «اتينهايم» Ethenheim فى « بادن » Baden على مقربة من فرنسا حيث قبض عليه رجال بونابرت ، وأعدموه رميا بالرصاص فى « ڤانسين » Vincennes بالقرب من باريس. وظهر بعد ذلك أنه كان بريئا من الاشتراك فى المؤامرة . واستاءت من ذلك بعض النفوس ، وعدت القضاء عليه من أخطاء نابليون الجسيمة .

ولم يبد غريبا — بعد الذى ذكرنا من تفاصيل تلك المؤامرة وخطرها على الفرنسيين فى الداخل والخارج بخاصة خطر الحروب المحتمل شنها على فرنسا بعد نقض معاهدة أميان — أن يرى الفرنسيون فى المناداة بنابليون إمبراطورا عليهم درءا لتلك الأخطار وتعبيرا عن ولائهم له . فلم يلبث مجلس الشيوخ (السناتو) حتى تقدم بالموافقة على مرسوم أصدره بسنح نابليون لقب أمبراطور . وكانت علاقات البابا بفرنسا يومئذ لا تشوبها شائبة من خلافات . فانتقل البابا من كرسيه بروما منطلقا إلى باريس ليتوج نابليون وزوجه « چوزفين » فى كنيسة « نوتردام » . وكان ذلك فى عام ١٨٠٤[1] . وهكذا حققت الأيام حلم بونابرت العظيم .

الظروف التى جعلت من صلح اميان مجرد هدنة مؤقتة ، والتى عجلت بعقد تحالف أوروبى ثالث :

إن الأيام قد أظهرت أن صلح أميان كان مجرد هدنة مؤقتة ، فهذه انجلترا تبين فى ذكر أن فرنسا قد غدت إمبراطورية تتسع أملاكها فى اطراد مستمر ، فأصبحت تضم هولندا وتجد فى استرجاع مستعمرة رأس الرجاء الصالح.كما أصبحت جمهوريتا « الألب الشمالية » و « الهلڤيتية » تابعتين تبعية مطلقة لها . وتزداد مطامع فرنسا ، فتبعث بحملة لاسترداد جزيرة « سان دومنجو » فى جزر الهندا الغربية . وتبين لانجلترا كذلك أن

(١) وقد بهت البابا وذعرت الدنيا من حوله ساعة التتويج عندما اختطف نابليون من بين يديه التاج . فتوج نفسه بنفسه ، وتوج «جوزفين» الراكعة أمامه ، وفى ذلك يقول أمير الشعراء شوقى رحمه الله :
وضع التاج على مفرقه بيديه لا بأيدى الملبسين .

فرنسا مازالت تبذل الجهود لاسترجاع مصر . وترسم مشروعاتها استعدادا للتوسع فى الهند : وتبعث بحملة يقودها الجنرال « ديكان » Decan.

ويشتد ذعر أوروبا من سلوك نابليون الذى أخذ ينقض وعوده . فبدأ ينقض عهده لبروسيا فى شأن المحافظة على حياد شمال ألمانيا . فاستولى على هانوفر . ولم يكن فى مقدور بروسيا يومئذ أن توقفه عن المضى فيما عزم عليه .

ولم تر انجلترا بدا من تخليص نفسها من عهدها الذى اشترطه « صلح آميان » فى عام ١٨٠٢ بشأن تخليها عن جزيرة مالطه . ذلك لأنها كانت تتوقع استئناف الحرب بينها وبين فرنسا . وأيدها فيما رأت يومئذ كل من روسيا وتركيا : وكانتا تخشيان نتائج توسع بونابرت فى الشرق . وكان أمر التوسع سببا فى قطع العلاقات بين فرنسا وانجلترا عام ١٨٠٣ .

الحلف الأوروبى الثالث فى عام ١٨٠٥ :

وتتأزم الأمور فى انجلترا حين يشتد خوفها من طغيان بونابرت . فيعود « پت » إلى رئاسة الوزارة فى عام ١٨٠٤ . ليأخذ فى إعداد بلاده لمحاربة فرنسا . واستغل فى استعداده خطأ بونابرت فى اعدام « دانچان » البرىء آملا فى اكتساب حلفاء من الدول الأوروبية التى كانت تخشى طغيان بونابرت ؛ فكانت روسيا من أهم هؤلاء الحلفاء . وكان قيصرها الشاب من ألد أعداء نابليون ، فتظاهر على مسرح السياسة فى صورة بطل يطالب بإعادة الحقوق الشرعية المسلوبة إلى أصحابها . وهنا بان فى صورة السند الأول للويس الثامن عشر . ولم يقف عداء ذلك القيصر عند حدود ماذكرنا ، فهو قد كان يكره من فرنسا سلطانها على ألمانيا ويحسدها عليه : كما كان يرى أن مطامع فرنسا فى بعض مناطق الشرق الأدنى معوقا لسبيل روسيا فى الوصول إلى السيطرة عليها . ومن هنا كان انضمام روسيا إلى انجلترا التى تعهدت بدفع رواتب جند القوات الروسية وحماية تجارة روسيا فى البحار .

أما النمسا - التى ظلت تتردد فى موقفها خوفا من سلطان نابليون الذى هزمها أيام حكومة الإدارة ثم هزمها أيام حكومة القنصلية فى الحملة الثانية على إيطاليا - فقد رأت أن تنضم إلى الحلف بعد أن ازداد خوفها أمام خطورة الموقف الناتج عن مطامعه المتزايدة فى ألمانيا وإيطاليا . ولم تكن النمسا قد نسيت كيف تحداها نابليون عندما توج نفسه إمبراطورا عام ١٨٠٤ . وعندما ضم إلى تاجه الفرنسى تاج لمبارديا فى ميلان . حيث أصبحت البندقية فى خطر . وأصبحت زيارته لمدينة «آخن» Aachen عاصمة «شرلمان» المعروفة ذات مغزى لم يفت على السياسيين معناه ؛ فهو بهذه الزيارة أراد أن يمتحن مدى ولاء الولايات الألمانية له . وهنا ينشأ الحلف الأوروبى الثالث (فى أغسطس ١٨٠٥) ضد نابليون على أثر اشتراك النمسا فى معاهدة « سان بطرسبرج » التى عقدت بين الروسيا وبريطانيا فى أبريل من نفس العام . كما انضمت السويد إلى الحلف . وكان ملكها « چوستاف الرابع » الذى بدأ حكمه عام ١٧٩٦ - وكان لوثرى العقيدة - متعصبا لمذهبه الدينى ، يكره الثورة الفرنسية ومبادئها كما يكره نابليون نفسه . فأسهمت السويد فى الحرب التى قامت على أثر هذا التحالف بقوة عدد جنودها ١٢٫٠٠٠ : وكان لاشتراكها فى الحرب مازاد فى اطمئنان الروس .

وإذا كانت بروسيا قد أحجمت أول الأمر عن المشاركة فى هذا الحلف فان الظروف سوف ترغمها على الانضمام اليه بعد لأى . وكانت منذ « صلح بازل » فى عام ١٧٩٥ تقف محايدة ، ويدفعها إلى ذلك بغضها الشديد للنمسا وإن كان ازدياد النفوذ الفرنسى قد بدأ يخيفها على الرغم من أن نابليون كان قد وعدها بالسيطرة على هانوفر ، إن هى وقفت إلى جانبه .

هكذا تكون الحلف الأوروبى الثالث من انجلترا والروسيا والنمسا والسويد ضد فرنسا وأسبانيا ، وأعلن أعضاؤه أن هدفهم الأول هو رد النفوذ الفرنسى إلى حدود البلاد قبل التوسع ، وتشكيل مؤتمر للنظر فى حل المشاكل التى سببتها أحداث الحروب المختلفة : ووضع قواعد لإقرار السلام بين الدول الأوروبية .

هذه كانت أغراض الحلف كما بينا ، ولكن عقبات وقفت في سبيل تنفيذها ، منها أن الروس كانوا يخشون أن تضطرهم الحرب إلى أن يخوضوا غمارها في ميادين بعيدة عن بلادهم ، كما شغلت النمسا عن المشاركة في أهداف الحلف باسترداد ما فقدت من أملاك . ومن العقبات التي وقفت في سبيل الحلف أن جيوش نبليون وإن كانت لا توازي في عدد جنودها جنود الحلف إلا أن رجالها كانوا يفوقون غيرهم من حيث التدريب والاستعداد لخوض المعارك ؛ كما كان نابليون مستعدا لأن يضاعف عددهم إذا اقتضت الظروف إعلان تعبئة عامة ، كما كان نابليون مطمئنا إلى ولاء من تحالفوا معه من دول أوروبا وإماراتها مثل أسبانيا وولايتي « ڤرتمبرج » « وباڤاريا » في ألمانيا .

اندلاع نار الحرب بين نابليون ودول الحلف الثالث :

تبدأ الحرب في عام ١٨٠٥ فتسفر أول الأمر عن هزيمة الأسطول الفرنسي الأسباني في موقعة « الطرف الأغر » ؛ هزمه الأسطول البريطاني بقيادة أميره نلسن الذي نظم قوة بريطانيا البحرية ؛ فاستطاع أسطوله — وكانت قطعة أقل من قطع أسطول العدو — أن يحرز نصره الخالد في هذه الموقعة في ٢١ أكتوبر عام ١٨٠٥ ومن غرائب المصادفات أن أسطوله هذا هو الذي حطم الأسطول الفرنسي في موقعة أبو قير البحرية عام ١٧٩٨ . وبنتائج هاتين المعركتين المذكورتين تأكدت قوة الأسطول البريطاني ، وارتفع لواءه في عالم المعارك البحرية . وعلى الرغم من ذلك فإن معركة الطرف الأغر لم تحظ بمكانها اللائق في تاريخ الحروب بسبب مصرع أمير البحر نلسن في المعركة والانتصارات القيمة التي فاز بها نابليون في ألمانيا .

وتتسم أيام نابليون بين عامي ١٨٠٥ ، ١٨٠٦ بانتصارات متتابعة خلدت اسمه في تاريخ الدنيا ؛ وهي انتصارات أحرزها في معارك خطيرة جرت بين بلاده وبين دول ثلاث من دول أوروبا الكبرى وهي النمسا والروسيا وبروسنيا .

هزمت القوات النمساوية تحت قيـادة « ماك » Mack فى واقعة « أولم » Ulm فى ألمـانيا فى أكتوبر سنة ١٨٠٥ واسـتطاعت الجيوش الفرنسية أن تدخل العاصمة ڤيينا بسهولة . ولما انضمت قوات القيصر إاسكندر عقب هذه الهزيمة إلى قوات الإمبراطور فرنسيس الثانى استطاع نابليون أن ينتصر على القوتين فى «موراڤيا»Moraviaفى معركة «أوسترلتز» Austerlitz الشهيرة . كان ذلك فى ٢ ديسمبر ١٨٠٥ ، ويسميها المؤرخون « موقعة الأباطرة الثلاث » ، وقد هزمت فيها القوات الروسية والنمساوية شر هزيمة . فلم تقوم الجيوش النمساوية بعدها أن تستأنف القتال ضد نابليون على حين انسحبت قوات الروس نحو الشمال الشرقى آملا فى استئناف القتال . وهكذا أصبحت ألمانيا تحت سيطرة نابليون . وقد كانت له فى تلك البلاد مطامع ، وكان الحاكمون فيها يأتمر بعضهم ببعض . وأكبر الظن أن سياسة فرنسا الخارجية بين يدى « تاليران » Talleyrand قد نجحت فى خلق ذلك الخلاف بالرشوة والوعود المختلفة . وفاز نابليون بمطامعه فى تلك البلاد ، سالكا إلى ذلك طريقتين :

أولهما المعاهدة التى عقدها بينه وبين امبراطور النمسا فرانسيس الثـانى فى « برسبورج » Pressberg فى ٢٦ ديسمبر عام ١٨٠٥ .

وبهـا سـويت العـلاقات بين فرنســا والنمســا ، وفقـدت الأخيرة نفوذها فى كل من إيطاليا وألمانيـا . وكانت المعاهـدة تتضمن إلغاء الإمبراطورية الرومانية المقدسة ، وتهدف إلى ذلك دون النص عليه صراحة ، فبمقتضى هذه المعاهدة ، فقدت النمسا مساحات واسعة من أملاكها . فتنازلت عن البندقية لمملكة ايطاليا ، كما استطاعت باڤاريا عن طريق هذه المعاهدة أيضا أن تسترد أملاكها فى « التيرول » Tyrol وفى « ڤور البرج » Voralberg، منحها إياها نابليون اعترافا منه بمسـاعدتها إياه فى الحرب . كما كوفئت « ڤرتمبرج » Wurtemberg لمثل هذا السبب على حسـاب الأملاك النمسـاوية ، وأصـبح كل من أمير « باڤاريا » و « ڤرتمبرج » ملكا فى بلاده . وتنـازلت بروسـيا عن بعض الأملاك « لباڤاريا » فى مقابل حصـولها على « هانوڤر » . وكان من النتائج

التى‌ترتبت على‌ذلك أن تزوج «بوهارنيه» Beauharnais ابن « جوزفين » من كبرى بنات ملك باڤاريا الجديد .

وثانى الطريقين اللذين سلكهما نابليون كان نجاحه فى تشكيل اتحاد عرف « باتحاد الراين » Confederation of the Rhine

وكان شديد الاهتمام بذلك الأمر ، ولا أدل على اهتمامه من أن يضم إلى ألقابه لقبا جديدا وهو « حامى اتحاد الراين » . وكان الاتحاد يضم ملكى « باڤاريا » و « ڤرتسبرج » ودو ق « برج » Berg وغيرهم من حكام ولايات ألمانيا الغربية ، واقتضى ذلك أن تعين هذه الإمارات جيش الإمبراطور بقوة من ٦٠٫٠٠٠ مقاتل . وأعلن الدايت الألمانى فى اجتماعه فى « راتشبون » Ratisbon عام ١٨٠٦ تصديقه على حماية نابليون لإتحاد الراين ضمانا للسلام . كما أعلن فرانسيس إمبراطور النمسا عقب ذلك رفضه لقب إمبراطور الإمبراطورية الرومانية المقدسة ؛ وبذلك انتهى عهدها .

مصير نابولى وهولندا :

وتنسحب الفرقة الفرنسية من ناپولى لتعاون القائد « ماسينا » فى شمال إيطاليا ؛ فتنتهز ناپولى الفرصة لترحب بفرقة من جنود الروس والانجليز صادف مرورها بشواطئها . ويغضب لذلك نابليون ، فيعلن عقب معركة « أوسترلتز » انتهاء عهد الملكية القائمة فى ناپولى . وعندما انتهت أخبار هذه المعركة إلى الفرقة المشار إليها أسرعت بالجلاء عن ناپولى ؛ فبادر نابليون بتأييد سلطانه عليها فبعث إليها بجيش تحت قيادة أخيه « چوزيف » الذى انتصر فأصبح ملكا عليها .

ويشجع انتصار « چوزيف » بونابرت فى ناپولى واعتلاؤه عرشها أخاه الامبراطور فيبادر باجلاس شقيقه الثانى « لويس » على عرش هولندا (الجمهورية البتافية) . وكانت زوجه « هورتنس » Hortense ابنة « چوزفين » (ومن ذريتها نابليون الثالث) .

بروسيا تدخل الحرب :

آثار تكوين اتحاد الراين : لم تنته آثار تكوين اتحـاد الراين عند حد ما ذكرنا ، ولكنه بان واتضح فى سلوك بروسيا التى أزعجها تكوين ذلك الاتحاد ، فأخذت تخشى خطره عليها . وقد كان خطرا جسيما عليها بالنسبة إليها ، إذ قضى على حلمها فى بناء إمبراطورية ألمانية على أنقاض إمبراطورية النمسا . وقد كان أمر ذلك سهلا قبل قيام إتحـاد الراين وزاد فى مخاوف بروسيا أن نابليون لم ينفذ ما وعد به من تكوين اتحاد لها فى شمال ألمانيا يقابل اتحاد الراين .

ولكن الأقدار شاءت غير ما كانت تريد بروسيا ، فأحوالها السياسية والعسكرية والاجتماعية لم تكن لتعينها على السير فى تحقيق آمالها . فمليكها فردريك وليم الثالث (١٧٩٧ — ١٨٤٠) كان يطمع فى مساندة نابليون وكان له حزب يشايع فرنسا . ويقاومه حزب آخر من المواطنين الذين يطمعون فى تحقيق آمال بلادهم وأمانيهم ، ويرون أنه لن يتـأتى لهم ذلك إلا بمحاربة فرنسا . وتدفع بروسيا الظروف يومئذ إلى إدراك ذلك ، ويشتد اندفاعها حين تعلم أن نابليون يفاوض انجلترا فى أن يعيد إليها سلطانها على « هانوفر » لقاء إخلاء جنودها عن صقليـة . وينتشر الرعب فى ألمانيا حتى ترى سلوك نابليون[1] وتقدر أطماعه فى بعثرة كيانها إذا ما هو نجح فى القضاء على بروسيا وكانت قوتها تصور الأمل الألمانى كله فى القدرة على خوض الحرب التى تنجيها من شر نابليون ، وتعـاونها على الاحتفاظ بكيانها .

زار قيصر الروسيا برلين عندما كانت الحماسة قد بلغت أوجها فيما يتعلق بمحاربة نابليون فعرض عليها أن يساعدها بكل قواته فى هـذه الحرب وفى مقدمتها المال . ولم تكن هذه الاتصالات خافية على نابليون . فأخذ يستعد لنتائجها بادئا باستفزاز بروسيا بما أخذت الصحف الفرنسية

(١) تبين للألمان فظاعة معاملة الفرنسيين لهم وقسـوتهم ، عندما اسرعت احدى فرقهم فعبرت حدود المانيـا تتقبض على صـحفى يدعى « بالم » Palm وسرعان ما حاكمته ثم أعدمته عندما نشر كتيبا يوضح فيه أطماع نابليون فى ألمانيا .

تسخر عنها وتهزأ بمليكتها وبمن حولها من الشخصيات البارزة لتدفعها إلى الحرب قبل أن تنضم إليها القوات الروسية ، ونجح فى ذلك فأخذت بروسيا تستعد للحرب خلال شهرى أغسطس وسبتمبر عام ١٨٠٦ . وفى أول أكتوبر من العام المذكور تقدم سفير بروسيا فى باريس بمذكرة إلى تاليران — وزير خارجية فرنسا يومئذ — يذكره فيها بالوعد الذى كان بونابرت قد بذله فى شأن إقامة إتحاد فى شمال ألمانيا تحت سيطرة بروسيا على أن تجلو القوات الفرنسية عن منطقة الراين فى مدة لا تتجاوز الثامن من أكتوبر .

وكان خطأ من بروسيا أن تتسرع فى دخول الحرب قبل أن يصلها المدد الروسى،ولبروسيا سابقة فى مثل هذا الخطأ يوم تسرعت فأحجمت عن مشاركة الحلف الذى دخل الحرب ضد نابليون وأسفر ذلك عن هزيمة بعض قواته الرئيسية فى معركة «أوسترلتز» الشهيرة . ولم تقف أخطاء بروسيا عند حد ما ذكرنا ، بل هى سمحت لجيوشها أن تتقدم إلى سكسونيا وكان ينبغى عليها أن تبقى فى مكانها . وانتهى اندفاع بروسيا على النحو الذى قدمنا إلى ما نزل بها من خسارة فادحة فى معركة « يينا » Jena فى ١٦ أكتوبر عام ١٨٠٦ ، التى لم تشغل قوات فرنسا غير ساعات معدودات . فقد البروسيون يومها حوالى أربعة آلاف من الأسرى ، علاوة على من خسروا من قواتها بين قتيل وجريح . وتمكنت القوات المنتصرة من دخول برلين فى نفس الشهر (٢٥ أكتوبر) . ولما حل شهر نوفمبر كانت أملاك البروسيين فى براندنبرج — إلا أقلها — قد أصبحت فى أيدى الفرنسيين . ويضطر فردريك وليم الثالث — نتيجة لذلك — أن يلجأ بفلول جيشه إلى «كونجزبرج» Konigsberg ببروسيا الشرقية .

وقد استطاع لويس بونابرت — أخ نابليون وملك هولندا — أن يتقدم فى تلك الأثناء بجيشه فى « وستفاليا » Westphalia، فيحتلها مع جزء كبير من هانوفر وممتلكات «هس كاسل» Hesse-Cassel .

وهكذا انتهى أمر تلك الحروب القصيرة بانهيار ملك بروسيا العظيم، وفى ذلك ما يشير إلى أن بروسيا كانت تعتمد كل الاعتماد على قوة

جيشها . فلم يكد ذلك الجيش يلقى أول ضربات الهزائم حتى انهار صرح بروسيا العظيم . ومن الأسباب التى عجلت بانهيار بروسيا أن بعض أملاكها ــ وكانت قد ضمت إليها حديثا ــ لم تكن قد صبغت بعد بالصبغة البروسية العنيفة أو بعبارة أخرى لم يكن قد أحس أهلها بتبعيتهم لبروسيا . والواقع أن الذى كان يجمع شمل البروسيين ، ويأخذ بزمامهم الحربى والسياسى هو اسم «فردريك العظيم» وآثاره الخالدة ، آثاره التى تمكنت من نفوس البروسيين ، فجعلتهم يؤمنون ــ أو يكادون ــ بقدرتهم التى لا تمكن منهم عدو ولا تنصر عليهم خصما . وإنما شاءت الأقدار السياسية أن تغير من أحوال البروسيين وتفقدهم كل ما ورثهم فردريك الأعظم من تراث مادى ومعنوى . ولا أدل على ذلك من أنهم ضعفوا أيام خليفته فردريك وليم الثالث من الناحية الحربية ، فهزمتهم جيوش نابليون فى سرعة سريعة، ومن الناحية المعنوية والسياسية فهم قد شعروا بالهوان لأسباب متعددة؛ فهذا مليكهم قد قبل رشوة نابليون المتمثلة فى منحه « هانوفر » وامتنع عن معاونة النمسا وقت محنتها ، وأولئك قوادهم العسكريون يستسلمون مستذلين فى معركة «يينا» ، وتلك بعض حامياتهم المرابطة فى أشهر القلاع والاستحكامات ومنها مجد برج Magdeburg «وشتيتن» Stettin تبادر بالتسليم للعدو دون مقاومة . وظاهر من كل ذلك أن شخصية مليكهم الهزيلة لم يكن ينتظر لها من أثر فى نفوس الشعب غير ما ذكرنا .

وبالغ نابليون فى إذلال البروسيين ، ومن ذلك أنه أخرج سيف بطلهم العظيم «فردريك الثانى » من قبره وحمله مع نياشينه وأجمل ما خلف من صور وتماثيل فحملها معه من «بوتسدام» Potsdam وبرلين إلى فرنسا . وكان قد فعل مثل ذلك عندما انتصر على النمساويين فى سهل لمبارديا والبندقية .

ولم يقف سلوك نابليون عند انتصاره على البروسيين عند حد ما ذكرنا ، بل انتهز فرصة أيامه القلائل فى برلين وأعلن فيما أسماه المؤرخون « بمراسيم برلين الشهيرة » أن انجلترا تعتبر فى حالة حصار بحرى ، وحذر من الاتصال بها لأن ذلك فى نظره يعد جريمة ، كما أعلن

أن جميع رعاياها فى الدول المحالفة لفرنسا يعتبرون سجناء • وأمر بمصادرة أى مصنوعات أو سلع تجارية بريطانية أينما وجدت ؛ وتفسير ذلك أن نابليون اعتبر الاتصـال بانجلترا أيا كان نوعه فى الممالك التى له نفوذ عليها من الخيانات العظمى • فأمر أن يرابط على سواحل أوروبا عدد كبير من رجال الجمارك ورجال الشرطة لكى ينفذوا سياسة الحصار القارى •

صلح « تلست » Tilsit عام ١٨٠٧ :

ويحين الوقت لانتهاء الحرب عندما رتب نابليون لعقد صلح بينـه وبين خصومه والبروسيين فى مدينة «تلست»[1] وأشرك معه فى محادثات هذا الصلح صديقه يومئذ اسكندر الأول قيصر الروسيا • وقصد عند توقيع هذا الصلح إهانة ملك وملكة بروسيا (مارى لويز Marie Louise) وكان من آثر تلك الإهانة على نفس الملكة أن تلقى حتفها بعد توقيـع الصلح بزمن قصير ويجر ذلك كله فى نفوس الشعب البروسى ، فيزداد بغضه لنابليون وحقده عليه ، ويشتد عزمه على الانتقام منه • وكانت كل من فرنسا وروسيا فى هذا الصلح قد تحكمتا فى حرية بروسيا ، وأجبرتاها على قبول شروط الصلح ، وكانت تتلخص فيما يلى :

١ ــ إعـادة أملاك فردريك وليم فى بروسـيا القديمة وفى أعالى سكسونيا •

٢ ــ موافقة ملك بروسيا على تنفيذ سياسة الحصار القارى •

٣ ــ تحويل أملاك بروسـيا فى بولندا إلى دوقية ، أطلق عليهـا « دوقية وارسو »،وجعل زمامها بين يدى منتخب سكسونيا فيما عدا بعض مواقع تركت لروسيا ، و «دانتزج» Dantzig التى أعلنت مدينة حرة تحت رقابة الجيوش الفرنسية إلى أن يتم توقيع الصلح البحرى .

٤ ــ تشكيل مملكة عرفت بمملكة «وستفاليا» : وضمت أملاك بروسيا فى سكسونيا الدنيا وأملاكها على نهر الراين ، علاوة على هانوفر

---

(١) مدينة على نهر « نيمن » Niemen فى بروسيا الشرقية .

و «هس كاسل» وبعض الولايات الألمانية الصغرى ، وجعل « چيروم » Jerome ، أصغر أخوة نابليون ملكا عليها .

٥ — ومن شروط هذا الصلح إعلان ملكية سكسونيا لمنتخبها ، ومملكة نابولى لچوزيف بونابرت ، ومملكة هولندا للويس بونابرت

٦ — قبول الروسيا توسط فرنسا عقد الصلح بينها وبين تركيا ؛ وتوسط الروسيا فى عقد صلح بين فرنسا وانجلترا وبمقتضى هذا الصلح (صلح تلنست) فقدت بروسيا ما يقرب من نصف أراضيها ، كما انخفض عدد سكانها من عشرة ملايين إلى خمسة . أما الروسيا فقد اتسعت رقعة أراضيها نتيجة لغزوها فنلندا من السويد وضمها إلى أملاكها ؛ كما ضمت بعض الأملاك البروسية فى بولندا واعترفت بكل ما قام به نابليون من تغييرات فى خريطة أوروبا .

ذلك ما نشر من شروط الصلح . فأما شروطه السرية ، فقد كانت تتلخص فيما يأتى : إذا فشلت وساطة روسيا فى عقد الصلح البحرى بين فرنسا وانجلترا فعليها أن تنفذ سياسة الحصار القارى وأن تتزعم اتحادا من القوات البحرية الشمالية لتقضى على سيادة انجلترا على البحار . وذلك بوضع قواتها البحرية مع قوات الدنمارك تحت تصرف نابليون لمحاربة انجلترا عدوه . كما تعهد قيصر الروسيا بألا يتدخل فى مشاريع نابليون فى أسبانيا .

وفى عام ١٨٠٧ يبلغ نابليون أقصى درجات النفوذ والقوة ، على أن أكبر اتساع وصلت إليه أملاكه فى عام ١٨١١ أثناء الحملة الروسية فى عام ١٨٠٧ نجح نابليون فى مشاريعه المختلفة . فقهر أعداءه الواحد بعد الآخر ، وكسب صداقة الروسيا ؛ وتلك قوة لم يكن يستهان بها يومئذ ، واطمأن نابليون إلى أن تلك الصداقة هى القوة الضرورية لتثبيت ملكه فى غرب أوروبا . وهنا غدا نابليون مسيطرا على شئون فرنسا بل وعلى كثير من بقاع أوروبا وأبلغ معه أفراد أسرته ما لم يكن مثلها ينتظر من المجد والسلطان . فأصبح أخوه الأكبر چوزيف ملكا على نابولى بعد أن طرد

ملكها فرديناند الرابع عام ١٨٠٦ . فلما بلغ عرش أسبانيا خلفه عليه زوج أخته «كارولينيا» Caroline وهو «مورا» Murat . كما غدا أخوه لويس ملكا على هولندا ؛ واعتلى أصغر الأخوة « چيروم » عرش « وستفاليا » . كما مات غريمه الأول « پت » فتسلم مقاليد الأمور فى انجلترا دوق « پورتدلاند » Duke of Portland .

على أن «چورچ كاننج» George Canning وزير الخارجية الشاب فى الوزارة الجديدة إذ نمت إليه المواد السرية لصلح « تلست » أشار بالإستيلاء على الأسطول الدنماركى الراسى بكوبنهاجن سبتمبر ١٨٠٧ ؛ قبل أن يقع فى قبضة أعدائه وبذلك أتم كاننج عمل نلسن فى معركة الطرف الأغر ، وأثبت سيادة بلاده على البحار دون منازع .

نابليون وسياسة الحصار القارى :

يقترن دخول نابليون برلين بنشر ما يعرف «بمراسيم برلين المشهورة»؛ تلك المراسم التى أعلنت سياسة «الحصار القارى» . وكانت تقتضى بفرض حصار دائم على جميع الثغور البريطانية . وليس معنى هذا أن الرجل لم يفكر فى ذلك قبل إصدار مراسيم برلين ، بل كان يفكر فيه قبل ذلك بكثير ، وإنما كان إعلانه على العالم أيام برلين . كانت هذه المراسيم واضحة فيما نصت عليه : فهى قد حرمت الاتجار بين انجلترا وبين الأراضى والممتلكات الخاضعة لنابليون ، كما حرمت على السفن البريطانية دخول ثغور فرنسا أو ثغور حلفائها . فإن أخلت السفن الانجليزية بذلك الأمر كان جزاؤها الوقوع فى قبضة العدو .

قابلت بريطانيا هذه المراسم بما يعرف «بأوامر المجلس» الصادرة فى يناير ١٨٠٧ ؛ وكانت تقضى بحرمان الدول المحايدة كذلك من الاتجار مع بقية الدول فى أوروبا كما حرمتها فرنسا .

كما قضت بوضع الأراضى والأملاك الفرنسية تحت الحصار البحرى . وهكذا استطاعت انجلترا أن ترد عدوان نابليون بمثله أو أكثر . فتمكنت

بنفوذها البحرى أن تشل حركة التجارة بين فرنسا ومن معها من بقية الدول بحرمانها من الاتجار مع سائر دول العالم •

وليس يخفى أن نابليون قد كان يرمى من إصدار قراره بالحصار القارى إلى القضاء على انجلترا انتقاما لنفسه وتعويضا عما ناله من الهزائم التى وقعت به من أساطيلها فى « أبو قير » وفى معركة الطرف الأغر : أقنعته سيطرة انجلترا البحرية وتفوقها البحرى ألا مجال لهزيمتها واخضاعها الا عن طريق تجارتها وسد سبل الاتجار فى وجهها وعزلها عن أوروبا وتسبب نابليون بسلوك هذه السياسة واشتراك دول أخرى معه فى جرويلات من الحروب لم يكن يتوقعها •

ولم تقف عواقب السياسة التى سلكها نابليون عند هذا الحد بل عدته إلى أبعد من ذلك ; فقد كان صلح تلست فى بنوده السرية يقضى بأن تكره روسيا ـ اذا ما هى فشلت فى وساطتها لدى انجلترا ـ كلا من الدنارك والسويد والبرتغال والنمسا على تنفيذ سياسة الحصار القارى •

وهنا آكد نابليون سياسته إزاء قطع التجارة بين أوروبا وانجلترا فيما يعرف «بمراسيم ميلان» •

اهم نتائج سياسة الحصار القارى :

تأثرت انجلترا بتنفيذ هذه السياسة ; وكانت هى فى الواقع المقصود به. فانتشرت فيها البطالة وكثرت حالات الافلاس وكساد التجارة • وقد كان من الممكن أن يكون لها نتائج أخطر . اذ لو تمكن نابليون من منع وصول القمح إلى انجلترا من القارة الأوروبية لاضطرت إلى التسليم لأنها على الرغم من انفتاح الطريق بينها وبين العالم الجديد لم يكن من اليسير أن يصلها القمح الضرورى فى الوقت الملائم . وقد خففت الأقدار السياسية من المصائب التى رماها بها نابليون . فالزيادة التى اتضحت فى انتاجها الصناعى . عوضتها عن بعض خسائرها فى التجارة . فثبتت انجلترا لصدمات السياسة والاقتصادية بشكل لم يكن يتوقعه نابليون .

أما فرنسا فقد أخذت تتقدم تقدما مطردا ؛ إذ فتحت انتصارات نابليون أمام الفرنسيين أبوابا جديدة للتجارة . وقد كان للتشريعات الاجتماعية أثرها فى ازدهار حالة الزراعة وإذا كانت انجلترا قد حالت دون وصول بعض المنتجات الاستعمارية إلى فرنسا ، فإن الفرنسيين تمكنوا بفضل تأييد حكومتهم من استكمال النقص الذى نتج عن ذلك فنمت لديهم زراعة البنجر فاتسعت صناعة السكر . وازدهرت وأصبحت نتيجة لذلك موارد من مورد الثروة فى فرنسا ؛ ذلك أن سعر السكر ارتفع ارتفاعا عظيما . ومع ذلك فان هذه الحالة قد أساءت إلى بعض الأصناف الأخرى من التجارة .

وعلى أى حال فإن أسوأ النتائج التى ترتبت على سياسة نابليون الخاصة بتطبيق نظام الحصار القارى لم تصب فرنسا . وإنما أصابت دول أوروبا التى كانت تحت نفوذ فرنسا . وقد اتضح هذا الأمر عندما فرض نابليون ما يعادل حوالى نصف قيمة السلعة المهربة من انجلترا أو عن طريقها رسوما عليها .

وقد تأثرت هولندا التى كان يحكمها لويس أخ نابليون تأثيرا سيئا بسياسة الحصار القارى ولم تلق شكواها آذانا صاغية . رغم ما كان من عطف لويس على أهلها . ولم يجد لويس أمامه غير أن يتنازل عن عرشه المزعزع . ومع ذلك فان حالة هولندا لم تتحسن . وضمت إلى فرنسا فى يولية ١٨١٠ . وقد دفعت نابليون عوامل مماثلة لكى يضم الساحل الشمالى الغربى لألمانيا إلى فرنسا فى ديسمبر ١٨١٠ . وبرر نابليون هذه السياسة بأن التجارة الانجليزية ستجد لها منفذا إلى القارة الأوروبية ما دام مدخل كل من الويزر والإلب مفتوحا . وفى الواقع أن نابليون قد أضر بنفسه وبمركزه فى الدول التى كان مسيطرا عليها . فمن الواضح أنه لو كان هناك أى احتمال لبقاء هذه الممالك تحت سيطرته . فان تطبيق سياسة الحصار القارى عليها كانت كفيلة بالقضاء على هذا الاحتمال لأن هذه السياسة قد أساءت اقتصاديا إلى هذه الأقاليم إساءة بالغة . فجعلها تنسى ما أدخله نابليون عليها من إصلاحات إجتماعية وإدارية .

كما أن سياسة الحصار القارى قد سببت لنابليون كثيرا من المتاعب، بل كانت سببا فى المصائب التى نزلت به ، وكانت فى النهاية العامل الأساسى فى سقوطه . ولكن نابليون لم يكن يرى بيده سلاحا لمحاربة أعدائه وفى مقدمتهم انجلترا سوى هذا السلاح،ونعنى تطبيق سياسة الحصار القارى. واقتضاه ذلك أن يبسط نفوذه السياسى على كل من ايطاليا وأسپانيا حتى يجعل من ذلك سلاحا ماضيا . وقد أدى ذلك إلى إثارة الشعور الدينى والقومى فى آن معا .

وقد غفل نابليون برغم عبقريته عن نتائج مسلكه السياسى ؛ ومن ذلك استخدام العنف فى معاملة البابا ، وقد فاته ما لاحترام عواطف الكاثوليك من قيمة . وكان عليه أن يكسب حيدة الكنيسة الكاثوليكية على الأقل . ولكنه فعل ما قضى على ذلك تماما ؛ فنفى البابا فى مايو عام ١٨٠١ ، وسجنه فى «جرينبل» Grenoble ثم ضم أملاكه لفرنسا ، وربطها بالنظام الإدارى للإمبراطورية الفرنسية . وقد كان أيام حكومة الإدارة حين قاد حملته الأولى على إيطاليا فى عام ١٧٩٦ يسلك عكس مسلكه اليوم . وهو قد خالف حكومة الإدارة فعطف على الكنيسة وأحسن معاملة البابا . ولكن الظروف السياسية التى أحاطت بالرجل هى التى أجبرته على فعلته الأخيرة إزاء الكنيسة والبابا . كانت تلك نتائج سياسته فى إيطاليا أما فى أسپانيا فقد أثار الشعور القومى : فأسپانيا مهما اتصفت به فى هذا العهد من ضعف وما تميزت به ادارتها من خلل لم ترض الخضوع لحكم أجنبى كما كان الحال بالنسبة لإيطاليا ؛ الأمر الذى سهل على نابليون غزوها ، إذ اعتبره أهلها منقذا لهم من الحكم الأجنبى . لذلك أصيبت القوات الفرنسية فى أسپانيا بأول ضربة وهزيمة برية . ولو رزق نابليون يومئذ شيئا من الحكمة والتروى لاكتفى بغزو البرتغال ؛ ولما أقحم نفسه فى غزو أسپانيا . ولكن اصراره على تنفيذ سياسة الحصار القارى هى التى دفعته الى ذلك .

فهو قد أكره أسپانيا فى معاهدة «فنتنبلو» Fontainbleau فى أكتوبر عام ١٨٠٧ على التعهد بالاشتراك مع فرنسا فى الهجوم على البرتغال . فتم

لنابليون غزو البرتغال • فى سهولة ويسر • وتدفقت القوات الفرنسية على أسپانيا تشق طريقها مجتازة جبال البرانس ؛ فاستولت على الحصون على الحدود وتقدمت نحو العاصمة ؛ فاحتلها « مورا » Murat قائد الجيش الفرنسى • وفى «بايون» Bayonue أكره نابليون الملك وابنه وولى عهده على التنازل عن جميع حقوقهما فى العرش ؛ وأصبح «چوزيف» أخ نابليون ملكا على أسپانيا فى مايو عام ١٨٠٨ . فأساء ذلك إلى شعور الأسپانيين إساءة عظيمة ؛ فقد كان لا يهمهم كثيرا أن ولى العهد فرديناند كان غادرا وجبانا عندما خضع لنابليون كما لم يثر اهتمامهم يومئذ ذلك الدستور الحر الذى وعد نابليون فى « بايون » أن يعممه فى آسپانيا وإنما كان هناك أمر واحد يركز حوله الأسپان أمانيهم ؛ وهو أن فرديناند هو الوريث الشرعى الوحيد للتاج الأسپانى . ولن يكون عجيبا بعد ذلك أن تهزم القوات الفرنسية تحت قيادة « دوپون » Dupont فى واقعة « بايلن » Baylen فى جنوب أسپانيا فى يولية ١٨٠٨ (١) . وكانت هزيمة منكرة أخذ منها القائد أسيرا ومعه حوالى ٢٣٫٠٠٠ مقاتل • وقد أثارت هذه الهزيمة دهشة أوروبا ، كما شحذت الهمم فيها على مقاومة نابليون • فكانت هذه فاتحة أبواب الشر على حياة ذلك القائد الذى أرعب الدنيا وهزها حتى باتت تخشاه وبات حكامها يهابون لقاءه والاصطدام به • ولا أدل على حرج موقف الفرنسيين فى أسپانيا عقب هذه الهزيمة من أن يهتز نابليون نفسه ؛ فيغادر فرنسا ليظاهر جيشه المنهزم فى أسپانيا ويشجعه ويعيد الثقة إلى جنده .

---

(١) اشتد غضب نابليون عندما وصلت الى مسامعه هزيمة « بايلن » فكتب الى احد اصدقائه : « لقد لطخ دوبون شرفنا العسكرى بالعار ؛ واظهر من الغباوة ما يعادل جبنه . عندما تصلك تلك الانباء سيقشعر لها بدنك ، سأتولى بنفسى الحكم فى ذلك ؛ فعلى من لطخنا بعار ان يمحوه » وكان النص الفرنسى لهذه العبارات :

«Dupont a déshonoré nos armés; il a montré autant d'ineptie que de pusillanimité. Quand vous apprenderez cela un jour, les cheveux vous dresseront sur la tête. J'en ferai bonne justice. S'ils ont taché notre habit, il faudra qu'ils le lavent.»

اجتماع ارفورت فى عام ١٨٠٨ :

أدرك نابليون خطورة موقفه فى وسط أوروبا عقب هزيمة «بايلن» التى أثارت اهتمـام الدول الأوروبية وما هزم منها بخاصة مثل النمسا وبروسيا . وأدرك أهمية بقاء القيصر اسكندر الأول إلى جانبه إذا أراد نجاح مشروع الحصار القارى كانت ألمانيا فى حال لا تقل عن استعدادها لاثارة الحرب عليه ، والنمسا تدعم قواتها الحربية بشكل واضح ، واستعانت بقانون نابليون لتجند من تستطيع تجنيده من النمساويين ، مدعية أنها إنما تستعد لمواجهة الخطر التركى . وأبى الإمبراطور فرنسيس الاعتراف بجوزيف ملكا على أسپانيا . وكان فى ذلك أكبر داع لإثارة مخاوف نابليون . وكان شعور العداء فى بروسيا تجاه الفرنسيين يزداد يوما بعد يوم ، وتظهر آثاره واضحة فى الأندية والجمعيات الوطنية . واشتد انتباه نابليون إلى خطورة موقفه عندما تبين آن هذه الجمعيات كانت تنادى بضرورة توحيد الجهود فى ألمانيا لرد العدوان عن أراضيها. وعلى الرغم من الصداقة التى بانت مظاهرها بين نابليون وقيصر روسيا فى اجتماع تلست فان نابليون كان يعلم أن سياسة الحصار القارى —برغم موافقة القيصر عليها — كانت تلقى مقاومة فى روسيا ولاسيما من الطبقة الارستقراطية التى كانت تتمتع بنفوذ عظيم فيها . كان نابليون يخشي تأثير تلك الطبقة على القيصر ، ولم يفت نابليون أن القيصر قد ينضم للمعسكر الذى يعاديه إذا نجحت انجلترا فى اقناع النمسا وآلمانيا باتهاز فرصة غياب نابليون فى أسپانيا وتدبير حركة عصيان ضده . كل أولئك قد شغل بونابرت، فخطر له أن يوهم العالم الأوروبى بأن صـداقته لقيصر الروسى ما زالت قائمة ، فدعا القيصر إلى لقاء فى « ارفورت » فى عام ١٨٠٨ وهناك اشترك كلاهما فى إرسال دعوة إلى انجلترا يقترحان عليها عقد الصلح . فرفضت انجلترا فكرة الصلح لإصرار العاهلين على بقاء « چوزيف » على عرش أسپانيا . والواقع آن لقاء ارفورت الذى دبره نابليون قد أوهم العالم الأوروبى ان صداقته مع قيصر لازالت قائمة . كما كان فى هذا اللقاء فرصة لعرض قوات فرنسا الحربية والسياسية ومعرضا لتقدير قيمتها الأدبية

والفنية فى محضر من أعلام الآداب والفنون والثقافة الألمان ؛ وعلى رأسهم شاعرهم العظيم « جوتة » Goethe ، وفى هذه المناسبة لقى نابليون نفسه من الإكرام والتقدير على مسرح البطولة ما لم يلقاه عاهل من قبله . وقد ظلت مظاهر الاحتفال به قائمة لمدة أسبوعين ، شارك فيها علاوة على رجال الفن والأدب والثقافة الملوك والحكام ومنهم ملوك «باڤاريا» و«ڤورتمبرج» «وسكسونيا» الذين قدموا بين يديه فروض الطاعة والولاء والاعتراف بالجميل ؛ واعتبروه حاميا لهم ومؤيدا لسلطانهم . وفى هذا اللقاء اتفق العاهلان على أن يستجيب كل منهما لرغبات الآخر ؛ فقيصر الروسيا حرص فى طلبه أن يجعل تحت سلطانه «ملداڤيا» و «ولاشيا» (الافلاخ والبغدان). ووافقه نابليون على ذلك لقاء أن يقوم القيصر بمراقبة حركات النمسا . واستجاب القيصر لذلك . وينتهى لقاء « ارفورت » فى منتصف أكتوبر عام ١٨٠٨ .

النمسا تعلن الحرب على فرنسا :

.. لم يكد نابليون يبلغ أسپانيا فى بداية شهر نوفمبر حتى يضطر إلى مغادرتها إلى فرنسا ؛ ذلك أن جهود تاليران فى مصالحة النمسا قد ذهبت عبثا.وهناك بدأ هو يفاوض النمسا ويستعد فى نفس الوقت لمحاربتها احتمالا لفشل المفاوضات . وفى ١٦ أبريل عام ١٨٠٩ بدأت النمسا باعلان الحرب ؛ ولعل الذى شجعها على ذلك اعتمادها على كثرة رجال جيشها وقلة عدد رجال الجيش الفرنسى لأن كثيرا منهم كانوا يرابطون فى أسپانيا . ولم يضطرب نابليون أمام اعلان الحرب ، ولم يعوقه مافى جيوشه من نقص المحاربين . فأسرع وهو القائد البارع بمهاجمة قوات النمسا . وكانت تنقسم يومئذ إلى قسمين : أحدهما تحت قيادة الأرشيدوق « لويس » Lewis فلم يكد نابليون يصطدم به حتى قهره وصرع من رجاله حوالى تسعة آلاف ، ثم اندفع إلى القسم الآخر الذى يقوده الأرشيدوق «شارل»؛ فهزمه فى «إكمهل» Eckmuhl هزيمة منكرة وأسر من رجاله عشرين ألفا علاوة على ما استولى عليه من مدفعية هذا الجيش . واضطر الأرشيدوق شارل إلى التقهقر متجها إلى بوهيميا تاركا ڤيينا معرضة لغزو الفرنسيين.

واقعة « واجرام » : Wagram :

ولما أخفق نابليون فى عبور نهر الدانوب فى مايو ١٨٠٩ طارت الشائعات تتحدث عن هزيمة الفرنسيين هزيمة تكاد تكون تكرارا لهزيمتهم فى « بايلن » ، وزاد أعداءه شماته أن هذه الهزيمة قد وقعت لجيش فرنسا تحت قيادة نابليون . ولكن الحوادث أثبتت أن نابليون لا يعرف اليأس . فها هو يترك الشائعات تنطلق كما يريد لها مروجوها من أعدائه ويترك للنمسا تصوراتها فى نتائج فشله ، ويعكف على دراسة خطة العبور فى همة ويقظة شديدتين . ولم يمض على ذلك شهران حتى فاجأ الدنيا كلها بالعبور والانتصار الرائع على النمسا فى موقعة واجرام الشهيرة فى يوليه ١٨٠٩ .

واذا صح أن بعض الشر قد ينفع فان جيوش النمسا قد أفادت من اصطدامها بالجيوش الفرنسية فى معركتى «أولم» و «أسترلتز» : فاقتبست كثيرا من نظمها وطرق هجومها ، واعترفت بذلك ، بل أيد نابليون نفسه هذا الاعتراف .

ولم يقتصر شقاء نابليون بالمشاكل على ما قدمنا من اشتباكه بالنمسا بل طالعته مشاكل أخرى تتمثل فى ثورة التيرول على باڤاريا ثم اشتعال نار الفتنة فى بقاع متفرقة من بروسيا . وإذا كان نابليون قد نجح فى اطفاء نيران تلك الفتن إلا أنها كانت بمثابة مؤشر للصدع الذى بدأ يظهر فى بناء الإمبراطورية الفرنسية .

صلح « شونبرن » : Schönbrunn

اضطرت النمسا بعد ما لحق بها من هزائم ـ كان آخرها فى «واجرام» ـ إلى قبول الشروط التى فرضت عليها فى الصلح المعروف بصلح «شونبرن» ؛ فخسرت من سكانها حوالى أربعة ملايين ، حيث تنازل أمبراطورها عن «سالزبرج» Salsburg وجزء من أعالى النمسا «لاتحاد الراين» كما تنازل عن جزء من بوهيميا وعن كراكاو وغاليسيا الغربية لملك سكسونيا بصفته دوقا على « وارسو » . ثم تنازل للروسيا عن جزء من غاليسيا الشرقية . ولفرنسا عن تريستا وكارنيولا Carniola وعن بعض أجزاء

من «كرواتيا» Croatia و «دلماشيا» Dalmatia و «سلوڤينا» Slovenia. (أى ما يعرف بالمقاطعات الإيلليرية) . وبمقتضى ذلك أتم نابليون تكوين مملكة إيطاليا عندما ضم إليها تلك المقاطعات وجرم النمسا من آخر ثغر كانت تمتلكه على بحر الادرياتيك .

نهاية نابليـــون

كان نابليون بالنسبة لزمانه بطلا منقطع النظير . وقد لا يستطيع التاريخ أن ينكر عليه عبقريته الحربية والسياسية ولكنه لم يكن يعرف حداً لأطماعه . ولم يستطع طوال عهده أن يطفى ظمأه إلى السلطان المطلق.

حقيقة أن خوفه من سلطان بريطانيا بسبب تفوق قواها البحرية قد دفعه إلى أن يضع فى أساس بنائه السياسى ما نستطيع أن نسميه صخرة المصائب ونعنى ما أصر عليه فى «مراسيم برلين» فى عام ١٨٠٦ ما أسماه بالحصار القارى . وقد كان مندفعا فى اصراره هذا فلم يقدر خطورة نتائجه فى إثارة المشاعر الدينية والقومية (١) .

ولم تقف العوامل التى أدت إلى نهاية بونابرت عند حد ما ذكرنا بل إن عوامل أخرى يمكن إضافتها إلى ما ذكرنا ؛ وبحسبه من تكتل أعدائه وازدياد الطامعين فى ملكه وفى مقدمتهم الفرنسيون أنفسهم . ومنهم بعض من كانوا يعملون معه ، ويشغلون فى عهده مناصب خطيرة . نذكر منهم على سبيل المثال «تاليران» وزير خارجيته الذى كان يفاوض النمسا من وراء ظهره ، ويطلعهـا من حين لآخر على مكامن الضعف فى مركز الإمبراطور ؛ ثم وزير داخليته « فوشيه » Fouché الذى ظهر أنه كان يفاوض الانجليز دون علم الإمبراطور أيضا . فلما كشف أمره أصدر أمرا بإقالته من منصبه . كما اشتد العداء بينه وبين برنادوت أحد قواده الذى أصبح ملكا للسويد فى عام ١٨١٠ باسم الملك «شارل جون» Charles John وقد اختاره الشعب السويدى الذى كان يجهل ما بينه وبين الإمبراطور

---

(١) انظر ص ص ٢٠٨ ــ ٢٠٩ .

من عداء اختاروه أملا فى توسيطه لدى نابليون فى رفع سياسة الحصار القارى عن سواحلهم لأن هذه السياسة قد أضرت بمصالحهم ؛ فحرمتهم من الاتجار فى بحر البلطيق ، كما تسببت فى إثارة العداء بينهم وبين انجلترا . كذلك السويد تأمل من وراء هذه الوساطة أن تسترد فنلندا التى انتزعتها منها فرنسا، ومنحتها لقيصر روسيا فى صلح «تلست» عام ١٨٠٧ . اختار الدايت السويدى «برنادوت» ليمنحهم حرية التجارة وما يترتب على نتائجها من أرباح وفيرة ، وليكسبهم مودة أعظم دولة فى أوروبا يومئذ وهى فرنسا . ولم يرض نابليون هذا الاختيار من جانب السويديين لكأنما كان يتنبأ بأخطار المستقبل التى تصيب فرنسا على يد ذلك القائد الذى أصبح ملكا ، فلم يلبث برنادوت أن أصبح من قواد حركة العصيان والمقاومة ضد نابليون .

ومن الأسباب التى أدت إلى نهاية نابليون زواجه من مارى لويز بنت إمبراطور النمسا أملا فى أن تنجب له من يرث عرشه ، ويحفظ مجد أسرته ؛ تزوج منها فى سرعة وذلك عقب صلح « شوينبرن » فى أبريل ١٨١٠ بعد طلاقه من جوزفين . وقد كان هذا الزواج وبالآ عليه كما جاء فى تصريحاته أيام المنفى . فهذا الزواج قد خدعه فى آماله التى اتجه بها إلى النمسا ، وصرفه عن صداقة روسيا ، وتوخى الاعتدال فى سلوكه السياسى نحوها . وليس يفوتنا أن هذا الزواج قد أثار مشاعر الفرنسيين الذين كانوا يحبون جوزفين ، ويرون أنها كانت صاحبة فضل عليه ، ولأنهم كانوا ينظرون إلى صهره إمبراطور النمسا نظرة كره وعداء .

واختلت الموازين فى سلوك نابليون فى فرنسا نفسها ، فأنشأ عددا من السجون فى عام ١٨١١ ؛ ملأها بالفرنسيين الذين كان يعتقلهم لأتفه الأسباب ، واشتد غضب الفرنسيين عليه فأصبحوا يوجهون الانتقاد إلى سياسته جهرا . وينبغى أن يلتمس التاريخ لهم العذر فى ذلك ، فقد أفقدتهم سياسة نابليون كامل حريتهم وفى مقدمتها حرية الصحافة .

نضيف إلى ما تقدم ذلك التطور الذى طرأ على المجتمع الأوروبى ؛ فقد تيقظت الدول الخاضعة لنابليون أو الموالية له ، ورفعت لواء العصيان

لتستقل عن الحكم الفرنسي . فلم يعد نابليون آمنا فى فتوحاته وممتلكاته الواسعة فى أوروبا . وكلما اشتد نابليون فى تضييقه على هذه الشعوب . وأمعن فى إخضاعها له لينفذ سياسة الحصار القارى ؛ اشتدت كراهيتها لحكمه ، وباتت تتحين الفرصة المواتية للإفلات من سلطانه . ويجب ألا ننس أن الحرب فى أسپانيا كانت لاتزال قائمة . وقد كان نابليون عاجزا عن تركيز جهوده فيها ، إذ كان الموقف فى شرق أوروبا يتطلب منه يقظة وتركيزا للجهود .

واشتد الخطر على نفوذه فى شرق أوروبا بسبب ما آلت إليه علاقته بالقيصر اسكندر الأول يومئذ . فقد انقلبت الصداقة بينهما إلى عداوة . وانتهى الأمر إلى قيام حرب بين الطرفين . وكان ذلك من العوامل التى ساعدت قرب انهيار حكم نابليون .

ولقد ذكرنا فيما تقدم من حديثنا عن العلاقة بين نابليون والقيصر انها لم تكن علاقة خالية من الغرض . وقد كان لكل منهما عند صاحبه حاجة يحرص على قضائها ، فنابليون كان طامعا فى نشر سلطانه فى أوروبا ويأمل فى تأييد القيصر . وكانت للقيصر أطماع يحرص على أن يساعده نابليون فى تحقيقها . على أن القيصر بدأ بخيانة العهد ، فتباطأ فى تقديم المساعدة لحليفه فى النزاع الذى أدى الى « واجرام » . وكان المتفق عليه أن يكون القيصر عينا ساهرة ترقب تحركات النمسا . وكان عليه أن ينبىء بها نابليون أولا بأول ، ولعله لو فعل لما اضطر نابليون إلى الاشتباك مع النمسا . وبانت خيانة القيصر لعهده فى موقفه من سياسة الحصار القارى . وحسبه من خيانة العهد فى موقفه هذا أن تجرى السلع التجارية بين انجلترا وروسيا فى السر . بينما تشتد الرقابة على السلع الواردة من فرنسا ، وترفع المكوس المفروضة عليها . وتطور الأمر فى هذا الموقف عندما سمحت الروسيا بفتح موانيها فى وجه السفن التابعة للدول المحايدة . وفرضت مكوسا جمركية ملائمة على واردات المستعمرات الانجليزية فى الوقت الذى فعلت فيه عكس ذلك بالنسبة لواردات المستعمرات الفرنسية

ولم يخل أمر الخصـــام بين نابليون والقيصر من تأثير الأخير بالمعاهدة التى تمت بين نابليون وأسرة الهيسبورج فى النمسا . كذلك لم يراع نابليون القيصر فى مسـائل أكثر أهمية . ففى عام ١٨١٠ عندما ضم نابليون هولندا إلى فرنسا ضم معها الساحل الشمالى الغربى لألمانيا وفيه دوقية « أولدنبرج » Oldenburg، وكان صاحب الحق فى حكمها صـهر الإمبراطور . وليس من شك فى أن ذلك قد أغضب القيصر فطلب إلى نابليون أن يعوضه عن تلك الخسـارة باقليم « دانتزج » Dantzig أو إحدى البقاع المجاورة لدوقية وارسو ، فرفض نابليون ذلك الطلب . وزاد فى مخاوف القيصر أن نابليون أنشأ « دوقية وارسو » من الممتلكات البولندية التى أخذت من النمسا وبروسيا ، وكان أكثر البولنديين يومئذ يخضعون للحكم الروسى ، فخشى القيصر أن يفكروا فى الثورة على حكمه والانضمام الى هذه الدوقية . ومعروف أن نابليون كان قد وعد القيصر بعدم ذكر بولندا بين الدول الأوروبية ، ولكنه طواها مقنعة تحت اسم دوقية وارسو . ولم يقف سلوك نابليون فى سياسته تلك ـــ التى أغضبت القيصر عند هذا الحد ـــ بل وسع رقعة الدوقية بضم غاليسيا إليها عقب انتصاره فى موقعة واجرام .

الحرب الروسية :

وتبدأ الروسيا استعدادها فى التفكير فى حلفاء يؤيدونها فيما تنوى الإقدام عليه . ولم يكن من المعقول أن تحاول أول الأمر كسب النمسا وبروسيا بين حلفائها ، ذلك لأن الأولى لم تفق بعد من ضربتها فى «واجرام» ، وأما الثانية فعلى الرغم من خوف مليكها فردريك وليم الثالث من مواجهة نابليون بعد الذى نزل به من هزائم كان شعبها قد استيقظ فيه الشعور بكرامته السياسية والعمل على استردادها ، كما بدأت تنهض فى مجـال السياسة والأدب والحرب بفضل جهود أئمتها وزعمائها فى هذه الميادين ، ففى مجال العسكرية تزعم النهضة القائد «شارنهورست» Ccharnhorst وفى مجال السياسة كان زعيمها « شتاين » Stein.

ولم يكن أمام الروسيا إلا أن تفكر فى اتصال بدول الشمال . ولم تكد تخطو نحو السويد حتى رحب بها ملكها برنادوت Bernadotte ؛ وكان من ألد أعداء نابليون ، وزادت حماسته لفكرة التحالف عندما وعدته روسيا بضم النرويج إلى أملاكه . ولم تلبث انجلترا أن انضمت إلى هذين الحليفين ؛ فتعهدت بتمويل الجيوش عند قيام الحرب . وشاءت الأقدار أن تمهد العوامل الطبيعية لهزيمة نابليون . ومن ذلك برد روسيا القارس ومساحة أراضيها الواسعة التى أضحت متاهات لجيش نابليون ؛ ذاق فيها رجاله مرارة الجوع .

كل أولئك لم تقف حائلا دون آمال نابليون فى النصر وأحلامه فى السيطرة على العالم كله . وهى أحلام لم تكن تقل عن أحلام اسكندر المقدونى . قدر — بأحلامه الواسعة وآماله العظيمة وثقته من قوته وشجاعته التى أكسبته النصر فى سائر الميادين التى حارب فيها — أنه لن يلبث أن يهزم روسيا ، ويضطرها إلى عقد صلح يملى عليها شروطه إذا ما هو بادرها بالحرب ، ولا أدل على ما ذكرنا من أحلامه وآماله وثقته فى قدرته على النصر من قوله « أن الناس يتطلعون إلينا ، وينتظرون أن يعلموا إلى أين نحن ذاهبون أما نحن فنعلم أننا سنعمل على الاتجاه من أوروبا لننطلق منها الى مهاجمة عوالم أخرى ؛ قد يكون أهلها أشد منا اقداما على الحرب وانطلاقا إلى السلب ، وننتظر من وراء ذلك أن نغدو سادة الهند » .

تلك كانت آمال نابليون ولكن ما كل ما يتمنى المرء يدركه ، فهو لم يظفر بنصره الذى أمل على روسيا ، ولم يتحقق ما طمع فيه من صلح حاسم معها . وما وافى منتصف أغسطس عام ١٨١٢ حتى كان نابليون فى « سمولنسك » Smolensk وهى فى منتصف الطريق بين نهر « نيمن » Niemen وموسكو . وهناك لم يظفر بنصر وإنما حاقت به ألوان الخسائر ؛ ففقد جيشه الجرار مائة ألفا . والعجيب أن الروس لم يصطدموا معه فى حرب كما كان يقدر ، وإنما ظلوا يتراجعون أمامه دون أن يمكنوه من اللقاء الحربى الذى أراد . وظل هو يوغل بجيشه فى أرض الروس طمعا فى أن يلحق بجيوشهم ؛ فيهزمها ويلقى قيصرهم فيقهره ويجبره على

الصلح . وانتهى فى مسيرته إلى موسكو فوجدها قاعا صفصفا ؛ إذ هجرها السكان بعد أن حرقوا كل ما كان فيها من مؤن . وقفل راجعا ؛ فلم يسلم خلال عودته من الخسارة ؛ وقد نزلت بجيشه مصائب الجوع والبرد والمرض . وهلك منه خلق كثيرون . فلما بلغ أوروبا كانت شعوبها عامة قد تحولت إلى حلف يعاديه ويستعد للقضاء عليه ؛ وكان شعب بروسيا بخاصة أكثر شعوب أوروبا استعدادا لمحاربته انتقاما لكرامته . فأحاط بسليكه يستحثه على التحالف مع روسيا : فعقد معها معاهدة « كاليش » Kalish فى فبراير ١٨١٣ ؛ اتفق فيها الطرفان على ألا ينفرد أحدهما بعقد صلح مع فرنسا ؛ وتعهد القيصر بأن يعيد لبروسيا ما فقدته من أملاك ثم أن يرد على ألمانيا كلها حريتها . وأراد أن يستوثق من استعداد الشعب الألمانى فى قبول هذا العرض ؛ فأعلن على امرائه أن من يتخلف منهم عن مشاركته فى محاربة نابليون سوف يفقد فى النهاية أملاكه .

حرب التحرير الألمانية :

وتبدأ هذه الحرب بأن يهاجم جيش الحليفين روسيا وبروسيا القوات الفرنسية التى يقودها نابليون فتضطرها إلى التقهقر غربا . فتظفر باحتلال « هبورج » Hamburg عند مدخل نهر الألب ثم درسدن فى سكسونيا . ولكنها مع ذلك لم تظفر بقهر نابليون الذى لم يلبث أن انتصر على غريميه المتحالفين ؛ فأوقع بهما هزيمتين : احداهما فى « لوتزن » Lützen فى اتحاد الراين والثانية فى « بوتزن » Butzen بسيليزيا . ولكن انتصار نابليون فى هاتين المعركتين لم يرق بقيمته إلى المستوى الذى حققته له الظروف بعد معركتى « أوسترلتزوبينا » فخسائره بالرغم من الانتصار فى المعركتين الأخيرتين كانت فادحة . وأحس هو أن روح الجند من حوله قد تغيرت : ولم يصبح كما كان بالقائد المطاع .

دور النمسا فى حرب التحرير :

لم يكد الأمر ينتهى عندما ذكرنا من تبادل النصر والهزيمة بين نابليون خصومه المتحالفين حتى ظهر مستشار النمسا الأعظم « مترنخ » Metternich (١٧٧٣ — ١٨٥٩) . فتظاهر بميله الى السلم عن طريقة

صلح يعقد بين الطرفين وأن يمهد لذلك بهدنة تتيح لهما الإعداد لهذا الصلح . ولم يرفض نابليون هذا الاقتراح ، فامتدت الهدنة من ٤ يونية إلى ٢٨ يولية عام ١٨١٣ .

ولسوف يتبين بعد لأى أن نابليون لم يكن واثقا من نية «مترنخ» . كما كان مترنخ من ألد أعداء نابليون ، واثقا من أن الألمان سوف يرفضون مصالحته . ولا أدل على نية «مترنخ» من أن يبادر باقتراح شروط صلح بعث بها إلى نابليون ، وهو واثق كل الثقة أن نابليون لن يقبلها . فلم يكد يعلن رفضها حتى أعلنت النمسا الحرب عليه منضمة إلى خصميه المتحالفين (روسيا وبروسيا) وأسفرت الحرب بين نابليون وخصومه عن معارك تحقق له فى أولاها نصر عظيم فى درسدن . ولكن لم يحالفه النصر بعد ذلك ، فانهزم خمس مرات متتالية . ومن ذلك يتبين أن قبول نابليون فكرة الهدنة التى عرضها « مترنخ » كانت معولا فى هدم صرح مجده العظيم فهى قد مكنت النمسا والسويد من الانضمام إلى خصميه . كما أتاحت الفرصة لخصميه أن يعيدا تنظيم قواتهما الحربية . ويلتقى خصومه جميعا من روس وبروسيين ونمساويين وألمان وسويديين وإيطاليين فى «ليبزج» لمواجهته ، فتقع بينه وبينهم فيها معركة حاسمة ، تنتهى بانتصارهم عليه فى ١٦ أكتوبر ١٨١٣ . وعرفت بمعركة الشعوب ، خسر فيها نابليون خمسين ألفا من جنده ، وفر هو بالباقين من رجاله إلى الراين . فبلغه فى ديسمبر بعد أن فتكت الأمراض بأكثرهم وهنا قضى على سلطانه فى شرق الراين وتتابعت المصائب تلاحق نابليون ، فتنسحب قواته من أسپانيا حتى تبلغها الجيوش البريطانية بقيادة «ولنجتن » Wellington الذى عزم على غزو فرنسا قاصدا إليها من الجنوب .

اهم النتائج التى ترتبت على هزيمة نابليون فى موقعة الشعوب بليبزج :

أخذ بناء امبراطورية نابليون يتقوض بعد هزيمته الفادحة فى معركة الشعوب « بليبزج » ففقد نفوذه فى ألمانيا وأعلنت هولندا ولاءها لبيت « أورنج » ، وعقدت ناپولى معاهدة مع النمسا . كما فقدت فرنسا كل نفوذ لها فى أسبانيا وظهرت الرغبة عند الفرنسيين فى عقد الصلح .

وقد نخطىء حين نقول أن الالتجاء إلى الصلح كان رغبة من الفرنسيين، إذا الواقع أنه كان اضطرارا ؛ فحال الفرنسيين يومئذ كانت سيئة للغاية ؛ فخزائنها خاوية وصناعاتها متأخرة ؛ وتجارتها راكدة . ولم تواجه فرنسا موقفا يسوده القلق كسوقفها هذا منذ عام ١٧٩٣ . ولكن الأمر يختلف فى الموقفين ؛ فسوقفها بعد هزيمة ليبزج أسوأ بكثير منه فى الماضى ؛ فجيشها اليوم فى حالة إعياء بعد الجهود التى بذلها نابليون فى الحروب المتصلة . ونستطيع أن نقول أن نابليون عند عودته بعد الهزيمة التى لقيها فى « ليبزج » وجد بلاده فى حالة لا تطمئن ؛ فالشعب قد بدأ يظهر ملله من سياسة الحكم ؛ وكثر المفكرون فى الرجوع بالبلاد إلى العهد الملكى ؛ ونادى بعضهم بمبادىء الديمقراطية . وعلى الرغم من ذلك بقيت فى البلاد طائفة ما زالت تنظر الى نابليون نظرة تقدير وتطمئن إلى قوته ومقدرته على الأقل على الدفاع الوطنى ؛ وحسبه من ذلك أن استطاع — برغم ما ذكرنا من حالة البلاد — أن يجند ٣٥٠،٠٠٠ مقاتل .

وليس من شك فى أن الرجل كان مايزال يحتفظ بمقدرته العسكرية التى ظهرت واضحة أثناء دفاعه عن فرنسا نفسها حيث هزم من هاجموها بقيادة « بلوخر » Blucher فى معركتين متتاليتين ؛ فجزع بذلك أعداؤه وإن كان بعض الساسة الفرنسيين قد مالوا إلى الصلح الذى عرضه أعداؤه المتحالفون . وكان أول هذه العروض فى نوفمبر عام ١٨١٣ ؛ وفيه اشترطوا أن تحتفظ فرنسا بحدودها الطبيعية ؛ الراين وجبال الألب والبرانس . فلم يقبل نابليون ذلك . وتتأزم الأمور فى فرنسا فينتهز الحلفاء فرصة ذلك ويعرضون عليه فى فبراير عام ١٨١٤ صلحا آخر ؛ يشتدون فى شروطه فيطلبون إليه التنازل عن بلجيكا وسافوى . ومعنى ذلك العودة بحدود فرنسا إلى ما كانت عليه قبل عهد الثورة . وكان طبيعيا أن يرفض هذه الشروط .

وتمضى الحرب بينه وبين أعدائه ؛ وتظهر براعته على الرغم من تفوقهم فى العدد والعتاد . فيندفع بكامل عزمه ؛ فيضرب ذات اليمين وذات اليسار ؛ ويضرب البروسيين فى الشمال والنمساويين فى الجنوب ؛ وفى

ذلك مايدل على قوته الخارقة وعزيمته الجبارة ، كل ذلك برغم ظروفه السيئة ؛ فجنوده قد أرهقوا ، ولم تكن باريس على استعداد لتحمل ضربات العدو ورد عدوانه عن كيانها ،.فلم تلبث أن سقطت . وفكر نابليون فى المقاومة ، ولكن الأقدار قد شلت يده فاستسلم لقضائها وانطلق إلى « فونتنبلو » عازما على التنازل ، فودع حرسه بعد أن أعلن تنازله عن حقه وحق وريثه فى عرش الإمبراطورية فى أبريل ١٨١٤ . ورحل بعد ذلك إلى جزيرة « إلبا » (١) .

حكمه المائة يوم :

وبينما كان الحلفاء يأتمرون فى ڤيينا ، ويخططون لنظام أوروبى جديد بعد الذى نزل بشعوب أوروبا من أهوال وما ملأ النفوس من مخاوف بين أيدى نابليون ، يفاجأون بنبأ هز قلوبهم هزا عنيفا ؛ فوجئوا بفرار نابليون من منفاه فى « إلبا » وعودته إلى باريس واحتفاء الشعب بقائده البطل وفى مقدمة المحتفين رجال جيشه . فأنهوا أعمال مؤتمرهم مضطرين وأعلنوا أن نابليون رجل معزول لا يحميه قانون ، وتحالفوا فى التخطيط لحرب يبغون من ورائها القضاء عليه .

وخطر لنابليون أن يتجه إلى بلجيكا ؛ وكان يعلم مقدار ما يدخره الفرنسيون لهذا القطر من قيمة وولاء رمزى ؛ فهم قد كانوا يذكرون مقدار ما أريق من دماء الفرنسيين فوق أرضه طمعا فى الاستيلاء عليه ، يرون فيه السبل الممهدة للوصول إلى مصب نهر الراين والاستيلاء عليه . وكان نابليون نفسه كبير الأمل فى نجاح خطته ، فمضى منطلقا بجيشه نحو بروكسل . وكأنما كان « ولنجتن » Wellington القائد البريطانى نبيئا بغرض نابليون فبادر بجيشه إلى « واترلو » ليسد عليه المسالك .

وفى يوم شاءت الأقدار فيه أن تقضى على نابليون . نعرقت سبيله إلى الوصول إلى المكان الذى اختاره لمدفعيته وساقت عليه فى اللحظات الأخيرة الحاسمة إلى جانب « ولنجتن » عدوا من البروسيين شديد

---

(١) وتقع الى الشمال الشرقى من قورسيقا .

المراس هو « بلوخر » Blucher فأخذ نابليون من جميع أقطاره . ولم يكن ذلك غريبا ، فقد كان أعداؤه كثيرين ، فيهم البريطانيون والألمان والبلچيكيون والهولنديون ثم البروسيون الذين وصلوا آخر الأمر تحت لواء « بلوخر » وهناك فى « واترلو » Waterloo مزق المتحالفون آخر من بقى من جيوش نابليون (١) . واحتلت هذه المعركة فى صفحات التاريخ مكانا يكاد يجعلها إحدى الأساطير .

(١) واظننا لم نجاوز الصواب حين صورنا ان الأقدار هى التى قضت بتوجيه ضربتها الأخيرة الى هذا الرجل ؛ اذ لم تكن الجيوش ــ على كثرتها بعد الذى عرف التاريخ من عبقرية نابليون الحربية ، وخوف دول أوروبا كافة من خطره واحجامها عن ملاقاته ــ بقادرة على هزيمته فى تلك السرعة وبهذا السر . حقيقة ان عدد رجال أعدائه قد كان كثيرا يبلغ نحو الستين الفا ؛ ولكن الكثرة وحدها لا تغنى فى الحرب عن الشجاعة ودقة التنظيم وحسن القيادة . يشهد بذلك ما جرى على لسان « ولنجتن » فى وصف جيشه حيث قال : « انه أسوأ الجيوش كما كان أسوأها قيادة من حيث هيئات أركانه » .

الباب الثالث

عهد المؤتمرات وثورات عام ١٨٣٠



الفصل الأول

تسوية فيينا ١٨١٤ ــ ١٨١٥
ومعاهدتا باريس الأولى ١٨١٤ ، والثانية ١٨١٥

اقتضت الظروف السياسية بعد هزيمة نابليون ونفيه إلى جزيرة « إلبا » Elba حلفاء دول أوروبا الكبرى الاتفاق على تسوية أمور أوروبا ، وفى مقدمتها النظر فيما ينبغى أن يكون عليه مستقبل فرنسا . فكان قرارهم فى ذلك تنفيذ ما نصت عليه معاهدة باريس الأولى فى ٣٠ مايو ١٨١٤ ؛ وهو الرجوع بفرنسا إلى حدودها التى كانت لها فى نوفمبر عام ١٧٩٢ ، واقتضى ذلك أن يضاف إليها بعض البقاع عند حدودها الشمالية والشرقية بشرط أن تتعهد فرنسا بأن تكتفى بذلك ، وألا تطمع فى السيطرة أو الاشراف على أى بقاع أخرى فيما وراءحدودها الجديدة . وكان ربح فرنسا من وراء هذه المعاهدة مساحة قدرها ١٥٠ ميلا ، ويسكنها ٤٥٠٫٠٠٠ نسمة ، ذلك على الرغم من أنها أفقدتها السيطرة على هولندا وبلچيكا وألمانيا وسويسرا وإيطاليا وجزيرة مالطة .

وتقرر فى نفس المعاهدة أن تضم من مستعمرات فرنسا جزيرتا « توباجو » Tobago. و « سانت لوشيا » Santa Lucia إلى انجلترا ، وأن تسترد أسپانيا من فرنسا نصيبها من جزيرة « سان دومنجو » San Domingo .

والواقع أن الناظر فى هذه التسوية يستطيع أن يتبين فى سهولة ويسر أن الحلفاء لم يكونوا متطرفين فى حكمهم بل كانوا كرماء فى سلوكهم نحو فرنسا ؛ فهم لم يفرضوا عليها شيئا من غرامات الحرب أو يجردوها من السلاح بل أنهم بالغوا فى كرمهم حين تركوا لها ما نقل إليها نابليون من التحف والنفائس والقطع الفنية النادرة من البلاد التى غزاها ، كما اتسعت رقعتها عما كانت عليه قبل الثورة الفرنسية ، وترك الحلفاء

لفرنسا بعض المراكز التجارية فيما بقى لها من مستعمرات بعد تحطيم ما كان فيها من المبانى أو القلاع العسكرية ، كما تركوا لها حق صيد الأسماك فى حوض نهر سنت لورنس ومنطقة نيوفوندلند .

وظاهر مما تقدم أن تصرف الحلفاء لم يكن الباعث عليه شيء من العواطف ، بل كانت النظرة فيه تهدف إلى تهدئة الحال وإقرار السلام حتى تهدأ خواطر الفرنسيين . ولا أدل على ذلك من أنهم تركوا للفرنسيين بعض الأراضى الألمانية التى كانت تسيطر عليها فرنسا عند مطلع أحداث الثورة تجنبا لحقد الفرنسيين على الحلفاء بسبب القرارات القاسية خشية أن يتكتل فريق من الذين لازالوا يؤيدون نابليون ويقضون على حركة من يريدون مساندة ملكية البوربون التى أعادها الحلفاء إلى فرنسا ممثلة فى شخص لويس الثامن عشر (١٨١٤ — ١٨٢٤) (١) الذى تعهد لقاء ذلك الموافقة على قرارات الحلفاء عند صدورها .

معاهدة باريس الثانية فى نوفمبر ١٨١٥ :

ويفاجأ الحلفاء بحادث لم يكن يخطر لهم على بال ، فهذا نابليون يبلغ فرنسا فارا من « إلبا » (٢) . ويستقبل استقبالا لم يكونوا يتوقعونه فيصبح الفرنسيون ونابليون فى نظرهم شيئا واحدا ، ويقتضيهم الأمر أن يكونوا قساة فى معاهدة باريس الثانية فى ٢٠ نوفمبر ١٨١٥ .

وكان من نتائج ذلك تضييق رقعة فرنسا والرجوع بحدودها إلى ما كانت عليه عام ١٧٩٠ بدلا مما كانت عليه فى نوفمبر ١٧٩٢ ، وترتب على ذلك أن تؤول بعض المواقع العسكرية إلى أيدى أعداء فرنسا . وفرضت على فرنسا غرامات حربية كما احتلها جيش من أعدائها لمدة ثلاث سنوات .

التمهيد لعقد مؤتمر فيينا :

كان الحلفاء قد اتفقوا فى معاهدة باريس الأولى على النظر فى إعادة تنظيم أوروبا . ولما أثير الحديث بينهم على مكان انعقاد المؤتمر اختلفت

---

(١) ظل منفيا ما يقرب من ربع قرن ، وهو اخ لويس ١٦ ، وحفيد لويس الخامس عشر ، أما لويس السابع عشر فهو ابن لويس السادس عشر ومارى انطوانيت ، مات في السجن عام ١٧٩٥ ، وسنه عشرة سنوات .

(٢) علم ملوك الدول المتحالفة ووزراؤها — الذين كانوا مجتمعين فى فيينا فى ٧ مارس ١٨١٥ — بأن نابليون قد بلغ ارض فرنسا . ازاء ذلك الخبر بادروا بانهاء أعمال المؤتمر فى بحر اسبوعين .

الآراء ، ولكنهم انتهوا إلى اختيار ڤيينا مقرا لانعقاده . ولعل المواقفة على اختيار ڤيينا كان مبعثه إرضاء النمسا بعد الذى أصابها من أضرار وما نزل بها من محن على يد نابليون . واذا كانت دول أوروبا التى أرهقها نابليون بحروبه قد دعيت كلها إلى المشاركة فى هذا المؤتمر ، فإن دعوتها كانت فى الواقع شكلية لأن الذين قاموا فعلا بأعمال المؤتمر كانوا ممثلى الدول الأربع الكبرى : الروسيا وانجلترا والنمسا وبروسيا .

ولم يجتمع المؤتمر فى الموعد الذى حدد له بادىء الأمر وهو أول أغسطس عام ١٨١٤ ، وإنما تأجل إلى ١٦ سبتمبر لأسباب ؛ منها انشغال « كاسلرى » بحضور جلسات البرلمان فى انجلترا وانتظار عودة كل من قيصر الروسيا وملك بروسيا من رحلتهما إلى انجلترا . ومنذ منتصف سبتمبر بدأ أعضاء المؤتمر يتوافدون على ڤيينا ومنهم « كاسلرى » Castelreagh و « هاردنبرج » Hardenberg و « نسلرود » Nesselrode و « مترنخ » Metternich الذى كان يستشفى فى بادن كما وصل حكام أوروبا .

وكان يستقبلهم امبراطور النمسا فرانسيس الأول باعتباره مضيفا ، واقتضاه ذلك كثيرا من الانفاق فى وقت كانت بلاده أحوج ما تكون إلى المال . ولعل اشتراكه فى هذا المؤتمر قد وقف عند حد الضيافة ، فهو لم يكن على حظ من السياسة تبيح له المشاركة الفعالة . فبرزت عن النمسا شخصية « مترنخ » ؛ وإنما كان أبرز الحكام الذين شاركوا فى المؤتمر قيصر الروسيا اسكندر الأول ، وصاحب الكلمة الأولى فى التسوية التى انتهى إليها هذا المؤتمر ؛ وكان يعتمد فى كل ذلك على القدر الذى أسهمت به بلاده فى القضاء على نابليون ، والسلطان العظيم الذى كان يتمتع به فى بلاده ، وجيشه القوى الذى لم يسرح وإنما ظل قائما على تمام الاستعداد للحرب فى سبيل تحقيق مطامع القيصر. وحالفه الحظ فى انعقاد المؤتمر وان كان قد ضاق كثيرا بسكانة مترنخ ، كما حسد انجلترا على نصيبها من قرارات المؤتمر وإن كانت قد بذلت فى سبيله كثيرا من الجهود والتضحيات فى مقاومة نابليون .

أما فردريك وليم الثالث صاحب بروسيا فقد كان سلوكه على النقيض من سلوك صديقه قيصر الروسيا لأنه كان مترددا كدأبه ؛ فالتاريخ يذكر له مواقف متعددة آفسدها عليه وعلى شعبه التردد ؛ وكان

آخرها فى عام ١٨١٣ حين اقتضاه الأمر مضطرا تحت ضغط الرأى العام البروسى إلى الانضمام إلى القائمين بحركة مقاومة نابليون ، كما عرف مقدار ما لحقه ولحق زوجه من إهانات منكرة على نابليون .

وظهرت فى المؤتمر شخصية ملك الدنمارك فردريك الرابع الذى انضم إلى الحلفاء بمقتضى معاهدة « كييل » فى ١٤ يناير عام١٨١٤ بعد أن كان صديقا حميما لنابليون ، وكان يهدف بجهوده فى المؤتمر التخفيف من شروط تلك المعاهدة . على أنه بالرغم مما بذل من جهود لم ينجح . ولعل عاطفة برنادوت ملك السويد الوطنية قد استيقظت أيام المؤتمر ، فلم يشارك فيه . وشهد المؤتمر غير من ذكرنا من ملوك أوروبا بعض حكام الإمارات الألمانية .

الساسة الأوروبيون فى المؤتمر :

برز منهم وكان على رأسهم مستشار النمسا الأعظم « مترنخ » . وكان بكفاءته ودهائه لا بمركزه وحسب المحرك الأول لهذا المؤتمر ورئيسه الفعلى . وظهر من سلوكه فى المؤتمر أنه كن ـ بالرغم مما أبداه من لين وتردد ازاء موقفه من نابليون بين عامى ١٨١٠ ، ١٨١٣ ـ العدو الأول لنابليون . وكان يطوى صدره على خطة معينة ، وكان يؤيده فى تنفيذ ما دبر امبراطور النمسا ويساعده على الثبات أمام معارضة قيصر الروسيا ودهاء تاليران . وكان من حوله فى المؤتمر ساسة من رجال النمسا من أهمهم « فون ڤسمبرج » Von Wissmberg الذى تميز بنشاطه الجم ، و « جنس » Genz الذى كان سكرتيرا للمؤتمر .

أما تاليران الذى سمح له أول الأمر بشهود جلسات المؤتمر فقد استطاع بجهوده وشخصيته السياسية أن يصبح عضوا فيه ، وغدا المؤتمر ابتداء من ٩ يناير خماسيا بعد أن كان رباعيا(١) وكان لعضويته أثرها الفعال فى قرارات المؤتمر ، وهو أثر أقل ما يقال فيه أنه رجح كفة على كفة ، كل ذلك على الرغم من أن استقباله أول الأمر فى

---

(١) كان مجلس الأربعة الكبار المكون من الروسيا وانجلترا والنمسا وبروسيا الموجه لسياسة المؤتمر . وقد عقد ٤١ اجتماعا كان آخرها فى ٤ فبراير ١٨١٥ على وجه التقريب حيث انتهى الأعضاء من مناقشة المسائل الهامة التى لم تكن تنقصها الا الصياغة النهائية .

المؤتمر كان فاترا . وليس من شك فى أن عضويته فى المؤتمر قد برهنت على مواهبه السياسية ووضوح أغراضه وصفاء قريحته . كل ذلك فوق ما كان له من دهاء وسعة وحيله في تصريف الأمور وقد استطاع بكل ذلك أن يحقق لبلاده فى المؤتمر ما كان يبغى لها .

وكان كاسلرى وزير خارجية انجلترا على رأس الوفد الانجليزى فى المؤتمر حتى ١٥ فبراير عام ١٨١٥ ؛ حيث استدعى ، وحل محله دوق ولنجتون الذى استمر فى ڤيينا حتى ٢٦ مارس . ولعل انسحاب كاسلرى من المؤتمر كان يوافق مزاجه السياسى فقد كان رجلا ميالا إلى العزلة وكان من أجل ذلك بعيدا عن إدراك الاتجاهات الأساسية فى السياسة الأوروبية . لم يكن خلال وجوده فى المؤتمر حرا فى ابداء رأيه بل كان مقيدا بما يصل إليه من تعليمات توجهها إليه حكومته . وكان خليفته « ولنجتن » سريع الإدراك فى فهم الأمور السياسية واتجاهاتها ، قادرا على البت فيها برأيه المستنير فى غير تردد . غير أن عودة نابليون المفاجئة من « إلبا » إلى فرنسا قد اقتضت عودته إلى انجلترا ليعد بلاده حربيا لمواجهة نابليون ، وحل محله فى المؤتمر وزير بريطانيا المفوض فى « برن » وهو « سترافورد كاننج » Strafford Canning.

وكان من الساسة البروسيين وعلى رأس وفدهم فى المؤتمر « فون هاردنبرج » Von Hardenberg مستشار بروسيا الأعظم ، وكان يتميز بثقافته الواسعة ، ومرونته فى التفكير وتجاربه فوق ذلك .

وكان يمثل روسيا من ساستها المعروفين يومئذ « نيسلرود » Nesselrode. ولم يظهر أثره واضحا فى أعمال المؤتمر نظرا لوجود القيصر ذى الشخصية الطاغية .

سياسة المؤتمر ونتائج اعماله :

بدأ ممثلو الدول الأربع الكبرى اجتماعاتهم فى ١٦ سبتمبر ١٨١٤ ؛ وفى ٢٢ منه كانوا قد انتهوا من الاتفاق على خطة سير العمل فى المؤتمر والمبادىء التى يعملون بمقتضاها ونستطيع أن تتبينها فيما يأتى :

أولا : الحرص على التوازن الدولى : واقتضاهم ذلك أن تسترد كل دولة ما كان لها من أملاك فى عام ١٨٠٥ ، وتعوض عنها . وسارت الأمور على هذا النحو فكان من الممكن أن تبلغ النهاية لولا الخلاف الشديد الذى

نشأ بين المؤتمرين حول مسألتى بولندا وسكسونيا . فقيصر الروسيا كان يطمع فى السيطرة على بولندا ، على حين كان ملك بروسيا يطمع فى بسط نفوذه على سكسونيا ؛ واتفق كلاهما على ذلك فعارضت النمسا بلسان ممثلها « مترنخ » وشاركتها انجلترا بلسان ممثلها « كاسلرى » وانضم إليها « تاليران » . وانقسم المؤتمر إلى معسكرين ، قد يؤدى اشتدادالخلاف بينهما إلى اشتعال نار الحرب سيما وأن المتحالفين الثلاثة (انجلترا والنمسا وفرنسا) قد عقدوا فى السر معاهدة دفاعية لمقاومة أطماع الدولتين الأخريين (روسيا وبروسيا) . فلما كشف أمرها القيصر وحليفه الملك البروسى تنازلا عن بعض أطماعهما تفاديا لوقوع الحرب بين الطرفين . فانتهى الأمر بمنح بروسيا حوالى نصف سكسونيا . أما الروسيا فرأى المؤتمر أن تكتفى بجزء كبير من بولندا متغاضيا فى رأيه عن التمسك بمبدأ التوازن الدولى بغية تجنب الحرب بعد تلك الجهود التى بذلتها .

كانت روسيا منذ بدء أعمال المؤتمر تشعر بقوة مركزها بسبب ما أحرزت من انتصارات حديثه فى حربها ضد تركيا ، كما اكتسبت صداقة السويد بعد أن كانت من أعدائها فى الشمال . وكان الاتفاق قد تم بينهما على أن تحصل السويد على النرويج وتحصل الروسيا مقابل ذلك على فنلندا . وكانت روسيا تشعر أن الظروف تهىء لها الفرصة للحصول على دوقية وارسو العظمى . وهى فكرة كانت تداعبها قبل سقوط نابليون بل قبل حملته على روسيا نفسها . ولكن قيصر الروسيا لم يكن غافلا رغم ذلك عن معارضة النمسا فى حصوله على غاليسيا ، وكانت جزءا هاما من بولندا ، ولم يفته كذلك أن بروسيا كان لها نصيب فى بولندا ، ولكنه اتفق مع ملك بروسيا قبل انعقاد المؤتمر ووعده بترك نصيبه فى بولندا لقاء أن يظاهره فى الحصول على ما يريد فى سكسونيا خلال انعقاد المؤتمر . وهكذا اجتمعت الظروف المصلحية الخاصة بالطرفين (روسيا وبروسيا) بين موضوعى بولندا وسكسونيا .

فأما مسألة بولندا فقد استطاع المؤتمر أن يضع تسوية بشأنها ؛ آيتها أن حصلت بروسيا على « بوزن » واحتفظت النمسا باقليم غاليسيا ، وغدت منطقة كراكاو وما حولها جمهورية مستقلة . أما بقية بولندا فوقعت تحت نفوذ الروسيا ، التى وعدت بأن تمنحها استقلالها الذاتى لتمكينها من وضع دستور ينظم حياتها .

هكذا كان مركز الروسيا من أول المؤتمر إلى آخره ، وتم على النحو الذى قدمنا . فأما مركز بروسيا فكان مخاطا بكثير من المشاكل ؛ فهى لكى تصبح لها مكانة الدولة المرموقة فى أوروبا كان ينبغى عليها أن تحصل بمقتضى تسويات المؤتمر على أكثر مما كان لها من أملاك قبل عدوان نابليون عليها عام ١٨٠٦ . وكان ينبغى أن يعترف لها فى المؤتمر بالدور الذى قامت به فى تحرير ألمانيا من سلطان نابليون لتحصل مقابل ذلك على بعض الأملاك الألمانية التى استردت من فرنسا وحلفائها . على أنه لم يتحقق لها كل ما كانت تنتظر الحصول عليه ؛ وإنما فازت ببعض المناطق الممتده على يسار الراين بما فيها من مناطق هامة من وستفاليا ، وبقاع أخرى على يمينه وفيها دوقية « برج » Berg العظمى وبعض أملاك أسرة « ناسو » Nassau . غير أنها لم تحظ بما كانت تتطلع إليه فى هانوفر وقبلت ذلك راضية مراعاة لخاطر الأسرة المالكة بانجلترا . كما أنها لم تستطع الحصول على منطقة « فريزيا » الشرقية التى آلت إلى هانوفر ، وبذلك حرمت بروسيا نفسها من منطقة ساحلية هامة . ورأى المؤتمر أن يعوضها عن ذلك « بپوميرانيا » السويدية ولا ننسى آخر الأمر أنها فازت بخمسى سكسونيا .

وإتماما للتسوية الألمانية قرر المؤتمر إنشاء ما يعرف بالاتحاد الألمانى . وكان فى ذلك احترام لرغبات الشعب الألمانى الذى ما زال يذكر ماضيه أيام الامبراطورية الرومانية المقدسة التى ألغيت عام ١٨٠٥ ، كما ألغى اتحاد الراين بسقوط نابليون . ولم يكن الشعب الألمانى ولا الدنيا من حوله قد نسى ما أصاب ولاياته على يد نابليون ، فسوى المؤتمر عددها بحيث أصبحت حوالى ٣٩ ولاية بعد أن كانت قبل حروب نابليون حوالى ثلثمائة ، ينتظم حكمها تحت إمرة الدايت الألمانى ، فيجلبها على مسرح السياسة فى ثوب أمة متحدة .

ويأتى دور الحديث عن النمسا وما خرجت به من ذلك المؤتمر . أحست النمسا بأن مطالبها لن يضيق بها المؤتمر ، فكانت موزعة بين ميادين ثلاثة إيطاليا ؛ وجنوب ألمانيا ثم بولندا ولم تظهر بمظهر الطمع فبدأت بإعلان تنازلها عن الأراضى المنخفضة الجنوبية (بلجيكا) . والواقع أنها قد فعلت ذلك بعد أن شعرت بأنها عبء ثقيل عليها . وقد صرح بذلك ممثلها فى المؤتمر وحصرت أطماعها الأساسية فى إيطاليا . ورأت النمسا أن تدعم مركزها فى الأملاك الإيطالية التى اضطرت إلى التنازل

عنها فى سلسلة المعاهدات المشينة التى اضطرها نابليون إلى قبولها بين عامى ١٧٩٧ ، ١٨٠٩ (١) . فوضعت يدها على البندقية ، واستردت لمبادريا والساحل الدلماشى ، كما استردت « كارنثيا » Carinthia « وكارنيولا » Carniola و « تريستا » وأصبح يطلق على الولايات المذكورة مملكة « إيلليريا » Illyria . ولم يقتصر نفوذ النمسا فى إيطاليا على هذه الأقاليم ، بل امتد فشمل فلورنسا وپارما حيث كان بعض أفراد الأسرة الحاكمة فى النمسا يتولون حكمها ، وكذلك أصبح للنمسا نفوذ عظيم على مملكة ناپولى التى أعيد إليها ملكها فرديناند الرابع عقب إعدام « مورا » Murat فى عام ١٨١٥ ، فوقع مترنخ معاهدة مع ملك ناپولى تقضى بألا يقوم الأخير بإحداث أى تغييرات فى نظام حكمه لمملكة ناپولى إلا بعد موافقة النمسا ، وذلك لكى يضمن مترنخ رضوخ الولايات الإيطالية الواقعة تحت حكم النمسا لحكمها المطلق .

وتحققت بذلك أغراض النمسا ، فلم تعد إيطاليا إلا تعبيرا جغرافيا ، وأصبح على الإيطاليين — فى سبيل تحقيق هدفهم الأسمى فى الوحدة — أن يعملوا على القضاء على نفوذ النمسا من شبه الجزيرة ؛ وكان يشملها من أقصى الشمال إلى أقصى الجنوب .

كما أعيدت إلى النمسا ما فقدته من أملاك اضطرت إلى التنازل عنها لباڤار فى معاهدة « برسبرج » Pressburg (٢) .

وهكذا خرجت النمسا من تسوية ڤيينا ظافرة بأكبر قدر من الغنيمة، فزاد عدد سكانها نحو أربعة ملايين ونصف مليون نسمة ، كما أن امتداد سواحلها على بحر الادرياتيك قد جعلها دولة بحرية تتمتع بأهمية عظمى .

نتيجة تسوية ڤيينا بالنسبة لبروسيا والنمسا :

وإذا دققنا النظر فيما آل إلى كل من بروسيا والنمسا من أملاك بمقتضى تسوية ڤيينا فإنا لا نلبث أن نلاحظ أن بروسيا أصبحت تسيطر على أملاك ألمانية تتاخم حدود فرنسا . كما أن هذا الاتجاه مضافا إليه ما قررته التسوية من وصايتها على أقاليم الراين الوسطى وحصولها على

---

(١) انظر معاهدة « كامبوفورميو » عام ١٧٩٧ ص ص ١٥٦ — ١٥٧ معاهدة لونيڤيل عام ١٨٠١ ص ١٨٦ ومعاهدة برسبورج فى عام ١٨٠٥ ص ص ١٩٨ — ١٩٩ ؛ ومعاهدة Schonbrunn فى ١٨٠٩ ص ص ٢١٢ — ٢١٣

(٢) انظر أهم شروط معاهدة « برسبورج » فى ديسمبر عام ١٨٠٥ ص ص ١٩٨ — ١٩٩ .

جزء كبير من سكسونيا قد اقتضاها أن تتزعم فى النهاية القضية الألمانية . وعلى العكس من ذلك أعفيت النمسا بمقتضى هذه التسوية من مسئولية الزعامة فى ألمانيا بعد أن تمتعت بها مدى طويلا ، ذلك أن سياسة النمسا قد اتجهت ــ بما فازت به نتيجة لهذه التسوية ــ نحو الشرق والجنوب أى البلقان وإيطاليا . وقد كان ذلك هو هــدف السياسة النمساوية فى القرن التاسع عشر .

اما انجلترا : فقد اقتنعت فى المؤتمر بتدعيم مركزها فى حوض البحر المتوسط عندما احتفظت بسلطانها على جزيرة مالطة وحصلت على الجزر الأيونية . وتنازلت لها فرنسا عن « موريشيوس » وهى محطــة بحرية هامة فى الطريق إلى الهنــد . كما أصبحت جزيرتا « توباجو » Tobago و « سانت لوتشيا » St. Lucia من نصيب انجلترا ؛ وكانت لهما أهميــة استراتيجية عظيمة فى منطقة جزر الهند الغربية . وقد لاحظ نابليون ــ وهو فى منفاه ــ قناعة انجلترا ، وعدم تغاليها فى المطالب فأظهر تعجبه لعدم انتهازها الفرصــة الذهبية التى واتتها فى مؤتمر فيينا للحصــول على المزيد من المكاسب ، وفاته أن قناعة انجلترا هذه قد أتاحت لها فرصــة لتساهم مساهمة فعالة وجادة فى التسويات الأخرى التى لم يكن لها فيها أى مصلحة مباشرة .

ومن نتائج التسوية :

أن استعادت كل من أسپانيا والبرتغال حدودها القديمة ، وأعيد إلى كل منها حاكمها السابق ، كما ردت لها مستعمراتها .

واحتفظت سويسرا باستقلالها على أساس الدستور الذى وضعه لها نابليون ، وأصبح اتحادها يتكون من ٢٢ ولاية ، ولا تزال سويسرا إلى اليوم دولة اتحادية .

أما فى شبه جزيرة اسكنديناوه فتقرر فصل النرويج عن الدنمارك وضمها للسويد تعويضا للأخيرة عن «پوميرانيا» التى ضمت إلى بروسيا ، ووفاء بالوعد الذى بذل « لبرنادوت » لقاء مساهمته الفعالة فى القضاء على نابليون ، وعقابا للنرويج على صداقتها للأخير .

ثانياً : اعادة الحقوق الشرعية الى اصحابها :

وكان ذلك ثانى مبادىء المؤتمر . وكان ذلك المبدأ قد بدأ ساسة أوروبا العظام يحتقنونه بالنسبة لفرنسا فى مايو عام ١٨١٤ فى معاهــدة

باريس الأولى ، عندما استدعى لويس الثامن عشر ليستأنف حكم أسرة البوربون فى فرنسا فحكمها بين عامى ١٨١٤ ، ١٨٢٤ .

روعى ذلك المبدأ فى تسوية ڤيينا بإعادة فرديناند الرابع ، ملك ناپولى البوربونى إلى عرشه ، وإن كانت النمسا قد رأت أن تقيده بمعاهدة تجعله لا يملك حرية التغيير فى طريقة الحكم فى ناپولى إلا بعد مشورتها والاتفاق معها ؛ وكان ذلك حرصا من النمسا على الاحتفاظ بسيطرتها كاملة على سائر أملاكها فى إيطاليا .

وأعيد إلى كل من أسپانيا والبرتغال حاكمها السابق ، واحتفظت سويسرا باستقلالها على أساس الدستور الذى وضعه نابليون لها . كما ردت مملكة سردينيا (أو بيدمنت) إلى حاكمها السابق وتعمد الحلفاء العمل على تقويتها وتدعيم نفوذها .

وتلك بعض الأمثلة التى روعى فيها إرجاع الحقوق الشرعية إلى أصحابها . لكننا عند انتقاد التسوية سنجد أمثلة عديدة لم يراع فيها هذا المبدأ .

ثالثا : احاطة فرنسا على حدودها الشرقية بدول قوية :

فتقرر ضم بلچيكا إلى هولندا . وكان هذا الإجراء إنما يعمل على تحقيق هدف سعى إليه الساسة المجتمعون فى ڤيينا ، وهو خاص بإحاطة فرنسا على حدودها الشرقية بمجموعة من الدول والولايات الحاجزة بقصد حماية وسط أوروبا وشرقها من الخطر الذى يحتمل أن ينشأ فى المستقبل بسبب قيام ثورات فى فرنسا . وتعمد الحلفاء تقوية هولندا ؛ فأعادت انجلترا إلى تلك الدولة جزيرة «جاوة» وكانت إحدى مستعمرات هولندا ، وعلى جانب عظيم من الخيرات والثروة . وساعدتها انجلترا بقرض قدره مليونان من الجنيهات للانفاق على تقوية حدودها وحمايتها من فرنسا . وقد وصفت هذه السياسة بأنها حكيمة برغم عدم نجاحها . وقد كانت سياسة فاشلة فعلا لأن البلچيكيين كانوا يكرهون الهولنديين، فلم يلبثوا أن ثاروا عليهم عام ١٨٣٠ ، وانتهى الأمر بانفصالهم عنهم واستقلال بلچيكا فى عام ١٨٣٩ .

وتحقيقا لهذا المبدأ كذلك أعيدت مملكة «بيدمنت» أو «سردينيا» إلى الأسرة التى كانت تحكمها من قبل وهى أسرة « ساڤوا » ؛ وتعمد

الحلفاء تقويتها بضم جمهورية جنوة إليها وكذلك دوقية « سافوى » بقصد حماية شمال إيطاليا من عدوان فرنسا والمؤثرات الثورية التى قد تنشأ فيها .

وتحقيقا لهذا المبدأ أيضا وضعت أقاليم الراين الوسطى بإيعاز من الحكومة البريطانية تحت وصاية بروسيا . وتوهم الحلفاء يومئذ أنهم بعملهم هذا يستطيعون حماية وسط أوروبا وشرقها من أخطار الثورات التى يحتمل أن تقع فى فرنسا .

ومن **المسائل العامة الهامة** التى تم الاتفاق عليها فى مؤتمر ڤيينا مسألة إلغاء تجارة الرقيق . وقد بدأت انجلترا فأصدرت قانونا بإلغاء هذه التجارة فى سائر ممتلكاتها عام ١٨٠٧ . وتلتها الولايات المتحدة فى أمريكا الشمالية فى العام التالى . وكانت انجلترا قد أقنعت فرنسا فى معاهدة باريس الأولى عام ١٨١٤ بتوحيد جهودهما لضمان إلغاء تجارة الرقيق فى أوروبا كلها فى مدى خمس سنوات .

كما ناقشت إحدى اللجان مسألة حرية الملاحة فى الأنهار، واستطاعت أن تصل إلى إصدار قرار بحرية الملاحة فى نهر الراين ، وقرارات أخرى تتضمن شروطا تكفل حرية الملاحة فى أنهار « الموزيل » Moselle و « الموز » Meuse و « الشلد » Scheldt . وقد كان فى إجراءات اللجنة تمهيد لإعلان حرية الملاحة فيها فى النهاية .

نقد تسوية ڤيينا :

ليس من شك فى أن مؤتمر ڤيينا قد انعقد فى موعده ، وكان انعقاده ضروريا لتسوية المشاكل الأوروبية ، ولكن الناظر فى نتائج هذه التسوية التى حققت السلام فى أوروبا نحو نصف قرن يرى أنها لم تكن نقيه اذا ما هى صفيت بمصفاة العدل بل يكاد يرى أنها خلقت لصالح الشعوب القوية . وواضح منذ بدء أعمال المؤتمر أن ممثلى الشعوب الصغيرة إنما كان تمثيلهم لاستكمال الشكل ، وهم فى الواقع لم يشاركوا مشاركة جدية فى أعماله واستصدار قراراته ، بل كان من الواضح لأصحاب العقول السياسية منذ أول الأمر أن نتائج التسويات ستكون لصالح الدول الكبرى .

وليس علينا لتحقيق الأمر إلا أن ننظر فى المبادىء العامة التى طرحها أعضاء المؤتمر وأعلنوها فى صراحة وقرروا الإلتزام بها .

إذا فعلنا ذلك تبين لنا أن مبدأ المحافظة على التوازن الدولى قد أخذ جانبا كبيرا من اهتمام المؤتمر ولكن على حساب الشعوب الصغيرة ، فالنمسا مثلا قد استردت بهذا المبدأ سائر حقوقها بل زاد نصيبها من التعويض عما كان ينبغى لها على حساب الإيطاليين . ولم يراع الالتزام بالمبدأ فيما يختص بنصيب الروس ، نهم قد فازوا بنصيب الأسد ، فازوا بفنلندا والجزء الأكبر من بولندا وكان من الممكن — لو زاد تهاون المؤتمر ولم تنضم فرنسا إلى صفوف المعارضة — أن تفوز الروسيا ببولندا كلها ؛ فقد كانت الروسيا يومئذ قوية تلوح بقوتها فى أجواء الحرب والمال واتساع النفوذ . فسكت رجال المؤتمر عن المعارضة فيما حصلت عليه الروسيا من هذا القدر . هذا ما يمكن أن يوجه فى اختصار من نقد إلى مبدأ المحافظة على التوازن الدولى .

أما فيما يتعلق بالمبدأ الثانى وهو إعادة الحقوق الشرعية إلى أصحابها ، فقد كان سلوك المؤتمر فيه لا يختلف عن سلوك مبدأ النظر فى المبدأ الأول ، روعيت فيه مصالح الدول العظمى . ومن أمثلة ذلك أن أغسطس ملك سكسونيا كاد يفقد ملكه لأن روسيا كانت تعاون بروسيا على بسط سيطرتها على سكسونيا كلها . ولولا ما أثارته صفوف المعارضة لضاعت مملكته بأسرها .

ومن الأمثلة الصارخة على زيغ المؤتمر فى عدم الثبات على ما التزم به من ضمان التنفيذ أن تنتزع النرويج من مملكة الدنمارك على الرغم من رابطة الجنس والوطن والثقافة والسياسة ، وتهدى إلى ملك السويد جزاء له على مساهمته فى إسقاط نابليون .

ونجيل النظر بحثا وراء نتائج التسوية التى لم تراع فيها إعادة الحقوق الشرعية إلى أصحابها فنرى أن كثيرا من بقاعها لم ترد إلى حكامها الأصليين ، فحرمت جمهورية جنوة استقلالها وضمت إلى مملكة بيدمنت ، وكذلك حرمت جمهورية البندقية استقلالها وضمت إلى النمسا . فإذا قيل أن مملكة نابولى قد عادت إلى حاكمها الأصلى من أسرة البوربون فإنها قد فقدت حريتها بسبب ذلك القيد الذى حرمها حرية التصرف فى سياستها الداخلية والخارجية ، فلم تكن تستطيع التحرك دون استئذان النمسا . ولا يفوتنا آخر الأمر ما وقع بشأن بولندا التى وزعت بين دول ثلاث : الروسيا والنمسا وبروسيا . وهناك أمثلة أخرى

من عـــدم التزام المؤتمر بتحقيق مبـــدأ إعادة الحقوق الشرعيـــة إلى أصحابهـــا .

واما المبدا الثالث فيكاد المؤتمر أن يكون قـــد نفذه فى حـــدود الالتزام ؛ ونعنى مبدأ خنق فرنسا من جهة الشرق وذلك بخلق دول قوية على امتداد حدودها الشرقية . وعلى الرغم من الالتزام بهذا المبدأ فإنه لم يحقق ما أراد المؤتمر من وراء تنفيذه ؛ فالثورة التى قامت فى بلجيكا عام ١٨٣٠ لم تكن غير إحـــدى نتائج الثورة التى هبت فى فرنســـا فى العام نفســـه .

ونحب أن نقول بعد الذى ذكرنا — من عدم التزام المؤتمر بالمبادىء التى قرر أن يسير على هداها — أن نتائج أعماله قد دلت على كثير من الغفلة والغرور ؛ فساسة المؤتمر المؤثرون لم يحققوا للشعوب التى أرادوا إنصافها ومناصرتها ما كان ينبغى عليهم أن يحققوه ، وهم قد غفلوا عما يمكن أن يكون للثورة الفرنسية ومبادئها — التى ظنوا أنه قد قضى عليها تماما — من شرارات مختبئة قد تشعل نارها من جديد ؛ فالنفس البشرية فى مختلف الشعوب لم تنس بعد ما كانت تؤمل من خير المبادىء التى نادت بها الثورة من الحرية والإخاء والمساواة وما بنى نابليون على تلك المبادىء من أسس الوحدة ، ونذكر منها على ســـبيل المثال اتحـــاد الراين ومملكة إيطاليـــا الشمالية وغيرها . كل أولئك قد قضت عليه ما سماه المؤتمر بالتسوية ولكن إلى حين . ومن ذلك يتبين لنـــا أن هـــذه التسوية قد قضت على أمانى الايطاليين فى الوحدة والحـــكم الديمقراطى عندما فرضت عليهم سيطرة النمسا المطلقة ، فكبتت الحريات وأخمدت أنفاس الحركة القومية بها . كذلك لم تراع الأمانى القوميـــة والديمقراطية للشعب الألمانى لأن المؤتمر لم يراع إقامة اتحاد يضم شمل ولايات ألمانيا المتفرقة . وإذا كانت الرجعيـــة قد نجحت بعض الوقت فى إزهاق أنفاس الحرية والحركات القومية فى ألمانيا وإيطاليا كما حدث عند إخماد ثورات عام ١٨٤٨ فإن كلا منهـــا لم تلبث ان تحقق اتجاههـــا القومى بعد ذلك بما يقـــل عن ربع قرن .



الفصل الثانى

عهد المؤتمرات ١٨١٥ ــ ١٨٣٠

أتيحت للحلفاء بعد خلاصهم من نابليون فرصة سهولة الاتصال بعضهم ببعض ، وخطر لهم خلال ذلك التفكير فى تطبيق تجربة دولية للمحافظة على السلام ، ورأوا أن ذلك لايمكن أن يتحقق إلا بالتفاهم السليم على إنشاء اتحاد بين الدول الكبرى، ودفعهم إلى ذلك ــ فوق ضعهم فى حياة يسودها السلام ــ خوفهم من المبادىء الثورية التى تسببت فى كثير من الشرور والعدوان بين شعوب أوروبا التى لا زالت بذورها موجودة فى فرنسا . وليس من شك فى أن هذا الاتحاد قد مكنهم من فرض إرادتهم على الشعب الفرنسى الذى كانوا يخشون ثورته ، ومكنهم من التفكير فى الاستعانة به لحل مشاكل أوروبا بطريقة سليمة .

وأدى نجاح فكرة الاتحاد إلى اجتماع أعضائه فى مؤتمر ڤيينا ، ووضعوا فيه تحت أنظارهم المسائل التى ينبغى عليهم أن يناقشوها ويبحثوا لها عن حلول مرضية ؛ وكان الغرض منها أن يسود السلام جو أوروبا . واقتضاهم ذلك النظر فى إصلاح النظام السياسى فى كل بقاع أوروبا بحيث يتحقق لشعوبها حياة حرة سليمة خالية من المشاكل التى تجرها إلى الحروب . وشاءت الأقدار ألا يتمخض المؤتمر عما كانوا يبتغون من نتائج ، وإنما أدت أعماله ــ فى الأغلب الأعم ــ إلى إعادة النظام الذى كان يسود أوروبا قبل الثورة الفرنسية وحروب نابليون ؛ وهو نظام كان قوامه استخدام القوة وخوض معارك الحرب . ومعنى ذلك أن مؤتمر ڤيينا كان مؤتمرا فاشلا . ولا أدل على فشله من أنه عجز عن تحقيق التوازن الدولى وكان من الشعارات التى طال هتافه بها . وإذا كان خيل إليه أنه نجح فى إدخال بعض التعديلات فهو إنما قد اعتدى فى سبيل هذا التحقيق على حقوق الشعوب المستضعفة .

وأكبر الظن أن فشل المؤتمر فى تنفيذ ما كان يقدر من إصلاح الأمور فى أوروبا يرجع إلى اختلاف نظم الحكم والسياسة والاتجاهات

الفكرية فى تلك الدول التى ضمها المؤتمر . فالشىء الذى لا شك فيه أن الاشتراك بين حليفين أو أكثر يقتضى التشابه — إن لم يكن التماثل — فى نظم الحياة سياسة كانت أو اقتصادية أو فكرية بينهم ؛ ذلك أمر ضرورى لتلاقى وجهات النظر فى كل ما يتطلبه العمل من جهود . ولم تكن أوروبا فى عام ١٨١٥ ، وهو العام الذى خلصت فيه من نابليون ونفوذه قد بلغت بعد من نضج الفكر والمرونة فى معالجة ما بين الشعوب من مشاكل ما يؤهلها للاتفاق على سلوك سياسى موحد . وكان ذلك سببا فى انهيار ما أقامت الشعوب من بناء توهمت أنه يصلح لإقامة الحياة الأوروبية التى أرادوها .

وان النظرة فى دقة ويقظة فى تاريخ كل من الحلف المقدس Holly Alliance والمحالفة الرباعية Quadruple Alliance يمكن أن يظهرنا على الأسباب التى استحال معها تكوين نظام أوروبى يكفل ما طمع فيه الحلفاء من ضمان الحرية والسلام .

الحلف المقدس Holly Alliance :

كان حلفا كتب له الفشل منذ نودى به ؛ لأن صاحب فكرته كان القيصر اسكندر الأول . ولم يكن هذا القيصر يصدر عن تثبت واقتناع ؛ وإنما كان يصدر عن هوى يرضى مزاجه السياسى وغروره . وقد خدع العالم الأوروبى بما أبدى من اتجاهات تصوفية إذ كان يصور الملوك فى نداءاته بآباء الشعوب ، ويهتف مناديا بالقضاء على الشر يراه فى سلوك نابليون . فمد يده إلى انجلترا ليتعاون معها على القضاء على نابليون ، ورحبت انجلترا يومئذ بهذا العهد فتحالفا عام ١٨٠٤ .

وافق « پت » رئيس وزراء انجلترا يومئذ على مبدأ التحالف الأساسى مشترطا أن يضمن ذلك التحالف لكل دولة من دول أوروبا حقها الكامل فيما يؤول إليها من أملاك بعد التسوية تجنبا لقيام محاولات ثورية تقلق السلام العام . وظاهر أن « پت » كان يقصد بشرطه فرنسا خشية أن تقوم بمحاولات للتوسع على حساب الدول الأخرى ، وظهر أن قيصر الروسيا كان يرمى إلى هدف أبعد من ذلك ، كان يفكر فى إقامة محكمة عليا تهتم بشئون أوروبا كافة . ولم يلبث أمر التحالف بين الدولتين طويلا حتى انكشف الأمر عن تناقض بين أغراض كل منهما . وذلك عندما أعلنت مواد الحلف المقدس . وهنا رأت انجلترا أن تخلص نفسها من هذا

التحالف فانفصلت لأن غرضها الأساسي من قبول التحالف مع القيصر قد كان مقاومة نفوذ نابليون ، وكل ما يمكن أن يصدر من فرنسا بعده من محاولات عدوانية ، ولم تكن تفكر مطلقا فيما قصد إليه القيصر — كما ظهر فى مواد الحلف المقدس — من اقحام نفسها فى مشروعات يسودها الغموض .

وقد اختلف الساسة فى فهم الحلف المقدس الذى تم فى ٢٦ سبتمبر ١٨١٥ . وأخطأ بعضهم فهم ما يرمى إليه حين اعتبروه مناداة بالردة إلى الرجعية ، ورأوا فيه مؤامرة واسعة النطاق على الأفكار الحرة،بل مؤامرة بين الحكام المشتركين فيه على حرية شعوبهم . ولعل الذى أثار ذلك هو أن النمسا وبروسيا سارعتا إلى الانضمام إلى هذا الحلف . وسلكت الدول الأخرى فيما عدا انجلترا سلوكهما . والواقع أن هذا الحلف قد بنى على آمال وخيالات لا يمكن أن تتحقق ؛ فقد ظهر بالفعل آن قيصر الروسيا — وهو أول من نادى به — قد أصدره عن هوى فى نفسه وقدمه بمظاهره الدينية ومزاعمه التصوفية . وتلك أمور تعد فى مقدمة ما تنخدع به الجماهير . ولعل مترنخ كان أشد الساسة إدراكا لأغراض هذا الحلف حين قال إن القيصر أراد أن يطبق المبادىء المسيحية على ما يجرى فى أوروبا من أمور السياسة ، وأعلن أن هذا الحلف لم يكن الغرض منه كبت شعور الجماهير ونشر السلطان المطلق على حياتهم . كما صدق « كسلرى » وزير خارجية انجلترا حين وصفه بأنه مظهر من المظاهر الزائفة التى يكسوها لباس التصوف البراق ، أى أنها فى النهاية أشبه شىء بالطبل الأجوف ، وإن كان القيصر صاحب هذه الفكرة قد زعم أنه إنما قصد بها إلى خلق الضمير السياسى بين حكام أوروبا ، راجيا أن يصبحوا آخوة فى اتصالاتهم وآباء لشعوبهم . ولم يكشف هذا الحلف إلا عن شىء واحد ، وهو أن انجلترا ترمى إلى هدف معين وسنرى أن موقفها هذا لم يتغير فى الحلف الرباعى بينما كان القيصر ومن معه من دول شرق أوروبا ووسطها ، كانوا جميعا أصحاب شعارات براقة ، وقد خلت خططهم من الجدية والواقعية .

الحلف الرباعى Quadruple Alliance :

لم ترفض انجلترا المشاركة فى هذا الحلف بعد أن رفضت المشاركة فى الحلف المقدس ؛ فهى قد كانت على استعداد لتشارك دول أوروبا فى

العمل على تحقيق أهداف جدية معينة . وقد نشـأت فكرة التحالف بين دول أوروبا العظمى نتيجة لأحداث الثورة الفرنسية التى باتت تهـدد السلام فى أوروبا بأسرها . فأخذت الأحلاف تترى فى مدى العشرين عاما التى استعرت فيها نيران الحرب . وقد لا يكون من الانصاف أن نخليها جميعا من النتائج الفعالة فهى قد أدت آخر الأمر إلى سقوط نابليون فى « واترلو » عام ١٨١٥ وانتهاء أمره .

وكان أول من نادى بفـكرة التحالف هو المستشـار النمسـاوى « كونتز » Kaunitz فى عـام ١٧٩١ بقصـد المحافظـة على السـلام العـام ، وذلك أمر لا يمكن تحقيقـه إلا بالحرص على احترام المعاهدات القائمة بين الدول . على أن فكرة التحالف الأوروبى قدتعرضت لكثير من الأخطـار ؛ وقامت فى سبيلها كثير من العقبات بسبب اختلاف أغراض الدول ، وما كان بينها من منافسات وأطماع وأحقاد . وإن كانت نار هذه المشـاكل قد أخمدت فترة من الزمن بسبب لم يكن يخطر على البال وهو فرار نابليون وحكمه لفرنسا المائة يوم . وقد كان له أثره الفعال فى إيقاظ الشعب الفرنسى وفى تنبيهه إلى موقفـه بعـد القرارات التى أصدرها فى شأنه الحلفاء . ومعنى ذلك أن أعمال مؤتمر ڤيينا لم تحقق لهم ما كانوا يريدون ، وأن الواجب يقتضيهم متابعة السير فى هذا السبيل، ونعنى أى مواصلة عقد المؤتمرات . رأت هذه الدول أنه يتحتم عليها أن تكون على أتم استعداد لمواجهـة المشاكل المحتملة التى قد تؤدى إلى الإخلال بتلك التسوية التى وضعوا أسسها فى ڤيينا . وبناء على ما تقدم من الحـديث عن يقظة الحلفاء ووجوب اسـتعدادهم لمواجهة الأخطار المحتملة اتفقت أربع دول منهم وهى روسيا والنمسا وبروسيا وانجلترا فى ٢٠ نوفمبر فى عام ١٨١٥ على تكوين « حلف رباعى » .

وقد نصت المادة السادسة من مواد إنشائه على تنظيم أعماله ، وآيتها أن تلتقى الدول الأربع ممثلة فى ملوكها أو وزرائها فى دورات معينة للنظر فى أمور ؛ منها العمل على توطيد العـلاقات التى تربط بينها ؛ ومناقشة ما قد يستجد من أمور عامة فى أوروبا ؛ ودراسة الاجراءات اللازمة لتوطيد حياة يسودها السلم والرفاهية . وظل العمل قائما فى هذا الحلف بمقتضى المادة المشـار إليها مدة ثمانية أعوام من ١٨١٥ إلى ١٨٢٣ ؛ فانعقدت المؤتمرات لمناقشة المشاكل المختلفة التى وقعت خلال تلك المدة . وقد تبين فى اجتماعات المؤتمرات المختلفة أن المشاكل لم تكن قاصرة على فرنسا

بل تعدتها إلى دول أخرى . وتطورت الأمور وتكررت اللقاءات ، وتبين أن أعمال هذا الحلف . قد تعرضت لدراسة كثير من الأمور التى لم ينشأ الحلف من أجلها . وتبينت انجلترا بعد مختلف اللقاءات فى مؤتمرات متتابعة أنها قد ورطت نفسها فى هذا الحلف الذى انحرف فى مسيرته عن الهدف الذى أنشىء من أجله . وأحست الدول الصغرى أن المحن التى أصابتها من قرارات هذا الحلف لم تكن تقل فى شدتها عن المحن التى نزلت بها فى عهد نابليون .

مؤتمر اكس لاشابل Aix-la-Chapelle **عام ١٨١٨ :**

اجتمع أعضاء الحلف فى مؤتمر عقدوه فى « إكس لاشابل » فى عام ١٨١٨ حضر فيه من الحكام قيصر الروسيا وامبراطور النمسا وملك بروسيا ومعهم من تلك الدول معاونون فحضر عن الروسيا « كابوديسترياس » Capodistrias و « نيسلورد » Nesselrode وعن النمسا «مترنخ» Metternich وعن بروسيا هاردنبرج Hardenberg والكونت «برنشتورف» Bernstorff، ومثل انجلترا لورد كاسلرى ودوق ولنجتون . وشهد الاجتماع الدوق ريشيلو وزير خارجية فرنسا . وأثير فى اجتماع المؤتمر موضوع جيش الاحتلال الذى كان قد فرض على فرنسا عام ١٨١٥ فظل شعبها يضيق به ، وينوء بحمل أعبائه الثقيلة مدة ثلاثة أعوام . قرر المؤتمر أن يجلو هذا الجيش جلاء تاما عن فرنسا فى ٣٠ نوفمبر بمقتضى معاهدة وقعها المؤتمر فى ٩ أكتوبر . وأرضى ذلك القرار ريشيليو فطلب إلى المؤتمر أن تصبح بلاده عضوا فى الحلف الرباعى ، وجزعت لذلك دول أوروبا الشرقية لأنها لا تأمن جانب فرنسا وتتوقع قيام الثورات فيها بين الحين والحين . استنتجت ذلك من تغلغل المبادىء الديمقراطية التى أشارت إليها نتائج الانتخابات المتتالية . وغالى قيصر الروسيا فى تخوفه من عضوية فرنسا فى الحلف ، فدفعته مغالاته إلى الرفض ، وبنى رفضه هذا على أن الغرض من إنشاء الحلف الرباعى كان أصلا لمقاومة فرنسا ومبادئها ، وشاركه فى رأيه « مترنخ ». ولم يوافق « كاسلرى » على هذا الرفض لأنه كان يرى الخطر كل الخطر فى ترك فرنسا فى عزلة قد تدفعها إلى التفكير فى تعكير جو السلام الذى تهدف إليه أوروبا، وقد تفكر فى إنشاء جبهة لمناضلة الحلف . ولم يخف القيصر عجبه من أن يقبل المؤتمر عضوية فرنسا وهو يعلم أن الحلف الذى يجتمع فيه قد قام لمناهضة فرنسا . وكان دفاع القيصر عن رأيه فى رفض عضوية

فرنسا أن ذلك الحلف الرباعي الذي قام لمناهضتها لا ينبغي لها أن تكون عضوا فيه . وعليها إذا أرادت المشاركة في العمل على تصفية الجو الأوروبي أن تقبل عضوية الحلف المقدس . وانتهى الأمر بعد أخذ ورد بالموافقة على قبول فرنسا في الحلف الرباعي على أن يمثلها مايكها لويس الثامن عشر. وأعلنت فرنسا بعد ذلك أنها تؤمن بضرورة هذا الحلف الخماسي في ظل العقيدة المسيحية ؛ ولعلها أرادت بذلك تغطية ما رآه القيصر من موافقته على عضويتها في الحلف المقدس .

وأحست بعض الدول الأوروبية ما لمؤتمر « إكس لاشابل » من قيمة قد يكون لها أثرها الفعال فتقدمت الدنمارك إليه بشكواها من سلوك ملك السويد شارل الرابع عشر (برنادوت) واستجاب المؤتمر لشكوى الدنمارك وأنصفها من « برنادوت » الذي قبل قرار المؤتمر المبني على شروط معاهدة « كييل » ؛ فقبله « برنادوت » على مضض وبعد احتجاج شديد .

وتقدم إلى المؤتمر بعض حكام ألمانيا يعرضون بين يديه مشاكلهم التي فات مؤتمر فيينا أن ينظر فيها بسبب إسراعه في إنهاء ما كان بين يديه من أعمال في مرحلة اجتماعاته الأخيرة . وكان من بين المشاكل التي تقدم بها أولئك الأمراء الوراثة في بادن « Baden » . ولما رأى المؤتمر أن النقاش سوف يطول حولها رأى أن يؤجل النظر فيها إلى المؤتمر الذي تقرر أن يعقد في فرانكفورت بعد عام . كذلك لم يستجب المؤتمر لطلب منتخب « كاسل » بأن يحصل على لقب ملك . وكان أمام المؤتمر فوق كل ما ذكرنا شكاوى تقدمت بها بعض الولايات الألمانية تلتمس فيها رفع ما نزل بها من مظالم .

ومن المسائل الهامة التي عرضت على المؤتمر المشار اليه مسألة تجارة الرقيق ؛ والشكوى من سلوك قراصنة البربر . ولكنه لم ينته في أي منها إلى حل . ومن قبل أدان مؤتمر فيينا العاملين في تجارة الرقيق ؛ وبعد مناقشة طويلة وافق المؤتمر على قبول تعهدات الدول بإلغاء هذه التجارة . وكانت انجلترا أول دولة استجابت لقرار المؤتمر ، فبادرت بتحريم تجارة الرقيق ؛ ولكن التجارة ظلت مباحة في الدول الأخرى ؛ فاقترحت انجلترا أن يعالج الأمر عن طريق مراقبة السفن وتفتيشها . فرفضت بقية الدول ذلك الاقتراح بسبب تفوق انجلترا البحري وما يخول

لها هذا الحق من سيطرة أكبر . وعن لقيصر الروسيا اسكندر الأول أن يتقدم باقتراح آخر مؤداه تكوين مراقبة دولية على الساحل الغربى الأفريقى تستخدم أسطولا دوليا يعينها على مراقبة السفن وتفتيشها . على أن هذا الاقتراح لم يقدر له شيء من نجاح .

وكان للقيصر اقتراح آخر يبتغى من ورائه الوصول إلى البحروإن كان قد زعم عند تقديمه ان الغرض منه تكوين أسطول دولى فيه لمقاومة نشاط القراصنة.وقوبل هذا الاقتراح بالرفض وخاصةمن جانب انجلترا ، وكانت يؤمئذ لها السيادة على هذا البحر ، تكره أن تشاركها فيه دولة أخرى ، كما أنها لم تكن تخشى خطر القراصنة الذين رأوا مهادنتها وعدم التعرض لسفنها . وقد انفردت انجلترا بهذه الميزة لدى القراصنة ؛ فأما بقية الدول الأوروبية فتعرضت لخطر القراصنة ، وحسبنا من ذلك ما لقيه الأسطول التجارى النمساوى من عدوان القراصنة ، فألجأها ذلك إلى وضع أسطولها تحت حماية تركيا . وقد لقيت التجارة الألمانية من الخسارة فى بحر الشمال على يد القراصنة ما لقى غيرهم فى البحر المتوسط . وكثيرا ما تعرضت السواحل الإيطالية المكشوفة لخطر عدوانهم . ولم تنج سفن اليونان تحت أعلام الروس من عدوان القراصنة . ولن يكون عجبا بعد ذلك أن تنادى سائر الدول الأوروبية بالقيام بعمل مشترك للقضاء على القراصنة ، وما يصيب تجارتهم من أخطارها ؛ إلا أن انجلترا كانت تخشى أن ينزل القيصر شريكا لها فى البحر المتوسط . وقد أخذت شكوكها فى نواياه تزداد عندما كثر نشاط عماله فى كل من أسبانيا وإيطاليا .

وظاهر مما تقدم أن المؤتمر قد عجز عجزا تاما عن إيجاد حل موفق لهاتين المشكلتين الهامتين الخطيرتين فى آن معا . فبدأ التصدع يسرى فى بناء الحلف ، وأخذت مسيرته تضطرب اضطرابا واضحا وسريعا حتى أدى إلى انهياره انهيارا تاما .

ومن ذلك نرى أن مؤتمر « إكس لاشابل » لم ينجح إلا فى حل المشاكل الصغرى . فأما المشاكل الكبرى التى تهم الرأى العام الأوروبى، وتتنافس فيها الدول الكبرى فقد فشل المؤتمر فى إيجاد حل لها بسبب حرص كل دولة من الدول الكبرى على أن تخرج هى وحدها بنصيب الأسد وأن تكفل لمصالحها الأمن والضمان دون مراعاة لمصالح الدول الأخرى .

العالم الأوروبى أمام أحداث عام ١٨١٩ :

مر بنا فى الحديث عن المشاكل التى استعرضها مؤتمر « إكس لاشابل » ، وبينها ما تم وما لم يتم ، وذكرنا كيف أن كثيرا من الشعوب كانت متبرمة ببعض قرارات المؤتمر وكانت عظيمة الشك فى أنه سيستطيع فى عامه المقبل أن يهتدى إلى حلول ترضيها . كما أن أحداث هذا العام كان يتوقع لها أن تثير المتاعب فى اجتماع المؤتمر فلن يكون حظه من إيجاد حل لها بأحسن من حظه فى العام السابق ، فالأمور فى فرنسا أخذت تتطور تطورا يثير الخوف فى نفوس الدول الأوروبية ؛ وقد كانت أحداثها تحمل إلى مترنخ أولا بأول بين أيدى عيونه الذين بثهم فى نواحى فرنسا . فقد بان لهم منها أن الاتجاهات الثورية قد بدأت تتحرك فى فرنسا ، وكان مترنخ يرى أن « ديكاز » رئيس وزارتها أول مسئول عن إنتشار هذه الأفكار ويرى أن نتائجها ستعرض الملكية للسقوط . وكان مترنخ مقتنعا بأن الثورة فى فرنسا لايمكن تجنبها وصرح بذلك للوزير البريطانى فى ڤيينا فى عام ١٨١٩ . ولم يقتصر خوف مترنخ من الجارى فى فرنسا وحسب ؛ بل كان تخوفه من الجارى فى بروسيا شديدا كذلك. وكان يعتبر أن ملك بروسيا مسئول عن ذلك ؛ فهو قد تهاون فى علاج أمور بلاده حين أجل دعوة مجلس الأقاليم ؛ فأثار بذلك استياء الجيش والموظفين وتبرم الشعب بحياته عامة ؛ إذ كان من الممكن وبروسيا حالها التى وصفت أن تصبح بؤرة لانتقال عدوى الثورة إلى سائر أنحاء ألمانيا.

وكانت أحوال إيطاليا أكثر خطورة ؛ فقد اصطحب « مترنخ » فى بداية عام ١٨١٩ الامبراطور فرنسيس فى زيارته الأولى لأملاكه الجديدة فى إيطاليا ، فزوده رجاله هناك بتبرم الإيطاليين لوقوعهم تحت النفوذ النمساوى ، وكان مترنخ يدرى مصدر هذا الاستياء ؛ وهو أنهم يكرهون أن تعالج مشاكلهم فى النمسا .

وكانت أسباب تخوف « مترنخ » مما يمكن أن يحدث فى إيطاليا ـ كتخوفه مما قد يحدث فى فرنسا وألمانيا ـ مصدره واحد وهو تدخل قيصر الروسيا ، فقد عزا مترنخ الأزمة فى فرنسا إلى الروسيا ، وعزا اضطراب الأحوال فى أسپانيا إلى دسائس الروسيا . وكان يرى أن غرضهم أن تسوء العلاقة بين انجلترا وأسپانيا بالنسبة للمستعمرات الأسپانية . وفى ألمانيا كان الأمراء من أصحاب الاتجاهات الديمقراطية يتطلعون إلى سانت بطرسبرج طلبا للمساعدة . وأخيرا كان تردد الوزراء والرحالة الروس على

إيطاليا أكبر الأثر فى جعل مشاكل إيطاليا معقدة يستعصى حلها على النمسا ؛ وكان سلوك قيصر الروسيا المتأرجح بين الرجعية والأفكار المتحررة هو فى الواقع مصدر تخوف مترنخ مما عساه أن ينتج عن الأحداث التى يقوم بها الفرنسيون والبروسيون والإيطاليون .

وفى ٢٠ يولية عام ١٨١٩ وقعت معاهدة فرانكفورت بين الدول الأربع لتسوية المسائل المرجأة التى لم يبت فيها مؤتمر ڤيينا . وكان معظمها خاصا بألمانيا . أما غيرها من المسائل فكانت تتعلق بالتنازل للأراضى المنخفضة عن بعض القلاع على الحدود ، وتسوية حدود ساڤوى ، والتعديلات التى أدخلت على حدود بعض الدوقيات الإيطالية .

وحلت المشاكل الألمانية بمقتضى هذه المعاهدة ومنها ما كان بين باڤاريا وبادن كما حددت سلطة الأمراء فى ألمانيا . وتهيأت بذلك أمام مترنخ الفرصة لتحقيق سياسته التى كان يرمى بها إلى جعل ألمانيا حاجزا رجعيا بين فرنسا والروسيا . وقد تحقق ذلك الغرض فى رأى الكثيرين من الساسة المعاصرين فى مؤتمر « كارلسباد » Carlsbad (1) الذى صدق على مراسيمة الدايت فى سبتمبر عام ١٨١٩ ، وفى مؤتمر ڤيينا الذى انعقد فى ١٥ مايو ١٨٢٠ ولم يشهد هذين المؤتمرين ـ لمناقشة ما عرض فيهما من مشاكل ألمانيا ـ إلا الألمان أنفسهم وقد صرح مترنخ فى مؤتمر ڤيينا بأن الاتحاد الألمانى جزء متمم للنظام الدولى فى أوروبا كما تقرر من قبل تحدده المعاهدات . وقد حرص مترنخ على أن تؤيد بقية الدول الأوروبية سياسة النمسا ازاء ألمانيا .

وهنا ظهرت الخلافات فى الرأى مرة أخرى بين الدول المتحالفة ؛ إذ كان لقرارات كارلسباد تأثير سيىء للغاية على ذوى الاتجاهات التحررية .

---

(١) **قرارات كارلسباد** Carlsbad Decrees :

هى قرارات تم الاتفاق عليها فى مؤتمر عقد فى « كارلسباد » ببوهيميا من ٦ الى ٣١ اغسطس ١٨١٩ وتعها وزراء ومبعوثو الولايات الالمانية . أراد مترنخ يومئذ ان يستغل الذعر الذى اثارته بعض اعمال العنف الثورية وخاصة حادثة مقتل المؤلف المسرحى «كوتزيبو» Kotzebue ليقنع حكام المانيا بالاشتراك فى قمع الحركات التحررية فى المانيا .

وقد ادت الحاجة الملحة ـ فى نظر مترنخ ـ الى دعوة الوزراء الذين كانوا يزورون كارلسباد فى ذلك الوقت للاستشفاء . حضر المؤتمر ممثلون عن النمسا وبروسيا وسكسونيا وباڤاريا وڤرتمبرج وهانوڤر وبادن وناسو ومكلنبرج . ورأس الاجتماع مترنخ .

إذ اعتبرت خطوة أولى نحو فرض نظام كبت لحرية الفكر والكلام فى أنحاء أوروبا المختلفة . وتبين كاسلرى الخطر الذى يحتمل أن ينجم عنها ، فأعلن احتجاجه على مراسيم كارلسباد ، ووصفها بأنها تدخل لا مبرر له فى حرية الحكام والدول المستقلة ، مبينا أنه ليس من صالح الحكومات أن تتحد ضد الشعوب كما كان موقف الروسيا معارضا لسياسة «مترنخ»؛ إذ لم يكن من صالحها أن تقوم على حدودها ألمانيا المتحدة القوية تحت زعامة النمسا . وعلى الرغم من خوف القيصر وفزعه من الثورة فإن قيامه بدور الحامى للحريات والمدافع عنها كان يسند ملكه وأغراضه نحو ألمانيا ، ولذلك كثيرا ما كانت الولايات الألمانية ذات الخطر الأقل مثل « فرتمبرج » تلجأ إليه ليحميها كلما تعرض كيانها للخطر أثناء المنافسة بين النمسا وبروسيا للسيطرة على ألمانيا .

ولم تلبث إحدى حوادث العنف فى فرنسا أن مهدت لمترنخ السبيل ليتمادى فى سياسته الرجعية ونعنى حادث مصرع دوق ديبرى Duke de Berri الصغير ولى عهد فرنسا بدار الأوبرا فى باريس فى فبراير عام ١٨٢٠ . وقد كان لهذا الحادث أثر عميق فى نفسية القيصر ، كما كان كفيلا بعدوله عن سياسة التحرر والعودة إلى سياسة الرجعية . وزاد الموقف خطورة النجاح الذى أحرزته الثورة العسكرية فى أسپانيا التى بدأت فيها عند مطلع ذلك العام مما ضاعف المخاوف الناجمة عن اضطراب الحالة فى فرنسا .

موقف الدول المتحالفة من ثورة اسبانيا فى عام ١٨٢٠ :

كان القيصر على استعداد لاتخاذ اجراءات العنف إزاء ثورة أسپانيا ، فاقترح أن يعقد مؤتمر فى باريس لمناقشة الحالة ، وأعلن استعداده لإرسال جيش باسم أوروبا لقمع هذه الثورة . كما اقترح إعادة تشكيل لجنة وزراء الدول المتحالفة فى باريس لمراقبة الأمور التى تجرى فى فرنسا . وقاوم كل من « كاسلرى » ومترنخ الاقتراح الأخير بشدة ؛ إذ أن ذلك يعتبر خرقا للتعهدات التى قدمتها الدول لفرنسا فى مؤتمر « إكس لاشابل » منذ عامين ، كما أنه يثير نفوس الشعب الفرنسى . ولم يوافق كاسلرى ومترنخ على عقد المؤتمر فى باريس . أما النمسا فلم تتأثر كثيرا بالاضطرابات الواقعة فى اسپانيا . وإن موافقة الدول على اقتراح القيصر بشأن مرور جيش روسى بأراضيهم لقمع الثورة فى أسپانيا فيه تعريض لأمن بلادهم للخطر .

الثـورة فى نابولى :

لم تلبث فى يولية عام ١٨٢٠ أن وقعت ثورة عسـكرية أخرى فى نابولى ، واضطر ملكها فرديناند إلى قبول الدستور الأسپانى الذى صدر فى عام ١٨١٢ . وكان لهذا الحادث أهمية عظمى وخطورة كبرى بالنسبة لتعرض نظام مترنخ وطريقته فى حكم الأملاك النمساوية فى إيطاليا للخطر، لذلك بدأ مترنخ يتخذ موقفا جديدا ، وساعدته هذه الثورة على أن تنفرد النمسا بتقرير سياسة الدول المتحالفة والعمل على توجيهها . ففى رأيه أن مسألة أسپانيا ليست ملحة مثل مسألة « ناپولى » وقد كان حق النمسا للتدخل فى ثورة « ناپولى » يستند إلى أساس واضح ،أوضح بكثير من حق أى دولة أخرى للتدخل فى أسپانيا . وقد وافقت الحكومة البريطانية على مبدأ أحقيـة النمسا فى التدخل بمقتضى المعاهدة المبرمة بين النمسا وناپولى لأن التغيير فى حكم ناپولى يعتبر خطرا محققا على نفوذ النمسا فى إيطاليا . كان موقف الروسيا مشكوكا فيه ، إذا أعلن أحرار ناپولى أنهم قد حصلوا على التأييد الأدبى من قيصر الروسيا ، ومن ثم كان يتحتم على النمسا أن تقضى على اعتقاد الإيطاليين الأحـرار بأن فى استطاعتهم أن يعتمدوا على تأييد الروسيا وحمايتها .

وعندما طلب امبراطور النمسا مقابلة القيصر للنظر فى هذه المسألة رفض الأخير أن يكون جانبا فى مثل هذا الاتفاق المنفصل ، إذ لم يكن من رأيه النظر فى اضطرابات ناپولى قبل النظر فى اضطرابات أسپانيا . وأعلن على لسان ممثله فى النمسا أن الروسيا لن تعترف بشىء الا فى مؤتمر يضم الدول المتحالفة ، أى أن القيصر لن يرضى إلا بمؤتمر على نمط مؤتمر إكس لاشابل فى عـام ١٨١٨ . وكتب دوق رشيليو من فرنسـا مؤيدا رأى القيصر ، مؤكدا أن الاضطرابات التى ظهرت فى أسپانيا وإيطاليا لن تلبث عدواها أن تسرى إلى بقاع أخرى من أوروبا ، وكانت فرنسا تخفى حقيقة أطماعها ، وتود أن تنجح فى السعى إلى دول أوروبا لتشارك معها فى المؤتمر المقترح انشاؤه لمعالجة مشاكل أسپانيا وناپولى . وسعى «مترنخ» منفردا فى تجنب عقد مؤتمر فى هذا الشـأن خشية أن ينجح أعضاء المؤتمر فى الاقتناع بالنظر فى مشاكل أسپانيا أولا . واجتهد فى الحصول على تأييد الدول إياه فى البدء فى حل مشكلة ناپولى ، واقتضاه هذا المسعى أن يطلب إلى تلك الدول رفض الاعتراف بالحكومة الثورية فى ناپولى ، والاخبار

جميع ما أصـــدرت من أحـــكام ونظم لاغية لا أثر لها . وتبليغ ممثليهم فى ناپولى بأن النمسا صاحبة حق فى هذا التدخل .

وقد رفض كاسلرى الموافقة على ذلك ، وأعلن أن بلاده لن تتدخل فى مسألة ناپولى الداخلية ، كما أنها لن تساعد الآخرين على هذا التدخل ، ولكنها على استعداد لأن تقف جانبا وتترك النمسا تعمل اذا كانت تشعر بأنها فى خطر . وهناك تبين للنمسا أن عقد مؤتمر من الدول المتحالفة يفتح لها باب العمل ويسندها فى محاولة إرجاع الأوضاع إلى أصلها فى ناپولى؛ لأن اجتماع المؤتمر مظهر من مظاهر تأييدها فيما تريد أن تعمل . واقترح مترنخ اجتـــاع المؤتمر فى « تروپاو » Troppau فى سيـــليزيا بألمانيا لتوضيح المبادىء التى على أساسهـــا يحق للدول المتحالفة أن تتدخل فى مسألة ناپولى ، ثم تتقدم النمسا بعد ذلك لتطبيقها . بدأ مترنخ بتفسير الثورات فذكر « أن الثورة تكون شرعية إذا كانت السلطة الحاكمة أى العليا هى التى قامت بها ، ولكنها لن تـــكون كذلك عنـــدما يقوم بهـــا الشعب . وفى الحالة الأولى لا يحق للدول أن تـــدخل ، أما فى الحالة الثانية فيقتضى الأمر فيها تدخلا عاجلا » . وكان رد كاسلرى على رأى مترنخ على جانب عظيم من الأهمية موضـــحا للسياســـة التى ينبغى أن تسلكهـــا انجلترا من « مؤتمر تروپاو » إلى مؤتمر عقـــد فيما بعد فى « ڤيرونا » Verona إزاء تلك المشـــاكل التى ترى النمسا حلها . فبين أن توسيع نطاق المحالفة وجعلها تنصب على أعمال الحاضر والمستقبل فيه تغيير لطابعها وخصائصها ، وذلك أمر يسنم انجلترا من المشـــاركة فيها . وكان فى ذلك الرأى صدمة لمترنخ الذى كان يعتمد على تأييـــد انجلترا بقدر ما كان يخشى اتجاهات الروسيا .

مؤتمر تروپاو فى ٢٣ اكتوبر عام ١٨٢٠ :

فوجىء فيه مترنخ بما لم يكن يتوقع وهو أن القيصر قد تغير تماما ، فأصبح يرى ما يطمئنه بعد تخلى انجلترا عن معونته ، وزاد من سروره بهذه المفاجأة ما سمع من القيصر الذى اعترف بندمه على سلوك سياسة تبين له عدم جدواها ، فهو يرى الآن أن مترنخ كان أبعد نظرا مما قدر له ، وزاد القيصر فى إكرامه حينما وعده بمعاونته فى كل ما يقدم عليه من عمل ، وزاد اطمئنانا أن بروســـيا تقف هى الأخرى إلى جانبه . والتقى الحلفاء الثلاثة النمســـا وبروســـيا والروسيا فى « تروپاو » دون انتظار حضور ممثلى انجلترا وفرنسا .

وفى هذا اللقاء استطاع ثلاثتهم فى ١٩ نوفمبر ١٨٢٠ الاتفاق على ما يأتى : « الدول التى تغير نظام حكمها نتيجة الثورة ، وبات نظامها الجديد مهددا لغيرها يجب عليها أن تنسحب من التحالف الأوروبى ، وتظل بعيدة عنه إلى أن تتقدم إليه بضمانات تكفل الحرص على الهدوء واستقرار الأمور بها . وتعهدوا باعادة النظام فى الدول التى أصابها خطر غيرها من الدول الخارجة التى تغير فيها نظام الحكم بسبب ثورى ، ووعدوا باستخدام السلاح فى تنفيذ ما يرونه اذا لم ينجحوا بالطرق السلمية حتى يعيدوا الدول الخارجة إلى حظيرة الحلف الأوروبى » .

بدأ التصدع فى التحالف يظهر بوضوح فى هذا المؤتمر عندما لم توافق الدولتان الأخريان فرنسا وانجلترا على ذلك الاتفاق . وانتهى هذا المؤتمر دون أن يصل إلى أى حل أو قرار فيما يتعلق بالمسألة الإيطالية . وأعلن كاسلرى فى البرلمان الانجليزى ان اتفاق (بروتوكول) « تروپاو » يعوزه الإدراك السليم .

مؤتمر ليباخ Laibach فى ١٢ يناير ١٨٢١ :

وتستأنف مناقشات الحلفاء فى مؤتمر انعقد بتاريخ ١٢ يناير عام ١٨٢١ فى « ليباخ » . ودعى اليه ملك ناپولى . ووافقت بريطانيا على هذه الدعوة . وفى هذا المؤتمر وإن كانت انجلترا قد أظهرت قبولها مبدأ تأمين مركز الأسرة المالكة فى نابولى والقضاء على الفوضى فيها إلا أنها أصرت على الاحتفاظ بحيادها التام فى هذا المسألة . وعندما رددت النمسا بين أعضاء المؤتمر اتفاق « تروپاو » الرجعى أعلن ممثل انجلترا وهو لورد « استيوارت » Stewart صراحة أن انجلترا لم تشترك فيه ، وأصر على أن يعلن ذلك وينشر فى الصحف . وقد أحدث ذلك مرارة فى نفوس الدول الرجعية ، واتضح للجميع أن المحالفة قد أصبحت على وشك الانهيار . ولكن القيصر قد أخذ يؤيد فكرة الوحدة العالمية ، وبين استعداده التام للمساهمة فى العمل على تحقيقها . وحذت النمسا حذوه ، بل أرسلت فعلا قوادها لإطفاء نار الثورة فى كل من « نابولى » و « بيدمونت » والقضاء على الدستور فى كل منهما ،وإعادة ملكيهما إلى الحكم . وقد كتب لورد « استيوارت » إلى بلاده فى هذه المناسبة مبينا أن الدول الأوتقراطية الثلاث قد أصبحت ترتبط باتفاقاتها الخاصة على الرغم من اعتراض الدولتين الديمقراطيتين وعدم موافقتهما . كما أعلن « لورد كاسلرى » عندئذ صراحة براءته من كل ما قررت عمله

الدول الثلاث . وقد وقعت أمور أخرى وسعت من شقة الخلاف بين الكتلتين ، وأدت إلى الانفصال التام بينهما فى عام ١٨٣٠ .

والواقع أن الذى أطال عمر الحلف الأوروبى الذى انتهى بهذا الانفصال قد كان نتيجة لبعض أحداث نتجت عن ثورة اليونان التى قامت فى مطلع اجتماع « مؤتمر ليباخ » فى عام ١٨٢١ ، آيتها التقريب بين وجهات النظر فى النمسا وانجلترا لأن كليهما تدين بسياسة المحافظة على أملاك الدولة العثمانية . وكانت هذه الثورة تختلف عن الثورات السابقة فى نابولى و « بيدمونت » وأسبانيا ؛ فقد كانت تهدف إلى الخلاص من الحكم العثمانى . ورأى فيها مترنخ تهديدا لمركز السلطان العثمانى ، وتهديد مراكز الملوك والحكام أمر لم يكن يوافق عليه مترنخ. وكان اتحاد النمسا وانجلترا فى هذه السياسة إزاء الدولة العثمانية مرجعه إلى تخوفهما من الروسيا وأطماعها فى أملاك العثمانيين ؛ إذ لو تم لها ذلك لحظيت وحدها بالجزء الأكبر من الأملاك العثمانية . وكان إلى جانب ما ذكرنا مشكلة أخرى أثارها موقف حكومة الملكيين المتطرفين فى فرنسا بسبب عدم استقرار الأمور فى أسبانيا ، فترتب عليها التفرقة بين فرنسا وانجلترا ، ومبادرة فرنسا فى الانضمام إلى المعسكر الأوتقراطى ولو لبعض الوقت ، وترتب على ذلك إعلان انجلترا انفصالها عن الحلف الأوروبى .

وكانت الثورة فى أسبانيا قد جعلت الاضطراب يسود حياتها منذ عام ١٨٢٠ . وكانت فرنسا التى كان يرأس وزارتها « ڤييل » Villèle يومئذ تصر على تدخلها فى قمع ثورة أسبانيا وإعادة زمام الحكم إلى الملك . أرادت ذلك لسببين الأول تخوفها على حياتها السياسية من العدوى حين تسرى إليها من أسبانيا . وثانيهما إصرارها على الانتقام لملك أسبانيا البوربونى بعد الذى نزل به من إهانات . كما كانت فرنسا قد تذرعت منذ عام ١٨٢١ بحرصها على اتقاء خطر الوباء الذى انتشر يومئذ فى أسبانيا من أن يتسرب إليها ، فأقامت من أجل ذلك هيئة مراقبة على الحدود بينها وبين أسبانيا ، وظل عدد أفراد هذه الهيئة يضطرد فى الزيادة حتى بلغ مائة ألف ، وتظل الهيئة قائمة حتى بعد أن زال خطر الوباء . ولكن فرنسا لم ترد — برغم الفرصة المتاحة للزحف على أسبانيا — أن تفعل قبل السعى إلى الاتصال بالحلف والحصول على موافقته .

كان مترنخ لايزال يأمل فى كسب انجلترا إلى جانبه ؛ وقد تبين له أن أحوال أوروبا تزداد سوءا وخطرا يوما بعد يوم . وقوى لديه هـذا الأمل أن حكومة التورى فى انجلترا لم تكن تعطف على الحركات الثورية ؛ ولم تكن راضية عن الأحرار فى مجالس ولايات ألمانيا الجنوبية . أما « كاسلرى » فكان لايزال متشبثا بموقفه ، لايرغب فى إقحام بلاده على التدخل فى مسائل البلاد الأخرى الداخلية . ولكن فيما يتعلق بالمسألة الشرقية التى كانت تزداد خطورة يوما بعد يوم كان كاسلرى على أتم اتفاق مع مترنخ ؛ وقد قربت هذه المسألة بينهما . واتهز السياسيان فرصة زيارة چورچ الرابع ملك انجلترا هانوفر فى أكتوبر ١٨٢١ . فعقدا اجتماعا فيها لتسوية الخلاف بين بلديها ؛ واتفقا على دعوة مؤتمر آخر للنظر فى المسألة الشرقية قبل أن يتخذ القيصر اسكندر اجراءات ايجابية منفردة ضد مصالح انجلترا .

مؤتمر « ڤيرونا » Verona فى عام ١٨٢٢ :

وفى الاتفاق الذى تم بين السياسيين تحدد خريف عام ١٨٢٢ لعقد مؤتمر جديد فى « ڤيرونا » وفى انتظار انعقاد المؤتمر المشار اليه وقع حادثان على جانب عظيم من الأهمية ؛ أحدهما زيادة الاضطرابات فى أسپانيا وعزم فرنسا على التدخل عسكريا للقضاء عليها . والثانى موت كاسلرى وزير خارجية انجلترا وتعيين « چورچ كاننج » خلفا له ؛ فسلك ازاء الحلف مسلكا يخالف مسلك « كاسلرى » ؛ فقد كان هذا يكتفى بالاعتراض على قرارات الدول الأوتقراطية فى حل المشاكل الأوروبية المختلفة . أما « كاننج » فقد انسحب من الحلف فى النهاية . وكان ذلك سببا من الأسباب التى أدت إلى انهياره .

ولكن انجلترا لم تر مقاطعة اجتماع الحلف فى مؤتمر ڤيرونا . فبعثت بممثل لها فيه وهو « دوق ولنجتن » Wellington بغرض الاضطلاع بدراسة أمر من أمور السياسة تهم انجلترا ونعنى المسأله الشرقية وثورة اليونان . وكانت أولى المشاكل المعروضة على المؤتمر إلى جانب مسائل أخرى ؛ وهى الثانية وكانت تتعلق بثورة أسبانيا ومستعمراتها فى العالم الجديد . أما المشكلة الثالثة فكانت تتعلق ببعض الشئون الإيطالية . وكان على ممثل انجلترا أن يشارك فى مناقشة هذه المسألة الأخيرة بشرط ألا يتعارض حلها مع ما اتفق عليه فى المعاهدات

السابقة . أما فيما يختص بالمشكلة الأولى وهى ثورة اليونان فكانت انجلترا قد أوصت ممثلها بأن يعمل على تحقيق ميلها فى استقلال المورة نظرا لأن نجاح اليونانيين فى ثورتهم أصبح متوقعا كما أن ضعف العثمانيين فى شرق البحر المتوسط كان من الأمور الواضحة . وكان من رأى انجلترا فى المسألة الاسپانية عدم الاشتراك فى أى مشروع للتدخل فى حلها بالقوة أو بالتهديد « مهما تكن العاقبة » .

وأما بخصوص المستعمرات الأسپانية الثائرة ، فإن الدول الأوروبية لن تلبث إن آجلا أو عاجلا أن تعترف باستقلالها إذا فشلت أسپانيا فى بسط سيطرتها عليها من جديد فى أقصر وقت . وعلى الممثل البريطانى أن يركز اتباهه فى الاهتمام باستمرار التجارة بين انجلترا والمستعمرات الثائرة ، تلك التجارة التى تعتبر عنصرا حيويا بالنسبة لها . وكانت انجلترا قد اعترفت ببعض جمهوريات أمريكا الجنوبية الجديدة .

شعر ولنجتون منذ الوهلة الأولى أن مؤتمر « ڤيرونا » سيهتم خاصة بالمسألة الأسپانية . وقد تحقق ذلك إذ أن المسألة الشرقية قد تم الاتفاق عليها بين الدول فى ڤيينا .

وبدأت المناقشات فى المؤتمر عندما وجه ممثل فرنسا « مونمرنسى » Montmorency ثلاثة أسئلة إلى المجتمعين فيه وهى :

١ ــ هل سيحذو الحلفاء حذو فرنسا إذا اضطرت إلى سحب سفيرها من مدريد .

٢ ــ ما مدى التأييد الأدبى الذى سيقدمه الحلفاء لفرنسا إذا اضطرت إلى إرسال جيوشها إلى أسپانيا .

٣ ــ ما مقدار العون المادى الذى سيقدمه الحلفاء لفرنسا إذا ما طلب اليها أن تتدخل عسكريا فى الشئون الأسپانية .

وكان رأى قيصر الروسيا أن التدخل واجب محتوم . ولكنه سأل متعجبا لم تنفرد فرنسا بالأمر : واقترح تسيير جيش روسى تعداده ١٥٠ر٠٠٠ جندى على ألمانيا إلى بيدمونت ليقدم منها إلى أسپانيا . غير أن هذا الاقتراح لم يلق ترحيبا من ممثلى الدول الثلاث (النمسا وفرنسا وانجلترا) . وأوضح ممثل فرنسا أن مرور أى جيش أجنبى عبر فرنسا يعد إهانة كبرى لشعورها السياسى والقومى . كما أوضحت النمسا وبريطانيا مقدار ما يمكن أن يكون لاقتراح القيصر الروسى من

نتائج خطيرة . على أن بريطانيا ظلت على موقفها الأول متمسكة برأيها فى عدم التدخل بالقوة أو التهديد فى شئون أسبانيا الداخليـة ؛ وأفضى ولنجتن بهذا الرأى إلى المؤتمر فى ٣٠ أكتوبر عام ١٨٢٢ وكان له دوى شديد ؛ وبحسبه أنه حال دون تدخل الحلف كله تدخلا عسكريا وإن كان الحلف قد وافق على أن تتدخـل فرنسـا بمفردها وهنا آعلنت الدول الثلاث الأوتقراطية استعدادها لتقديم المعونات المادية والتأييد الأدبى : فأطلقت فرنسا جيشها إلى أسبانيا ، فقضت على الدستور القائم ؛ وردت الملك فرديناند إلى عرشه فى عام ١٨٢٣ .

وكان من نتائج ذلك أن أعلنت انجلترا انسحابها من الحلف احتراما لرأيها الذى أبدته من قبل : وهو رفض التدخل فى الشئون الداخليـة لأى دولة عن طريق الحرب والتهديد بالحرب . فهى ترى أن كل دولة ينبغى أن تكون لها حريتها الكاملة فى تنظيم شئونها الداخلية وإلا أصبح خطر الرجعية التى قاومتها الشعوب بكل قوتها قائما ؛ فبريطانيا لا زالت تذكر ثورتها الكبرى على الرجعية فى عام ١٦٨٨ ، وما نتج عن ذلك من حريتها فى اقامة حياتها البرلمانية السليمة على أساس قوى مكنها من بناء مجدها الحربى الذى منحها حظا عظيما من التفوق الحربى والسياسى بين سائر دول أوروبا .

وعلى الرغم من موقف انجلترا هذا وانسحاب ممثليها من المؤتمر الأخير فإن الحلف ظل قائما رغم ما أصابه من ضعف ولا أدل على قيامه من أن يدعو إلى عقد مؤتمر جديد ـ على أثر عودة ملك أسـپانيا إلى عرشه ـ للنظر فى شـئون المستعمرات الأسپانية فى أمريكا . واجتمع المؤتمر فى يناير ١٨٢٤ وامتنعت انجلترا عن تمثيـل نفسها فيه وكانت النتيجة أن فشل المؤتمر فى الوصـول إلى ما اجتمع من أجـله . ودعا القيصر إلى عقد مؤتمر آخر للنظر فى مسـألة تركيا واليونان فرفضت انجلترا للمرة الثانية الاشتراك فيه واجتمع الحلفاء الأربعة فى يناير ١٨٢٥ بمدينة سان بطرسبرج . وظل اجتماعهم قائما خمسـة أشهر فانفض فى مايو دون أن يصلوا إلى حل بسبب ما وقع بين المجتمعين من خـلاف . وانتهى بذلك عهد المؤتمرات .

اسـباب فشـل المؤتمرات :

وهكذا فشلت تلك المحاولة التى شرعت فيها دول أوروبا العظمى لتكوين حلف أوروبى دائم . وكان السبب الرئيسى فى ذلك هو استحالة

التوفيق بين آراء انجلترا وآراء بقيـة دول الحلف وقد مر بنا غير مرة أن انجلترا كانت مصممة على عدم التدخل فى شئون الدول المستقلة ، ومثل هذه السياسة فى المؤتمرات كل من كاسلرى وكاننج . واذا كان الأول قد حافظ على عدم انفصاله انفصالا تاما عن الدول العظمى فإن الثانى لم يلق لهذا الأمر أى اعتبار وقد أدلى كاننج برأى حكومته بكل صراحة فى رسالة بعث بها إلى سفير انجلترا فى ڤيينا عام ١٨٢٣ وهو «ليس هناك ما يجبر انجلترا على التدخل فى الشئون الداخلية لأى دولة مستقلة، وأن تعاهدها مع دول الحلف للتدخل فى شئون فرنسا الداخلية إنما كان استثناء من هذه القاعدة وإننى أرى أن التعاهد بيننا بشأن التدخل إنما يقوم على أساس ما تقرر فى تسـوية ڤيينا بشأن المحافظة على الأملاك التى آلت الى كل دولة » . وهذه كانت سياسة انجلترا كما قدمنا ، وكانت تقوم على أساسين الثقـة بين الشعب والحـكومة ثم بين مجلس العموم والملك .

كان من الطبيعى كذلك أن يفشل هذا النظام بسبب يقظة الحرية لدى سائر شعوب أوروبا والتطلع إلى تحقيق الأمانى القوميـة والاتجاه إلى سـيادة الحـكم الديمقراطى . وكان لموقف انجلترا فى ذلك كله أثر كبير .

ومع أن عهد المؤتمرات قد انتهى بالفشل عقب عام ١٨٢٣ كما قدمنا فإن دول الحلف لم تفقد آثرها بل ظلت تتعاون فى حل بعض المشـاكل التى واجهت أوروبا بعد ذلك كما سنرى فيما يتعلق بالمسألتين البولندية وتأسيس مملكة بلچيكا . فعندما ثارت بلچيكا فى عام ١٨٣٠ . وطالبت باستقلالها عن هولندا كانت الظروف الأوروبية تختلف عما كانت عليه منذ خمسة عشر عاما يوم أن أجمعت الدول العظمى على ضمها إلى مملكة هولندا . فهذا ملك هولندا يطالب اليوم برد بلچيكا إلى حوزة سلطانه فتستجيب إلى ذلك الدول الأوتقراطية الثلاث . ولكن الظروف السياسية يومئذ قد وضعت العقبات فى سـبيل تحقيق ما أراد ملك هولندا لأن اثنين من الدول الثلاث وهى الروسيا والنمسا قد انشغلت لقيـام الثورة فى بولندا والعمل على إطفاء نارها . وأصبحت بروسيا عاجزة وحـدها أمام فرنسا وانجلترا فانفردتا بحلها . وكان كلاهما يناصر حركة استقلال البلچيكيين . فهـذا لويس فيليب ملك فرنسا يؤمن بأن الرأى العـام الفرنسى لن يقبله ملكا إذا ترك البروسيين وحدهم يتدخلون فى المسألة

البلجيكية ، فيعلن أنه سيقابل بروسيا بالحرب إن هى أقدمت على التدخل. وتقف انجلترا إلى جانب لويس فيليب تؤيده تجنبا لوقوع حرب أوروبية عامة . وكانت هـذه المسائل مجتمعة من العوامل الهامة التى ساعدت البلچيكيين على نيل استقلالهم .

مصير المستعمرات الأسبانية :

كان موقف انجلترا من ثورة المستعمرات الأسپانية معروفا منذ أول الأمر ؛ فهى قد كانت تحرص على استقلالها بغية ما تفيد من حرية الاتجار معها ، وما يعود عليها من كسب مادى نتيجة لهذه التجارة ؛ ولم تمنع فرنسا من التدخل فى شئون أسپانيا نفسها . ولكنها عارضتها حين أرادت التدخل فى شئون هذه المستعمرات . وقد ساعد موقف انجلترا من هذه المستعمرات ؛ فتحرر منها أول الأمر «پيرو» و «كولمبيا» و «المكسيك» . وطالب التجار البريطانيون حكومتهم بتنظيم التجارة بينهم وبين هـذه الجمهوريات ، وتأمينها عن طريق الاعتراف الرسمى بهذه الجمهوريات . وباتت بعض الدول الملكية المستبدة فى أوروبا تخشى أثر هذه الجمهوريات التى استقلت ؛ واعتراف انجلترا باستقلالها وصلاتها المستمرة بها . كما أثارت حياة هذه الجمهوريات الديمقراطية مشاعر المفكرين الديمقراطيين مثل « بنتام » Bentham الذى فكر برغم تقدم سنه فى زيارة المكسيك ليرى بنفسه انتصار الحرية وسيادة الديمقراطية التى حققتها المشاعر القومية لشعب المكسيك .

وليس يفوتنا فى هذه المناسبة التنويه بمبدأ « منرو » Monroe الذى نودى به فى الكونجرس الأمريكى يوم ٢ ديسمبر عام ١٨٢٣ ؛ وآيته « أن أمريكا للأمريكيين وليس لدول أوروبا حق التدخل فى شئون العالم الجديد » . ومما لاينبغى أن ينسى موقف انجلترا من ثورة المستعمرات الأسپانية واعتراضها الصريح على تدخل فرنسا فى أمور هذه المستعمرات قبل صدور اعترافها الرسمى عام ١٨٢٥ بالجمهوريات التى نشأت فى هذه المستعمرات . وعلى الرغم من فشل المؤتمرات فى جهودها المتكررة لإصلاح الأمور بين دول أوروبا بسبب تطرف بعض أعضاء الحلف الأوروبى فى نزعتهم الرجعية ، وحرصهم على أن تسود الرجعية حياة الدول الأوروبية لاينبغى أن ننسى الجهود التى بذلت فى هـذه المؤتمرات فى سبيل التقريب بين وجهات النظر ؛ والحرص على سلامة العلاقات بين دول أوروبا .



الفصل الثالث

عودة البوربون الى الحكم فى فرنسا (١٨١٥ – ١٨٣٠)

نقد خلف نابليون لمن جاء بعده فى فرنسا مشكلة التوفيق بين تحقيق غرضين متناقضين ؛ وهو تكوين نوع من الحكم يرضى الفرنسيين كما يرضى فى الوقت نفسه الساسة الأوروبيين . وقد ظلت هذه المشكلة المسألة الهامة التى استنفدت جهود ساسة فرنسا مدة نصف قرن . فقد كان الشعب الفرنسى مصمما تمام التصميم على نقض تسوية ڤيينا عام ١٨١٥ ، تلك التسوية التى اقترنت باقتطاع أملاك كثيرة من فرنسا ، وبالقضاء على العزة القومية للفرنسيين على حين كانت دول أوروبا تعمل جاهدة للمحافظة على هذه التسوية بكل جزئياتها . وقد قامت فى فرنسا محاولات ثلاث للتوفيق بين هذين الغرضين ؛ ولكنها فشلت جميعا ؛ فالفرنسيون لم يستريحوا لعودة أسرة البوربون إلى عرش فرنسا . وقد أظهروا منذ البداية عدم رغبتهم فيها لأنها كانت تعتمد فى بقائها فى فرنسا على الدول الأوروبية فكان واضحا أنها لن تعمر طويلا . وسلكت الحكومة أيام أسرة أورليان سياسة خارجية تتعارض مع رغبات الأمة ، غير أن تأييد الطبقة الوسطى لهذه الأسرة قد أخر سقوطها وإن كان لم يستطع حمايتها من ذلك . ولما كانت أيام نابليون الثالث نجح هذا الحاكم فى استمالة الفرنسيين نحوه ؛ إلا أن نجاحه هذا فى بادىء الأمر عرضه لعداء دول أوروبا التى رأت فى نشاطه ومجهوداته محاولة لإرجاع عظمة فرنسا فى عهد الامبراطورية الأولى . وانتهى الأمر بسقوطه كما سقط أسلافه .

لويس الثامن عشر ١٨١٤ – ١٨٢٤ :

لم تكن مهمة الساسة الفرنسيين بعد عودة الملكية فى عام ١٨١٤ يسيرة وانما كانت شاقة ومعقدة إلى أبعد الحدود ؛ ففى عهد لويس ١٨ ظهر بوضوح عداء القيصر اسكندر لفرنسا . وكان موقفه من تاليران منذ

أيام تسوية ڤيينا معروفا (١) ولم يكن هنـاك بد من أن يبعد تاليران ، فلم يشارك فى المفاوضات التى وقعت بين الدول العظمى وانتهت باحتلال جيش أجنبى لثلاثة أرباع فرنسا .

وكانت الأحوال الداخلية فى فرنسا معقدة ، وليس ذلك بالأمر الغريب ؛ فعودة نابليون إلى الحكم لمدة مائة يوم بعد فراره من « إلبا » قد كان لها آثرها فى ازدياد التنافس بين الأحزاب فى خلق جومن الكراهية والبغضاء بين طبقات الشعب الفرنسى (٢) ؛ فالملكيون المتطرفون يعتقدون أن هناك مؤامرة تدبر ضدهم للانتقام منهم . بينما ظل الأحرار المتطرفون يرفضون الاعتراف بملكية لويس الثامن عشر بعض الوقت وإن كانوا قد اضطروا إلى قبول الأمر الواقـع . وحـكم آسرة البوربون قد بدأ والبلاد منقسمة إلى حزبين قويين متخاصمين . واستمر الخصـام بينهما قائما مدة خمسة عشر عاما ؛ فحزب الملكيين المتطرفين كان معروفا بعدائه للثورة الفرنسية ، يحارب جهد طاقته كل نزعة إلى الحرية للانطلاق من قيود الحكم الملكى ، ويواصل سعيه إلى إرجاع فرنسا إلى ما كانت عليه فى العهد القديم . وكان أكثر أعضاء هذا الحزب من الذين اضطروا أيام قيام الثورة إلى الهجرة ، ثم عادوا بعد ذلك إلى فرنسا ؛ وباتوا يعملون على الرجوع بها إلى ماضيها طمعا فى استرداد سلطانهم مهما كان فى ذلك من هضم لحقوق الطبقات الأخرى ولو كان فى ذلك انتقاص من سلطة الملكية . ومن الوسائل التى اتخذوها لتحقيق هـذا الغرض العمل على إعادة الكنيسة الكاثوليكية إلى سابق عظمتها وقوتها . وكان من رأيهم أن الاتحاد بين الكنيسة الكاثوليكية والدولة من شأنه أن يزيل العقبات التى قد تعترض سبيل تحقيق السياسة الجديدة ، فرأوا أن تعود إلى الكنيسة أملاكها التى كانت لها قبل الثورة وأن يكون الاشراف على

---

(١) انظر تسوية ڤيينا ص ص ٢٣٨ — ٢٢٩ .

(٢) على أثر هزيمة نابليون في واترلو وقع ما يعرف « بالارهاب الأبيض » فى بعض الولايات الملكية فى جنوب فرنسا وخاصة فى « جارد » Gard ومرسيليا . وهو عدوان نزل بأنصار نابليون والثورة والبروتستنت ؛ فقتل البعض وشرد البعض الآخر واضطهد فريق ثالث . وترتب على ذلك وقوع مئات الضحايا ، من بينها بعض الشخصيات المرموقة . وكان المحرضون على هذا العدوان ينتمون للحزب الملكى المتطرف كما كانوا من أنصار الكنيسة . وقد استطاع دوق « انجوليم » Angoulême بمساعدة القوات النمساوية أن يقضى على الحركة .

أمور التعليم والثقافة من حق رجال الدين . فهذا أحد الاساقفة يعين مديرا للجامعة فى ١٨٢٢ ؛ فيهيمن على شئون التعليم العالى والثقافة . وفتحت أبواب فرنسا لجماعة الجزويت ؛ فعادوا إليها ليستأنفوا نشاطهم المعروف فى مجال التعليم . وكان الحزب الملكى المتطرف يؤمن بأن العودة بفرنسا إلى الرجعية لن يكون نجاحه مؤكدا إلا تحت ستار التعليم الدينى ؛ ورأوا لضمان النجاح فى الوصول إلى غرضهم أن تفرض الرقابة الشديدة على الرأى العام ووسائل النشر عنه فى الصحف والمؤلفات والمنشورات .

ولم ينجح ذلك الحزب رغم كل ذلك فى سياسته لأن أثر الثورة وما بذرته فى عقول الشعب وقلوبهم من مبادىء الحرية وقيمها لم يكن قد زال تماما ولأن أعضاء الحزب قد بالغوا فى أطماعهم . فطالبوا بما كان لهم من امتيازات حتى قبل أيام عهد الثورة بعهد طويل ونعنى ابتداء من عهد الوزراء العظام أى عند مطلع القرن السابع عشر .

حزب الأحرار المؤيدين للثورة :

وكان يقاوم حزب الملكيين المتطرفين حزب من عشاق الثورة الذين آمنوا بمبادئها ؛ وما أحدثته من تغيير فى الأوضاع . وكانت خطتهم تنحصر فى الدفاع عن الثورة والاستمرار فى التمتع بنتائجها دون الالتجاء إلى العنف والروح الثورية المتطرفة . وكانوا يمدون آمالهم إلى الوصول إلى هدف بعينه وهو التوفيق بين الحياة المنظمة والحرية التى نادت بها الثورة وتمتع بها الشعب دهرا . والواقع أن هذا الحزب لم يخاصم الحكم الملكى وإن كان قد فرض على فرنسا فرضا . وتعهد بتأييد الملك والولاء له ما دام لايتعرض للحريات بسوء ؛ ويحترم الشروط التى أخذها على نفسه عندما آل إليه ملك فرنسا . وكان الحزب يعتمد فى ذلك على ما ضم « الميثاق » أو « العهد » La Charte من شروط ؛ غير أن ذلك العهد كان ينقصه الإيضاح والتحديد فى بعض مواده ؛ فمن ذلك مثلا أنه لم يحدد فى المادة الخاصة بتشكيل الوزارة الحزب الذى تختار منه الوزارة . وسنعرض لذكر « الميثاق » فى تفصيل بعض مواده فيما يلى :

صدر هذا الميثاق بإرادة لويس الثامن عشر . واستقبله الشعب بالرضا على الرغم من أنه لم يوسع فى باب الحرية بالقدر الذى تضمنته

دستور عام ١٧٩١ الذى أصدره لويس السادس عشر عند مطلع أحداث الثورة الفرنسية .

نص الميثاق على وجوب تشكيل هيئة تشريعية تمثل الشعب الفرنسى. وهو بذلك قد أتاح له ما لم يتح له أيام نابليون . فكانت الهيئة التشريعية مكونة من مجلسين ؛ مجلس الشيوخ وللملك حق تغيير أعضائه . وكانت عضويتهم مدى الحياة ؛ وقد تكون وراثية . والمجلس التشريعى وكانت عضويته عن طريق الانتخاب . الا أن الانتخاب كان معتمدا بنصاب الملكية ؛ فلم يكن الناخب يستطيع أن يدلى بصوته الانتخابى إلا اذا أثبت للدولة أنه يدفع ضريبة سنوية مباشرة قدرها ثلاثة عشر جنيها . فأما المرشح لعضوية المجلس فلم يكن يسمح له بالترشيح إلا إذا ثبت أنه يدفع للدولة ضريبة مباشرة سنوية لاتقل عن أربعين جنيها. فترتب على هذه الشروط أن عدد الناخبين لم يزد على حوالى مائة ألف يمثلون شعبا تعداده وقتئذ ثمانية وعشرون مليونا . وعلى الرغم من هذه القيود التى فرضها الميثاق على عملية الانتخاب فقد كان للمجلس التشريعى من الحقوق ما لم يتوافر لأى هيئة تشريعية منذ أول عهد القنصلية . وبحسب تلك الحقوق حق مناقشة كل ما يعرض عليه أمور ؛ يقبل منها ما يشاء ويرفض ما يشاء ، ومن ذلك رفض فرض الضرائب حين يقتنع بضرورة ذلك .

واعترف « الميثاق » بطبقة النبلاء التى نشأت أيام نابليون ؛ فحلت محل طبقة النبلاء القديمة على أنه لم يكن لها ما كان لسابقتها سوى الاسم والمظهر .

ونص « الميثاق » على ضمان حق أصحاب الأملاك التى اشتروها فى أول عهد الثورة ، كما أبقى على الاعتراف بالحرية الدينية وفرض المساواة أمام القانون وحق التقدم لشغل وظائف الدولة للمؤهلين من مختلف طبقات الشعب . وكانت كل أولئك من حقوق الشعب التى منحها فى عهد الجمهورية والامبراطورية . وأصبحت كل هذه المبادىء التى تضمنها « الميثاق » جزءا هاما من القانون العام فى فرنسا . كما نصت مواد « الميثاق » إلى جانب ما تقدم على حرية الصحافة .

وظاهر من استعراض مواد الميثاق أنه لم يسمح باستعلاء طبقة من طبقات الشعب على أخرى ، ومع ذلك فقد رأى النبلاء وعلى رأسهم أخ

للملك « كونت دارتوا » Comte d'Artois [1] أن يعوضوا عما تغاضى عنه « الميثاق » فى شأن حقهم فى شغل وظائف الحكم والإدارة : فاتجهت آمالهم نحو الوظائف العسكرية . وكانت المؤسسة العسكرية يومئذ أعظم المؤسسات حظا من الديمقراطية والقومية . وقد اقتضت الظروف الاقتصادية حينئذ أن تسرح الحكومة حوالى أربعة عشر ألف من رجال الجيش . فأصبحوا لا يتقاضون إلا ما كان لهم من مرتبات . فلم يلبث أن حل محل المسرحين من الجيش عدد كبير من المحاربين المهاجرين من الذين حاربوا ضد الجمهورية داخل فرنسا أثناء حرب « لاڤنديه » (٢) وخارجها ضمن صفوف أعدائها . وأعيد إلى خدمة الجيش فى قواته البحرية من كانوا قد اضطروا إلى تركه من قبل . أعيدوا برتبهم التى بلغوها فى بحرية العدو . وعين « دوبون » Dupont وزيرا للحربية ، وكان قائدا لقوات فرنسا التى هزمت لأول مرة أيام نابليون فى أسبانيا فى واقعة « بيلين » Beylen عام ١٨٠٨ . وحل علم ملكية البوربون الأبيض محل علم الثورة المثلث الألوان .

والواقع أن ما حققه النبلاء لأنفسهم لم تعد مظاهر تافهة وإن كانت قد أثارت فى نفوس الشعب كثيرا من الاستياء ؛ فالشعب يرى أن رجال الجيش من أيام نابليون وأبطال الثورة المجيدة قد أهمل حالهم وحال أسرهم وأصاب الاضطهاد بعضهم .

ولم يقتصر الأمر عند حد ما ذكرنا من إثارة النفوس على الحكم الملكى بل اشتد غضب الشعب من زيادة سلطان الكنيسة نتيجة لموقف الملك منها ؛ فهو قد غمر الكنيسة بما رأى لها من سلطان ؛ وأعلن أساقفتها ، أنه وضع الدولة كلها تحت حماية العذراء (أى تحت حماية الكنيسة) . وبالغ فى تكريم الكنيسة واحترام أعيادها فقرر تحريم البيع والشراء أيام الآحاد والأعياد . واذا كان مثل ذلك الإجراء لم يهز كبار رجال التجارة ؛ فإنه من غير شك قد أوغر صدور الطبقة الصغيرة من العاملين فى التجارة .

واذا كان ما ينسب إلى النبلاء ورجال الدين من سلوكهم ازاء طبقات الشعب والاستعلاء عليها فإنه كان من الأمور التافهة اذا قيس

---

(١) انظر ص ٤٨ ، صص ٢٦٦ - ٢٧٤

(٢) انظر حرب لاڤندية ص ص ١٣٤ - ١٣٧ .

به وتمتع بهذا الشعب الفرنسى أيام بونابرت ، إلا أن مظاهر البطولة والمجد فى عهد هـذا الامبراطور العبقرى قد كان كفيلا بأن ينسى الشعب كل ما أصابه من متاعب الدنيا وأهوالها . فقد استيقظ فى خواطر الشعب ما كان مطويا من مساوىء العهد الملكى الذى قضت عليه الثورة ، ثم بعثته الظروف بعد انقضاء عهد الثورة وبطلها نابليون . ولا عجب فهذه طبيعة النفس البشرية فى كل زمان ومكان . وتشعر الدنيا بحال فرنسا عامة وعاصمتها باريس خاصة ؛ فهذا ولنجتن سفير بريطانيا فى فرنسا يكتب إلى حكومته شارحا لها شعوره بذلك ويختم بيانه بقوله « فى الحق أن ملك فرنسا لن يكون جديرا بهذا الاسم من غير أن يكون حوله جيش قوى » .

والواقع أن لويس الثامن عشر كان رجلا سىء الحظ : فهو على الرغم من مظاهر مقاصده الطيبة نحو شعبه ومحاولته التوفيق بين طبقاته لم يوفق فى ذلك كل التوفيق لأن الحزبين المتنافسين فى أيامه قد حالا بسلوكهما نحو تحقيق الأغراض المتباينة دون الوصول إلى استقرار سياسى ، ذلك مع أنه بادر بوضع « الميثاق » دون أن يتأثر بآراء الملكيين المتطرفين . ومع ذلك لم يصل بنياته الطيبة وما صدر عنها من آراء تضمنها الميثاق إلى ما كان يرجو من نجاح وإن كان سلوكه قد أخر قيام الثورة فلم تقع فى أيامه(١) .

ويكفى للتدليل على حسن نيته ونفاذ بصيرته وسرعة ادراكه أن يبادر بالعمل على التخلص من المجلس التشريعى الذى كان قائما أول عهده . وكان أكثر أعضائه من الملكيين المتطرفين الذين لم يرضوا بالتعاون مع حكومة يرأسها ريشيليو D. Armand Emmanuel Richelieu . وكانت معروفة بالاعتدال فى سلوكها السياسى . وبذلك استطاع لويس الثامن عشر أن يستبعد نفوذ الحزب الملكى المتطرف ولو إلى حين ، وترتب على ذلك أن ساد الوئام بين الهيئتين التنفيذية والتشريعية مما أدى إلى تحسين

---

(١) تلك كانت حال فرنسا فى ذلك العهد ، وهى حال تشبه الى حد كبير حال انجلترا عندما عادت اليها الملكية فى عام ١١٦٦١ عهد الملك شارل الثانى ١٦٦١ — ١٦٨٥) **أنظر الجزء-١ من تاريخ أوروبا** ؛ ص ص، ٢٢٩–٢٣٦ فقد كان موقف الملك فى الحالين حرجا ؛ ذلك لان المحيطين به من اعوانه كانوا يطمعون فى الانتقام ممن كان لهم شىء من النفوذ فى العهد السابق . ومن عجائب الاقدار ان يتشابه (لويس ١٨ ، وشارل الثانى) فى السلوك السياسى ؛ وفى سلوك اقل ما يمكن ان يقال فيه أنه اخر الثورة فى عهديهما .

أحوال فرنسا الاقتصادية . فاستقامت الأمور فيها وبخاصة أمورها المالية مما أعانها على دفع ما كان عليها من غرامات حربية ، بحيث أصابت شيئا من رضا الحلفاء ، فلما اجتمعوا فى مؤتمر « آكس لاشابل » قرروا فى عام ١٨١٨ تحريرها من جيش الاحتلال . وعد ذلك نصرا لسياسة ريشيليو وإن كان زوال نفوذ بعض الأحرار فى المجلس التشريعى قد اضطر ريشيليو إلى الاستقالة ، وخلفه « ديكاز » Decazes (فى رئاسة الوزارة)، الذى كان يعتمد فى سلوكه على تأييد الأحزار . وكان أول عمل بادر إلى القيام به تحرير الصحافة من سلطان الرقابة والترحيب باستقبال الأحرار فى المجلس التشريعى ، وفى مقدمتهم « لافييت » .

وظلت الأمور تجرى فى فرنسا فى هدوء إلى أن وقع حادث غير من سيرتها ونعنى حادث اغتيال « دوق دى برى » Duke de Berri ابن أخ الملك[1] فى عام ١٨٢٠ . فأثار ذلك شعور الملكيين وأدى إلى ضعف مركز الوزارة ، فاضطر الملك إلى حل الوزارة التى يرأسها وزيره المحبوب « ديكاز » . وترتب على ذلك تغيير فى مجرى الأمور فى فرنسا وأثبتت الأحداث أن سقوط الوزارة المذكورة قد كان بداية لعهد رجعى جديد ، أخذ نفوذه يقوى فأصبح أساسا فى قيام ثورة جديدة فى يوليو عام ١٨٣٠ .

الحزب الملكى المتطرف يسود الموقف :

وأتيحت بذلك الفرصة للحزب المتطرف بزعامة « ڤيليل » Villèle رئيس الوزارة الجديدة أن يسيطر على شئون فرنسا من عام ١٨٢١ إلى عام ١٨٢٧ ، وأن يدعم سلطان هذا الحزب ونفوذه معتمدا على قوتين : الكنيسة والموارد المادية فاستغل الكنيسة فى تربية البيئة عن طريق التعليم وفى التأثير على أفراد الشعب الفرنسى عن طريق الوعظ والارشاد هادفا بذلك إلى تخليص النفوس مما بقى فيها من آثار الثورة للوصول إلى بعث عهد الرجعية .

واستخدم القوة الثانية ألا وهى الموارد المالية فى تحويل الرأى العام من الاهتمام بالمسائل السياسية إلى الاهتمام بالمسائل المادية . وقد اتصف

---

(١) وهو ابن الكونت دارتوا d'Artois الذى اصبح شارل العاشر وولى عهده .

ڤيل بتوجيه الحكمة والحذر فى تنفيذ سياسته فعمل على تحقيقها بطريقة تدريجية . وكانت خطته فى هـذا الشأن تتلخص فى آن يسترد الملكيون ما فقدوه من امتيازات بصورة تدريجية . وفى عام ١٨٢٢ بدأ بفرض رقابة صـارمة على الصحافة مما أسكت النقـد المر الموجه ضد رجال الدين والنبـلاء . وبادر بفرض ضرائب طائلة على الكماليـات المستوردة من الخارج فأرضى بذلك ملاك الأراضى وأغنياء الصناع الوطنيين . ثم عهد إلى الكنيسة بادارة الشئون التربوية .

وكان الكاتب المشهور «شاتوبريان» Chateaubriand وزير الخارجية يومئذ يصر على أنه لا بد للحكومة ــ لكى تقوى مركزها ــ أن تكسب لفرنسا بعض الأمجاد الحربية ، حتى يعوض الشعب الفرنسى عما فقده من مساواة وحقوق سياسـية قد أكسبته إياها الثورة . وبتوجيـه من « شاتوبريان » سير « ڤيل » جيشا فى بداية عـام ١٨٢٣ ليخمد ثورة الأسبان الأحرار ويعيد الملك البوربونى إلى سلطانه المطلق ، وقد نجحت المحاولة .

حكم شارل العاشر ١٨٢٤ ــ ١٨٣٠(١) :

خلف لويس الثامن عشر أخوه شارل العاشر . وفى عهـده قوى نفوذ « ڤيل » ، وتدعم سلطانه نتيجـة التغيير الذى أجرى على مجلس الشيوخ والمجلس التشريعى . فمضى ڤيل فى العمل على تحقيق أغراض الحزب الملكى المتطرف ، وكان أهم ما قام به فى هذا الصدد تقديم تعويض مالى للأشراف المهاجرين ممن هاجروا عند وقوع حوادث الثورة،وحاربوا فى صفوف أعداء فرنسا . وقد منح الأشراف هذا التعويض عن الأراضى

---

(١) ابن لويس ١٥ ، واصغر اخوة لويس السـادس عشر . غادر فرنسا ٤ يوليو ١٧٨٩ ، واصبح قائدا للمهاجرين الفرنسيين . زار عـدة دول اوروبية ليعرض عليها قضية بلاده . وفى عام ١٧٩٥ حاول مساعدة الملكيين فى ثورتهم فى « لاڤاندية » . ظل فى انجلترا حتى فبراير ١٨١٤ عندما عاد الى فرنسـا . تزعم حزب الملكيين المتطرفين اثناء ملكية اخيـه لويس الثامن عشر . واذا كانت الآمال قد تعلقت بشـخصه فانه على اثر المراسيم والاجراءات التى اتبعت فى تتويجه فى « ريمس » Reims تبين تعلقه الشديد بالملكية القديمة . وقد ادرك الفرنسـيون عندئذ انه انما يهدف الى حكم فرنسا يستند على حق الملوك المقـدس . وتبين لاول وهلة ان مصالح المهاجرين ستصبح موضع عناية الملك الجديد . وفعلا عمـل على تعويضهم ، ورحب بعودة الجزويت .

التى انتزعت منهم أثناء أحداث الثورة ووزعت على صغار المزارعين مما جعل من الصعب استردادها . فقد ظهر استحالة تغيير ذلك النظام الذى استمر ثلاثين عاما .

شجع ڤيل كذلك عودة الجزويت إلى فرنسا واستئناف نشاطهم الدينى . وكان لهذا الاتحاد الذى بدأ يظهر بين الدولة والكنيسة أثره فى إثارة شكوك أعضاء مجلس الشيوخ ؛ وكان يومئذ من معاقل الحرية مما جعله يظهر المقاومة والاحتجاج على سياسة الدولة فتسببت معارضته فى بعض الأمور فى فشل بعض مشاريع الحكومة ؛ ومن ذلك أنه رفض اقتراحها الخاص بأن تحمل كل المطبوعات الختم الملكى . وقوبل ذلك الفشل بالفرح والحماسة من جانب الأحرار . وعندما استعرض الملك الحرس الوطنى هتف رجاله بسقوط الوزارة . وكان رد ڤيل على ذلك تسريح الحرس الوطنى ، وتشديد الرقابة على الصحف ، وتعيين ٧٦عضوا من الشيوخ الجدد ليقاوموا الأحرار المسيطرين على مجلس الشيوخ يومئذ .

وكان فى تلك الاجراءات التى اتخذها ڤيل ما يدل على عكس ما اتصف به من الحذر والحكمة ؛ بل كان من نتائجها ما أغرقه فى بحر من الاضطراب السياسى . كما أن سلوكه هذا لم يحد من معارضة الحزب الذى كان يرأسه « شاتوبريان » . ولا يفوتنا هنا أن نذكر أن الكثيرين من أنصار « شاتوبريان » كانت تحركهم الأغراض الشخصية والحقد الذى أدخروه « لڤيل » بسبب إخراجهم من مناصبهم ، وإن تظاهروا فى سلوكهم ضد الحكومة بنفورهم من سلبية الحكومة فى سياستها الخارجية واتهام « ڤيل » بالتأخر فى سياسته الداخلية مما كان له أثره فى فشل سياسة الحزب الملكى المتطرف . وقد كانوا فى موقفهم المعارض « لڤيل » على أتم استعداد للانضمام إلى حزب الأحرار وقد أدت الانتخابات العامة فى عام ١٨٢٧ إلى أغلبية فى المجلس التشريعى معارضة «لڤيل» ، ووزراته مما اضطره إلى اعتزال الوزارة .

وزارة مارتينياك Martignac :

حل محل ڤيل فى الوزارة . وقد حاول أن يرضى الرأى العام باستصدار بعض القرارات ، منها ما يتعلق بإلغاء الرقابة على الصحف ؛ وإلغاء حق استئثار جماعة الجزويت بإدارة الثقافة العامة وتوجيهها . غير أن سياسته على الرغم من اعتدالها لم ترض أيا من الحزبين . ففى نظر

أعضاء الحزب الملكى المتطرف اعتبر متحررا على حين لم يجد الأحرار فيما استصدره من قرارات الكفاية لتحقيق أهدافهم الديمقراطية ؛ ذلك أنهم كانوا ينادون بضرورة العمل على توسيع دائرة الانتخاب . إذ أن نتيجة الانتخابات السابقة قد جعلتهم يعتمدون على أنصار الحزب الملكى المتطور للحصول على الأغلبية مما جعل مركزهم غير آمن . ومن ثم اتحد أنصار كل من الحزبين فى الاتفاق على إقالة الوزارة فى عام ١٨٢٩ .

بلغت الأمور يومئذ مبلغا عظيما من الخطورة . فقد وجد شارل العاشر نفسه فى موقف مماثل لذلك الموقف الذى وجد فيه لويس الثامن عشر نفسه منذ ثلاث عشرة سنة من قبل : فقد أشيع أن الملك ينوى إحداث انقلاب لإلغاء الدستور وإعادة النظام . وقويت تلك الشائعات عندما اختار الملك « چول بولينياك » Jules Polignac الرجعى لرئاسة الوزارة فى عام ١٨٢٩ . وباتت النفوس تنتظر ثورة تقتضيها الأحوال المضطربة فى البلاد . وقد حققت الأيام ظنونهم . فكانت ثورة يوليو عام ١٨٣٠ .

ثورة يوليو عام ١٨٣٠ :

لم يكد عام ١٨٣٠ ينتصف حتى هبت فيه ثورة على الرجعية تخطت آثارها حدود فرنسا إلى بقية العالم الأوروبى . ولا أدل على نجاح هذه الثورة من أن تكون أول بشائرها انتقال الحكم من يد الأرستقراطية إلى أبناء الطبقة الوسطى فى كل من فرنسا وانجلترا ؛ وأصبحت الكلمة فى البلدين لأبناء الطبقة الوسطى الذين بلغوا سلطانهم عن طريق الانتخابات . وكان لذلك أثر فى اهتمام الدولتين المذكورتين بأمر بلچيكا ؛ ومعاونتها على التخلص من نفوذ الدول الرجعية التى أرادت أن تعيدها إلى سلطان هولندا . فنالت بذلك استقلالها وأخذت فى أسلوب حياتها بالنظام الديمقراطى .

والعجيب أن ثورة يوليو — التى أسقطت أسرة البوربون عن العرش فكان مصيرها الرجوع إلى المنفى بعد خمسة عشر عاما من الحكم — قد كان زعماؤها أول الأمر من فريقين ، الأول من أعضاء مجلس الشيوخ الذين عينهم الملك والثانى من أعضاء المجلس التشريعى الذين انتخبهم قلة لا تعدو مائة ألف من المواطنين . أعلن الفريقان المذكوران استياءهم

من سلوك الملك ، وكان رجعيا تعسفيا ، وهاجموا الحكومة التى يرأسها بولينياك بعد أن قارنوا سلوكها السياسي بما جاء فى الميثاق واضطروها بذلك إلى الاستقالة .

ولقى رجال الثورة سبيلهم الممهد إلى النجاح إذ لم تلبث دعوتهم أن نبهت الشعب إلى أخطاء الحاكمين وساعدت على ذلك الصحافة الحرة وفى مقدمتها «صحيفة البداية» Journal des Debuts «وصحيفة الدستور» Constitutionel ثم الصحيفة الناشئة التى فاقت سائر الصحف وكان اسمها « الصحيفة الوطنية » National ؛ فهى التى أيقظت الوعى السليم فى نفوس طبقات الشعب وأظهرت الجماهير على أن الحكم القائم يخالف ما تعهد به الميثاق ، ونبهتهم إلى أن الملك يعتبر الميثاق منحة يستطيع استردادها كما استطاع اهداءها ؛ وباتت تلك الصحيفة تمضى فى تنبيه الشعب إلى سوء سلوك الحاكمين ؛ وتضرب له الأمثال عن طريق التخلص من مثل هذا الحكم الجائر ومن ذلك ثورة عام ١٦٨٨ فى انجلترا التى قضى بها الشعب على الحكم الملكى الجائر والوصول إلى حكم ديمقراطى مدعم . وينجح الهادفون إلى الثورة ــ التى باغتوا بها أنصار الرجعة ــ فى وقت قصير جدا واستجاب لها الشعب رغبة فى الانتقام لوطنه من الدول الأوروبية التى فرضت على فرنسا حكم البوربون ومعاهدات عام ١٨١٥ .

اشتد تخوف الشعب وازدادت شكوكه عندما شكل شارل العاشر وزارة يرأسها « بولينياك » المعروف بميله إلى الرجعية بل من كبار زعمائها ومن أوائل من هاجروا من فرنسا عام ١٧٨٩ ظن الشعب أن الملك يبيت من وراء موقفه الجديد هذا أمورا يقضى بها على ما جاء فى الميثاق .

ولكن الحكومة وجهت جهودها أول الأمر إلى السياسة الخارجية فأعادت غزو الضفة اليسرى لنهر الراين ؛وأعدت حملة بعثت بها إلى الجزائر . فنالت نجاحا بفضل جهود وزير البحرية الفرنسية ، وتأييد روسيا ، وحياد كل من النمسا وبروسيا . واتضح أن الحكومة إنما كانت تقصد بذلك تحويل أنظار الشعب وأفكاره إلى الأعمال الحربية وما يمكن أن يكون لها من نتائج ثم التمهيد للاعداد لانتخابات جديدة . ومن وسائل السياسة الداخلية التى سلكتها الحكومة خلال هذا العهد التصير

أنها كانت تستغل أنباء انتصار جيوشها لتوقع فى روع الشعب أنها تملك من القوة ما يعينها على الرجوع بفرنسا إلى حالها قبل الثورة .

المعارضة تقوى فى الهيئة التشريعية وتشتد :

وتبدأ الهيئة التشريعية عقد جلساتها فى مارس عام ١٨٣٠ ؛ فيقف أعضاء اليسار وأعضاء الوسط فى المجلس التشريعى موقفا واحدا من الحكومة . وكانت لهجة خطاب العرش التهديدية قد أثارت نفوس حزب الوسط ، فقام واحد منأعضائه ويدعى «رويه كولار» Royer-Collard بإلقاء خطاب جرىء يبين فيه أن الحال فى فرنسا تقتضى توحيد الجهود بين الحكومة والشعب ، وذلك فى نظره أمر لا يلاحظ فى الحكومةالقائمة، لأنها لا تحظى بتأيد أغلبية الهيئة التشريعية(١) . هناك صدرتأوامرالملك بحل المجلس التشريعى .

وتبدأ الانتخابات الجديدة فى يوليو عام ١٨٣٠ ، وتمتد آمال « بولينياك » فى النصر ، تقويها فى رأيه أخبار نجاح حملة فرنسا على الجزائر . وعلى الرغم من الجهود التى بذلتها الحكومة وما يتبعها من إدارات وتدخل الملك بسلطانه أسفرت الانتخابات عن جبهة معارضة أقوى من سابقتها ؛ اذ بلغ عدد أعضائها فى المجلس التشريعى ٢٧٤ أى بزيادة قدرها ٥٣ عضوا ، بينما بلغ عدد الأعضاء المؤيدين للحكومة ١٤٣ عضوا . فزاد مركز الحكومة سوءا عن ذى قبل . ولكن شارل لم يحن رأسه للعاصفة ، بل أصر على المضى فى طريقه غير عابىء بغضب الرأى العام واستيائه ، وقد شجعه على ذلك وصول أخبار سقوط الجزائر فى ٥ يوليو عام ١٨٣٠ .

ونما إلى علم صحيفة « المونيتور » Moniteur خبر المراسيم التى كان الملك بصدد إعدادها سرا ، فنشرته فى ٢٦ يوليو . وقد اعتمد الملك فى استصدار هذه المراسيم على المادة ١٤ الخاصة بحماية الدولة ، وهى تتعلق بالحد من حرية الصحافة ، وإلغاء الإنتخابات الأخيرة ، وتضييق دائرة الانتخابات . وكانت كل أولئك أمورا من اختصاص المجلس التشريعى وحده . وترتب عليها الغاء نتيجة انتخابات يوليو قبل أن يجتمع

---

(١) كان عدد المؤيدين لرأى « كولار » ٢٢١ والمعارضين ١٨٢ من أعضاء المجلس التشريعى .

الأعضاء الجدد ، واتخـذت الاجراءات اللازمة فى الانتخابات التاليـة لقطع الطريق أمام الأحرار . وفى نفس اليوم الذى أعلنت فيه هذه المراسيم وقع رجال الصحافة الاحتجاج الذى كتبه « تيير » Thiers ، معلنين فيه نيتهم واصرارهم على مقاومة هذه المراسيم الاستثنائية .

الثورة تحقق نجاحا خلال الأيام الثلاثة المجيدة(Three Glorious Days) :

وإذا كان بعض التردد قد شاع وقتئذ بين النواب الموجودين فى باريس ، فإن الجمهوريين قد صمموا على المقاومة المسلحة . وكان عددهم صغـيرا ، ولكن اتصفت قيادتهم بالجرأة والشجـاعة والاقدام وحسن التدبير ، ومنهم « راسباى » Raspail ، « وتريلا » Trélat . وكانـوا على اتصـال ببعض الجمعيات السرية مما جعل فى مقـدورهم تجنيـد الأعوان لخدمة الحركة عند الحاجة . وكان أصحاب المصانع والمطابع هم الذين دفعوا بعمالهم إلى هذه الثورة بعد أن أغلقوا دور أعمالهم . ونزل الجميع للمقاومة المسلحة فى يوم ٢٧ يولية عام ١٨٣٠ ، وانضـم إليهم الطلبة فى الحى اللاتينى . وفى ٢٨ بدىء فى إقامـة المتاريس ، وتحصين بعض الشوارع . ولم يلبث الثوار أن استولوا على المجلس البلدى ورفعوا عليه العلم المثلث الألوان ، مما حمس الكثير ودفعهم إلى مشاركة الثوار فى حركة المقاومة . وفى ٢٩ يوليو نجح الثوار فى الاستيـلاء على قصر اللوفر ، كما رفعوا علم الثورة المثلث على قصر التويلرى .

وكانت حماسة الشعب عظيمة يقابلها ضعف الحكومة وتخاذلها عن القضاء على هذه الحركة . وكان شارل العاشر عندئذ متغيبا عن باريس ، يشغل نفسه بالصيـد فى ضاحية « سان كلو » St. Cloud . واضطرت قوات الحكومة فى ٢٩ يوليو إلى التقهقر عن باريس تاركة إياها للثوار . وهكذا استطاع الثوار أن يحققوا فى ثورتهم ـــ التى لم يعد زمنها ثلاثة أيام ، واشتهرت عند المؤرخين باسم «الأيام الثلاثة المجيدة» ـــ ما أرادوا . ومن الغريب أن نجاح هذه الثورة لم تصل أنباؤه إلى شارل العاشر فى وقتها وانما وصلت متأخرة .

ويجتمع أعضاء المجلس التشريعى ـــ الذى قرر شارل العاشر إلغاء عضويتهم ـــ للتداول فى لون الحـكم الذى ينبغى أن يكون بعد تنازل شارل العاشر عن حقه فى العرش . وقام أحد النواب فنبه زملاءه إلى قيمة الشعب الباريسى ؛ وكان فى تنبيهه زملائه إلى ذلك ما يشير الى إيمانه

بالحكم الجمهورى . غير أن الرأى قد استقر أخيرا على استدعاء دوق أورليان ليعتلى عرش فرنسا بشرط أن يتعهد باحترام حقوق الشعب التى نص عليها الميثاق وخول نوابها الدفاع عنها .

دور لافييت Lafayette :

كان لافييت معروفا بميوله الجمهورية وكان الشعب الباريسى يعرف عنه ذلك ، ولكنا نراه فى هذه الظروف يقف فى المجلس البلدى Hôtel de Ville وحوله فريق من أنصاره المعروفين بنزعتهم إلى الحكم الجمهورى فيفاجأ الجميع بدوق أورليان يدخل عليهم فى المجلس فيسرع إليه لافييت مرحبا به ومقبلا إياه . وكان فى ذلك إعلان بقبول الحكم الملكى فى شخص الدوق وإقناع لأنصار الجمهورية بقبول ما رأته الجمعية التشريعية .

نظرة جديدة فى الميثاق :

ويجتمع فريق من نواب الشعب الذين وافقوا على استئناف الحكم الملكى ـ ممثلا فى فرع أسرة أورليان ـ لإعادة النظر فى الميثاق وتضمينه ما يرون فيه حفاظا على حقوق الشعب . ومن ذلك إلغاء مقدمة الميثاق ، وكانت تنص على أنه منحة من الملك ، وأن يكون لقب الملك « ملك الفرنسيين » بدلا من « ملك فرنسا » ، وأن يكون علم الثورة ذو الثلاثة ألوان علما لفرنسا بدلا من العلم الأبيض . ليس من حق الملك استصدار المراسيم الاستثنائية حتى ولو كانت فى رأيه لحماية الدولة ، وأن يكون للهيئة التشريعية وحدها حق اقتراح القوانين ، وإلغاء رقابة الحكومة على الصحافة والنشر ، وإدخال بعض التعديلات على شروط الانتخابات ؛ وذلك عن طريق تخفيض الضرائب السنوية المقررة على الناخبين والمرشحين فى آن معا لعضوية مجلس النواب ، كما ألغيت وراثة العضوية فى مجلس الشيوخ ، واعتبار العقيدة الكاثوليكية دين الغالبية من الفرنسيين بدلا من أن تكون دين الدولة الرسمى ، وفى ذلك تخلص مما كان بين الكنيسة والدولة من تحالف يعتبر خطرا على المبادىء الديمقراطية .

ولما انتهوا من ذلك عرض الميثاق على مجلس الشيوخ فى صورته الجديدة التى نص فيها على إخراج من عينهم شارل العاشر فى آخر أيامه ؛ فأقر مجلس الشيوخ الميثاق كما قدم إليه .

وفى ٧ أغسطس عام ١٨٣٠ استدعى مجلس النواب

Chambre des Députés لويس فيليب دوق أورليـــان ليعلن إليـــه ترحيبه به ملكا على فرنسا ، على أن يتعهد بالمحافظة على الميثاق فى صورته النهائية ، وعلى أن تتم مراسيم توليه بمشهـــد من المجلسين (الشيوخ والنواب) .

قيمة ثورة يوليو عام ١٨٣٠ :

قد لا يتبين للباحث فى أحداث هذه الثورة ما كان لها من نتائج فى تاريخ فرنسا ، فهى لم تحدث تغييرا ظاهرا فى الأوضاع بمعنى أنهـا لم تغير فى لون الحكم . والعجيب أن عشاق الجمهورية والأحرار بصفـة عامة ـــ الذين ملأوا الدنيا هتافا بها ، وقامت الثورة على أكتافهم ـــ لم يغيروا من لون الحكم بل شاركوا فى استئناف الحكم الملكى وإن كان قـد انتقل من فرع الأسرة الأكبر (البوربون) إلى فرعهـا الأصـغر (الأورليان) . وأعجب من ذلك أن الجمهوريين لم يكونوا يهدفون إلى إسـقاط أسرة البوربون وحسب ، بل كانوا مصرين على إزالة ما كان للدول الأوروبية من أثر يرونه وصمة عار فى جبين فرنسا ؛ ذلك لأن هذه الدول هى التى أجبرت فرنسا على قبول الحكم الملـكى . واذا كـان أنصار الجمهورية مع ذلك لم يوفقوا إلى إقامة الحكم الجمهورى فأكبر الظن أنهم خافوا أثر الدول المذكورة فى مقاومتهم وإفسـاد الطريق فى سيرهم ؛ وهم لم ينسوا بعد ما كان من تدخل هذه الدول بعد أحـداث الثورة عام ١٧٨٩ ؛ وهى لن تحجم اليوم عن التدخل لأنها كانت قادرة على ذلك . وقد كان من شواهد التوفيق أن يقبلوا الحكم الملكى بعـد تعديل الميثاق دون ضغط . يضاف إلى ذلك أن الجمهوريين لم يجدوا من الرأى العام معارضة قيام الملكية عندما رحب بها الأحرار .

ومن كل ذلك يتبين لنا أن الثورة وإن بدا أنها لم تغير فى نظـام الحكم ، فتنقله من لون إلى لون فإنها قد نجحت فى إقامة الحكم الملكى على أساس ديمقراطى سليم مدعم بالضمـانات الدستورية التى احتوى عليها الميثاق .

وتذكرنا ثورة يوليو عام ١٨٣٠ فى فرنسا بشبيهة لها وقعت فى انجلترا فى عام ١٦٨٨ فكلتاهما لم تنته إلى تغيير فى لون الحكم أو وضـع نظم سياسية أو اقتصادية جديدة ولكن تقيد بمقتضاها الحكم الملكى ، فأصبح الملك لا يحكم مستندا إلى حقه الإلهى بل مستندا إلى إرادة الشعب .

- أضر تعصب شارل العاشر ورجعيته وتشبثه بإنصاف طبقة المهاجرين واحتضان الحزب الملكى المتطرف بحقوق آسرته (البوربون) ، وأضاع بالتالى أهمية تلك الفوائد العظيمة التى جنتها فرنسا فى السنوات الأولى لحكم هذه الأسرة من توطيد أركان الأنظمة الدستورية ، وتحرير فرنسا من جيش الاحتلال ، وتخليصها من الغرامات الحربية الفادحة واعادة السلام والأمان الى أراضيها .

كانت ثورة ١٨٣٠ فى فرنسا تتمة لثورة ١٧٨٩ فيها ، اذ غدا ما جنته فرنسا بفضل ثورة ١٧٨٩ من مساواة اجتماعية وحرية دستورية حقوقا مؤكدة مدعمة . فلم يعد الميثاق الذى منحه لويس الثامن عشر للفرنسيين مجرد تنازل ملكى يحصل عليه الشعب فى حالة ضعف الملك أو رضاءعنه، وانما أصبح حقا مكتسبا من حقوق الأمة .

الفصل الرابع

ثورة بلجيكا فى عام ١٨٣٠

قاسى الشعب الهولندى كثيرا من آلام الضيق بحياته تحت حكم نابليون ، ولكن ذلك لم يثنه عن السعى بهمته الوثابة وعزيمته السابقة فى سبيل الوصول إلى الاستقلال . فلما انهزم نابليون فى معركة ليبزج عام ١٨١٣ هب الشعب يريد الاستقلال ؛ ولم يكن قد مضى على هزيمة نابليون أكثر من شهر ، فاشتعلت نار الثورة على المغتصب فى أمستردام فى ١٥ ، ١٦ نوفمبر عام ١٨١٣ ، وفى لاهاى The Hague فى ١٧ نوفمبر من العام نفسه . ولما كانت الجيوش الفرنسية أضعف من أن تقاوم ، فقد انهارت النظم التى أنشأها نابليون فى هولندا ، وقضى بالتالى على السيادة الفرنسية بها . وأعلنت هولندا الاستقلال رسميا فى ٢١ نوفمبر . كان معنى هذا أن الشعب الهولندى كان يقظا مترقبا ، فهو قد حقق استقلاله بعد ثورة لم تعد ستة أيام ، وأعلن الشعب قيام حكومة مؤقتة ،واستدعوا لرئاستهم زعيمهم وليم أورنج من منفاه .

وحين وصل استقبله الشعب استقبالا حافلا ، ثم أسلمه الشعب مقاليد أموره باسم وليم الأول حاكم الأراضى المنخفضة ، كما أطلق عليه اسم « وليم المحرر » William the Liberator . وكان رجلا جديرا بالثقة ، علمته المحن الكثيرة التى ابتلى بها فى حياته . كان دؤوبا على العمل ، يعرف تاريخ بلاده معرفة وثيقة ، وكان يرى أن واجبه يقتضيه أن ينظر بنفسه فى أمور بلاده كافة . ولعل هذا يفسر لنا ثباته على رأيه وتشبثه به .

ولم يكد يبدأ حياته فى الحكم حتى شكل لجنة فى ٢١ ديسمبر عام ١٨١٣ لوضع الدستور الأساسى للدولة ؛ فانتهت من أداء مهمتها فى أقل من شهرين . وفى ٢٨ مارس عام ١٨١٤ اعتمد الدستور الجديد ، ونص الدستور المذكور على حق الملك الكامل فى السلطة التنفيذية ، كما أعطاه حق التدخل فى السلطة التشريعية ؛ فهو بذلك يملك الاعتراض على

القوانين ، واعلان قيام الحرب وانتهائها وقيادة جيوشها واقرار ميزانية الدولة . وهكذا انتقل السلطان من أيدى حكام الولايات القديمة ومجالس البلديات إلى الملك وإن كان الدستور قد ترك لهم من السلطة حق تصريف الشئون المحلية(١) . وكفل الدستور حقوق الشعب بين أيدى خمسة وخمسين عضوا ينتخبون كل ثلاث سنوات ، ويكونون مجلسا يسمى « مجلس طبقات الأمة » States General. وكان لهذا المجلس من الحقوق مثل ما للملك من حيث اقتراح القوانين ورفضها . كما جاء فى الدستور الجديد النص على استقلال القضاء .

هكذا كان دستور الدولة الذى أصدره الملك . ويتبين لمن يطلع عليه أنه خلا من الاشارة إلى المسئولية الوزارية ونظام المحلفين فى القضاء، كما خلا من النص على حرية الصحافة . ويمكن تلخيص الكلام عن هذا الدستور بأنه أعطى الملك سلطة استبدادية فى إدارة شؤون البلاد .

رحبت الدول العظمى بعودة وليم أورنج إلى الحكم فى هولندا ، وخطر لها أن تدعم بناء هولندا بضم الأراضى المنخفضة الجنوبية (بلچيكا) إليها ؛ لتخلق بذلك حاجزا قويا يعوق تقدم فرنسا نحو شمال غرب أوروبا ، وتتقى به انتشار الآراء الثورية التى قد تظهر من جديد فى فرنسا . وكان لورد « كاسلرى » صاحب الفكرة . وأخذ الحلفاء يتفاوضون فى ذلك مهملين رأى الشعب البلچيكى مع أن الأمر يمس حياته فى الصميم . وتبلورت فكرة الحلفاء حتى تم إعلانها فى معاهدة باريس الأولى فى ٣٠ مايو ١٨١٤ وان كان النص عليها جاء غير صريح فى البند السادس ؛ عومه الحلفاء فى النص على أن المقصود باقتراحهم توسيع حدود هولندا تحت حكم أسرة وليم أورنج .

وفى مؤتمر لندن الذى انعقد فى ٢٠ يونيو عام ١٨١٤ قرر ممثلو الدول المتحالفة ما يعرف فى التاريخ باسم « المواد الثمان » . وهى قرارات، تأخر نشرها عاما كاملا ، وإنما عرضت سرا على وليم أورنج فقبلها فى ٢١ يوليو من العام نفسه . وكانت تنص على ما يلى :

---

(١) انظر مدى ما كانت تتمتع به المجالس المحلية فى هولندا من استقلال ونفوذ الجزء الاول فى **تاريخ أوروبا الحديث** عند الكلام عن ثورة الأراضى المنخفضة ، ص ١٨٨ .

١ ــ أن يتم الاتحاد بين الدولتين (هولندا وبلچيكا) تحت راية الود والاخاء ، وأن يسير الحكم فى الدولة الموحدة على أساس دستور عام ١٨١٤ مع وضع التعديلات التى يقتضيها الوضع الجديد .

٢ ــ لا ينبغى أن يعدل ما نص عليه دستور عام ١٨١٤ من حيث حرية العقيدة ، والمساواة بين مختلفى المذاهب الدينية ، وكفالة حرية الفرد .

٣ ــ أن يراعى فى مجلس طبقات الأمة تمثيل الولايات تمثيلا يرضى كرامتها ، على أن يكون انعقاد هذا المجلس تارة فى « لاهاى » وتارة أخرى فى « بروكسل » .

٤ ــ المساواة التامة بين جميع سكان الأراضى المنخفضة مع المحافظة على مصالحهم الاقتصادية .

٥ ــ تشارك على قدم المساواة جميع المدن والولايات البلچيكية عقب اتمام الوحدة فى أعمال التجارة والملاحة الخاصة بالولايات الهولندية .

٦ ــ تتكفل هيئة الصندوق العام بالأراضى المنخفضة بسداد الديون التى على كل من هولندا وبلچيكا .

٧ ــ أن تتولى هيئة الصندوق العام الانفاق على بناء الحصون واقامة الاستحكامات وحماية الحدود لتقوية الدولة الجديدة .

٨ ــ أن يراعى فى توزيع عبء النفقات على تقوية الدولة وتحصينها مدى انتفاع الأقاليم وذلك فى الأحوال العادية ، أما عند وقوع الكوارث فيتساوى الجميع فى حمل الأعباء .

وفى أول أغسطس أعلن وليم نشر سلطانه جنوبا على الأراضى البلچيكية ، وأنه ينتظر قرارات مؤتمر ڤيينا فى شأن حدود أملاكه .

أثر الاتحاد :

كان لهذا الاتحاد أثره وقيمته فى الوضع الأوروبى ، فهو قد نفع هولندا ، فزادت رقعة أراضيها ووفرة مواردها وعدد سكانها . ونفع الدول الكبرى ، فانجلترا أفادت من إبعاد النفوذ الفرنسى عن الولايات البلچيكية وخاصة ثغر أنتورب . كما أفادت بروسيا من هذا الاتحاد ، فثبتت وضعها على نهر الموز ؛ فأصبح لها بمقتضى ذلك حق التدخل فى

شئون لكسمبورج . واستقبلت كل من الروسيا والنمسا هذا الاتحاد بالارتياح ، لأنه أقام حاجزا قويا فى وجه فرنسا يمنع تقدمها نحو الشمال والشرق ، ويحول دون تسرب الاراء الثورية فيها. واذا كان هذا الاتحاد قد نفع بعض الدول الأوروبية كما قدمنا فإن الشعب البلچيكى لم ير فيه من الكسب ما يرضى أطماعه وكبرياءه .

ومن مفاجآت الأقدار السياسية أن يتلقى المجتمعون فى مؤتمر ڤيينا نبأ لم يكن يخطر على البال ، فوقع عليهم موقع الصاعقة . فهذا نابليون يبلغ فرنسا بعد أن تم له الهرب من جزيرة « إلبا ». فلم يلبث وليم أورنچ أن أعلن على الملأ بأنه سيتولى حماية وطنه . هنالك اعترف المؤتمر بالدولة الجديدة . وكان ذلك فى ٢٣ مايو ١٨١٥ . ولم يلبث نابليون أن اقتحم بجيوشه بلچيكا فى يونيو ١٨١٥ ، فهاجمه « بلوخر » القائد البروسى بجيوشه من الشرق ؛ ولكنه انهزم أمام نابليون عند « ليينى » Ligny ثم كانت واقعة « واترلو » التى هزم فيها نابليون . وقد اشترك فيها الهولنديون والبلچيكيون تحت امرة وليم أورنچ الذى أظهر شجاعة وأقداما عظيمين فى الحرب ، وجرح خلال المعركة . وهكذا دعمت الأقدار هذا الاتحاد بين بلچيكا وهولندا بما أريق من دمائهم ودم قائدهم البطل فى سبيل المحافظة على المملكة الجديدة وعلى استقلالها وحريتها .

والذى ينظر فى قومة الاتحاد بين بلچيكا وهولندا يستطيع أن يتبين فى سهولة ويسر أنه لم يكن ملائما لأسباب منها .

التفاوت الكبير فى عدد السكان بكل من القطرين فلم يكن من السهل على الأراضى المنخفضة الجنوبية (بلچيكا) وقد بلغ عدد سكانها يومئذ حوالى ثلاثة مليون ونصف مليون نسمة أن تنطوى تحت لواء واحد مع هولندا التى تزعمت الاتحاد ولم يكن عدد سكانها يجاوز المليونين .

كانت الظروف فى كل قطر من القطرين مختلفة ؛ فهولندا دولة ذات كيان مستقل عرف بها قبل فكرة الاتحاد بحوالى قرنين . وتمتعت خلال ذلك بوضعها السياسى والاقتصادى فى آن معا ؛ ويحسن بنا أن نذكر ما كان لها من مستعمرات تدر عليها كثيرا من الكسب المادى إلى جانب المحطات التجارية التى يسرت لها أمر ذلك . هكذا كانت هولندا على حين كانت الأراضى المنخفضة الجنوبية (بلچيكا) قطرا سيىء الحظ ؛

لم يعرف شيئا من الاستقرار السياسى فى حياته . فهو لا يكاد يفلت من يد دولة حتى يقع فى يد أخرى ؛ فهو بمقتضى معاهدة وستفاليا فى عام ١٦٤٨ آل إلى آسپانيا وفى عام ١٧١٣ أصبح بمقتضى معاهدة يوترخت تابعا للنمسا وقد أريد من ذلك أن يكون حاجزا بين فرنسا وهولندا . وليس من الصعب أن تتصور شعور البلچيكيين بالهوان والمذلة أمام شعب هولندا الذى عرف استقلاله ، وعرفت له أوروبا أطماعه السياسية ورخاءه المادى بحيث كان من الطبيعى أن يطمع فى بسط سيادته على شريكه فى الاتحاد وفى ذلك ما يعرض القطر الشريك للحرمان من الاشتراك الفعلى فى الادارة .

وليس يفوتنا ما كان بين الشعبين اللذين اتحدا من اختلاف فى الجنس واللغة ، فالهولنديون ينتمون إلى الجنس التيوتونى ، ويتكلمون لغة قريبة من اللغة الألمانية ، أما البلچيكيون فكانوا ينقسمون فى أصلهم إلى جنسين مختلفين الوالونى Walloon (١) . و الفلمنكى Flemish ومن هذا العنصر الأخير يتكون ثلثا سكان بلچيكا ؛ وينتشرون بخاصة بين أقاليم « فلاندرز » Flanders « وبربان » Brabant ؛ وكانت لغتهم قريبة من لغة الهولنديين . أما المنتمون إلى الجنس الوالونى فكانوا ينتشرون بين « هينولت » Henault « ونيمور » Nemours « ولييج » Liege . ويتكلمون لغة تشبه فى لهجتها اللغة الفرنسية على أن الاختلافات بين الجنسين بدأت تنمحى تحت ستار من الثقافة والعادات الفرنسية .

ولو أمكن أن تتغاضى عن تلك الاختلافات برغم جسامتها وحاولنا التقريب بين الشعبين الهولندى والبلچيكى بفتح نهر الشلد Scheldt للملاحة الحرة التماسا لخلق شعور بالوحدة القومية قد يصبح بمرور الوقت عقيدة أو ما يشبه العقيدة — ففى فتح النهر المشار إليه ما يعود بالفائدة المادية على الفلمنكيين « الفلندرزوبراابان » — نقول لو حاولنا ذلك لما خلت السبيل إلى ذلك من عوامل أخرى تتسبب فى كثير من المشاكل التى تحول دون استمرار الاتحاد بين القطرين .

وفى الإمكان تلخيص تلك المعوقات على النحو التالى :

---

(١) الوالون يعتبر هؤلاء السكان منحدرين من سلالة مختلفة من الكلت والرومان ، وأقرباء للفرنسيين ويسكن اغلبهم جزءا كبيرا من ارض بلچيكا يمتد من دنكرك الى ملميدى .

١ ـ اختلاف العقيدة الدينية :

فقد كان للسياسة التى سلكها فيليب الثانى ملك آسبانيا ودوق « الفا »(١) أثر فى التفرقة الدينية بين سكان شمال وجنوب الأراضى المنخفضة ، فبلچيكا قد ظلت ـ على الرغم من مرور قرنين ونصف قرن ـ تدين بالعقيدة الكاثوليكية . أما هولندا فقد منحت الأقلية التى تدين فيها بالمذهب الكاثوليكى حرية العقيدة ؛ فقد ظلت غالبية الشعب منذ أيام وليم الصامت تدين بالبروتستينية على مذهب كلفن ؛ وهى العقيدة الرسمية لهولندا. وترتب على ذلك أن فقد رجال الكنيسة ومن والاهم من النبلاء فى الشمال نفوذهم مع الوقت على حين احتفظ رجال الكنيسة الكاثوليك فى الجنوب (بلچيكا) بنفوذهم العظيم ومن ذلك نرى أنه لم يكن من اليسير الجمع بين هذين الشعبين المختلفين .

٢ ـ التباين بين القطرين فى امور الاقتصاد :

كان التباين واضحا بين القطرين فى النواحى المادية والاقتصادية ؛ فالهولنديون كانوا من الشعوب التى أفادت بحكم موقعها من ركوب البحر وما كان يدره عليها من الكسب المادى عن طريق التجارة . وكان ذلك الكسب هو الأساس فى حياتهم ، ذلك لأن قطرهم قد خلا من الأراضى الخصبة فدانوا بحرية التجارة التى عوضتهم من فقر مواردهم الطبيعية ، وزودتهم بحاجاتهم من ضرورات الحياة . وعلى العكس كانت حياة سكان الأراضى المنخفضة الجنوبية . فقد كان قطرهم قبل الاتحاد مع هولندا محروما من الشواطىء والموانىء ولكن الطبيعة عوضتهم عن ذلك بخصب أراضيهم وغناها بالمعادن وقد كفل لهم ذلك حياة تقوم على الزراعة والصناعة .

على ضوء تلك الاختلافات التى ذكرناها نستطيع أن نتصور ما بخس من قيمة الفوائد العظيمة التى كان يمكن أن تعود على بلچيكا نتيجة للاتحاد الذى فتح فى وجهها نهر الشلد تسلكه إلى البحر فتفيد من تجارة المستعمرات الهولندية .

ولكن الإنصاف فى الحكم يقتضينا أن نذكر بما أفادت بلچيكا خلال الخمسة عشر عاما التى عاشتها مع هولندا تحت راية الاتحاد . ومن ذلك

(١) انظر استقلال هولندا فى الجزء الاول ـ تاريخ اوروبا الحديث ص ص ١٩١ ـ ٢٠١ .

أن إشراف الملك وليم المباشر عليها قد أتاح لها أن تخطو خطوات واسعة فى سبيل حياة يغشاها التقدم المادى . فطرق المواصلات بها بحرية كانت أم برية قد تقدمت ، وشقت فيها قنوات جديدة . وتقدم استغلال الموارد المعدنية فى البلاد تقدما ملموسا . وانتشرت مصانع الصوف والقطن والحديد انتشارا عظيما . وأصبحت « لييجَ » و « جنت » وغيرها مراكز صناعية ناجحة كما ازدهرت تجارة بلجيكا الخارجية حتى أصبحت تمثل خطرا على التجارة الهولندية نفسها . اهتم وليم كذلك بالتعليم فأخضع جامعات بلجيكا الثلاث فى « جنت » Ghent و « لوڤان » Lovvain و « لييج » Liège لاشراف الحكومة . كما أنشأ كثيرا من المدارس الابتدائية والثانوية فى جميع أنحاء بلجيكا . وهكذا أستفادت بلجيكا من هذا الاتحاد من الناحيتين المادية والعلمية . ومع ذلك فقد كان هناك من الأسباب ما أدى إلى الشقاق بين البلدين ثم إلى الانفصال النهائى ونستطيع أن نلخص هذه العوامل فيما يلى :

١ - التفرقة السياسية :

استقر الرأى على أن يكون لهولندا البالغ عدد سكانها ٢٫٠٠٠٫٠٠٠ نسمة عدد من النواب مساو لعدد نواب البلجيكيين البالغ عددهم حوالى ثلاثة مليون ونصف مليون . وعلى ذلك كانت لغة الهولنديين هى الراجحة فى غالبية الأحيان لأن بعض الأصوات البلجيكية كانت تنضم إلى الهولنديين . وعلى الرغم مما نص عليه الدستور من اجتماع مجلس طبقات الأمة مرة فى هولندا وأخرى فى بلجيكا فان ذلك لم ينفذ عمليا ، بل بقيت الوزارات فى « لاهاى » وظلت بها كذلك المنشئات الرئيسية . وفى عام ١٨١٦ لم يكن بين الوزراء السبعة الذين يديرون شئون الدولة المتحدة غير وزير بلجيكى واحد ، وكان الأمر كذلك فى عام ١٨٣٠ عندما كانت النفوس ثائرة . وفى مناصب وزارة المالية البالغ عددها ٦٤ كان الهولنديون يستأثرون بتسعة وخمسين بينما لم يتركوا للبلجيكين سوى خمسة مناصب فقط . وفى الادارة الحربية البالغ عددها مناصبها (١٠٥) مائة وخمسة لم يكن للبلجيكيين منها سوى ثلاثة . وكان توزيع المناصب الحربية الرئيسية يوضح التفرقة توضحا تاما ، فلم يكن بن المناصب الحربة التسعة الكبرى فى الجيش سوى بلجيكى واحد . وكان بين أعضاء هيئة أركان الجيش المكون من ثلاثة وأربعين ضابطا ثمانية ضباط فقط من البلجيكيين .

٢ ـ التفرقة الدينيـة :

كانت مواد الدستور تنص على اطلاق الحريـة الدينية ، وتكفل للجميع المساواة أمام القانون بغض النظر عن المذهب الذى يعتنقه الفرد . كما نص الدستور على حق الأفراد فى شغل مناصب الدولة دون النظر إلى مذاهبهم الدينيـة . على أنه لم يكن من اليسير تنفيـذ ذلك مع استحكام الكره بين البروتستنتيين فى هولنـدا والكاثوليك فى بلچيكا فهؤلاء رجال الدين الكاثوليك فى بلچيكا يطالبون بعدم الاستمرار فى الحياة تحت راية هذا الاتحاد خوفا من ضياع مالهم من امتيازات ونفوذ سياسى . وهنالك جرت مفاوضات بين البابا والملك وليم الأول فى شأن بعض القيود التى فرضها الملك على رجـال الدين ، ومن ذلك إلزامهم بالدراسة مدة سنتين فى كلية الفلسفة التى أنشأها الملك فى « لوڤان » . ونجحت المفاوضات التمهيدية إلا أنها لم تلبث أن تعثرت فى طريقها وانتهت بالفشـل .

٣ ـ الاختلاف فى اللغـة :

أعلن وليم فى عام ١٨١٤ استخدام اللغتين الفرنسية والهولندية ، ذلك لما لاحظه من انتشار الفرنسية وجهل الكثيرين من الفلمنكين بلغتهم الأصلية . وفى ١٥ سبتمبر عام ١٨١٩ كانت إجادة اللغة الهولندية اجبارية لكل من يريد أن يشغل منصبا حكوميا ، بل لقد فصل الموظفون الذين لايتكلمون الهولندية ، وحل محلهم هولنديون . وفى أكتوبر عام ١٨٢٢ أصبحت اللغة الهولندية اللغة القومية إلى جانب كونها اللغة الرسمية .

ولاشك أن ذلك قد أثار البلچيكيين ولاسيما الجنس الوالونى ، ولذلك عندما ثارت النفوس فى عـام ١٨٢٩ اضطرت الحـكومة إلى الاستجابة . على أن استجابتها لم تجد بسبب فوات الوقت .

٤ ـ السياسـة المالية :

فرض على بلجيكا القيام بتسديد نصف ديون الدولة . ولم يكن ذلك فى جانب الحق لأن نصيب بلجيكا من تلك الديون كان صغيرا إذا قورن بنصيب هولندا التى اضطرت إلى الإستدانة نظرا لسوء أحوالها المالية أيام كانت تحت حكم فرنسا .

وكان البلچيكيون يعوضـــون عن ذلك بترويج تجـارتهم وفتح الأسواق الخارجية أمامهم . ولكن ثورة جاوة فى عـام ١٨٢٥ اقتضت كثيرا من النفقات الباهظة حتى بدأ النقص فى ميزانيـة الدولة بوضوح واضطر وليم إلى فرض الضرائب . وقد أخطأ حين فرضها على ضرورات الحياة مثل القمح واللحوم . واشـتد أنين فقراء البلچيكيين من عبء الضرائب على القمح ، إذ كانوا فى العادة يكثرون من أكل الخبز ، بينما كان الهولنديون يستعيضون عن الخبز بالبطاطس والخضراوات .

٥ ـ الاعتداء على حريـة الصحافة :

لم يحترم وليم حرية الصحافة ، بل لم يتورع فى بعض الأحيـان عن انتهاك قدسية القضاء . ففى ٢٠ أبريل ١٨١٥ أصدر مرسوما يقضى بفرض رقابة صارمة على الصحافة . وتعلل فى ذلك بما يمكن أن تتعرض له الدولة من أخطار بسبب عودة نابليون من إلبا . وأصبح أفراد الشعب معرضين من أجل ذلك للوقوع فى تهمة نشر الاشاعات والأكاذيب التى تعرض سلامة الدولة وأمنها للخطر ، فكان يصـدر ضدهم أحـكاما قاسية مثل الحرمان من الحقوق السياسية والسجن ودفع الغرامات . وعلى الرغم من كل ما اتبع من تقييد الصحافة وما اتخذ من وسائل تعسفية لتحقيق ذلك فان جو الصحافـة لم يعدم وجود أحـرار يملكون من الشجاعة ما يعينهم على نشر الآراء الحرة . وقد وجد أولئك من تشجيع الشعب وتأييده وبخاصة من البلچيكيين ما شجعهم على المضى فى سبيل تحقيق الحريـة .

مقدمـات الثـورة :

نسى البلچيكيون خـلافاتهم الدينيـة والسياسـية عندما أحدقت الاخطار بواطنهم فقام اتحاد بين الأحـرار والكاثوليك من البلچيكيين لإنصاف المظلومين ، والدفاع عن الحريات الدينية والمدنية . وقد كان الشعب البلچيكى وأغلبه من الكاثوليك منقسما على نفسـه خلال عهد الوحدة مع هولندا .

فهناك الكاثوليك المتطرفون من رجال الدين ، ثم حزب الأحرار الذين تأثر أعضاؤه بدرجات متفاوتة بمبادىء الثورة الفرنسية . وكان كلاهما لا يحب الآخر ، على أنهم وقفوا وقفة الرجل الواحد فى مجلس

طبقات الأمة لمقاومة أطماع هولندا ومحاولتها استغلال بلجيكا والسيطرة عليها . وكان الملك يحاول اجتذاب فريق الأحرار إلى جانبه ليصد به تيار المتطرفين من الكاثوليك . وقد شهد عام ١٨٢٨ ميلاد الاتحاد بين الحزبين ، فقام الجميع يدافعون عن حرية المذهب وحرية التعليم وحرية الصحافة . وفى نهاية ذلك العام تقدم أهالى بلجيكا مطالبين بالغاء ضريبتى الخبز واللحم . وكانت المقاومة فى هذه المرة عامة تسودها روح القومية اذ اشتركت فيها جميع الطبقات من النبلاء ورجال الدين وسكان المدن والريف والمحامين ، على أن الحكومة لم تستجب لذلك .

فهاجم النواب البلجيكيون سياسة الحكومة تجاه الصحافة وتقدم أحدهم فى ٣ ديسمبر عام ١٨٢٩ باقتراح لالغاء مرسوم عام ١٨١٥ الذى فرض على الصحف . ولكن رفض الاقتراح باجماع من النواب الهولنديين وسبعة من نواب بلجيكا . وفى ١١ ديسمبر من نفس العام وصلت رسالة ملكية إلى مجلس طبقات الأمة سببت لهم كثيرا من الاضطراب والقلق ، إذ وصفت معارضة البلجيكيين بأنها من صنع « محترفى السياسة ومثيرى الفتن » . وكانت النتيجة أن صدر قانون جديد يضاعف من القيود المفروضة على الصحافة . ولما عرضت الميزانية على المجلس فى نهاية ديسمبر من ذلك العام ــ وكانت تناقش كل عشر سنوات ــ ارتفعت أصوات الاحتجاج من جانب البلجيكيين من النواب . فهاج الملك وقام بتصرف غير حكيم اذ أصدر مرسوما فى يناير عام ١٨٣٠ بعزل ستة من النواب الذين عارضوا الميزانية ، وحرمهم من مرتباتهم . وازدادت أحكام الاعتقال والسجن بين رجال الصحافة ممن هاجموا سياسة الملك التعسفية. ومع ذلك فان البلجيكيين فى ثورتهم ومعارضتهم للحكم لم يكونوا ناقمين على الملك وأسرته . ولكنهم كانوا يرغبون فى الحصول على استقلال ذاتى ، ولا يعارضون فى بقائهم مع هولندا تحت تاج واحد . فتقدموا إلى الملك فى لاهاى يعرضون عليه مظالمهم ويطلبون الانفصال عن هولندا على أن يكون أمير أورنج نائبا للملك عليهم . ولا عجب فى ذلك فقد كان البلجيكيون يذكرون لوليم إهتمامه بمصالحهم التجارية والصناعية ورعايته المباشرة لها . وقد بلغ تقدمهم فى هذه الميادين حدا أثار حقد الهولنديين ، فكان أهالى امستردام وروتردام يحقدون على سكان انتوارب بسبب ما وصلت اليه مدينتهم من تقدم .

وقدلخص الوزير الفرنسى فى لاهاى فى ديسمبر عام ١٨٢٨ عوامل الكراهية بين الشعبين فيما يلى : « ان البلجيكى يكره الهولندى ، والهولندى يحتقر البلجيكى ، وكل يستمد شعوره من قوميته ومن الذكريات التى يوحى بها التاريخ إليه . يضاف إلى ذلك أن البلچيكيين لم ينسوا ما وقع عليهم من عبء يتمثل فى عبء الضرائب التى فرضت عليهم ، وعدم تمثيلهم تمثيلا نسبيا صحيحا فى مجلس طبقات الأمة حتى أخذوا يتساءلون عما اذا كانت لهم دولة ، ومن ثم كانوا متألمين غير مطمأنين لوضعهم هذا » .

كما لخص المؤرخ فشر شعور البلچيكيين فيما كتبه عن ثورة بلچيكا كما يلى :

« تململ البلچيكيون وتذمروا طويلا من حكم سادتهم الهولنديين الصارم ، وكانوا يمقتون الدين البروتستانتى وروح التسامح الدينى الهولندية ، واستئثار الهولنديين بالطيبات فى الدولة ، ورأوا أنفسهم أكثر عددا وأفصح لسانا ، واعتقدوا أنهم أعلى ثقافة وألطف عشرة ، فلهذا عدوا جعل اللغة الهولندية اللغة الرسمية الوحيدة فى الدولة ، وإبعاد السكان الوالونيين عن الحياة العامة واعطاء جميع الوظائف الهامة تقريبا — مدنية أو عسكرية — للهولنديين ، عدوا هذه الأمور من المظالم التى لاتحتمل ».

وفى ربيع عام ١٨٣٠ أصدر الملك وليم الأول بعض المراسيم التى خففت بعض الشيء من حدة الاستياء . ومنها مراسيم ٢٧ مايو ، ٤ يونية وتقضى بتعديل بعض قوانين التعليم العام واستخدام اللغة الهولندية ولكن تلك الترضيات البسيطة قد قضى عليها تماما عندما أصدر الملك فى ٢١ يونيو ١٨٣٠ مرسوما يقضى بأن يكون مقر محكمة الاستئناف العليا فى لاهاى .

ثورة البلچيكيين :

لم تلبث أن وقعت فى باريس ثورة يوليو عام ١٨٣٠ التى أنهت حكم أسرة البوربون فى فرنسا وأقامت حكم أسرة أورليان . ولم يكن لها صدى مباشر على الأحداث فى بلچيكا وإنما صادف ذلك الوقت أن كانت بلچيكا تحتفل بمعرض الصناعات القومية ، واتجهت النيه نحو انتهاء هذه الاحتفالات بالاحتفال بعيد ميلاد الملك التاسع والخمسين يوم

٢٤ أغسطس ١٨٣٠ ومثلت بهذه المناسبة مسرحية La Muette de Portici تأليف « دانييل فرانسوا اوبير » Daniel-François Auber (١٧٨٢ - ١٨٧١) على مسرح الاوبرا . وكان قد سبق منع عرضها نظرا لانها تعالج موضوعا ثوريا للغاية يتعلق بثورة نابولى تحت قيادة « مسانيللو » Massaniello ضد الحكم الأسبانى . وقد كان لمشاهدها الثورية أكبر الأثر فى إثارة النفوس فنمت عما كان يعتلج فى صدور البلچيكيين من ثورة . وارتفعت هتافات الحاضرين لفرنسا وضد هولندا . وتجاوزت تلك الهتافات دار الأوبرا إلى شوارع المدينة وتطور الأمر إلى ثورة حامية ، استطاع الشعب أن يخمد نارها بعد ثلاثة أيام . وتقدم وفد بلچيكى بالشكوى إلى الملك وليم . ولكنه لم يصغ إلى مطالب الشعب ، ولم يكن حكيما فى تصرفه إزاء ذلك ، فتحرجت الأمور وازداد خطرها مما أضطر الملك إلى اللين ، فرأى أن يستجيب لبعض مطالب البلچيكيين حين عزل وزير العدل ودعا مجلس طبقات الأمة إلى الاجتماع فى جلسة غير عادية ، عرض فيها مطالبة البلجيكيين الانفصال عن هولندا اداريا وطلب إقامة أمير أورنچ حاكما عليهم . عرض ذلك بطريقة جعلت المجلس يرفض مع أن الملك كان قد وعد البلچيكيين بمعاونتهم على تحقيق ذلك . ولكن أمر ذلك جاء متأخرا ، إذ كان الثوار قد بادروا بتشكيل فرقة من أربعمائة مقاتل وهاجموا بها دار البلدية . فتم استيلاؤهم عليها فى ٢٠ سبتمبر من نفس العام . وانصرفوا إلى أعمال التخريب التى استمرت أسبوعا ولما انطلق الجيش الهولندى للقضاء على الثوار عوقه ما كانوا قد وضعوا فى شوارع المدينة وطرقاتها من المتاريس ، وقاومتهم فرق الثوار من المتطوعين . وظل القتال بين الطرفين قائما لمدة ثلاثة أيام واضطر الأمير فردريك الى أن ينسحب بما بقى من جنوده بعد أن هلك من جيشه حوالى ٢٥٠ جندى .

وفى أكتوبر طغى الشعور القومى فاندفع الثوار ، وانتشرت نيران الثورة بين أيديهم ، فلم يعد من اليسير أن يتصدى جيش لمقاومتها ، وفى ميدان الشهداء ببروكسل أقيم نصب تذكارى تخليدا لذكرى من لقوا مصرعهم من البلجيكيين الذى بلغ عددهم ستمائة خلال المعارك التى وقعت بينهم وبين الجنود النظاميين الهولنديين فى سبتمبر عام ١٨٣٠ .

ونجح من بقى من الثوار فى تشكيل حكومة مؤقتة . كما دعوا مؤتمرا وطنيا إلى الانعقاد ، وأعلنوا فيه استقلال الولايات البلچيكية عن هولندا .

موقف الدول من أحداث ثورة البلچيكيين .

لم يكن عجيبا أن تثير أحداث الثورة التي قام بها البلچيكيون بين أواخر أغسطس وأكتوبر ١٨٣٠ دول أوروبا الكبرى ؛ وخاصة بعد أن مد الملك وليم يده يطلب معاونتهم في المحافظة على ما قرروا في عام ١٨١٤ في إقامة مملكة متحدة تضم بلچيكا وهولندا ، وجعلها حاجزا يتقون به تسرب الآراء الثورية من فرنسا . ووافق الملك وليم بناء على ذلك على ما أسموه بنود لندن الثمانية التي تنظم أمور الحكم في تلك الدولة الجديدة . وكان عزمه قد استقر يومئذ على مقاومة كل محاولة تهدف إلى استقلال بلچيكا ولو أدى ذلك إلى استخدام القوة . ولكن الموقف عام ١٨٣٠ كان يختلف تماما عن الموقف في عام ١٨١٤ .

فهذا لويس فيليب ملك فرنسا الذي بلغ العرش بعد ثورة يوليو عام ١٨٣٠ يخشى إن هو تخلف عن معاونة الدول الكبرى في اخضاع بلچيكا وردها تحت راية المملكة المتحدة التي يحكمها الملك وليم . فبلاده ما زالت منذ انعقاد مؤتمر ڤيينا تحت وصاية تلك الدول التي حالت دون قيام الجمهورية بها . وفيها نزعات سياسية مختلفة تثير القلق على حياة شعبها وحول عرش مليكها ، فهذا فريق من الأحرار يطالبون الملك في الحاح بمديد المعونة إلى بلچيكا الثائرة ، وفريق آخر يرى انتهاز الفرصة لضم بلچيكا إلى فرنسا ، وثالث يرى أن يستجيب الملك لويس فيليب لرغبة البلچيكيين في تنصيب ابنه دوق نيمور Nemours ملكا عليهم . وكان بود الملك الموافقة على ذلك لولا خوفه من انجلترا التي كانت تكره أن يحكم الأراضي المنخفضة ملك قوي ، وترى في وجوده تهديدا لأمنها .

ولم يكن موقف الدول الأربع الأخرى (النمسا وروسيا وبروسيا وانجلترا) ، بأقل حرجا من فرنسا ؛ فهي قد تعهدت في مؤتمر ڤيينا على المحافظة على ما تم فيه من تسويات وترى أن ثورة البلچيكيين ومطالبتهم بالاستقلال يناقض ما اتفقت عليه تلك الدول .

ترى كيف يكون موقف الدول الكبرى في معالجة الأمر ؟ إخضاع البلچيكيين ليبقوا مع الهولنديين تحت راية واحدة كما نصت عليه تسوية ڤيينا أم ترك البلچيكيين يسعون إلى تحقيق استقلالهم ؟ لم تكن دول أوروبا الشرقية الكبرى (روسيا وبروسيا والنمسا) في حال تمكنها من

التدخل فى الأمر ؛ فالروسيا والنمسا كانتا منشغولتين باطفاء نار الثورة فى بولندا ، ولم تكن بروسيا قادرة على التدخل بمفردها . ولم تجد انجلترا أمامها غير فتح الطريق أمام البلچيكيين للسعى فى سبيل تحقيق استقلالهم . ووقفت فرنسا إلى جانب انجلترا .

لم تكن انجلترا تعارض فى أن ينال البلچيكيون استقلالهم وخاصة بعد أن انتقلت زمام الأمور فيها الى وزارة من الأحرار ، وأصبح بالمرستون Palmerston (١٧٨٤ ــ ١٨٦٥) وزيرا للخارجية . وكان من المؤمنين بمطالب بلچيكا . فوجد فى تاليران ــ السفير الفرنسى عندئذ فى انجلترا ــ خير حليف يتعاقد معه لايجاد حل لهذه المشكلة مع الاحتفاظ بالصداقة بين الدولتين . وكان بالمرستون يرحب دائما بالاتفاق الودى بين بلاده وفرنسا ، ويرى أن استقلال بلچيكا يبعدها عن النفوذ الفرنسى ؛ فبلچيكا المستقلة فى نظره سوف تعارض فرنسا كما تعارض أى دولة أخرى إذا حاولت التدخل فى شئونها . أما بلچيكا المجبرة على الانضمام إلى هولندا فإنها سوف تدعو فرنسا وحدها لتخلصها مما هى فيه . وهذا ما كان يخشاه بالمرستون ، ولذلك وقف فى سبيل انتخاب « دوق نيمور » ملكا على بلچيكا ، عندما رشحه أهلها لذلك ، وعندما طلب منه تاليران أن يوافق على ذلك ، فقال بالمرستون ان تولية « دوق نيمور » على العرش البلچيكى معناه ضم بلچيكا إلى فرنسا وإن الموافقة على ذلك ستؤدى حتما إلى وقوع حرب عامة . وعندئذ كف تاليران عن الاصرار فى طلبه .

وكان تاليران قد وصل إلى لندن يوم ٢٥ سبتمبر أى قبل انسحاب القوات الهولندية من محاربة الثوار البلچيكيين . وحاول اقناع الوزارة الانجليزية بوجهة نظر حكومته ومقدرتها على الاضطلاع بالأمر وحدها . وعندما أصبح على الحكومة الانجليزية أن تختار بين أمرين : الحرب أم التضحية بالمبدأ ، اختارت الأمر الثانى واعترفت بموافقتها على انفصال بلچيكا عن هولندا ، ووعدت بالاعتراف بالدولة الجديدة « بلچيكا » بشرط أن تتعهد فرنسا بالمحافظة على الحدود التى رسمتها تسوية ڤيننا فى عام ١٨١٥ ، وأن تتعاون مع الدول الأربع الأخرى فى تكوين الدولة الجديدة . وقد اقترح تاليران فى ٤ أكتوبر أن تعرض المسألة أمام المؤتمر المكون من الدول الخمس العظمى الذى كان مجتمعا يومئذ فى لندن للنظر

فى مسألة اليونان وعندما طلب ملك الأراضى المنخفضة فى اليوم التالى من الدول أن تساعده على التغلب على الثورة ، كانت المحالفة الفرنسية الانجليزية قد أصبحت حقيقة ماثلة ، وأصبح التحالف ضد فرنسا من صنع الماضى .

وقد نظرت روسيا بمزيد من الأسف إلى التطور الجديد فى السياسة البريطانية . ولكن لحسن حظ المسألة البلچيكية ، أن روسيا كانت مشغولة بالثورة فى بولندا ، وعزلت روسيا بذلك عن المشاركة فى شئون غرب أوروبا . وكذلك بروسيا التى رأت أن تتحد مع روسيا فى سياستها لم تكن لتستطيع أن تتدخل فى المسألة البلچيكية لصالح ملك هولندا لأنها رأت ضرورة الاحتفاظ بجيشها قائما على حدودها الشرقية .

أما النمسا فقد شغلتها مشاكلها فى بولندا وايطاليا عن التدخل فى المسألة البلچيكية .

وبسبب هذه العوامل مجتمعة ، ووسط هذه الظروف ، اتفقت الدول على مبدأ انفصال بلچيكا عن هولندا فى البروتوكول الذى تم توقيعه بتاريخ ٢٠ ديسمبر عام ١٨٣٠ . ومع أن نيقولا قيصر الروسيا قد صدق على هذا البروتوكول إلا أنه اشترط أن يكون تنفيذه مقرونا برضا ملك هولندا . فهو بوصفه حليفا وصديقا لذلك الملك يرفض استخدام العنف والتهديد فى إقناعه .

وفى مطلع عام ١٨٣١ بدا حل مشاكل المسألة البلچيكية صعب التنفيذ ، وبدا الشك فى أن تجتمع عليه سائر الدول ؛ فالقيصر لايزال مترددا ، وملك الأراضى المنخفضة يبدى عنادا وتثبتا بموقفه ، بينما المؤتمر الوطنى لا يقتنع بالحلول المعروضة ، وموقف فرنسا الذى ما يزال يبدو غامضا ، ومشكلة لكسمبورج ما تزال معقدة يستعصى حلها. ففى عام ١٨١٥ منح ملك الأراضى المنخفضة لكسمبورج تعويضا له عن أملاكه الوراثية التى تنازل عنها لبروسيا . كانت مدينة لكسمبورج قلعة حصينة تسيطر على مداخل ألمانيا الدنيا . كما كانت لكسمبورج نفسها عضوا فى الإتحاد الألمانى . ومع ذلك فإن البلچيكيين على الرغم من اعترافهم بكونها عضوا فى الاتحاد الألمانى يطالبون بها ، ويعتبرونها جزءا هاما من بلادهم ، ولا أدل على ذلك فى رأيهم من أنها ممثلة فى مؤتمر بروكسل .

وفى ٢٠ يناير من عام ١٨٣١ ، أصدر المؤتمر المنعقد فى لندن بروتوكولا جديدا يحدد مبدأ الانفصال وفقا للقرار التالى « تعاد لكسمبورج إلى ملك الأراضى المنخفضة ، وتقوم بلجيكا بدفع نصف الدين القومى » . وكانت هولندا قد اقترضت معظمه قبل الوحدة . وفى نفس المؤتمر اشتدت مطالبة تاليران ببعض المواقع لفرنسا ، طالب بالحصول على قلعتى « مارينبورج » Marienburg و « فيليبفيل » Philippeville . ولما فشل فى إقناع المؤتمر وافق على البروتوكول المشار اليه ضمانا للسلام ، وتجنبا للحرب . ووافق ملك هولندا على ذلك.

العرش البلجيكى :

ويناقش المؤتمر مسألة اختيار من يجلس على عرش بلجيكا . ويرفض البلجيكيون ــ وكانوا أقلية فى المؤتمر ــ أمير أورنج الذى جاء يطلب هذا العرش مدعيا أنه من حقه . وينقسم أعضاء المؤتمر إلى فريقين : فريق يرى اختيار « أوجست بوهارنيه » Auguste Beauharnias «دوق لوشتنبرج» Leuchtenberg وفريق يفضل «دوق نيمور» Nemours ، الابن الأكبر لملك فرنسا . وقد كانت معارضة فرنسا للأمر الأول مما أبعده . بينما شجعت البلجيكيين على التشبث بالثانى . وفى ٣ فبراير عام ١٨٣١ تقدم وفد رسمى إلى البلاط الفرنسى يعرضون تاج الملك على « دوق نيمور » . وكان تشبث البلجيكيين بمطلبهم هذا يقتضى أن يقبل الدوق المذكور عرض بلجيكا ولكن قبوله لهذا العرض سيكون أول شرارة تشعل نار حرب أوروبية عامة . وفى أول فبراير أى قبل ذلك العرض الرسمى بيومين كانت الدول قد قررت اقصاء أمراء البيوت الحاكمة فى الدول العظمى الخمس من حق اعتلاء العرش البلجيكى . وأكبر الظن أن الدول كانت تعنى بما قررت فى المرتبة الأولى (دوق نيمور) . ألم يكن من الحكمة بعد ذلك ألا يقبل ملك فرنسا عرش بلجيكا لابنه ، فيعرض ملكه للخطر . وظل الوفد البلجيكى ينتظر بباب لويس فيليب أسبوعين كاملين وانصرف أخيرا بعد أن صدر قرار الملك المذكور بالرفض .

وكان لرفض ملك فرنسا أثر فى نفوس البلجيكيين الذين استاءوا واشتد استياؤهم فرفضوا ترشيح أحد أمرائه وهو أمير نابولى . وتطلعت الأنظار بعد ذلك إلى أحد أخوال الملكة فيكتوريا ، وهو ليوبولد أمير ساكس كوبورج Leopold of Sax-Coburg . ولم يعارض فى ترشيحه إلا قيصر

الروسيا بحجة أنه سبق آن طلب لعرش اليونان فرفض ، وصرح بعد هذا الرفض بأنه يرى ترك الأمر للبلچيكيين أنفسهم . أما انجلترا فقد رضيت به عن طيب خاطر نظرا لما بينه وبينها من علاقات طيبة . واتجه « بالمرستون » إلى لويس فيليب واجتهد فى اقناعه بالموافقة على قبول « ليوبولد كوبورج » . واقترح فى عرضه هذا تزويج المرشح بالأميرة « لويز أورليان » . وكان ليوبولد سياسيا بعيد النظر ، فاشترط لقبوله تاج بلچيكا أن يعاون فى العمل على إيجاد تسوية مرضية لشعب بلچيكا ، واقترح أن يقدم لذلك بإدخال بعض التعديلات على بروتوكول ٢٠ يناير عام ١٨٣١ وقد جمعت كلها فيما يعرف بالمواد الثمان عشرة فى ٢٦ يونية من نفس العام . أما رأس المقترحات التى حرص على تنفيذها حرصا على مصالح البلچيكيين ، فقد كان الابقاء على حق بلچيكا فى لكسمبورج، وتعديل موضوع الديون بحيث يقع عبؤها على هولندا ، وتعفى بلچيكا من هذا الغرم .

ليوبولد أمير « ساكس كوبورج » يصبح ملكا على بلچيكا :

وفى ١٦ من أغسطس عام ١٨٣١ قصد ليوبولد إلى بروكسل . فاستقبله الشعب بحفاوة عظيمة وأيدته الدول التى يهمها الأمر .

لم ينته الأمر عند حد ما ذكرنا ، وإنما ظهرت فى السبيل عقبات ، وأحيطت الأمور بسياج من المتاعب ؛ فهذه هولندا ترفض رفضا تاما ما أقره المؤتمر من التعديلات التىاقترحها ليوبولد (المواد الثمان عشرة) ، وهذا وليم أورنچ ملك هولندا يرى فيما أقره المؤتمر تحديا من الدول ، أقل ما يمكن أن يوصف به أن الدول لن تعينه بعد اليوم . فحزم أمره وأصر على مهاجمة بلچيكا بجيشه الخاص . ولم يكن الجيش البلچيكى قد أعد نفسه لصد هذا الهجوم ، فبات يتلقى النكسة بعد النكسة والهزيمة تلو الهزيمة . ولعل الدول لو قبلت اقتراح القيصر بترك بلچيكا وشأنها لكان من الممكن أن يقضى على عرش ليوبولد ، وتعود بلچيكا إلى وحدتها مع هولندا . واضطر ليوبولد أمام هجوم هولندا إلى الالتجاء إلى ملك فرنسا يطلب معونتها ؛ فتقبل الملك رجاءه ؛ ويرضى الشعب الفرنسى بذلك ، وكان الشعب يتعطش إلى خوض الحرب لتدعيم استقلال بلچيكا . ولم تكد أنباء ذلك تذاع فى أجواء أوروبا حتى أزعجت انجلترا التى خشيت أن تنفرد فرنسا بالنفوذ فى بلچيكا .

وتتقدم قوات فرنسا بالفعل ، فترد الجيش الهولندى عن بلچيكا ، وتبقى مرابطة فى مواقعها معلنة أنها لن تنسحب إلا بعد تنفيذ الاتفاق الذى تم بتاريخ ١٧ أبريل عام ١٨٣١ .

ويقتضى هدم بعض القلاع وازالة بعض التحصينات . ولم تكن دول أوروبا تكره لفرنسا أن تنال ما تطلب ، ولكنها تكره أن تنال ذلك عن طريق التهديد بالسلاح . وقد جاء ذلك فى تصريح لبالمرستون ، وهو يهدد باعلان الحرب إن بقيت فرنسا مرابطة بجيوشها فى بلچيكا . فلم تكد فرنسا تسمع بذلك حتى بادرت بسحب جيوشها . ومن ثم بدأ تحطيم القلاع المتفق عليها الواقعة على الحدود وهو « منان » Menin « وآث » Ath ، و « مونز » Mons « فليڤيل » ، و « مرينبورج » .

وانتهى الأمر بعقد اتفاقية ١٥ أكتوبر عام ١٨٣١ ، وهى اتفاقية المواد الأربع وعشرين التى أعيدت بمقتضاها « ليمبورج » Limburg وجزء من لكسمبورج إلى هولندا . وعقدت معاهدة لندن فى ١٥ نوفمبر من عام ١٨٣١ ، وكان أعضاؤها وزراء الدول الخمس العظمى وبلچيكا . ورفض قيصر الروسيا التصديق عليها حتى يوافق عليها ملك هولندا . وفى النهاية فى ٣ مايو عام ١٨٣٢ أكدت معاهدات نوفمبر ، وصدق عليها قيصر روسيا . وهكذا اعترف بليوبولد ، كما تم الاتفاق على الاعتراف بحياد بلچيكا الذى ضمنته الدول العظمى جميعا .

لم يكن الملك وليم ليذعن للأمر الواقع ، فكان لابد من استخدام القوة ليرضخ للأمر . فهاجمت القوات الفرنسية أنتورب ، وكانت لاتزال تحت سيطرة الهولنديين . وحاصرت انجلترا مصب نهر الشلد وسواحل هولندا وهكذا لم يعد للهولنديين أى مراكز فى بلچيكا فيما عدا قلعتين على نهر الشلد ، بينما ظل البلچيكيون يحتلون « ليمبورج » Limburg ولكسمبورج . ولم تحل هذه المشكلة الا فى عام ١٨٣٩ ، عندما أظهر البلچيكيون استياءهم ، وطالب ملكهم بتعويض عما فقد من أملاك . ولكن الدول هددت باستخدام القوة مما أدى إلى حل المشكلة البلچيكية وقدأساء إلى وليم ما عاناه من هزيمة فتنازل عن ملكه .

ولايمكننا أن نفسر موقف الدول الشرقية أثناء السنوات الحرجة فى المشكلة البلچيكية إلا على أساس انشغال هذه الدول ببعض الحركات

الثورية القريبة من أملاك كل منها . فقد شغلت روسيا تماما بالثورة فى بولندا . وكانت هذه الثورة مما شتت جهود كل من بروسيا والنمسا كذلك ، كما كانت الأخيرة قلقة بسبب الاضطرابات والفتن فى كل من ألمانيا وإيطاليا ؛ ففى ألمانيا وقعت بعض الحركات الانفصالية ، فخلع دوق برنزويك من دوقيته دون اعتراض ، واضطر منتخب هس أن يمنح — مرغما — شعبه الدستور . ووقعت حوادث مماثلة فى كل من هانوفر وسكسونيا . وكان مترنخ عندئذ يركز جهوده فى إعادة النفوذ النساوى فى إيطاليا إلى ما كان عليه من قبل ، ولذلك انفردت كل من فرنسا وانجلترا بحل مشكلة الأراضى المنخفضة ؛ فكان ذلك من حسن حظ بلچيكا .

استطاع الملك ليوبولد أمير « ساكس كوبورج » أن يضع سياسة لتحسين العلاقات بين بلچيكا وهولندا والعمل على نشر السلام بينهما . وأثبتت الأيام أن البلچيكيين قد وفقوا فى اختيارهم لهذا الأمير ليكون ملكا عليهم ، فهو قد ذلل الصعاب التى واجهته : فنجى بلاده من الغزو الهولندى المحفوف بالخطر ، ذلك الهجوم الذى شن عليها فى نهاية يوليو عام ١٨٣١ . وتغلب على مشكلة أخرى لا تقل خطورة عن هذه وهى تخليص بلچيكا من الجيش الفرنسى الذى قدم لطرد الهولنديين ، وراق له أن يبقى بعض الوقت ببلچيكا . كما تغلب على سخط الشعب البلچيكى الشديد وتذمره العميق لفقدانه شطر من لكسمبورج وإقليم لمبورج . كان ذلك نتيجة لما فرضته عليه الدول العظمى فى مؤتمر لندن .

وفى مايو عام ١٨٣٩ بعد كفاح دام تسع سنوات تقرر أن تصبح بلچيكا دولة مستقلة مكفولة الحقوق وكان النصر الحقيقى من نصيب بالمرستون ، فقد تخلصت بلچيكا حقا من حكم هولندا ، وأنقذت من انضمامها إلى منطقة النفوذ الفرنسى الحربى والتجارى ، وفرض عليها نظام من الحياد الدائم بعد ما ضمنته الدول الخمس العظمى وقد وصف هذا الاتفاق بعد ذلك بخمسة وسبعين عاما بأنه كان قصاصة ورق .

كان لحركة استقلال بلچيكا أهمية تتضح آثارها فى إظهار جانب من تلك الصعاب التى واجهت لويس فيليب ، وموقفه الحرج فى التوفيق بين رغبات شعبه ورغبات الدول الأوروبية . وكانت هذه الحركة كذلك

خروجا على قواعد تسوية ڤيينا بعد أن أثبتت ما فيها من نقص . وضربت المثل فى مد الأمل للمطالبين بالحرية والاستقلال . كما أثبتت أن نجـاح الحكم لا يقوم إلا على أساس من القواعد الدستورية كما ثبت فى كل من فرنسا وانجلترا وبلچيكا . أفادت بلچيكا كثيرا من هذا الاستقلال ، وبحسبها من ذلك أن أصبحت تتمتع بحكم سليم بين يدى ملك دستورى، يمتاز ببعد النظر وثاقب الفكر والحكمة .

الباب الرابع

ثورات عام ١٨٤٨

تميز عام ١٨٤٨ بقيام الثورة فى فرنسا وانتقالها إلى الدول الأوروبية الأخرى . وليس عجيبا أن تتابع الثورات تقليدا لما وقع فى فرنسا ، ذلك لأن المبادىء الرجعية – التى روج لها مترنخ فى أوروبا منذ عام ١٨١٥ – كانت تتعارض مع ما بدأت تحسه الشعوب إلى الخلاص منه ، فالشعوب قد أحست الرجعية والظلم وأخذت تنزع إلى الحرية فى كل ناحية من نواحى الحياة لأن أثر الثورة الفرنسية مازال يحرك مشاعرها . فكان من الطبيعى أن تتخلص الشعوب من تلك المبادىء المنفرة التى نادى بها مترنخ ، وأخذ يدعو إليها ويروج لها . وإذا كانت هذه الثورات لم تحقق كل ما كانت تهدف إليه فإنها على الأقل قد أحدثت تصدعا هائلا فى ذلك النظام الرجعى الذى كان يسود أوروبا ، وأثبتت أنه لن يقوى على البقاء أمدا طويلا .



الفصل الأول

ثورة فرنسا فى فبراير عام ١٨٤٨ :

لم تكن التالية لثورة عـام ١٨٧٩ ، بل سبقتها ثورة أخـرى فى عام ١٨٣٠ ، وقعت فى عهد شارل العاشر ولكنها لم تتمخض عن حـكم جمهورى كما كان ينتظر منها . فالحكم الملكى انتقل من أسرة البوربون إلى أسرة الأورليان . على أن نتائجهـا العامة لم تخل من أهميـة . ويحسبنا من تلك النتائج انتقال قدسـية الحكم من البيت المالك إلى حقوق الشعب . ومعنى ذلك أنها مهدت للديمقراطية وإن كانت لم تؤيد بإصلاحات دستورية جديرة بالذكر . ولكن الشىء الذى لاشـك فيه هو أن لويس فيليب أصبح يحـكم فرنسا بإرادة الشعب . وعلى ذلك يمكن اعتبار ثورة عام ١٨٣٠ تتمة لثورة عام ١٧٨٩ . فمبـادىء الثورة الأولى وهى الحريـة والاخـاء والمساواة قد تحققت بالفعل وأصـبح الحفاظ عليها فى أيد أمينة وفية . فحق الشعب الذى منحه لويس الثامن عشر فى عهده لم يصبح تنازلا من الملك ؛ لا يحصل عليه الشعب إلا إذا ضعف الملك أو أراد بل أصبح حقا ثابتا من حقوق الشـعب لايتغير ويتبدل ولا يسترد (١) .

أسباب الثورة التى قامت فى فرنسا فى عام ١٨٤٨ :

إنها أسباب تجمعت خلال حكم لويس فيليب (١٨٣٠ ــ ١٨٤٨) . الواقع أن التاريخ لا ينكر المزايا الكثيرة التى استقرت خلال ذلك العهد ، وقامت على أساس النظم المختلفـة التى أفادتها البلاد من كلا العهدين الجمهـورى والإمبراطورى ، واستقرت دعـائم النظم الاجتماعيـة والسياسية ، فلم تعد يخشى عليها من خطر إذا ما هى وضعت فى أيدى الرجعيـة من أمثـال « ڤيـل » Villèlie و « بولينياك » Polignac

(١) انظر ثورة يوليو من عام ١٨٣٠ صص ٢٦٨ ــ ٢٧٤ .

وإذا كان حق الانتخاب قد قصر فى دائرة ضيقة لا يجاوز أفرادها ٢٥٠٫٠٠٠ ناخب ، فإن فرنسا فى عهد لويس فيليب قد تمتعت بعصر زاهر تميز ببلاغة أعضاء البرلمان وتقدم السكك الحديدية ، وفتح الجزائر وتوطيد الحكم الفرنسى فيها .

وفى عهد لويس فيليب كان « جيزو » Guizot زعيما لحزب المحافظين و « تيير » Thiers رئيسا لحزب الأحرار . وكان كلاهما قد استقبل حكم الملكية البورجوازية برضا وحفاوة ، وتعاهدا على تأييدها والدفاع عنها بكل ما يملكان من قوة أمام أنصار الملكية الشرعية (ملكية البوربون) من ناحية ، وأنصار الجمهورية من ناحية أخرى .

وعلى الرغم من اتفاقهما هذا كان لكل منهما فى السياسة الخارجية سبيله الخاص . « فجيزو » كان يستند فى سياسته إلى ما يعرف « بالتعاقد الودى » Entente Cordiale مع انجلترا ، وهو تعاقد بين الدولتين الديمقراطيتين فى غرب أوروبا ضد الدول الثلاث الأوروبية الرجعية فى شرق أوروبا . وكان تيير من أنصار سلوك سياسة الهجوم ومعارضى سياسة التعاقد الودى . ولا ينبغى أن نغفل عن حقيقة هامة وهى أن سقوط ملكية لويس فيليب لم يكن نتيجة الخلاف بين السياستين وإنما نتجت عن سلوك لويس فيليب فى السياسة الخارجية ، وعن يقظة الديمقراطية التى أخذت تزداد نموا فى النفوس .

وكانت ثورة عام ١٨٤٨ مفاجأة لكل من الزعيمين المذكورين . ويمكن تفسير السهولة التى تمت بها هذه الثورة بإنشغال الحكومة والمعارضة فى أوجه النزاع بينهما ، وعدم انتباههما إلى تلك القوى التى أخذت تعمل فى سكون خارج البرلمان للقضاء عليهما معا .

اما ثورة عام ١٨٤٨ :

وقد كان مبعثها مسلك لويس فيليب فى سياسته الخارجية ؛ فهو قد اتبع سياسة لا تلائم ميول الشعب الفرنسى ؛ فتسوية ڤيينا فى عام ١٨١٥ قد خلفت لفرنسا آثارا مخزية كان من واجب أسرة أورليان العمل على محوها ؛ ذلك لأن مركز هذه الأسرة كان يرتبط بمقدار ما يمكنها أن تقدم من جهود فى سبيل استرداد الكرامة الوطنية التى ترد على الشعب كبرياءه . وقد سنحت الفرصة مرتين ؛ أولاهما فى عام ١٨٣٠ عند اندلاع

نار الثورات فى أوروبا ، والثانية عام ١٨٤٠ بمناسبة موقف أوروبا من محمد على . ولكن لويس فيليب اهمل رغبة الشعب فى كلا العرضين . كانت باريس فى عام ١٨٣٠ كما كانت فى عام ١٧٨٩ وكما ستصبح فى عام ١٨٤٨ مهب العاصفة الثورية التي عمت اوروبا وهزت فيها عروش الحاكمين . وكان من نتائج ذلك أن اعلنت بلجيكا استقلالها عن هولندا وثارت بولندا على الروسيا . كما شهدت ألمانيا وإيطاليا بعض الاضطرابات. فأصبح على لويس فيليب أن يختار الموقف الذى يلائمه من هذه الثورات وكان حديث عهد بالحكم . وكان مصير أسرته يتوقف على سلوكه السياسى يومئذ ، فوفق فى إرضاء الدول ، وحفظ عليه موقفه هذا عرشه ثمانية عشر عاما . ولكنه لم يرض شعبه ؛ فاتسعت هوة الخلاف بينه وبين الشعب ، وعجلت الظروف على توسيعها . فالشعب يرى أن من الحق على مليكه أن يساند الشعوب الثائرة ، ويدفعه إلى ذلك ما خلفته تسوية عام ١٨١٥ من جراح عميقة فى الكرامة الفرنسية . وتهزهم إلى ذلك ذكريات المجد فى عهد نابليون وإن كان من الصعب تصوير الموقف لو أن الملك استجاب لرغبات شعبه وإن لم يكن من المستبعد — لو فعل — أن تتحالف دول أوروبا الرجعية (الروسيا والنمسا وبروسيا) ضد فرنسا . فيفاجأ الشعب الفرنسى بذلك الخطر الذى لم يكن مستعدا لرده . والشىء الذى لاشك فيه هو أن لويس فيليب قد امتنع عن التدخل فى الشئون الأوروبية يومئذ ليحصن عرشه ويحافظ على سلامته . فقد بالغ فى إبعاد نفسه عن التدخل . فرفض تاج بلجيكا الذى عرض على ابنه . وكان فى ذلك بعيد النظر فلو أنه قبل لابنه هذا العرش لعرض بلاده لأخطار حرب قد تنتهى بالقضاء عليها .

ولما سنحت الفرصة الثانية عام ١٨٤٠ عندما قامت أوروبا فى وجه محمد على مدعية أن نشاطه قد أصبح مبعث خطر على الباب العالى وتحمس الشعب الفرنسى لمناصرة محمد على رأى لويس فيليب أن يرضى الشعب فعين « تيير » Thiers — وكان من أنصار محمد على — رئيسا للوزارة . ولكنه لم يلبث أن تبين فى سلوك « تيير » واستعداده ما يمكن أن يثير عليه حربا لا طاقة له باحتمالها ؛ واتضح له كذلك أن الدول الأوروبية مصرة على موقفها ، وأنها طلبت إليه أن يتنازل عن أطماعه فى أملاك الدولة العثمانية ؛ فاشتد عطف الشعب على محمد على عطفا يكاد أن يتطور إلى ثورة ؛ فبادر لويس فيليب بعزل تيير وتعيين

جيزو الذى ظل فى منصبه حتى وقوع الثورة فى فبراير عام ١٨٤٨ . تلك كانت آثار السياسة الخارجية .

السياسة الداخلية :

ويساند سلوك الملك فى سياسته الخارجية سلوكه فى السياسة الداخلية ، فهو سلوك لم يقل أثرة فى إغضاب الشعب عن أثر السلوك فى السياسة الخارجية . وكان من رأى الأديب « شاتوبريان » Chateaubriand والسياسى « تيير » العمل على اجتذاب الرأى العام الفرنسى بسلوك جرىء فى السياسة الخارجية يصرفه عن الانشغال بسياسة الخمول الداخلية التى حرمته من حقوقه السياسية . بينما رأى الملك ورئيس وزرائه « جيزو » أن خطر ذلك يمكن أن يتقى بالعنف ، إلا أن الأمر لم يكن يسيرا لأن الحكومة لم يكن لديها الوسائل لتنفيذ ما تريد.

كانت أسرة الأورليان تعتمد فى سلطانها على الطبقة الوسطى وحسب، وكان أفرادها هم أصحاب الحق فى الانتخاب (١) . وفى ذلك ما يشير إلى استبعاد غيرهم كأعضاء الحزب الكاثوليكى والحزب الذى دأب على تأييد البوربون . ولم تبذل الأسرة الحاكمة أى جهد فى سبيل إرضاء الثوريين والديمقراطيين ، فى الوقت الذى راعت فيه فقراء الطبقة الوسطى، فجعلت منهم الحرس الوطنى فأصبح لهم فى الدولة كيان ملحوظ وان كان ذلك لم يخرجهم عن طاعة من فوقهم من رجال الطبقة . على أنهم سئموا حالهم مع الوقت ، فبدأت الفوضى تدب بين صفوفهم ، وعدل الملك عن استعراضهم لأنهم كثيرا ما كانوا يتفوهون خلال الاستعراض بألفاظ خارجة وعدائية . حقيقة أن البرلمان لم يخل من معارضة يتزعمها« تيير » ومع ذلك فقد أمن الملك جانب المجلس عن طريق الرشاوى التىكان يقدمها رئيس وزرائه « جيزو » للأعضاء . وعلى الرغم من كل ذلك فإن الرأى العام لم ينج من الاندفاع وراء ما تنشره الصحف من آراء مثيرة .

كما أثار النفوس موقف « جيزو » الذى كان يرى أن التساهل فى سياسته والاستجابة لبعض مطالب الشعب مظهر من مظاهر الضعف .

---

(١) لا يسمح لفرد من أفراد الشعب الفرنسى بحق الانتخاب الا اذا كان يؤدى للدولة ضريبة مباشرة لا يقل قدرها عن ٢٠٠ فك ، ولا يسمح للمرشح لعضوية البرلمان بالوصول اليها الا اذا كان يدفع ٥٠٠ فك ضريبة مباشرة للدولة .

وبات الشعب يكره هذه السياسة . ويعتقد أن ملكية لويس فيليب لم تعد صالحة فى سياستها الخارجية والداخلية ؛ فالملك فى الواقع قد خدع الشعب بحكومة برلمانية ولكنها زائفة ؛ فهو لا يرى أن يكون جديرا بالعرش إذا تخلى عن شىء من سلطانه . ومن ذلك تشبثه الكامل بالسيطرة على السياسة الخارجية ؛ فهو يرى أن إهمال ما يقرره البرلمان فى شأن السياسة الخارجية أهون عليه من إقحام فرنسا فى أى حرب . فلم ير « تيير » رغم المعارضة فى البرلمان بدا من مهاجمته واتهامه بالاعتداء على الدستور . ولما بدا (لتيير) أنه لن يستطيع أن يكسب فى البرلمان من يؤيدون رأيه انضم إلى الحزب الجمهورى ؛ وأيد مطالبهم الخاصة بإصلاح الانتخاب .

تعرض كذلك موقف الملك لتيارين جارفين من تيارات السياسة : أحدهما يستمد قوته من أنصار الحزب البونابرتى الأوفياء لذكرى عهد بونابرت والثانى يستند إلى قوة الحزب الجمهورى الاشتراكى .

فأما أنصار التيار الأول :

فقد كانت الذكريات من عهد بونابرت لا تزال تهز مشاعرهم . ذكروا أمجاده الحربية وانتصاراته السياسية التى تغنى بها بيرنجييه Beranger ، وأشاد بذكرها « ڤيكتور هيجو » Victor Hugo . وذكروا تحالف دول أوروبا عليه وذكروا هزيمته فى « واترلو » . وفاضت قلوبهم بالعطف على نهاية هذا البطل وذكروا كيف سلم نفسه للشرف البريطانى الذى غدر به حين رمى به إلى سانت هيلانه ؛ وذكروا عودته إليهم فى عام ١٨٤٠ رفاة ليستقر فى «الأنڤليد» بقلب باريس . ذكروا كل ذلك . ونسوا ما كان فى عهده من متاعب الحروب وأهوالها (١) هزتهم كل هذه المشاعر فاستمعوا إلى هاتف من بيت نابليون يطالب بالعرش وهو لويس بونابرت (١٨٠٨ — ١٨٧٣) (٢) .

---

(١) ما أكثر ما أثارت الحرب من مخاوف ؛ وما أكثر ما فقدت البلاد من ضحايا فى الرجال والأموال ؛ وما أكثر ما هزت الأخطار قلوب من يخشون هجوم الأعداء حين يغيرون على بلادهم ؛ وحسبنا أن نذكر ما لقى الفرنسيون من مذلة وهوان بسبب ما فرضته عليهم معاهدة باريس الثانية فى عام ١٨١٥ من شروط قاسية (انظر ص ٢٢٦) .

(٢) ابن لويس بونابرت الذى عينه أخوه نابليون على عرش هولندا فى عام ١٨٠٦ ولكنه تنازل عنه فى عام ١٨١٠ وأمه هورتانس بوهارنيه Hortense Beauharnais ؛ ابنة الامبراطورة «جوزفين» من زوجها الأول .

اما التيار الثانى وهو الجمهورى الاشتراكى :

فجرت سيرته وأثره على النحو التالى :

بدأ الحزب الجمهورى فى فرنسا منذ أحداث الثورة الفرنسية فى عام ١٧٨٩ . والواقع أن تلك الثورة لم تهدف عند قيامها إلى الحكم الجمهورى وإن كيان هذا الحزب لم يظهر إلا فى عام ١٧٩١ ، وذلك فى البيان الذى وضعه أعضاؤه فى ساحة مارس ؛ يدعون فيه إلى إلغاء الملكية. أما الجمهورية الأولى فقد بدأت فى سبتمبر عام ١٧٩٢ وأخذت سيرتها فى أنماط متوالية خلال سنى الثورة الفرنسية إلى أن انتهى الأمر بقيام الحكم الامبراطورى فى عام ١٨٠٤ . ولما قامت ثورة يوليو عام ١٨٣٠ لم ير الجمهوريون ضرورة للتمسك بمبادىء الجمهورية ؛ وقبلوا ملكية أورليان اتقاء الخطر الذى ينشأ عن تدخل الدول الأوروبية . وأخذ الحزب الجمهورى فى عهد تلك الملكية يطالب بحق الانتخاب العام. وكانت وسيلة الجمهوريين والأحرار إلى إصلاح البرلمان خالية من كل عنف وإلحاح . وإنما جرى الحديث عن مطالبهم على موائد تجمعهم حولها لقاءات لا تثار فيها إلا أحاديث التفاهم الودى . وكان أبرع من يديرها يومئذ بعض أقطاب الساسة أمثال « أوديلون بارو » Odilon Barrot و « تيير » Thiers ؛ و « رموزا » Rémusat وغيرهم .

وبان للجمهوريين خلال جهودهم تلك أن إلى جانبهم فى باريس حزبا آخر ينادى بالاشتراكية يراها فى إجراء إصلاحات اجتماعية تنصف الفقراء من أهل الغنى وتصلح من أحوالهم المعيشية . وكان من أقطاب هذا الحزب سان سيمون St. Simon (١) الذى نادى بوجوب السعى إلى تحقيق السلام العالمى وضرورة تنظيم العمل تنظيما دوليا . وقام من أعضاء هذا الحزب « لوى بلان » Louis Blanc (٢) ينادى بوجوب إقامة

---

(١) (١٧٦٠ — ١٨٢٥) رأى أن قادة الصناعة والعلم عليهم اعادة تنظيم الدولة وتوجيهها حتى يقيموا نظاما اجتماعيا افضل ؛ عرفت مبادؤه بالسيمونية .

(٢) (١٨١١ — ١٨٨٢) من أهم كتبه تنظيم العمل ١٨٤٠ . كان من قادة ثورة ١٨٤٨ وعندما تغلبت عناصر المحافظة والرجعية على الحركة العمالية . انظر بلان الى الهرب الى انجلترا حيث اقام فيها الى عام ١٨٧١ . اثرت افكاره تأثيرا عميقا فى الحركة الاشتراكية فى كثير من البلاد وخصوصا فى المانيا .

دور الصناعة القومية وتنظيمها (١) . وأخذت الأمور تتطور بين يدى ذلك الحزب حتى بدا لفظا « الاشتراكية » و« الشيوعية » يجريان على ألسنة الناس وكأنهما شيء واحد .

وأيدت الصحافة بدورها كل أولئك الأغراض ؛ فنست بذلك روح التذمر والسخط بين طبقات الشعب الفقيرة وارتفع صوتهم ينادى بالإصلاح العاجل . واستغل الحزب الجمهورى كل ذلك عندما قامت الثورة ؛ فحولوا نداءهم بالإصلاح إلى نداء بالحكم الجمهورى .

قيام ثورة فبراير عام ١٨٤٨ :

ولما أخنق « أوديلون بارو » زعيم الأحرار فى تحقيق ما كان ينادى به من إصلاح انتهز فرصة العطلة الصيفية للبرلمان فى عام ١٨٤٧ ؛ وأخذ ينادى فى كافة أنحاء فرنسا بوجوب إصلاح البرلمان على أساس توسيع دائرة الانتخاب ؛ كما دعا إلى ضرورة عزل « جيزو » رئيس الوزارة . وأيد هذا النداء يومئذ خطيب فرنسا وشاعرها المشهور يومئذ«لامارتين» Lamartine (١٧٩٠ — ١٨٦٩) .

وخشيت الحكومة خطر هذه الجهود . فرفضت تحقيق تلك المطالب. فووجهت الحكومة بسوقفها هذا باندلاع نار الثورة فى اليوم التالى . ولا يكاد يمر على اندلاعها يوم واحد حتى اشتدت ثورة العمال الذين تحصنوا فى شوارع المدينة بالمتاريس واندس بينهم فريق الجمهوريين لينادوا بحياة الجمهورية بدلا من المناداة بتحقيق الإصلاح . ولم يجد الملك الشيخ بدا من الهرب تاركا العرش لحفيده . فلجأ الى مقاطعة « سرى » Surrey بانجلترا .

وهكذا كانت الثورة فى فبراير عام ١٨٤٨ من صنع باريس وحدها بل ومن صنع فئة معينة فيها . وقد أعلنت الجمهورية نتيجة لها ؛ وانتخب لويس بونابرت رئيسا للجمهورية فى استفتاء شعبى فى ١٠ ديسمبر عام ١٨٤٨ . ولم يلبث أن دبر انقلابا حكوميا محكما فى ٢ ديسمبر عام ١٨٥١ فغدا نتيجة له امبراطورا على فرنسا .

---

(١) دعا أصحاب هذه الحركة الى اعادة تنظيم الصناعة طبق مبادىء انسانية عملية .

وسلك نابليون سياسة خارجية يتصف أسلوبها بالنشاط والجرأة [1] على خلاف سالفه ، أثارت عليه أوروبا ، كما أنها لم ترض جميع الأحزاب فى فرنسا . وكانت فى النهاية السبب فى سقوطه فى عام ١٨٧٠ وقيام الجمهورية الثالثة فى فرنسا .

---

(١) انظر دوره فى المساهمة فى بعض خطوات الوحدة الايطالية ص ص ٣٥٠ — ٣٥٣ ، ٣٥٥ ، ٣٥٧ ، ٣٦٦ ودوره غير المباشر فى هذا الصدد بالنسبة للاتحاد الألمانى والاخطاء التى ارتكبها فى هذا المجال ص ص ٣٩٩ ، ٤٠٠ — ٤٠٢ ، ٤٠٤ ، ٤٠٩ — ٤١٨ .

الفصل الثانى

نابليون الثالث والامبراطورية الثانية

انقلاب ديسمبر ١٨٥١ يقابل بالرضى فى فرنسا ؟

لم تتعض الأغلبية العظمى من الفرنسيين لنتائج القضاء على الجمهورية على يد لويس نابليون فى ديسمبر عام ١٨٥١ لأنهم كانوا يخشون الثورة الاجتماعية ، كما أن عهد الجمهورية لم يحقق للفرنسيين شيئاً مما كانوا يتطلعون إليه ، وعلى الرغم من وجود قلة تدين بالولاء للمبادىء الجمهورية فإن الأغلبية كانت منقسمة على نفسها لاتدرى عواقب ذلك الموقف. كل ذلك مهد السبيل للريس نابليون وإن هذا ليفسر فى سهولة ويسر كيف أن ذلك الانقلاب لم يثر أى معارضة بسبب تلك الخلافات بين بين أتباع أسرة أورليان وأتباع أسرة البوربون والجمهوريين . ومما يدعو إلى الدهشة حقاً تلك الشعبية التى تبينت للويس نابليون نتيجة للاستفتاءين الشعبيين اللذين أجريا فى ديسمبر عام١٨٥١ ، وفى نوفبر عام ١٨٥٢ فى الموافقة على إعادة الحكم الامبراطورى إلى فرنسا ، نجح لويس نابليون فى كليهما فى الحصول على أغلبية ساحقة من الأصوات ما يزيد على سبعة ونصف مليون صوت من ثمانية ملايين وهذه النسبة تثبت أن لويس نابليون قد أصبح يتمتع بتأييد أغلبية الفرنسيين وثقتهم .

كانوا جميعاً يعادون الثورة الاجتماعية كما لم يتغلبوا على ما أصابهم من فزع فى عام ١٨٤٨ من جراء قتال يونيو الذى نشب فى باريس مدة أربعة أيام بين الجند النظاميين والحرس الأهلى تحت قيادة كافينياك Cavaignac وبين العمال العاطلين الذين كانوا خلال هذا القتال(١) دون قيادة . ولقد كلف الحكومة النصر ضياع

---

(١) وقع ذلك القتال نتيجة لإغلاق الدولة للمصانع الأهلية التى انشأتها لتوجد أماكن عمل للعاطلين ولكنها ادارتها بخسائر فادحة وكانت عاملا هاماً على جذب أعداد غفيرة من المتعطلين إلى باريس .

عشرة آلاف من الأنفس ولما كان سواد الأمة الفرنسيين يملكون أرضاً زراعية أو يستثمرون بعض أموالهم فى امداد الحكومة بالقروض فقد ابتهجوا لانتصار الحكومة وطالبوها بالمزيد من الشدة والحزم فى الحكم ليضمنوا الأمن والحماية لأملاكهم ومصالحهم.

ولا يفوتنا أن نذكر أن الجمعيات البرلمانية الفرنسية لم تؤد الدور الذى قام به البرلمان الانجليزى خلال القرن التاسع عشر . ولم تكن البرلمانات الفرنسية لتنعم بتأييد كبير من الشعب الذى لم يكن يرى فيها الضمان لحرياته الشخصية ولا العامل المساهم فى رفاهية الشعب . أما فى انجلترا فقد تم التحول السياسى والتقدم الاجتماعى عن طريق التشريعات البرلمانية ، لقد كان البرلمانية مركز مناقشة هذه التشريعات كما أنه مصدر قوتها والعامل على تنفيذها والمحافظة عليها . فى خلال القرن التاسع عشر نمت الأحزاب السياسية الجديدة كما اتسعت دوائر الانتخابات مما أتاح للشعب البريطانى تمثيلا أقوى فى البرلمان دون المساس بفاعلية الحكومة وقوتها فأصبح التطور البرلمانى فى انجلترا نموذجاً يحتذى ، ومستوى يقاس عليه مدى تقدم النظم البرلمانية كسائر الدول الأوروبية وقد كان تأثير هذا المثل البريطانى عظيماً خلال القرنين التاسع عشر والعشرين . على أن الحكم على تاريخ سائر دول أوروبا وفق المعيار البريطانى يؤدى غالباً إلى سوء فهم الأوضاع نظراً لأن هناك عمليات مختلفة يتصل بكل منها : ففى فرنسا ذات الطابع الزراعى كان الفلاحون مرتبطين بطبقة النبلاء والأعيان من أصحاب الامتيازات ، وقد نجح نابليون فى أن يخلص الفلاحين من نفوذهم الأمر الذى فشلت فى تحقيقه من قبل أجهزة الحكم الجمهورى البرلمانى . إذ كان نابليون الثالث يهدف إلى تقوية حرية الفرد المدنية .

نابليون الثالث :

اتسمت الشهور الثلاثة الأولى من حكم نابليون الثالث بعد الانقلاب بأنها كانت شخصية وديكتاتورية بمعنى أنها كانت مليئة بالاعتقالات التى بلغت حوالى ٢٥,٠٠٠ بعد الانقلاب : أراد بذلك الامبراطور أن يخمد أنفاس المعارضة من البداية وأن يؤكد ادعاءاته بتوقع حدوث ثورة اجتماعية عارمة . واتسمت اعتقالاته بأنها كانت تعسفية . كما كان فى بادىء الأمر قاسياً بل ظالماً عندما أرسل تسعة آلاف شخص إلى الجزائر ثم نفى من فرنسا حوالى ١٥٠٠ آخرين . ولكن لم يلبث بعد أن استقرت به

الأمور وشعر بالأمان أن كون لجنة قضائية لمراجعة الأحكام التى أصدرها . فأطلق سراح أكثر من ٣٠٠٠ ثلاثة آلاف من المسجونين . وفى خلال بضع سنوات أطلق سراح المعتقلين السياسيين . فلم يمض عام ١٨٥٩ إلا وقل عدد المعتقلين إلى ١٨٠٠ شخص . وقد حرص على ألا يبقى أثناء سنى امبراطوريته سجناء سياسيين . وكان حكمه يختلف تماماً عن حكم ديكتاتورى القرن العشرين وإن لقب بأول ديكتاتور فى العصر الحديث .

كان حكمه استبدادياً . ولكنه لم يحاول أن ينشىء حزباً بونابرتيا موالياً فقد كان ديكتاتورو القرن العشرين ويبنون حكمهم على أساس الحزب الواحد والإرهاب . فيضع الحزب سياسته ينشىء معتقلاته ليضمن عدم معارضة حكمه وإنزال أشد أنواع العقاب بالمعادين للحزب . فلم يتصف عهد الامبراطورية الثانية بهذا الإرهاب بل إن المعارضة اشتدت أثناءه فأصبح لها وزنها ولم يطل عهد الاستبداد الذى تميز به العهد المبكر للامبراطورية بل خفت وطأته بعد ذلك .

لقد لقب ماركس Marx نابليون الثالث بالمجنون بينما لقبه بعض المؤرخين بالمغامر والانتهازى . أما معاصروه فاستعصى عليهم فى عام ١٨٥٢ سبر غور دوافعه فلقبوه بأبى الهول . لم تكن الامبراطورية الثانية صورة مطابقة للامبراطورية الأولى ، فقد كان نابليون الثالث يعتقد أن الامبراطورية الأولى ناقصة لم تمهلها الهزيمة العسكرية لكى تستكمل نموها . وكان مقتنعاً بأن الأقدار قد قيضته لكى يقيم البناء على الأسس التى وضعتها الامبراطورية الأولى ولكى يطور مؤسساتها وسياستها . كما كان يرى منذ البداية أن التغيير ضرورى وبناء . لايجب مقاومته دون وعى . وأن تلك المقاومة كانت غلطة مترنيخ Metternieh ورجال عودة الملكية إلى فرنسا . كان نابليون الثالث معجباً ببريطانيا لأنها كانت حريصة على أن تكيف مؤسساتها ونظمها لمقابلة الاحتياجات الجديدة التى يواجهها المجتمع الانجليزى . وهكذا تميز عهد الامبراطورية الثانية بسلسلة من التغييرات التى بدأها نابليون الثالث وكان يرى بعد وقوع الانقلاب أن فرنسا فى حاجة إلى حكم مطلق . ومن ثم كان الدستور الذى قدمه لفرنسا فى يناير ١٨٥٢ تمنح الامبراطور سلطات واسعة . دستور الامبراطورية الثانية وضع الدستور على نسق دستور العام الثامن (أى دستور القنصلية) . وقد سلب المؤسسات البرلمانية سلطانها . فأصبحت مهمة مجلس السناتو حماية الدستور . وكان الامبراطور هو

الذى يعين أعضاءه . أما المجلس التشريعى فكان يتكون من ٢٦٠ عضواً فكان يجتمع ثلاثة أشهر سنوياً ، حيث يناقش أعضاؤه مشروعات القوانين المقدمة من مجلس الدولة الذى كان نابليون الثالث يسيطر على أعضائه ، ولم تكن هذه المناقشات تنشر فى الصحف . كما لم يكن لهذا المجلس حق مناقشة الوزراء ، إذ أنهم كانوا لا يعتمدون على الأغلبية فى هذا المجلس وإنما يتبعون نابليون الثالث ؛ وهكذا خطط كل شىء لتقوية نفوذ السلطة التنفيذية . وعدم احترام مبدأ نصل السلطات . وأصبح بالتالى للسلطة التنفيذية السلطة العليا . وكان نابليون الثالث يقودها .

سار نابليون الثالث فى نظامه فى الحكم على غرار نابليون الأول معتمداً على الإدارة المركزة . وتحت تأثير وزير داخليته منح مديرى محافظات فرنسا المختلفة سلطات أوسع مما حصلوا عليها من قبل ، ومركزاً أسمى ومرتبات عالية . كان عليهم تنفيذ أوامر الحكم المركزى ، كما كانوا حراساً على هيئات الكوميون والإدارات البلدية التى تنتشر فى أنحاء فرنسا . بلغ عدد أعضاء الحكومة المركزية فى عهد الامبراطورية الثانية حوالى ٢٥٠,٠٠٠ رجل موالين لنابليون جمعت بينهم روح التضامن والكفاية الإدارية مما جنب البلاد ما قد ينجم من أخطار عن البيروقراطية . وهكذا كانت السيطرة كاملة على الشئون الإدارية . وفى الفترة بين عامى ١٨٥٢ ، ١٨٥٤ ، وبين عامى ١٨٦٠ و ١٨٦٢ كان « الدوق دى برسنيى» Duc de Persigny أحد المخلصين للامبراطور نابليون الثالث يتولى رئاسة الإدارة بوصفه وزيراً للداخلية . على أن حرصه الزائد على عدم السماح للرأى المخالف بأن يسمع جعلت هذا الوزير مصدر ضيق وارتباك لنابليون الثالث الذى كان فى الستينيات من القرن التاسع عشر يرغب فى أن يدخل على نظام حكمه بعض مظاهر الدیمقراطية ؛ ففرضت على الصحافة فى فرنسا رقابة صارمة إذ أصبح يتحتم على أى جريدة باريسية أو إقليمية ألا تنشر إلا بعد موافقة الهيئة المختصة وقد تتعرض أى صحيفة للإيقاف بعد ثلاثة انذارات صادرة من مدير المحافظات فى الإقليم أو وزير الداخلية فى باريس بسبب نشر أنباء أو الادلاء بتعليقات غير لائقة وكان رجال الشرطة وقد اتسع نفوذهم وسلطانهم يعينون المديرين فى أقاليمهم .

الجيش : — أولى نابليون الثالث الجيش — وهو الذى حقق لنابليون الأول

أمجاده — الاهتمام ومظاهر الاحترام . فرفع من المستوى الاجتماعي لرجال الجيش كما زاد في مرتباتهم .

وافتتح الاستعراضات العسكرية والاحتفالات لرفع معنويات أفراد الجيش واهتم بالاشتراك في شبه جزيرة القرم Crimea وفي شمال إيطاليا مما وفر للجيش الفرنسي مارشلات وحقق له أمجاداً جديدة في سيباستبول Seuastopol ، وما جنتا Magenta وسولفرينو Solferino .

الكنيسة : وجد نابليون الثالث في الكنيسة حليفاً مهماً آخر لحكمه ، فتعهدها بالعناية فزادت ثروتها وازداد نفوذها وفي مقابل ذلك كان القسس يقودون صغار الفلاحين إلى صناديق الانتخاب ليؤيدوا الامبراطور وليتقبلوا حكمه الخير .

أضواء على سياسة نابليون الثالث الداخلية : على أن سياسة القمع والحكم الشخصي التي اتبعها نابليون الثالث لم تكن غاية في حد ذاتها ، وهذا مما يؤكد أنه كان أكثر من مغامر أو انتهازي كما نعته بعض المؤرخين ، إذ كان يعتقد اعتقاداً راسخاً أنه يستطيع أن ينهي عهد إعادة الأوضاع إلى عهدها وأن يبدأ عهداً جديداً للثورة . كان يهدف إلى تهيئة فرنسا لتجربة هامة تتلخص في تطوير مؤسساتها وتغييرها ليحقق للشعب الفرنسي مكاسب جمة منها استتباب الأمن والرفاهية وفي النهاية الحرية المدنية والسياسية .

لم يكن لدى نابليون برنامج عمل دقيق لتحقيق تلك السياسة ، ففي خطاب ألقاه بعد الانقلاب مباشرة أعلن أن النظام القائم لا يغلق الباب في وجه أي تحسينات وأن هدفه هو أن يضع أسس البناء الوحيد القادر فيما بعد على أن يدعم الحرية الحكيمة المثمرة ، إذ أنه لم يكن يخشى المناقضات ويرى أن في إمكانه أن يغير سياسته عندما يقتضي الأمر ذلك وقد قدم نابليون الثالث للأغلبية العظمى من الفرنسيين ما كانوا يبتغون ، فمنحوه تأييدهم مدة عقدين من الزمن . إذ كان في سلطته ضمان للممتلكات والثروات والأمن السياسي والاقتصادي ، كما اعتبر ضامناً لمكاسب الثورة الفرنسية : من مساواة بين سائر المواطنين ، ، وتكافؤ الفرص أمامهم . ومن النقاط الأساسية في وجهة نظره أن زعيم أي شعب يجب أن يعمل مع القوى الرئيسية السائدة في عصره لا ضدها ، فهو قد رأى في القومية إحدى هذه القوى ، فهو إذن سيحالفها . وهنالك

أمر آخر وهو أن الشعوب بدأت تظهر ثقلها فى إدارة أمن الدولة ، أى أنها لم تعد تتقبل الأوضاع القديمة وهى أن تعامل كمجرد رعايا للحاكم عليها طاعته طاعة عمياء ، إذن فهو سيعمل على تحقيق هذه الرغبات الشعبية وبذلك يسهم فى تحسين أحوال الفلاحين وعمال المدن بعد تمضية بعض الوقت فى تشخيص أمراض فرنسا الاجتماعية ، نجح نابليون بسلطته المطلقة فى أن يجرى العلاج الذى أثار موافقة عامة خلال العقد الأول من حكمه من الخمسينيات من القرن التاسع عشر (١٨٥٠) ، بينما أخذت المعارضة فلم يعدلها مؤيدون سواء أكانت الشرعية منها أم الاجتماعية ، فانخرط عدد كبير من أعضاء حزب أورليان فى خدمته . وأسفرت انتخابات المجلس التشريعى فى عام ١٨٥٧ مرة أخرى عن أغلبية ساحقة مؤيدة للحكومة كما كان الحال فى ١٨٥٢ .

لقد كان الشعب الفرنسى فى حاجة ماسة إلى استقرار الأمور السياسية واستتباب الأمن . وقد نجح نابليون الثالث فى تحقيق ذلك له . ولكنه كان يهدف إلى أبعد من ذلك : كان يتطلع إلى علاج جروح المجتمع الفرنسى والقضاء على المنازعات بين الطبقات — كان نابليون يشارك الطبقة المستنيرة من المحافظين فى آرائهم الخاصة بتوفير الرفاهية للشعب . كانت فرنسا لاتزال تحتفظ بمجتمعها الزراعى بينما كانت حركة التصنيع ونمو المدن بها فى القرن التاسع عشر بطيئة نوعاً عما كانت عليه وقتئذ فى انجلترا وفى بعض أجزاء ألمانيا وفى بلجيكا ، فعندما تولى نابليون الثالث الحكم كان ثلاثة أرباع السكان يقيمون فى الريف بينما انخفض هذا العدد تدريجياً فوصل إلى ثلثى السكان عند انتهاء عهد الامبراطورية الثانية . كان المجتمع الريفى متأخراً ، وكانت الأراضى الزراعية فى غالبيتها موزعة بين صغار ملاك الأرض من الفلاحين وقد خلصتهم الثورة الفرنسية من التزاماتهم الإقطاعية . وكان هؤلاء الفلاحون يتشبثون بأرضهم وتقاليدهم ، ويخضعون لسلطة الدولة والكنيسة الكاثوليكية ، ويعارضون مبادىء التغيير والمبادىء الاشتراكية فى المدن .

السياسة الاقتصادية :

وقد ألقت الأبحاث الحديثة الضوء على سياسة نابليون الثالث الاقتصادية ، فأثارت الشكوك حول اتباعه برنامجاً ثابتاً لسياسة التصنيع فى فرنسا ، لعله لم يدرس تعاليم الكونت سان سيمون Saint Simon المتوفى عام ١٨٢٥ ، مؤكداً الأهمية القصوى

لتزويد الجماهير بالمزيد من الخبز والرفاهية ، وقد توصل نابليون الثالث وحده إلى القرار نفسه ، فكان يرى أن توفير أسباب الرفاهية للشعب خير من حصولهم على الحقوق السياسية المجردة . فكانت أفكاره الاقتصادية بدائية تتلخص فى توفير ما يساعد الفلاح فى الريف والعامل فى المدن فى إقامة بعض المنشئات والمرافق العامة وغيرها . وكان يرغب فى إيجاد فرص للعمل للجميع ولكنه لم يكن رسولا للتصنيع . ويمكننا أن نجزم بأنه كان مهتماً فى المقام الأول بالعمل بكل الوسائل على ارضاء الغالبية العظمى من الفرنسيين أى الفلاحين ، فكان فى خفض حصة الضرائب ورفع قيمة الاعتمادات أكبر عون للفلاح المالك للأرض للوفاء بديونه . أما فيما يتعلق بالتصنيع فلم يطرأ عليه أى توسع فى عهد الامبراطورية الثانية ، ولم ترصد له الاعتمادات الكبيرة اللازمة لتدعيمه كما كان يتوقع كثير من المعاصرين .

المواصلات :

وفى تشجيع نمو المواصلات لم تكن الامبراطورية الثانية تبتدع شيئاً جديداً وإنما كانت تتابع السياسة التى بدأت فى فرنسا منذ عام ١٨١٥ ، فإن العمل فى هذا الميدان قد بدأ بعد عام ١٨١٥ ، وتم انجازه فى عهد الامبراطورية الثانية . على أن نمو خطوط السكك الحديدية ظل بطيئاً فى فرنسا ، وفى الأربعينيات من القرن التاسع عشر (١٨٤٠) حاولت الدولة أن تزيد من سرعة هذا النمو ، وقد تابع نابليون الثالث جهود ملكية يوليو وساعد على تعزيز فترة من فترات التوسع فى مد هذه الخطوط فى الخمسينيات (١٨٥٠) والستينيات (١٨٦٠) من القرن التاسع عشر . ولم يكن هنالك فى عام ١٨٤٨ إلا حوالى ١٨٠٠ كيلو متر من خطوط السكك الحديدية بفرنسا ، بينما أصبح طول شبكة الخطوط الحديدية عند انتهاء الامبراطورية الثانية ١٧,٠٠٠ كيلو متر . لقد كان ذلك انجازاً اقتصادياً هاماً ، إذ أنه شجع صناعة التعدين (الميتالورجيا) التى كانت تستخدم فى المبانى وأوجد عند نهاية عهد الامبراطورية الثانية سوقاً واسعة تحث على المزيد من الإنتاج .

كانت سرعة النمو الصناعى بطيئة وتدريجية فى القرن التاسع عشر ، فشاهدت بداية عهد الامبراطورية الثانية تقدماً يسيراً فى هذا المجال ، والإحصائيات — التى يجب دائماً أن نحتاط فى الأخذ بها — تشير إلى أن سرعة النمو قد تراوحت بين ٢,٥٪ ،

١,٨٪ خلال القرن التاسع عشر . وكان لنمو طرق المواصلات واستخدام التكنيات الحديثة فى صناعة الحديد والصلب بالإضافة إلى بعض التشجيع والمساعدات المقدمة من الدولة ، كان لذلك كله أثره فى الحث على انتشار التصنيع . ومهما يكن من شيء فإن الامبراطورية الثانية لم تتسم بأنها كانت عهداً خاصاً بالنمو الصناعى السريع فى فرنسا .

وحقق رجال المال والبنوك فى عهد الامبراطورية الثانية نجاحاً مرموقاً فازداد عددهم عندما انضم فريق من التجار ورجال البنوك الناهين إلى رجال بنوك عهد ملكية الأورليان ، فأنشأوا بنك التسليف العقارى Credit foncier ، وبنك الكرديه موبلييه C redit mobilier حتى عام ١٨٥٢ ، وفى عام ١٨٦٣ أسس بنك الكرديه ليونيه Credit Lyondais وقد جذبت أنظار كل من نابليون الثالث والمقربين منه مغامرات رجال المال فانضموا إليها . وكان لهذه البنوك دور هام للغاية فى إعادة بناء بعض المنشئات العامة فى باريس وفى مد بعض خطوط السكك الحديدية . ولكن بولغ فى الدور الذى قامت به فى مساعدة عملية التصنيع ، فقد ظلت الصناعة حتى نهاية عهد الامبراطورية الثانية — وفيما عدا بعض مصانع القطن فى الألزاس فى شمال فرنسا — قاصرة على بعض الأسر التى أمدتها بالأموال اللازمة مما جعلها مستقلة عن البنوك . على أنه لا يمكن انكار ما كان لنابليون الثالث من فضل فى إتاحة الاستقرار الداخلى والمحافظة على السلام فى أوربا مدة ستة عشر عاماً خلال حكمه الذى استمر ثمانية عشر عاماً .

تجميل باريس :

كان من أولى الخطوات التى اتخذها نابليون الثالث عقب الانقلاب البحث عن سبيل واضح أخاذ ملفت للأنظار فيه متابعة لما قام به نابليون الأول فأدرك لأول وهلة قيمة الدعاية فى جعل المنشئات العامة فى باريس عظيمة مهيبة ، وكان يرى أن المبانى العامة التى بدأها نابليون الأول على نطاق واسع كانت عاملا رئيسياً من عوامل الرفاهية فى الداخل كما أنها أدت إلى التقدم الاجتماعى . وهكذا اجتهد فى إتمام العمل الذى بدىء من قبل لإقامة شارع ريفولى Rivoli . وكان الرجل الذى ارتبط اسمه بحق بإعادة بناء باريس » البارون « جورج يوجين هوسمان » Georges Eugéne Housmann . الذى استقدمه نابليون الثالث إلى باريس عام ١٨٥٣ وعينه مديراً على السين Prefeer of the Seine ومن ثم أصبح » هوسمان « بين عامى ١٨٥٣ ، ١٨٧٠ — يسانده الامبراطور —

القوة المحركة لأعمال الهدم والبناء العملاقة التي منحت باريس تلك الشوارع الواسعة المحفوفة بالأشجار على الجانبين التي لاتزال تنعم بها العاصمة الفرنسية إلى اليوم وكانت التكاليف باهظة استطاع هوسمان أن يوفرها بكل الطرق . ولكن انتقص من هذه الصورة الرائعة أن تكدس الفقراء حول العاصمة ، فأقاموا فى الضواحى : وهكذا قامت مظاهر الأبهة من أوبرا وشوارع وميادين فاخرة جنباً إلى جنب مع مظاهر الفقر والقذارة فى الضواحى التى اكتظت بالفقراء . ولا يلام على ذلك هوسمان : وقد نجح فى جعل قلب باريس درة تتحدث عن رفاهية الامبراطورية الثانية أمام العالم .

السياسة الخارجية :

كان نابليون الأول يهدف إلى جعل فرنسا سيدة على أوروبا وكان نابليون الأول أشجع وأجرأ قواد عصره . بطل المواقع المختلفة التى انتصر فيها الواحدة تلو الأخرى. فهزم قوى أوروبا التقليدية وعمل على إعادة رسم خريطة أوروبا ؛ فقاد جيوشه المنتصرة على عكسه لم يكن نابليون الثالث شغوفاً بالحروب لأنه كان يكره ما يترتب عليها من آلام وازهاق الأرواح . ليس من السهل أن ننقص من قدر آراء نابليون الثالث فى السياسة الخارجية فنجعلها تتلخص فى التوسع الإقليمى أو الأغراض القومية . أراد أن يطور العلاقات الدولية فى أوروبا بالطرق السلمية وأن يجعل من فرنسا مركزاً للدبلوماسية الأوروبية فتستجيب للتيارات المعاصرة . كان عليه أن يتجنب الخطأ الذى وقع فيه نابليون الأول عندما جعل من انجلترا عدواً له ؛ فصداقتها جديرة بأن تساعده على أن يحل محل تسوية فيينا عام ١٨١٥ التى فرضها المنتصرون على فرنسا تسوية جديدة مبنية على المبادىء التى يعتنقها نابليون الثالث الامبراطور ووزير الخارجية . أما كل من « دروين دى لوس » (١٨٥١ ، ١٨٥٢ ، ١٨٥٥ ، ١٨٦٢ — ١٨٦٦) و « فالسكى Waleusski (١٨٥٥ — ١٨٦٠) حاملا لقب وزير الخارجية ، فى السنوات المبينة قرين اسم كل منهما فلم يكونا أكثر من منفذين لسياسة الامبراطور .

كانت سياسة نابليون الثالث الخارجية تتميز بالحذر وعدم دفع الأمور إلى نهايتها ، كان يفتقر إلى الثبات فى سياسته مما أدى إلى اثارة شكوك دول أوروبا وعدم ارتياحها لسياسته بينما لم تحقق لفرنسا شيئاً يذكر من المكاسب . وعلى أن الامبراطور كان موفقاً فى سياسته بعض الشىء خلال الخمسينيات من القرن التاسع عشر (١٨٥٠) . فإذا

قورنت بسياسته خلال الستينيات(١٨٦٠) اعتبرت سنوات قد حالفها الحظ فى هذا المجال .

كان حصول نابليون على لقب امبراطور فى عام ١٨٥٢ شيئاً رمزياً فى فرنسا ولكنه كان بالنسبة لدول أوروبا تحدياً لتسوية فينا ، إذ اتفق الحلفاء فى معاهدة المحالفة الرباعية فى نوفمبر ١٨١٥ على أن عودة نابليون أو أى فرد من أسرته إلى الحكم فى فرنسا بمثابة اعلانها الحرب على أوروبا ، ولذلك بادر لويس نابليون فى خطاب شهير له فى أكتوبر عام ١٨٥٢ بتأكيد حقيقة هامة وهى أن الامبراطورية هى السلام ولكن ملوك أوروبا رأوا أن الامبراطور الذى يعتمد فى الحصول على تاجه على موافقة الشعب إنما هو مغتصب لهذا المنصب وزاد من امتعاض الدول أن نابليون الثالث قد اعتبر أن دوق رايشتستاد Reichstadt التعس ، ابن نابليون الأول ، الذى توفى فى قصر « شوينبرن » Schonbrunn فى فيينا اعتبره نابليون الثانى ، وبذلك أنكر ضمنا شرعية عودة أسرة البوربون إلى الحكم . لاعجب ألا يعترف قيصر الروسيا بالامبراطور الجديد وألا يلقبه بأخيه . وقد اتخذت الملكة فيكتوريا موقفاً مغايراً مبيناً على مراعاة مصالح بلادها القومية فكتبت فى إحدى رسائلها « مهما يكن من أمر الاعتراض على هذه التسمية (نابليون الثالث) وهو أمر لايدعو إلى الشك ، فإنه لايساوى إهانة فرنسا وحاكمها بعدم الاعتراف به امبراطوراً . . . إن هدفنا أن نترك فرنسا وشأنها ومادامت لاتتخذ أى سياسة عدوانية » . وقد حذت كل من بروسيا والنمسا حذو انجلترا ولكنهما أضافتا إلى ذلك الاعتراف بأن نابليون الثالث قد أبدى استعداده للمحافظة على الأوضاع القائمة .

سياسته الخارجية فيما يتعلق بالمسألة الشرقية :

كان نابليون الثالث يعول على المنافسة بين الدول العظمى والمناقشات التى قد تنشأ عن اليقظة القومية لتقدم له المناسبة التى يستطيع فيها أن يحقق غرضه الرئيسى الخاص بتعديل تسوية فيينا فبدا له وقتئذ أن تأييد القوميات المعوقة فى البلقان تحت الحكم العثمانى تقدم لفرنسا فرصة جديرة باحداث هذا التغيير . فى نوفمبر عام ١٨٤٩ اقترح الامبراطور على قيصر الروسيا محاولة تقسيم أملاك الامبراطورية العثمانية كخطوة فى سبيل إعادة تشكيل أوروبا ، فرفض القيصر لتوه الاقتراح ولكن نابليون الثالث

وجد نفسه بعد ذلك التاريخ بخمسة أعوام مشتركا فى حرب القرم دفاعاً عن أملاك الامبراطورية العثمانية . وإن المعاهدة التى عقدها وقتئذ مع بريطانيا قد أنهت الاتفاق الدولى لعام ١٨١٥ . ولكن حرب القرم لم تقدم لنابليون الثالث إلا القليل من النفع مع بعض الكوارث المفجعة فأنهاها بسرعة ولكن دون المساس بهيبته . وأكد مؤتمر باريس فى عام ١٨٥٦ ظاهرياً على الأقل مركز فرنسا القيادى فى أوروبا ، ولكنها لم تجن من ورائه أرضاً كما أنها لم تحقق غرض نابليون فى اعادة رسم خريطة أوروبا . أما أهم ما ترتب على هذا المؤتمر بالنسبة لفرنسا فقد كان عودة السلام إلى أوروبا بعد حرب كلفت فرنسا تكاليف باهظة فى الرجال والمال لاتتعادل مع ما حققته من ورائها من كسب ظاهرى .

وقد حذر وزير الخارجية « دروين دى لويس » الامبراطور من نوايا انجلترا التى كانت فرنسا تحارب لحسابها فى حرب القرم . أما المكسب الرئيسى الذى أحرزته فرنسا فى هذه الحرب فهو أن مؤتمر الصلح فى عام ١٨٥٦ قد جعل من باريس مركز الثقل فى الدبلوماسية الأوروبية كما جعل من نابليون الثالث الدعامة الأساسية لكل تسوية اوروبية . وإن فى هذه الحقيقة تناقضا واضحا بالنسبة لما كان نابليون الثالث يرغب فيه فى قرارة نفسه وهو أن يعيد رسم خريطة أوروبا .

فى إيطاليا :

كانت إيطاليا موطن مغامرته الثانية ، لأن إيطاليا كانت الهدف الطبيعى والتقليدى لبسط النفوذ الفرنسى على أوروبا . أما الميدان الآخر فهو منطقة الراين وقد كان النضال فى إيطاليا يتضمن محاربة النمسا ، بينما ذلك النضال فى الراين يتضمن محاربة بروسيا .

وهكذا وقع اختيار نابليون الثالث على النمسا لتكون عدوه الثانى فى سبيل مد نفوذ فرنسا فى إيطاليا إذ كان الامبراطور يعتبر الحصول على انتصارات فى إيطاليا أيسر وأسهل من الحصول عليها فى الراين ومهما يكن من أمر فإن كلا المشكلتين الألمانية والإيطالية قد ارتبطت أحداثهما كما سيتبين فى دبلوماسية عام ١٨٥٩ . لم تكن إيطاليا مسرح انتصارات نابليون الثالث المبكرة فحسب وإنما كانت كذلك مهد مؤامرات شبابه . رأى الامبراطور أن التدخل فى إيطاليا يبشر بمكاسب جمة

بنفقات قليلة ، فبدأ يعد العدة بعناية وحذر ففى مؤتمر الصلح فى باريس أظهرت بريطانيا تعاطفاً شديداً نحو القضية الإيطالية(١) .

وقد رأى الامبراطور أن يتبنى هذه القضية حتى يكسب ود انجلترا . ثم ان النمسا قد فقدت صداقة قيصر الروسيا أثناء حرب القرم بعد ما قدمه لها من خدمات قيمة قمع ثورات عام ١٨٤٩ فى أملاك الهبسبورج . وهكذا لم يكن هناك ما يخشى من تكدير القيصر إذا هزمت النمسا ثم إن نابليون الثالث كان على استعداد ليستعيض عن مصادقة النمسا بالروسيا . وقد بدأ فعلا بتوطيد صداقته بالقيصر الجديد الكسندر الثانى واستمر فى العمل على تحسين صداقته بالروسيا حتى ولو كان ذلك على حساب علاقته بانجلترا ؛ وإذ كان يرى أن فى استطاعة الروسيا أن تترك جيشاً كبيراً فى غاليسيا تهدد به النمسا فيجعلها عاجزة عن تقوية جيشها فى إيطاليا مما يسهل على الامبراطور هزيمتها . وكان القيصر على استعداد لتقديم مساعدته لفرنسا فكان الاتفاق الفرنسى الروسى فى مارس عام ١٨٥٩ ، ولكن وحدة الهدف كانت تنقصهما . فبينما كان القيصر يريد أن يخلص الروسيا من شروط صلح باريس المهينة وخاصة المواد المتعلقة بالبحر الأسود ، لم يكن هذا الأمر ليهم فرنسا فى شيء . وقد كانت الروسيا مثل انجلترا (بعد هذا الصلح أى بعد عام ١٨٥٦) مصممة على ألا تتدخل مرة أخرى فى حرب أوروبية . وقد مهدت هذه الحقيقة إتاحة الفرصة لنابليون الثالث لهزيمة النمسا فى عام ١٨٥٩ ، وليس بفضل مهارة الدبلوماسية الفرنسية .

وفى يناير عام ١٨٥٨ حاول أحد ثوار إيطاليا ويدعى « فيليس أورسينى » Felice Orsini أن يقتل الامبراطور وزوجه يوجينى Eugenie وكانا فى طريقهما إلى الأوبرا ، ولم يصب الامبراطور ولا الامبراطورة بسوء ولكن الحادث أسفر عن قتل وإصابة كثيرين . وقد اعتبر نابليون الثالث هذا الحادث قضاء وقدرا فسجن أورسينى ثم نفذ فيه حكم المقصلة ، ولكن وقع ذلك بعد أن استغل الامبراطور الحادث ومقترفه فى الدعاية لقضية تحرير إيطاليا .

· رأى نابليون الثالث فى أطماع كافور رئيس وزراء بيدمونت Piedmont

---

(١) نجاح كافور رئيس وزراء « بيدمونت » فى جذب انتباه الدول نحو القضية الإيطالية أثناء انعقاد مؤتمر باريس فى عام ١٨٥٦ .

الفرصة السانحة لفرنسا ، كما وجد كافور فى تطلعات نابليون الثالث فرصة لتحقيق أهداف بيد مونت . كان كل من الرجلين فى الواقع يحاول أن يستغل الآخر . وقد تم الاتفاق بينهما فى حمامات « بلومبير » Plambiéres فى يوليو ١٨٥٨ ضمن الامبراطور بمقتضاه مكسباً مادياً ألا وهو أن يؤول «سافوى» Sovoy و « نيس » إلى فرنسا ومما لاشك فيه أن فى هــذه الإضافة والضم إلى أملاك فرنسا نقضاً جزئياً للشروط التى فرضها الحلفاء على فرنسا فى عامى ١٨١٤ ، ١٨١٥ ، وقد أعلنت فرنسا فى عهد الثورة فى عام ١٧٩٢ أن تلك الأقاليم فرنسية حيث يتحدث أهلها اللغة الفرنسية . وكان هذا الثمن الذى قدمه كافور للامبراطور فى مقابل وعده بمساعدة سردينيا أثناء حربها ضد النمسا ، كما تم الاتفاق على خطط المستقبل الخاصة بتكوين اتحاد شمالى إيطاليا بعد حصول سردينيا على لمبارديا والبندقية فتصبح قوة مسيطرة على شمال إيطاليا بعد طرد النمسا منها .

كما تم الاتفاق على تدعيم التحالف الفرنسى الإيطالى بتزويج ابن عم الامبراطور إلى ابنة فيكتور عمانويل ملك بيدمونت ، على أن تترك مملكة الصقليين فى جنوب إيطاليا دون التعرض لها . أما مستقبل إيطاليا فقد ظل غامضاً بعض الشىء ، ذلك لأن البابا كان إلى جانب سلطانه الدينى يبسط نفوذه الزمنى على بعض الولايات الكبيرة فى وسط إيطاليا بينما أراد الامبراطور أن يسيطر على مملكة فى وسط إيطاليا مكونة من الدوقيات الصغرى . وكان يرى أن ترتبط البلاد كلها بعد ذلك برباط اتحادى يرأسه البابا وإن سياسة نابليون الثالث فى مساعدة القومية الإيطالية لتظهر بوضوح التناقض فى مشاريعه الإيطالية ؛ فلم يكن يهدف إلى تكوين إيطاليا متحدة فتصبح جاراً قوياً لفرنسا . ولكنه كان يطلع إلى الإبقاء على انقسام إيطاليا ، لتلجأ إلى فرنسا عند الحاجة ، وتحل فرنسا بالتالى محل النمسا ولكنها تصبح عندئذ الدولة الصديقة والمخلصة .

للمرة الثانية كما حدث بالنسبة لحرب القرم لم تسر الأمور فى إيطاليا وفق ما كان يتوقع الامبراطور رفض كافور الإنذار النمسوى فى أبريل ١٨٥٩ وفى مايو من العام نفسه تقدمت القوات الفرنسية نحو بيدمونت بمساعدة السكك الحديدية ، فانتصرت قبل انضمام القوات البيدمنتية إليها فى موقعة « ماجنتا » Magenta فى ٤ يونيو وبمساعدة حلفائها انتصرت فى موقعة « سولفرنيو » Solferino فى ٢٤ يونيو ؟ وقد أسفرت

هذه الحرب عن قتل وإصابة الكثيرين من الفرنسيين والنمسويين وبدأ الجيش النمسوى فى الانسحاب إلى معاقله . وتميزت حركة جيش بيد مونت ببطء الحركة كما كان عدد المتطوعين فى هذا الجيش من سائر أنحاء إيطاليا غير كاف . وفى تلك الأثناء أخذ نابليون على عاتقه قيادة الجيش . فتبين له خطورة الموقف . إذ كان الموقف يستدعى زيادة كبيرة فى الإمدادات لتساعد على إسقاط المواقع النمسوية المحصنة . فى الوقت نفسه كانت قوات بروسيا تهدد أمن الراين . اتفق لذلك الامبراطور مع فيكتور عمانويل على عقد هدنة سريعة مع الامبراطور فرانسيس جوزيف فى « فيللا فرانكا» Villa Franca فى ١١ يوليو ١٨٥٩ . فحصلت بيدمونت على لمبارديا ولكنها لم تضم البندقية كما كان المتفق عليه بين الطرفين ولذلك تنازل نابليون الثالث عن مطالبته بنيس وسافوى . ولما لم تحقق الحرب لكافور ماكان يهدف إليه (ضم البندقية) استقال من منصبه .

ماذا جنت فرنسا من وراء هذه الحرب السريعة ؟ لقد أنقذ نابليون الثالث أرواحاً عديدة بتلك التسوية السريعة . هزم نابليون الثالث النمسا كما أثبت تفوق الجيوش الفرنسية على الجيوش النمسوية وساهم فى حركة تحرير إيطاليا وقدم لها فيما بعد أكثر مما كان هو وكافور يتوقعان . كانت هذه الحرب خطوة هامة نحو المرحلة التالية فى تحرير إيطاليا تلك هى حرب عام ١٨٦٠(١) . عاد كافور إلى منصبه فى عام ١٨٦٠(١) فساهم فى توسيع رقعة بيد مونت عندما نجح فى أن يضم إليها دوقيات الوسط الثلاث ،(٢) وقبض عندئذ نابليون الثالث الثمن عندما تنازلت بيد مونت لفرنسا عن نيس وسافوى فى مارس عام ١٨٦٠ . ففقدت فرنسا صداقة الإيطاليين فقد اشتد استياؤهم لفقدان هذين الموقعين . وقد أشعل نيران هذا السوط موسولينى بعد ذلك التاريخ بخمسة وسبعين عاماً . فلم تجن فرنسا من وراء تدخلها فى إيطاليا إلا فقدان نفوذها فى شبه الجزيرة الإيطالية . وكان الجيش الفرنسى آخر الجيوش الأجنبية التى بارحت إيطاليا عندما غادرت روما فى عام ١٨٧٠ . وإن سياسة نابليون الثالث الخارجية البارعة والمخاطر التى تسببت فيها نتيجة للحروب التى خاضتها فرنسا قد تركتها فى عام ١٨٦٠ فى موقف لاتحسد عليه وأصبحت فرنسا أثناء المنازعات الاوروبية التالية الضحية الرئيسية(٣) .

---

(١) انظر فيما يلى ص   (٢) انظر ص   (٣) انظر ص

تحول فرنسا فى عهد نابليون الثالث

من امبراطورية أوتوقراطية إلى امبراطورية ليبرالية

بين عامى ١٨٦٠ ، ١٨٧٠

كيف كانت فرنسا فى عام١٨٦٠ تتميز بالحكم الأوتقراطى وكيف أصبحت ليبرالية بعد ذلك التاريخ بعشر سنوات ؟ لم يكن التحرر فى فرنسا واتباع النظم الديمقراطية فيها وقتئذ يعنى مماثلة النظام القائم فى بريطانيا المعاصرة . فالتشريع الفرنسى يختلف عن التشريع الانجليزى . فنابليون الثالث لم يكن يهدف إلى منح الهيئة التشريعية السلطة كلها على غرار ما كان يتمتع به البرلمان الانجليزى وقتئذ . وهكذا لم يكن معنى الامبراطورية الليبرالية المملكة البرلمانية على غرار النموذج البريطانى كما لم يكن معنى الأوتوقراطية فقدان كل الحريات الشخصية كما حدث أثناء ديكتاتورية القرن العشرين . حقيقة أن نابليون الثالث قد اعتقل عدداً كبيراً من الاشتراكيين ونفاهم إثر انقلاب عام ١٨٥١ ، ولكنه لم يلبث أن أقلع عن هذه السياسة . فأعاد بعض أعضاء الهيئة التشريعية إلى مقاعدهم ومنهم اميل أوليفيه Emile Oliviet بوصفهم أعضاء جمهوريو النزعة . وفى عام ١٨٥٩ عفا نابليون الثالث عن خصومه السياسيين بما فيهم « بيدرو رولان » . bedrų Rollin العنيف . كان العاهل الفرنسى بذلك يحاول أن يثبت أقدام أسرته وأن يحول الحكم الشخصى الذى كان يمارسه إلى حكم يمنح فرنسا المؤسسات الدستورية التى يتطلع إليها غالبية الشعب الفرنسى . وليضمن بالتالى لابنه الصغير العرش عند بلوغه السن القانونية .

تفسير هذا التحول :

وكثيراً ما تساءل المؤرخون عن سر ذلك التحول الديمقراطى فى الحكم بين عامى ١٨٦٠ ، ١٨٧٠ . هل كان تلقائياً أم كان يمثل محاولة يائسة من حاكم مفلس يعمل على إنقاذ عرشه . والواقع إن نابليون الثالث قد أدرك أن مشكلة أكثر الحكام نجاحاً وتوفيقاً هى البحث عن الوسيلة التى تضمن لهم عدم قيام خلفائهم بهدم ما أنجزوه . وكان الامبراطور الفرنسى يملك حاسة قوية تتمثل فى وعيه التاريخى النابه أدرك

بمساعدتها أخطاء بعض زعماء الماضى فعمل على أن يتجنبها ، وعندما تطلع إلى أحوال فرنسا بعد أحداث الثورة الفرنسية وجد أن جماعات مختلفة المبادىء قد تولت الحكم فى فرنسا الواحدة بعد الأخرى ، فرأى ألا يعادى أياً منها مع الاهتمام بالعمل على مصالحة الجميع باستثناء العناصر المتطرفة فى كل منها . ومن هنا تكونت مظلة عريضة يستظل بها مؤيدو عودة البوربون وأسرة أورليان والجمهوريون والبونابرتيون ، كل سواء ، يحتمى بالدولة ويتمتع بأمنها وأمانها مادام هدف الجميع هو مصلحة فرنسا العريقة وليست مصالح تلك الأحزاب الخاصة ومن ثم أصبحت الامبراطورية صورة للحكومة التى تجمع بين جميع أفراد الشعب الفرنسى .

ومعنى ذلك أن نابليون الثالث قد اتجه نحو رفع قبضته عن أمور الدولة هادفاً إلى إشراك الفرنسيين فى الحكم ولم يكن يبغى من وراء ذلك مجرد الإعلان والدعاية لحكمه . فقد كان نابليون الثالث مقتنعاً تماماً بأنه لن يلبث أن يحين الوقت الذى يضطر فيه إلى التنازل عن بعض سلطانه ، وأن التغيير لامفر منه فى التاريخ . لذلك أراد الامبراطور أن يستبق الأحداث إلى هذا التغيير وألا يقف حجر عثرة فى سبيله لأن هؤلاء الذين فضلوا إعاقة مسيرة أمثال هذا التغيير قد قضى عليهم كما حدث بالنسبة لمترنيخ زعيم الرجعية فى أوروبا . ومع ذلك عندما حان الوقت لبدء التغيير لم يبادر إلى الاستجابة له فلم يبد استعداداً طيباً لإحداثه بسبب ما عرف عنه من تردد وافتقار إلى سرعة البت فى الأمور ، تلك الصفة التى تفاقمت بسبب تقدمه فى السن ومرضه خلال السنوات الأخيرة من حكمه . وعندما قرر أن يتبع ذلك الطريق المتحرر الجديد لم يكن الوقت مناسباً ، كما كانت سياسته الخارجية مشئومة بمعنى الكلمة . فلا لاشك أن فشل سياسته الخارجية فى منتصف الستينيات قد حطمت هيبته وأدت إلى احتدام المعارضة فأقنعته بأن الوقت قد حان للبدء السريع فى إحداث التغيير المرتقب .

وهكذا كان فشل نابليون الثالث فى سياسته الخارجية . ونوبات المرض التى اعترته سببا فى عدم التوقيت السليم المناسب لاحداث التغيير . ومع ذلك فإن أول عهد نابليون الثالث بالتغيير الليبرالى كان قبل الستينيات . عندما وصلته أنباء الاستفتاء الشعبى الذى أجرى فى عام ١٨٥١ وما ترتب عليه من حصوله على أغلبية ساحقة . تقر حكمه المطلق . عندئذ بدأ يؤذن بالتغيير بقوله « إن قضاء حاجات الحاضر بطريقة مرضية يتطلب إنشاء نظام يعترف بالسلطة دون الإساءة إلى المساواة ودون اغلاق

المنافذ فى وجه التعديلات بمعنى وضع أساس ذلك البناء القادر على حماية الحرية المثمرة » .

خطوات التحول :

بدأ نابليون الثالث فى عامى ١٨٥٩ ، ١٨٦٠ يتخلى عن سلطته الأوتوقراطية حتى يحصل على تأييد المعارضين لسياسته . وكانوا وقتئذ من حزب أورليان . وبعض الأعيان ، وعمال المدن حيث واجه الامبراطور أشرس المعارضة السياسية .

وكانت الامبراطورة أوجينى تحث نابليون الثالث بعد عام ١٨٦٣ على المحافظة على سلطانه وعلى الدفاع عن المطالب المتطرفة للفريق المؤيد لسلطة البابا المطلقة فى الكنيسة .

ولكنها لم تكن تستطيع تعويق مسار ذلك التغيير وقد استقر رأى الامبراطور عليه . وقد بدأ نجم «دوق دى مورنى» Due de morny يلمع وهو أخ الامبراطور غير الشقيق وقد عينه نابليون رئيساً للهيئة التشريعية ، وقد علا شأنها فى عهده ، كما نجح « مورنى » فى أن يقيم العلاقات بين «اميل أوليفيه» Emile Olivier العضو الجمهورى والامبراطور . مما أدى فى النهاية إلى التعاون بينهما .

وفى عام ١٨٦٠ وجد نابليون فى نفسه الشجاعة لكى يتحدى طائفة المؤيدين لسيادة البابا المطلقة وأصحاب المصانع أثناء محاولته توسيع دائرة تأييد امبراطوريته السياسى . كان نابليون الثالث يعتقد أن حرية التجارة ستساهم فى تحقيق هذه الغاية . ومن ثم أصبحت فرنسا تؤيد مذهب حماية الإنتاج الوطنى . فبدأ نابليون الثالث فى منتصف الخمسينيات من القرن التاسع عشر فى تخفيض بعض التعريفات وكان وقتئذ تحت تأثير تجار منشستر الأحرار ، كما تأثر بمقابلته « لكوبدن » Cobden أحد معتنقى أراء « سان سيمون » Saint. Simon فى حرية التجارة . وقد أسفرت بعض المفاوضات السرية بين فرنسا وانجلترا إلى عقد معاهدة تجارية بينهما فى يناير عام ١٨٦٠ . وعلى الرغم من المعارضة القوية لمؤيدى مذهب حماية الإنتاج الوطنى عقد نابليون الثالث خلال السنوات التالية معاهدات خاصة بحرية التجارة مع بروسيا وبلاد أوروبية كثيرة أخرى .

وان إصراره على احترام هذه السياسة لعلامة قوة لا ضعف كما ادعى البعض .

كذلك كانت سياسته الإيطالية قائمة لخدمة مصالح فرنسا وليس لخدمة طائفة بعينها فيها . فما لاشك فيه أن عقد الهدنة « فيلا فرانكا » Villa Franca مع النمسا فى يوليو عام ١٨٥٩ لم يكن عملا مجيداً ، ولكنه كان عملياً وصائباً وإن دل على شيء فإنما يدل على الوعى واليقظة ؛ لقد نجح الامبراطور فى أن يحقق الكثير للإيطاليين . كما كان من الحمق أن يستمر فى الحرب أطول من ذلك ؛ فيتسبب فى إزهاق أرواح فرنسية عديدة فى سبيل الحصول على البندقية . وفى العام التالى ١٨٦٠ باغتت الوحدة الإيطالية الجميع . وهنا اتبع نابليون سياسة غاية فى الحذر ، عندما وافق على خطط كافور لمنع قوات غاريبالدى من التقدم شمالا ، فسمح لقوات بيد مونت بالتقدم جنوباً مارة بالولايات البابوية لتصل إلى نابلى . وهنا لم يكن نابليون الثالث مستعداً للمخاطرة بأرواح فرنسية للمحافظة على حرمة الأملاك البابوية . لقد صان للبابا ما استطاع صيانته له من أراض إلى آن اضطرته ظروف عسكرية قومية قاهرة أن يسحب حاميته من روما عام ١٨٧٠ عندما تعرض جيشه للخطر فى مواجهة القوات البروسية . ولكنه بدل أن ينال عرفان كنيسة روما بالجميل ، هاجمه المؤيدون لسيادة البابا المطلقة بغير وجه حق هجوماً لاذعاً .

كان نابليون يتبع سياسة متزنة بينما كان البابا بيوس التاسع Pius يعمل على تثبيت نفوذه الدنيوى فى إيطاليا وقد أخذ نابليون الثالث يعمل على تأييد الروح التقليدية لاستقلال الكنيسة الجاليكانية ، فلم يعد للبابا رأى فى تعيين الأساقفة ، ولم يعد للأوامر الدينية الصادرة من كنيسة روما تلك الامتيازات التى كانت تتمتع بها من قبل ولم تكن هذه الحركة فى مجموعها معادية للسياسة الكنسية ، فلم نجد غالبية الكاثوليك أى غضاضة فى سياسة الامبراطور الدينية .

وفى ٢٤ نوفمبر من عام ١٨٦٠ ، أعلن الامبراطور المجموعة الأولى من الإجراءات المحررة للدستور ؛ كانت الاقتراحات متواضعة ولكنها زادت من حقوق الهيئة التشريعية . وكما اعترف « إميل أوليفييه » Emile Ollivier أن المهم هو أنها كانت الخطوة الأولى فى الطريق السليم فقام فى الهيئة التشريعية — وهو الجمهورى النزعة المعروف — ليعبر عن رضاه فى خطاب لامع عن تلك الإجراءات أراد نابليون الثالث وقد وضع نفسه فوق الأحزاب أن يصلح بين الأحرار والامبراطورية ويقرب وجهات النظر إذ أنه مثل أوليفييه . كان يأمل أن يدرك جميع الفرنسيين أن الامبراطورية إنما

تقدم لهم الطريق الأسلم إلى الحرية ، وذلك فى نظام وأمان . وفى عام ١٨٦١ استحدثت بعض الإجراءات الأخرى التى كان من شأنها منح الهيئة التشريعية سلطات أوسع فى فحص الميزانية وكذلك جعل الصحافة أكثر تحرراً .

يؤخذ على نابليون انه لم يكن أكثر إقداماً وجرأة فى منح الهيئة التشريعية المزيد من الحقوق والحرية وقتئذ أى فى مطلع الستينيات وإنما ترك الخطوة التالية لما بعد ذلك ، فلم يقدم عليها إلا بعد ما منى به من فشل ذريع فى سياسته الخارجية ، مما أظهر أنه قد أقدم على هذه التنازلات مضطراً لا بمحض إرادته : ومع ذلك فإن انتخابات عام ١٨٦٣ قد أسفر عن أغلبية ساحقة مؤيدة للنظام القائم ولكنها كذلك قد تضمنت أقلية من الوجوه الجديدة والقدمة الضليعة فى شئون السياسة ممن فى استطاعتهم تحطيم نابليون الثالث بمعارضتهم السياسية ، وكان بينهم « تيير » Thiers وقد ازداد عدد ممثلى الحزب الجمهورى . وأصبح من الواضح أن نابليون الثالث قد فقد تأييد باريس وغيرها من المدن الكبيرة . ومع ذلك فقد ظل نابليون يتودد إلى العمال فخول لهم بعض الحقوق المحددة فى إقامة الجمعيات فى عام ١٨٦٤ ، وبعد مضى أربع سنوات سمح للعمال بإقامة الاتحادات ولكنه بالنسبة للشئون الدستورية ، كان يلجأ إلى « روهر » Rouher عضو من الأحرار المعارضين وفى النهاية تعدل الدستور فى يناير عام ١٨٦٧ فمنحت الهيئة التشريعية حقوقاً جديدة ، ومع ذلك ظل « روهر » مستشار الامبراطور الرئيسى ، وظل الامبراطور فى نظر العالم كله وهو يقدم الإصلاح تلو الآخر متنازلا عن سلطاته بصورة تدريجية .

لم تكن أواسط الستينيات من القرن التاسع عشر فترة سعيدة فى حياة الامبراطورية . فقد اشتد هجوم الصحافة وقد تحررت من قيودها بقوانين عام ١٨٦٨ على سياسة نابليون الاقتصادية ومع ذلك فلا زالت الأغلبية العظمى من الفرنسيين تؤيد نابليون الثالث . ولكن انتخابات مايو عام ١٨٦٩ أسفرت عن تيار جارف للمؤيدين لإصلاحات الدستور التحررية (الليبرالية) بينما ظلت المدن الكبرى معارضة للنظام الامبراطورى ، وكان عدد النواب الجمهوريين بالمجلس صغيراً . بينما عاد عدد كبير من النواب عازمين على تأييد الامبراطورية على أساس الإصلاحات الدستورية . فكانوا يطالبون بحكومة مسئولة أمام الهيئة التشريعية . كانت هذه هى السياسة التى اعتنقها « أوليفييه » Ollivier.

وفى نوفمبر عام ١٨٦٩ التقى بالامبراطور سراً . وبعد ذلك بعدة أسابيع ألف

أوليفييه وزارة جديدة . وهنا استكملت الامبراطورية آخر مراحل تطورها الديمقراطي ، وكان ذلك عند اندلاع الحرب ضد بروسيا . لقد ألف الامبراطور بذلك وزارة تتمتع بتأييد الجمعية التشريعية . ولكن الامبراطورية الديمقراطية وجدت أن هذه الوزارة أي الهيئة التنفيذية لن تكون كافية لتحمل المسئولية وحدها أمام أغلبية أعضاء الجمعية التشريعية وأن تعتمد عليها كما هو الحال في المملكة المتحدة ، فاحتفظ نابليون الثالث بمقتضى دستور عام ١٨٧٠ بسلطات واسعة ؛ فظل رأس الحكومة وصاحب الحق في تعيين الوزراء ورئاستهم عند الاجتماع ، كما احتفظ لنفسه بحق الفيتو ، كما أصر على الاحتفاظ بمطلبه الخاص بأن يكون مسئولا أمام الشعب الفرنسي مباشرة ، فيلجأ إليهم في استفتاء شعبي إذا لزم الأمر . ومن جهة أخرى حتم الدستور عليه أن يتعاون مع الوزراء والجمعية التشريعية التي اكتسبت حقوقاً واسعة . فأصبح من حق المجلسين أن يتقدما بمشروعات القوانين ، وأصبح الوزراء مسئولين أمام الامبراطور بالإضافة إلى مسئوليتهم أمام الجمعية التشريعية ، وكانت الرقابة شديدة على الهيئة التشريعية ، فقد كان من سلطة مجلس السناتو أن يستخدم حق الفيتو ازاء التشريعات التي تصدر عن المجلس التشريعي ، كما كان الامبراطور والوزراء يشتركون في تعيين أعضاء ذلك المجلس .

كان الامبراطور وأوليفييه يتطلعان إلى نجاح المصالحة بين الأحزاب . وهنا نتساءل هل كان في استطاعة الدستور أن يعمل على أساس مزدوج من التأييد الشعبي : أحدهما يرتبط بالامبراطور الذي في استطاعته أن يقيم أعماله على أساس الاعتماد المباشر على الشعب عن طريق استفتائه والثاني يتعلق بالهيئة التشريعية حيث ينتخب أعضاء المجلس التشريعي فيها عن طريق الانتخاب العام فيصبح له حق المطالبة بحقوق الشعب . إنها المواءمة بين الحكم الفردي الأوتوقراطي ممثلا في الامبراطور والسيادة البرلمانية لعدد كبير من نواب الشعب . وقد وافق الشعب على الدستور عام ١٨٧٠ بأغلبية ساحقة في ٨ مايو ١٨٧٠ ؛ فحصل على تأييد ٧,٣٥٨,٧٨٦ صوتا مقابل عدد من الأصوات المعارضة بلغ ١,٥٧١,٩٣٩ . فأعلن أوليفييه بعد الاستفتاء الشعبي أنه على الرغم من معارضة الجمهوريين لقد أحيت الحرية شباب الامبراطورية . وقد حصلت على تأييد لا يقل عما حصلت عليه في عام ١٨٥١ إلا بقدر ١٠٪ .

أخذ نابليون الثالث ينشر النفوذ الفرنسي فيما وراء البحار ولكن هذه الصورة

الناجحة بدأت تخبو بعد عام ١٨٦٦ بسبب سلسلة من الإخفاق فى سياسته الخارجية ؛ فشله فى الحصول على بعض التعويضات بعد انتهاء الحرب البروسية النمسوية ، اخفاق حملته المكسيكية ، ثم اخفاق سياسته الخارجية بين عامى ١٨٦٦ ، ١٨٧٠ أى إلى قيام الحرب ضد بروسيا فى عام ١٨٧٠ . وأثناءها أظهر الجيش الفرنسى عجزه التام أمام قوات بروسيا المدربة المستعدة . فتسبب ذلك فى سقوط الامبراطورية وإلى قيام الحكم الجمهورى ؛ ذلك لأن المعارضة فى فرنسا لم تكن من القوة بحيث تستطيع أن تغير من نظام الحكم ، فكانت الهزيمة ووقوع الامبراطور أسيراً فى يد أعدائه البروسيين السبب فى إحداث ذلك التغيير .

تفسير سياسة الامبراطور الخارجية :

وإذا حاولنا أن نحلل سياسة نابليون الثالث الخارجية التى أدت فى النهاية إلى القضاء على حكمه فإننا نجزم بأنه كان متعاطفاً مع الحركات القومية والتحررية فى أوروبا ولكنه كان يفتقر إلى الاستمرار والتشبث بموقفه وخاصة فى أيامه الأخيرة : ففى عام ١٨٦٣ عند وقوع الثورة فى بولندا اتخذ موقف المدافع عن البولنديين فأهان الروسيا وأغضبها بينما لم يساعد البولنديين وأخطر من ذلك أن نابليون لم يقدر أن نمو الشعور القومى فى ألمانيا جدير بأن يخلق منافساً قوياً لفرنسا ولم يكن وحده فى هذه الغفلة بل إن الجميع قد استهانوا ببروسيا وقوتها قبل عام ١٨٦٦ . فى ذلك العام بعد هزيمة النمسا الفادحة(١) اقتنع الامبراطور بعد فوات الأوان بضرورة العمل على المحافظة على التوازن الدولى بعدم السماح لبروسيا بمزيد من التوسع ولكن مستشاريه فى باريس كانوا منقسمين إلى فريقين : الفريق التقليدى الموالى للنمسا ومنه الامبراطورة والوزير « دروين دى لويس» Drowyn de Lhuys وبعض مارشالات فرنسا ممن أرادوا التدخل عنوة إذا اقتضى الأمر لمنع هزيمة النمسا وإخراجها من المانيا . والفريق الآخر ويطلق عليه الحزب الإيطالى ومكون من الأمير نابليون « روهر» Rouher وهو الفريق المنادى باتباع سياسة الصداقة مع إيطاليا وبروسيا التى ستفسح المجال بانتصاراتها لتحطيم تسوية عام ١٨١٥ . ولم يوفق نابليون الثالث فى القرار الذى توصل إليه ليرضى الطرفين فأثار غضب بسمارك باقتراحه التوسط فى الأمر ؛ وقد أدت المناقشات الخاصة بتعويضات

---

(١) انظر ص

على نهر الراين (ميز Maing أو لكسمبرج Luxembourg) إلى أزمة لكسمبرج فى عام ١٨٦٧ وكان لنشر المعاهدات السرية مع الولايات الألمانية الجنوبية أثرها فى أنه بعد عام ١٨٦٧ لم يعد هناك احتمال لعودة التعاون الفرنسى البروسى . ومع ذلك لم يفطن نابليون الثالث إلى الاحتياط لهذا الأمر باتخاذ موقف يقوى من مركزه إزاء موقف بروسيا العدائى .

أحرز نابليون الثالث نجاحاً ملحوظاً فيما وراء البحار . لم تلبث مصيبة المكسيك الفادحة ان جعلت نوره يخبو ؛ فقد أعادت فرنسا تنظيم مستعمراتها فى الخارج بل وزادت من رقعتها . كان يؤمن بحرية التجارة فأفادت فرنسا اقتصادياً من هذا الاتجاه كما حذا حذو حكم أسرة أورليان فى متابعة تثبيت أقدام فرنسا فى الجزائر . فأتم ذلك . وقد أعلن فى إحدى خطبه فى عام ١٨٥٢ أن فرنسا لن تتنازل عن هذا الفتح وفعلا لم لم يحدث ذلك إلا بعد مضى ما يزيد على مائة عام . ولكن استمرار قيام الثورات بالجزائر وانتشار الطاعون بها جعل من الصعب على فرنسا إدارتها بل والاستفادة منها . على عكس ذلك استفادت فرنسا من تدخلها مالياً فى مصر عندما أيد نابليون الثالث فرديناندديلسبس Ferdinand de Lesseps الذى أسس شركة عالمية لحفر قناة السويس . وأصبح أحد المساهمين فيها ، كما أنه ضغط على السلطان ليسمح بالحفر الذى بدأ فى عام ١٨٥٩ ؛ واحتفل بافتتاح قناة السويس رسمياً فى عام ١٨٦٩ بحضور الامبراطورة « أوجينى » Eucenie كما اتسمت سياسة فرنسا بالنشاط فى القسطنطينية والشرق ، فأصبحت فرنسا إحدى قوى حوض البحر المتوسط . تلى انجلترا فى المنزلة . كما توسعت فرنسا على السواحل الغربية لأفريقيا فى الخمسينيات من القرن ١٩ (١٨٥٠) كما أنها بعيداً فى الشرق الأقصى بدأت امبراطوريتها الاستعمارية فى الصين والهند الصينية فى عهد نابليون الثالث .

وكانت بلية المكسيك أكبر المشاريع الفرنسية فيما وراء البحار عندما أتاحت الحرب الأهلية الأمريكية الفرصة للدول الأوروبية بالتدخل دون خطر ضد القائد « جواريز » Juarez رجل الدين الليبرالى . وكانت الذريعة توقف « جواريز » عن دفع ديونه لحاملى السندات الأجانب وبالاتفاق مع بريطانيا وأسبانيا أرسلت فرنسا حملة لإجبار « جواريز » على الدفع ولكن غرض نابليون الثالث الحقيقى كان خلع « جواريز » وإحلال أحد الملكيين الكاثوليك محله . وقد قدم نابليون الثالث ذلك التاج إلى الأرشيدوق

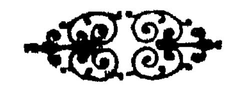
مكيمليان Maximiilan أصغر إخوة الامبراطور فرانسيس جوزيف وفى عام ١٨٥٢ أصدر نابليون الثالث أوامره إلى القائد الفرنسى أن يستولى على مدينة المكسيك وأن يدبر اجتماع مجلس مكسيكى يدعو مكسمليان لقبول التاج الامبراطورى . فقاوم المكسيكيون مدفوعين بحماس قومى ولكن مدينة مكسيكو سقطت فى النهاية فى عام ١٨٦٤ ونصب الامبراطور مكسمليان عليها .

ظل مكسمليان يعتمد على الإمدادات الفرنسية لتؤيده فى مركزه . ولسوء حظه أن متاعب نابليون الثالث فى أوروبا فى عام ١٨٦٦ وعداء الولايات المتحدة بعد انتهاء الحرب الأهلية فى عام ١٨٦٥ جعلته يقرر سحب قواته من المكسيك وترك مكسمليان للأقدار . ومهما يكن من شىء فإنه ليس من الإنصاف أن نحمل نابليون الثالث مسئولية المأساة التى تلت ذلك . فلم يكن فى استطاعة مكسمليان كما لم يكن فى استطاعة البابا أن يتوقع حماية مستمرة من جانب فرنسا لأملاكه كان الموقف يحتم على مكسمليان أن يتنازل عن عرشه ويعود إلى بلاده . ولكنه فضل أن يبقى مفتوناً بمكانه وقدره الزائف . وقد تحمل فى شجاعة نتائج جنونه وغروره . فوقع فى أسر « جواريز » ونفذ فيه حكم الموت رمياً بالرصاص . لقد كان كذلك للنهاية التعسة لمكسمليان أثرها فى نفوس الأوربيين الذين اتهموا نابليون الثالث بتخليه عنه . كما أساء ذلك إلى علاقته بالهبسبرج فى الوقت الذى كان فيه نابليون أحوج إلى مساعدتهم ضد بروسيا .

لم يمض بعد ذلك طويلا لانهيار الامبراطورية الثانية . فإن أزمة ملء عرش أسبانيا الشاغر (١) بأحد أفراد أسرة الهوهنزلرن فى يوليو عام ١٨٧٠ أقنعت نابليون الثالث و « أوليفييه » بالدخول فى حرب ضد بروسيا على الرغم من سوء حالة جيش فرنسا . كانت غلطة فرنسا الكبرى انها لم تهتم بإصلاح الجيش وإعداده لمثل هذه الحرب التى لم يكن نابليون الثالث يتوقعها فى عام ١٨٧٠ كما أنه لم يكن مستعداً لها . ففى عام ١٨٦٦ اشتد فزع بعض مستشارى الامبراطور العسكريين لما وصل إليه جيش فرنسا من ضعف وخاصة عندما قارنوه بجيش بروسيا المدرب أحسن تدريب . ورؤى ضرورة استخدام التجنيد الإلزامى كما فعلت بروسيا لإعداد الجيش وقد نادى الامبراطور بذلك ولكن المقاومة والمعارضة كانت شديدة إزاء هذا الإجراء . فقد أعلن جميع المسئولين

(١) انظر ص

عن خشيتهم من عواقب التجنيد الإجبارى لعدم شعبيته ؛ كما كانت المعارضة من جانب الأحرار فى البرلمان شديدة إزاء العمل على زيادة سلطان الامبراطور عسكرياً فى الداخل . وقد رأى نابليون إزاء ذلك أن يعهد إلى القائد « نيل » Niel بأن يقوم بالإصلاحات الضرورية فى الجيش بمساعدة الهيئة التشريعية ولكن « نيل » لم ينجح فى تحقيق ذلك . وهكذا كانت السياسة الليبرالية التى اتبعها الامبراطور قد حدت من الحكم الدعقراطى فى الداخل ولكنها أضعفت منه فى الخارج أى فى مواجهة أعدائها وهكذا سقطت الامبراطورية نتيجة لخطأ فى الدبلوماسية وخطأ فى تقدير قوة عدوتها بروسيا التى استهانت بها فرنسا ولم تعد العدة لمواجهتها . ولذلك لاتعجب إذا قيل أن سياسة نابليون الخارجية كانت الفاعل الأساسى فى سقوط حكمه والقضاء على الامبراطورية الثانية .



الباب الخامس
الوحدة الإيطالية



الوحـــدة الايطاليـــة

حققت إيطاليا وحدتها متأخرة ؛ فلم تصل إليها إلا فى القرن التاسع عشر شأنها فى ذلك شأن ألمانيا . أما أسباب تأخير حصولها على الوحـــدة فترجع إلى إزدياد قوة البابوية وإهتمام البابوية بالشـــئون العلمانيـــة والسياسية إلى جانب الشئون الكنسية والروحيـــة ؛ لذلك كانت البابوية حريصة على ألا تتحدى إيطاليا سياسيا فكانت ترى فى الإتحاد حرمانا لها من سلطانها السياسى وسيطرتها على إمارات الوسط ؛ وأعانها على تحقيق هذه السياسة مساعدة الدول الكاثوليكية . شارك البابوية فى اتجاهاتها السياسية نحو تعويق وحدة إيطاليا سائر أمراء إيطاليا وحكامهـــا ؛لأن إتحاد إيطاليا يفقد كل هؤلاء الحـــكام ما كان لهم من استقلال ونفوذ واسع ؛ فقد كان كل منهم يتمتع بنفوذ عظيم وسلطان مطلق فى إدارة امارته وتوجيه سياستها .

يضاف إلى الأطماع السـياسية لدى البابوية وحكام إيطاليا عوامل أخرى تتعلق بالاختلافات الواضحة فى الجنس والعادات فى أنحاء شبه الجزيرة الإيطالية مما عوق تحقيق وحدتهـــا بادىء الأمر ؛ فللسباردیون مثلا أى سكان شمال إيطاليا يختلفون اختلافا بينا عن سكان نابولى ليس من ناحية الجنس وحسب بل بالنسبة للغة والتطور التاريخى .

على أن تلك الإختـــلافات والفروق سرعان ما كانت تختفى تحت تأثير عوامل كانت تربط بين أفراد شعب إيطاليا ؛ فهناك عظمة تاريخهم الماضى يوم أن كانت إيطاليا قلب الإمبراطورية الرومانية النابض ؛ وصاحبة السيطرة على كثير من شعوب أوروبا ؛ وهناك ما تزهو به أيضا فى ميادين الآداب والفنون بألوانها المختلفة ومن ذلك أشعار دانتى الخالدة ونتاج عصر النهضة بثرائه الوفير وكنوزه الرائعة .

وليس الخير وحده هو الذى يجمع بين الناس ؛ وإنما تجمع بينهم المحن كذلك ؛ فالإيطاليون كانوا يقاسون كذلك من سيطرة النمسا عليهم ؛ وكان الحلفاء قد فرضوها عليهم فى تسوية ڤينا فى عام ١٨١٥ . وأصبحت

إيطاليا بمقتضاها تعبيرا جغرافيا . ومما زاد مرارة الإحساس بذلك عند الإيطاليين تذكرهم لمزايا الإتحاد أيام نابليون الأول حين وحد شمال بلادهم ووسطها تحت إسم مملكة إيطاليا الشمالية .

وكان على الإيطاليين قبل أن يسعوا فى سبيل تحقيق وحدتهم السياسية أن يخلصوا من سيطرة النمسا ولكن الأحلام التى راودتهم فى سبيل تحقيق الوحدة عند منتصف القرن التاسع عشر بدا تحقيقها بعيدا ، فالنمسا ظلت مصرة على سيطرتها على إيطاليا كلها . ولم تكتف بالسيطرة على شمال إيطاليا بل إنطوت الإمارات الوسطى تحت هذه السيطرة . وزاد الأمر تعقيدا أن البابوية بما تملك كانت تتطلع إلى النمسا كحليف قوى يمكن الإعتماد عليه . وأظهر ملك ناپولى كذلك تبعيته للنمسا وفقا للمعاهدة التى عقدت بين الطرفين منذ تسوية ڤيينا .

فى سبيل وحدة ايطاليا :

تزعم السعى فى سبيل الوحدة الإيطالية ثلاثة من رجالها ، فكان أولهم وهو « ماتزينى » Mazzini روح هذه الحركة ، وكان ثانيهم « كاڤور » Cavour عقلها المدبر ، أما ثالثهم « غاريبالدى » Garibaldi فكان ساعدها القوى .

الفصل الأول

دور ((ماتزيني)) Mazzini (١٨٠٥ - ١٨٧٢)

كان « ماتزيني » (١) الرجل العظيم مرهف الحس ، رقيق المزاج ، سريع الفهم ، متوقد الذهن ، شديد الوعي . أحس منذ مطلع شبابه شقاء شعبه ، والفقر الذي يملأ حياته ؛ فدفعه ذلك بجانب حبه الشديد لشعبه وإيمانه به إلى مواصلة التفكير فيما ينبغي أن يكون لهذا الشعب من حقوق لا يتصرف فيها حاكم مستبد وإنما يرعاها حاكم ديمقراطي . وكان ماتزيني من عشاق الديمقراطية التي قرأ عنها كثيرا وتعلق بمبادئها منذ مطلع شبابه ، فأخذ يتطلع إلى الحكم الجمهوري وظل مؤمنا به إلى أن فارق الحياة .

انضم ماتزيني إلى جمعية الكاربوناري وكانت يومئذ تعاني من الضعف بعد أن فشلت في التدبير لثورتي نابولي وبيدمونت عام ١٨٢٠ ؛ التي ساهمت في الإعداد لها . وهنالك فكر ماتزيني في إنشاء جمعية جديدة بعد أن تبين له أن أسباب فشل الثورات يرجع إلى سوء القيادة .

وكان تفكيره في إنشاء الجمعية الجديدة التي عرفت بإسم جمعية إيطاليا الفتاة أثناء وجوده في المعتقل في المدة بين نوفمبر ١٨٣٠ إلى آخر يناير عام ١٨٣١ . واستطاع « ماتزيني » عن طريق تأسيس جمعية إيطاليا الفتاة أن يتولى زعامة الحركة القومية الثورية التي كانت تتولاها من قبل جمعية الكاربوناري . وكان الغرض من إنشاء هذه الجمعية العمل على تحرير إيطاليا وتوحيدها ، وكانت ترى أن ذلك لا يتم دون القيام بإصلاح اجتماعي ؛ ذلك لأن الجمعيات السابقة لم تفكر في ذلك . وكان إهمالها للنظر في حال الجماهير وما تحتاج إليه من تفكير سليم سببا في فشلها جميعا .

(١) ولد ماتزيني يوم ٢٢ يونية بمدينة جنوا عام ١٨٠٥ وتوفي عام ١٨٧٢ .

ونجحت الجمعية فى تربية الشعب الإيطالى ونشر المبادىء الحرة بين صفوفه وإثارة الحماسة بين أفراده . وعن طريقها استطاع «ماتزينى» أن يصل بتعاليمه إلى قلوب الناس وعقولهم . وكان مؤمنا كل الإيمان بأن الثورة آتية وأنها لن تكون قاصرة على إيطاليا وحدها بل أوروبا كلها . وكان شديد التفاؤل بنجاحها . وكان الجو السياسى فى أوروبا يبشر بالخير ؛ فبلجيكا نجحت فى ثورتها ، وبولندا متحفزة للثورة ، وانجلترا تقاوم سياسة مترنخ الرجعية ، وفى إيطاليا نفسها ارتقى عرش « بيدمونت » شارل ألبرت فى عام ١٨٣١ . وكان جنديا له خبرته السياسية ، وكان من ألد أعداء النمسا .

ورأى ماتزينى بثاقب فكره فى نهاية عام ١٨٤٧ أن تستثار النمسا ، وينتظر من وراء ذلك أن يزداد تدخلها فى شئون إيطاليا ، فيحفز بذلك همة الإيطاليين ونشاطهم فى الثورة على النمسا . وشاءت الأقدار أن يحمل عام ١٨٤٨ مطالع الثورات فى كثير من الأقطار الأوروبية ؛ فلما هبت الثورة فى فرنسا انتهت بخلع لويس فيليب وإقامة الجمهورية الثانية بزعامة لويس نابليون ؛ وأسرع « ماتزينى » إلى باريس يقدم تهنئته بقيام الجمهورية واشتعلت نيران الثورة فى ميلان . وأعلنت تسكانيا وبيدمونت الحرب على النمسا .

ايطاليا وثورات عام ١٨٤٨

البابا ببوس التاسع :

لم تسلم إيطاليا من ثورات عام ١٨٤٨ ، بل أن هذه الحركة الثورية قد بدأت فى مركز الإستبداد بها ألا وهو مقر البابوية . ففى يونيو عام ١٨٤٦ انتخب البابا بيوس التاسع Pius IX . ولم تكن له شهرة يومئذ . ولكنه أصبح خلال العامين التاليين علما بارزا فى العالم الأوروبى تتعلق به آمال الأحرار فى أوروبا كلها . وبعد أن علا شأنه فوصل إلى أعلى درجات السمو فى قلوب الناس ارتد إلى الرجعية ، فاتهم بالخيانة لقضية الحرية ووصف بأنه عدو للإنسانية .

كان هذا البابا بسيطا ومملوءا بالنيات الطيبة ؛ كان حبه لإيطاليا عظيما وبغضه للنمسا كبيرا . وقد تأثر ببعض ما قرأه فى كتاب «جوبرتى»

Gioberti (١) من حيث أن البابا يجب أن يكون بطل الدولة ومخلصها، وتراءى له أن فى الإمكان تحقيق ذلك . ولكنه ــ كما صرح عن نفسه ــ لم يكن ضليعا فى السياسة ، كما أنه لم يكن يقدر ما يقتضيه تخليص إيطاليا من شجاعة وحكمة . ولم يكن يدرك ما يحيط به من أخطار . ولا عجب أن ينسحب الرجل من ميدان الجهاد بعد أن بدأ العمل فيه وبقى يعمل مدة عامين كاملين (١٨٤٦ ــ ١٨٤٨) . استطاع خلالها أن يكسب حب الجميع ، فهو فد بدأ عهده بالعفو عن المنفيين والمسجونين لأسباب سياسية ، فاحتشدت الجموع تهتف له كمحرر للعالم كله لا لإيطاليا وحدها . وخفف من تقييد الصحافة ، كما عدل من طابع الحكومة الإستبدادى الأوتقراطى الكنسى . فأنشأ مجلسا للدولة فى إبريل عام ١٨٤٧ ، اختار أعضاءه من بيان بعث به حكام الولايات البابوية المختلفة. كما شكل مجلسا للوزراء فى يونيو من العام نفسه ينحصر عمله فى مناقشة أعمال الحكومة البابوية وليس من حقه السيطرة عليها .

تملأ الحماسة قلوب المواطنين حينما إنتهى إليهم سلوك البابا ويملأ الخوف قلب مترنخ الذى لم يكن يتوقع ظهور مثل هذا البابا . وبدأت الثورة تحرك نفوس الإيطاليين فى أنحاء إيطاليا المختلفة : فى صقلية ونابولى ، وتسكانيا ، وبارما ، وميلان والبندقية بل فى سافوى أيضا . ولكن حماسة الأفراد وهتافاتهم بقيام الثورة لم يكن ينتظر لها شىء من نجاح لأن الأساس الذى قامت عليه لم يكن سوى آمال حركتها سمعة البابا الذى لم يكن فى طبيعته حب الثورة أو الميل إليها وإنما كانت

(١) « فيشنزو جوبرتى » Vicenzo Gioberti : وصف « جوبرتى » البابوية فى أحد مؤلفاته بأنها زعيمة المذهب الكاثوليكى وحامية الحضارة، وأنها كفلت للشعب الايطالى مكانته المرموقة بين الأمم ، وأن الوحدة الايطالية يمكن تحقيقها تحت زعامة البابا على أفضل وجه . ثم قال ان الحالة الحاضرة (أى فى الأربعينات من القرن التاسع عشر) فى ايطاليا ليس سببها سوء الادارة أو نفوذ رجال الدين المنحلين ، وانما السبب فيها انحطاط الآداب وعدم صلاحية الطبقات العليا فى المجتمع . وكان «جوبرتى» يتطلع الى بعث ايطاليا من جديد عن طريق زعامتها فى مجالى العلوم والآداب على أساس من العقيدة السليمة . كان يرى أن البابا لا يكفى ان يكون رئيسا للكنيسة العالمية فحسب ، بل يجب أن يكون على رأس الاتحاد الايطالى ، ذلك لأن منصبه يؤهله ليكون الفيصل فى أوروبا ، ورافع راية السلام على ربوعها . فهو الأب الروحى ، وحامى الشعوب اللاتينية ووارث عرش الامبراطورية .

نزعته هادئة أساسها الرجعية وليس في ذلك ما ينفي عنه حبه الصادق للإصلاح .

وحركة التحرر ما زالت قائمة فى روما يعزز آمال القائمين بها اشتعال نار الثورة في نابولي وميلان وفرنسا . وتلك أمور لم تترك مقر البابا من استئناف عمله في سبيل الحرية ؛ فشكل وزارة غالبية أعضائها من المدنيين وأعلن فى مارس عام ١٨٤٨ الدستور الذى نص على أن تكون السلطة التشريعية في يد مجلسين . فقوبل عمله هذا بحفاوة كبيرة وإن كان قد أخذ عليه الإبقاء على كلية الكرادلة المقدسة التى نص عليها الدستور السياسى الذى أصدره .

وكانت المشروعات التى تضمنها دستور البابا تتوقف على تنيجة الحرب مع النمسا ؛ وكان آهل شمال إيطاليا قد أعلنوها . لكن البابا أعلن ما يتضمن رفضه لفكرة الحرب ، فهو لم يكن على استعداد للتدخل في آمرها . وهنا فقد كل ما كان له من مكانة في نفوس المواطنين في سائر أنحاء إيطاليا . وكان رئيس وزرائه من مؤيدى حركة التحرر وعلى الرغم من ذلك لقى الرجل مصرعه على يد واحد من الثوريين المتطرفين . وجزع البابا لذلك الحادث الذى جعله ينسحب من النضال في سبيل الحرية أو تأييدها . وخشى على نفسه من الأحرار المتطرفين فى روما وإضطراره إلى إعطائهم المزيد مما يطلبون ففر إلى نابولى التماسا للحماية فى ظل ملكيها. وهكذا إنتهى دور روما بعد أن تعلقت بها الآمال فى الحرية دهرا .

الثورة في نابولي :

كانت إيطاليا مهيأة لإندلاع الثورة فيها ، ذلك لأن عددا كبيرا من سكانها كانوا قد تشبعوا بمبادىء جمعية إيطاليا الفتاة ، كما كان أفراد الطبقة الوسطى كلها يؤيدون تحقيق الوحدة الإيطالية ولذلك كان قيام الثورة في بقعة منها يجد استجابة عامة . وكان من الغريب حقا أن تبدأ روما بهذه الحركة ، كما كان من غير المتوقع أن تصدر الخطوة الثانية الحازمة من فرديناند ملك نابولي وصقلية . كانت هذه البقعة أسوأ بقاع إيطاليا إدارة وحكومة ، كما كان شعبها متأخرا غير متعلم . وكان فرديناند ملكها أبعد حكام إيطاليا رغبة فى منح شعبه الدستور . ولكن دفعه إلى ذلك خوفه من تطور الثورة وامتداد نارها إلى عرشه . وفى ١٢ يناير عام ١٨٤٨ قامت الثورة فى « بالرمو » Palermo عندما امتنع فرديناند عن

منح شعبه بعض الحقوق . وظلت الثورة قائمة فيها أسبوعين لعجز الجيش عن القضاء عليها فورا . وتأثرت إيطاليا كلها بهذا النصر ، وشجعها ذلك على إشعال نار الثورة وإضطر فرديناند أمام هذه الهزيمة إلى الرضوخ للأمر الواقع . فأصدر عفوا عن المسجونين السياسيين ، ومنح أهالى نابولى دستورا وتأثرت بذلك الدستور سائر حكومات شبه الجزيرة . وتأثر البابا فمنح الدستور ولاياته البابوية كما قدمنا . واضطر حاكم تسكانيا الأرشيدوق ليوبولد الثانى أمام موقف الحزب الوطنى إلى أن يمنح شعبه دستورا فى فبراير عام ١٨٤٨ على غرار دستور نابولى .

على أن كل هذه التغيرات وكل ذلك النجاح الذى أحرزته بعض أجزاء إيطاليا لم يكن مهما وذا أثر فعال فى الوصول إلى الغاية النهائية وهى توحيد إيطاليا ، لأن مستقبل إيطاليا كله يتوقف على مسألة واحدة وهى الخلاص من الحكم النمساوى فى شمال شبه الجزيرة . ولذلك كان مصير إيطاليا كله يتوقف على « بيدمونت » Piedmont مركز مملكة سردينيا ، وفى لمبارديا حيث كانت النمسا تتمتع بسلطان كبير ؛ وحيث كان السكان يتطلعون إلى التخلص من حكمها التعسفى .

مملكة سردينيا :

ولم تكن سردينيا إيطالية الهوى والشعور لأن حاكمها الملك « شارل ألبرت » Charles Albert (١) كان متأثرا بالثقافة الفرنسية يفضل الكلام بها على اللغة الإيطالية . وعلى الرغم من أن شعب سردينيا كان متأثرا ببلاط حاكمه الملك شارل ألبرت ، فرنسى الهوى فى تقاليده ومظاهره فإنه كان شعبا ذا نزعة حربية ، كما كان لأسرة الملك نفسه مطامع سياسية ونشاط يدفعها إلى تحقيق تلك المطامع . وقد أعلن أمله فى أن تتفق إيطاليا على طرد الأجنبى منها . وكان الرجل برغم تردده لا يخلو من الشجاعة . ويرجع تردده فى الغالب إلى تفانيه فى خدمة الكنيسة الكاثوليكية ثم إعتقاده بأن تحرير إيطاليا وسيادة الأفكار الحرة الديمقراطية فيها سيعوق الوحدة الإيطالية . ولاشك أن موقف الرجل يدل على أنه كان صادق الرغبة فى تخليص إيطاليا من الحكم الأجنبى ، ولكنه كان يكره أن تتحرر

---

(١) شاءت الأقدار أن يتزعم ابنه Victor Emmanuel الوحدة الايطالية وكان من « سافوى » ولذلك يمكننا ان نقول أن البيت الحاكم بالنسبة لايطاليا كان اشبه ببيت الهوهنزلرن بالنسبة لالمانيا .

من حكم قوى لا يستند إلى الإستبداد . فكان يرغب فى تخليص إيطاليا من العدو الأجنبى ويعنى النمسا . ولم يكن من السهل إقناعه بأن الحرية السياسية كانت خطوة أساسية للتحرر من الحكم الأجنبى .

اتجهت أنظار الإيطاليين نحو هـذا العاهل الذى صرح بآماله فى توحيد إيطاليا . وقد وجد كثيرون من الإيطاليين الأحرار ممن اضطروا إلى مبارحة بلادهم ملجأ فى هذا البلد حيث تمتعت الصحافة بحرية لم تتمتع بها فى سائر أنحـاء إيطاليا . وأسهم « كافور » Cavour بجهـد عظيم فيما كانت تنشره الصحف ؛ فقد كان محرر جريدة البعث . وكان يدين بالمبادىء الديمقراطية بل حث المواطنين على المطالبة بالدستور . واضطر شارل ألبرت إلى أن يمنح شعبه ذلك الدستور الذى قاده إلى الحرب ؛ ودفعه إلى الخراب والمنفى ثم الموت ؛ ولكنه جعل من إبنه ملكا على عرش إيطاليا الموحدة . حقق هذا الدستور لمملكة سردينيا حكما ملكيا مقيدا على غرار النظام الانجليزى . وقد عم هذا الدستور فيما بعـد مملكة إيطاليا المتحـدة ؛ وظل قائما إلى أن ظهر « موسولينى » Mussolini فأدخلت عليه بعض التعديلات .

الثورة فى ميـلان :

تأثرت ميلان بتيار الثورة الجارف ؛ وانطلقت فيهـا المظاهرات ؛ فأحاط المتظاهرون من الطلاب والعمال والصحفيون والتجار ، بمقر الحكم يهتفون بعدائهم للنمساويين ، وكان الحاكم النمساوى غائبا عن ميلان ، فتنازل نائبه للثوار عن بعض المطالب ، ولكنهـا لم ترضهم ؛ فاشتبك القتال بين المتظاهرين والجنود النمساويين وانتهى بطرد القوات النمساوية من ميلان وانتصـار المواطنين . وامتـد أثر ذلك إلى « بارما » Parma و « مودينا » Modena ؛ فسقط فيها الحـكم النمـساوى . وكانت أعنف الثورات على النمسا ثورة البنادقة التى قادها « دانيـل مانان » Mannin بعـد أن غادر السجن . فاستطـاع أن يتغلب على القوات النمـساوية ؛ واشتد غضب النمسا فعزمت على محاربة العصـاة واخضاعهم لسلطانها .

سردينيا تقود حركة المقاومة ضد النمسا :

اتجهت أنظار الإيطاليين فى ميلان والبندقية ولمباردیا إلى شارل ألبرت ملك سردينيـا ؛ إذ كان من المتعذر عليهم أن يواجهوا قوات النمسـا

بمفردهم . فاستجاب لندائهم شارل ألبرت . على أن تفوق القوات النمساوية كان واضحا ؛ إذا لم تكن القوات الإيطالية — عدا قوات سردينيا — كاملة التنظيم بحيث يمكن أن تواجه قوات النمسا . كما أن شارل ألبرت لم يكن لديه من القواد القادرين من يعينه على خوض المعركة . وانتشر الخلاف فى صفوف الإيطاليين واشتد الصراع بين الملكيين والجمهوريين فى جميع الولايات . وقصد « ماتزينى » إلى ميلان محاولا توجيه الحركة فيها لصالح الجمهوريين . كل أولئك أمور عوقت انتصار الإيطاليين بعد ما واتتهم بوادر النصر ؛ فهزمهم القائد « رادتزكى » Radetzky فى معركة « كستوزا » Custozza فى ٢٥ يوليو عام ١٨٤٨ . ودخلت القوات النمساوية ميلان . وسمح لشارل ألبرت وقواته بالإنسحاب منها . وهكذا فشلت هذه الحركة .

نتائج الحرب بين الفريقين :

رأينا كيف أن الحرب قد انتهت بهزيمة الإيطاليين وعودة النمساويين إلى حكمهم . ولكن برلمان تورين لم يلن للهزيمة وطالب بتجديد القتال مع النمسا . فقاد شارل جيوشه المنهزمة . ولكنه لم يلق من وراء قومته هذه غير الهزيمة التى لحقته فى « نوفارا » Novara فى ٢٣ مارس عام ١٨٤٩ . فأعلن على أثر ذلك « أنه ضحى بكل ما يملك فى سبيل القضية الإيطالية . وإذا كانت النمسا ترى فى وجوده فى الحكم معوقا لإجراء الصلح بين سردينيا والنمسا فانه يتنازل عن عرشه لابنه «فيكتور عمانويل» «Victor Emmanuel». ورحل بعد ذلك إلى البرتغال . فمات بعد عدة شهور

وعلى الرغم من سخاء النمسا فى وعودها أثناء عقد الصلح مع سردينيا إلا أن ملكها الجديد « فيكتور عما نويل » رفض أن يحرم شعبه من التمتع بالحياة النيابية ، فأبقى على الدستور . وأعلن فى أول خطاب ألقاه على شعب سردينيا ؛ أنه سيدافع عنه ويحرص على حقوقه ويحميه من أى عدوان فى الداخل أو الخارج .

استمرار الثورة فى روما والبندقية :

وظلت الثورة قائمة فى موضعين آخرين من إيطاليا وهما روما والبندقية ؛ ففى روما أدى فرار البابا منها إلى نابولى إلى انتشار الفوضى فى روما . وعبثا حاول البابا أن يسيطر على أمورها ويدبر شئونها من مقره الجديد . إذ انتهى الأمر إلى قيام الجمهورية بين يدى الحزب

الجمهوری الذی تزعمه « ماتزینی » .وهنا تطوع « غاریبالدی » بتقدیم ما یملك من جهود لمساعدة ماتزینی . ولاح فی جو السیاسة أن هذه الجمهوریة الناشئة قد لن تعمر طویلا لوقوعها بین ناپولی التی تحکمها الرجعیة وممتلکات النمسا عدو إیطالیا الأول . وتهب علی هذه الجمهوریة عاصفة لم تکن فی الحسبان أثارتها فرنسا التی کان علی رأسها یومئذ « لویس نابلیون » . وکان یرمی من وراء ذلك کسب الحزب الکاثولیکی فی بلاده الذی یناصر البابا : ویطمع فی أن ینتهیء به الأمر إلی عرش الإمبراطوریة ؛ لذلك قرر آن یتدخل فی مسألة روما ؛ فأرسل جیشا استطاع آن یقضی علی الجمهوریین وأن یعید البابا إلی مرکزه وإنهزم غاریبالدی فلجأ مع بعض معاونیه إلی الجبال وسیکون له شأن عظیم فی المستقبل فی اتمام الوحدة .

أما البندقیة التی شجعها نجاح الثورة فی میلان فکان لها شأن آخر. دفعها قائدها الشجاع « مانان » إلی اقامة الحکم الجمهوری ؛ فظلت تقاوم النمسا حتی بعد انهزام سردینیا فی « کستوزا » و « نوفارا » . وشاءت الأقدار آن یکون مصیر جمهوریتها کمصیر جمهوریة روما ؛ فلم تلبث أن هزمت هزیمة فادحة واضطر «مانان» إلی التسلیم فی ٢٤ أغسطس من ١٨٤٩ . ورحل إلی المنفی ؛ وعادت البندقیة إلی الحکم النساوی من جدید .

الفصل الثانى

دور كافور فى الوحدة الايطالية

فشلت حركات عام ١٨٤٨ الثورية فى إيطاليا فى تحقيق الوحدة وتطبيق المبادىء الديمقراطية . ويرجع ذلك إلى عدم إتحاد الأغراض وانعدام وجود قيادة منظمة تجمع بين الإيطاليين جميعا كما أن إيطاليا لم تلق أى معونة خارجية . وكان كافور يشك فى مقدرة إيطاليا على تحقيق الوحدة ويرى وجوب الاستعانة بفرنسا لطرد النمسا من إيطاليا . وكانت هذه هى النقطة الأساسية فى سياسته فى سبيل وحدة إيطاليا . ومن الآثار الهامة لحركات ١٨٤٨ الثورية فى إيطاليا أنها أبرزت عظمة مملكة سردينية. ولم يكن لها ذكر قبل هذه الأحداث ، فبدأت فى وضع أسس عظمتها المستقبلة عندما انضمت لميلان فى حركة مقاومتها للنمسا . وقد أظهر فكتور عما نويل عزما أكيدا على تحرير إيطاليا ؛ وعداء صريحا إزاء النمسا . ولاشك فى أن اسمه سيظل خالدا ومعه اسم كافور الذى بدأ وزارته العظيمة فى عام ١٨٥٢ . وكان ابنا لأحد النبلاء من بيدمنت المتشبعين بالروح الحربية والآراء المتطرفة فى الحكم . وقد نشأ نشأة عسكرية . ولكنه منذ صغره اعتنق مبادىء الحرية ؛ وترك الجيش ؛ وقام برحلات عديدة درس أثناءها الحياة السياسية فى فرنسا وانجلترا بوجه خاص . وأظهر دراية تامة بالسياسة الأوروبية عندما كان عضوا فى برلمان سردينيا . وتأثر باقامته فى انجلترا فأخذ بمبادئها الحرة ؛ وأراد أن ينشرها فى مملكة سردينيا ثم إيطاليا كلها اذا ما أعانته الظروف بعد ذلك . وفى خلال حكمه الطويل (١٨٥٢ ـ ١٨٥٩) و (١٨٦٠ ـ ١٨٦١) وضع بذور الحكم الديمقراطى الذى تأصل بعد ذلك فى إيطاليا .

اصلاحات كافور :

عمل كافور منذ بداية عهده فى رئاسة الوزارة أن يجمع شمل تلك المملكة التى عهد إليه بإدارة شئونها، ويشيد فيها دولة قوية تمتاز بممارستها للنظم البرلمانية لتستطيع أن تقبض على زمام الحركة الايطالية ؛ وتحتفظ بقيادتها وتتولى توجيهها . وساعده فى تحقيق خططه أمور منها

(١) الدستور الذى ورثته بيدمونت من عهد الملك السابق (٢) الشعب الذى عرف بنشاطه الجم (٣) وجود ملك عظيم الهمة شديد الحماسة لتحقيق أهداف إيطاليا القومية (٤) الجيش الذى كان يومئذ يتميز عن بقية الجيوش الإيطالية بدقة تنظيمه وحسن تدريبه .

انتهى نضال كافور ضد الكنيسة إلى نتائج محمودة ، فطعن قانون « السيكاردى » Siccardi الذى صدر فى بداية عام ١٨٥٠ على ما كان للمحاكم الإكليركية من حقوق وما كان للإكليروس من مركز مميز أمام القانون . ونجح فى تخفيض إيرادات الأوقاف الكنسية والدخل الوفير لكبار رجال الكنيسة وفى إغلاق ما يزيد على ثلثمائة دير . وأقر برلمان تورين التشريع الخاص بالزواج المدنى رغم مقاومة الفاتيكان الشديدة . ودعمت الإصلاحات التى جعلت من بيدمونت دولة عصرية متحررة بوضع ميزانية متعادلة للدولة وإبرام سلسلة من المعاهدات التجارية ، واهتمام الحكومة المتصل بمد خطوط السكك الحديدية ، وتحسين طرق الزراعة ، وتطوير أساليب الصناعة ، والعناية بإنشاء جيش قوى وتدريبه على أحدث النظم ، لتتخذ منه مملكة سردينيا فى الوقت المناسب أداة لطرد النمساويين إلى ما وراء جبال الألب .

اشتهر كافور بآرائه الديمقراطية وإخلاصه لقضية إيطاليا الكبرى ؛ وآيتها تحقيق الوحدة وكان هو وماتزينى يتحدان فى الغرض وهو تحرير إيطاليا وتوحيدها وإن كان قد إمتاز عن ماتزينى بواقعيته فى تخطيط مشروعه، وكذلك فى إدراكه للمشاكل التى تعترض سبيله فى تحقيق ذلك الغرض . وكان يرى أن إيطاليا لن تستطيع وحدها أن تصل إلى ما تسعى إليه من هدف ؛ فالحماسة وحدها ليست كفيلة بتحقيق ذلك ، ولذلك تلفت يبحث عن حلفاء ، وبذل فى سبيل ذلك أقصى ما يملك من جهود .

صدام بين ماتزينى وكافور :

على الرغم من اتفاقهما فى الغرض إلا أنهما اختلفا فى كثير من الأمور. ونظرة سريعة فى حياة الإثنين تظهرنا على ما كان بينهما من فروق ؛ فكافور كان أرستقراطى النشأة ، كما كان واقعيا ، لا يفتأ يجهد نفسه فى التفكير والتدبير قبل أن يقدم على العمل حتى لا يتعرض للفشل . وكان ماتزينى غزير العلم واسع الثقافة ، ومع ذلك فقد كان كافور أقدر منه على ممارسة الأساليب السياسية التى شاءت الأقدار أن تكون عاملا من عوامل النجاح

فى تحقيق الأغراض السامية . وكثيرون يرون أن سياسة كافور العملية كانت أجدى على إيطاليا وأرشد ، فهى خير من مثالية ماتزينى وأساليبه الروحية ؛ ومع ذلك فليس فى الاستطاعة أن تنكر على ماتزينى فضله فى خدمته لقضية الإيطاليين ، فالإيطاليون كانوا بحاجة إلى الغذاء الروحى الذى كانت تمتلىء به آراء ماتزينى .

اتهم كافور « ماتزينى » بأنه مدبر حادث الإعتداء على حياة نابليون الثالث ، وذكر فى البرلمان الإيطالى أن صوبة المعتدى التالية ستصوب نحو الملك ڤيكتور عمانويل . ورد ماتزينى على هذا الاتهام الظالم برسالة موجهة إلى كافور يقول فيها :

« سيدى لقد عرفتك طويلا سندا لمملكة بيدمونت لا لوطننا عامة ، وعهدتك مادى النزعة تدين بالواقع ولا تعترف بالمبدأ الخالد المقدس . ورأيتك رجلا يمتاز بالحذق والبراعة لا بقوة العقل ، ويلجأ إلى الأساليب الملتوية ، ويكره الحرية ، ولكن لم أكن أظنك ممن يفترون الكذب ، ويختلقون الباطل وها أنت قد أصبحت من هذا الطراز . إذا كنت لم أحبك من قبل فإننى اليوم أحتقرك ، ولقد عرفتك قبل ذلك عدوا لى ، ولكنك الآن أصبحت عدوا وضيعا ، وبيننا وبينك هاوية ، فنحن نريد الوحدة القومية قبل كل شىء ، أما أنت لا تريد شيئا سوى توسيع ملك سيدك . ونحن نؤمن بقدرة الشعب الإيطالى . وأنت تخشى خطرها ؛ وتقيم العقبات فى سبيلها وتعلق آمالك على الدبلوماسية وعطف الحكومات الأجنبية ونحن نريد أن تختار البلاد فى حرية نوع الحكم الذى تريده ، وأنتم تنكرون سلطة الأمة وتجعلون الملكية الشرط الأول لأى مساعدة تقدمونها للقضية القومية » .

وفى تلك الرسالة — إذا استبعدنا منها السب الشخصى — وصف دقيق لمسلك كافور السياسى .

اشتراك سردينيا فى حرب القرم :

كان كافور يهدف إلى محالفة إحدى الدول الكبرى ليستعين بها على مواجهة النسا . وكان ذلك هو السبب الذى دفعه إلى المشاركة فى حرب القرم . فى الحق أن كافور لم يكن ميالا إلى قيصر الروسى . بل كان يخالف سياسته ، ومع ذلك فانه لم يدخل ليشارك فى حرب القرم انتقاما منه وإنما دخلها لتحارب جيوشه إلى جانب جيوش انجلترا

وفرنسا . وكان يبغى من وراء ذلك كسب إحدى الدولتين ؛ ومعنى ذلك أنه لم يكن له غرض فى المحافظة على أملاك الدولة العثمانية ؛ وإنما كان يلتمس كسب حليف يساعده على تحرير إيطاليا . وقد تحقق غرضه بينما فشلت انجلترا وفرنسا فى تحقيق أغراضهما . فلم يقدر للدولة العثمانية البقاء بينما نجح كافور فى أن يجد الحليف الذى يساعده لتحقيق أغراضه فى إيطاليا . وتمكن كافور من حضور مؤتمر الصلح فى باريس فى عام ١٨٥٦ على قدم المساواة مع ممثلى الدول العظمى . وفى نهاية المحادثات شرح كافور مدى ما وصل إليه حكم النمسا فى وسط إيطاليا وجنوبها من سوء حال . وأيده فى عرض شكواه كل من ممثلى انجلترا وفرنسا . حقيقة أن كافور لم يجن من وراء هذه الحرب كسبا ماديا ؛ ولكنه أقنع المؤتمرين من دول أوروبا ، وفى مقدمتهم انجلترا وفرنسا بعدالة قضية إيطاليا ، واقتنع الإيطاليون أنفسهم بأن مملكة سردينيا تستطيع أن تحقق لهم ما أرادوا من أهداف قومية بمساعدة بعض الدول الأوروبية . وما أسرع ما ظهر من تغيير فى سلوك النمساويين إزاء الإيطاليين من رعاياهم فى الشمال .

كان كافور شديد الميل الى عقد معاهدة تحالف بين بلاده وبين انجلترا ؛ ولما تبين له بعد لأى أنها لن تستطيع معاونته حربيا ضد النمسا ؛ أخذ يسعى إلى محالفة فرنسا ؛ إذ كان يعرف أن نابليون الثالث كان يعطف على قضية إيطاليا القومية . وقد ظهر ذلك من تحالفه مع جمعية الكاربونارى أيام شبابه ؛ على أن نابليون لم يكن يظهر عطفه على إيطاليا وحسب بل ظهر عطفه على سائر الحركات التحررية طمعا فى أن يكسب حزب الأحرار فى فرنسا .

محاولة اغتيال نابليون الثالث :

وفى يناير عام ١٨٥٨ ألقيت القنابل على الإمبراطور والإمبراطورة وهما فى طريقهما إلى الأوبرا . وفر من بقى من رجال الحاشية الإمبراطورية بعد أن لقى الكثيرون منهم مصرعهم . وقبض على كثيرين من الإيطاليين المتآمرين وكان مدبر المؤامرة إيطاليا وهو « أورسينى » Orsini وكان شديد الصلة « بماتزينى » فى وقت من الأوقات . ولكن لم يكن ماتزينى مسئولا عن محاولة أورسينى هذه . ولم تثن هذه المحاولة نابليون عن عزمه فى مساعدة القضية الإيطالية بل جعلته أشد تحمسا لها . فخطا فى سبيل ذلك خطوة واسعة فى يوليو عام ١٨٥٨ .

تمت فى إقليم « القوج » Vogue . وفعــلا قابل كاڤور الإمبراطور فى ذلك المكــان بين ٢١ ، ٢٢ يوليو عام ١٨٥٨ . وتعهــد فى ذلك اللقاء بمساعدة سردينيا فى حربها ضد النمسا على شرط أن يوجد كافور مبررا لتدخل فرنسا فى ذلك النزاع بحيث تظهر النمسا بمظهر المعتدى وسردينيا بمظهر المدافع عن نفسه ، كما اشترط أن تحصــل فرنســا على بعض التعويضات كأن تعطى ساڤوى ونيس . وساڤوى هى الموطن الأصــلى للبيت المالك فى سردينيا ، كما كانت نيس مسقط رأس « غاريبالدى » الزعيم الإيطــالى الكبير ، على أن تتوج هــذه المعاهدة بقران ملكى فتتزوج إبنة ڤيكتور عمانويل ، وكانت صبية فى الخامسة عشرة من عمرها بالأمير چيروم نابليون إبن عم الإمبراطور . وكان رجلا فى السابعة والثلاثين وكان معروفا بقسوته . ووقعت المعاهدة السرية بين سردينيا وفرنسا فى ديسمبر عام ١٨٥٨ . ووصفت هذه المعاهدة بأنها معاهدة دفاعية .

نذر الحرب :

فى الاستقبال الرسمى الذى عقده نابليون بمناسبة رأس السنــة الجديدة (عام ١٨٥٩) ذكر عرضــا للسفير النمســاوى أنه يأسف لأن علاقته مع النمسا ليست من الود بمثل ما كانت عليه من قبل . ولم تلبث أن ذاعت أنباء ذلك الحديث فى أنحاء أوروبا المختلفة ، وغــدت نذيرا لوقوع الحرب . ولم تلبث حماقات إمبراطور النمسا أن أوجدت المبرر لدخول فرنسا الحرب ، فهذه حكومته تبعث فى ١٣ أبريل من العام نفسه بإنذار الى حكومة تورين تطلب بوجوب تجريد جيشها من الســلاح . فقدمت بذلك الذريعة التى كان ينشــدها كاڤور . فقد ظهرت النمســا بمظهر المعتدى . وسرعان ما تقدمت قوات فرنسا إلى سهول إيطاليــا الشمالية عندما أعلنت الحرب رسميا فى ٢٦ أبريل .

وتهتم دول أوروبا العظمى المختلفة بالمسألة الإيطاليــة ؛ ويتردد التســاؤل عما ينتظر أن يكون عليه موقف كل من انجلترا والروســيا . وأهم من ذلك ما ينتظر من موقف ألمانيا وبروســيا ؛ فالنمسا وإن كانت تحكم شعوبا مختلفة إلا أنها كانت ألمانية ، كما أنها كانت تتزعم الدايت الألمانى . فلم يكن من الطبيعى إذن على الرغم من سوء العلاقة بين بروسيا

والنمسا ألا تتحرك بروسيا لنجدتها اذا هزمتها القوات الفرنسية والإيطالية (١) .

ومع ذلك فقد واجهت القوات النساوية وحدها هجمات أعدائها . وقامت الثورات فى أنحاء إيطاليا الشمالية فى « مودينا » وفى « بارما » Parma وتسكانيا لنصرة المبادىء القومية مما ساعد على انتصار الجيوش الفرنسية والإيطالية . وجعل الحماسة للحركة القومية تمتد إلى جنوب إيطاليا . ووقعت محاولات لضم الجنوب ولكنها لم تنجح وقتئذ اذ صادف ذلك موت ملك نابولى فرديناند الثانى وتولية إبنه فرانسوا الثانى ؛ وكان متزوجا بأخت الإمبراطورة ويعتنق سياسة إمبراطور النمسا . وكان لذلك أثره فى سلوكه السياسى الذى ظهر فى امتناعه عن الموافقة على ضم بلاده للحركة .

وكشفت هذه الحرب عن ضعف النمسا وعدم مقدرة جيشها على خوض الحرب : فهى لم تعده لذلك ولم تصلح له الطرق ؛ ولم تسبق إلى إخضاع بيدمونت قبل أن تنضم إليها قوات فرنسا . ولو كان جيش النمسا معدا كما ينبغى وتحت قيادة يقظة لكان من المحتمل أن يظفر بالنصر على الجيش الفرنسى الذى اختار له الإمبراطور نابليون الثالث خطة رسمها له أحد قواد نابليون الأول وهو « يومينى » Yomini الذى أهمل فى تخطيطه وجوب الإفادة من الطرق الحديدية . ولكن النساويين كانوا أسوأ حالا .

على أن نابليون الثالث قد جعل من انتصار سردينيا انتصارا أبتر فقد كان من المنتظر أن تنال سردينيا بانتصارها السيطرة على البندقية . ولكن نابليون الثالث أنهى الحرب فجأة ولم يكن ڤيكتور عمانويل ملك سردينيا يتوقع ذلك وجيوشه توالى انتصاراتها . ثم اتصل بإمبراطور النمسا الشاب فرانسوا چوزيف واتفق معه على الهدنة فى ڤيلافرانكا فى ١١ يوليو عام ١٨٥٩ على أن تتنازل النمسا عن مقاطعة لمبارديا لمملكة سردينيا . وتحتفظ لنفسها بالبندقية ؛ فعرض نفسه بذلك لتهمة خيانة القضية الإيطالية ، ولغضب حزب الأحرار فى فرنسا الذى لم يغفر له ذلك ؛ ولم يتعرض نابليون لما ذكرنا وحسب بل إن تدخله فى الحرب لتحقيق وحدة إيطاليا قد أثار عليه غضب الحزب الكاثوليكى الذى كان يناصر

---

(١) انظر ص ٣٨٠ .

البابا ويكره أن يفقد أملاكه فى إيطاليا التى لن تلبث أن تطالب بالانضمام إلى سردينيا .

وكان من نتائج إيقاف الحرب على يد نابليون أن فقد نصيبه فى التعويضات التى وعده بها كافور .

وأساء تصرف الملك فى اتفاقه مع نابليون والنمسا إلى كافور فلم ير بدا من الإنسحاب من الموقف بتقديم استقالته . وينبغى أن يعذر كافور لغضبته هذه فقد كان المفهوم بينه وبين الملك أن الغرض من هذه الحرب بعد الإعداد لها أن يتربع الملك على عرش يظل شمال إيطاليا كله بعد تخليصها من سلطان النمسا . ولم تكد الحرب تبلغ الهدف الذى سعى إليه الإيطاليون حتى أوقفت الحرب فجأة فتبخرت آمال كافور والشعب الإيطالى .

ويرى من يريدون إنصاف نابليون أن يلتمسوا له العذر عن وقف الحرب حين يصورون لذلك أسبابا يرونها منطقية منها انتشار الكوليرا فى جيشه مما يجعل جيشه عاجزا خاصة وأن الإعداد لهذا الجيش لم يكن قد قصد به إلى معركة طويلة الأمد ، ثم هو قد خلا من تمهيد وسائل النقل واستكمال المؤونة ووسائل العلاج .

ومن الأسباب التى يضيفونها إلى ما ذكرنا أن نابليون كان قد واتته الأنباء بأن بروسيا تعد جيشها فى منطقة الراين فخشى أن يقصد هذا الجيش إلى فرنسا قبل أن يبادر بابرام الصلح مع النمسا . ويقول أصحاب هذا الرأى أن تلك البواعث قد خفيت على كافور .

ومهما يكن من شىء فيما أصاب خطة تكوين وحدة إيطاليا فى الشمال من قصور بسبب إنسحاب نابليون الثالث بجيوشه من ميدان القتال فإن مساهمته فى تحرير لمبارديا وضمها إلى مملكة بيدمونت إنما تعتبر خطوة هامة فى سبيل الوحدة الإيطالية على كل حال ، إذ ترتب عليها ــ كما سنرى ــ الخطوة التالية عندما أخذت ولايات الوسط تتطلع إلى الإنضمام إلى هذه المملكة الصغيرة فى شمال إيطاليا .

ثانى مراحل الجهود فى سبيل وحدة ايطاليا

أعلنت الإمارات الشمالية الصغرى من وسط إيطاليا وهى « مودينا » Modena « وبارما » Parma « وتسكانيا » — عقب هدنة ڤيلافرانكا فى عام ١٨٥٩ — عن نيتها فى الإنضمام الى مملكة بيدمونت كما اجتاحت ولايات « رومانا » Romagna و « أمبريا » Umbria و « مارش » Marches موجة طاغية من التحمس للإنضمام إلى المملكة الإيطالية الجديدة .

وكانت هذه الحركة تناقض مشروع إمبراطور فرنسا الخاص بإنشاء مملكة فى تسكانيا ، يحكمها الأمير جيروم بونابرت ، كما أثارت سخط النمسا لأن معناها — إذا ما تحقق الغرض منها — القضاء على سلطة الأمراء والحكام الخاضعين لنفوذها مما ينتج عنه ضعف سلطانها فى إيطاليا .

وتنجح هذه الحركة فى النهاية برغم ما أبداه الإمبراطوران من تبرم وسخط . ويسهم فى إنجاحها ريكازولى Benito Ricasoli (١٨٠٩ — ١٨٨٠) حاكم تسكانيا يومئذ . وكان سياسيا ماهرا ، مخلصا فى وطنيته ، أدرك منذ الوهلة الأولى أن الخير كل الخير فى إنضمام التسكانيين إلى مملكة بيدمونت والإبتعاد عن المشروع الذى يرمى إلى تكوين مملكة تضم ولايات وسط إيطاليا ، ولذلك فان إسمه سيظل خالدا فى سجل بناة الوحدة الإيطالية .

ومن دلائل التوفيق أن الإتجاه الذى اندفعت فيه دويلات إيطاليا الوسطى قد لاقى هوى لدى بعض الدول الأوروبية وفى مقدمتها انجلترا التى كانت شديدة العطف عليها لأنها كانت تريد الحد من سلطان نابليون الثالث فى إيطاليا (١) .

ولم يلبث نابليون الثالث حتى غير من موقفه من تلك الحركة فى

---

(١) ولا أدل على ذلك من تشجيع السفير البريطانى فى باريس لمطالب التسكانيين الخاصة بالتخلص من حاكمهم ليوبولد تمهيدا لانضمامهم لمملكة بيدمونت .

شتاء ١٨٥٩ — ١٨٦٠ ، عندما تبين له أن أهالى إمارات الوسط يتمنون تحقيق وحدتهم مع مملكة بيدمونت فقد رأى من الواجب عليه أن يحترم مبدأ الإستفتاء الذى أثبت إتجاهاتهم نحو الوحدة ؛ وهو مبدأ قامت عليه إمبراطوريته . كما تبين أن مخالفته لذلك المبدأ تقتضيه استعمال القوة التى تناقض سياسته الأولى عندما حرر لمبارديا وتسبب فى ضمها لمملكة بيدمونت كما تبين له أن موافقته ستهىء له الفرصة لتحديد مطالبه الخاصة بضم سافوى ونيس إلى فرنسا .

وتمت موافقته على ما قدمنا فى الوقت الذى عاد فيه كافور إلى رئاسة الوزراة فى مملكة بيدمونت وكان ذلك فى ٢٠ من يناير عام ١٨٦٠ . غير أن نابليون تباطأ فى تنفيذ ما اتفق عليه متعللا برغبته فى معرفة ما ينبغى أن تكون عليه الوحدة الإيطالية فىالوسط ومن سيعتلىعرش هذه الوحدة إذا تمت . وينجح ريكازولى بمعاونة كافور فى تذليل العقبات . وتجرى عملية الإستفتاء التى وافقت عليها الإمارات من قبل دون شرط ولا قيد فتسفر عن الرغبة الأكيدة فى الانضمام إلى مملكة بيدمونت . كما وافق كافور على إجراء إستفتاء بخصوص ضم نيس وسافوى إلى نابليون الثالث . ويسفر الإستفتاء عن قبول الأهالى فى كليهما الإنضمام إلى فرنسا . ولم تقف مساعى كافور عند حد ما ذكرنا بل استأنفها فى سبيل التحرر كلية من نفوذ النمسا والحصول على تأييد نابليون الثالث فى ضم جنوب إيطاليا للوحدة .

وترددت الشائعات فى أوروبا أن نابليون الثالث لايعتبر ضم نيس وسافوى منتهى غرضه فى توسيع حدود بلاده الشرقية بل إنها بداية . وأخذت دول أوروبا ترقب تحركات نابليون فى قلق لأنها قد تسفر عما يعكر جو السياسة الأوروبية . كما أن نابليونقد فقد صداقةإيطاليا ؛ وتبين أمر ذلك واضحا فى عام ١٨٧٠ ، عندما طلب من الإيطاليين أن يقفوا إلى جانبه ضد بروسيا فرفضوا ، وأعلنوا أنهم لن يستجيبوا لرغبته إلا إذا سحب حاميته عن روما ، إلا أنه خشى أن يغضب بذلك الحزب الكاثوليكى والبابا .

ليس من شك فى أن كافور كان مخلصا فى كل مساعيه التى سلكها فى سبيل الوحدة الإيطالية وكان مؤمنا بأن مساعيه سوف تبلغه النجاح إذا ما امتدت به أيام الحياة . وحسبنا من إيمانه ما قاله عندما اضطر إلى

الاستقالة بعد هدنة ڤيلافرانكا : « إذا كانوا قد منعونى من إتمام الوحدة الإيطالية من الشمال بالطرق الدبلوماسية فسأحققها من الجنوب عن طريق الثورة » . وإذا كانت الظروف قد جعلته يتريث فى التفكير فى ضم الجنوب أولا وأنه يجب أن يقدم لذلك بضم البندقية ، فالشىء الذى لاشك فيه أنه كان مصرا على إتمام الوحدة . ولم يكن كاڤور وحده هو الذى يسعى إلى تحقيق وحدة إيطاليا وإنما سعى غيره من الزعماء الإيطاليين نذكر منهم ريكازولى ومازينى وغاريبالدى وڤيكتور عمانويل ملك بيدمونت ؛ وإن اختلفت بهم السبل مؤمنين بالوحدة الإيطالية . وآية ذلك عدم الاستقرار على رأى أيكون البدء بالبندقية أم بالأملاك البابوية أم جنوب إيطاليا ، وإن كان قد ظهر منذ البداية أن الخير فى أرجاء أمر البندقية إلى أن تحل مسألة كل من روما وجنوب إيطاليا .

وليس يفوتنا أن نذكر أن هذه الحركة القومية لم تكن موضع الرضا لدى البابا . وكان فهمه إياها أنها سوف تؤدى إلى زوال سلطانه إن عاجلا أو آجلا . فلم يكن غريبا أن ينادى بمبدأ اصلاح الكنيسة فى كل الولايات الإيطالية المحررة . ولما كان من الضرورى لمصلحة قضية الوحدة أن تصل الولايات الإيطالية إلى ما وصلت إليه مملكة بيدمونت وبذلك تم القضاء على الحركة الرجعية التى كانت تسود معظم أقاليم إيطاليا مثل تسكانيا ولمبارديا ورومانا . وقد عم الشعور بوجوب إصلاح الكنيسة على أن يشترك المدنيون فى الإصلاح والعمل على الحد من دخل رجال الدين . وكانت النتيجة أن طرد الجزويت من بقاع إيطاليا وصودرت أملاكهم إلى الدولة . وسادت حرية العبادة فى إقليم لمبارديا وفى رومانا . كما عمت قوانين السيكاردى (١) فى كل من « مودينا » « وبارما » ومنع رجال الدين من الإنفراد بالإشراف على التربية والتعليم .

لم ترض روما بالطبع عن هذه التطورات الأخيرة كما أنها لم تنس فقدان إقليم رومانا ، ولا القوانين الجديدة التى سنت ضد الكنيسة ، وكانت روما وأعضاء الحزب البابوى يرون فى بيدمونت والثورة الإيطالية على الأوضاع القائمة شيئا واحدا . ويتحينون للإنتقام منها . وكان من نتائج ذلك طرد السفير البيدمونتى من روما كما رفض البابا أن يتفاهم

---

(١) انظر ص ٣٤٢ .

مع بيدمونت بسبب ما أقدمت عليه من ضم بعض أملاكه إلى المملكة الجديدة .

ولم ير البابا بدا من أن يولى وجهه شطرَ أوروبا الكاثوليكية يلتمس معونتها بالمال والرجال واستجابت كثير من الدول لندائه ، فبلغ عدد المقاتلين الذين وجهوا لخدمته خمسة عشر ألفا (١٥٫٠٠٠) انضموا إلى قواته النظامية وعدد رجالها خمسة آلاف مقاتل وقاد هذه القوات جميعا « أنطونيللى » Antonelli الذى رأى أن يركز جهوده فى « أمبريا » Umbria وفى « مارش » Marches معتمدا على الحامية الفرنسية فى روما ، على أن يستعين — ان إلزم الأمر — بخط الدفاع الثانى فى نابولى . ورأى الحزب الوطنى فى إيطاليا ألا يترك ولايتى « آمبريا » و « مارش » تحت سيادة البابا .

موقف نابليون الثالث من تلك الأحداث :

كانت رغبة نابليون الثالث إرضاء حزب الكاثوليك معروفة . وكانت هذه الرغبة تتضمن إرضاء البابا فى روما . ولكن العلاقات بين نابليون الثالث والبابا قد أخذت تسوء يوما بعد يوم ، ذلك لأن البابا لم ينفذ ما وعد به من إصلاحات كان قد اتفق مع نابليون على إجرائها فى ممتلكاته المختلفة . كما أصبحت روما مركزا للتآمر والخديعة حتى بلغ الغضب بنابليون حد التفكير فى سحب الحامية الفرنسية منها واقترح بالفعل أن تسحب الحامية الفرنسية ، وتحل مكانها حامية من نابولى . ولكن البابا رفض هذا الاقتراح متعللا بحاجته الشديدة إلى تلك القوات ليستعيد بها « رومانا » ثم اضطر فى النهاية إلى الموافقة ، ويسلم قائد الحامية الفرنسية فى روما تصريحا بمبارحتها على رأس جنده وتقع خلال ذلك أحداث مفاجئة تقف فى سبيل ذلك ، آيتها وصول «غاريبالدى» Garibaldi بقواته الى مارسالا Marsala فى جزيرة صقلية . وبذلك ينتقل مسرح الأحداث السياسية من روما إلى صقلية .


Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

الفصل الثالث

المرحلة الثالثة فى السعى الى اتمام الوحدة الايطالية

كانت مملكة نابولى ترزح تحت أعباء ثقيلة مثل سوء الإدارة والظلم والفقر والبؤس ولاسيما فى العهد الذى أعقب ثورات عام ١٨٤٨ . وحاولت كل من انجلترا وفرنسا علاج مشاكل تلك المملكة والحث على المبادرة بالإصلاح . ولكن ذهبت محاولتهما عبثا واضطرا إلى استدعاء سفيريهما من نابولى وإلى طرد ممثلى نابولى فى كل من باريس ولندن . ويكفى أن ننظر نظرة عابرة فى حالة نابولى لنرى فيها مظاهر الفقر والجهل والسرقة والتشرد ، فقد ملأها المنحلون من قطاع الطرق ، كما قامت فيها جمعيات سرية دأبت على التخريب والإفساد .

وكان كافور يعلم تمام العلم كل ذلك ، ويرى ألا ينشغل بالنظر فى أحوال نابولى كما يرى تأجيل النظر فى ضمها إلى المملكة الجديدة حتى لا يثقلها بمشاكل جديدة عديدة تعوقها عن السير فى إتمام بنائها . ويضطر كافور إلى العدول عن رأيه بسبب قيام الثورة فى صقلية بزعامة « كرسبى » Crispi أحد المتآمرين الجمهوريين (١) الذى خرج على ملك نابولى فرنسيس الثانى البوربونى . وكان كافور يخشى نجاح الجمهوريين فى ثورتهم ، فيعوقون عليه السير فى سبيل ما آراد فى سبيل الوحدة التى ينشدها فى ظل مملكة بيدمونت .

وكان « كرسبى » قد أحكم خطة الثورة التى قام بها فاتصل بغاريبالدى ؛ يلتمس منه معاونته على غزو الجزيرة كلها . وفى ١٥ مايو من عام ١٨٦٠ قرر غاريبالدى ــ تحت إلحاح « كرسبى » وتحت تأثير الأخبار المبالغ فيها عن الثورة فى صقلية ، وبعد اتصال سرى بينه وبين كافور ــ الإبحار مع جنوده الذين بلغ عددهم ألف مقاتل على باخرتين

(١) « فرانشسكو كرسبى » Francesco Crispi : كان أحد أعضاء وزراء الحكومة المؤقتة فى عام ١٨٤٨ فى صقلية ؛ ظل منفيا فى فرنسا وانجلترا زمنا طويلا ثم عاد لاستئناف نشاطه الثورى فى الجزيرة .

تسمى إحداهما « لمباردو » Lombardo والأخرى « بيدمونت » Piemonte . ولا أدل على اشتراك السلطات البيدمونتية فى هذه التدابيرات المختلفة من صدور الأوامر إلى الإميرال « پرزانو » Persano بأن يفسح الطريق للسفينتين فلا يعوقهما إلا إذا شعر بنيتهما فى الإعتداء على ثغور سردينيا .

ويقصد غاريبالدى وقواته إلى ثغر « مارسالا » Marsala فى ١١ مايو من عام ١٨٦٠ (١) ، ويبلغ مسرعا برجاله « ساليمى » Salemi حيث أقام حكومة مؤقتة ، أصبح ديكتاتورا فيها ، وعين كرسبى وزيرا للخارجية . وهنا أخذ المتطوعون من أهل صقلية ينضمون جموعا إلى قوات غاريبالدى . وأعلن عندئذ أن الغرض من حملته هو ضم هذا الجزء إلى مملكة ڤيكتور عمانوبل . ومن ثم أصبح « كرسبى » القائد السياسى لهذه الثورة . واستطاع عن طريق معرفته الوثيقة بهذه الجزيرة وبأهلها أن يمهد الطريق لغاريبالدى الذى لم يكن يعرف شيئا عنها .

ومن « ساليمى » تحركت قوات غاريبالدى إلى « پالرمو » Palermo وفى منتصف الطريق إليها عسكرت قوة من ناپولى على تل شديد الإنحدار بالقرب من « كالاتافيمى » Calatafimi . وكانت هذه القوة تبلغ فى عددها ضعف قوة غاريبالدى . غير أنه على الرغم من تفوق قوات ناپولى نجح غاريبالدى فى محاولته الثالثة فى إجبارها على التقهقر إلى « پالرمو » واستطاعت قوات غاريبالدى مستعينة بأهالى « بالرمو » أن تهزم الحامية التى كانت ترابط فيها . وكان عددها خمسة عشر ألف جندى ، فطلب قائدها الهدنة . وأظهر غاريبالدى شجاعة فائقة عندما رفض شروط الهدنة على الرغم من أن فرقة نظامية من ناپولى عدد رجالها خمسة آلاف كانت قد انضمت إلى الحامية بالمدينة . وكان لشجاعته تلك أثرها فى اضعاف الروح المعنوية لدى الملكيين ، وفى موافقتهم على الجلاء عن مدينة «پالرمو»، فنظم فيها غاريبالدى حكومة ، وترك زمام أمورها « لكرسبى » . ثم

---

(١) ويقال ان سفينتين انجليزيتين كانتا بالثغر فى انتظار قوات غاريبالدى لتحميهما عند النزول الى الجزيرة . ولكن ليس هناك ما يؤيد هذا القول ، وكل ما فى الأمر ان عطف انجلترا على هذه الحركة وعدم مساهمة السفينتين الانجليزيتين فى منع القوات الغاريبالدية من النزول الى جزيرة صقلية جعلت أهالى هذه الجزيرة يعتقدون ان هذه المسألة كانت مدبرة .

غادرها إلى مسينا . وهنا واتته النجدة من إيطاليا تحت قيادة « مدتشى » Medici . وقد رأت الحكومة الإيطالية عقب انتصارات غاريبالدى العظيمة ألا تستمر فى امتناعها الظاهرى لتموين جيشه بالسلاح والعتاد اللازمين .

غزو نابولى :

وعندما تمكن غاريبالدى من بسط نفوذه على الجزيرة أصبح عليه أن يعد العدة ليعبر البحر الى « كالابريا » Calabria ليقود الحركة فى ناپولى . فى تلك الأثناء تنبه فرنسيس الثانى إلى الخطر المحدق بعرشه ، فأخذ يستنجد بنابليون الثالث الذى أنبأه أن الوقت قد فات ؛ فبادر بمنح شعبه دستورا فى ٢٥ يونيو . ولكن من يستطيع أن يؤمن بوعود ملك بربونى . وقد اضطرته ظروفه إلى أن يذل نفسه بطلب النجدة من مملكة بيدمونت ، حيث ذكره كافور بموقفه من بيدمونت حين تولى عرش ناپولى قبل ذلك بعام واحد ، فرفض يومئذ أن ينضم إلى فرنسا وبيدمونت ضد العدو والمشترك .

وقد احتجت دول أوروبا عدا انجلترا على ما قام به غاريبالدى ؛ ولكنها لم تحرك ساكنا . وهذا اللورد « چون راسل » John Russell ممثل انجلترا فى إيطاليا يعلن فى صراحة موافقته على حركات غاريبالدى . ويذيع فى منشور بعث به إلى السفارات المختلفة إعترافه بحق إيطاليا فى تقرير مصيرها بنفسها . وهكذا تركت لغاريبالدى الفرصة لكى يسترسل فى انتصاراته .

وينجح غاريبالدى فى عبور المضايق ويحتل « رچيو » Reggio فى ٢١ أغسطس ثم يتقدم نحو ناپولى ، فيأخذ مليكها فى النزوح عنها كلما أحس باقتراب جيوش غاريبالدى منها . وتحصن أخيرا فى قلعة « ڤلتورنو » Volturno التى اتخذ منها مركزا للدفاع عن ناپولى . وفى السابع من سبتمبر نجح غاريبالدى فى الإستيلاء على ناپولى . وهنالك تقدم ملكها يعرض عليه الصلح بشروط قيل أنها كانت بإيعاز من نابليون الثالث . ويتلقى غاريبالدى رسالة من ڤيكتور عمانويل ينصحه فيها أن يقنع بصقلية إذا وافق على ذلك ملك ناپولى ، وألا يسترسل فى غزوه . وكذلك استخدمت باريس كل نفوذها لتمنعه من الاستمرار فى الغزو . أما كافور ــ وكان يعلم باتجاهات غاريبالدى الجمهورية ويخشى عواقب

ذلك ــ فقد أخذ يعارض حركات تقدم غاريبالدى فى مملكة ناپولى . ولم يلتفت غاريبالدى إلى كل ذلك بل مضى وجهه نحو ناپولى يستأنف غزوه. وكان ذلك فى مصلحة القضية الإيطالية . واستمرت الحرب بين قواته وقوات ناپولى من ١٩ سبتمبر إلى أول أكتوبر . وحارب كلاهما بشجاعة فائقة . ولكن كان من الواضح أن قوات غاريبالدى لن تستطيع إحراز النصر دون وصول إمدادات إليها . وكانت فى طريقها إليه .

البابا يستعد لمواجهة الموقف :

سمح البابا بتكوين جيش من المتطوعين الأجانب الذين أخذوا يتوافدون على روما ، وذلك فى أعقاب انضمام « رومانا » Romagna إلى مملكة إيطاليا الشمالية . وانتظم هذا الجيش بقيادة « لاموريسير » Lamorcière . وكان هجوم غاريبالدى على «كالابريا» يؤذن بوقوع اضطرابات فى باقى أملاك البابوية أى فى « أمبريا » وفى « مارش » وكان من الواضح عندئذ ان الجيش البابوى الجديد سيستخدم لقمع هذه الحركة ، كما كان من المحتمل كذلك أن يستدعى لنجدة ملك ناپولى فى محنته الجديدة ، وأخذت الاضطرابات تسود ناپولى ؛ وتعم جزيرة صقلية وقد أصبح موقف غاريبالدى غريبا . وبدأت الشكوك تحوم حول مسلكه ؛ فعلى الرغم من أنه أعلن منذ البداية أنه إنما يحارب ليضم الجنوب لمملكة إيطاليا فإنه عقب إتمام الإستيلاء على صقلية لم يعلن ضمها إلى المملكة الجديدة . كما أنه لم يخف نياته فى التقدم نحو روما . وكان معنى ذلك الإصطدام بالقوات الفرنسية التى كانت لاتزال تحمى بابا روما . كما أنه كان يضع خطة لمهاجمة البندقية على وجه السرعة ، وكان معنى ذلك حربا أخرى مع النمسا . وفى نفس الوقت وقد تبين لغاريبالدى أن كاڤور هو العائق فى سبيل تحقيق مشاريعه هذه طالب ملك إيطاليا الشمالية بعزل كاڤور من منصبه .

وهكذا تبين لكاڤور أن الحركة قد خرجت من يديه وأن عليه أن يقودها من جديد . بناء على ذلك طلب كاڤور من البابا فى ٧ سبتمبر أن يسرح القوات الأجنبية الموجودة بيلاده . ولكنه رفض فأمر كاڤور القوات الإيطالية بالتقدم تحت قيادة « تشيالدينى » Chialdini نحو الأملاك البابوية . وقد كانت معركة « كستلفيدارو » Castelfidaro فى ١٨ سبتمبر كافية لتفريق شمل القوات البابوية . وقد لجأ « لاموريسير »

القائد البابوى إلى « أنكونا » Ancona ولكن عندما هوجمت قواته برا وبحرا اضطر إلى التسليم فى ٢٩ سبتمبر . وفى بحر ثلاثة أسابيع إنتهت المعركة . وأصبحت جميع الولايات البابوية عدا الجزء المحيط بروما مباشرة تحت نفوذ الحكومة الإيطالية .

وتلا ذلك عرض مسألة مملكة الصقليتين [1] على البرلمان الإيطالى الذى قرر ضمهما إلى مملكة إيطاليا فى ١١ أكتوبر من عام ١٨٦٠ وقد أكدت ذلك نتيجة الإستفتاء الذى أجرى فى كل من صقلية ونابولى عشر أيام بعد هذا القرار . ولكن مدعى الحق الإلهى فرنسيس الثانى ملك نابولى كان لايزال محتميا بـ « غايتا » و « كپوا » Capua ولم يكن من السهل إخراجه منها .

لقاء بين ڤيكتور عمانويل وغاريبالدى :

وفى ٩ أكتوبر تقدم ڤيكتور عمانويل على رأس جيش احتل به مارش ثم عبر الحدود إلى مملكة نابولى . وقد انضم إلى غاريبالدى فى « تيانو » Tiano . وهنا وضع القائد العظيم ــ الذى كان يمقت كافور ويجل الملك ــ جهوده وخدماته تحت تصرف الملك . فسقطت « كاپوا » Papua فى ٢ نوفمبر . وبعد أسبوع دخل الملك والبطل نابولى معا . وبعد ذلك بقليل انسحب غاريبالدى من الميدان . وقد رفض كل جزاء على كل ما قدم من جهود ، ورحل الى جزيرة « كابريرا » Caprera تاركا إتمام العمل للقوات الملكية . وقد ظل حصار « غايتا » مدة ثلاثة شهور بسبب مقاومة قوات نابولى ، وبسبب موقف نابليون الثالث الغامض ، فقد سحب سفيره من تورين وظلت سفنه محتلة ثغر « غايتا » Gaeta . وفى النهاية أمر نابليون بسحب أسطوله ، فسقط آخر حصون البوربون فى إيطاليا فى يد ڤيكتور عمانويل فى فبراير من عام ١٨٦١ . وبعد ذلك بعدة أيام ، أى فى ١٨ فبراير اجتمع أول برلمان لإيطاليا المتحدة فى تورين . وقد حضره ممثلون عن كل إيطاليا عدا البندقية وروما ، حضره ممثلون من نابولى وصقلية والولايات البابوية أبدوا جميعا مع ممثلى إيطاليا الشمالية والوسطى ضم الجنوب إلى المملكة الإيطالية . وسميت مملكة سردينيا مملكة إيطاليا .

---

(١) مملكة الصقليتين : مملكة نابولى وصقلية

ومن كل ذلك تتبين أن غاريبالدى قام فى سبيل وحدة إيطاليا فى عام ١٨٦٠ بخطوة من أهم الخطوات فلا عجب أن يطلق المؤرخ « ترفليـن » Trevelyan على كتابه المتعلق بحوادث حملات غاريبالدى فى صقلية وجنوب شبه الجزيرة « غاريبالدى وتكوين إيطاليا » Garibaldi and the Making of Italy . كما يتضح لنا ان غاريبالدى القائد الغيور قد وضع مصالح وطنه فوق كل اعتبار . فتخلى فى اللحظة الحاسمة عن ميوله الشخصيه واتجاهاته الجمهورية ، وانضم إلى من استظلوا بلواء ڤيكتور عمانويل . ولكن مما يؤسف له حقا أن تتم الوحدة وفى قلب كل من زعيميها العظيمين كاڤور وغاريبالدى كره لصاحبه .

فصل الختام فى الوحدة الايطالية

توقف نجاح هذه المرحلة الأخيرة على التغييرات التى طرأت على الموقف الدولى فى أوروبا أكثر من توقفها على جهود الإيطاليين أنفسهم ، ذلك لأن ضم البندقية لم يكن ليتأتى إلا بعد هزيمة النمسا ، كما أن ضم روما لم يكن ممكنا إلا بانقلاب فى السياسة الفرنسية أو انهيارها ، فيتم انسحاب القوات الفرنسية منها .

حاول كاڤور أن يحل مشكلة روما بالمفاوضات . فعرض على البابا منح الكنيسة استقلالا روحيا كاملا مقابل تنازله عن سلطته الزمنية . ولكن البابا رفض وتوقفت تلك المحاولات بموت كاڤور فى ٦ يونيو عام ١٨٦١ .

وحاول غاريبالدى أن ينتزع روما من البابا كما انتزع ناپولى من ملكها من قبل . ولكنه فشل فقد ردته حكومة بيدمونت ذاتها منهزما فى معركة « اسبرومنت » Aspromonte فى ٢٩ أغسطس من عام ١٨٦٢ .

انضمام البندقية الى مملكة ايطاليا :

وقد نجحت إيطاليا فى ضم البندقية نتيجة لمحالفتها لبروسيا ضد النمسا فى عام ١٨٦٦ . وحالفها الحظ أن تضم ذلك الجزء المهم إلى أملاكها بفضل انتصارات الجيوش البروسية الظافرة فى معركة

« سادوا » Sadowa [1] لا بفضل قواتها التى هزمت برا وبحرا عند اشتراكها فى الحرب البروسية النمساوية وسنرى كذلك أن إنتصار الجيوش البروسية الساحق على جيوش فرنسا كان سببا فى استدعاء الحامية الفرنسية من روما وإتاحة الفرصة بالتالى للإيطاليين لإستكمال وحدتهم .

ضم روما الى مملكة ايطاليا :

ويجتمع البرلمان فى فلورنسا فى ديسمبر عام ١٨٦٦ ، وقد زاد عدد أعضائه بوجود ممثلين عن البندقية التى انضمت حديثا بعد معركة سادوا . وكانت الجيوش الفرنسية قد بارحت روما وفق شروط معاهدة عام ١٨٦٤ . ولذلك أعلن ڤيكتور عمانويل لأول مرة فى البرلمان أن إيطاليا قد تحررت من الأجانب .

ويشتد نقد المعارضة فى هذا البرلمان لتورط الحكومة حين تعهدت بحماية أملاك البابوية فى روما . وكان لزاما عليها ان تبادر بضم نفسها إلى إيطاليا الكبرى بعد إنسحاب الحامية الفرنسية منها . ويصر الحزب الجمهورى على ضم روما .فيأخذ غاريبالدى فى إعداد العدة لذلك . ويتردد « راتازى » Rattazzi رئيس الوزراء عندئذ ، فلا هو بقادر على مساعدة غاريبالدى ، ولا هو بقادر على معارضته . وينظر الملك ڤيكتور عمانويل إلى ما اعتزمه غاريبالدى نظرة خوف وريبة ، فهو يخشى إغضاب دول أوروبا وخطر الحرب التى يحتمل أن تثيرها عليه فرنسا فيصدر لذلك قرارا إلى الشعب يمنعه فيه من معاونة غاريبالدى إتقاء للخطر المحتمل . ولم يكن لصدور القرار الملكى الأثر الذى توقعه الملك ، لأن الأوان قد فات ، واندفع الشعب فى ركاب غاريبالدى . ونوقش أمر ذلك فى البرلمان . فأسقط فى يد رئيس الوزراء « راتازى » واضطر إلى الاستقالة .

وعلى الرغم من كل ذلك لم يصل غاريبالدى الى ما أراده وما أراده له الشعب ، فهو قد أحرز بعض انتصارات أول الأمر . ولكن الجيوش الفرنسية التى قامت لنجدة البابا قد وصلت وأنزلت بغاريبالدى وقواته هزيمة منكرة فى معركة « منتانا » Mentana ، وكان ذلك فى نوفمبر

---

(١) انظر معركة سادوا ص ٣٩٥ .

من عام ١٨٦٧ ، وكان يومئذ ينتظر قيام الثورة فى روما ، ويتوقع ان يمهد له السبيل للإستيلاء عليها . ولم يتحرك جيش ملك إيطاليا لنجدته لأن الملك كان قد تعهد بحماية أملاك البابا .

ويبدو أن غاريبالدى لم يكن على علم بكفاءة وعدد رجال القوات البابوية الذين بلغ عددهم ثلاثة عشر ألف مقاتل ، كما أنه لم يكن على علم بالقوات الفرنسية التى جاءت لنجدة البابا . كما نصح له « كرسبى » بعدم مهاجمة روما بعد أن أخذ عهدا على الحكومه الإيطالية بتامين غاريبالدى على حياته . ولكن الأمر انتهى بالقبض عليه وسجنه فى قلعة « ڤارينيانو » Varignano . وغادرت القوات الفرنسية روما بعد نجدة البابا ، ولكنها بقيت فى محيط روما مدة ثلاثة أعوام .

وقد تبين للإيطاليين بعدئذ ما لروما من قيمة وأنها أجدر المدن الإيطالية بأن تكون عاصمة لإيطاليا ، وأن ذلك يمكن إذا ما استعانت إيطاليا ببروسيا كما وضح لإيطاليا بعد معركة « منتانا » Mentana أن فرنسا لايمكن الإعتماد عليها ، وأن إمبراطورها نابليون الثالث قد فقد صداقة إيطاليا ، فهو قد أعلن قبل ذلك بصراحة إنه سيعاون البابا ويحافظ على سلطانه ، ولن يسمح للإيطاليين بالإستيلاء على روما . والواقع أن نابليون الثالث قد ورط نفسه فى سبيل إرضاء رجال الدين فى فرنسا بعد هزيمته المنكرة فى حرب الكسيك . وكانت النتيجة ان فقد صداقة أمة كان هو الذى ساعد على خلقها ووضع اللبنات الأولى فى بنائها . وكان — لورشد — يستطيع المحافظة على مودتها فيضمن معونتها فى محنته . ويكفى أن نذكر حاجته إليها عندما نشبت الحرب بينه وبين بروسيا عام ١٨٧٠ وكيف رفضت الإستجابة إليه ، فاضطر إلى إستدعاء جنده من روما .

وبسحب حامية فرنسا من روما خلت إيطاليا من كل نفوذ أجنبى ، وأصبح من المؤكد آن فرنسا — بعد هزيمتها المنكرة أمام بروسيا — لن تستطيع مساعدة البابا . وأخذ المنادون بضرورة ضم روما يحثون حكومة إيطاليا على الإسراع فى ذلك . وهنا تحرج موقف الحومة فهى قد خشيت — إن هى رفضت الإستجابة إلى ذلك النداء — أن يشتد ساعد الحزب الجمهورى فيقضى على كل ما قامت به مملكة سردينيا . وبذل ڤيكتور عمانويل كل ما يملك من جهد فى سبيل إقناع البابا بالتسليم

بالأمر الواقع . ولكن البابا لم يصغ إلى تلك النصيحة . وكان يومئذ يسيطر على جيش بلغ عدد رجاله حوالى أربعة عشر ألف مقاتل أكثرهم من المقاتلين الأكفاء . وهنا بعثت الحكومة بجيش من خمسة وثلاثين ألف مقاتل لمواجهة هذه القوات .

وفى مايو ١٨٧١ نظم برلمان فلورنسا العلاقة بين المملكة الإيطالية والبابوية ، ففصل بين حكومتيها ، وبذلك أصبح للبابا من الإمتيازات السياسية ما يحقق له حكومة مستقلة ، فأصبح له فى الفاتيكان بلاطه الخاص ، يرسل سفراءه إلى ما يريد من دول ، ويستقبل منها سفراءها إليه . وضمنت له معونة مادية سخية تبعث بها إليه فى كل عام .

على أن كل ذلك لم يضمن السلام بين البلاطين بلاط الفاتيكان وبلاط الملك ، فالبابا يرى نفسه سجينا فى الفاتيكان وحكومة إيطاليا ترى نفسها أمام مشاكل اقتصادية وسياسية واجتماعية معقدة ليس من السهل أن تجد لها يومئذ حلولا موفقة . ويبقى الخصام قائما بين الملكية والبابوية ، ويضطر البابا أخيرا أن يقنع باستقلال الفاتيكان .



الباب السادس
الاتحاد الألماني



الفصل الأول

أهداف بسمارك واتجاهاته السياسية (١) :

عرف ذلك السياسى الممتاز بشجاعته وقوة إيمانه بالهدف الذى يسعى إليه كما كان خطيبا مؤثرا وسياسيا جادا من دهاة السياسة . لم يعرف عالم السياسة نظيرا له فى ذلك الوقت . وقد بلغ الهدف الذى كان يسعى إليه وأعلن أمر نجاحه حيث تم تكوين الإمبراطورية الألمانية تحت زعامة ملك بروسيا .

ولم يقف أثر ذلك البطل السياسى البارع عند حد ما ذكرنا بل امتد إلى معظم الدول الأوروبية . ففى خلال النصف الثانى من القرن التاسع عشر اقتضت جهوده فى العمل على توحيد ألمانيا وتكوين إمبراطوريتها العظيمة إضعاف مملكة الدنمارك ، وطرد النمسا من ألمانيا وإيطاليا ، والهجوم على فرنسا والقضاء على إمبراطوريتها الثانية ، وما ترتب على ذلك من استمرار شعور الكراهية والعداء بين فرنسا وألمانيا .

وليس أدل على براعته السياسية وبعد نظره من نجاحه فى الربط بين إمبراطورية ألمانيا وملكية آل هبسبورج . ويعد بسمارك فى الواقع المسئول الأول عن التطورات السياسية الهامة فى تاريخ أوروبا ، وهى تطورات أثبتت نفسها فى تاريخ الدنيا حتى مطلع الحرب العالمية الأولى عام ١٩١٤ .

---

(١) عاش بين عامى ١٨١٥ ، ١٨٩٨ .

عرف بسمارك بين أعلام السياسة برجل « الدم والحديد » . وليس غريبا أن يراه رجال عصره كذلك ، فهو قد كان يعتمد فى مسيرته السياسية وتحقيق أهدافه منها على استخدام سياسة « الدم والحديد » . والواقع أن الشيء الذى لاشك فيه هو أن أهداف بسمارك السياسية وهى تتبلور فى توحيد ألمانيا وتكوين إمبراطوريتها لم يكن من الممكن بلوغها عن طريق المؤتمرات والمناقشات الديمقراطية ، وإنما كانت الوسيلة إلى ذلك ـ كما فطن إليها بسمارك ـ هى إخضاع الشعب الألمانى لإرادته والسير معه على طريق واحد تحت لواء بروسيا وإشعال نار الحرب فى وجه كل من النمسا وفرنسا .

وقد شهد « جول فافر » Jules Favre وزير خارجية فرنسا على أثر سقوط الإمبراطورية الثانية بمقدرة بسمارك السياسية بقوله إنها مقدرة تفوق كل ما يمكن أن يتصوره العقل فى عالم السياسة . ويقول المؤرخ البريطانى « جوش » G. Gocch فى وصف مذكرات بسمارك إنها تفوق كل ما كتب فى عالم السياسة وتاريخها ، وهى من أجل ذلك جديرة باهتمام المؤرخين قبل غيرهم ، بل يجب أن تكون ذخيرة أساتذة التاريخ وطلابه وملاذا لرجال السياسة وخدامها .

مقارنة بين النمسا وبروسيا بين عامى ١٨١٥ ، ١٨٤٨ :

ونظرة عابرة فى السلوك السياسى لكل من النمسا وبروسيا منذ عام ١٨١٥ تظهرنا على أن الأولى كان يسودها السلوك الرجعى بينما كانت الثانية مدفوعة بروح التقدم ؛ فالأولى كانت نزعتها إلى الجنوب والشرق حيث استقر نفوذها فى إيطاليا ، وبدأت أطماعها تهدف نحو البلقان ، على حين اتجه اهتمام الثانية نتيجة لتسوية فيينا بألمانيا نفسها . فإنحصرت جهود النمسا يومئذ فى العمل على إيقاف كل حركة تهدف إلى الديمقراطية أو القومية حرصا على التمكين لسلطانها المطلق وكان مستشارها المعروف « مترنخ » Metternich (١٧٧٣ ـ ١٨٥٩) هو الذى يمسك يومئذ بدفة السياسة فيها . وشهدت له أوروبا بمقدرته وبراعته ، وحسبه من ذلك أن يعرف عصره عند المؤرخين بعصر مترنخ ويشهد التاريخ أن مترنخ بسلوكه السياسى الذى وصفنا قد أتاح لأوروبا فرصة التمتع بسلام نسبى دام أربعين عاما ؛ وإذا غضضنا النظر عن جهود مترنخ فلن يفوتنا مطلقا أن الرجل قد استطاع أن يحرر بلاده من سلطان

نابليون ، وأن يشارك فى وضع النظام السياسى الذى سارت عليه أوروبا بعد انهزام نابليون .

على أن مترنخ — برغم مزاياه التى ذكرناها — لم يوفق إلى سلوك سبيل وسط يجرى بين الحكم الإستبدادى وإطلاق الناس بالثورة ينادون فيها بالحرية ، وهى أغلى ما فى الحياة من متعة . وقد عرف له التاريخ السياسى أنه قضى على جميع الحركات القومية ، إذ كان يؤمن بأنها إذا تركت فسوف تقوض عرش الإمبراطورية النمساوية ، فلم يحدث طوال عهده شيء من التغيير الجوهرى فى كل ما كان يقع تحت نفوذ الإمبراطورية النمساوية من أملاك فى إيطاليا والمجر وبوهيميا ولا فى غيرها من الممتلكات السلافية .

أما بروسيا فقد انتفضت من رقدتها بعد هزيمتها فى معركة « ينا » بفضل نهضة رجال العلم والسياسة والحرب (١) فكانت أحسن حالا من النمسا فى نواحى الحياة كافة وأفادت بروسيا من الاتحاد الجمركى Zollverein الذى وحد بين أجزائها المختلفة (٢) . وقد نفع هذا الاتحاد كأساس فى بناء الوحدة الألمانية حين أفادت منه بقية الولايات الألمانية التى أخذت تنضم إليه فى مدى ثلاثين عاما ، إذ تحررت بفضله من المكوس الجمركية ، فراجت أسواق التجارة الداخلية ، واستطاعت بروسيا بناء على ذلك أن تضع أسسا متينة لإقامة دولة ألمانية متحدة تحت زعامتها .

ولم يكن إتجاه بسمارك فى بناء تلك الدولة تلقائيا وإنما قدم له الفيلسوف الألمانى « هيجل » Hegel (١٧٧٠ — ١٨٣١) الذى كان

---

(١) تزعمت بروسيا حركة التحرر فى أوروبا ، وساهمت جهود بعض المصلحين البروسيين فى الانتفاضة التى شاهدتها يومئذ بروسيا ومن أشهرهم « شارنهورست » Scharnhorst ، و « شتاين » Stein و «وهاردنبرج » Hardenberg ؛ نفخوا بأعمالهم فى أبناء وطنهم روح العزة القومية .

(٢) هو الاتحاد المعروف باتحاد « الزولفرين » Zollverein وهو اتحاد جمركى أسسة « ماسن » Massen وزير مالية بروسيا فى عام ١٨١٨ . كان له أثر فى تجميع شمل الولايات البروسية المتفرقة ، كما جذب اليه سائر الولايات الألمانية التى رحبت بالانضمام اليه لمزاياه المادية البعيدة المدى .

يرى « أن الدولة إله يمشى على الأرض ، وأن الحق يجب أن تسنده القوة بل الحق هو القوة » . وكان يخالف فى عقيدته « بنثام » Bentham الإنجليزى (١٧٤٨ — ١٨٣٢) الذى كان يرى أن للدولة غاية تتمثل فى توفير أكبر قسط من السعادة ليستمتع به أكبر عدد من الأفراد فى الوقت الذى لا يرى فيه « هيجل » قيمة لسعادة الأفراد إذا ما هى تعارضت مع سلطان الدولة وعظمتها . ولا سبيل لقيام الدولة بغير الحرب . فالحرب من مقتضيات السياسة التى يجب أن تتبع لتوفير السعادة فى حياة البشر .

نبذة فى سيرة بسمارك :

ينتمى بسمارك إلى طبقة « اليونكرز » Junkers (١) ؛ وهى طبقة تعتنق مبدءا سياسيا واحدا ، هو مبدأ المحافظين ، وتتشبث بامتيازاتها القانونية والمادية والاجتماعية ، وقد يتضح مذهبها فى محاولة القضاء على الإصلاحات التى قام بها كل من شتين Stein و « هاردنبرج » Hardenberg وكانوا من أنصار الحكم الملكى يؤيدونه ويحافظون عليه مادام يعترف بحقوقهم فى وظائف الدولة العسكرية والإدارية .

ولما كان بسمارك من أهل هذه الطبقة فقد كان أمامه أن يختار بين سبيلين ؛ إما أن يسلك السبيل العسكرى أملا فى أن يصبح من ضباط الجيش أو يدرس القانون ليؤهل نفسه لشغل منصب من المناصب الإدارية الرفيعة . غير أن النظام العسكرى الصارم قد نفره ، فلم يصبح أمامه غير دراسة القانون . فبدأ بدراسته خارج بروسيا فى جامعة « جوتنجن » Gottingen وأتمها فى جامعة برلين حيث حصل منها على الدكتوراه فى عام ١٨٣٥ . وقد عرف عن بسمارك أنه لم يكن من الطلاب البارزين . وهو لم يكن من المجدين أو المواظبين على الاستماع للدروس . وعين بعد تخرجه مستشارا قانونيا فى مدينة « آخن » Aachen أى « إكس لاشابل » Aix-la-Chapelle بمقاطعة الراين على قرب من الحدود البلجيكية . ولم يبق فى هذه الوظيفة سوى عامين . استقال بعدهما ليتفرغ لأعمال الزراعة فى ضيعة أبيه . وقد عرض فى مذكراته للسبب فى استقالته من الوظيفة فقال : « إن الموظف البروسى شأنه كشأن

---

(١) طبقة اليونكرز طبقة من صغار النبلاء ، تميزوا بامتلاكهم لضياع واسعة ولكنهم كانوا يقلون ثروة وجاها عن لوردات الإنجليز .

فرد من أفراد الفرقة الموسيقية ، عليه أن يعزف بالنغم الذى يرسمه قائد الفرقة . وكان يرى ألا يكون كذلك ، فهو إما أن يعزف طبقا للحن الذى يروقه أولا يعزف مطلقا » .

مطلع حياته السياسية :

ولم يكد بسمارك يبلغ الثانية والثلاثين من عمره حتى أصبح بمعاونة بعض أصدقائه من المقربين فى بلاط فردريك الرابع ملك بروسيا (بين عامى ١٨٤٠ — ١٨٦١) فى عام ١٨٤٧ عضوا فى أول برلمان بروسى فى برلين ، ولما اقتضت بعض أمور الإصلاح فى الدولة (مد بعض الخطوط الحديدية فى بروسيا الشرقية) الحصول على النفقات اللازمة لذلك دعى ممثلو الدايت فى كل ولاية لعقد اجتماع عام فى برلين . وكان ذلك بناء على أمر ملكى أصدره فردريك وليم الثالث (١٧٩٧ — ١٨٤٠) سلف الملك فردريك وليم الرابع فى عام ١٨٢٠ (١) . وكان ذلك الأمر الملكى يقتضى ألا يوافق على القرض العام لسد النفقات التى يتطلبها المشروع المشار إليه إلا بعد موافقة جميع مقاطعات مملكة بروسيا ، ولما صدر أمر الملك فردريك وليم الرابع بانعقاد المجلس المشار اليه آثار ذلك استياء الشعب البروسى الذى كان يتطلع إلى تشكيل برلمان يمثل الشعب تمثيلا دستوريا صحيحا . مهما يكن من أمر فقد كان الدايت الإتحادى السابق الذكر بمثابة خطوة هامة فى سبيل إصدار الدستور البروسى ويكفى أن الملك قد سمح لأول مرة بنشر المناقشات التى دارت فيه . وعن طريق ذلك تمكنت الولايات البروسية من متابعة المسائل التى تهمها ، ومن معرفة أنصار الحركة التحررية وأنصار الرجعية . ونتج عن ذلك غضب الشعب البروسى ثم شعب ألمانيا كلها على بسمارك بسبب ما أبدى من آراء تمثل الرجعية المتطرفة . ولم يجد اجتماع الدايت المشار اليه فى برلين فى الحصول على القرض ، ذلك لأن ممثلى الولايات البروسية الذين دعوا إليه رأو أن الدايت الإتحادى لايمثل الألمان تمثيلا صحيحا ، وأنه لايحقق ما وعدوا به عام ١٨٢٠ منذ صدور الأمر الملكى ، وضحوا لقاء ذلك بالمزايا العديدة والمكاسب التى كانت تنتظر من تنفيذ هذا المشروع الذى يربط بين روسيا الشرقية وبرلين .

---

(١) وعد فردريك وليم الثالث (١٧٩٧ — ١٨٤٠) الشعب البروسى مرارا بمنحه الدستور ، ولكنه لم يف بوعده وغاية ما توصل اليه الشعب ذلك الأمر الملكى الذى صدر فى يناير عام ١٨٢٠ .

ثورات عام ١٨٤٨ :

هبت فى فبراير من ذلك العام ثورة فى باريس إنتهت بخلع الملك لويس فيليب . وكان لهذه الثورة آثارها الواضحة فى وسط أوروبا ومن ذلك آن مترنخ زعيم الرجعية فى أوروبا يعتزل السياسة ويغادر ڤيينا هاربا أمام الأحداث . وامتدت آثار الثورة إلى ألمانيا وأصابت بروسيا . وهبت نارها فى برلين فى الثامن عشر من شهر مارس ، واحتدم القتال فى شوارع المدينة بين شعبها الثائر والجند على أن المعركة لم تعد اليوم الذى بدأت فيه إذ آن الملك قد سحب جنده ، وأجاب الأحرار الثائرين إلى مطالبهم الرئيسية ومنها تشكيل برلمان دستورى يقوم على أساس الانتخابات الحرة ، وكفالة حرية الخطابة والصحافة . وعم الفرح طبقات الأحرار فى بروسيا إذ رأوا فى سلوك الملك انتصارا لقضيتهم وتأييدا للخطوة الأولى فى سبيل بناء الدستور .

موقف بسمارك من تلك الأحداث :

لم ير بسمارك فى سلوك الملك ما رآه الأحرار على النحو الذى وصفنا وإنما رأى العكس تماما ، صور فى الأمر اعتداء على سلطة القصر وإهانة لمركز الملكية التى يجلها ومركز الملك الذى يحبه . ورأى فى الأمر كله هزيمة لا يقل عارها عن هزيمة الجيوش البروسية فى ڤيينا ، بل يزيد ؛ فهزيمة ڤيينا يمكن الانتقام لها بالحرب عن طريق تقوية الجيش ، أما محنة هذه الهزيمة فثقيلة لأن الذين أنزلوها بالوطن كانوا من المواطنين الذين لا يمكن الانتقام منهم بالحرب . واستقر عزم بسمارك على أن يجتهد فى أن يرد على الملك ثقته من نفسه ، وأن ينتقم له من الذين تسببوا فى إلحاق الإهانة به ؛ عندما تتاح له الفرصة لذلك ، فبعث إلى الملك برسالة تفيض بما يضمر له من صادق الحب والولاء ، وأوضح له فيها موقف بروسيا التى ما زال فيها رجال من أهل الولاء يمكن الاعتماد عليهم . ثم سارع إلى برلين ليكون إلى جوار الملك وليدبر أمر الدفاع عنه إذا إقتضت الأمور ذلك على أنه وجد الجو خاليا من الخطر .

كان الشعب يملأ شوارع برلين ، ولم يكن فى استطاعة الحرس الوطنى يومئذ أن يقضى على الاضطراب ، اذ كانت الشوارع غاصة بالبولنديين الذين سرحوا من السجون قبل ذلك بوقت يسير . ولما اجتمعت الجمعية الوطنية المكلفة بوضع الدستور البروسى أصبحت أداة طيعة

فى يد الحزب الجمهورى المتطرف . وهنا رأى المتازون من أهل بروسيا وأصحاب الآراء المعتدلة أن يتقدموا لعضوية الجمعية الوطنية الألمانيــة التى نشات فى فرانكفورت للشاركة فى وضــع دستور عام للإتحــاد الألمــانى .

ولكن بسمارك لم يتقدم لعضوية أى من المجلسين اعتقادا منه أن العضويه لا تمكنه من خدمة قضية البلاد كما يتصورها . كان كلا المجلسين تأسيسيا ، يرى البروسى منهما إعادة بناء بروسيا من جديد ، ويرى التانى أن يبنى ألمانيا بناءا إتحاديا . ولم ير بســـمارك من الصالح إعــادة بناء بروسيا إذ كان من رأيه أن مستقبل أى أمة ينبغى ان يبنى على أســـاس من ماضيها . كما كان يرى فى إتحاد ألمانيا ــ كما ترتب له الجمعية الوطنية فى فرانكفورت ــ إلغاء لشخصية بروسيا ووقوع مليكها تحت ســلطان دستور لم ينبعث من شعبها .

وبدأ منذ ذلك الوقت يتصل بمؤيديه من وجهاء بروسيا البارزين ليقف بهم فى وجه الجمعية الوطنية البروسية وكانت فى رأية لا تضم من المحافظين وذوى الآراء المعتدلة من الأحرار غير قلة . ثم شارك فى تأسيس صحيفة تعرف بصحيفة بروسيا الجديدة للتعبير عن وجهة النظر الملكية . وأدى ذلك إلى إتساع شقة الخلاف بين حزب المحافظين وحزب الأحرار المتطرفين . والواقع أن عمل المحافظين هذا يدل على ما كانوا يملكون من الشجاعة والجرأة خاصة وأنهم كانوا يعملون بعيــدا عن الملك . وكانت نفوس الأحرار المتطرفين تلهبها نيران الثورة المتأججة .

وتنجح الجمعية الوطنيــة فى بروسيا فى وضع دستور يقضى على ما للملك من نفوذ وسلطان ولكن هذا الدستور لم يدم طويلا ذلك لأن القائد الإمبراطورى «قند شجراتز» Windischgratz استطاع أن يتقدم بجيوشه إلى ڤيينا حيث نجح فى القضاء على نتائج الحركات الثورية فى ڤيينا وإعادة الحكم الرجعى فيها . وهنا تشجع ملك بروسيا فقرر إتخاذ خطوة مماثلة ؛ وشكل وزارة جديدة تحت رئاسة واحد من أهله وهو براندنبرج Brandenberg ، ووجه على برلين جيشا قضى به على جمعيتها وكان فى ذلك قضاء على الدستور الذى وضعتــه . وفى ٥ ديسمبر عام ١٨٤٨ أصدر الملك دستورا جديدا ، وأنشأ جمعية وطنية للتصديق عليه. وهنا تقدم بسمارك لعضوية الجمعيــة الوطنية الجــديدة . فأصبح من أعضائها المتطرفين .

وقد منح ملك بروسيا شعبه بعض الحرية فى الدستور الذى أصدره. وأقرته الجمعيه الوطنيه ولعل الذى دفعه إلى ذلك يقظته إلى أن الجمعية الوطنيه الالمانيه كانت ما تزال تجتمع فى فرانكفورت لمناقشة وضع الدستور الألمانى . وكان عليها أن تقرر لمن تكون الزعامة فى ألمانيا ، أتكون للنمسا أم لبروسيا . وانقسم أعضاء الجمعية فريقين فريق يرى تكوين دولة ألمانية كبرى تضم كل الأقاليم الألمانية من أملاك الهيسبورج تحت راية النمسا ، وفريق يرى قيام دولة باسم ألمانيا الصغرى بعيدة عن النمسا وتكون زعامتها لبروسيا لأنه كان يؤمن أن الأمر لا يستقيم لإنشاء دولة ألمانية كبرى تتنازعها زعامتان[1] .

وبعد مناقشات طويلة بين الحزبين كانت الغلبة فى جانب حزب ألمانيا الصغرى ، فقررت الجمعية الوطنية فى فرانكفورت أنه يتحتم عليها أن تنتخب إمبراطورا لألمانيا الجديدة ، وأن تصبح هذه الوظيفة وراثية ، وفى ٢٨ مارس ١٨٤٩ إستقر رأى الجمعية على انتخاب ملك بروسيا فردريك وليم الرابع إمبراطورا على ألمانيا . وانكشف الأمر وكأن الجمعية الوطنية فىفرانكفورت قد غدت برلمانا عاما ، وإستقر الدستور الذىوضعت قواعده قبل ذلك . وانتقل وفد يمثل الجمعيــة إلى برلين ليعرض التاج الإمبراطورى على ملك بروسـيا . ويرفض فردريك وليم الرابع هــذا العرض لأنه يكره أن يفرض عليه سلطان بإسمه من الشعب وهو لا يزال يذكر ما لقى من الشعب وثورته فى بروسيا ، ويرى أن التاج — برغمماتم فى فرانكفورت — غير شرعى . فيتعلل فى رفضه بأن التاج غير مقدم من جميع أمراء ولايات ألمانيا . كما رأى أنه من غير الطبيعى أن يقبل العرض المقدم من جمعية فرانكفورت فيصبح فرضا عليه أن يحكم البلاد بدستور يسلبه سائر حقوقه ؛ فلا يبق له غير حق الفيتو المقيد . ويتوقع من نتائج هذا القبول ثورة من الولايات التى لم تشارك فى وضع هــذا الدستور فيصبح حتما عليه أن يقاومها بالحرب . ولن يقف الأمر فى رأيه عند حد ما ذكرنا بل سيقتضيه الدخول مع النمسا فى حرب بعد أن أقعدتها الجمعية الوطنية فى فرانكفورت عن المشاركة فيما قررته . وقد يدفعه كذلك إلى الدخول فى حرب مع الروسيا حليفة النمسا الأولى .

---

(١) الفريق المنادى بضم النمسا عرف بحزب ألمانيا الكبرى «Gross Deutschland» أما الفريق المنادى باستبعاد النمسا فعرف بحزب ألمانيا الصغرى «Klein Deutschland».

كان هذا هو رأى الملك . ولكن البرلمان البروسى لم يوافق الملك على رأيه هذا فأنبرى بسمارك يؤيد الملك ، ويدافع عن رأيه ، ويشتد فى معارضة ما رآه البرلمان مؤكدا أن ما فعله الملك من حقه وحده وأن الملك لم يفعل غير الحق والواجب . ودار خطاب بسمارك حول محور واحد وهو أن بروسيا ينبغى أن تظل بروسيا صاحبة الحق فى حياتها ومصيرها . فقد جاء فى خطابه « وربما يبدو تاج فرانكفورت براقا ، ولكن مبعث بريقه لا يتحقق ولا يتأكد إلا بعد إذابة التاج البروسى وإختفاء بريقه » (١) . كان لخطاب بسمارك فى معارضته صدى منقطع النظير ، لم يقتصر أمره على الأعضاء فى داخل البرلمان بل نشر نصه فى عشرة آلاف نسخة وزعت على الأحرار فى سائر أنحاء ألمانيا ليروا مدى ما استقر فى عقيدة بسمارك من المبادىء الرجعية .

برلمان ارفرت Erfurt :

ويدعو الملك فردريك وليم الرابع إلى عقد برلمان إتحادى فى إرفرت . كان الإنضمام إليه بالنسبة للولايات الألمانية اختياريا . ونجح الملك فى أن يدعو إلى هذا البرلمان ممثلى ثمان وعشرين ولاية . ويبدأ البرلمان فى وضع دستور جديد أساسه دستور فرانكفورت . وتنتهى أعمال هذا المشروع بالفشل . فلم يكن عند التفكير فى هذا المشروع بعيد النظر بحيث يدرك أن النمسا لم تزل فى نطاق الرايخ الألمانى ، وأن الدايت الذى كانت تتزعمه النمسا لم يزل قائما . وسوف تتبين فيما بعد أن موقف النمسا العدائى من مشروع الملك قد كان سببا رئيسيا فى فشله . يضاف إلى ذلك عوامل أخرى منها إمتناع كل من هانوفر وسكسونيا عن الاستجابة لدعوة الملك ، بحجة أنهما يريان التريث حتى تستجيب بقية الولايات . وكانت باقاريا من الولايات الألمانية الكبرى التى امتنعت عن الانضمام إلى هذا البرلمان .

موقف بسمارك من مشروع ارفرت :

لم يتزحزح بسمارك عن رأيه الذى أعلنه فى برلمان بروسيا قيد شعرة . ولكنه قبل عضوية برلمان إرفرت غير مؤمن به حرصا على الدفاع

(١) «The crown of Frankfort may be very bright but the gold which gives truth to its brilliance has first to be won by melting down the prussian crown.»

عن مصالح بروسيا حين تمس فى هذا البرلمان . واشترط من أجل ذلك أن يعرض دستور إرفرت على برلمان بروسيا . ولكن برلمان إرفرت لم يستجب لطلبه هذا . ولقد كان بسمارك يتنبأ ــ وهو يخطو إلى هذا البرلمان ــ بأن آراءه فيه لن تقبل ، وأن الدستور الذى يقوم البرلمان المذكور بوضعه مصيره الفشل .

الصــــدام بين مبدأين :

وتتحقق نبوءة بسمارك ، فهذه النمسا لا تعترف بمشروع إرفرت ، فتدعو الدايت القديم إلى الاجتماع فى فرانكفورت . وتنكر بروسيا وجود هذا الدايت ، فلا تعترف به ولا بما يصدر عنه . وهنا تندفع الطلقة الأولى فى الصدام بين مبدأين : فالنمسا تسعى فى رغبة شديدة إلى إعادة الدستور القديم الذى جرى على مبادئه البالية الدايت فى تنظيم أمور الرايخ ، وبروسيا تبادر إلى جمع الإمارات الألمانية لتكوين إتحاد جديد يقوم بناؤه على أساس الحرية والمبادىء التقدمية . وإذا كان العامل الأول فيما أدى إلى التصادم بين النمسا وبروسيا كان قد نشأ من التنازع على الزعامة الذى ظهر عند الدعوة إلى برلمان إرفرت فقد كانت إلى جانب هذا عوامل أخرى نذكر منها على سبيل المثال الخلاف على مسألة « شلزويج هلشتين » (1) .

ويتأزم الموقف فقد كانت النمسا تصر على موقفها كما كانت مستعدة للقتال يؤيدها قيصر الروسيا ، وتلتف حولها بعض الولايات الألمانية ، ويتلقى سفير النمسا فى برلين أمرا بمغادرتها فيتباطأ . ولو أنه استجاب إلى أمر استدعائه لكان من الممكن أن تقوم الحرب . ولكن السفير فيما يبدو قد كان عاقلا غير متهور ، فسعى إلى لقاء ملك بروسيا ، وحاول فى لقائه هذا أن يبين للملك خطورة الموقف ورجاه فى أن يتريث فى الأمر أملا فى إبعاد شبح الحرب التى لن يكون من ورائها غير الخسارة والدمار . ويجتمع رجال السياسة فى برلين لمناقشة الموقف ، فيرى بعضهم الثبات على المبدأ ودخول الحرب إذا دعا داعيها ، ويرى فريق آخر عكس ذلك ، فيكون مصيره النجاح آخر الأمر لأن وزير الحربية قد صرح بعدم استعداد القوات البروسية لمقاتلة النمسا . وناصر بسمارك هذا الرأى الأخير وانضم إلى الناصحين للملك فى اتخاذ الرأى الأخير . ويقول بعض

---

(1) انظر كيف عالج بسمارك هذه المسألة فيما يلى ص ص ٣٩٠ — ٣٩٢ .

المؤرخين أن بسمارك عندما إنتهى إليه نبأ ذلك القرار غلبته نشوة الفرح فخرج عن وقاره . ودار حول مائدته راقصا ثلاث مرات .

اتفاقية آلمتز Olmutz عام ١٨٥٠ :

وتم على أثر ذلك لقاء فى « ألمتز » Olmutz بين « منتوفيل » Manteuffel رئيس وزراء بروسيا وبين سفارتزنبرج (١) المسيطر على السياسة النمساوية فى ذلك الوقت . وأسفر هذا اللقاء عن اتفاقية «ألمتز» فى ٢٨ نوفمبر عام ١٨٥٠ ؛ وفيها اضطرت بروسيا إلى التسليم الكامل لشروط النمسا . وبذلك تخلى ملك بروسيا عن تمسكه بالزعامة فى ألمانيا .

وعلى الرغم من أن تلك الاتفاقية قد كان فيها إهانة لبروسيا لاتقل عن الإهانة التى لحقتها فى تلست (٢) إلا أن بسمارك قد سر بها ؛ فهو مع رغبته الصادقة فى توحيد ألمانيا قد كان يكره أن يتم ذلك على حساب التضحية ببروسيا أو جيشها . وهو قد ابتهج فى تلك الظروف بأمرين ؛ أولهما فشل برلمان فرانكفورت ثم فشل المشروع الذى نادى به فردريك وليم الرابع فى إرفرت . ومن أقواله التى تعبر عن رأيه فى الإتحاد « إننا نصبو جميعا إلى أن ينشر النسر البروسى جناحيه ليدرع بهما الإتحاد الألمانى من ميونخ إلى «دنرسبرج» Donnersberg على أن يكون محررا من كل قيد ، لا سلطان لهيئة (دايت) جديدة عليه ؛ فنحن بروسيون وسنظل بروسيين » .

ومن هنا نستطيع أن نرى فى بسمارك زعيما سياسيا بعيد النظر ، ونذكر له موقفه فى برلمان بروسيا حين إنبرى مترعما بعض من والاه من السياسين يدافع عن سياسة بروسيا ويمتدح سياسة التحالف والصداقة مع النمسا . ويقول مذكرا أن النمسا ليست إلا دولة ألمانية واتاها الحظ

---

(١) شفارتزنبرج Schwarzenberg ظهر بين صفوف الجيش الامبراطورى الذى استطاع ان يهزم الثوار ويعيد الأمور الى نصابها فى فيينا تحت قيادة « فند شجراتز » Windschgrate فى عام ١٨٤٩ . وقد كان من ذوى قربى القائد فند شجراتز ، اتصف بدهائه ، وذهنه المتفتح ؛ وسياسته الحكيمة . ظهر فى ميدان السياسة فى عام ١٨٤٩ وظل فيه حتى موته عام ١٨٥٢ وتمكن خلال ذلك العهد من ارغام الامبراطور فرديناند الأبلة على التنازل عن العرش لابن أخيه الشاب فرانسوا جوزيف وهو فى الثامنة عشر من عمره ومع ذلك ظل شفارتزنبرج الحاكم الفعلى للامبراطورية خلال ذلك العهد .

(٢) انظر صلح تلست Tilsit فيما تقدم صص ٢٠٣ — ٢٠٤ .

فسادت شعوبا أجنبية كثيرة ولكن بأسلحة ألمانية . ولكنه يرى برغم ذلك أن بروسيا ليس لديها ما يدفعها إلى محاربة النمسا . ويعيش بسمارك بعد ذلك خمسة عشر عاما ليدفع بروسيا إلى محاربة النمسا ولم تكن لدى بروسيا يومئذ من الدوافع ما يعادل ما كان لديها عندما نصح بسمارك بتجنب الحرب .

الفصل الثانى

بسمارك فى فرانكفورت ١٨٥١ ــ ١٨٥٩

تتجه الحياة السياسية ببسمارك وجهة جديدة قد تكون نتيجة لخطابه الذى ألقاه فى برلمان بروسيا فهو يختار لتمثيل بروسيا فى مجلس الدايت العام فى فرانكفورت . ولعل بروسيا قد أرادت بذلك أن تثبت حسن نيتها نحو النمسا ورغبتها الخالصة فى الإتحاد معها .

ويعد العهد الذى يبدأ بوصول بسمارك إلى فرانكفورت فى ١١ مايو عام ١٨٥١ عهدا هاما لا فى تاريخ بسمارك وحده بل فى تاريخ الإتحاد الألمانى أيضا . لقد قضت ثورة ١٨٤٨ على الدايت الألمانى . ولكنه بعث من جديد عندما انتصرت الرجعية فى العام التالى . ويرجع الفضل فى ذلك إلى جهود النمسا وتحديها لبروسيا وانتصارها سياسيا عليها فى « ألمتز » عام ١٨٥٠ . وكان الدايت المذكور بمثابة الهيئة الحاكمة للإتحاد الألمانى الذى كان يتكون من دويلات مستقلة ذات سيادة . فكان أعضاء الدايت لا يدلون بآرائهم الخاصة بل كانوا ينفذون تعليمات دويلاتهم . ولم يكن نظام التصويت فى الدايت طبيعيا بل كان معقدا ومغرضا ؛ فقد كان الحق فى التصويت يشمل بالتساوى ممثلى الولايات كافة عندما تناقش الأمور الهينة فاذا نوقشت أمور تتصل بالمشاكل الكبرى ، كان للولايات الكبرى أصوات أكثر من الصغرى . فكان لكل من بروسيا والنمسا أربعة أصوات كما كان لكل من الملكيات الأربع (باڤاريا وڤرتمبرج وهانوڤر وسكسونيا) أربعة أصوات كذلك . وكانت الأمور تجرى هينة فى الدايت إذا ما تم الاتفاق بين الدولتين الكبرتين . أما إذا وقع خلاف بينهما فتستعين بالدول الأربع التى أشرنا إليها . ويتوقف القرار على رأى الأغلبية . ومما يجدر ذكره أن بروسيا منذ إنشاء الدايت حتى قيام الثورات فى عام ١٨٤٨ كانت تتفق مع النمسا فى الدات . فقد كانت الأخيرة هى صاحبة الزعامة فى المجلس . كما كان مستشارها مترنخ يتزعم السياسة الأوروبية فى ذلك العهد .

بعد عام ١٨٥٠ لم يعد التعاون بين بروسيا والنمسا ممكنا ذلك لأن البرلمان فى فرانكفورت قد انتهز فرصة تعطيل الدايت القديم فأعلن سيادة بروسيا على ألمانيا المتحدة . وإذا كان ملك بروسيا فردريك وليم الرابع لم يرض بهذه الزعامة يومئذ فإن أكثر الإمارات الألمانية قد كانت ترى الزعامة لبروسيا ؛ وكان من نتائج ذلك أن استحكم العداء بين بروسيا والنمسا .

وحاول بسمارك بعد إتفاقية « ألمتز » ألا يستعدى بروسيا على النمسا وأن يسود السلام بين الدولتين . وكان المنتظر أن تكون العلاقات بين بسمارك وسياسة النمسا فى الدايت علاقات يسودها الود ؛ ولكن شاءت الأقدار أن تكون غير ذلك وأن يصبح بسمارك أخطر أعداء النمسا .

ويبلغ الخلاف غايته بين بسمارك والنمسا أثناء حرب القرم (١٨٥٤ ــ ١٨٥٦) ؛ فهذه الحرب كانت تهم النمسا فرأت أن تقف فيها إلى جانب كل من انجلترا وفرنسا ، واستاء قيصر الروسيا (نيقولا الأول) من هذا الموقف ، واعتبره نكرانا للجميل الذى أسداه إلى النمسا حين أعانها على قمع ما قام فيها من ثورات فى عام ١٨٤٩ . وكانت بروسيا يومئذ تنقسم إلى حزبين : حزب « اليونكرز » (١) . الذى كان يرى الوقوف إلى جانب الروسيا أملا فى بعث المحالفة المقدسة (٢) وحزب آخر من المحافظين المعتدلين يناصر فكرة الإنضمام إلى الدول الغربية ؛ فيرى فى إنضمام بروسيا إلى انجلترا فرصة مواتية لرفع مكانتها فى الميدان الدولى وأملا فى تحقيق الإتحاد الألمانى تحت زعامتها .

ويختلف موقف بسمارك عن موقفى الحزبين ؛ فكان يرى أن الأفضل لبروسيا أن تتخذ موقف الحياد المسلح ، ولكن إذا إقتضى الأمر الإنضمام إلى أحد الفريقين فعليها أن تنضم إلى روسيا ، بذلك صرح عندما استدعى إلى برلين ليستشار فى الأمر . وكان بسمارك فى موقفه من الروسيا لا يهتم فى كثير ولا قليل بأمر المحالفة المقدسة وبعثها بل كان يهدف إلى إرضاء الروسيا وينتهز لذلك فرصة خلافها مع النمسا .

---

(١) انظر اليونكرز Junkers فى هامش (١) ؛ ص ٣٦٨ .

(٢) انظر المحالفة المقدسة صص ٢٤٠ ــ ٢٤١ .

. ويغاضب الملك الحزب المناصر لانجلترا وينتهي غضبه بإحداث عدة تغييرات فى الحكومة . وكان ذلك أثناء وجود بسمارك فى برلين . فيسره ذلك ويعود مطمئنا إلى مقر عمله فى فرانكفورت . ويشاء القدر أن يبلغها وقد اشتدت سواعد الذين ينادون بالإتحاد مع النمسا ؛ فيؤدى ذلى إلى عقد تحالف بينها وبين بروسيا ؛ وقد وعدت الأخيرة أن تقدم للنمسا ما يقتضيها من معونة لتحقيق مطالبها ولو أدى ذلك الى الدخول فى حرب .

وعلى الرغم من كل ذلك يصرح بسارك فى التقرير الذى بعثه من فرانكفورت إلى روسيا فى عام ١٨٥٦ بأن الحرب واقعة فى مستقبل الأيام بين بروسيا والنمسا . ومما جاء فى هذا التقرير « أحب أن أعبر عن اقتناعى بأن الحرص على كياننا سوف يقتضينا بعد وقت قصير الدخول فى حرب مع النمسا . وليس فى استطاعتنا أن نتجنب الحرب لأن مجرى الأحداث فى ألمانيا لا يحتمل الإختيار » (١) .

بسمارك سفيرا لبلاده فى الروسيا (من ابريل ١٨٥٩ الى ابريل ١٨٦٢) :

فى خريف عام ١٨٥٧ اشتد البأس على صحة الملك فردريك وليم الرابع فعهد إلى أخيه وليم فى نوفمبر من العام التالى بأن ينوب عنه فى تولى السلطة . وغدا وليم منذ ذلك التاريخ وصيا على العرش إلى أن مات الملك المريض فى يناير عام ١٨٦١ . ولم يكن وليم هذا موهوبا ولكنه كان ذا شخصية قوية ؛ ولم يكن مترددا كسلفه . ولم يكن الوصى راضيا عن سياسة بسمارك ولكنه كان يقدر مواهبه ؛ فعينه سفيرا لبلاده فى روسيا ، وكان ذلك المنصب أرفع مناصب السلك السياسى فى ذلك العهد .

وقد أفاد بسمارك خلال وجوده فى روسيا فائدة لها قدرها ، أدرك اتجاهات السياسة الروسية بعد أن عرف القيصر إسكندر الثانى ومستشاره « جورتشاكوف » Gortchakoff. وكان هذا معروفا

(١) «I will express my conviction that in no long time we shall have to fight for our existence against Austria and that it is not in our power to avoid the fight, because the course of events in Germany admits of no other development.»

بشـــدة عدائه للنمسا وصـــدق علاقاته الطيبـــة بفرنسا ، وكان يحكمها يومئذ الإمبراطور نابليون الثالث وكانت روسيا قد عقدت مع فرنسا حلفا سريا قبل وصول بسمارك بحوالى شهر وتعهدت فيه لفرنسا أن تقف موقف الحياد إذا ما استقرت نار الحرب بين فرنسا والنمسا بسبب ما ينتظر من توسع مملكة سردينيا فى سهل لمبارديا بعد الاتفاق السرى الذى وقع بين نابليون الثالث وكافور فى بلومبيير Plombières فى يولية من عام ١٨٥٨ (١).

وتقع الحرب بين الطرفين ، فرنسا وسردينيا فى ناحية والنمسا فى ناحية أخرى ؛ فتثير مشكلة خطيرة فى ألمانيا عامة وفى بروسيا بخاصة : فلو تركت النمسا زعيمة الإتحاد الألمانى بغير معين ، وتمكن الإمبراطور نابليون الثالث من هزيمتها وانتزاع لمبارديا ثم البندقية منها ، فإن ذلك إنما يعرض منطقـــة الراين للهجـــوم الفرنسى . ولذلك كان « ملتـــكة » Moltke يرى أنه لو تركت النمسا وشأنها فإن فرنسا ستوجه ضرباتها التالية نحو بروســـيا كما حـــدث أثنـــاء حروب نابليون ؛ فإن هزيمـــة النمسا فى « أوسترلتز » Austerlitz فى عام ١٨٠٥ قد تلتها هزيمة بروســـيا فى ينـــا Jena (٢) . ولكن من جهة أخرى كانت محاربة نابليون الثالث وكافور للنمســـا هى فى الواقـــع حرب موجهـــة نحو العدو الذى يقف فى سبيل وحدة ألمانيا ووحدة إيطاليا . وغيرت بروسيا فى موقفها يومئذ . أما بسمارك فقد كان يؤمن كل الإيمان بأن لبروسيا عدوا واحدا وهو النمســـا . وكان يرى إذا أمكنته الظروف أن يبادر بطعن النمسا من الخلف. وخالفه فى ذلك كل من الوصى ووزير خارجيته « شلينتز » Schleinitz إلا أنهما مع ذلك أيدا إعداد الجيش البروسى . وينهزم إمبراطور النمسا فرانسوا چوزيف فى معركتى « ماچنتا » Magenta و « سولفرينو » Solferino ، ويتم الاتفـــاق بين المتحـــاربين عـــلى الهديـــة فى « ڤيلافرانكا » Villafranca (٣) فيتنـــازل الإمبراطور المذكور عن لمبارديا لمملكـــة سردينيا .

وكان لاتفاقية « ڤيلافرانكا » أثرها العميق على ألمانيـــا ، فهى قد أظهرت الشعب الألمـــانى على حقيقة واضـــحة وهى أنه لا أثر للألمـــان

---

(١) انظر فى خطوات الوحدة الايطالية ص ٣٤٥ .
(٢) انظر صص ١٩٨ ، ٢٠١ .
(٣) انظر اتفاقية ڤيلافرانكا صص ٣٤٦ — ٣٤٧ .

فيما يتخذ من قرارات حتى لو كان الأمر يتعلق بجزء من أجزائها ، وعلى أن الشعب فى ذلك هو النظام القديم : وهنا يظهر الخلاف فى الرأى بين الساسة الألمان فى كيفية علاج الموقف ، ففريق يرى أن تبقى الزعامة للنمسا على ألمانيا الكبرى ، وفريق يكتفى بقيام ألمانيا الصغرى تحت زعامة بروسيا (١) .

وظهرت فى ألمانيا جمعيات أهمها جمعية الإتحاد القومى الألمانى وكانت تضم أعضاء من الأحرار فى بروسيا وخارجها . وكانوا ينادون بإعادة تنظيم ألمانيا تحت زعامة بروسيا بشرط أن تكون ألمانيا كلها ممثلة فى أداة الحكم ، أى أنهم كانوا ينادون بمتابعة السياسة التى بدأها برلمان فرانكفورت القومى أيام ثورة ١٨٤٨ . وتزعم هذه الجمعية « رودولف فون بنيجزن Rudolf von Bennigsen » زعيم المعارضة فى برلمان هانوفر .

ومن نتائج اتفاقية « ڤيلافرانكا » أيضا القضاء على ذلك الاختلاف الذى كان يسود العلاقات بين وليم ووزرائه الأحرار . فنم ذلك عن ميول وليم إلى الاستبداد . ويبين أمر ذلك فيما اتخذ من وسائل لإصلاح الجيش البروسى الذى انكشف أمره عند إعداده لمواجهة الطوارىء أثناء الحرب الفرنسية النمساوية فى شمال إيطاليا .

نشأ وليم نشأة عسكرية فاهتم بإصلاح الجيش فأصدر قرارا بتعيين « فون رون Von Roon » وزيرا للحربية وكان الرجل على حظ عظيم من الكفاءة العسكرية . وكان من المحافظين كما عرف عنه أنه كان ماهرا فى تدبير المؤامرات . فخطر له أول عهده بالوزارة أن يتخلص من زملائه الأحرار فى الوزارة . وكان غرضه من ذلك أن يمهد السبيل لصديقه بسمارك وقد واتته الفرصة فوجدها سانحة حين عرض أمر إصلاح الجيش .

وإصلاح الجيش كان يقتضى إعادة النظر فى مبدأ التجنيد العام الذى أعترف به منذ حرب التحرير . وكان يتضمن إلزام كل شاب صحيح الجسم بالخدمة العسكرية سنتين على الأقل . ولما أعيد عرض المشروع

---

(١) انظر هامش (١) ، ص ٣٧٢ .

ورؤى أن تكون الخدمة ثلاث سنوات لقى ذلك الأمر معارضة . وعرضت بهذه المناسبة رغبة الحكومة فى إضعاف الحرس الوطنى نظرا لما أبداه من معارضة وتذمر فى إطفاء الثورة التى قام بها بعض أهالى ولايات ألمانيا الجنوبية لمناصرة برلمان فرانكفورت فى عام ١٨٤٩ . فلقى هذا الأمر معارضة أيضا . واشتدت المعارضة حين نظر فى النفقات التى يقتضيها أمر الإصلاح . ولما انتهى الأمر بفشل الحكومة بسبب المعارضة الشديدة سحبت المشروع وطلبت مبلغا من المال قدره تسعة ملايين ريال لتغطية نفقات الجيش فى السنة التالية . فوافقت الأغلبية من أعضاء البرلمان رغبة فى الإبقاء على وزارة الأحرار . على أن الملك لم يبر بوعده حين أنفق المبلغ المذكور فى إنشاء فرق جديدة بالجيش . وثار البرلمان لفعلة الملك فاتخذ من تلك الثورة سببا لحل البرلمان وإتخاذ الإجراءات نحو انتخابات عامة جديدة لتكوين مجلس جديد . كان ذلك فى مارس عام ١٨٦١ .

وأسفرت الانتخابات الجديدة فى مايو من العام نفسه عن تكوين برلمان يضم أعضاء يدينون بالديمقراطية ويصرون على أن يكون إشرافهم تاما على أعمال الحكومة وتصرفاتها . وتتطور الأمور فى المجلس فلم يعد الخلاف بينه وبين الحكومة قاصرا على موضوع مد الخدمة العسكرية بل اشتد الصراع وانتهى بمطالبة الأعضاء بطرح مسئولية الوزراة على المجلس كما هو الأمر فى برلمان انجلترا . ورفض الملك ذلك ، فامتنع المجلس عن الموافقة على النفقات اللازمة للجيش . وكان ذلك فى سبتمبر من عام ١٨٦٢ .

بسمارك سفيرا لبلاده فى باريس (من مايو ـ سبتمبر ١٨٦٢) :

كان بسمارك قد عين سفيرا لبلاده فى باريس على أن بقاءه فيها لم يبلغ ثلث العام . ولم يكن تعيينه هذا مبنيا على كفاءته الدبلوماسية بل كان مبعثه إبعاد الرجل عن منصب الوزارة . ومن قبل كان قد استدعى إلى برلين فى مارس ١٨٦٢ . وشاهد بنفسه تحرج الموقف وما أسفرت عنه الانتخابات الجديدة من إشتداد الأزمة بين الملك والبرلمان .

ونذكر بهذه المناسبة أنه زار لندن والتقى « بدزرائيللى » الذى قال عنه لممثل سكسونيا فى لندن «احذر هذا الرجل فإنه يعنى ما يقول». وبنى رأيه هذا على ما سمع من بسمارك عن خططه عندما يصبح مستشارا

لبروسيا ومنها أنه سيهتم أول الأمر بالجيش ويعاون الملك فى تنفيذ سياسته فى الإصلاح الذى لن يتم فى رأيه إلا بعد تغيير بطانة الملك ومعاونيه . ومن خططه التى صرح بها لدزرائيللى أنه لن يتوانى بعد إصلاح الجيش وإعداده فى محاربة النمسا والقضاء على الإتحاد الألمانى وإخضاع ولايات ألمانيا المتوسطة والصغرى لسلطان بروسيا ثم توحيد ألمانيا كلها تحت زعامة بروسيا .



الفصل الثالث

بسمارك مستشارا لبروسيا

ولم يطل بقاء بسمارك سفيرا لفرنسا كما ذكرنا ؛ فهذا صديقه « فون رون » Von Roon يستدعيه فى ١٨ من سبتمبر عام ١٨٦٢ فيغادر باريس فى اليوم التالى إلى برلين . فيبلغها وقت اشتداد الأزمة التى وقعت بين البرلمان والوزارة وهنالك لم يجد الملك وليم الأول بدا من تعيين بسمارك مستشارا لبروسيا . فقد كان بسمارك الوحيد فى رأى الملك ورأى العارفين به فى بروسيا الذى لا يتقيد بالدستور ، ولا يحترم مبادئه . ووعده الملك يوم لقيه فى ٢٣ من ديسمبر أن يجعل الأمر بيده وألا يفرض عليه رأيا لا يراه ، وأن يترك له الحرية فى اختيار الوزراء وأن يضم إلى وظيفته مستشارا وزارة الخارجية .

وهكذا قدر لبسمارك أن يصل إلى ذلك المركز وأن يتحكم فى مصير بروسيا بل فى مصير ألمانيا كلها وأن يهز بسياسته وسلطانه الدول الأوروبية كافة خلال ما يزيد على ربع قرن من الزمان (١٨٦٢ — ١٨٩٠).

الصراع بين بسمارك والبرلمان :

قصد بسمارك فى اختيار أعضاء وزارته أن يكونوا من طبقة المحافظين الذين يؤمنون باتجاهاته السياسية ويؤيدون حريته المطلقة فى معالجة شئون السياسة الخارجية ويعاونونه فى القضاء على المعارضة التى كان يتوقع أن تواجهه فى البرلمان .

ولم يخف بسمارك نواياه فى خطابه الذى ألقاه فى البرلمان البروسى حين قال إن ألمانيا لم تكن فى حاجة إلى سيادة النظم الديمقراطية فى بروسيا وإنما هى محتاجة دائما إلى قوتها وإن قضية ألمانيا الكبرى لا تعالج بالخطب الرنانة ، كما وقع فى الجمعية الوطنية فى فرانكفورت فى عامى ١٨٤٨ ، ١٨٤٩ وإنما تعالج بالدم والحديد . ولم يوافق البرلمان على هذا الخطاب ؛ فمضى بسمارك فى سبيله لا يعير البرلمان إهتمامه . وأخذت وزارته تجمع

الضرائب وتنفق منها على إصلاح الجيش وتحسين أحواله . وتضاعفت الضرائب نتيجة لإزدهار الحالة الاقتصادية وكان ذلك من حسن حظ بسمارك . ولم يكن فى استطاعه المجلس أن يقف فى وجه الحكومة ؛ فلم يكن فى استطاعته ولا فى سلطته أن يعطل تحصيل الضرائب ، كما لم يكن فى قدرته إتهام الحكومة بالخيانة أو إسقاطها ؛ كان البرلمان يعترف بمسئولية الوزراء ولكنه لم ينص على معاقبتهم إذا خالفوا الدستور . وظل بسمارك على سياسته رغم معارضة البرلمان التى استمرت برغم ما كان يحدث فى البرلمان من تغيير عن طريق إعادة الانتخابات بين وقت وآخر . وظلت المعارضة قائمة بين عامي ١٨٦٢ — ١٨٦٦ وكانت فريدة فى نوعها فى تاريخ ألمانيا الدستورى ؛ وكان حل البرلمان كافيا لمعالجة الخلاف كما وقع فى الأعوام التالية ١٨٧٨ ، ١٨٨٧ ، ١٩٠٧ حيث استطاعت الحكومة الحصول على الأغلبية التى كانت تطمع فيها فى البرلمان .

وقد اضطر بسمارك غير مرة إلى إخماد الصحافة أيام إجراء الانتخابات حتى يبطل أثرها فى نتائج الانتخابات ، وكان القائمون على شئون الصحافة من الأحرار الذين يؤيدون حزب المعارضة ، واعترض ولى العهد على هذه السياسة ، كما اعترض من قبل على مخالفته للدستور . وكان ولى العهد يخشى أن يفقد البيت المالك البروسى تلك المكانة التى كان يتمتع بها فى قلوب رعاياه . ولقد كان اعتراض ولى العهد الأخير شديدا إذ صرح به على ملأ فى اجتماع مجلس بلدية « دانتزج » Dantzig عندما وصل نبأ التضييق على الصحافة . وضاق الملك بتصريح ولى العهد فأبعده مع زوجه عن مجال الحياة السياسية . ومن حسن حظ بسمارك أن تلعب الأقدار دورها فى تقصير عهد ذلك الأمير عندما اعتلى العرش ملكا فى عام ١٨٨٨ ؛ فقد أصابه المرض ولم يتجاوز عهده ربع العام .

الصراع بين بسمارك والنمسا

لم يغفل بسمارك خلال الصراع بينه وبين البرلمان عن الجارى فى ألمانيا ، ومتابعة آثاره فى أحوالها السياسية . فهو يرى النمسا — بعد هزيمتها فى شمال ايطاليا — تحاول استرداد مكانتها وذلك عن طريق استمالة الأحرار إلى جانبها وإعادة الدستور فى حكمها وإنشاء برلمان كانت الغلبة فيه للأحرار من الألمان .

وكان بسمارك يوم أن أصبح مستشارا لبروسيا قد صرح للنمسا بآرائه فى العلاقـة بينها وبين بروسـيا ، وحملها المبعوث النمساوى فى بروسيا حين قال له إن العلاقات بين الدولتين قد وصلت إلى درجة من التدهور تنذر بوقوع الحرب بينهما إذا لم يبادر بالعمل على تحسينها ؛ وآية ذلك أن تركز النمسا نشاطها فى مناطق نفوذها الشرقية مثل المجر ، وبذلك تستطيع النمسا أن توقف نفوذها فى ألمانيا وبخاصـة فى الجزء الشمالى منها الذى تعتبره بروسيا مجالها الطبيعى . فاذا اتبعت ملكيـة الهسبورج هذه النصيحة كانت بروسيا صديقا مخلصا لها ، أما إذا رفضت فالحرب واقعة بينهما لا محالة .

فأصبح على النمسا ــ وقد تبينت سياسة بروسيا فى صراحة ــ أن تختار بين أمرين إما أن تنزل عن نفوذها فى ألمانيا وإما أن تستعد لمواجهة الحرب مع بروسيا .

موقف بسمارك من ثورة بولندا الروسية :

تسببت ثورة البولنديين فى يناير عام ١٨٦٣ فى التعجيل بإحداث أزمة أوروبية ؛ فقد استقبلت هذه الثورة بعطف الحكومات والشعوب فى وسط أوروبا وغربها ؛ إذ كانت ترى فيها حركة طبيعية للخلاص من ظلم الروس والعمل على الفوز بالاستقلال . ويدرك بسمارك منذ اللحظة الأولى ما لهذه الثورة من أثر فعال وما يمكن أن تتيحه أمام بروسـيا من الفرص لكسب ود روسيا ، إذ كان يرى عكس ما تراه الدول فى وسط أوروبا وغربها . فموقفه من هـذه الثورة كان كموقفـه منها عام ١٨٤٨ يتوقع الخطر فى تطبيق المبادىء الديمقراطية فى الجزء الروسى من بولندا خشية أن تمتد عدواها إلى الجزء البروسى من بولندا ، فيتحرج موقف بروسيا على حدودها الشرقية ثم على ساحل بحر البلطيق . ثم هو يرى أن الفصل فى أمر الثورة فى بولندا الروسية شىء يخص قيصر روسيا ، وأن التدخل فيها استثارة لغضبه ومن أجل ذلك أسرع بعقد اتفاقيـة « الفنزلبن » Alvensleben ؛ وفيها تعهدت كل من الدولتين بأن تسـمح لجيوش الأخرى بمطاردة الثوار البولنديين فى أراضيها إذ اقتضى الأمر ذلك . وبرغم ما أحيطت به تلك الاتفاقية من سرية وتكتم فإن بسمارك تحدث عنها بصراحة إلى ممثل دانتزج فى البرلمان ، بل وهول فيها عندما ذكر بأنها تسمح للجيوش البروسـية بالتوغل حتى وارسـو Warsaw

واتشر خبر هـذه الاتفاقيـة بسرعة ، وغضبت لذلك الدول الغربيـة ولاسيما انجلترا وفرنسا .

واشتدت المعارضـة فى البرلمان البروسى ، وتعمد بسمارك إثارة أعضائه ، ورفض أن يصرح بتفاصيل الاتفاقية فى المجلس ، وقد استطاع بسمارك أن يضمن بذلك حياد الروسيا فى السنوات الحرجة (من ١٨٦٦ إلى ١٨٧١) مما سـهل عليه مهمته الشاقـة . وقد رفض بسمارك أن تشارك بروسيا كلا من فرنسا وانجلترا والنمسا فى مطالبة الحـكومة الروسـية بالتنازل للبولنديين عن بعض حقوقهـم ليطمئن القيصر على ما تضمر له بروسـيا من مودة . وقد تمكن القيصر نتيجـة لذلك من قمع الثورة .

وقد ترتب على الثورة البولندية حادثان سياسيان على جانب عظيم من الخطورة ، لقد كان نابليون الثالث يطمع خلال حكمه فى أن يحالف واحدا من الحكام على الأقل ، يلتمس منه المساعدة على تحقيق سياسته الخارجية ففكر أول ما فكر فى روسيا . وكان نصيبه الفشل لأنه ناصر بولندا الثائرة الواقعة تحت سلطان روسيا ، وفى ذلك ما يدل على قصر نظره السياسى . وقد كان يفضـل بروسيا على النمسا ، إذ كان يعتبرها أكثر تقدما وأخذا بالنظم الحديثـة ، فلما رآها تنضـم إلى المعسـكر الروسى إتجه إلى النمسا ليتخذ منها حليفـا ، فكتب إلى الإمبراطور ، « فرانسوا چوزيف » ، يعرض عليه معاهدة صداقة من شأنها أن تضع حدا للغموض السائد فى العلاقات الدولية وأن يواجه أخطار المستقبل . ولكن النمسـا رفضت هـذا العرض ، إذ كان وزير خارجيتهـا « ريشبرج » Rechberg يرى أن ذلك يعرضها للخطر ، وكان ما يزال يأمل فى التفاهم مع بروسيا ، على الرغم من تصريح بسمارك برأيه فى الموقف بين بروسيا والنمسا ، وتوقعه قيام الحرب بينهما .

أما الحدث السياسى الثانى فهو ما قدمه القيصر إسـكندر الثانى فى يونيه عام ١٨٦٣ لبروسيا من اقتراح بعقد معاهدة صـداقة بينهما . وكان الغرض من هذه المعاهدة تكتل الدولتين ضد الإمبراطور نابليون الثالث ، كما كان فيها إحيـاء للحلف المقدس بين بروسـيا والروسـيا والنمسا (١) . ولكن بسمارك تخلص من هذا الغرض فى هدوء دبلوماسى حتى لا يثير نفس القيصر .

---

(١) انظر الحلف المقدس فيما تقدم ص ص ٢٤٠ - ٢٤١

ويتضح لنا من الحادثين السابقين الفرق فى القدرة السياسية بين « ريشبرج » وبسمارك حقيقة أن كلاهما رفض التحالف مع دولة عظمى من الدول الأوروبية . فرفض الأول فيه دلالة على افتقاره إلى الحكمة والتروى وبعد النظر . أما بسمارك فقد كان يعرف تماما ما يقول ويدرك ما يريد ، فهو قد رفض الدخول فى حلف يقيد حريته فى السلوك ، ومن ذلك أن يمنعه عن محاربة النمسا إذا اقتضى الأمر .

مشكلة شلزويج – هلشتين : Sleswig — Holstein

مات فردريك السابع ، ملك الدنمارك فى ١٥ نوفمبر عام ١٨٦٣ ، وترك من ورائه عرش دوقيتى شلزويج – هلشتين تحيط به المشاكل من كل جانب ، وتهدده الأخطار السياسية التى يمكن أن تتمخض عن حرب يتسع مجالها . كانت مساحة الدنمارك عقب تسوية ڤيينا فى عام ١٨١٥ واسعة تمتد حتى ضواحى همبورج Hamburg ويكفى أن نذكر أن مدينة «ألتونا» Altona – إحدى مدن تلك الضواحى – كانت دنماركية . وبذلك كان سلطان ملك الدنمارك يغطى ثلاثة أقاليم مختلفة : (١) الجزء الشمالى من شبه جزيرة « چتلند » Jutland (الدنمارك) وسكانه من الدنماركيين . (٢) الجزء الجنوبى الأقصى من چتلند الممتد من نهر الإلب إلى جدول « أيدر » Eider وتقع فيه دوقية هلشتين ، وسكانها من الألمان ، وبها ثغر من أهم ثغور بحر البلطيق وهو ثغر « كييل » Kiel (٣) ودوقية « شلزويج » ويتوسط موقعها بين الإقليمين السابقين وسكانها خليط من الألمان والدنماركيين .

كانت إحدى الدوقيتين وهى هلشتين عضوا فى الإتحاد الألمانى وبذلك أصبح ملك الدنمارك عضوا فى هذا الإتحاد ، بينما كانت دوقية شلزويج خارج هذا الإتحاد . وعلى الرغم من ذلك كان مواطنو الدوقيتين يعتبرونهما فى وحدة تامة . وكانت قوانين الوراثة فى الجزء الشمالى (الدنمارك) تختلف عما كان يناظرها فى الدوقيتين ، ففى الدنمارك كان للنساء الحق فى تولى العرش على حين لم يكن ذلك ممكنا فى الدوقيتين ، ومن هنا تبدأ المشاكل . ففردريك السابع ملك الدنمارك لم يترك من السلف من يخلفه على العرش ، وبات عرشه وعرش الدوقيتين مصدرا

للمشاكل . وبات الألمان فى الدوقيتين يتطلعون إلى استقلالهما بالانفصال عن الدنمارك ، وتولية « دوق أجستبرج » Duke of Augustenburg على عرش الدوقيتين . ومن قبل ثار الألمان فى الدوقيتين عام ١٨٤٨ على الحكم الدنماركى ، وأيدهم فى ذلك متطوعون من الألمان ، كما أيدهم ملك بروسيا بعض الوقت . ويتولى دوق « أجستبرج » عرش الدوقيتين، غير أنه لم يلبث فى الحكم طويلا ، بل اضطر إلى التنازل عن العرش والفرار منهما حين تخلى عنه تأييد ملك بروسيا .

وهنا تتدخل دول أوروبا التى يهمها الأمر ويلتقى ممثلوها فى لندن ويقررون بقاء الدوقيتين مع الدنمارك فى وحدة حكومية تامة ؛ ويقر هذا الاتفاق كل من النمسا وبروسيا . ويمتنع الإتحاد الألمانى عن التوقيع عليها . ويسعى دوق أجستبرج إلى ملك الدنمارك فيتعهد له بانسحابه من الأمر وعدم التدخل فى شئون الدوقيتين .

موقف بسمارك من الدوقيتين :

لم يلتفت بسمارك إلى رغبة الألمان فى الدوقيتين حين أرادوا التخلص من الدنمارك والحصول على الاستقلال التام ، ذلك لأنه كان مشغولا بتوسيع رقعة بروسيا . فطمع فى ضم الدقيتين إليها . ولم يكن أمر ذلك مشروعا ولا ممكنا إلا عن طريق الحرب . وقد سنحت هذه الفرصة عند موت ملك الدنمارك فردريك السابع فى عام ١٨٦٣ .

ويظهر فى الأفق السياسى شبح جديد وهو إبن دوق أجستنبرج ، فيطالب بعرش الدوقيتين ، ويتهلل لذلك سكان الدوقيتين من الألمان . ويناصرهم فى ذلك كثير من الألمان الذين يعيشون فى ألمانيا نفسها كما كان وليم ملك بروسيا يعطف على حركة أهالى الدوقيتين ويرحب بتولية دوق أجستنبرج عليها . ولم يكن يجول بخاطره يومئذ أن يضمهما إلى أملاكه على حين كان بسمارك يخفى عنه رغبته فى ضمهما . ولا غرابة فى ذلك ؛ فهكذا كان بسمارك يرى دائما من المصلحة أن يخفى نواياه السياسية ؛ وبخاصة عندما يرى أن كشفها قد يعرقل تحقيق أمانيه . وهو قد قصد من كتم نواياه نحو الدوقيتين المذكورتين لأنه كان يخشى أن يذبعه ولى عهد بروسيا الذى كان صديقا للمطالب بعرشهما ؛ ونعنى دوق أجستنرج .

ولو استطعنا أن نكشف الغطاء عما كان يقف فى سبيل ضم هاتين الدوقيتين لبروسيا لتبين لنا مقدار ما كان لبسمارك من مواهب سياسية وعزيمة جبارة تتضاءل أمامها الصعاب والعقبات . فانجلترا كانت شديدة الحرص على مصالحها فى بحر البلطيق ، وكانت من أجل ذلك تقف إلى جانب الدنمارك . وكان رئيس وزرائها « بلمرستون » Palmarestcn شديد الحرص على معاهدة لندن التى تمت فى عام ١٨٥٢ إلا أن انجلترا لم يكن فى وسعها الوقوف بمفردها فى وجه بسمارك ، فأخذ رئيس وزرائها يحاول إشراك الإمبراطور نابليون الثالث فى المحافظة على معاهدة لندن . ولكن أمر ذلك لم يكن بالهين اليسير ، فنابليون الثالث لم يكن قد نسى بعد موقف انجلترا منه حين دعا إلى مؤتمر للاتفاق على تأييد ثورة البولنديين فى عام ١٨٦٣ . كما أن نابليون كان يعتبر نفسه من أنصار الحرية ، وحماة الديمقراطية . وكان يرى من أجل ذلك أن يضم شلزويج إلى الدنمارك نظرا لأن غالبية سكانها من الدنماركيين ؛ وأن تترك هلشتين للألمان . وكان بسمارك قد أوهمه برغبته فى ترك شمال شلزويج للدنمارك.

ومن العقبات التى كانت تقوم فى سبيله يومئذ الدايت الألمانى الذى كان يرى أن الواجب يقتضى احتلال دوقية هلشتين عسكريا بعد أن يقر أجستنبرج على عرشها . وخشى بسمارك عواقب ذلك فأخذ يفكر فى القضاء عليه قبل أن يولد ورأى أن أمر ذلك لن يتم له دون الإستعانة بالنمسا ، ففعل وهنا أخطأت النمسا فى قبول ما عرض عليها . فهو فى الواقع قد غرر بها حين أوهمها برغبته فى فصل الدوقيتين عن الدنمارك وتوحيدهما تحت إمارة دوق أجستنبرج . وهكذا تم له ما أراد من إحباط مشروع الدايت الألمانى .

الهجوم العسكرى على الدنمارك :

وينجح بسمارك فى خديعة النمسا والتغرير بها فتشاركه بجيوشها فى الهجوم على الدنمارك وتتقدم جيوش الدولتين بروسيا والنمسا ؛ فتعبر حدود شلزويج ويقاوم الدنماركيون بعد أن خدعهم بسمارك فأشاع بين صفوفهم أن انجلترا ستعاونهم تنفيذا لقرارات معاهدة لندن عام ١٨٥٢ ، وكان بسمارك يريد أن يظهر المهتمين بالأمر على أنه لم يأخذ هذه الأقاليم إلا بجهود الجيوش المشتركة النمساوية البروسية . وعندما ارتفع صوت انجلترا بالاحتجاج مذكرة بمعاهدة لندن عام ١٨٥٢ ووجوب

احترامها طالبت الدولتان المحاربتان بانفصال الدوقيتين عن الدنسارك وتوحيدهما تحت إمارة دوق أجستنبرج ولم يكن بسمارك مخلصا فى مطالبته هذه وإنما اقتضاه الموقف أن يشارك النمسا فى هذه الرغبة . .

ولما كانت نجلترا غير مستعدة للحرب فإنها لم تجرؤ على التدخل ؛ فنظر ملك الدنمارك فلم يجد إلى جانبه أحدا فأسقط فى يده ، ولم ير أمامه غير التنازل عن الدوقيتين لإمبراطور النمسا وملك بروسيا . رضيت الدولتان بذلك على أن يكون حكم الدوقيتين شركة بينهما . ولكن ظهر أن النمسا لم تكن راغبة فى الحكم المباشر فاقترحت على بروسيا أن تترك الحكم لدوق أجستنبرج . ولم يقبل بسمارك ما عرضته النمسا فتحرج الموقف بين الدولتين وإزداد تحرجا بعد أن احتل بسمارك ثغر كييل Kiel ، وجعله من ثغور بروسيا . وأعلن فون رون على أعضاء البرلمان البروسى أن بروسيا لن تتنازل عن هذا الثغر بحال من الأحوال . وطلب بسمارك إلى النمسا أن توافق على ما يراه من حرمان دوق أجستنبرج من حكم الدوقيتين فلما رفضت اشتد لومه عليها متهما إياها بمخالفة ما اتفقا عليه .

اتفاقية « جاشتين » Gastein :

ويتأزم الموقف بين النمسا وبروسيا فتتوالى المساعى ، وتستمر المفاوضات ، ثم تنتهى بعقد اتفاقية « جاشتين » فى ١٤ أغسطس من عام ١٨٦٥ ، وبمقتضاها ينتهى أمر الحكم المشترك ، فيئول حكم « هلشتين» للنمسا وحكم شلزويج لبروسيا ، وابتاع ملك بروسيا من إمبراطور النمسا الدوقية الصغيرة المعروفة بلونبرج Lauenburg ، ونقده الثمن فورا ، كما تم الاتفاق بين الدولتين على أن تتولى بروسيا الإشراف على قلاع « كييل » .

وقوبلت هذه الاتفاقية بسخط من انجلترا والولايات الألمانية ، إذ وجدت فى ذلك خرقا لمعاهدة لندن التى كانت تقضى بعدم الفصل بين الدوقيتين .

بسمارك يستأنف جهوده فى سبيل تحقيق مطامعه :

بدأ بسمارك يمهد لتحقيق مطامعه بالاتصال بفرنسا ليضمن حيادها إذا ما اشتعلت نار الحرب بينه وبين النمسا . فأفهم القائم بالأعمال الفرنسى

فى برلين « لوفيفر » Lefebvre أن بروسيا لاتستطيع تحقيق مآربها من النمسا إلا إذا وقفت فرنسا إلى جانبها . .ووعده إن تم ذلك أن يضمن لفرنسا السيطرة على البقاع التى يتكلم أهلها اللغة الفرنسية وفى مقدمتها بلجيكا لتى كان نابليون يتطلع إليها ويطمع فى السيطرة عليها . وزاد على ذلك أن الإمبراطور يستطيع أن يوسع أملاكه على حساب بعض الولايات الألمانيـــة .

ولم يكن نابليون الثالث يومئذ يرى مانعا من أن تضم بروسيـا الدوقيتين إلى أملاكها ، بل كان من رأيه أن تلك القضية عادلة ، ويرى أن خلق إتحاد من ولايات ألمانيا الشمالية تحت زعامة بروسيا من شأنه أن يجعل اعتماد الولايات الجنوبية فىألمانيا عليه أمرا يكاد يكونمحتوما ؛ فيتمكن بذلك من توسيع النفوذ الفرنسى فى هذه المنطقة . وخال نابليون كذلك أن وقوع الحرب بين النمسا وبروسيا قد يمكنه من توسيع أملاكه على حدود فرنسا الشرقيـــة كما وسعها بضم ينس وسافوى فى عـام ١٨٦٠ (١) . وتوقع نابليون كذلك ــ إذا ما وقعت هذه الحرب وانتصرت فيها بروسيا ــ أن ترد البندقية إلى إيطاليا .

ولما إطمأن نابليون إلى وعود بسمارك خطر له أن يستجيب لرغبته فىلقاء يتم بينهما . وتم ذلك فى «بيارتز» Biaritz فى نهاية سبتمبر عام ١٨٦٥ . وكان الغرض من هذا اللقاء أن يؤكد الإمبراطور لبسمارك وعده فى الحياد إذا ما قامت الحرب بين بروسيا والنمسا . وقد وجد بسمارك فى هذا اللقاء استعدادا من جانب الإمبراطور الذى كان مركزه قد تحرج فى فرنسا بسبب ما انتهى إليه من فشل الحملة الفرنسية على المكسيك(٢).

(١) انظر الوحدة الايطالية ص ٤٩-٣ .

(٢) كان مركز نابليون قد ضعف فى فرنسا بعد عـام ١٨٦٠ وذلك حينما اثار سخط الكاثوليك والاحرار معا ، فالكاثوليك قد اغضبهـم انه ساعد الايطاليين ضد البابا ، وضايق الأحرار انه لم يتم ما وعد به الايطاليين من معاونتهم فى حربهم ضد النمسا الحصول على شمال ايطاليا بما فى ذلك البندقية . وخطر له أن يقوى من مركزه بادخال بعض المبادىء الحرة فى الامبراطورية ومنها اباحة نشر المداولات البرلمانية على الجمهور ، وتعيين عدد من الوزراء بلا وزارات ليوضحوا مشروعات الحكومة . وكان يرى بعد انتصاراته فى حربى القرم وفى شمال ايطاليا أن ينصرف الى شئون بلاده الداخلية . ولكنه اضطر تحت ضغط رجال الدين الكاثوليك فى عام ١٨٦٣ أن يتدخل فى حرب صليبية فى المكسيك فبعث بحملة اليها ، بقيت فيها حتى عام ١٨٦٧ ، حيث اضطر الى سحبها منهزمة . وكان لهزيمتها أسوأ الأثر فى اضعاف مركز الامبراطورية الفرنسية .

ورأى بسمارك أن يرضيه بوعد شفوى مؤداه المعاونة على توسيع رقعة فرنسا .

ويواصل بسمارك مساعيه ، فيعلن فى مجلس الوزراء البروسى بتاريخ ٢٨ فبراير ١٨٦٦ أن الحرب بين بروسيا والنمسا واقعة لا محالة، وأن بروسيا فى حاجة إلى محالفة إيطاليا . ونجح بسمارك فى توقيع هذه المحالفة فى ٨ إبريل من نفس العام ؛ وفيها تعهدت إيطاليا بأن تنضم إلى بروسيا إذا ما وقعت الحرب بينها وبين النمسا بشرط ألا تتأخر بروسيا فى إعلان الحرب بل عليها أن تعلنها فى مدى لا يجاوز ثلاثة أشهر ، واشترطت إيطاليا إذا ما تم انتصار بروسيا على النمسا أن تحصل على البندقية . ونجح بسمارك باتفاقه مع إيطاليا فى أنه سوف يشغل النمسا إذا ما قامت الحرب فى جبهتين ، إحداهما فى الشمال أمام بروسيا والأخرى فى الجنوب أمام إيطاليا . واستطاع إلى جانب ما ذكرنا — وبعد نجاحه فى مخالفة كل من فرنسا وإيطاليا — أن يفرغ للإستعداد للحرب فأتم مد الخطوط الحديدية فى بروسيا وأتم إعداد الجيش البروسى للحرب .

ولم يكن ذلك من الأمور الميسورة فالشعب البروسى لم يكن راضيا عن الدخول فى الحرب ؛ وكان الألمان عموما يكرهون الاشتباك الحربى يومئذ . فأخذ بسمارك يستثير النمسا لتعلن الحرب على بروسيا .

ولم تكتف الأقدار عند حد ما ذكرنا فى معاندة بسمارك فهذه دول أوروبا (فرنسا وانجلترا وروسيا) تدعو إلى عقد مؤتمر أوروبى عام للنظر فى تسوية المشاكل القائمة يومئذ وهى : (١) مسألة شلزويج — هلشتين (٢) مسألة إيطاليا (٣) مسألة الإتحاد الألمانى . وتلك صدمة فوجىء بها بسمارك ، ورأى نفسه مضطرا إلى الإستجابة إلى تلك الدعوة إذ أن فى امتناعه إتهاما له بأنه لا يريد السلاح . وتقبل بسمارك المشاركة فى هذا المؤتمر خائفا يترقب . ولكن للأقدار مشيئات لا تخطر على بال بشر ؛ فهذه النمسا وهى عدو بسمارك الأول تكفيه مؤونة الوقوع فى ورطة لا يدرى عمقها ومداها حتى تقدم لمشاركتها فى المؤتمر شروطا لا ترضى عنها الدول الداعية إليه فيلغى قبل انعقاده . وينتهى الأمر بخلاص بسمارك من تلك الورطة .

على قدر أهل العزم تأتى العزائم :

نذكر هذا الأثر بمناسبة ما وضعت الأقدار فى طريق بسمارك

وكأنها تريد أن تمتحن صبره على الشدائد وقدرته على اقتحام العقبات ؛ فهذه النمسا لا تكاد تخلص من المشاركة في المؤتمر حتى تلجأ إلى الدايت تطلب معونته ومعونة الولايات الإلمانية فى حل مشكلة «شلزويج هلشتين». فيكون جواب بسمارك على ذلك أن يصدر أوامره إلى القوات البروسية فى شلزويج بأن تتقدم لإقتحام هلشتين . وتطلب النمسا إلى الدايت أن يكون جيشا يقف إلى جانبها للرد على بسمارك . وهنالك يندفع بسمارك — وقد تحرجت الأمور — إلى الدايت ويحاول إستمالته إلى جانبه بما يعرض عليه من أموره ؛ آيتها تقديم مشروع إصلاح عام لإقامة إتحاد تعاهدى ألمانى وإنشاء برلمان يتم تكوينه عن طريق الإقتراع العام على نمط ما تم فى تكوين البرلمان الذى أقامته الجمعية الوطنية فى فرانكفورت عام ١٨٤٩(١) .

وقد استطاع بسمارك أن يظهر النمسا بمظهر الراغب فى محاربته وادعى أنها هى التى كانت سببا فى وقوع الحرب بين الفريقين مع أنه من المحقق أن الحرب التى اندلعت فى منتصف يونيو عام ١٨٦٦ كانت حربا أرادها بسمارك وسعى إليها وخطط لها .

الحرب البروسية النمساوية :

استخدمت فى هذه الحرب التى دامت سبعة أسابيع العلوم الحديثة والأساليب البروسية الجديدة فى فن الحرب ، وظهرت سرعة التعبئة ودقة التحركات البروسية ، كما استخدمت السكك الحديدية والرسائل البرقية لأول مرة فى الحروب ، فظهر الاختلاف الكبير بين هذه الحرب وتتابع أحداثها فى سرعة كبيرة وبين حرب القرم (١٨٥٤ — ١٨٥٦) .

بدأت الحرب بين النمسا وبروسيا فى منتصف يونيو عام ١٨٦٦ . وسحق الجيش النمساوى وهزم هزيمة منكرة فى بوهيميا فى معركة سادووا Sadowa (وتعرف عند الألمان بمعركة كوننجراتز Knoingratz) . وصار الطريق مفتوحا نحو ڤيينا . وقد شجعت نشوة النصر ملك بروسيا فطلب الزحف على ڤيينا . ولكن بسمارك — وكان يعرف تماما ما يريد ويكره أن يجرح النمساويين فى كبريائهم ويطمع فى أن يدخر حيادهم فيما تسفر عنه ظروف المستقبل — لم يقبل ؛ فبسمارك لم يرد أكثر من إنسحاب

(١) انظر الجمعية الوطنية فى فرانكفورت ص ٣٧٤ ، ٣٧٣

النمسا من ألمانيا ، واعترافها بسيطرة بروسيا على الدوقيتين الدنماركيتين، وامتناعهما عن معارضة تأليف إتحاد تعاهدى ألمانى شمالى تحت زعامة بروسيا .

أسرع بسمارك بعقد صلح فى براج بين بروسيا والنمسا فى ٢٣ أغسطس من عام ١٨٦٦ ومن الواضح ان بسمارك قد بادر بعقد الصلح خشية أن تنتهز فرنسا فرصة إنشغاله فى بوهيميا فتندفع بجيوشها إلى منطقة الراين مهددة إياه ومطالبة بتنفيذ وعده الذى سبق ان أعطاه ليرضى فرنسا (١) . وردت الأقدار عن بسمارك شر ما توقعه من عمل نابليون الذى فشل فى الحصول على ما كان يتوقعه من مكاسب فى أعقاب الحربين اللتين شنتهما بروسيا ضد الدنمارك ثم النمسا . وكان فشله هذا مثار نقد وسخط عظيمين وجها إليه فى البرلمان الفرنسى ، حين قيل يومئذ أن فرنسا ــ وليست النمسا ــ هى التى هزمت فى سادوا . وكانت مهارة بسمارك وإجراءاته السريعة من العوامل الفعالة فى تضييع الفرصة على نابليون الثالث (٢) .

وأثبت بسمارك إعتدالا وبعد نظر عندما أبى ــ مراعاة لمشاعر الحكومات الألمانية الجنوبية (وهى حكومات بافاريا وفرتمبرج وبادن) ــ أن يفرض أى شروط لإكراهها على الإنضمام إلى الإتحاد الالمانى الشمالى وإمتنع كذلك عن إستئناف مسيرته فى إتمام الإتحاد حين سكت عن الولايات الألمانية الأخرى فى الجنوب ليرضى بذلك شعور فرنسا ويمنعها من الإنضمام إلى النمسا ، بل إنه لم يأخذ أهالى تلك الولايات بالعقاب على إنضمامهم إلى النمسا فى الحرب التى وقعت بينها وبين بروسيا . ونستطيع أن نرجح أن الأقدار لم تكن تهب مساعداتها لبسمارك عبثا وإنما كانت تفعل جزاء له على صبره وبعد نظره ، فلم يكد شهر أغسطس

---

(١) انظر ص ص ٣٩٢ ــ ٣٩٣ وانظر اتفاق «بيارتز» Biaritz عام ١٨٦٥ ص ٤٠١ .

(٢) وقد حاول نابليون الثالث فيما بعد (بين عامى ١٨٦٦ ، ١٨٧٠ أى من سادوا الى وقوع الحرب البروسية الفرنسية) أن يحصل على التعويضات فى بلاتينات الراين وهس ، أو فى السارومنز أو بلجيكا ، أو لكسمبورج ، ولكن دون جدوى . واحتفظ بسمارك بالمكاتبات الخاصة بهذه المطالب ليعلنها على الملأ عند الحاجة .

يبلغ أواخر أيامه حتى كانت باڤاريا وڤرتمبرج وبإذن وقد عقدت إتفاقيات عسكرية مع حكومة بروسيا .

تنظيم الاتحاد الألماني الشمالي :

وضع بسمارك للإتحاد الشمالي دستورا ينظم حياته السياسية ، وقد ضمنه قليلا من مواد الدستور الانجليزي المبني على الحرية ، ولكنه كان دستورا وافيا أقل ما يمكن أن يقال فيه أن بناءه كان قويا وبحسبه أن يحتمل العواصف السياسية أكثر من نصف قرن . وعلى أساس هذا الدستور أنشىء في الإتحاد برلمانا أسموه «ريشستاج» Reichstag ، كان أعضاؤه ينتخبون عن طريق الاقتراع العام . واحتاط بسمارك لنفسه حين أنشأ هذا المجلس فلم يعطه حق إسقاط الوزارة ولا حق السيطرة على ميزانية الدولة ولا حق النظر في شئون الجيش أو التعرض لمشروعات إصلاحه .

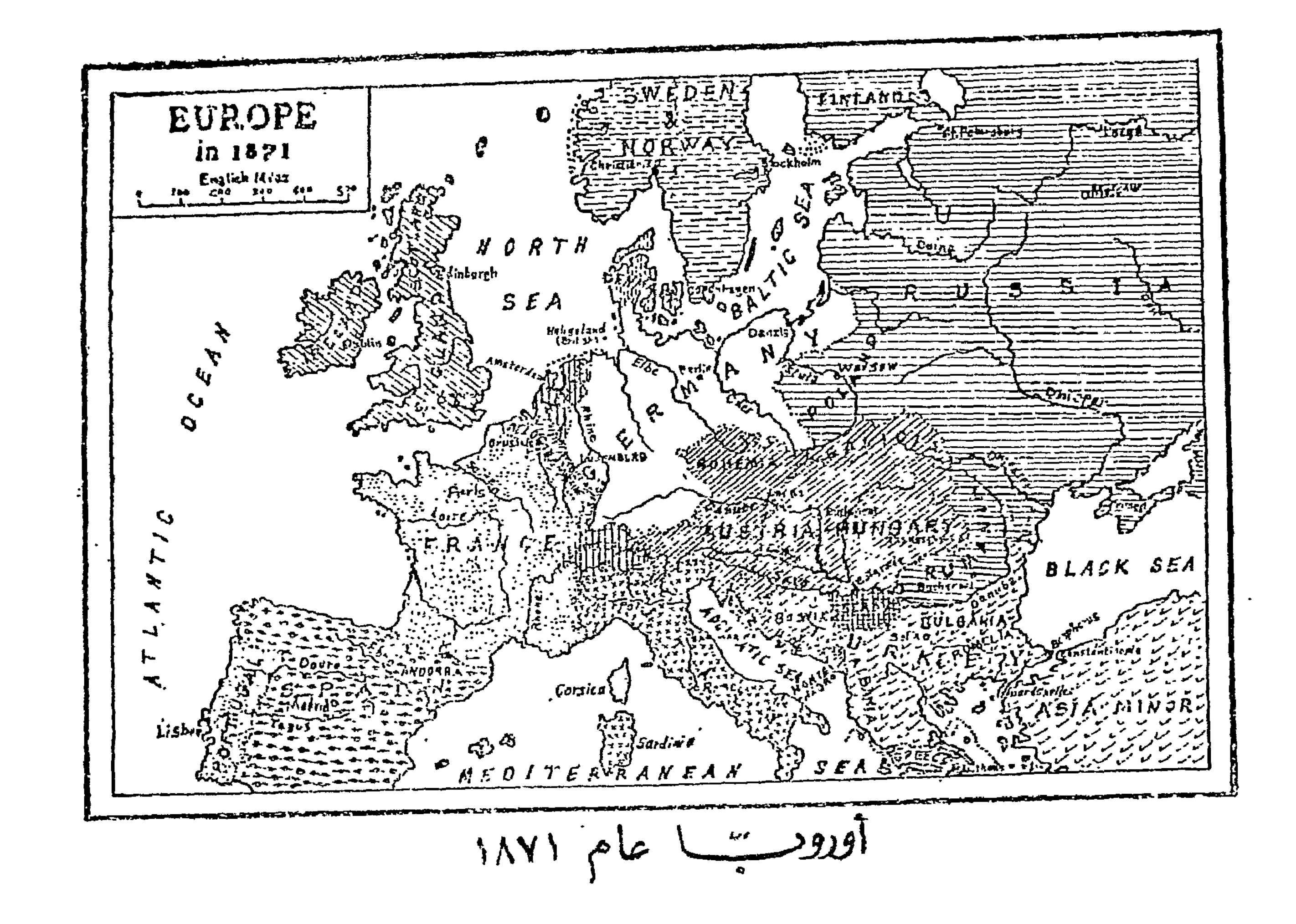
فأما الهيئة الدستورية التي كان لها حق النظر في شئون الإتحاد فقد كانت تتمثل فيما أسموه المجلس التعاهدي Bundesrat وكان يتكون يومئذ من إثنين وأربعين مندوبا يمثلون حكومات ولايات الإتحاد الشمالي المختلفة . وكانت مداولات هذا المجلس سرية ، وكان يرأسه مستشار الإتحاد الذي كان في نفس الوقت مستشار بروسيا .

ولنا أن نتساءل عن الغرض الذي من أجله أنشأ بسمارك هذا المجلس الذي كان له من السلطات ما يخوله حق الإعتراض وحق التعطيل ؟ دلت الأمور على أن بسمارك كان بعيد النظر وعلى أن غرضه من إنشاء هذا المجلس قد كان يهدف إلى إرضاء الأسر الحاكمة في الولايات الألمانية . فلم يكن من السهل انتزاع ما كان لهذه الأسر من حقوق قديمة . وكان يدرك أنه لو أقدم على ذلك لتسبب في خلق كثير من المشاكل في ولايات الشمال ، ولأثار في نفوس أهل ولايات الجنوب الحذر من الإنضمام إلى الإتحاد الشمالي .

ولم يفت بسمارك أن يحتاط لنفسه عندما وضع الدستور الذي كفل له من الحقوق ما خول له الرئاسة الفعلية في جميع إدارات الحكومة بكل فروعها المختلفة ، وجعله — بوصفه مستشارا لألمانيا — مسئولا أمام ملك

بروسيا وحده . وهكذا حفظ الدستور الجديد لبسمارك سيطرته الكاملة على كل الأمور .

ومن ذلك نرى الفارق بين النظم التى اتبعت فى كل من الإتحاد الألمانى والوحدة الإيطالية ، ففى إيطاليا ساد نظام يشبه النظام الانجليزى، على حين ساد الإتحاد الألمانى نظام جعل السلطة فى يد الحكومة ، ومعنى ذلك أن ألمانيا لم تعرف الحكم الديمقراطى .



أوروبـا عام ١٨٧١



الفصل الرابع

موقف بسمارك من فرنسا

مر بنا ما كان من مهارة بسمارك السياسية حين أكره كلا من الدنمارك والنمسا على دخول الحرب ضد بروسيا وما نتج عن ذلك من إنفراده بالإستيلاء على درقيتى : «شلزويج» و «هلشتين» وما أصاب من نجاح فى تكوين إتحاد ألمانى من الولايات الشمالية . فأصبح ولم يبق أمامه سوى فرنسا ؛ فرأى أن يعمل على إضعافها حتى تزول الحوائل بينه وبين ما يهدف إليه من إتمام الإتحاد الألمانى فأخذ يستعد للحرب .

كان انتصار البروسيين فى سادوا مصدر قلق شديد وهم دائم للفرنسيين . فقد بات إمبراطورهم يخشى بأس جارته القوية بروسيا ؛ ولكنه لم تكن له سياسة مرسومة يسير على هداها بالنسبة لهذه الجارة ؛ أما بسمارك فكان يسير كدأبه على هدى سياسة مرسومة ، ولم تستطع فرنسا بموقفها السياسى الذى ذكرنا أن تحزم أمرها عن طريق محالفة أى من الدول الأوروبية أوالولايات الألمانية التى تكره أن يتسع سلطان بروسيا . ولم يستطع تفكيرها السياسى أن يهديها إلى شىء سوى محادثات جرت بينها وبين كل من النمسا وايطاليا لم تسفر عن شىء . وكان الأمل يحدوها الى إمكان إنضمام هانوفر وباڤاريا والدنمارك إليها إذا ما أجبرتها الظروف على خوض الحرب مع بروسيا . وكان أملها فى الدنمارك كبيرا ؛ إذ كانت تعتقد أن كرهها لبروسيا سوف يدفعها إلى الإستجابة . ولم تتمكن فرنسا كذلك من إعداد جيشها للحرب ذلك لأنها لم تكن تتوقعها ؛ كما كان الشعب الفرنسى لا يزال يعتقد أن بروسيا لن تحاربه بل هى تسعى لكسب صداقته وفات فرنسا أن بروسيا قد أعدت جيشها إعدادا ضخما ، كما أن البرلمان فى فرنسا كان يرى ضرورة الإقتصاد المالى وبذلك لم يتمكن من الإنفاق على إعداد الجيش .

وظلت فرنسا طوال الزمن الذى مر بين معركة سادوا والحرب الفرنسية البروسية تسعى إلى كسب ما يعوضها فى بلاتينات الراين

ولكسمبورج وبلچيكا . ولم تنل من سعيها شيئا من الكسب بل نالها الاذى لأن بسمارك كشف عن الوثائق السرية فى الوقت المناسب ، وهى وثائق تدين فرنسا وتكشف عن أطماعها فى بعض أجزاء ألمانيا الجنوبية . وهنا ثارت بعض تلك الولايات وعلى رأسها باڤاريا وڤرتمبرح وبادن وأخذت تعد نفسها للحرب إلى جانب بسمارك ضد فرنسا . وكشف بسمارك عن سر آخر عند مطلع الحرب الفرنسية البروسية فأطلع الرأى العام الأوروبى على مشروع المعاهدة التى كان قد تقدم بها إليه نابليون الثالث فى عام ١٨٦٦ ، يطلب إليه فيها ألا يعارض فى إستيلاء فرنسا على بلچيكا ولذلك أثار الرأى العام البريطانى فانحاز شعبها وحكومتها إلى جانب بروسيا

وغدا مركز نابليون الثالث فى فرنسا مزعزعا ذلك لأنه بالرغم من كل التضحيات التى قام بها من إبقاء الحامية الفرنسية فى روما ، وإرسال حملة إلى المكسيك كان رجال الدين ساخطين عليه ، لم يغفروا له على الإطلاق تدخله فى المسألة الإيطالية فى عام ١٨٥٩ (١) كما لم تكن سائر الطبقات فرنسا من الأحرار والجمهوريين والاشتراكيين راضين عن حكم الإمبراطور نابليون .

وكان لفشل سياسته الخارجية أكبر الأثر فى زيادة التبرم بين كل تلك الطبقات . فنادى الأحرار في البرلمان الفرنسي بزعامة «اميل أوليفييه» Emile Ollivier بتوسيع الحريات التى منحت لهم فى عام ١٨٦٠ ، ونادوا باقامة حكومة مسئولة . كما قوى الحزب الجمهورى وظهر على رأسه « ليون جمبيتا » Leon Gambetta ؛ فأخذ يدعو إلى سقوط الإمبراطور وأظهر الإشتراكيون إستيائهم من الإمبراطورية وقاموا يهاجمونها .

وبدا موقف الإمبراطور نابليون الثالث غاية فى الحرج فى عام ١٨٦٩ عندما أسفرت الانتخابات — بالرغم من ضغط الحكومة على الناخبين — عن نجاح المعارضة فى الحصول على ما يقرب من نصف الأصوات . وظهر يومئذ أن سباقا بين الثورة الداخلية والحرب الخارجية يوشك أن يبدأ ويكون نتائجه إحدى اثنتين : إما هلاك الإمبراطورية تحت ضربات مهاجمتها فى الداخل وإما أن يطول أجلها إذا شاءت لها الأقدار أن تحرز

---

(١) انظر ص ص ٣٤٦ — ٣٤٧ .

بعض الإنتصارات على عدوها أثناء محاربته . وبين السبيلين المذكورين تبين « لاوليفييه » زعيم الأحرار سبيلا ثالثة ، آيتها تشكيل وزارة جديدة مسئولة أمام البرلمان تخفف من أعباء الإمبراطور . ويعرض « أوليفييه » أمر ذلك على الإمبراطور ، فيقبله بعد تردد شديد . وشكلت نتيجة لذلك حكومة من الأحرار يرأسها أوليفييه فى يناير عام ١٨٧٠ . وبدأت فرنسا وكأنها أفلتت بذلك من إندلاع الثورة فى الداخل . وهنا تتدخل انجلترا وسيطة لإقناع بسمارك بنزع السلاح .

ويفاجأ العالم الأوروبى وفى مقدمته فرنسا بأمر لم يكن فى الحسبان وهو أمر يتعلق بعرش أسبانيا الشاغر ؛ وهو أمر يهم فرنسا فى المقدمة . فترى لزاما عليها أن تقحم نفسها فى الحرب التى أرادها بسمارك وخطط لها — كما سنرى — لكى يتمم الخطوات التى بدأها فى سبيل الإتحاد الألمانى .

اما أسباب الحرب بين فرنسا وبروسيا :

فواضحة إذا وعينا السياسة التى سلكها بسمارك طوال عهده لتحقيق فكرة الإتحاد الألمانى . وقد إستطاع أن يحقق فى عام ١٨٦٦ شطرا كبيرا من أهدافه فى توحيد ألمانيا الشماليه . وكان عليه أن يتم الجزء الباقى ، ولم يكن ليتأتى ذلك دون محاربة فرنسا التى اتبعت منذ القرن السابع عشر سياسة تقضى بإضعاف شأن ألمانيا ؛ وعرقلة الجهود فى سبيل وحدتها . فكانت فرنسا تجد فى الجزء الجنوبى من الولايات الألمانية مجالا يتسع لنفوذها كلما سنحت الفرصة ؛ ولذلك كان على بسمارك أن يحاربها . وكان عليه أن يوجد المبررات التى تجعله يخوض الحرب ضدها بوصفه معتدى عليه لا مهاجما لها .

وقد سنحت الفرصة عندما قامت الثورة فى أسبانيا عام ١٨٦٨ ، وطردت الملكة إيزابلا Isabella ؛ وظهرت مشكلة ملء عرش أسبانيا الشاغر . أحاط بسمارك بدهائه ومهارته حول هذه المسألة ما دبر لها من أساليب ؛ فأوعز بترشيح الأمير لوبولد Leopold من بيت «الهوهنزلرن» Hohenzollern لإعتلاء عرش أسبانيا ؛ فأثار بذلك فرنسا ووزير خارجيتها مما أدى — كما سنرى — إلى وقوع الحرب . فكانت هذه المسألة هى الفخ الذى نصبه لنابليون ؛ بذلك صرح أحد أصدقاء بسمارك الذى عاونه فى وزارة الخارجية مدة طويلة . وهو « لوثار بوخر » Lothar Bucher وبعد إنتهاء الثورة فى أسبانيا قامت الجمعية الوطنية ومجلس الكورتز

بها بوضع دستور ديمقراطى ينص على أن يسود الحكم الملكى أسپانيا . وهكذا بدأت مسألةالبحث عنملك لأسپانيا . ولم يكن للأمير ليوپولد سوى قلة من المؤيدين . وكان أبوه « شارل أنطون » Charles Anton چنرالا فى الجيش البروسى ؛ كما كان أولاده من ضبـــاط ذلك الجيش . وكان أعضاء هذا الفرع من الأسرة يدينون بالكاثوليكية ، ولا ينبغى لأحدهم إعتلاء عرش ما دون موافقة رأس الأسرة وهو وليم ملك بروسيا .

استعان بسمارك بالمؤرخ والعالم الاقتصادى العظيم«فون برناردى» Von Bernhardi فىالدعاية لليوپولد علىالعرش الأسپانى ، علىحين كان ملك بروسيا يعارض بسمارك فى الموافقة على إعتــلاء ذلك الأمير الذى ينتمى لأسرته عرش أسپانيا . وقد بذل بسمارك جهدا عظيما فى إقنـاع الملك بما لهذا الأمر من أهمية لبروسيا ؛ فبين له أنه إذا ما وقعت الحرب بين فرنسا وبروسيا سيكون لوقوف أسپانيا إلى جانب بروسيا أثره العظيم فى ترجيح كفتها على فرنسا . وفى ذلك علاوة على ما ذكرنا ما يرفع من قيمة أسرة « الهوهنزلرن » ومكانتها فى أوروبا . وكان ليوپولد المرشح للعرش نفسه يعارض رغبـة بسمارك فى إعتلاء العرش فلجأ إلى الوالد ليستعين به على إقناعه . كما نجح فى الحصول على موافقة ملك بروسيا على هذا الترشيح فى٢١ يونيو عام ١٨٦٩ .

أتخذت السرية فى جميع الخطوات السابقة حتى تظهر المسألة وكأنها من وحى مجلس الكورتز الأسپانى . ولكن لم يلبث أن ذاع الخبر فى ٣ يوليو . فأساء ذلك إلى نابليون الثالث إساءة عظيمـة ، واعتبر ذلك مؤامرة خسيسة . وقد بدأ يشعر بخطورة الموقف ؛ إذ تبين له أن إعتلاء أحد أمراء الهوهنزلرن من شأنه أن يحيط فرنسا بدائرة من الأعداء وتبين كذلك أن الشعب الفرنسى يشعر بنفس شعوره ، وأنه إذا لم يتدخل لمنع ذلك الأمر فانه سيفقـد كل ما تبقى له من منزلة فى نفوس الفرنسيين ، ومعنى ذلك القضاء عليه وعلى أسرته .

وقد صدقت نبوءة نابليون فإن الشعب الفرنسى قد ثارت ثائرته عندما وصلت إليه تلك الأخبـار من مدريد ، وتبين حقيقة الأمر ، فبادر « جرامون » Gramont وزير خارجيـة فرنسا بالإتصـال بلوسورد Le Sourd القائم بأعمال المفوضـية الفرنسية فى برلين ، وطلب إليه أن يتبين من وزارة الخارجية البروسية عما إذا كان لمجلس الوزراء فى برلين يد فى هذه المؤامرة . وفى ذلك الظرف العصيب كانت جميع الشخصيات

البارزة متغيبة عن برلين ، فالملك يستشفى فى « أمز » و « وبنـدتى » Benedetti السفير الفرنسى يستشفى فى « ڤايلدباد » Wilbad بينما كان بسمارك يقضى بعض الوقت فى ضيعته فى « ڤارزن » Warzin وسـط الغابات اليوميرانية . وسأل « لوسورد » « ثايل » Thile وكيـل وزارة الخارجية عن هذه المسألة ، وأنكر كل شىء . وفى تلك الأثناء نمى إلى علم « جرامون » من مدريد نفسها أن بسمارك كان على اتصالات منتظمة مع الجنرال « پريم » Prim المتسلط يومئذ على شـئون أسـپانيا . وهنا بعثت حـكومة فرنسا بإنذار شديد اللهجة إلى بروسيا ؛ وأعلن « جرامون » أمام المجلس التشريعى الفرنسى بأن فرنسا لن تقف مكتوفة الأيدى اذا حاولت دولة أجنبية أن تنصب أحد أمرائها على عرش شارل الخامس ؛ فيختل بذلك التوازن الدولى وقد ختم وزير خارجية فرنسـا حديثه بقوله : إن فرنسا تستطيع عند الحاجة أن تؤدى ما عليها من واجبات دون أدنى تردد أو ضعف .

وفى يوليو عام ١٨٦٩ تنازل ليوپولد عن ترشيحه للعرش الأسپانى وكان إنسحاب ليوپولد من الميدان نصرا دبلوماسيا عظيما لفرنسا وخذلانا سياسيا كبيرا لبسمارك . ولكنه صمم على عدم قبول هذه الهزيمة ووضع الخطة ليتابع هجومه وتحديه لفرنسا حتى يضطرها إلى الحرب . ولكنه لم يكن فى حاجة إلى ذلك إذ كفاه كل من نابليون وجرامون مؤونة ذلك العمل فإنهما لم يقنعا بذلك النصر ، مما أثبت قصر نظرهما السياسى ، فارتكب نابليون خطأين كبيرين ؛ إذ وقع تحت تأثير الصحافـة الباريسية وحزب اليمين من الأحرار الذين لم يقنعوا بمسألة التنازل إذ اعتبروها كمسألةخاصة تتعلق بأمراء الهوهنزلرن . أما خطؤه الثانى فيتمثـل فى إلتجائه إلى استخدام طرق الحكم الإستبداى والشخصى ؛ فهو قد وجه إلى « جرامون » بعض الأوامر دون علم بقية الوزراء وأرسلت هـذه الأوامر إلى السـفير الفرنسى بندتى دون علم أوليڤيه رئيس الوزراء الفرنسية ، الذى كان من الممكن أن يمنع إرسالها . وتصدر الأوامر إلى بندتى بأن يطالب ملك بروسيا تصريح يعلن فيه موافقته على تنازل الأمير ليوبولد الهوهنزلرنى وتعهده بألا يسمح للأمير بأن يجدد ترشيحه للمنصب فى المستقبل .

وهكذا رمى نابليون بنفسه بين مخالب بسمارك ؛ فقد رفض الملك وليم إجابة مطالب فرنسا الأخيرة وبعث « أبلزن » Abelsen ممثـل

وزارة الخارجيــة فى « امز » Ems برقيــة بأنبــاء ما وقع . وقد نشر بسمارك تلك البرقية بأسلوب أثار الشعور الوطنى فى ألمانيا وفرنسا على حد سواء . وتضمنت مذكرات بسمارك الخاصة تفاصيل هذا الموضوع والأسلوب الذى نشرت به تلك البرقية . لقد أدخل بسمارك على أنبــاء هذه البرقية معانى جديدة تعارض تماما نوايا الملك منها (١) ومن ذلك أنه جعل تاريخها فى « أمز » ١٣ يوليو ليوهم أنها إنما تعبر عن سياسة ملك بروسيا .

أما تفصيل ما حدث فهو أن بسمارك قد أسقط من صلب البرقيــة قرارا هاما ، كان من شأنه أن يطمئن فرنسا وهو أن الملك وليم قد تسلم ما يؤكد أن المرشح على العرش الأســپانى قد تم تنازله . وترتب على إسقاط هذا القرار الفصل بين بيانين لملك بروسيا ، تضمنتهما البرقيــة أحدهما ، أن الملك لم ير داعيا لمقابلة السفير الفرنسى ، والثانى أنه لم يكن لديه ما ينبئه به (٢) . أما نص البرقية التى صاغها بســمــارك ونشره فى صحف عواسم أوروبا فكان لا يفهم منه إلا أن الملك البروسى قد رفض مقابلة السفير الفرنسى وأبلغه بأنه ليس لديه ما يقوله (٣) . وقــد بالغ بسمارك فى تشويه هذا الخبر عندما ادعى بأن السفير الفرنسى خرج عن قواعد البروتوكول ، فاتصــل بالملك دون أن يمهد لذلك وخاصة دون رغبة منه .

---

(١) كان الملك يهدف الى تطمين المسئولين فى فرنسا عن وصول انباء تنازل المرشح لعرش اسبانيا عن الترشيح .

(٢) مما جاء فى برقية ((امز)) Ems من الملك الى بسمارك بتاريخ ١٣ يوليو عام ١٨٧٠ استوقفنى السفير « بندتى » اثناء سيرى وطلب منى ان اخول له الحق ليرسل برقية الى فرنسا تتضمن تعهدى بعدم الموافقــة على ترشيح امير من اسرة الهوهنزلرن فى المستقبل للعرش الاسبانى . فلم اجبه الى ما طلب لاننى لم اتسلم بعد اى اخطار عن تنازل الامير على حين ان بندتى قداخطر بذلك عن طريق بلاطى فرنسا واسبانيا .

ووصلت الملك بعد ذلك بقليل رسالة من الامير تؤكد ما قاله «بندتى» عن تنازل امير الهوهنزلرن وقد رأى جلالة الملك الا يستقبل السفيربندتى واكتفى بان يبلغ ان جلالة الملك قد تلقى لتوه تأكيدا للنبأ الذى نقله اليــه بندتى وكان قد علم به من باريس — وان الملك ليس لديه من جديد ينبىء به السفير .

(٣)نظرا لان أمر تنازل المرشح للعرش الاسبانى كــان معروفا لدى السفير الفرنسى .

وكان للبرقية ـ كما أذاعها بسمارك ـ الأثر الذى يتوقعه لها . ومن ذلك أن الملك عندما قرأها صاح بأن مضمونها يعنى أن الحرب واقعة لا محالة ، وأن عليه أن يوافق عليها لأن تسمارك كان قد سلبه بذلك حق إعلان الحرب الذى خوله إياه الدستور . أما أثر البرقية كما نشرها بسمارك فقد ظهر فى تصريح رئيس وزراء فرنسا عندما وقف، فى المجلس التشريعى بتاريخ ١٥ يوليو ١٨٧٠ وقال « قد يحدث أن يمتنع ملك من مقابلة أحد السفراء ولكن الإمتناع يكون جارحا ومهينا للدولة التى يمثلها السفير إذا ما نشر نبأ ذلك فى الصحف وحملته رسائل البرق إلى العواصم الأوروبية » (١) .

مما تقدم يتبين لنا أن الترشيح لعرش أسپانيا قد كان وراءه بسمارك، وأنه نجح فى إيقاع نابليون الثالث فى الشرك الذى نصبه له . وكان بسمارك يتوقع من وراء هذه المسألة أحد أمرين : إما أن يفقد نابليون عرشه أو يعلن الحرب على بروسيا ورجح أن نابليون سيختار الأمر الثانى من ذلك تبين أن المسئول الأول عن وقوع هذه الحرب قد كان بسمارك. وأعان على إشعال نارها ما كان ينشر رجال الصحافة فى باريس الذين أثاروا الشعب فإرتفعت هتافاتهم به يدفعونه إلى برلين دفعا قويا ولا ننسى إلى جانب ذلك أثر الإمبراطورة « يوچينى » التى كانت من أنصار الحرب وكان لرأيها أثر على زوجها.ولا يفوتنا كذلك أن سلوك كل من الإمبراطور ووزير خارجيته « جرامون » قد عجل بإشعال نار الحرب ، فهما قد تسرعا فى المطالبة بما يريدان وألحا فى المطالبة . كل أولئك ينبغى أن نعدهم من المسئولين عن وقوع الحرب وإن كان بسمارك هو الذى كان يريدها ويخطط لها . كانت غالبية الفرنسيين ترى ضرورة محاربة البروسيين ، ولم يعترض على ذلك فى المجلس التشريعى سوى قلة منهم « تيير » Thiers و « جامبيتا » Gambetta وثمانية آخرون . وكان الباريسيون فرحين بذلك ، فأنشدوا نشيد المارسيلييه فى الشوارع ، وأخذوا يهتفون فى مظاهراتهم قائلين : « إلى برلين » . وتهزم فرنسا رغم هذه الحماسة وتتلخص أسباب الهزيمة فى :

---

(١) «Il peut arriver qu'un roi refuse de recevior un ambassadeur, ce qui est blessant, c'est le refus intentoinel, divulgé dans des suppléments de journaux, dans les télégrammes addressés à toutes cours de l'Europe.»

١ ــ لم يكن جيشها معدا للحرب كما ينبغى .

٢ ــ فاتها أن تعقد معاهدات تحالف مع الدول الأوربيـــة ذات المصلحة المشتركة معها فى هزيمة بروسيا . وإنما إكتفت فرنســا بوعود غامضة من جانب النمسا وإيطاليا لكى تحصل على معاونة إيطاليا والنمسا. وأعلنت الحكومة فى ١٤ يوليو إستدعاء الحامية الفرنسية من روما . وقد اشترطت إيطاليا قبل أن تحرك ساكنا جلاء القوات الفرنسيـــة عن روما وكذلك منح البابا سلطة عليا على رجال الدين فى فرنسا . وعندئذ صرح الإمبراطور : « أنه لا يستطيع أن يدافع عن شرف فرنسا عند نهر الراين ويضحى به على ضفاف نهر التيبر » واضطر أخيرا أن يستجيب لمطالب الإيطاليين عندما نزلت به الهزيمة فى ١٩ أغسطس . وكان ذلك بعد فوات الأوان . وهكذا جرت آراء الحزب الكاثوليكى وجهوده فى سبيل إنقاذ روما على الإمبراطورية الفرنسية الخراب والدمار والعار .

٣ــ إحجام انجلترا عن مساعـــدة فرنسا عندما لجأت إليها بعـــد الهزائم الأولى التى نزلت بها فى نهـــاية يوليو وبداية أغسطس . وكان إحجام انجلترا بسبب ما كشف عنه بسمارك من نية فرنسا للهجوم على بلجيكا وضمها إلى أملاكها .

٤ ــ إحجام الولايات الألمانية الجنوبية عن معاونة فرنسا عنـــدما كشف عن نوايا نابليون الثالث فى التوسع على شاطىء الراين الأيسر ، وكان بسمارك قد أذاع الوثائق التى تؤيد ذلك .

قيام الحرب :

إستطاع الجيش البروسى بإستعداده الضخم أن يهزم جيش فرنسا ويحطمه فى شهر واحد . ومرجع ذلك إلى ضعف الجيش الفرنسى وسوء تنظيمه وعدم إعداده للحرب كما ينبغى . ولا يفوتنا أن نذكر أن البروسيين كانوا ــ قبل بدء الحرب بثلاثة أعوام على الأقل ــ قد أعدوا لها الإعداد الكامل ، فخططوا لها وبينوا تحركاتهم فيها على خرائط مضبوطة ؛ كما كانوا على علم بحال الجيش الفرنسى وعدم إستعداده . وزاد على ما ذكرنا مرض الإمبراطور وعدم كفاية وزراء الحربيـــة المتعاقبين « لوبوف » Le Boeuf و « بازين » Bazine . وبدأ الشعب وقد أخذه الملل يجهر بالشكوى بل بدأ يتحرك فى صراحة ويجاهر بالعدوان وكانت الحكومة ضعيفة لا تستطيع التصدى له .

وتكالبت الكوارث على فرنسا فى نهاية الصيف من عام ١٨٧٠ . فانهزم جيشها بقيادة « مكماهون » Macmahon أمام البروسيين فى «ڤرت» Worth - بالألزاس . وانهزم جيشها الآخر بقيادة « فروسار » Frossard فى « أسبيشرن » Spichern باللورين امام القوات البروسيه . وتضطرب حياة الفرنسيين ويشتد ضيقهم بها . ويضطر الإمبراطور إلى التخلى عن منصب القيادة العليا(١) ويسنده الى « بازين » وزير الحربية ، ويقصى رئيس الوزراء أوليڤييه ويعجز « بازين » عن إيقاف التقدم البروسى . بل توقفه القوات البروسية عند « مارس لاتور » Mars-la-Tour على مقربة من اللورين وتضطره إلى التراجع جنوبا الإحتساء بـ « متز » Metz . حيث استسلم للعدو — الذى كان يطوقه من قبل — فى ٢٧ أكتوبر .

وفى « شالون » Châlons . أخذ مكماهون تنظيم قوات جديدة . ويرى آلا يسوقها لملاقاة العدو ولكن ليعسكر بها أمام حصون باريس . غير أن الإمبراطورة أصرت على أن يتحرك بها إلى « متز » لنجدة « بازين » . فاضطر « مكماهون » إلى الاتجاه نحو الحدود البلچيكية . يتعقبه القائد البروسى «فون ملتكة» Von Moltke ويهزمه هزيمة فادحة فى سيدان Sedan على مقربة من تلك الحدود . وفى ٢ سبتمبر يقع الإمبراطور نابليون أسيرا فى أيدى البروسيين . وبعد ذلك بيومين إثنين تعلن فى باريس الجمهورية الثالثة بزعامة « جول فاڤر » Jules Favre وبذلك يقضى على حكم أسرة بونابرت ، وينتهى النظام القائم على الاستفتاء فى فرنسا .

وعلى الرغم مما ذكرنا لا تنزع فرنسا إلى وقف القتال بل تستمر فى الحرب بعض الوقت . يقودها « ليون جمبيتا » (١٨٣٨ — ١٨٨٣). الخطيب الجمهورى المفوه . الذى فر من باريس عند محاصرة الألمان لها . واستطاع فى بحر ستة أسابيع أن يؤلف جيشا من ١٨٠٠٠٠ مقاتل؛ هزم به الألمان فى «كولميه» Coulmier بالقرب من أورليان . وكانت هذه أول مرة ينتصر فيها الفرنسيون على الألمان . ومن يدرى لعل «بازين»

---

(١) ومع ذلك كان نابليون يصحب الجيوش الفرنسية رغم رجاء القواد الذين كانوا يريدون له الراحة . كما أن البروسيين لم يكونوا متنبهين بادىء الامر الى أنه كان بصحبة الجيش فى « سيدان » حين أستسلم .

لو استمر فى مقاومته فى « متز » لكان من الممكن أن يتغير مجرى الحرب. ولكن بازين سلم فى أكتوبر ؛ وبذلك فرغت القوة التى كانت تحاصره فى « متز » ، فانضمت إلى بقية القوات البروسية التى استطاعت بعد ذلك أن تنزل الضربات المتتالية بالقوات الفرنسيـــة ، فتنهزم تلك القوات فى يناير ١٨٧١ فى « سانت كوينتان » St. Quentin قرب حدود بلچيكا . وتلوح يومئذ فى الجو بوادر النكبات التى نزلت بفرنســا ؛ فعاصمتها باريس كانت تخنقها القوات البروسية التى تحاصرها . ويضطر الفرنسيون إلى تأليف حكومة مؤقتة فى « بوردو » وينتخب « تيير » رئيسا للسلطة التنفيذية ، ويخول حق التفاوض مع العدو .

انشاء الامبراطورية الألمانية :

وانتهت الحرب بين بروسيا وفرنسا بإكمال بناء الإتحاد الألمانى ، وفى ١٨ يناير من عام ١٨٧١ أعلن قيام الإمبراطورية الألمانية فى بهو المرايا بقصر ڤرساى (أى قبل استسلام باريس بعشرة أيام) . وجدير بالذكر أن النصر الذى أحرزته بروسيا فى معركة « ڤرت » بالألزاس كان على يد جيش من الباڤاريين وأهالى « ڤرتمبرج » تحت قيادة ولى عهد بروسيا . وبعد انتهاء معركة « سيدان » أخذت الولايات الألمانية الجنوبية تعلن رغبتها فى الدخول فى الإتحاد الألمانى الشمالى . فقوبلت بالترحيب الشديد. وفى ذلك ما يؤكد ما اتصف به بسمارك من بعد النظر السياسى ومهارته فى ضبط مقاييس الأمور ولا أدل على ذلك من أنه لم يتسرع فى العمـــل على ضم الولايات المذكورة وإنما ظل صابرا حتى أتته بإختيارها . وما من شك فى أن بسمارك قد كان يعلم ما لهــذه الولايات من عراقة النشـــأة والتقاليــد ومراكز بيوت الحكم فيهـــا . ولا أدل على ذلك من أنه ميز باڤاريا فخولها من الحقوق ما أكمل لها إستقلالها الداخلى ، بحيث تملك السيطرة على جيشها أيام السلم ، ووافق على أن يكون لها نظام خاص للبريد البرقى والعادى ، كما أعطاها حق المشاركة فى نظر شئون السياسة الخارجية . ولما آن الأوان ، واحتفل بتتويج إمبراطور ألمانيا تقدم ملك باڤاريا ووضع بيديه التاج على رأس وليم الأول . ولم يكن من الغريب أن يصبح الألمان مزهوين بما ألبسوا أنفسهم من حلل الفخار التى غنموها بجهودهم الجبارة ، وصبرهم العجيب . ويكفى أن نذكر إنتصاراتهم التى تتابعت فى كل من النمسا وفرنسا والدنمـــارك ونجاحهـــم فى استرداد

المقاطعتين اللتين انفصلتا عن سلطانهم زمنا طويلا ؛ وهما الألزاس واللورين. فاضطرت فرنسا إلى التنازل عن الألزاس وشطر كبير من شرق اللورين بما فى ذلك متز وستراسبورج ، ولم يبق لها من الألزاس سوى «بلفور» Belfort . وتعهدت بدفع غرامات حربية بلغ مقـدارها مائتى مليون جنيه وأن تقبل احتلال قوات بروسيا جانبا منَ باريس . فرض الألمان هذه الشروط على الفرنسيين فى صلح فرانكفورت فى ١٠ مايو من عام ١٨٧١ . وشاءت الأقدار أن تنتقم فرنسا لنفسها من ألمانيا بعـد نحو نصف قرن ولكن بشكل أعنف حينما فرضت عليها كل ما أرادت فى صلح فرساى عام ١٩١٩ .

وإذا كانت فرنسا قد بذلت كل ما تملك من جهد فى سبيل أداء كل ما فرض عليها من غرامات الحرب وخلصت منها بعد ثلاثة أعوام ؛ وإذا كان ذلك قد جعل الفرنسيين يخلصون من جيش الإحتلال إلا أنهم لم يخلصوا من حسرتهم على ضياع ستراسبورج ومتز من أيديهم بل لفقدان ما هو أكبر منهما ونعنى الألزاس فيما عدا « بلفور » وكانوا يسيطرون عليها منذ قرن وربع قرن ، واللورين وكانت تحت سلطانهم منـذ قرن ونصف .

---

(١) وإذا كانت الألزاس الملانية فان اللورين كانت الى مدى بعيـد فرنسية . وقد اغتصب مزران الألراس من المانيا بمقتضى صلح و... فاليا عام ١٦٤٨ .




Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

تطلب جميع منشوراتنا من
مؤسسة
دار الكتاب الحديث
للطبع والنشر والتوزيع
الكويت شارع فهد السالم عمارة السوق الكبير
بجوار المخازن الكبرى محل رقم ٢٥٠ أرضى
ت : ٤٣٦٧٦٥ ص ٠ ب ٢٢٧٥٤